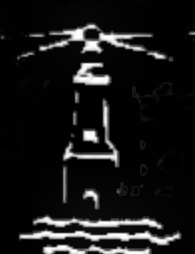


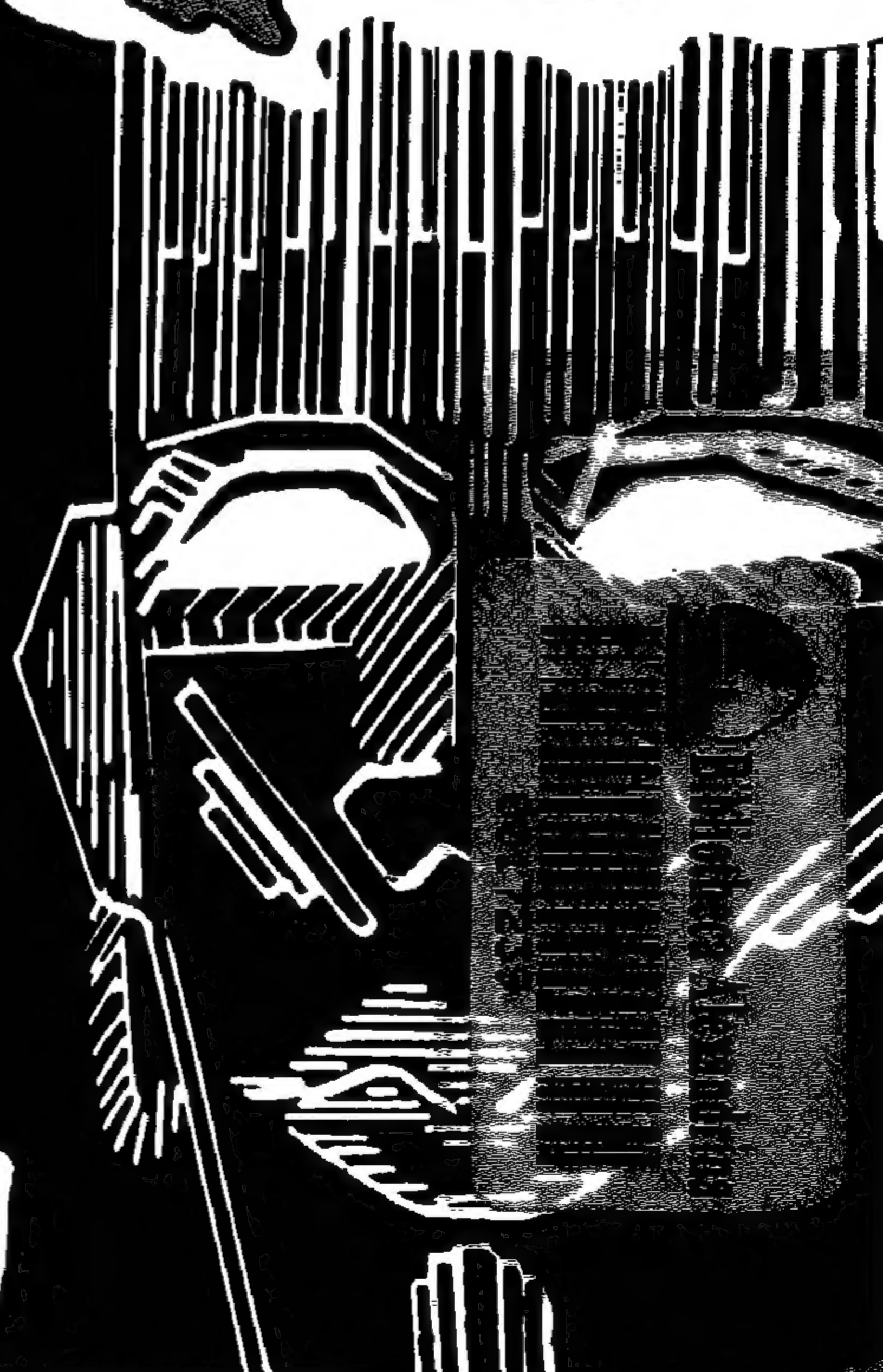
جميع حقوق محفوظة

فانج غريباً فرمينا

ترجمة وتقديم
دكتور السيد يوسف
راجع الترجمة إلى العربية
دكتور بهجت ديار



دار المعارف



فجہ - جی - ۵۵

تاریخ غرب افریقیا

ترجمہ و تفسیر محمد قلیچ
دکنور السید یوسفی نصر

مجموعہ التاريخ - كلية الآداب
جامعة أمستردام

مجموعہ العزیمۃ إلى العربیۃ
دکنور بھجت ریاض صلیب

مجموعہ اللغة الإنجلیزیة - كلية الآداب
جامعة أمستردام

الطبعة الأولى

۱۹۸۲



دار المعارف

الناشر : دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة — ج ٢٠٠٠ ع

تقديم المترجم

لم تقتصر أهمية منطقة غرب إفريقيا على النواحي الجغرافية فبحسب بل أنه يوجد هناك أهمية تاريخية منذ القدم ؛ ويمكن التدليل على ذلك بما جاء في كتب التاريخ التي كتبت حديثاً ، سواء أكانت هذه الكتب عربية أم أجنبية . ومن المعروف أن الفترة التي كتب فيها تاريخ غرب إفريقيا جاءت متأخرة ، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود لمخلفات الإنسان الذي عاش على أرض هذه المنطقة منذ العصور القديمة ، وتمثل هذه البقايا الأثرية في أواني الطهي وفي الأدوات الحديدية وفي الأسلحة وفي بعض الأشياء الأخرى وفي العصر الحديث تتمثل في الخطابات واليوميات والمعاهدات وفي تقارير الحكومات ، وفي الموائيق اللولية ، هذا فضلاً عن الصور الفوتوغرافية التي تخبرنا عن بعض مظاهر الحياة ، مع العلم فإن الصور الفوتوغرافية قد بدأت تستخدم منذ عام ١٨٠٠ م ، وعلى وجه التحديد في التسعينيات من القرن السابع عشر (١).

وأما عن جغرافية منطقة غرب إفريقيا ، فتتمثل في أن هذه المنطقة تمثل انبعاث القارة الأفريقية الذي يأخذ شكل الهلال أو الذي يمثل نصف الدائرة . وفضلاً عن ذلك فإن هذه المنطقة تعتبر أقرب المناطق الأفريقية إلى أوروبا الغربية ، بل وإلى منطقة شمال إفريقيا ، لذا نجد أنها تتعرض لمحاولات كشفية منذ التاريخ القديم ، وبخاصة من جانب قرطاجنة التي أرسلت القائدين هميلكون Himilcon وهانون Hanon وذلك ليكتشف أحدهما شواطئ أوروبا الغربية ، ويكتشف الآخر شواطئ غرب إفريقيا ، ومن المحتمل أن يكون هانون قد واصل رحلته في عام ٥٠٠ ق . م حتى منطقة خط الاستواء ، ومن المرجح أيضاً أن يكون قد أنشأ الكثير من الوكالات التجارية على الشاطئ المراكشي .

(١) Peter Kup : The Story of Sierra – Leone. Cambridge, 1964. p. 6.

ويبدو أن الهدف من هذه الرحلات القرطاجية هو الكشف عن طبيعة هذه المنطقة من حيث سكانها ومواردها المعدنية والزراعية. (٢)

ولم تقتصر المحاولات الكشفية على قرطاجنة فحسب بل كان هناك محاولات كشفية أخرى من أهمها المحاولات التي قامت بها دولة البرتغال في النصف الأول من القرن الخامس عشر ، والتي كانت بحق مقدمة للاستعمار الغربي لقارة إفريقيا وآسيا على حد سواء (وهذا ليس موضوع حديثنا) .

ويمكن إرجاع المحاولات الكشفية التي حدثت في التاريخ القديم والحديث إلى أن منطقة غرب إفريقيا كانت غنية بمواردها المعدنية (معدن الذهب) (٣) التي كان يمثل أهم مورد إقتصادي للملوك غرب إفريقيا في العصور الوسطى ، هذا فضلا عن وجود بعض الموارد الإقتصادية الأخرى ، الممثلة في زيت النخيل وجوز الهند والكافور والمطاط .

وأما الجانب التاريخي ، فيمكن القول بأن هذه المنطقة كانت فقيرة في تاريخها على الرغم من أنها كانت في وقت ما تتمتع . . . بوجود ممالك ذات شأن كبير ، فكان لهذه الممالك نظامها السياسي والاجتماعي والعسكري والإداري ، وكان لها علاقات قوية مع مصر وبلاد النوبة وشمال أفريقيا ، فتأثرت بحضارة هذه البلدان . . . وبخاصة بالحضارة المصرية القديمة (طريقة الحكم ، تقديس الملوك ، عادة الدفن) . وقد أمدنا الرحالة العرب بجزء يسير عن تاريخ هذه الممالك . لهذا وجد هناك صعوبة أمام مؤلف هذا الكتاب أوردها هو بإيجاز في مقدمة كتابه ، فذكر أنه عانى الكثير بسبب محاولته الحصول على مصادر تاريخ غرب إفريقيا في العصور الحديثة.

(٢) شارل أندريه جوليان ، ترجمة طلعت عوضى أباطة : تاريخ إفريقيا . القاهرة ،

١٩٦٨ . ص ٤٨ .

(3) Daniel chu and Elliott Skinner : Aglorious age in Africa. U.S.A. 1965. pp 1 - 12.

وعلى هذا الأساس فلم يكن هناك تاريخ مكتوب وواضح بالنسبة لمنطقة غرب أفريقيا وقد أدى ذلك بالتالي إلى وجود صعوبة أمام الباحثين الذين يرغبون في كتابة تاريخ منطقة غرب أفريقيا .

ونظراً لكل هذه العوامل السالف ذكرها قمت بترجمة هذا الكتاب الذي يعتبر إلى حد كبير من الكتب الهامة التي كتبت عن تاريخ غرب أفريقيا ؛ حتى أضيف بذلك إلى المكتبة العربية كتاباً يتناول تاريخ هذه المنطقة بشيء من التفصيل ، وحتى يجد القارئ العربي مصدراً ميسراً من مصادر تاريخ غرب أفريقيا .

ومن الملاحظ أن هذا الكتاب قد ضم بين صفحاته العديد من النقاط التي تحتاج إلى تفسير حتى يمكن تغطية أوجه النقص حتى تكتمل الصورة أمام القارئ ، ولكي أخفف من حدة هذه الصعوبة والإيجاز قمت بتفسير بعض النقاط غير المفهومة أو الواضحة ، وعلى هذه الطريقة أن أكون قد وفقت في إضافة بعض الشيء حتى نسهل للقارئ العربي مهمة فهم هذا الكتاب لأهميته . وتوجد هذه التفسيرات في هوامشه تحت أرقام سلسلة .

ومما يثير الدهشة أن هذا الكتاب يضم بين صفحاته أيضاً العديد من الموضوعات التي تعتبر بحق على جانب كبير من الأهمية ؛ فكان من هذه الموضوعات ما هو خاص بالممالك الإسلامية القديمة (غانا - مالي - السنغالي وغيرهم) ومنها ما هو خاص بالكشوف الجغرافية لمنطقة غرب أفريقيا ، ومنها ما يتعلق بالعمل على وقف تجارة الرقيق في هذه المنطقة . ثم تناول الكتاب أيضاً موضوعاً عن استعمار دول أوروبا الغربية لغرب أفريقيا ، وذلك بهدف استغلال مواردها ثم جعلها سوقاً لتصريف إنتاج أوروبا الصناعي الزائد عن حاجة أقطارها . ثم تناول

الكتاب كذلك محاولة الأفريقيين الحصول على إستقلالهم ، ثم تناول أيضاً مرحلة ما بعد الإستقلال ... إلخ .

ويرجع السبب وراء تناول مؤلف هذا الكتاب إلى هذه الموضوعات العديدة إلى طول الحقبة التاريخية التي تناولها بالدراسة فهي تبدأ من النصف الثاني من القرن التاسع الميلادي وحتى الستينيات من القرن العشرين ؛ أى بلغت هذه الفترة التاريخية ما يقرب من أحد عشر قرناً من الزمن ، فإلى لطبع تعتبر هذه الفترة الزمنية طويلة للغاية ولا يتناسب معها تأليف هذا الكتاب ، فهذه الفترة يمكن أن يكتب فيها العديد من المجلدات ، لأنها فترة زمنية طويلة للغاية ، ثم لأنها مليئة بالأحداث الجسام ، والتي تعتبر بحق على جانب كبير من الأهمية . فكل موضوع تعرض له المؤلف يصلح لأن يكون موضوعاً لرسالة ماجستير أو لرسالة دكتوراه ، والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر (موضوع موقف بريطانيا من إلغاء تجارة الرقيق ، وموضوع كشف سر النيجر والصحراء الكبرى ، والمستعمرات البريطانية في غرب أفريقيا ، ودول غرب أفريقيا عقب حصولها على الإستقلال ... إلخ) .

ولكن على الرغم من ذلك فإن هذا الكتاب يعتبر على جانب من الأهمية ، لأنه يعتبر المرجع الوحيد المتخصص في تاريخ منطقة غرب أفريقيا، والذي كتب باللغة العربية فلا أبالغ حينما أقول أنه لا يوجد مرجعاً متخصصاً يتناول تاريخ هذه المنطقة في فترة العصور الحديثة ، باستثناء وجود بعض المواضيع المتفرقة التي كتبت في العديد من المراجع العربية والأجنبية، ولكن على الرغم من ذلك فإنه لا يمكن الاعتماد إلى حد كبير على هذه المراجع التي تضم هذه الموضوعات المتفرقة وغير المترابطة .

وبعد هذا العرض الموجز آمل في أن أكون قد وفقت في هذا العمل حتى أحرز رضا الله أولاً ورضى علماء التاريخ في مصر والعالم العربي

ثانياً ، ولعلّ أيضاً أن أكون قد وفقت في إنجاز هذا العمل خدمة لأبنائنا الطلاب والباحثين حتى يكون في إمكانهم الإستفادة من المواضيع العديدة التي وردت في هذا الكتاب بالدراسة والبحث ، والله ولي التوفيق .

المترجم

دكتور

السيد يوسف نصر

مقدمة المؤلف

كنت في عام ١٩٤٩ سعيلاً للغاية وسبب ذلك يرجع إلى أنني كنت أحد الأساتذة الأول لمادة التاريخ في جامعة غانا . وقد لاحظت أثناء وجودي في غانا ، بل ومنذ الوهلة الأولى أن طلاب الجامعة الأفريقية أي جامعة غانا كانوا لا يعرفون تاريخ قارة أفريقيا بينما كانوا على دراية تكاد تكون قامة بتاريخ أوروبا الغربية وبريطانيا . ومن الجدير بالذكر أنني حاولت جاهداً أن أقوم ببعض الأعمال التي تتيح لي إصلاح هذا الخلل غير الطبيعي والمثل في جهل طلاب أفريقيا بتاريخ بلادهم . وكان من نتيجة ذلك أن أصدرت كتابي الأول والمعنون به مقدمة في تاريخ غرب أفريقيا . وكنت قد تمكنت من كتابة جزء كبير منه في الفترة ما بين ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ م ، وصارت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في عام ١٩٥٥ م .

وقد طبع هذا الكتاب ست مرات في خلال عشر سنوات وكان الهدف من ذلك هو خدمة الأغراض العلمية في القارة الأفريقية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، إيجاد وسيلة سهلة أمام أبناء أفريقيا ، حتى يتمكنون من الإلمام بتاريخ قارتهم . وفي هذه الطبعة الأخيرة قمت بعمل التصحيحات والتغييرات والإضافات الضرورية ، وكان إعتقادي في ذلك هو أن الكتاب الذي طبع منذ ستة عشرة سنة ، لم يعد في حاجة إلى تنميق هيكلي ، بقدر ما هو في حاجة إلى الهدم والتغيير ، وإعادة الطباعة على نطاق واسع .

وفي أوائل الخمسينيات كان كل غرب إفريقيا تحت السيطرة الأوربية ، باستثناء ليبيا ، ولكن في هذا الوقت وجد إحساس ضئيل لدى سكان غرب إفريقيا ، يدعو إلى تحرير بلادهم من تحت نفوذ الأوربيين . وقد أدى هذا الإحساس أو الشعور إلى أن حصلت دول غرب إفريقيا في الستينيات على حريتها وأصبحت دولاً مستقلة ذات سيادة . ومن الجدير بالذكر أيضاً أنني جعلت تطور النفوذ الأوربي في غرب إفريقيا أحد موضوعات كتابي الرئيسية .

وقد اعتمدت في كتابة تاريخ غرب إفريقيا على بحثين الأول منهما كان خاصا بالدكتور ديك Dr. Dike وكان عنوانه « التجارة والسياسة في دلتا النيجر » وكان البحث الثاني خاص بالدكتور بايوباكو Dr. Biobaku وعنوانه « قبائل الإيجبا وجيرانهم Egba Tribes فكان في ذلك الوقت أحسن ما يلوح في الأفق بالنسبة لتاريخ غرب القارة . *

ويرجع السبب في ندرة تاريخ غرب إفريقيا إلى أن جامعاتها كانت حديثة النشأة ، فلم يكن لديها الوقت الكافي ، بل وربما لم يكن لديها المقدرة على تجهيز المدارس اللازمة للبحث العلمي وتخرج مدرسي التاريخ ، وطلاب البحث العلمي ، مما اضطر أبناءها إلى الذهاب إلى أوروبا وأمريكا ، كي يدرسوا في جامعاتها ، وهناك في أوروبا كانوا يحاولون الإهتمام بفهم تاريخ قارتهم « إفريقيا » ورغم حاجة إفريقيا إلى هؤلاء الطلاب الإفريقيين الذين كانوا يدرسون في الجامعات الأوروبية ، إلا أن عددهم كان لا يكاد يذكر ، فكان هذا العدد لا يتجاوز طالبا واحداً أو اثنين على الأكثر ، ولكن فيما بعد زاد هذا العدد إلى العشرات من الطلاب . (لذا يمكن القول بأن السبب في عدم وجود تاريخ لغرب إفريقيا يرجع إلى أن جامعاتها كانت حديثة النشأة ، فكان لا يمكن بالتالي تخريج كوادر علمية تقوم بالبحث والتنقيب عن تاريخ قارتهم) وتجدر الإشارة ، إلى أنه في الإمكان إضافة عنصر آخر ، هو أنه لم ينعقد مؤتمر على مستوى دولي لدراسة تاريخ إفريقيا ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود دوريات متخصصة في الدراسات الإفريقية بحيث تؤدي إلى تقدم هذه الدراسات .

وبعد ذلك يمكننا ملاحظة تطور البحث في تاريخ إفريقيا من حيث الكم

(*) إذن فهذان هما البحثان اللذان أعتمد عليهما الدكتور فيج Page في كتابه « تاريخ

والكيفية وبخاصة في الخمسة أو الستة عشرة سنة الأخيرة . ففي الواقع أننا لازلنا في حاجة إلى طرح أسئلة كثيرة تتطلب إجابات معقولة : وقد طرحت بالفعل هذه الأسئلة ووضعت أمام العلماء كى يحددوا الهدف منها لكن لم ينبس هؤلاء العلماء على هذه الأسئلة . وفيما بعد توفر لدى العلماء من المنجزات ما مكّنهم من تناول تاريخ غرب أفريقيا على نفس الأسس من شمول النظرة التاريخية والإستمرارية الداخلية ، التي لا بد أن تنهيا للمؤرخين عندما يكتبون عن تاريخ العالم . ونتيجة لذلك فقد أعدت الجامعات سواء الإفريقية منها أم غيرها الكثير من الطلبة الإفريقيين الذين تخصصوا في دراسة تاريخ غرب إفريقيا على كافة المستويات .

ويبغى أن يحذف من الكتاب الأصلي بعض الأقسام ، ومن الضروري إضافة مادة جديدة يمكن بواسطتها وضع جانب من قضية التاريخ من وجهة النظر الإفريقية في إطارها الصحيح ، فيعتبر الفصول الثلاثة الأول من هذا الكتاب جديدة تماماً ، ورغم ذلك فقد رأيت أنه من الضروري إعادة تنظيم النصين الأولين من هذا الكتاب بهدف تطوير الموضوعات الرئيسية التي كتبها عن غرب إفريقيا ، عما كانت عليه حتى القرن السادس عشر . ونتيجة لذلك فقد حل الفصلان السادس والسابع محل الفصل الخامس . ومن قراءة هذين النصين ، يمكن معرفة العلاقة بين تجارة الرقيق في المحيط الأطلنطي وبين التعبير الإقتصادي في غرب إفريقيا ، ويمكن ملاحظة ذلك على التطورات السياسية المعاصرة في غينيا السفلى . وأما بالنسبة للفصل العاشر فهو جديد ، وكان الغرض من كتابته معالجة بعض مشكلات غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر ، مع أنه لم يكن له مقابل في الكتاب الأصلي ، أي أنه لم يكن قد استبدل بفصل آخر ؟ كما حدث في الفصلين السادس والسابع بل أنه كتب من مادة جديدة .

وفي طبعه عام ١٩٦٢ المرسعة ظلت الفصول السبع الباقية من الكتاب تحمل في صنفحاتها عناوين الكتاب الأصلي نفسها ، أو عناوين مشابهة فإن المؤلف لم يتم بإدخال تعديلات عليها ، والسبب في ذلك يرجع إلى ضيق الوقت بالاضافة

إلى أنه أصبح في السنوات الأخيرة ، أقل اهتماماً . بكتابه تاريخ العالم الخارجي عامة وبتاريخ المستعمرات التي كانت على جانب كبير من الأهمية خاصة ، زد على ذلك أنه لم يعد في مقدوره إعادة تشكيل تاريخ هذه المنطقة (*) على ضوء البحث الحديث ، ومع ذلك فقد نظر المؤلف إلى منطقة غرب أفريقيا بطريقة نقدية ، على الرغم من التغييرات التي شملت معظم فصول الكتاب ، فقد شملت حوالي ربع الفصول الرابع والخامس والثالث عشر .

وكان من نتيجة التغييرات التي حدثت في الكتاب والتي ذكرها أن أصبح الكتاب كبيراً إلى حد ما هذا إلى جانب أنني آمل في أن تكون هذه التغييرات التي أجريتها في كتابي بغرض إصلاح الخلل الذي حدث في التاريخ الأفريقي أحسن حالا وأكثر نفعاً من الكتاب الأصلي الذي كتبته عن تاريخ غرب أفريقيا ، في بداية الخمسينيات والذي لم يؤد الهدف المنشود منه ، وقد ترتب على هذه التغييرات الجديدة التي أدخلتها على الكتاب أن أصبح أكثر من نصف هذا الكتاب جديداً ، وراعت في هذه الأجزاء المعدلة أن أتجنب الخلط ، بل وكان على أيضاً أن أختار عنواناً مختلفاً لهذا الكتاب هو « تاريخ غرب أفريقيا ، History of West Africa » .

ومن الواجب على إبعاد هذا العرض السابق أن أعترف بالجميل لكثير من الأشخاص الذين تحدث معهم مدة من الزمن عن تاريخ غرب إفريقيا ، والذين كان لهم الفضل في إنجاز هذا الكتاب ، وأخص بالشكر الجليل الجليل من العلماء الأفارقة الذين كان من حسن حظي التقائي بهم في جامعات غرب أفريقيا وفي أي مكان آخر . وقد يتعرف الكثير منهم على بعض الأفكار التي تناولتها في هذا الكتاب ، وأمل ألا أكون قد أحدثت فيها الكثير من التشويه وأعترف أيضاً أنني مدين بصيغة خاصة إلى الأستاذ فيليب

(*) يعني غرب أفريقيا .

دي كيرتين Professor Philip De. Curtin الأستاذ بجامعة ويسكونسون Wisconsin على إتاحة الفرصة لي في الاستفادة من أعماله التي لم تنشر بعد ، والخاصة بتجارة الرقيق في المحيط الأطلنطي ، فكان قد أرشدني بصفة شخصية إلى الصعوبات الإحصائية المتصلة التي كان من الضروري الإطلاع عليها وكذلك أشكر الدكتور بيتر ميتشل Dr. Peter Mitchel والمسترجون ويلس Mr. John. R. Willis من جامعة برمنجهام اللذين كانا قد صححا لي بعض الاتجاهات فيما يتصل ببعض المشاكل التي عالجتها في الفصلين وكذلك أشكر الأستاذ رولاند أوليفر Professor Roland Oliver الذي كان يعمل أستاذاً بجامعة لندن ، والذي كان حريصاً على أن يوفر لنفسه بعض الوقت كي يتمكن خلاله من المراجعة والتعليق على أصول الكتاب ، وفي النهاية أقدم خالص شكري وتقديري إلى جامعة برمنجهام التي منحتني إجازة دراسية لمدة فصل دراسي ، وكذلك أشكر الآنسة ل . م . ب سكاربره Miss. L. M. P Scarbarough التي قامت بكتابة البحث على الآلة الكاتبة وأخيراً وليس آخراً أشكر زوجتي التي لا تقل عن الذين شكرتهم آفا ، فقد عايشت معي فترة عصيبة كنت أعيشها أثناء إعدادي لهذا الكتاب .

مركز دراسات غرب إفريقيا
جامعة برمنجهام

ومن الملاحظ في هذا الكتاب أنني أشرت من وقت لآخر إلى التعبيرات النقدية التي تختص بالتعبير عن حجم التجارة والدخل القومي ، وعن البرامج المتطورة وما شابه ذلك في حكومة غانا ، فمثلاً تشير هذه العلامة النقدية (L) إلى الجنيه الاسترليني ، ومن الجدير بالذكر أن تشير إلى أن القيمة الحقيقية لهذه العملة لم تكن سائدة في غرب أفريقيا عند كتابه هذا الكتاب بل انتشر استعمالها في الفترات المشار إليها في (ص ٥٩ من أصل هذا الكتاب ، فيشير مثلاً

الرقم ١٠٠ و ١٠٠٠ جنيه إسترليني في بداية القرن السادس عشر إلى قيمة حجم
تجارة البرتغال من الذهب في ساحل العاج ، فن المعروف أن الجنيه الإسترليني
كان سائداً في غرب إفريقيا في القرن السادس عشر ، وكانت قيمته في ذلك
الوقت كبيرة أي تبلغ عدة أضعاف قيمته في عام ١٩٦٠ . ومن المفيد
للقراء أن يعرفوا قيمة كل من الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي فكانت
قيمة الجنيه الإسترليني في الفترات السابقة على القرن العشرين تساوي
أربعة دولارات ، بينما بلغت قيمته في عام ١٩٣٩ م ٨/٤ دولار ، وبلغت
في الفترة ما بين ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٤٩ م أربعة دولارات فقط . وفي
الفترة ما بين ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٨ م بلغت قيمته ٨/٢ دولار .

(٥) تبلغ قيمة الجنيه الإسترليني في هذا الوقت أي في النصف الثاني من القرن العشرين
دولار ونصف الدولار .

الفصل الأول

المدخل :

الممالك الأولى في غرب إفريقيا

يتضح تاريخ غرب إفريقيا (١) حلياً في القرن الثامن الميلادي ، وعلى

(١) غرب إفريقيا :

من الواضح أن المؤلف لم يوضح لنا موقع غرب إفريقيا عندما بدأ حديثه عنها في مطلع بحثه . لذا كان من الضروري إلقاء الضوء على هذه المنطقة التي تمثل محور موضوع هذا الكتاب . ويمكن تحديد إقليم غرب إفريقيا على أنه يمثل موطن الجماعات الزنجية النقية أو الزنوج الحقيقيين ، فيمتد هذا الإقليم من مصب نهر السنغال عند خط عرض ١٦° شمال خط الإستواء تقريباً وحتى الحدود الشرقية لنيجيريا ، كما أن هذا الإقليم يمثل الحدود الشمالية القصوى لانتشار البانتو حيث يجازي موطنهم المجري الأدنى لنهر ريو دل ري Rio Del Rey . وفي الماضي كان هذا الإقليم أكثر مناطق أفريقيا اضطراباً واختلاطاً ، فهو عبارة عن مجموعة من الوحدات السياسية المحصورة التي يمتد كل منها من الساحل إلى الداخل ، وترجع نشأة كل منها إلى قيام مركز أوروبي تجاري على الساحل في الفترة ما بين القرن الخامس عشر إلى في أعقاب الكشف البرتغالي وحتى القرن الثامن عشر .

وتضم هذه المنطقة كل من السنغال وغامبيا وغانا وسيراليون وليبيريا وساحل العاج وساحل النيجر وداهومى ونيجيريا ، وتمتد هذه المناطق إلى الداخل بحيث تمثل القسم الكبير من القارة الأفريقية والذي يعرف باسم السودان الغربي . ويتكلم سكان هذه المنطقة لهجات مختلفة مثل لهجة التوى Twi والإيوى Ewe واليوروبا Yoruba . ويتشابه سكان هذه المنطقة أيضاً في عقائدهم الدينية وأسايب الحياة تشابهاً كبيراً (١) . ونظراً لكثرة استعمال لفظ هذه المنطقة مدة طويلة من الزمن عرف باسم غرب إفريقيا West Africa ، وكانت هذه المنطقة على اتصال بالعالم الخارجي أكثر من أى جزء آخر من أفريقيا جنوب الصحراء ، وقد أثر العالم وغرب إفريقيا كل في الآخر (٢) .

١ - سليجمان س . ج ، ترجمة يوسف خليل ، السلاسل البشرية في أفريقيا ، القاهرة ،

عام ١٩٥٩ ، ص ٤٨ - ٤٩ .

2 - Harrison Church : West Africa. London, 1961. p. 1.

وجه التوحيد في الفترة ما بين ٧٧٣ ، ٧٧٤ م . وتدل على ذلك ما كتبه المؤرخ العربي الفزاري (١) Al - Fazarī الذي قال أنه يوجد قطر يسمى خانا (٢) (أرض الذهب) بحيث يقع أهل القطر جنوب

(١) الفزاري من الرحالة العرب المشهورين ، وإلى زاو منطقة غرب أفريقيا في القرن الثامن الميلادي ، وأشار في مذكراته عن وجود قطر يعرف باسم خانا أو أرض الذهب . وكانت هذه الإشارة بمثابة توجيه أو لفت للانتظار السالبة من أهمية هذه المنطقة ، وما تحويه من معادن وبخاصة معدن الذهب .

(٢) كانت خانا من أقدم إمبراطوريات غرب أفريقيا التي قامت في السودان الغربي ، وقام بتأسيسها جماعة من البيض في حوال القرن الأول الميلادي ، وبعد ذلك صارت ذات بأس وسلطة خلال القرن الرابع الميلادي . وفي خلال هذا القرن استطاع هؤلاء البيض أن يسيطروا بقوة على الوطنيين الذين عاشوا بينهم كما ظهر زعيم منهم يعرف باسم كارا Kara الذي ظلت سلطته تحكم هذه الدولة حتى قرب نهاية القرن الثاني الميلادي . وفي أواخر القرن الثاني الميلادي قبض السوننك على هذه الحكم من جديد بقيادة شخص يدعى كايا جان ستي . وفي خلال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين وجدت إمبراطورية خانا نفسها في نزاع مع قبائل البربر الليوية ، ولكن لم تهزم خانا بسبب تعرض هذه القبائل لغزو المناوحي من جانب العرب . واشتهرت خانا باسمها Ghana أو باسم غانااتا Ghanaata . ومن المرجح أن كلمة غانا كانت أصلاً لقباً يلقب به ملوك هذه الإمبراطورية ، ثم اتسع به ذلك مدلول هذا اللفظ حتى صار يطلق على العاصمة ، وحل الإمبراطورية ، وتسمى كذلك كلمة غانا بلغة السوننك للقيادة العسكرية .

وظلت أسرة السوننك تحكم غانا حتى مطلع القرن الثالث عشر الميلادي ، باستثناء الفترة التي استولى فيها المرابطون على عاصمة خانا في الفترة ما بين ١٠٧٦ ، ١٠٨٧ . وفي عهد هذه الأسرة أيضاً استولت خانا على منطقة الأوداغست عام ٩٩٠ م ، وتولى حكام من خانا حكمها وأصبحت الأوداغست منذ ذلك الوقت للفتح الجزية لغانا . وكان خدوع الأوداغست لغانا من الأسباب التي دفعت بالمرابطين فيما بعد إلى مداعبتها وعقابها جزاءً على ما اقترفت يداها . ولكن لم يكن هذا هو السبب الوحيد وراء انهيار إمبراطورية غانا ، بل كان هناك عدة عوامل منها العامل الطبيعي الذي بدأ قبل القرن الحادي عشر ، وتمثل في الجفاف التدريجي الذي حل بالمناطق الواقعة شمال حوض النيجال مما حبل السكان على الهجرة والتفرق ، وتمثل العامل الثاني في الغزو الحربي لبلاد غانا وما أعقبه من انقلاب زمام السلطة واختلال الأمن في الداخل وخروج الإمارات الخاضعة لها وتطلعها للسلطة والسيادة . وزاد الطين بلة تعرض غانا لغزو الصومو في مطلع القرن الثالث عشر ، والذي أنهى إمبراطورية غانا . وكان سومانيجور من أعظم أباطرة الصومو ، فقد استولى على عاصمة غانا كوبيي صالح عام ١٢٠٣ م .

الصحراء(٤) وبخاصة بعد عبورها من مراکش(٥) .

وقبل فترة انهيار إمبراطورية غانا كان لها علاقات تجارية نشطة مع سلطات شمال أفريقيا ، وقد شملت السلع التجارية المتداولة الذهب والملح وبعض المواد التجارية الأخرى(٣) .

(٤) تمتد الصحراء الكبرى من ساحل المحيط الأطلنطي (موريتانيا) في الغرب وحتى حدود السودان وادي النيل في الشرق ، ويبلغ طول هذه المسافة ٤٠٠٠ كم ، كما يبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب ، أي ابتداء من جبال أطلس الصحراء وحتى بلدة تمبوكتو ١٦٠٠ كم . وقد شهدت الصحراء الكبرى تغيرات مناخية عنيفة في المليون سنة الأخيرة أي منذ نشأة الجنس البشري . فالمصور الجليدية في أوروبا كان يقابلها عصور المطر في الصحراء الكبرى . ومن الواضح أن هذه الصحراء لم تكن دائما جديبا ، ففي أثناء المليون سنة الأخيرة شهدت هذه الصحراء عهودا كانت فيها الزراعة وصيد الحيوان والأسماك تمثل أعمالا مزدهرة ، ولدينا الدليل على ذلك منها الحفريات الحيوانية وكثرة الآلات الحجرية التي خلفها الإنسان من عصور ما قبل التاريخ(٤) .

وتعتبر الصحراء الكبرى من أجف وأحر صحاروات العالم ، ومع ذلك فيوجد في أجزائها الداخلية عددا قليل من الواحات والآبار(٥) ، ولا نبأنا إذا قلنا أن هذه الصحراء كانت عقبة كأداء أمام الرحالة والمكتشفين ، بمعنى أنه لم يكن في إمكان أي رحال اختراقها دون أن يلتحق بإحدى القوافل التجارية التي كانت تسلك الطرق والدروب المعروفة ، أما إذا غامر هذا الرحالة وحاول اختراقها فإنه سيهلك دون أدنى شك ، ودون أن يعلم أحد بمصيره ، ويرجع السبب في ذلك إلى شدة الحرارة وكثرة الكثبان الرملية ، وقلة المياه ، فضلا عن العداء القبيح من جانب سكانها وبخاصة من جانب قبائل الطوارق والبربر(٦) . وإلى جانب الواحات توجد الهضاب التي من أهمها هضبة الحجار والتي تقع في جنوب الجزائر ، وتضم العديد من القمم البركانية العالية وتغطيها الثلوج . وتعتبر هذه الهضبة موطن الطوارق المسلمين ، والمحاريين الشجعان ، وإلى جانب الحجار توجد هضبة تيبستي Tibesti التي تقع على حدود أفريقيا الاستوائية ، وهضبة البركو Borku التي يسكنها الحاميون من ذوي اللون البرونزي ، ويعرفون باسم التيبوس Tibbus . فضلا عن وجود الهضاب السابقة توجد هضبة أخرى تسمى هضبة الأدرار Adrar ويسكنها المراكشيون . وفي العصور القديمة والوسطى سيطر تجار الصحراء على طرق القوافل التجارية التي تعبرها من الغرب الأفريقي إلى سكان الشمال(٧) .

(٥) يطلق اسم مراکش على الشعب الذي يعيش في شمال أفريقيا ، وهو خليط من المسلمين

٣ — دكتور إبراهيم علي طرخان : إمبراطورية غانا الإسلامية ، القاهرة ، عام ١٩٧٠ م ، ص ص ١٥ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٢ وما بعدها .

٤ — ريمون فيرون ، ترجمة جمال الدين الدناصوري : الصحراء الكبرى ، القاهرة ، عام ١٩٦٣ ، ص ٧٠ .

5 — Guid and index: Encyclopedia of discovery & exploration London, 1971. No 18. p. 56.

6 — Forman, J. B : Collins, National Encyclopedia . London, 1975. p. 271.

7 — Josephine Kamm: Explorers into Africa. London, 1970. p. 9.

(م ٢ — تاريخ غرب أفريقيا)

فمنذ ذلك الوقت وما بعده ، تشير الدلائل على أن جزءاً من غرب أفريقيا ، وبالتحديد الجزء الواقع جنوب الصحراء الكبرى ، كان العرب يسمونه : (بلاد السودان أو أرض الشعوب السوداء) وازداد هذا الجزء من غرب أفريقيا وضوحاً وتفصيلاً في الكتابات العربية الغزيرة الجغرافية منها والتاريخية فكان منها ما كتبه العالم العربي (اليقوي) (٦) ، الذي لم يكن يعرف غانا فقط في القرن التاسع الميلادي والتي كان يحكمها ملك قوي يتبعه عدد آخر من الملوك الذين يحكمون بلورهم مقاطعات غنية بالذهب ولكنها أيضاً عرف بمالك (٧) أخرى منها مملكة (الكاوكاو Kawkaw) (والكانم El kanem)

= والبربر ، وأطلق اسمه هذا على مدينته التي عرفت باسم مراکش Morocco (٨) . وقد غزا هذا الشعب أسبانيا في النصف الثاني من نهاية القرن السادس الميلادي . ومكث بها حتى أخرج منها عام ١٤٩٢ م . وفي الوقت الحاضر تستخدم كلمة مراکش في وصف كل الشعوب الإسلامية القاطنة في الشمال الغربي من أفريقيا وتحدث العربية . واشتق هذا الاسم « مراکش » من الكلمة اللاتينية موري Muri التي أطلقها الرومان على الشعوب التي تقطن هذا الجزء من أفريقيا (٩) .

(٦) ينتسب اليقوي إلى العباسيين ، وقد تنقل كثيراً في البلاد الإسلامية ، بحيث قضى سنوات طويلة في أسفاره . وأثناء ترحاله هذا كان حريصاً على تكوين ملاحظاته عن الجغرافية الطبيعية وعن المجتمعات التي زارها ، وفي هذا الصدد فقد وصف بغداد بأنها تمثل مركز العالم وتتميز بالجمال ، وبعد أن أنهى تجواله لجميع الأقطار الإسلامية بما في ذلك غرب أفريقيا عاد إلى بغداد حيث توفي عام ٢٨٤ هـ الموافق ٨٩٧ م (١٠) .

(٧) وجد عدد من الممالك الصغيرة إلى جانب مملكة غانا ، وإن كانت أقل أهمية عن غانا والسبب في ذلك يرجع إلى كثرة عدد القبائل الإفريقية التي كانت تقطن منطقة غرب أفريقيا .

8 - Encyclopedia of discovery and Exploration. No 12.
London, 1971. p. 28.

9 - Carveth Wells : Introducing Africa. New York, 1954.
pp. 62-63.

١٠ - دكتور نقولا زيادة : الجغرافيا والرحلات عند العرب ، بيروت ، ١٩٦٢ ، ص ١٨-١٩ .

والمال Malle ، فمن الصعب اذن أن نحدد ماذا كان يعنى اليعقوبى بهذه العبارة أو الكلمة ؟ كلمة المال ، من الواضح انه كان اسم بديل لمملكة (الماندى Mandé) التى تقع فى منطقة النيجر العليا ، وكانت تعرف فى العادة باسم (مالى) التى حلت فيما بعد كقوة رئيسية فى السودان الغربى محل (غانا) (أنظر الفصل الثانى) ، وقد جرت العادة على أن يطلق اسم الكاوكاو التى مر ذكرها فى كلام اليعقوبى على عاصمة (الصنغاي Songhai) التى كانت حاضرتها أولا فى منطقة (كيو كيا Kukyia الواقعة فى جزيرة فى النيجر الأوسط أى على بعد ١٢٠ ميلا من بلد تيليرى Tilapery وقد انتقلت عاصمة الصنغاي من بلدة تيليرى إلى بلدة الجاو Gao (٨) الواقعة عند انحناءة نهر النيجر . وقد اعتقد اليعقوبى أن الكاوكاو كانت أعظم مملكة فى السودان حيث كان يتبعها عدد كبير من الدول ، منها مملكة الكانم التى تقع فى الشمال والشمال الشرقى من بحيرة تشاد . وكان سكان الكانم من الزغاوة Zaghawah الذين يعمل غالبيتهم بالرعى . وذكر اليعقوبى أيضا أنهم

فكونت كل مجموعة من هذه القبائل الصغيرة ، المتجانسة فى العادات والتقاليد والمتسمة إلى أصل واحد مملكة . وكانت كل مملكة تسمى باسم المنطقة التى تشغلها أو باسم شيخها ، وكان من نتائج كره هذه الممالك أن تونرت هذه المنطقة بحيث لم تنعم بالهدوء والاستقرار ، بسبب المنازعات الداخلية التى كانت من أهم الوسائل التى استخدمها الاستعمار الغربى فى توغله فى قلب القارة الافريقية ، بل وسهلت عليه القضاء على هذه المقاومات الداخلية (المترجم) . وكانت من هذه الممالك الصغيرة مملكة الكاوكاو ومملكة الملل (عرفت هذه المملكة الأخيرة فيما بعد بمملكة مالى ، وكان لها شأن عظيم بحيث قامت على أنقاض مملكة غانا ، وعلى أنقاض مالى قامت مملكة الصنغاي) . (١١) .

(٨) الجاو « Gao » عاصمة الصنغاي ، وهى إحدى إمبراطوريات غرب أفريقيا التى قامت على أنقاض إمبراطورية مالى . (المترجم) .

كانوا لا يعيشون في مدن بل كانوا يعيشون في مساكن بنوها من البوص والغاب .

وفي الفترة التي كان فيها اليعقوبي يرتاد منطقة غرب أفريقيا ، أسس مسلمون من شمال أفريقيا طريقا ضخما للقوافل كي تمر من خلاله البضائع التجارية عبر الصحراء (فيما بين الشمال والغرب الأفريقي) . وقد أصبح هذا الطريق فيما بعد مألوقا للممالك السودانية ، وبخاصة لمملكة غانا ولتجارها الذين استغلّموه في نقل سلعهم إلى الشمال الأفريقي ، وكانت هذه السلع تتمثل في معدن النّسب ، الموجود بوفرة في الغرب الأفريقي .

وفي القرن العاشر الميلادي وصف (المسعودي) (٩) الطريقة التي كان يتبعها تجار غانا (والتي أصبحت مركزا تجاريا لصادرات غرب أفريقيا من الذهب) مع المجتمعات البشرية التي كانت تقطن فيها وراء حدودها الجنوبية . وعرفت هذه التجارة باسم التجارة الصامتة The silent trade أو Dumb Barter وكانت هذه العملية المألوفة في التاريخ تتم بين تجار محترفين من ناحية ، وبين تجار أقل منهم دراية وكانت هذه العملية التجارية تتم على النحو التالي : « عندما يصل تجار شمال أفريقيا إلى الحدود الفاصلة بين غانا والصحراء كانوا يضعون بضائعهم ثم يغطونها بالأقمشة ويرحلون بعد ذلك بعيدا ، ثم يأتي من بعدهم زنوج غرب أفريقيا

(٩) المسعودي : اسمه بالكامل علي بن الحسين بن علي ، أي يتصل نسبه بعيدا بـ عبد الله بن مسعود ، ومن هنا عرف بالمسعودي . ويقول ابن الأثير أن المسعودي من أهل المغرب ، حيث أن أسرته جاءت من المغرب واستقرت في بغداد وعلى هذا اتفق مؤرخو المسعودي على أنه نشأ في بغداد في الوقت الذي كانت فيه بغداد مركزاً من مراكز العلم الكبرى . وزار المسعودي الكثير من بلدان العالم ، منها فارس والهند وسيلان والصين وبلخشقر وعمان والشام ومصر ، حيث استقر بالفسطاط بمصر عام ٨٣٤٥ . وتوفي في السنة التالية أي عام ٣٤٦ الموافق ٩٥٧م (١٢)

حاملين الذهب الذى يتركوه بجانب بضائع التجار الشماليين ويرحلون أيضا ، وبعد ذلك يعود التجار الشماليون ، فلو إقتنعوا بما وجدوه من سلع حملوه وعادوا إلى بلادهم ، وإذا لم يقتنعوا بما تركه الزنوج عادوا إلى مكانهم دون حمل أى شئ من كمية الذهب التى تركها الزنوج ، بعد ذلك يعود الزنوج فلو وجدوا البضائع جميعها كما هى يقومون بإضافة كمية أخرى من الذهب على الكمية السابقة ، حتى يزيلوا بذلك ثمن شراء بضائع الشماليين ، وبذلك تنهى الصفقة بين الطرفين .

وقد أخبرنا (ابن حوقل) (١٠) فى نهاية القرن العاشر الميلادى وبصفته تاجرا عن حجم التجارة التى كانت تمر من خلال الصحراء فكانت هذه التجارة ذات قيمة كبيرة بل وتعتبر مقياسا لتطور الحركة التجارية فى ذلك العصر « أواخر القرن العاشر » وكان يلمسهاجا (١١) sanhaja والبربر الذين يقطنون الصحراء الكبرى وبخاصة المنطقة القريبة من مراكش ينظمون القوافل التجارية التى تمر من خلال الطريق الرئيسى الذى يبدأ من سجلماسة (١٢) Sijilmasa الواقعة فى واحة تافيليلت Tafilalt التى تقع فى الجنوب من

(١٠) يعرف ابن حوقل بأبى القاسم محمد ، وهو من الرحالة العرب المشهورين ، ففى عام ٩٤٢م بدأ رحلته من بغداد وعاد إليها بعد ثلث قرن ، حيث زار خلالها البلاد الإسلامية ابتداء من الهند وحتى أسبانيا ، وتوغل فى بلاد أخرى كثيرة حتى وصل إلى بلاد البلغار ، وتمكن خلال هذه الرحلة الطويلة من تحقيق الكثير من العلوم والمعارف المفيدة التى تتصل إتصالا مباشرا بهذه الرحلات ويوضح ذلك من كتابه المعنون بـ « صورة الأرض » الذى تضمن كل نتائج هذه الرحلات (١٣) .

(١١) توجد سنهاجا فى المنطقة الواقعة جنوب مراكش وشمال غانا ، وقد ساهمت سنهاجا مع المرابطين فى إنشاء مدينة مراكش فى القرن الحادى عشر أى فى عام ١٠٦٢م (١٤) .
(١٢) سجلماسة : مدينة إسلامية تقع فى قلب الصحراء الكبرى أى توجد فى منطقة ليس بها عمران ، فهى على بعد مسافة من البحر المتوسط . ويبلغ طول المسافة بينها وبين غانا =

١٣ - نفس المصدر ، ص ٣٢ .

١٤ - ريمون فيرون ، ترجمة د. الدناصورى ، المصدر السابق ، ص ٦٦ - ٦٨ .

مراكش ، ثم تتجه بعد ذلك إلى أوداجوست Awdaghost ، ومنها إلى شمال غانا ، وتعتبر مدينة منهاجا مركزاً لتجميع وتوزيع التجارة فيما وراء الصحراء وأدى ذلك إلى ثراء ورقاهية سكانها وكان ابن حوقل قد أخبرنا في مناسبة معينة بأنه وجد فاتورة لعملية مبادلة تجارية تمت بين تاجر من مدينة أوداجوست وآخر من مدينة سجيلماسا ، وقد بلغت قيمة هذه الفاتورة ٤٠,٠٠٠ دينار ويعتبر هذا المبلغ ضخماً على أية مستوى من مستويات التجارة في ذلك الوقت ، وكان الدينار في ذلك العصر عبارة عن قطعة من الذهب تساوي نصف جنيه استرليني ، وتبلغ قيمة هذا المبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، أو ما يعادل ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي وذلك حسب سعر الذهب في عام ١٩٦٨ م ، ويتضح مما سبق أن مملكة غانا كانت غنية بسبب وجود معدن الذهب الموجود في أراضيها (وأيضاً بسبب الحركة التجارية التي كانت يدها وبين الشمال الأفريقي) .

وبعد ابن حوقل بأكثر من نصف قرن جمع العالم الجغرافي الأسباني المسلم (البكري El. Bakry) (١٢) في عامي ١٠٦٧ - ١٠٦٨ م ، مقداراً كبيراً من المعلومات التي تتعاقب غانا ، فقد زدنا بأقدم وصف تفصيلي عن دولة غرب أفريقيا . فن قراءتنا لما كتبه البكري عن غانا ومن المعلومات الأخرى ، ومن قراءتنا للتاريخ الذي كتبه الزنوج السودانيون

سميرة شهرين في رمال وجبال نادرة المياه ، ولا يدخل هذه المناطق الوعرة إلا الإبل التي تتحمل العطش . وقد أنشأ هذه المدينة يزيد بن الأسود ، وهو من موالى العرب عام ١٤٠ هـ ، وقد أنشأ لها اثنا عشر باباً ، وكانت منسقة المباني فوجد بها القصور والمنازل العادية ، وضمت أيضاً الحدائق الجميلة . وكان سكانها يحصلون على المياه الوفيرة من الآبار (١٥) .

(١٢) البكري : رحلة مسلم من أسبانيا ، زار غانا في الفترة ما بين عامي ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ وزودنا بقسط كبير من المعلومات ، عن هذه المملكة وعن غرب أفريقيا بصفة عامة .
(المترجم)

أنفسهم ، يتضح لنا أن (غانا) لم تكن الاسم الصحيح للدولة أو للعاصمة فاعتقد البكرى نفسه أن كلمة غانا كانت لقبا يطلق على الملك الغاني ، ولكن هذا أمر مشكوك فيه ، ومن المؤكد أن المملكة كانت تقع في مناطق تسمى بأسماء مختلفة مثل الأوكار Awkar والباغينا Baghena أو الهوده Hodh التي أصبحت في الوقت الحاضر منطقة صحراوية ، وظلت حتى القرن الحادي عشر على أقل تقدير ، تزود مواشي البدو بالمرعى . وتبعد حدود هؤلاء البدو الذين يقطنون هذه المنطقة ٢٠٠ ميلا من بلدة سيجو Segou الواقعة في النيجر الأعلى وتشير مصادر القرن السادس عشر المحلية إلى أن عاصمة غانا كانت تسمى (كومي) ويسكنها شعب أغلبه من السوننك Sonink أو السارا كول Sarakol وهؤلاء هم الفرع الشمالي من زنوج الماندي Mande الذين كانوا يقطنون النصف الغربي من غرب أفريقيا .

وقد وصف البكرى من قبل موقع العاصمة كومي صالح وتأكد أنها الوصف بواسطة علماء الآثار الحديثين ، فذكروا أنها كانت تضم مدينتين ، بنيت أحدهما بالطين وكانت تضم القصر الملكي المسور بجائط خاص ، وكان هذا القصر محاط بساتين مقلمة كى يدفن فيها الملوك وكى يمارس فيها كهنة السوننك طقوسهم الدينية . وذكر البكرى أن هذه المدينة كانت ملاصقة لمدينة المسلمين المجاورة لها ، وكانت مدينة المسلمين هذه تضم إثني عشر مسجداً ، ويسكنها عدد كبير من تجار البربر الذين وفدوا إليها من شمال أفريقيا ، ومن بلو الصحراء ، ورغب هؤلاء جميعا في الاستيطان في غانا بسبب رواج تجارتهم وكانت منازل المدينة الإسلامية مبنية من الأحجار بل وعلى النمط الذي كان سائداً في شمال أفريقيا . وكانت تحيط بها الآبار التي تزودها بالمياه والتي يستخدمها السكان في الزراعة .

وكان من المتبع في غانا أن يرث الملك العرش عن أمه (وكان الملك الذي حاصره البكرى يدعى تان كامنين Tan kamanin الذي كان ابن شقيقة الملك السابق) ويبدو أن الملك الغاني كان يتمتع بسلطة مطلقة في حكم

مملكته ، فكان بعيداً إلى حد ما عن رعيته ، بينما كانت حاشيته مقربة منه . وكان أفراد الحاشية يرتدون زياً مرصعاً بالذهب ، وكان هذا الملك يتمتع بمجلس على جانب كبير من الأبهة . فكان يستقبل فيه أفراد الرعية الذين يتقدمون إليه زحفاً على ركبهم ويضعون على رؤسهم التراب وكان الملك لا يخاطبهم إلا عن طريق وزرائه ، الذين كان بعضهم من المسلمين ، وكان من عاداتهم أن الملك عندما يموت يشيع في موكب عظيم ، ويلفن معه طعامه وشرابه ، وكذلك أفراد حاشيته كي يعيشوا معه بعد الموت ، وكانت عملية الدفن هذه تتم في راية كبيرة من التراب . ولم تفتح مراسم الجنازة عند هذا الحد بل كانت القرابين البشرية تقدم إلى الملوك المتوفين في بعض المناسبات مثل الأعياد القومية الكبيرة .

وأما عن ثروة مملكة غانا فكانت تتمثل في تجارتها وخاصة من صادراتها من الذهب الخام ، وكان الملك الغاني يحتكر لنفسه هذا الذهب . هذا إلى جانب أن دخل غانا كان يتحصل أيضاً من الضرائب المنتظمة التي كانت تفرض على الواردات مقابل ذلك الذهب ، وقد أخبرنا البكري عن ضرائب ثابتة كانت تجبي عن كل حمل حمار محمل بالنحاس وكذلك من الضرائب المفروضة على السلع العامة ، ومن المعتقد أن هذه البضائع كانت تأتي من شمال أفريقيا . وتتمثل في الملح الذي كان يوجد بوفرة في أراضي قبائل سهاجا ومناطق بعض القبائل الصحراوية ، وترجع أهمية الملح بالنسبة إلى سكان غرب أفريقيا إلى أنه كان نادراً جداً في بلادهم فكانت قيمته عندهم مساوية لقيمة الذهب تماماً ، وكان الملح يستخدم أحياناً كعملة بحيث يستخدم في التبادل التجاري ، وأيضاً كان دخل غانا يتكون من حاصل الضرائب التي كان يفرضها الملك على التجارة الواردة ولم تكن هذه الضرائب فقط هي الدعامة القوية لحماية عرش الملك ، بل كان يمتلك جيشاً كبيراً بلغ تعداده ٢٠٠,٠٠٠ جندي (حسب رواية البكري) وكان الغرض من إعداد هذا الجيش هو القيام بالهجوم على بعض الدول

والشعوب المجاورة للمملكة وإخضاعها ، وذلك بغرض الحصول على الأموال . وفي عام ٩٩٠ م تم إخضاع سنهاجا التي كانت مركزا تجاريا هاما لسكان الأوداجوست (ولمملكة غانا) . وكانت تقارير العلماء العرب في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين أقل وضوحا وتفصيلا عن السودان الأوسط والغربي ، وعن ممالك أخرى بخلاف غانا ، فمن المحتمل ألا تكون هذه الممالك غنية بالذهب ، ومن المرجح أيضا أن عددا قليلا جدا من تجار شمال إفريقيا قد زاروها . وقد ابلغتنا هذه التقارير بثلاث من هذه الممالك التي تقع في وادي السنغال وفي الغرب من غانا وهذه الممالك هي صنغانا Sanghana والتكرور Takrur والسيلا Silla وكانت صنغانا أقربهم إلى البحر ، وكانت التكرور قد أحرزت شهرة ، لأنها كانت أولى ممالك غرب إفريقيا التي دخلت الإسلام في منتصف القرن الحادي عشر الميلادي . وهنا طبقا لرواية البكري . وعلى هذا الأساس فقد أصبحت مركزا هاما لانتشار الإسلام في كل مكان من غرب إفريقيا . أما السيلا فكانت تقع إلى الغرب من غانا ، وكانت الحرب قد نشبت بينها وبين غانا في الفترة التي كان يكتب فيها البكري تاريخ هذه البلاد ، وقد أمدتنا تقارير العلماء العرب بمعلومات تفيد بوجود مملكة المالل وداو Daw اللتين تقعان إلى الجنوب من مملكة غانا أي في وادي النيجر الأعلى ، وإلى الشرق من غانا تقع مملكة الكاوكاو Kawkaw ، وقيل أن ملكها كان مسلما ، بينما كان شعبها يدين بالعقيدة الوثنية ، ودليلنا على ذلك أن شعبها كان يرقص ويدق الطبول (وهذه من صفات الوثنية) . ولا تزال توجد بعيداً نحو الشرق مملكة الكانم El-Kanem التي كانت حتى نهاية القرن العاشر دولة أكثر رسوخا واستقراراً ، بخلاف ما كانت عليه في القرن السابق ، أي في وقت زيارة اليعقوبي لها . ويبدو أن شعبها كان من بدو الزغاوة الرحل . وعلى أية حال فقد أنشأت مملكة الكانم المدن التي اعتقد العلماء المسلمون أنها غربية وتستحق التعليق عليها ، وفي عام ٩٨٥ م

كتب العالم العربى المهلبى Al Muhallabi يقول كان شعب الزغاوة يعتقد فى ألوهية ملوكه حيث كانوا يعتبرونهم مخالفين للبشر ، لأن هؤلاء الملوك كانوا لا يتناولون الطعام مثلاً فى الظاهر بينما فى الباطن كان الطعام يصل إلى قصورهم سرا ، وبعيدا عن أعين الرعية ، وإذا تصادف أن رأى أحد المواطنين الحمل الذى يحمل طعام الملك ، قام الملك بقتله فوراً حتى لا يعرف الشعب سرا من أسرار ملكه ، زد على ذلك أن هذا الملك كان يتمتع بسلطه مطابقة على رعاياه ، الذين كانوا يقضون وقتهم فى ممارسة الزراعة ، وتربية الماشية ، ويرجع السبب فى تقليدهم للوكهم أيضاً إلى أنهم كانوا يعتقدون فى أن ملوكهم هم الذين يهبون الحياة والموت والمرض والصحة .

وأمل فى آخر الأمر أن يعالج علماء الآثار هذه الفجوة فى تاريخ غرب افريقيا المبكر ، أى فى الفترة ما بين القرن الثامن والحادى عشر الميلاد بين ويؤكلوا الصورة الهزيلة التى أعطاها العلماء العرب عن السودان الغربى ، فعلماء الآثارهم وحدهم الذين يستطيعون فقط أن يملنونا بأية فكرة عما حدث بعيدا صوب الجنوب ، أى فيما وراء الأراضى العشبية الوفيرة المياه والغنية بأشجارها وغاباتها ، والتى تقع خارج مجال هذه المنطقة . وقد زار منطقة غرب افريقيا التجار من الشمال الأفريقى وغيرهم من الرحالة ، ومن الجائز أن نطابق على هذه المنطقة بوجه العموم منطقة غينيا ، ومع ذلك فإنه لا يمكن لنا أن ننكر فضل العلماء العرب الذين زودونا فى القرنين العاشر والحادى عشر الميلاديين ، بمعلومات كافية ومحددة عن أجزاء من السودان الغربى . وكانت هذه المنطقة على درجة كبيرة من المدنية تمثلت فى وجود المدن والممالك والإدارات المنظمة ، والأنظمة المعقدة الخاصة بالتجارة والضرائب وقد تخطى هذا التنظيم الاقتصادى والتجارى المعقد حدود القرية المكتفية ذاتيا ، بل أنه تعدى حدود المجتمع القبلى . ولواقرعنا أن هذا النظام لازال يشغل حياة

معظم السكان فمن المرجح أن يكون هنا راجعا إلى عصور التقدم ،
وتشير الدلائل الأدبية إلى أن نهضة غانا ترجع إلى القرن الثاني الميلادى
وما بعده .

وفى إطار مالدينا من معرفة لا يمكن أن تحدد الأسباب التى أدت إلى
ظهور الحضارة فى ممالك غرب افريقيا ، ولكن يمكن أن نفترض عدداً من
الأسباب التى لا تتعارض فيما بينها ، وقد تكون قد أجمعت كلها فى ذلك على
درجات متفاوتة فى ظهور ممالك غرب افريقيا ، المثلة فى غانا القديمة ،
والكانم وغيرها من الممالك الأخرى التى سبق ذكرها .

ويمكن إيجاد ثلاثة تفسيرات رئيسية أدت إلى ازدهار هذه الممالك
اقتصاديا ، نجملها على النحو التالى :

١ - ترجع حضارة ممالك غرب افريقيا إلى التأثيرات السياسية التى
وقدت إلى السودان الأوسط والغربى من البلاد غير الزنجية الواقعة فى
الشمال والشمال الشرقى من افريقيا .

٢ - وترجع أيضاً هذه النهضة إلى أنها جاءت نتيجة طبيعية للتطور الذى
حدث فى أثناء ثورة العصر النيوليسى Neolithic Revolution التى حدثت بين
شعوب السودان الأوسط والغربى .

٣ - وترجع كذلك إلى ازدهار تجارة الصحراء وتأثيراتها الحصبة على
السودان الأوسط والغربى .

التأثيرات السياسية الناشئة من خارج السودان والافتراض الخايم

من التفسيرات الثلاث الرئيسية السابق ذكرها والخاصة بالعوامل التي أدت إلى التقدم الحضارى الذى حدث فى السودان الغربى والأوسط ، نلاحظ أن التأثيرات السياسية الخارجية لم يكن لها تأثير بالنسبة لتاريخ غرب إفريقيا المبكر ، ولكن يمكن عندئذ الاعتماد على عاملين أساسيين ، أولهما ما قام به مؤرخوا الفترة الاستعمارية من توضيحات ألقت الضوء على موضوع الحضارة فى غرب إفريقيا ، وثانيهما التفسير الخاص بمظاهر التقدم الحضارى الذى حدث بمعرفة شعوب السودان الأوسط والغربى .

ولقد بحث الكثير من هؤلاء المؤرخين فى الحقائق التى تتعلق بإعادة كتابة التاريخ المبكر لإفريقيا فى أثناء الفترة الاستعمارية التى تعرض لها الغرب الأفريقى « فمما يثير الدهشة أن هؤلاء المؤرخين أنفسهم كانوا من خارج إفريقيا ، أى من دول أوروبا الغربية الاستعمارية المتقدمة ماديا وتكنولوجيا ، وبذلك يمكن القول بأن أوروبا الغربية كانت فى القرن التاسع عشر أقوى من إفريقيا ، ، مما مكنها من التحكم والسيطرة على المجتمعات الأفريقية حسبما يحلو لها . وعندما بدأ هؤلاء المؤرخون فى كشف الدليل الخاص بحضارات غرب إفريقيا القديمة اعتقلوا أن هذه الحضارات لم تكن وليدة الشعوب الزنجية ، بل كانت نتيجة للغزو الأجنبى الأول ، الذى تعرضت له منطقة غرب إفريقيا ، من جانب شعوب مساوية لزنج هذه المنطقة أى من جانب السكان الذين يقطنون الشمال والشمال الشرقى من إفريقيا ، فهؤلاء هم الذين قاموا باحتلالات متكررة على زنج السودان (غرب القارة)

ولم يكن يوجد اسم محدد ومرض لهذه الشعوب غير الزنجية التى تقطن الشمال والشمال الشرقى من القارة الأفريقية ، مثل البربر والمصريين

القدماء فأغلب الظن أنهم كانوا يعرفون بالحاميين Hamites وكانت هذه التسمية الحامية Hamitic تنطبق فقط على لغات السكان ولا تنطبق على السكان أنفسهم (من المحتمل أن تكون الحامية هي اللغة التي كان يتحدث بها هؤلاء السكان قبل مجئ العرب ، وقبل الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا) فالرأى الحديث الذي يمكن أن نستخدمه في التمييز بين الحامية وبين السامية قليل الانتشار في إفريقيا، فكانت السامية تخص السكان الذين يقطنون المنطقة الواقعة فيما وراء البحر الأحمر (الجزيرة العربية) ومن المرجح أن السكان الحاميين كانوا يعيشون في منطقة شاسعة من إفريقيا الشرقية ، قبل أن يحتلها سكانها الحاليون من الزنوج الذين يتكلمون لغات البانتو Bantu languages والذين يتميزون في الغالب بسواد البشرة ويمكننا أن نميزهم بسهولة عن الزنوج بواسطة ملامحهم وتكوينهم الجسماني وقد اعتقد المؤرخون الأوروبيون وعلماء الأنثروبولوجيا ، الذين قدموا إلى إفريقيا في الفترة الاستعمارية أنهم من السلالة البيضاء أي أنهم مثل الأوروبيين ، ووصفهم الكثير منهم بأنهم يتميزون باللون القرمزي ، ومن الواضح أنه لحق بهم إجحاف كبير بسبب التصنيفات السلالية القائمة على لون البشرة وفي خلال القرن التاسع عشر اقتنع الأوروبيون بأن الشعوب ذات البشرة البيضاء يمثلون الجنس البشري الراقى .

وبدأ يتبلور تفسير تاريخ إفريقيا ، فمن المحتمل أن يطلق عليه الافتراض الخاطئ ، فقد افترض أن الأفريقيين الحاميين كانوا من سلالة بيضاء متصلة بالأوروبيين ، وكانوا يسمون بثقافتهم على الزنوج وثقافتهم ، ولكن على الرغم من هذا فإن الشعب الزنجي حقق تقدما ململا ، فمن الضروري محاولة إيجاد تفسير لهذا التقدم على أسس التأثيرات الحامية وتسليها إلى غرب إفريقيا .

وفي عام ١٩٣٠ م كتب العالم الأنثروبولوجي سليجمان Seligman G. G. عن حضارة إفريقيا ، فذكر أن هذه الحضارة هي حضارة الحاميين الذين

سجلوا تاريخها وتفاعلوا مع السلالات الإفريقية الأخرى ، مثل الزنوج ،
وفي الواقع أن سليجمان حقق الانتطباع العام عن قلوب الرعاة الحاميين
إلى غرب إفريقيا في موجات متلاحقة ، وكان هؤلاء الحاميون مسلحين
تسليحا جيدا ، بالإضافة إلى أنهم كانوا أكثر حنكة من الزنوج الزراعيين ،
لذا فرض الحاميون الرعاة أنفسهم على هؤلاء الزنوج ، يل واندجوا معهم
واخضعوهم في داخل نظام ميامي واقتصادى متطور .

وكان كثير من الشعوب الإفريقية التى يتكلم سكانها اللغة الحامية
يعملون بالرعى بينما كان زنوج غرب إفريقيا يعملون بالزراعة . ومن
الإجحاف القول أن الرعاة كانوا أكثر حنكة من الزنوج الزراعيين ،
وفي أغلب الظن أن الثقافة الزراعية كانت أكثر تقدما عن غيرها . فقد
أشار عالم اللغة الأمريكى جوزيف جرين برج Joseph. H Greenberg
أن غزو الرعاة للزراع السود كان على نحو غير دقيق ، وكان الشعب
الفولانى (١٤) Fullni هو الشعب الرعوى الوحيد من بين شعوب غرب إفريقيا ،

(١٤) تقطن قبائل الفولا Fulla التى تعرف باسم الفولانى Fullani ،
أو الفيلانى ، أو الفلاتا Fellata أو الفولبي Fullbe ، في المنطقة الواقعة
في أعالي النيجر وحتى نهر السنغال . والفولانى إما رعاة مسالمون متنقلون ، وإما مستقرين بين
شعوب غربية عنهم ، بحيث يمثلون الطبقة الحاكمة ذات النفوذ والجاه وبخاصة في نيجيريا الشمالية .
ويبلغ عددهم نحو مليونين نسمة ، ويعيشون في مديريات سوكوتو Sokoto وكانو Kano .
وأداماوا Adamawa التى كانت تسمى فيما مضى يولا Yola ، كما أنهم
ينتمون إلى الحاميين الشماليين الذين أخذوا ينتشرون نفوذهم في السودان الغربى وأعالي السنغال
أثناء قيام إمبراطورية غانا . وفي نهاية عام ١٨١٠ م ، دعم الفولانيون نفوذهم في سائر
ولايات الهوسا . وفي أواخر القرن التاسع عشر اتسعت رقعة إمبراطورية الفولانيين فشملت
الأقاليم الشمالية من نيجيريا فيما عدا منطقة البورنو . ويعيشون في منازل عبارة عن بيوت صغيرة
محاطة بأسوار من العصي ، ومسقوفة بأعشاب جافة ، وفي الليل تأوى قطعان الماشية إلى حظائرها
المسورة بالأشواك ، وتربط بعضها البعض أزواجا أزواجا بحيث تتجه رؤوسها إلى جهات مختلفة =

والذى استطاع فى بداية القرن ١٩ من أن يهزم شعب الهوسا (١٥) الذى كان يعمل بالزراعة (والمتحضر تجاريا وصناعيا) وكانت اللغة الحامية لغة شعب الهوسا ، بينما كان الشعب الفولانى يتكلم لغة زنوج غرب إفريقيا .

ومع ذلك فلم يوجد أثر لتلافتراضات الحامية بعد تفسير تاريخ غرب إفريقيا ، الذى كنا نفكر نحن فيه ، فأولا كانت الزراعة فى بادئ الأمر متقدمة فى إفريقيا ، وبخاصة فى وادى النيل الأسفل ، وكان سكانه من المصريين القدماء الذين يتكلمون اللغة الحامية ، بالإضافة إلى هذا ، فأنهم شيدوا فى عام ٣٠٠٠ ق . م أولى الحضارات العظيمة فى تاريخ العالم وكان من بين ملامح هذه الحضارة أن أدرك ماوك مصر أنهم يسمون على البشر وكان فى إمكان الملك المصرى القديم الزواج من شقيقته المأكة ، بل أنه كان يمثل الحاكم المطلق للسلطة على الأرض ، ويهيمن أيضا على كل الأنشطة البشرية وبخاصة فى أثناء موسم بنر البنور والحصاد ، ويتضح لنا من هذه التفاصيل أن ممالك غرب إفريقيا الزنجية كانت مشابهة إلى حد

=وتدرب الماشية على الانتشار فى المروج بمجرد سماعها إشارة من مزارع الراعى . ويتكلم الفولانيون اللغة الفوفولدية Fufulde ، وهى على جانب كبير جداً من الأهمية (١٦) .

(١٥) قبائل الهوسا : تنتمى هذه القبائل أصلا إلى الجنس الزنجى ، رغم أنهم يتكلمون اللغة الحامية ، ورغم أنهم يمتلكون خليطاً من شعوب تنتمى إلى أصول مختلفة ، ويقصد بكلمة الهوسا « لغة الهوسا » . ويقطن شعب الهوسا الأقاليم الإسلامية التى تشتمل على سوكوتو ، وكاتسينا ، وكانو ، والزاريا ، وتسود أنظمتهم الاجتماعية والاقتصادية كل فحيربا ، وهم زراع مهرة وتجار مغامرون وأهل فن حاذقون فيجلبون صناعة الجلود وعمل الحصر من القماش ، كما أنهم محاربون أشداء لا يجد الخوف إليهم سيلا . ويدين أغلبهم بالإسلام ، ويتولى سلطان سوكوتو الزعامة الروحية بينهم . وتضم الهوسا سبعة أقاليم هى : كانو ، والزاريا وداورا والجير وكاتسينا وبيرام ، ورانو (١٧) .

١٦ - سلجمان : المصدر السابق ، ص ص ١٢٥ - ١٢٦ ، ١٢٨ .

١٧ - نفس المصدر ، ص ص ٧١ - ٧٢ .

كبير بالمملكة المصرية القديمة ، وبخاصة ما يشير منها إلى الملكية المقدسة . ويمكن أن نستنتج من هذه المحاولة أن حضارة مصر الفرعونية ، واللغة الحامية قد انتشرت في كل أنحاء غرب أفريقيا .

وثانيا أنه يمكن ملاحظة أن قبائل الطوارق Tuareg والبلو الذين ينتمون إلى شعوب البربر ، والذين يتكلمون اللغة الحامية أيضا قد زحفوا من إقليم السافانا السوداني ، والذي يبلغ متوسط المطر السنوي فيه ما بين ٥ إلى ٢٠ بوصة إلى منطقة غرب أفريقيا ، وصاروا يناقسون السكان من الزنوج الزراعيين على الأرض وعلى المياه وقد تميز هؤلاء الشماليون (الطوارق) بصفات مكنهم من اختراق الصحراء وهزيمة الزنوج . وبالطبع كانت هذه الصفات صفات عسكرية ، لأنهم كانوا يملكون الخيول والجمال التي تساعدهم في عبور الصحراء وقضى نظام الشماليين من ناحية العنصر الثقافي أن يكونوا على مقبرة من المعيشة في الصحراء ، فلم يسمحوا لأنفسهم بالمعيشة في رقابية حتى يتمكنوا من مجابهة المعيشة تحت أي ظرف ، ومع ذلك فإن زنوج غرب أفريقيا الزراعيين ، كانوا متحضرين وأقرباء ، ففي خلال أجيال قليلة تمكن الزنوج من إمتصاص الشماليين وثقافتهم ولغاتهم .

وجرت التقاليد في غرب إفريقيا على أن تفسير أصول الممالك الأولى في السودان الأوسط والغربي يرجع في أغلب الظن إلى زمن قلوب الأجانب من الشمال والشمال الشرقي إلى هذه المنطقة ، وتشير الترجمة الفرنسية ، أو الإنجليزية إلى أن الغزاة الذين غزوا غرب أفريقيا كانوا من الشعب الأبيض ، ومن المحتمل أن كلمة أبيض كانت تعني (أحمر) ومن المرجح أن هذه إشارة بسيطة على لون البشرة ، وفهم للنقاء الوثني الذي يوضح لنا أن المؤسسين لممالك غرب إفريقيا كانوا من الشعوب الحمراء لأنهم كانوا يعتقدون في النقاء الجنسي ، وفي حقيقة الأسلاف الحاليين وقد علمنا أن ملوك غانا الأول كانوا من السلالة البيضاء (الحمراء) فمن المحتمل أن يكونوا من بربر منهاجا ، الذين حل محلهم ملوك من الزنوج السوننك بعد

انقراض عدد كبير من الأجيال السابقة الذين لم يكونوا من السلالة الزنجية . وقد وجد تفسير لأصل الأميرة الأولى ، التي حكمت غانا ، فيقال أن شقيقين من أصل يمني (جنوب الجزيرة العربية) قدما إلى غرب إفريقيا ، وقاما بتأسيس مملكة غانا . وقد ساد الاعتقاد بأن ملوك الكانم والسيفاوا Sefawa كانوا ينحلقون أيضا من أصل يمني ، واستمروا محتفظين بصفاتهم السلالية ، ولم يصبحوا زنوجا بالمرّة حتى عام ١٢٠٠ م ، ولم يكن هذا هو المثال الوحيد ، بل ساد الاعتقاد أيضا بأن ملوك دول الهوسا الواقعة بين مملكة الكانم ومملكة الصنغاي ، كانوا قد حكموا هذه البلاد في القرن العاشر الميلادي ، مع أنهم كانوا ينحلقون من مهاجرين ، قدموا من شمال إفريقيا ، أو من الشرق الأدنى ، وقد دلت أسطورة تأسيس ممالك الموسي Mossi والداجومبا Dagomba القاطنين في حوض اتشولتا الأعلى وفي جنوبي الصنغاي على أنهم كانوا ينحلقون من الأسلاف الحمر الذين قدموا من مكة مباشرة . (الجزيرة العربية) .

ويرفض بعض المعلقين هذا النوع من القصص التي اخترعها ببساطة الأسر الزنجية المالكة في غرب إفريقيا بعد اعتناق هذه الدول للعقيدة الإسلامية وقد حدث ذلك على فترات تبدأ من القرن الحادي عشر ، وحتى الرابع عشر وما بعده ، وكان من المناسب لهذه الأسر المالكة أن ترجع اتصال أسلافهم إلى المراكز الإسلامية ، التاريخية منها والثقافية ، في كل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، غير أن هذا التفسير يعتبر بسيطا في حد ذاته ، لأن السودان الأوسط والغربي تأثرا بوضوح بفضل انتشار الإسلام وسيادته وثقافته الأدبية ، وهكذا يبلوا أنه من المحتمل أن تكون أساطيرهم متأثرة بالثقافة الأدبية الإسلامية ، وبالمحاولات التي قاموا بها لكي يعبروا عن الحقائق التاريخية الهامة ، ولم تكن القصص التي من هذا النوع قاصرة على الأمرات الحاكمة من المسلمين ، بل شملت غيرهم ونضرب على ذلك مثلا يتمثل في انتشار أسطورة كسرى (٣ م - تاريخ غرب إفريقيا)

الشهيرة التي انتشرت على نطاق واسع ، مع أنها لم تذكر اليوم بين الشعوب الوثنية القاطنة على طول وادي البنوى Benue في منطقة النيجر الأعلى وما وراءها ، وقد تمثلت هذه القصة في غزو المسلك الفارسي كسرى لمصر ، ولكنه أجبر فيما بعد على الفرار إلى النوبة ، وهذا ماورد في القصة . وكانت النوبة تمثل وادي النيل الأعلى ، فيقال أن كسرى ذهب مع بعض أتباعه (ومن المحتمل أن يكونوا من المسيحيين) من أهل النوبة صوب الغرب أي إلى ما يعرف اليوم بنيجيريا حيث قام هناك هو وأتباعه بتأسيس الدول التي تكونت منها ممالك الجوكون Jukun او كوارارافا Kwararafa والنيوب Nupe وأيده Idoh والبرجو Borgu والبوسا Bussa ، وكان البعض من هذه الدول تابعا للهوسا ، وكذلك لليوروبا Yoruba ، الواقعة في الجنوب الغربي ، ولا ينبغي أن تكون أساطير تأسيس ممالك الصنغاي Songhai والموسى Mossi والداجومبا مرتبطة بنفس هذه القصة الرئيسية .

وكانت المراحل الأولى لقصة كسرى تتطابق مع الأحداث التاريخية المعروفة ، فقد احتل جيش الملك الساساني خسرو الثاني khusraw مصر في عام ٦١٦م لكن على أثر هذا الغزو هرب البعض من جنوده ، ولجأوا إلى الممالك المسيحية في النوبة ، وهناك أسسوا حضارة حديثة استمدت أصولها من المستعمرات المصرية القديمة ، الكائنة في بلاد النوبة وكان الجيش الفارسي يقوم بنشاط ملحوظ في هذه البلاد التي كان لها علاقات موقنة مع الين (الجنوب الغربي من الجزيرة العربية) .

وكان من غير المعقول القول بأن الأحداث المؤثرة التي إنتقلت إلى منطقة غرب إفريقيا بسبب وجود الفرس في بلاد النوبة او بسبب بزوغ الإسلام في الجزيرة العربية في الفترة ما بين ٦٢٢ - ٦٣٢ م كديانة عالمية جديدة وانتشارها في مصر في الفترة ما بين ٦٣٩ - ٦٤١ م ثم إنتشارها بعد ذلك في الشمال الإفريقي - كان لها تأثير يذكر على هذه المنطقة سواء أكان ذلك بسبب قدوم المصريين أم التوبين أم العرب بطريقة مباشرة إلى

الغرب الإفريقي ، ولكنه يمكن القول أنها إنتقلت مرة واحدة وبطريقة غير مباشرة عن طريق اللغة الحامية وعن طريق بدو الصحراء (١٦) القاطنين في سنهاجا الواقعة في الغرب ، وعن طريق الزغاوة القاطنين في الشرق وأسلاف الطوارق الحاليين في الوسط ، فقد تأثر هؤلاء البدو بالمؤثرات والأحداث التي وقعت في كل من وادي النيل والجزيرة العربية وشمال إفريقيا ، وبعد أن تأثروا بهذه المؤثرات اندفعوا صوب الجنوب ، في داخل الأراضي الزراعية وهم يحملون معهم هذه المؤثرات باحثين عن المرعى ومكنهم ذلك من المرور على الفلاحين من زنوج غرب إفريقيا والاندماج معهم . (والخلاصة أن المؤثرات الخاصة بظهور الإسلام والمؤثرات الخاصة بوادي النيل لم تنتقل مباشرة إلى غرب إفريقيا ، سواء أكان ذلك بواسطة العرب أم المصريين أم الفرس ، بل أن هذه المؤثرات إنتقلت عن طريق بدو الصحراء المعروفين بالطوارق والذين يقطنون الصحراء الكبرى ، ويتكلمون لغة الحاميين ، وكذلك عن طريق بدو الزغاوة) .

(١٦) لا شك أن الأحداث المؤثرة في الغرب الإفريقي كانت قد انتقلت من الشمال الإفريقي إلى هذه المنطقة عن طريق بدو الصحراء الذين كانوا يرتادون الصحراء بصفة مستمرة ، سواء أكان ذلك عن طريق التنقل مع دوابهم للرعى أم كان بسبب القيام بنقل السلع التجارية بين الشمال والغرب الإفريقي . فمن المرجح أن يكون هؤلاء الناس قد ساءموا بقسط كبير في نقل المؤثرات الخارجية الثقافية منها والعقائدية إلى منطقة غرب أفريقيا . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، أي لم يقتصر هذا العمل على بدو الصحراء ، بل ساءم سكان بلاد النوبة في نقل المؤثرات الحضارية والثقافية ، سواء أكان ذلك عبر التاريخ القديم أم في التاريخ الحديث . ويمكن التدليل على ذلك بقرب منطقة النوبة من السودان الغربي ، هذا القرب الذي ساعد على قيام حركة اتصال مستمرة ، مما أدى إلى إقامة صلات تجارية قوية بين الشعبين .

وعلى هذا نستبعد ما يرجحه الكاتب من أن حضارة غرب أفريقيا كانت قد انتقلت عن طريق الفرس الذين جاءوا إلى بلاد النوبة بعد طردهم من مصر ، كما نستبعد أيضاً انتماء جنود هذه الحضارة إلى أصل يمني (المترجم) .

الثورة الحضارية في غرب إفريقيا

أنه من غير المعقول أن جميع الموثرات قد تم إقتباسها من الحضارة المصرية القديمة ، ومن أراضي الشرق الأدنى التي شهدت ميلاد العقائد الدينية العالمية المختلفة كاليهودية ، والمسيحية ، والإسلامية ، والتي تمكنت من الوصول إلى زنوج غرب إفريقيا ، عن طريق بلو الصحراء الذين عملوا كوسطاء في نقل هذه العقيدة إلى منطقة غرب إفريقيا . وقد كان هؤلاء الزنوج الزراعيين أكثر ثقافة وتحضرا من بلو الصحراء الذين قدموا إليهم ، وعلى هذا تمكن الزنوج من إمتصاص هؤلاء البلو في مجتمعهم الخاص ، وكان ذلك قبل فترة الأحداث الكبيرة التي وقعت في حوالى القرن السابع الميلادى وما بعده ، والتي من المحتمل أن تكون هذه الأحداث قد جاءت إلى غرب إفريقيا بأمرات جديدة من الملوك الذين حكموا البلاد ، وكونوا جماعات سياسية جديدة . وعلى هذا فقد ساهم زنوج غرب إفريقيا في الثورة الحضارية التي أدت إلى تطورهم الحضارى والذي سعى في الغالب بالثورة الحضارية ، وتعنى الثورة الحضارية هذه التغير الكبير الذى حدث في غرب إفريقيا بمعرفة الشعب الأفريقى . فبدلا من اعتمادهم في الغذاء على صيد الحيوانات البرية والتقاط الفاكهة ، وجنود النباتات ، تعلموا كيف يستأنسون الحيوانات وكيف يزرعون النباتات التي كانوا قد اختاروها لتكون مصادر مناسبة للغذاء Food ، والكساء والضروريات الأخرى . فكان الناس في غرب إفريقيا قبل مرحلة الثورة الحضارية هذه لا يعيشون إلا في جماعات صغيرة ويتجولون بحثا عن الطعام في منطقة كبيرة من الأرض ويتنافسون مع الحيوانات البرية الأخرى من أجل الحصول على مصادر الغذاء ، ونتيجة لذلك عمل سكان غرب إفريقيا بطريقة منتظمة حققوا بها الثورة الحضارية التي مكنتهم من إيجاد مصادر كافية للطعام من مناطق أصغر حجما ، وأدى ذلك بالتالى إلى زيادة عددهم ، وتمكنوا من أن يعيشوا في قرى مستقرة ، وأقاموا في

أحسن المناطق المزودة بالمياه العذبة ، ومكنهم هذا الاستقرار في منطقة غرب إفريقيا من تطوير صناعة انسلال والفخار الذي كان يستخدم لحفظ الطعام ، بالإضافة إلى استخدامها في نقل أمتعتهم ، كما تطور البناء وصناعة النسيج الذي استخدمه السكان في صناعة ملابسهم وتسقيف بيوتهم . وتطورت أيضاً في هذه الفترة التاريخية الحياكة والتجارة وصناعة الآلات الحجرية ، والعظمية التي استخدموها في عمليات الصيد ، وسلخ الحيوانات وصيد الأسماك . وبعد ذلك حل محل هذه الأدوات الحجرية والعظمية ، أدوات أخرى تم صنعها من المعادن النحاسية والبرونزية ، ثم صنعوها بعد ذلك من الحديد والصلب . وكان علماء الآثار قد تتبعوا تطور هذه الحضارة الهامة ، في تاريخ الجنس البشري والتي كانت قد انتشرت في الشرق الأدنى والأوسط منذ حوالي ٨٠٠٠ ق . م . أو قبل ذلك .

وقد وجدت هذه الثروة الحضارية نفسها في مصر الفرعونية منذ ٥٠٠٠ ق . م . وأما عن وجودها في غرب إفريقيا ، فإنه لم يكن معروفاً على وجه التحديد الوقت الذي بدأت فيه هذه الثورة الحضارية في غرب إفريقيا ، ولكن على أية حال فإن الدليل المتاح لدينا هو أن الزراعة نشأت في المنطقة المعروفة لنا اليوم بمنطقة جنوب الصحراء ، (كانت آنذاك كثيرة المطر عما هي عليه الآن) . وعرفت بلاد السودان الشمالي الزراعة أيضاً منذ عام ٢٠٠٠ ق . م . وهناك بعض الجدل حول فكرة حدوث الزراعة التي كان الزنوج يمارسونها والتي اقتبسوها من وادي النيل ، فمن المرجح أن يكون نبات السريل Cereal قد وفد إلى غرب إفريقيا من مصر وبلاد الشرق الأوسط ، وفي نفس الوقت لم يفد نبات القمح والشعير إلى غرب إفريقيا لأن الظروف المناخية لهذه المنطقة كانت لا تلائم زراعتها ، فكان على الزنوج الزراعيين أن يختاروا نباتات محلية أخرى يزرعوها في بلادهم ، وبالفعل تمكوا من تطوير زراعة أنواع مختلفة من النباتات

الافريقية ، مثل الصرغم والدخن Millet (يزرع في أنحاء بلاد السودان الغربى) ، كذلك الأرز الذى يزرع في وادى النيجر الأعلى ؛

ورغم هذا فلم يقف أحد بعد على طبيعة التقدم الحضارى الذى ساد منطقة غرب إفريقيا ، فمن الواضح أن سكان الشمال كانوا قريبين من حافة الصحراء ، حيث كانت توجد الظروف المناخية التى تلائم الغلات الزراعية ، وإلى تزرع في مناطق السافانا الواسعة ، وبخاصة عندما تزود هذه المنطقة بالمياه الوفيرة ، (كان في الإمكان استعمال هذه المنطقة في صيد الأسماك اللازمة للطعام) وعلى هذا الأساس كان حوض بحيرة تشاد ووادى النيجر الأوسط والأعلى ، ووادى السنغال من المراكز الزراعية المبكرة ، وقد أثبت علماء الآثار أن هضبة بوتشى والمنطقة التى تحيط بها والمعروفة بشمال نيجيريا الآن كانت متطورة ثقافيا وصناعيا في الفترة ما بين عام ٨٠٠ ق.م ، وحتى حوالي ٢٠٠ م ، وكان من أشهر هذه الحضارات حضارة شعب النوك Nok culture التى تفيد بأن السكان استخدموا الأدوات الحديدية في عمليات النحت ، والأدلة التى تظهر مدى التطور الحضارى لسكان منطقة بوتشى تتمثل في أن هؤلاء السكان كانت لهم علاقات تربطهم بالممالك السابقة عليهم ، وبالشعوب التى تقطن المنطقة النيجيرية منذ حوالي القرن الحادى عشر الميلادى وما بعده .

ولم يكن للثورة الحضارية في مراحلها المبكرة تأثير في مناطق الغابات والأخشاب Woodland الواقعة إلى الجنوب من مناطق السافانا ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن غلاتها الزراعية كانت لا تتلاءم مع مناطق الأخشاب ولا يمكن أن تزرع في الغابات ولكن انتشار الثورة الحضارية وكذلك زيادة الكثافة السكانية أديا إلى حدوث الزراعة في هذه المنطقة بطريقة تدريجية ، وإن كانت قد بدأت متأخرة في الأجزاء التى تمتد بطول أودية الأنهار ، وفي فجوات الغابة (منطقة شرق الفولتا السفلى الواقعة بين غانا الحديثة وغرب

نيجيريا) ، وفي تلك الأثناء عرف الناس كيف يزرعون المحاصيل الجذرية Root crops التي كان من الملائم لها أن تزرع في أطراف الغابات ومع ذلك فإن زراعتها كانت محدودة وكان إنتاجها قليلا ، وإلى جانب المحاصيل السابقة زرع الزنج في غرب إفريقيا اليوم yam (ومن المحتمل أن يكون قد زرع في بداية الأمر في غانا الحديثة وفي غرب نيجيريا) هذا بالإضافة إلى استغلال الزراعة على أي نطاق من الغابات سواء أكان ذلك في وسطها أم في أطرافها ، وإلى جانب هذا فقد وفدت إلى غرب إفريقيا غلات استوائية جديدة من جنوب شرق آسيا وأمريكا ، وقد تضمنت غلات جنوب شرق آسيا الموز وجوز الهند وأنواعا جديدة من الأرز واليام ، ومن غير المحتمل أن تكون هذه الغلات قد وفدت عن طريق شرق إفريقيا قبل ستة ألف ميلادية ، وأما غلات الغذاء الأمريكية والتي تضمنت النرة والكسافا Cassava ، فآنها لم تظهر إلا بعد عام ١٥٠٠ م .

ولقد حبت الطبيعة كلا من وادي النيجر الأعلى والسنغال وحوض بحيرة تشاد بظروف حضارية مشابهة لحضارة وادي النيل الأسفل في مصر ، فمن غير المرجح أن نفترض أن هذا التشابه لا يؤدي إلى نتائج متشابهة أيضا في غرب إفريقيا سواء أكان ذلك في نمو الزيادة السكانية أم في حدوث المدنية (الثورة الحضارية) ، أم في إنشاء الحكومة ذات الإدارة المنظمة ، وظهور فكرة الوهبة الملك الذي جعل من نفسه إلها يسمو على كل رعاياه بل وعلى آلهم وأسلافهم ، وكان هذا الملك يهيمن على حقوق الملكية واستغلال الأرض ومصادر مياهها ، بل وكان يهيمن على عمليات بلر البذور وكذلك على عمليات الحصاد ، ومن المرجح أن يكون مفهوم الملكية المقدسة في عصر الثورة الحضارية الزنجية في غرب إفريقيا مشابها للملكية التي كانت سائدة في مصر القديمة ، ولكن لا يعني هذا أن تكون الأفكار السياسية لنهضة غرب إفريقيا قد اقتبست من مصر عن طريق النوبة التي كانت تمثل نقطة التقاء أفكار كل من المصريين القدماء والشعب الزنجي في غرب إفريقيا ، ولكن على الرغم من ذلك فإنه كان يوجد بعض السمات

الميزة التي توضح لنا أن ملوك زنوج كانوا مشابهين في القوة للملوك المقدسين في مصر القديمة ، ودليلنا على هذا أنه كان يوجد اتصال قوى بين رعاة الصحراء في القرن السابع الميلادي وما بعده وبين زنوج غرب إفريقيا ، وقد ساعد ذلك على اتصال كل من الحضارة النوبية وحضارة زنوج غرب إفريقيا ، حتى أن زنوج غرب إفريقيا تأثروا بالطقوس الدينية المصرية القديمة، ذات التأثير القوى والتي وفدت إليهم عبر النوبة :

ومن المحتمل أن تكون المعرفة والممارسة الخاصة بصناعة الأدوات والأسلحة المعدنية قد وفدت من مصر عبر بلاد النوبة إلى زنوج غرب إفريقيا ، فقد ظل خام الحديد في غرب إفريقيا غير معروف لمدة طويلة ، بخلاف المعادن الأخرى كالنحاس مثلا الذي كان معروفا في هذه المنطقة ، وكان في إمكان سكان غرب إفريقيا أن يصنعوا من معدن الحديد الأدوات المعدنية المتينة ذات الكفاءة العالية ، لأنه كان رخيصا بخلاف المعادن الأخرى ، ومن المعروف أن السكان في منطقة غرب إفريقيا لم يستخدموا معدن النحاس والبرنز في صناعة الأدوات المعدنية إذ أنهم مروا من العصر الحجري إلى الحديدى ، مباشرة دون المرور بعصرى النحاس والبرنز مخالفين بذلك ما درج عليه التاريخ العالمى ، ويقال أن صناعة الحديد دخلت إن غرب إفريقيا في بادئ الأمر من الشرق الأدنى ، فكانت هذه الصناعة قد اكتشفت في الألف الثانية قبل الميلاد وجاءت مع الغزو الآشورى لمصر في القرن السابع ق م . وكانت مصر في ذلك الوقت لا تمتلك الحديد الخام ولا الأخشاب اللازمة لتشغيل الأفران التي يتم صهر الحديد الخام فيها ، ورغم هذا قام النوبيون بصناعة الحديد ، ومن المحتمل أن تكون هذه الصناعة قد وصلت إن غرب إفريقيا ، ومن المشكوك فيه أن تكون النوبة هي نقطة انتشار صناعة الحديد في إفريقيا (السودان الغربى) ولكن من المرجح أن تكون صناعة الحديد قد وفدت إل غرب إفريقيا من الشمال عن طريق التجارة عبر الصحراء حيث كان القرطاجيون يقبلون

قيمة هذا المعدن (١٧) .

وينبغي أن نبحث عن تأثيرات ممالك غرب إفريقيا في الثورات الحضارية التي حدثت في هذه المنطقة . كانت ممالك غرب إفريقيا تضم أودية السنغال والنيجر الأعلى ، وحوض بحيرة تشاد ، ومن الممالك التي كانت توجد في منطقة غرب إفريقيا على سبيل المثال مملكة غانا القديمة ، ومملكة الكانم ، وكانت أراضي هاتين المملكتين غير جيدة للزراعة ، وإلى الشمال من هاتين المملكتين وجدت المنطقة التي امتدت الزراعة منها إلى بلو الصحراء ، فبالطبع كانت الزراعة في هذه المنطقة الأخيرة أقل اتساعاً عما كانت عليه في كل من مملكة غانا والكانم ، ولا نعرف عن المنطقة الأخيرة شيئاً يذكر ، لأن مصدر معلوماتنا الأساسية عن الممالك الأولى في غرب إفريقيا هو ما كتبه العلماء العرب ، الذين قدموا من الشمال إلى أرض السود (زنج)

(١٧) يرجع المؤلف أن صناعة الحديد كانت قد وصلت إلى منطقة غرب إفريقيا إما من الشرق الأدنى أو من النوبة أو من قرطاجة (من الشمال الأفريقي) ويستبعد قومه من مصر ، وذلك لعدم وجود خام الحديد والأخشاب لدى مصر واللازمة لتشغيل الأفران الخاصة بصهر الحديد وفي الوقت نفسه يرجع وصوله من بلاد النوبة إلى الغرب الإفريقي ، ولنا أن نسأل مؤلف هذا الكتاب هل النوبة سبقت مصر في مجال الصناعات الحديدية عبر عصور التاريخ القديم ؟ الإجابة على ذلك أن النوبة لم تسبق مصر ، بل كانت مصر دولة متقدمة ولديها الإمكانيات المادية التي جعلتها تتفوق على غيرها من الدول الأخرى . ولهذا نرجح أن الحديد قد وصل إلى غرب إفريقيا من مصر وذلك لسببين أولهما أن المصريين القدماء كانوا قد اكتشفوا الحديد منذ زمن بعيد واستخدموه في قطع الأحجار وفي النحت ، بل وصنعوا منه كل أسلحتهم الحربية ، وأدواتهم المنزلية والزراعية . وثانيهما أن الحكام المصريين كانوا يرسلون جيوشهم في حملات مستمرة ، إما لضرب المتمردين في الجنوب وجمع الجزية ، وإما لبناء الحصون والقلاع ، وفي تلك الأثناء تقوم هذه القوات المصرية بالتجول في جنوب مصر وبخاصة في الجهة الغربية ، ومن المعروف في ذلك الوقت أنه لم يوجد هناك حدود سياسية تفصل بين مصر وما جاورها من دول أفريقية ، ومن المحتمل أن القوات المصرية كانت تصل في تجوالها بعيداً إلى موطن القبائل الزنجية أي إلى أقصى الغرب ، وبدون شك كانت تترك مؤثرات حضارية على جانب كبير من الأهمية ، تمثلت في نقل العادات والتقاليد إلى ملوك غرب إفريقيا ، الذين ظلوا يسخطونها حتى وقت متأخر من العصور الوسطى (المترجم) .

غرب إفريقيا) ، ولم يتوغلوا بعيداً داخل هذه البلاد . وكان اليعقوبي من ضمن هؤلاء العلماء فقد تحدث عن مملكة المال الأولى ، التي كانت إحدى هذه الممالك ، والواقع أن الممالك القديمة الممثلة في مملكة غانا والكانم ، كانت بعيدة عن الشمال ، ولها أهميتها في تاريخ إفريقيا المبكر ، ولكن نفوذها كان إسمياً على تجارة الصحراء .

التجارة عبر الصحراء وأثرها

من المرجح أن تجارة الصحراء كانت غير معروفة على الإطلاق ، مع أنه كان يوجد أناس ينهبون ويعودون على نحو واضح خلال هذه الصحراء وكانت هذه الفترة توافق في أوروبا نهاية العصر الحليدي ، ففي هذا الزمن ، لم يكن مناخ الصحراء الكبرى جافاً ، بل كان رطباً فكانت تنمو الأعشاب في مناطق كل من الحاميين والزنوج الذين كانوا يعملون بالصيد ، وفيما بعد عملوا برعى الماشية ومنذ عام ٣٠٠٠ ق م لوحظ أن الصحراء الكبرى بدأت في الجفاف ، فعندئذ انسحب الحاميون إلى مراكز التجمعات السكانية الرئيسية في الشمال ، وفي وادي النيل الأسفل ، وبالمثل اتجه الزنوج صوب الجنوب ، وكان الحاميون الرعاة على اتصال بالجنوب ، وكان هذا الاتصال يبدأ من نقطة تقع في طرف الصحراء الشمالي ، ويتمثل ذلك في تحرك قطعانهم التي كانت تتجه في فصل الشتاء إلى الجنوب ، وتتجه في فصل الصيف إلى الشمال ، وبذلك أصبح الحاميون الشماليون يهيمنون على الصحراء ، باستخدام الخيول والجمال ، التي جلبوها من آسيا (دخلت الخيول إلى إفريقيا عام ١٧٠٠ ق م . ودخلت الجمال في بداية العصر المسيحي) وكانت هذه الحيوانات وبخاصة الخيول لا تستطيع أن تعيش في غرب إفريقيا ، ربما لتعرضها للدغات ذبابة تسمى Tse - tse Fly ، لذلك كان من المتبع أن تستبدل الماشية في غرب إفريقيا من وقت لآخر ، وذلك عن طريق استيرادها من الشمال عبر الصحراء ، وهذا ما مكن الحاميون من الانتقال عبر الصحراء إلى الجنوب وحرروا هذا الحق على الزنوج .

وقد تحدث هيرودت عام ٤٥٠ ق. م. في كتاباته عن شعب الجرامانتس Gramants الذي كان يقطن فزان (تسكنها في الوقت الحاضر قبائل الطوارق) فأخبر بأنهم كانوا يقومون بالإغارة على الأثيوبيين (الشعوب السوداء) ، فكانوا يعبرون الصحراء على عربات حربية ذات عجلتين تجرها أربعة خيول ، وبعد ذلكبحوالى ٤٠٠ سنة أربعمئة عاما قال الجغرافى استرابو Strabo الكلام نفسه بالنسبة للفاروسى ، Pharussii الذين كانوا يقطنون غرب الصحراء ، والذين من المحتمل أن يكونوا قد انحسروا من أسلاف سنهاجا Sanhaja ، ويؤكد كلام استرابو التقارير التى كتبها هيرودت والإغريق القدماء والرومان ، وتشير بعض المصادر إلى رحلات حدثت عبر الصحراء الكبرى من الشمال إلى الجنوب ، وهناك شك ضئيل فى أن مدن الجنوب إستقبلت قبائل الجرامانتس القادمين من الشمال والذين كانوا يقومون بنقل صادرات غرب إفريقيا إلى الشمال ، وتضمنت هذه الصادرات الحجارة الكريمة غير المعروفة والتى كانت تسمى Carbuncles ، ويبدو أن هذا النوع من الأحجار الكريمة كان يمثل خام الذهب ، وقد شملت هذه الصادرات أيضا استيراد العبيد. ولم تقتصر التجارة على الجرامانتس فحسب بل شملت أيضا القرطاجيين الذين كانوا يعملون بالتجارة البحرية ، وكانوا قد قدموا من سوريا وسيطروا على الساحل الشمالى الإفريقى لمدة سبعة قرون أو أكثر واستمروا هكذا حتى أقامت روما بغزو ساحل إفريقيا عام ١٤٦ م ، ومن المرجح أنهم وصلوا إلى ساحل الأطلنطى جنوب مراكش ، وتاجروا فى الذهب الذى كان يأتي من غرب إفريقيا مستخدمين فى تلك التجارة طريقة المقايضة الصامتة .

ويتضح من بعثة هانو Hannon (١٨) التى حدثت فى عام ٤٢٠ ق. م .

(١٨) ويضيف رولاند أوليفر فى كتابه « موجز تاريخ أفريقيا » والمترجم إلى العربية فى صفحة ٥٩ : « أن الفينيقيين كانوا يطعمون فى بادئ الأمر فى الحصول على المادن النفيسة الموجودة فى شبه جزيرة أيبيريا ، أكثر من طمعهم فى تجارة القارة الأمريكية. وعلى هذا أتموا لهم =

أنها كانت محاولة طيبة لفتح طريق منظم للتجارة البحرية مع غرب إفريقيا ، وكانت تهدف أيضا إلى تأسيس مستعمرات تجارية قرطاجية ، بعيداً صوب الجنوب ، كلما أمكن ذلك ، وقد حدث جدل كبير حول المدى الذى وصلت اليه سفن هانو ، فمن المحتمل أن يكون ها نو قد وصل إلى أراضي يقطنها الزنوج ومن غير المحتمل أن تكون هذه البعثة قد وصلت بعيداً صوب الجنوب إلى الكاميرون أو حتى إلى سيراليون (كما يفترض بعض العلماء) ، ومن المرجح أيضا أن هذه البعثة قد اتجهت جنوباً ، ولم تحقق نجاحاً في مجال فتح تجارة بحرية منتظمة مع الزنوج ، وذلك بسبب وجود الساحل الجاف الخالي من المياه وبسبب الرياح الشمالية والتيارات المائية التي كانت عقبة كثود أمام السفن القرطاجية Garthaginian Galleys

مواقع متباعدة ، أى على مسافات ثابتة على طول الساحل الشمالى لأفريقية ، وكانت قرطاجة تمثل أحد هذه المواقع إذ كانت تستطيع بواسطة هذا الموقع أن تتحكم في مدخل حوض البحر المتوسط الغربى ، بل وكانت عاصمة لسلسلة المدن الفينيقية التي تمتد على الساحل الشمالى لأفريقيا (١) . ورغم ذلك فإن اليونانيين كانوا أسبق من القرطاجيين في ذهابهم إلى منطقة غرب أفريقيا وهذا ما دفع قرطاجة أن تبادر بإرسال كل من هيلكون Himilcon ، و هانو Hannon ، في رحلة كشفية . فكان على « هيلكون » استكشاف شواطئ أوربا الغربية ، وربما من المحتمل الحصول على المعادن الثمينة . ولكن لم يكن هناك من المعلومات ما يفيد وصول هذه البعثة إلى سواحل شبه جزيرة أيبيريا وتحقيق أهدافها .

وكان على « هانو » استكشاف شواطئ غرب أفريقيا ، ومن المرجح أن هانو هذا أنشأ مراكز تجارية على الشاطئ الشمالى الغربى لأفريقيا (مراکش الحالية) وواصل مسيره بعد ذلك فوصل إلى السنغال . وفي عام ٥٠٠ ق.م وصل إلى خط الاستواء ، ومن المحتمل أن يكون الهدف من بعثة هانو الكشفية هو معرفة ما تحويه بلاد غرب أفريقيا من معادن ثمينة كالذهب مثلاً (٢) .

أنظر : -

١ - كتاب موجز تاريخ أفريقيا لرولان أوليفر ، ترجمة دكتورة دولت صادق ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٥٩ .

٢ - وكتاب تاريخ أفريقيا لشارل إنديريه نجوليان ، ترجمة طلعت موسى أباطة . القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٤٨ .

وكانت هذه السفن تعمل بمجاديف البحارة ، الذين إعتادوا أن يقضوا كل ليلة على البر بحيث يقوموا خلالها برحلات منتظمة إلى غرب إفريقيا ، ثم يعودون مرة ثانية . ولم يوجد دليل فعلى يؤكد وجود مستعمرات قرطاجية تجارية جنوب مراکش .

وكانت العربات الحربية الخفيفة الخاصة بكل من الجرامانتس والفاروسى غير ملائمة لنقل البضائع التجارية ولكن بالرجوع إلى التقارير الهامة الخاصة بكل من هيرودت واسترابو والمسجلة على صخور الصحراء والتي تبلغ في جملتها عدة مئات من الرسوم أو النقوش توضح لنا أن العربات الحربية ذات العجلتين التي تجرها أربعة خيول ، كانت خاصة بالجرامانتس والفاروسى وقد انتشرت هذه الرسوم بصورة عامة على طول طريقين يمران عبر الصحراء ، يقع أحدهما في الغرب ويخرج من جنوب مراکش في اتجاه النيجر الأعلى ، ويقع ثانى هذه الطرق وسط الصحراء ، ويخرج من فيزان Fezzan حتى يصل إلى الجانب الشرقى من انحناءة النيجر ، ويتميز الطريق الأول بصعوبة المسير فيه ، وبخاصة بالنسبة للعربات الحربية وهو صعب كذلك بالنسبة للخيول والحمير والجمال والسيارات (في الوقت الحاضر) ، أما الطريق الثانى ، فيصل مباشرة إلى مناجم الذهب الرسوبية الواقعة في أودية النيجر الأوسط وفي أودية السنغال ، وكان العرب يسمون المنطقة التي وصل إليها الطريق الثانى باسم وانجارا العرب Wangara التي تعتبر أقرب نقطة على نهر النيجر من الشمال الأفريقى ، بل وتمثل خط مواصلات طبيعى إلى مصادر الذهب .

وكان لظهور دولة غانا في الغرب الأفريقى التي تتميز بأرضها الزراعية وبمناجم الذهب الموجودة في كل من منطقة النيجر الأعلى ونهر السنغال ، أثره في حركة النشاط الاقتصادى ، بين الزنوج وبين الشماليين الذين كانوا يرسلون تجارتهم إلى غرب أفريقيا في مقابل حصولهم على الذهب ، وكانت بضائعهم التجارية تتضمن السلع التجارية والمعادن والملح الذى كان يعتبر

على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لسكان غرب أفريقيا ، ويقال أنه لو تمكنت جماعة من الناس ولتكن من رعاة الصحراء أو من زنوج غرب أفريقيا (أو خليط من الاثنين معاً) من الهيمنة على طريق الصحراء وذلك بإنشاء وحدة سياسة قوية ، فإن ذلك كان يؤدي إلى أن تتمكن هذه الجماعة من الاستئثار بكل مزايا تجارة الصحراء القادمة من الشمال إلى الجنوب وبالعكس ، ويمكن أيضاً لهذه الجماعة أن تزيد من دخلها وذلك بفرض الضرائب التي تجيها على التجارة وهذا يجعلها غنية بل وأكثر قوة من جميع جيرانها ويؤدي ذلك بالتالي إلى ازدهارها ونمو الدولة التابعة لهذه الجماعة بل وتصبح من أكبر وأكثر الدول تأثيراً على حكوماتها ، كما يؤدي ذلك إلى انتشار الأمن والأمان بين التجار مما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة وازدهارها .

ولقد ظهرت مملكة الكانم في الشمال من الأراضي الزراعية الواقعة حول بحيرة تشاد ، وكانت الكانم تحاول أن تتوسع صوب الشمال في اتجاه مراكز تجارة فزان ويبدو أن هذا التوسع لم يكن له تأثير يذكر بسبب (قلة الذهب) وبسبب التجارة غير المربحة . وفي النهاية يمكن تفسير الأهمية الأولى للمملكة الصنغية الواقعة على الجانب الشرقي من انحناءة النيجر ، بأنها كانت تهدف من وراء ذلك إلى السيطرة على طريق التجارة القادم من فزان إلى مناجم الذهب في وانجارا داخل أرض السودان الزنجي (السودان الغربي) .

الفصل الثاني

الدول العظمى فى السودان الأوسط والغربى

المرابطون : واضمحلال غانا القديمة وسقوطها :

لقد بلغت غانا أوجها فى الوقت الذى كان فيه البكرى يكتب عنها (أى فى الفترة ما بين ١٠٦٧ — ١٠٦٨) فكانت غانا فى ذلك الوقت تمثل دولة زنجية صرفة ، تعتمد فى رخائها وقوتها على سيطرتها على صادرات غرب أفريقيا ، وبخاصة من معدن الذهب الذى كان يصل إلى الشمال الأفريقى ، ومن ملح الصحراء الذى كان يوزع على سكان السودان الغربى ، ومن محاصيل شمال أفريقيا التى كانت تجلب بواسطة تجار قوافل سنهاجا ، وقد استخدمت غانا من قبل قوتها الضخمة فى اتخاذ خطوة قادتها إلى الانهيار والاضمحلال ، تمثلت هذه الخطوة فى سيطرتها على تجارة سنهاجا الجنوبية (١٩) الواقعة فى منطقة الأوداجوست ، وكان هذا منذ ثمانين سنة قبل ذلك .

وكان الاهتمام بالتجارة هدفا رئيسيا لكل من تجار الصحراء وكل من تجار غانا وملكها ، وكان كل من الفريقين يريد السيطرة على الفريق الآخر ، ويريد أن يستأثر لنفسه بمزايا هذه التجارة ، وأدى ذلك بالتالى إلى خاق المصاعب بينهم وهذا يفسر لنا السؤال القائل ، لماذا حرر السوننك Sonink أنفسهم من سيطرة ملوك سنهاجا ، وحاولوا استخدام قوتهم المستقلة ليس فقط فى إملاء شروطهم على ما يبيعونه من ذهب ولكن أيضا فى محاولة إملاء هذه الشروط على ما يشترونه من كميات الملح من سنهاجا ، ورغبت سنهاجا بعد ذلك فى أن تتجه نحو إصلاح هذا التوازن المحتل .

(١٩) سنهاجا سبق الحديث عنها فى الفصل الأول .

ولم توفق سنهاجا في بداية الأمر في تحقيق هذا الهدف لأن أقاليمها لم تكن متحدة فكانت هذه الأقاليم مقسمة إلى عدد من القبائل التي كان من أهمها قبيلة ليمنتونا Lemtuna والحدودالا Godala ، وكان لكل منها ملكها الذي يرغب في الاستقلال ، وقد أدى غزو غانا لمنطقة الأوداجوست Awdaghost إلى وضع هذين الأقليمين تحت سيطرتها وتدمير تحالفهما الذي كان قد تم إنجازه تحت رئاسة ملك الليمنتونا ، وكان رؤساء قبائل سنهاجا وشعوبها يدينون بالعقيدة الإسلامية ولكن كان إسلامهم صوريا على أقل تقدير ، والدليل على ذلك أنهم كانوا لا يزالون يمارسون طقوس قبائلهم الوثنية التقليدية ، ولكن تمكن الإسلام، رغم ذلك وكعقيدة عالمية من تطوير وحدة سنهاجا التي كانت رفاهية شعبها وحياته قائمة على التجارة، ونظراً لهذا كله فلم يكونوا مهدين فقط بسبب سيطرة غانا على إقليم الأوداجوست ، بل أيضاً بسبب الضغوط التي تعرضت سنهاجا لها في وقت واحد من جانب منافسة جماعات البربر الشماليين الذين كانوا

يهددون غانا وينافسونها ؛ وكان الهدف من هذه المنافسة الاستيلاء على المستودعات التجارية في تافيليت Tafilt ، وكان هذا الوقت مناسباً لاستغلال روح الأخوة التي أتى بها الإسلام وفي هذا الوقت أيضاً قدم إلى غرب إفريقيا شيخ مسلم يدعى ابن يس مرا كشي الأصل وينتمي إلى مذهب الأحيائيين ، وقد تقابل هذا الشيخ في سنة ١٠٤٠ م مع أحد رؤساء قبائل الحدودالا والذي كان يقوم بتأدية فريضة الحج بمكة ، وهناك تناقشا معا حول تخليص العقيدة الإسلامية مما لحق بها من شوائب ، وعلى هذا الأساس قبل هذا الشيخ الحجى إلى غرب إفريقيا مع هذا الرئيس الأفريقي .

ولم يلق ابن يس في بادئ الأمر نجاحاً في وعظه الذي تضمن المبادئ الرئيسية للإسلام فبيدوا أنه قوبل بمعارضة من قبل خصومه ، مما اضطره ذلك إلى الذهاب إلى جزيرة مقلعة ليقضى بها مدة من الوقت ، ومن المحتمل أن تكون هذه الجزيرة تقع بالقرب من مصب نهر السنغال ،

وصاحب ابن يس في هذه الرحلة عدد قليل من أتباعه ، وكان من بينهم أخوان يدعى أحدهما يحيى ، ويدعى الآخر أبو بكر بن عمرو ، الذي كان يمثل القوة الرئيسية في قبيلة الليمتيون ، وقد تمكن أبو بكر هذا من تأسيس رابطة عبارة عن جماعة دينية تربت تدرسيا عسكريا . وكان ابن يس قد كون جيشا قليل العدد من هذه الجماعة وأطلق عليه اسم المرابطين ، وتميز أفرادهم بالنظام ، والتعصب الديني ، ونجح هذا الجيش في غزو قبائل منهاجا وضم رجالها إلى صفوفه وأرسلوا بالتالي في تجريدات عسكرية للغزو وتحويل الناس إلى العقيدة الإسلامية ، هذا إلى جانب ما قام به هذا الجيش من الإغارة على كل شمال وجنوب الصحراء .

وفي النهاية شيد أتباع ابن يس من المراكشيين والأسبان إمبراطورية المرابطين الكبيرة واعتقد أتباع ابن يس أن تشييد إمبراطورية أفضل لهم من إرسال تجريدات حربية إلى الجنوب من أجل الغزو ، ولكن في عام ١٠٥٤ م أصبحت أوداجوست قوية ودخلت في حرب طويلة مع المرابطين ولكن بعد مدة طويلة تمكن الجناح الجنوبي من جيش المرابطين تحت قيادة أبو بكر في عام ١٠٧٦ من هزيمة غانا واحتلال عاصمتها (كومي صالح) ، وكان من نتيجة هذا الغزو أن تحقق الانتصار الرائع . وقد أشار المؤرخ العربي الكبير ابن خلدون في مؤلفاته إلى هذا الغزو عام ١٤٠٠ م وبهذا أنهارت مملكة غانا وأصبح المرابطون في الوقت نفسه ذا قوة لها شأنها بحيث بسطوا سيادتهم على الزنوج ، بعد أن قاموا بتدمير إقليمهم ، ونهب أراضيهم وإخضاعهم لنظام الجزية الذي بواسطته ابتزوا أموالهم واستمالوا الكثيرين منهم إلى الدخول في الإسلام ، وقضوا على نفوذ ملوك غانا (وجيرانهم الجنوبيين) الذين أخضعوا أوطانهم وجعلوا سكانها عبيداً .

واستمرت سيادة المرابطين على غانا سنوات قليلة لم يحافظوا خلالها على قوتهم بل نجد أن كل جماعة منهم كانت تعيش في اضطراب وتحاول (م ٤ - تاريخ غرب إفريقيا)

أن تحقق النصر لنفسها بقلدر الإمكان ، فقد تصارعت القبائل فيما بينها في داخل دولة المرابطين (٢٠) . وفي حوالى عام ١٠٨٧م قتل أبو بكر عندما كان يحاول القضاء على ثورة ، يبدو أن بعض القبائل التابعة لدولته قامت بها ، وبعد مقتله تمكنت أسرة السونثاك المالكية التى أصبحت تدين بالإسلام من إعادة بناء نفسها ، فى الوقت الذى تناقصت فيه قوة المرابطين إلى درجة كبيرة . وفى هذه الفترة أيضاً توقفت حركة التجارة بسبب التجريدات الحربية التى كان المرابطون يرسلونها إلى الشمال والجنوب عبر طريق تجارة الصحراء الغربى ، الذى كان يتجه إلى تيفليست والذى كان حيويًا بالنسبة لحياة غانا الاقتصادية . ومن قبل قلبت الإغارات التى قامت بها غانا من أجل الحصول على مرعى لقطعانها التوازن الطبيعى الذى كان سائدا بين الإنسان والطبيعة ، هنا التوازن الذى قامت على أساسه الزراعة فى المنطقة اقرية من الصحراء ، فقد أدت هذه الإغارات إلى إهمال الآبار ، والقضاء على الغطاء النباتى ، فضلا عن زحف الصحراء جنوبا حتى وصلت إلى مدينة (كومبي) عاصمة مملكة غانا القديمة ، والى لم يعد فى إمكانها تزويد المدن التابعة لها بما يلزمها ولو بعدد قليل من الناس . والخلاصة أن الإغارات التى قامت بها غانا على جيرانها أدت إلى إهمال الزراعة فردمت الآبار ، وزحفت الصحراء على الغطاء النباتى فقضت عليه .

(٢٠) ترجع هزيمة المرابطين على أيدي السونثكين إلى عدة أسباب منها : إتساع مساحة دولتهم بحيث لم يعد فى مقدورها بسط سيطرتها على كل هذه الأقاليم ، فمن الطبيعى أن يكون المتمردين على نظام حكم المرابطين فى منأى عن عين السلطة فى عاصمة المرابطين ، ومنها أيضاً صعوبة المواصلات بحيث لم يوجد من وسائل المواصلات السريعة ما يمكن المرابطون من نقل جنودهم على وجه السرعة إلى أماكن التمرد والاضطراب ، هنا فضلا عن نشوب الصراع بين قادة المرابطين ومحاولة كل منهم الاستئثار بالسلطة لنفسه . إذن كل هذه العوامل مجتمعة قد ساهمت بصورة فعالة فى إهيار إمبراطورية المرابطين ، وقيام إمبراطورية غانا على أنقاضها من جديد . (المترجم) .

وكانت الممالك القديمة قد بدأت في الانهيار قبل حلول هذا التدهور ولم يعد في مقلور ماوكها الإشراف على الثروة الضرورية لبلادهم ، ولم يقتصر هذا الانهيار على الزراعة فحسب بل شمل أيضاً التجارة التي كانت تمر من خلال غانا إلى الشمال ، وأصبح شعبها وجيرانها في حاجة أقل إلى هذه التجارة . وفي عام ١٢٠٠ م حقق سومانجورو Sumanguru ملك السوسو Susu الاستقلال لبلاده من سيطرة غانا ، وكان شعبها يتكلم لغة الماندى (٢١) واستطاع ملك السوسو أن يخضع لسلطانه الأجزاء الباقية من المملكة القديمة (أى مملكة غانا) ، وكان من نتيجة ذلك أن انسحب من غانا تجار شمال إفريقيا المسلمون الذين كانوا يعيشون فيها من قبل ، والذين كانوا قد أسسوا مركزاً تجارياً جديداً في الوالاتا Walata التي تقع على بعد ١٥٠ ميلاً من الشمال والشمال الشرقي من كومبي (صالح) عاصمة غانا القديمة ، ومن المحتمل أنهم كانوا يعتقدون بأن هذا الانسحاب قد حررهم من التداخل مع الزنوج .

وكان في الإمكان القول بأن كومبي (صالح) لم تعد في هذا الوقت

(٢١) كان الماندى « Mande » أو الماندينجو « Mandingo » من أهم الشعوب التي يتألف منها السنغال الفرنسي ، إذ يحتل هذا الشعب الإقليم الممتد فيما بين المحيط الأطلسي وأعلى نهر النيجر . وتضم الماندى قبائل الديولا والكاسونكي والبانمانا « Banmana » والسوننكي والمالنكي والفى « Vei » ، ويقال أن الماندى كانوا يحتلون في السودان الفرنسي مكانة مشابهة لمكانة قبائل الهوسا في نيجيريا الشمالية . ويعتبر إقام الماندى الموطن الأول للشعوب المتكلمة بلغة « الماندى » ، ففي هذا المكان يوجد موقع مدينة مالى التي ترجع شهرتها إلى العصور الوسطى ، حيث ازدهرت وازدادت شهرة في القرن الثالث عشر الميلادي ، وبخاصة تحت حكم الملك منساموسى الذى حكم في الفترة ما بين ١٢١١ - ١٢٣١ م . فكانت مالى حاضرة لأعظم ممالك السودان سطوة وبأساً ، وظلت قائمة حتى تلاشت من الوجود حوالى عام ١٥٠٠ م حين سقطت في يد اسكيا ملك الصنفى (١) .

مركزاً تجارياً أو سياسياً له أهميته الرئيسية . ففي منتصف القرن الثامن عشر ، كتب الجغرافي الأديسي يقول : أنه منذ عام ١١١٦ م أصبحت عاصمة ملك غانا المسلم تقع على نهر النيجر وتسمى على كل سبل المواصلات في المملكة ، ومن غير المجزوم به وفي كلتا الحالتين ، فإن هذا يعني القول بأن الغزو الذي تعرضت له غانا من الشمال على أيدي المرابطين قد أدى إلى تدمير أراضيها ذاتها ، لهذا انسحب ملك وحكومة غانا إلى الجنوب وتركوا عاصمتهم من خافهم التي كانت تمثل مركزاً تجارياً وسياسياً قوياً في السواكن الغربي ، ومن قبل ذلك كان الماندى الجنوبيون قد اغتصبوا هذا المركز ، وبدون أدنى شك فقد حدثت منافسة قوية بين الملك سومانجورو ، وبين قبائل الماندى القاطنين في وادي النيجر الأعلى من أجل أن يرث كل منهما غانا القديمة .

ويبدو أن سومانجورو هذا كان ابناً لأحد جنود السوننك ، والذي من المحتمل أن يكون قد هاجر من غانا ، وكان قد شغل نفسه وأتباعه من السوسو بضرورة أن يرث عرش غانا القديمة . ومن أجل هذا فقد خاض غمار حرب ضارية ضد زعيم قبيلة الماندى التي تسمى كيتا *kcita* ، وكان الهدف من هذا الصراع هو السيطرة على النيجر الأعلى الذي أصبح شرياناً هاماً للمواصلات ، فبواسطته كانت التجارة تمر إلى غانا والوالاتا *Walata* وشمال إفريقيا ، مارّة بطريق تمبكتو ، أو بطريق الجاو *Gao* ، وكذلك كانت تمر بالطريق الذي يتوسط الصحراء ويصل إلى فزان ، وبعد سلسلة طويلة من المعارك نهض رئيس قبيلة كيتا ، المدعو سندياتا *Sundiata* وهزم سوما نجورو عام ١٢٣٥ م ، وفي خلال سنوات قليلة أصبح سندياتا على رأس الماندنكا *Mandinka* ، والسوننك وبذلك عاد السلطان إلى هؤلاء الذين تركوا مملكة غانا القديمة بعد أن دفعوا الجزية للغزاة.

امبراطورية مالي

وهكذا تم ميلاد إمبراطورية كبيرة هي إمبراطورية مالي ويختلف اسم مالي وتنوعاته (على سبيل المثال من المالل ، والملي ، والملي والمليت) وكل هذه الأسماء تمثل صوراً لأسماء أجنبية (للبربر والقبولاني) ، وهذه الأسماء مشتقة من الكلمة التي كانت تستخدمها كل من الماندي الجنوبيين والشماليين والماندنكا في وادي النيجر ، والماندنج Manding في الجنوب ، والسوننك الذين يتكونون من عنصر الماندي . وتشير المصادر العربية إلى أن الملك منساموسي ملك مالي كان يمثل انقوة السياسية في البلاد ، كما كان يهيمن على كل الأراضي التابعة له . ويشير إلى ذلك الدليل الموجود في كل من المصادر العربية (كما رأينا من قبل) وفي التراث المحلي ، على أن هناك دولة كبيرة أسمها سنديانا وأسلافه الذين كانوا يعرفون في بادئ الأمر أن إمبراطورية مالي هي التي تمثل مملكة الماندي الراقعة في وادي النيجر الأعلى ، وكان الجميع يسمونها مالي أو المالل ، ولكن الحديد في هذه الإمبراطورية هو حجمها ، فالواقع أن هذه الإمبراطورية ، قامت بالدور الذي قام به الأسلاف في غانا القديمة ، بل أنها أصبحت انقوة السياسية والتجارية الرئيسية في كل السودان الغربي . ولم تميز كتابات المؤرخين السودانيين الفرق بين كل من مالي وغانا ، وخاصة عندما كتبوا تاريخ تمبكتو في القرنين السادس عشر والسابع عشر (أي أنهم كانوا لا يفرقون بين المملكتين) فمن وجهة نظرهم ، كانوا يعتبرون غانا مثل مالي التي كانت تمثل إمبراطورية الماندي (سيطر عليها الماندي الشماليون والسوننك) ، التي لم يسيطر عليها الماندي الجنوبيون والماندنكا ، وكانت مالي تمثل استمراراً لغانا تحت حكم أسرة جديدة .

وقام سنديانا وأسلافه بالدور الذي قامت به غانا القديمة والخاص بالسيطرة على التجارة التي كانت قائمة ، بين الزنوج الزراعيين الذين كانوا يملكون الأرض ومناجم الذهب وبين القبائل التي كانت تهيمن على طرق القوافل

التي تعبر الصحراء من شمال إفريقيا إليها ، وتستعمل محصنة هذه الثروة في تدعيم قوتها العسكرية والسياسية التي بواسطتها أستطاعت أن تدعم ظروفها الأمنية ، بحيث تؤمن المنتجين والتجار في مناطق شاسعة من السودان الغربي ، وقد تم ذلك على أوسع نطاق ، بل وبطريقة فعالة ، ولهذا أصبحوا أكثر غنا وأشد قوة من ملوك وحكومة غانا ، كما أن عاصمتهم لم توجد في المكان الذي كانت توجد فيه عاصمة غانا . ففي الوقت الذي أصبحت فيه مالي في أوج عظمتها كانت عاصمتهم توجد في نياني Niani الواقعة على نهر السانكاراني Sankarani ، أي أنها كانت تقع في منطقة التقاء هذا النهر بنهر النيجر ، وبعد ذلك الوقت نقلت عاصمة مالي إلى إقليم كانجابا Kangaba البعيدة عن الصحراء ، ومن المحتمل أن يكون هذا المكان مهددا بالخطر من قبل القبائل الرعوية ، التي كانت تقطن بلاد الماندي ، الزراعية ، والمجاورة لحوض نهر النيجر الأعلى ، والسنگال ، وأقليم الوانجارا Wangara الغني بالذهب ، والذي لم يكن محبياً لملوك غانا الذين كانوا يسيطرون عليه بطريقة مباشرة . وقد أفاد اتجاه مصب نهر النيجر إلى الشرق سكان غانا بأن أصبحوا على مقربة من طرق التجارة الرئيسية في وادي الصحراء ، وكان الم رابط ن قلهيثرأ أفضل طريق للاتصال بشمال إفريقيا حيث توجد تونس ومصر ، إلى جانب مراکش في الغرب ، وهي من أكثر الدول إستقراراً ورفاهية ، كما أن نهر النيجر جعلهم يصلون إلى مصادر جديدة من الذهب والتجارة الأخرى في المناطق الشرقية من غرب إفريقيا .

وكان من غير المعقول أن تتوسع إمبراطورية مالي في نهاية القرن الثالث عشر تجاه مصب نهر السنغال والجامبيا الذي يصب في المحيط الأطلس ، ورغم ذلك فإن مالي طرقت توابعها من التكرور Takrur والأقاليم الغربية الأخرى ، و كان خطها الأساسي في التوسع يمتد على طول النيجر إلى الشرق ، وفي حوالي عام ١٣٠٠ م بلغت قوة ملوك مالي وتأثيراتهم أمدا

بعيداً ، حتى وصلت إلى الجاو Gao ، وأدى ذلك إلى أن هيمنت على صيادى وبحارة الصنغاي Songhai الذين ملوا سيطرتهم ، وأنشطتهم إلى مجرى النيجر ، ابتداءً من تمبكتو وحتى مصب النهر عند كيبى Kebbi الواقعة على حدود نيجيريا الحديثة ، وأما تمبكتو فقد تأسست عام ١١٠٠ م ، ثم أصبحت معسكراً للطوارق Tuareg ، وبعد ذلك تطورت حتى أصبحت مدينة كبيرة للتجارة عبر الصحراء وفي الوقت نفسه (واخر القرن ١٣ وبداية القرن ١٤) ظهرت مدينة جين Jenne التى تقع على نهر بانى Bani عند بداية الطريق التجارى الذى طوره تجار الماندى الذين توجهوا صوب الجنوب والجنوب الشرقى ، ثم اتجهوا بعد ذلك نحو مناجم الذهب فى لوبى Lobi ، الواقعة فى فولتا السوداء ، وفيما وراء كل ذلك وجد ما يسمى فى الوقت الحاضر بجمهورية غانا ، التى كانت صادرتها تتمثل فى الكولا وجوز الهند والذهب .

وقد بلغت امبراطورية مالى أوج عظمتها فى منتصف القرن الرابع عشر وبخاصة عندما امتد نفوذها السيامى إلى ما وراء الجاو تجاه حدود الهوسا ، وكان قد قدم إلى أرض الهوسا تجار الماندى والمستوطنون فى كل من الشمال الشرقى والشمال الغربى من الصحراء ، وكان ذلك فى منتصف القرن الرابع عشر ، وفى الحقيقة كانت منافذ امبراطورية مالى تقرب من شمال المدن التابعة لها فى الالاتا Walata والتأكيدا Takidda ، وتقرب أيضا من المراكز الهامة لقوافل الطوارق ، وفيما بعد اتضح أهمية قربها من مناجم النحاس ، ومن المعروف فى ذلك الوقت أن مالى كانت تنتج كمية من النحاس ، وفى الفترة ما بين عامى ١٣٢٤ - ١٣٢٥ م أعد منسا موسى رحلة حج (٢٢) إلى مكة ، ماراً بالقاهرة ، وكانت هذه الرحلة على جانب كبير من

(٢٢) وقد صحب منسا موسى فى هذه الرحلة الآلاف من أتباعه ، حيث ذكرت المصادر التاريخية أن قافلة الحج هذه تكونت من ٦٠,٠٠٠ من الأفراد ، كان من بينهم أعضاء حاشيته ، والعديد من أفراد أسرته ، وأصدقائه المقربين إليه ، هذا فضلا عن الأطباء والمدرسين . =

الأبهة والإثارة ، فكانت تلقى اهتماما في مالي وفي العالم الإسلامي ، فقد استغل هذه الفرصة عدد من الكتاب العرب من أمثال العمري El-Amari كي يتحقق من المعلومات التي حصل عليها من اتباع منسا موسى وغيرهم من المسافرين الآخرين . وفي الفترة ما بين ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ تجول أعظم رحالة العصور الوسطى وهو ابن بطوطة في جميع أنحاء إمبراطورية مالي ومن المعروف أن ابن بطوطة (٢٢) من مواطني طنجة ، فكان قد زار أماكن أخرى مثل الوالاتا ، النيان وتيمبكتو والجار والتاكيدا ، وبعد أن عاد إل وطنه كتب تقريراً قياً عن كل شيء رآه وتعلمه .

= ويقال أن الهدف من اصطحابه لحاشيته هو بفرض إبعادهم عن الإمبراطورية في حالة غيابه في رحلة الحج هذه ، وبخاصة وأنه ترك حكم الإمبراطورية في أيدي أحد أبنائه (٢) . وتؤكد هذه الرحلة وجود علاقات قديمة بين مصر وبلاد غرب أفريقيا سواء أكان ذلك في التاريخ القديم أم الوسيط ، وحتى في بداية العصور الحديثة .

(٢٢) ابن بطوطة :

يعرف ابن بطوطة باسم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي ، والمعروف بابن بطوطة (٢) . لقد زار ابن بطوطة هذا العديد من بلدان العالم ، فزار الهند والصين والعراق وإيران وسمان وشرق أفريقيا وغربها ، وألقى الضوء كاملاً على الحياة في مملكة مالي الإسلامية . وقد ذكر ما نصه : « أن السلطان منسى موسى سلطان مالي كان إذا جلس تحت قبة أخرج من إحدى النوافذ (شرابه) متدلياً من الحرير المصري ، فإذا رأى الناس هذا المتدلي دقت الطبول ونفخت الأبواق ، لأن هذا المتدلي كان يمثل شارة السلطان أو علمه الخاص » . ويضيف في قوله : « أن أهل مالي كانوا ينفذون إلى مصر ويحلبون منها في كل عام حسان الثياب وغيرها » (٤) .

أنظر : -

Daniel Chu and Elliott: A Glorious age in Africa - ٢
united States of America, 1965. pp 64-65.

٣ - دكتور إبراهيم علي طرخان ، دولة مالي الإسلامية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٩٦ .
٤ - أنظر : محمود الشرقاوي : رحلة مع ابن بطوطة ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٣٧٨-٣٧٩ .

ومن الواضح أن العالم العربي كان لديه انطباع طيب عن إمبراطورية مالي في ذلك الوقت ، فكان منساموسى يعتبر ملكا على جانب من القوة والثراء وكانت شهرته قد وصلت بسرعة إلى أوروبا الغربية ، وظهرت مالي وصورة ملكها مرسومة على الخريطة التى رسمها رساموا الخرائط اليهود Jewish عام ١٣٣٩ م فى بلدة ماجوركا Majorca ، ويقال أن منساموسى قد سافر عبر الصحراء وبصحبه ٨٠٠٠ تابع كما أخذ معه الكثير من الذهب ، الذى كان له قيمة فى أسواق القاهرة ، ولما وصل الركب الخاص بمنساموسى إلى القاهرة انخفضت قيمة الذهب بنسبة ١٢٪ ويقال أن منساموسى كان لديه جيش بالغ تعداده ١٠٠,٠٠٠ رجل ، كان منهم ١٠,٠٠٠ من الفرسان ، وكان منساموسى قد أرسل رسلا إلى ملوك شمال إفريقيا ، كما أنشأ بالقاهرة نزل (لوكاندة صغيرة) للطلاب الذين كانوا يفلتون من غرب إفريقيا للدراسة فى القاهرة ، وكان الإمبراطور منساموسى واتباعه وتجار الإمبراطورية يلبنون بالعقيدة الإسلامية ، ويبدو أن منساموسى لم يكن فى الحقيقة أول إمبراطور يقوم برحلة للحج ، وإذا كنا نذكر هذه الرحلة فلذلك لأنها كانت قد تمت بطريقة رائعة وعلى جانب من الثراء .

وقد تميز ابن بطوطة بسعة معرفته للعالم ، فقد سافر من قبل وزار العالم الإسلامى والصين ، واستطاع خلال رحلاته أن يعرف الأشياء الكثيرة الجيدة ، والأشياء الأخرى غير الجيدة عن كل دولة زارها ، فبعد زيارته لمالى خرج بانطباع طيب عن العدل الذى كان يسود المملكة وعن كفاءة الحكومة وعن الأعمال الجيدة التى كان يقوم بها ملك مالي . وقال ابن بطوطة فى ذلك « كان الزنوج يميلون إلى العدل كما كان يكرهون الظلم ، بينما كان حاكمهم يصبح عديم الرحمة مع أى شخص يرتكب خطأ ، ومن أجل هذا فقد انتشر الأمن فى ربوع البلاد ، فكان لا يوجد مسافر أو مواطن يخشى اللصوص أو قطاع الطرق فى داخل إمبراطورية مالي » .

ولم تكن الطرق آمنة بالنسبة للمسافرين والتجار فحسب ، بل كانت

تتميز دائما بالسهولة وكان المسافرون يجلوا المساكن الملائمة كي يناموا فيها دون سابق ترتيب بل كانوا يستطيعوا شراء الطعام عن طريق المقايضة بما معهم من ملح وتوابل وخرز من أسواق مالي المزدهرة .

وتتمثل الصورة العامة لإمبراطورية مالي في الثراء والرخاء والأمن والتنظيم الجيد والحكومة ذات النفوذ والمواصلات المنتظمة ، والتجارة الواسعة التي تمر من جميع الطرق ، ابتداء من الأطلنطي في الغرب وحتى الحدود الحديثة لنيجيريا في الشرق ، ومن أطراف الغابات في الجنوب إلى الشمال في داخل الصحراء ، ومع ذلك فإن التاريخ الحديث لمالي كان أقل حظاً ، والسبب في ذلك راجع فيما يبدو إلى أن الحكومة لم تستطع حل المشكلة الرئيسية ، وهي مشكلة الحدود ، فكانت مملكة مالي تتعرض للاضطراب عندما تحاول مد نفوذها فيما وراء المنطقة الوسطى المسكونة بالشعب الذي كان يقدم فروض الولاء والطاعة للملوك الذين ينحدرون من السلف السابق :

مشاكل ممالك غرب إفريقيا

تتمثل أبرز المشاكل التي واجهت ممالك غرب إفريقيا في كيفية فرض الحكومة لسيطرتها وسلطانها المركزية بصفة مستمرة ، وجعلها قوية في كل مكان من المنطقة التي تخضع لنفوذ الدولة بل وفوق كل الشعوب المختلفة .

وكانت أنظمة الدولة في غرب إفريقيا تقضي بأن يتولى عرش المملكة وريث واحد فقط ، بعد موت الحاكم أو الملك ، ففي العادة كان يوجد في الأسرة المالكة عدد مؤهل من الورثة متضمنا الأخوة والأبناء وأبناء الأخوة ، وكان من المتبع أن يتم الاختيار من بين هؤلاء وبخاصة عندما يموت الملك وكان اختيار الوريث هنا يطرح على مجلس كبار الأسرة المالكة ، أو على الكبار من الأسرة الرئيسية في هذه الجماعة أو على وزراء

الدولة ، أو على أكبر سيدات الأسرة المالكة (المالكة الأم) أى كان يعرض اختيار الوريث الجديد هذا على مجموعة من هذه الجماعات وكان من السهل عدم الموافقة على هذا الاختيار ، وبناء على ذلك ينشب الصراع بين أفراد الأسرة المالكة . وكان من المحتمل أن يبرز وريث واحد قوى له مؤيدوه ، فيستطيع أن يتغلب على الآخرين وعندئذ تنهى المشكلة .

وطالما كانت الوحدة السياسية صغيرة الحجم فإن النتائج لم تكن خطيرة ، فكان من المتبع أن تقتصر مشكلة مناقشة الوريث على أفراد الأسرة المالكة ، وفى نهاية المناقشة ، أما أن تصبح النتيجة مرضية لكل أفراد الأسرة المالكة أو يحدث العكس ، فإذا لم يتفقوا تنقسم الأسرة المالكة على نفسها ، وتظل منقسمة حتى يتم جمع شملها من جديد ، وكان هذا النظام يختلف من شعب لآخر ، فمثلا نلاحظ أن شعب الماندنكا فى مالى أسس إمبراطورية عن طريق التجارة والغزو ، وطوق بهله الإمبراطورية الكثير من الجماعات التى لم يكن لها أسلوب تتبعه فى نظام حكمها وبخاصة من جهة تحديد الوريث الجديد الذى سوف يخلف الملك ، وكان من نتيجة ذلك أن يحدث نزاع من الممكن أن يكون خطيرا للغاية ، ومن المحتمل أن يؤدى إلى تحطيم المملكة .

وكانت المزايا التى ترتب على تولى السلطة فى المملكة كبيرة للغاية ، فهى بذلك جديرة بالمنافسة ، إذن كانت المنافسة بين الورثة والأحزاب المؤيدة لهم من أجل الحصول على الثروة والقوة ، لامن أجل مصلحة المملكة ، وكان فى الإمكان أن ينتهى هذا الصراع بنتيجة إيجابية ، وتسوى الخلافات بين أفراد الأسرة المالكة . وكان فى إمكان الأشخاص الذين لا ينتمون إلى الأسرة الحاكمة كقادة الجيش مثلا ، أن يحققوا مآربهم فى الحصول على مراكز سامية تعود عليهم بالخير والنفع العميق وذلك أثناء احتدام الصراع بين أفراد الأسرة المالكة ، ولم يعد تأثير الصراع بين أفراد الأسرة المالكة الناجم عن الميراث بالضرر على أفراد هذه الأسرة ، بقدر ما يعود على رعايا الدولة الذين يؤثرون فروض الطاعة والولاء للملك ،

وفي الوقت نفسه يرغب رعايا المملكة في أن يصل هذا الخلاف بين أفراد الأسرة المالكة إلى ذروته حتى يتمكنوا من القيام بمحاولة انقلابية يحصلون بمقتضاها على استقلالهم . وكان من نتيجة الصراع على السلطة أن يتوقف الرؤساء المحليون عن إرسال الجزية التي يعتمد عليها دخل المملكة وقوتها العسكرية ، وربما يؤدي هذا الامتناع عن دفع الجزية إلى حدوث كارثة مما يؤدي إلى زيادة تعقيد المشكلة سواء أكان حكام الأقاليم من أفراد الأسرة المالكة أم كانوا من غيرهم ، ففي حالة حدوث انقسام بين أفراد الأسرة المالكة يحاول هؤلاء من جانبهم الاستيلاء على السلطة في البلاد ، معتمدين في ذلك على قوتهم العسكرية وعلى الحقوق الشرعية في حقهم في السلطة المركزية ومعتمدين أيضاً على التأيد المحلي . وفي بعض الأحيان يكون حكام الأقاليم متزوجين من أمر من الشعب الذي يحكمونه فيتيح لهم ذلك الفرصة في الحصول على القوة الكافية التي تمكنهم من منافسة وتحلى قوة العاصمة .

وبمرور الوقت عرف البعض من ملوك غرب أفريقيا كيفية التغلب على بعض هذه الصعاب ، وذلك أما عن طريق وجود ورثة شرعيين - كان المملوك يقومون بتدريبهم على كيفية ممارسة السلطة في البلاد - وإما أن يكون للملوك نواباً محليون من غير أفراد الأسرة الحاكمة الذين كان الملك يفضلونهم لأنهم لا يتخلون من السلطة وسيلة من أجل الحصول على العرش . وكان العبيد يتبعون ملوكهم ، فمن واجبه كبح جماح الشعوب الخاضعة للمملكة ، حتى يؤكدوا تبعيتهم للملوكهم ، هذا إلى جانب تأدية الخدمات التي تطالب منهم إلى ملوكهم ، فكانوا كرهائن في بلاط الملوك ، ومن المحتمل أن هؤلاء العبيد كانوا يحاولون تأسيس إدارات بيروقراطية أو تنظيمات عسكرية تعتمد كلية على الملكية ، شريطة ألا يؤثر ذلك على ولائهم وتجمعهم تحت لواء الأسرة الحاكمة . وقد اعتنق هؤلاء العبيد الإسلام ، وتطلب منهم ذلك الولاء إلى هذه العقيدة دون الاكتراث بالأسرة المالكة

أو العلاقات القبلية ولو كان أحد هذه التنظيمات قد حققت أية نجاح اظلت
 إمبراطورية مالي متكاملة ، ومن المرجح أنه وجد نزاع بين الورثة على
 عرش مالي قبل عصر منسا موسى ، بل وبعد عصره ، أى في الفترة
 ما بين ١٣١٢ - ١٣٣٧ ، وبخاصة بعد عصر شقيقه سليمان الذى حكم في
 الفترة ما بين ١٣٤١ - ١٣٦٠ م ، والذي كان في الحكم أثناء زيارة
 ابن بطوطه إلى مالي ، فقد وجد صراع كبير ومدمر بين إثنين بل ثلاثة
 من خارج أسرة منسا موسى ، كانوا قد اغتصبوا السلطة في القرنين الثالث
 عشر والرابع عشر ، وكان أحد هؤلاء الأشخاص من الأقاليم التابعة
 لمالي ، ومن الواضح أن أسرة المانسين كانت تعتق الإسلام على مضض
 مع أن هذه العقيدة كانت تمثل قوة جديدة للإمبراطورية ، وقد أشار
 العمري عام ١٣٤٠ م إلى أن حكام مالي اعتقلوا في أنهم لو اعتنقوا العقيدة
 الإسلامية فإن ذلك سوف يفقدهم حلفائهم التقليديين من الوثنيين أصحاب مناجم
 الذهب والعاملين بفلاحة الأرض ، والذين كانت تعتمد عليهم الإمبراطورية
 ولكن مع بداية القرن الخامس عشر ضعفت القوة الرئيسية في غرب أفريقيا
 كما أخذت الإمبراطورية في الانهيار ، وبهذا تكون مالي قد فقدت كل
 أقاليمها الغربية على طول وادى السنغال مما جعل الطوارق يستردون سيطرتهم
 على الولا تا Walata وعلى بعض المدن الصحراوية الأخرى كما استولوا
 أيضاً على تمبكتو هذا إلى جانب أن فرسان المومى Mossi كانوا قد
 أغاروا من الجنوب على قلب الإمبراطورية هـ

امبراطورية الصنغاي في الجاو

كان من الضربات القاضية التي قضت على إمبراطورية مالي الضربة الموجهة إليها من قبل مملكة الصنغاي التي تقع عند إنحناء النيجر ، فكانت مملكة الصنغاي تريد الاستقلال عن مالي ، وكانت مالي ترفض هذا الطلب لأن مالي كانت تعتمد على بحارة الصنغاي من أجل ربط خطوط مواصلاتها على طول النيجر ، فيما وراء مدينة جين Jenne ومع كل طرق التجارة الهامة ، عبر الصحراء وحتى أرض الهوسا .

وكان شعب الصنغاي بتقاليده العريقة يميل إلى الملكية المستقلة للملك نجده يرفض حكم الماندي ، ويحاول تأكيد استقلاله من تحت سيطرة مالي ، وبخاصة في الفترات التي ضعفت وتفتت فيها هذه المملكة ، وفي نهاية الأمر تأسست الأسرة الملكية الصنغية ، وهي من سلالة تنتمي إلى أخوين كانا يعملان في مالي ، ففي حوالي عام ١٤٦٤ ، نجحوا في أن يقويا الملك (سوني علي Sonni Ali) ثم أيلما بعد ذلك الشعب الصنغي الوثني في محاولته تدمير بقايا قوة الماندي ، وأن يؤسس مكانها إمبراطورية الصنغاي تحت حكم الملك سوني علي .

واستمر سوني علي طوال مدة حكمه في إرسال الحملات إلى الميسلان ليس فقط ضد الماندي ولكن أيضاً ضد كل الشعوب الأخرى التي كانت تحاول تحقيق مزايا من جراء القضاء على إمبراطورية الصنغاي ، وكان من هذه الشعوب الطوارق (٢٤)

(٢٤) الطوارق :

يعرف الطوارق عند العرب باسم المثلثين الذين يقطنون الصحراء الكبرى . ويمتد توزيعهم الجغرافي من منطقة توات « Tuat » وحتى تمبكتو ، ومن قران إلى زندر الواقعة على بعد ٣٠٠ ميل تقريباً غرب بحيرة تشاد . ويضم الطوارق عدداً من القبائل التي تتكلم لغة واحدة تسمى لغة التماجج « Tamaɣigh » ويتنقسم الطوارق إلى الأقسام التالية : -

.....

- طوارق الحجار «Haggar» .
- طوارق عسكر «Asgar» وهم أنقى عناصر الطوارق جميعها .
- وطوارق الهواء «The People of the air» .
- وطوارق أنوغاس «Ifoghas» وهم يقطنون في الجنوب والجنوب الغربي من الصحراء .
- وطوارق أوليميدان «Aulimmidan» والذين يضموا فيما بينهم طوارق النيجر وتمبكتو .

وتنقسم كل هذه الأقسام إلى طبقتين فقط هما قبائل السادة النبلاء ، وقبائل التابعين الموالين . والمرأة عند الطوارق مركز لا يضارعه مركز آخر في أي قطر من أقطار المسلمين ، إذ تحاط بقدر كبير من الكرامة ، والاحترام فيسمح لها بممارسة كامل حريتها ، بحيث تنهم في الحياة العامة ومجلس القبيلة وتختلط بالرجال في شتى المناسبات وتقوم بتعليم الأطفال . وقد ذهل الرحالة العربي الكبير ابن بطوطة عندما رأى الحرية التي منحها الطوارق لنسائهم ، فهو إذ يعلق على مركز المرأة عند الطوارق فيقول ما نصه : « أنه (أي ابن بطوطة) قام بزيارة أحد أصدقائه من الطوارق فوجده جالاً على بساط بينما جلست زوجته على متكأ وسط الدار تتبادل الحديث مع رجل يجلس بجوارها ، فقال ابن بطوطة لصديقه الطرقاوى الذى يدعى « أبو محمد » من تكون هذه السيدة ؟ فأجابه الطرقاوى أنها زوجته ، فقال ابن بطوطة ، ومن يكون هذا الرجل الذى يجلس معها ؟ فقال الزوج إنه « صديقها » . فقال ابن بطوطة : وهل أنت راض عن هذا الحال يامن قضيت شطراً من حياتك في بلادنا وتعرف جيداً وصايا كتاب الله ؟ فأجابه صديقه الطرقاوى بقوله « إن علاقات النساء بالرجال في بلادنا علاقات طيبة وسليمة ، وأنها علاقات قديمة وشريفة ، وهي فوق الشبهات ، وفضلاً عن ذلك فإن نساءنا لمن كنساء بلادكم » ويضيف ابن بطوطة قائلاً « لقد دهشت من حماقة هذا الصديق وتركت داره إلى غير عودة » (هـ) .

واضح من هذا العرض أن المرأة الطرقاوية كانت تتمتع بمركز أو بقسط كبير من الحرية ، وربما صيقت المرأة الأوربية في هذا المضمار . وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على المرحلة الحضارية التي وصل إليها شعب الصحراء . ولكن ابن بطوطة لم يعترف بهذه الحرية والتحرر ، واعتبره مخالفة صريحة للشريعة الإسلامية . فما لا شك فيه أن الرحالة ابن بطوطة كان متفقاً =

هـ - أنظر كتاب : السلاسل البشرية لسليمان ، ترجمة يوسف خليل ، ص ١٢٩ - ١٣٠ ،

والموسى (٢٥) والفولاني (٢٦) الذين كانوا يتصلون لأية قوة تعترض طريقهم ، وبعد موت سوني على في عام ١٤٩٢ م خضع أباطرة مالي إلى ملوك الماندى الأقل شأنًا والذين كانوا يقطنون وادي النيجر الأعلى ، وكان سوني على قد أنشأ قبل وفاته جيشاً كبيراً لا يهزم ، مؤلفاً من الجماعات المختلفة التي هزمها في ميدان المعركة ، وحقق بذلك سيطرة قوية على تجارة الإمبراطورية القديمة (إمبراطورية مالي) وبعد ذلك تأسست حكومة الصنغاي في ثلاث مدن رئيسية هي : تمبكتو وجين وجاو وكانت هذه المدن تمثل شبكة التجارة في السودان الغربي .

وكان من نتائج الحملات العسكرية التي أرساها سوني على لسحق كل المعارضين لطموحاته من الوثنيين الذين يقطنون الصنغاي أن لقي احتراماً كبيراً من جانب طبقات الماندى ومن جانب التجار الذين ازدهرت تجارتهم في ظل إمبراطورية مالي ، وكان من هؤلاء التجار الجماعات الإسلامية المثقفة والمحبة لجمع الثروة ، والتي كانت تقطن المدن الرئيسية ، وقد أعطى الكتاب الذين كتبوا تاريخ سوني على صورة واضحة عنه

في أمور الدين الإسلامي ، وعلى هذا فهو يرفض اختلاط النماء بالرجال ، وسبب ذلك يرجع إلى أن الوازع الديني في ذلك الوقت كان قوياً ، ولم يتأثر بما يسمى بالحضارة الغربية (المترجم) .
(٢٥) قبائل الموسى « Mossi » .

تتصل قبائل الموسى بملكة الصنغاي ، فهم زراعيون يزرعون الذرة الرفيعة ، ولا يمتلكون من الماشية إلا قطعاناً قليلة ويربون الخيول والحمير بكثرة ، وهم وثنيون يقلسون الأسلاف . وعبادة الشمس والقمر معروفة عند بعضهم ، ويكتنفها بعض الغموض عند البعض الآخر ، وكهنة هذه العبادة هم الذين يقومون أثناء السنة على النار المقدسة التي يبقونها مشتعلة من فتحة صغيرة بجانب الكوخ (٦) .

(٢٦) الفولا : سبق الحديث عنها في الفصل الأول .

حيث وصفوه أنه كان رجلاً غليظ القلب وطاغية يتعطش للسيطرة ، ففي عهده ضغط على الصنغاي وعلى العناصر الوثنية الأخرى ، وكان هؤلاء الكتاب يقللون من شأن الدرجة التي كان سوني على يعيد بها بناء إمبراطورية مالي القديمة المتهالكة تحت إدارة جديدة أكثر فاعلية ، وقد تولى من بعده بأقل من عام حكم الإمبراطورية ابنه بارو Baro . وفي عهد بارو هذا تمكن أحد قادة الماندي ويدعى محمد تور من تدعيم نفوذ الماندي القديم . وفي أغلب انظن أن محمد تور هذا كان من السوننك ، ففي عام ١٤٩٣ م كون محمد تور جيشاً كبيراً من العناصر غير الصنغية كي يهزم به بارو ، وكى يتعقب أسرة سوني على في النيجر الأسفل عند بلده دندى Dendi ، وعند ذلك تأسست أسرة ملكية جديدة في أرض الصنغاي قبل أن تحصل عليها أسرة سوني على من الجاو ، وكانت هذه الأسرة تعرف باسم أسرة الأسكياس Askias ، وقد أوضحت جميع المعلومات الجغرافية والعسكرية أن أسكيا محمد ، أكل عمل سوني على وذلك عن طريق إرسال التجريبات العسكرية التي أجبرت شعب المومبي في النهاية على الانسحاب إلى داخل حوض الفولتا العلوى ، وأن يعيد تأسيس السلطة الزنجية على قبائل الطوارق والتأكيديا وعلى قبائل الأير Air القاطنة في الصحراء ، وأخيراً هيمن أسكيا محمد ، على مناجم الملح الواقعة في تغازا والتي كانت تعد بالنسبة لتجار الصحراء على جانب كبير من الأهمية ، بينما سيطر في الوقت نفسه تجار الصحراء على أقاليم الهوسا الغربية وجعلوها تابعة لهم . وكانت إمبراطورية الجاو تمتد بعيداً صوب الغرب وقد فرض أسكيا محمد سيطرته على الأراضي الواقعة فيما وراء الوالاتا ، وعلى بقية مملكة مالي الواقعة في الشمال وعلى كانجابا Kangaba التي لم تكن بعيدة عن مملكة التكرور القديمة ، ولا عن سواحل المحيط الأطلسي . ولم يكن أسكيا محمد وريثاً للتوسع العسكري الذي حققه سوني على ولكنه شيد إمبراطورية الماندي التي كانت تدين بالعقيدة الإسلامية ، وكان يأمل في أن يجعل من (م هـ - تاريخ غرب إفريقيا)

دولته دولة إسلامية كلولة مالى صاحبة أكبر رحلة حج قام بها منسا موسى ، وقد تباهى أسكيا محمد برحلة الحج هذه التى تمت فى الفترة ما بين ١٤٩٥ - ١٤٩٧ م ، لأنها كانت تتسم بمظاهر العظمة والأبهة ، وفى عام ١٥٢٨ م أصبح أسكيا محمد شيخا كفيلاً وخلفه أبنائه فى منصبه بعد أن ترك لهم تركة مثقلة .

وبعد أن قهر أسكيا محمد ابن سونى على (بارو) أهتم بدرجة كبيرة بثقافة الماندى وبالتقافة الإسلامية ، التى كانت منتشرة فى المدن التجارية فى السودان الغربى ، كى يدعمها من جديد . وبعد ذلك كانت الأيدى التى تدير إمبراطورية الصنغى تتمثل فى الحكام والمديرين والقادة العسكريين والتجار والكهنة والعلماء ، بل حتى من الأسكياس أنفسهم ، وكان هؤلاء جميعاً من الماندى أو من الأشخاص المتأثرين بالماندى ، ومن الطبيعى أن يودى ذلك إلى رد فعل مضاد ، فكان من نتيجة الإطاحة بأسكيا محمد الذى كان من قبل قد قضى على شعب الصنغى ، ذلك الشعب الذى كان قد دمر بدوره إمبراطورية مالى القديمة . لذلك فقد شعر الصنغيون بالغبن نتيجة تدمير أنصارهم ، لذا نجحهم بسيطرون على الطريق النهري الحيوى ، وفى أثناء الستين سنة التالية كان يشغل عرش هذه المملكة (مملكة الصنغى) ثمانية أفراد ، فكثيراً ما حدثت بينهم الخلافات على العرش ، فقد حدثت ثورة بين أبناء محمد تور ، وأبناء أشقائه وأحفاده. ومن الواضح أنه كان لا يوجد وريث للعرش فعندما تقع أزمة بسبب هذا الميراث كان على الشخص الذى يريد أن يتولى حكم المملكة أن يتصارع مع الشخص الحاكم فى سبيل الحصول على المساندة من أحد القسمين اللذين تتكون منهما الدولة وهذان القسمان هما : حزب التجار المسلمون اللذين انتشروا على نطاق واسع فى أنحاء الإمبراطورية فى المدن الكبيرة والصغيرة ، وكان الحزب الآخر يمثل الوثنيين الذين تركروا فى القرى على جانبي الانحناء الكبيرة لنهر النيجر فى قلب الإمبراطورية .

الغزو المراكشى ونتائجه

كان من المستحيل على أى جماعة من جماعات الصنغى أن تحقق لنفسها أى كسب فى ظل ظروف الضعف والتقسيم التى كانت تسود البلاد ، وقد أدت عوامل الضعف هذه إلى قيام مراكش فى عام ١٥٩٠ بإرسال حملة عبر الصحراء الكبرى لغزو مملكة الصنغى ، وقد تكونت هذه الحملة من ٤٠٠٠ جندي ، فمما لاشك فيه أن عوامل ضعف الصنغى كانت أمضى من الأسلحة النارية المنظمة تنظيما جيدا والمزود بها جيش مراكش الذى تعلمها من حروب البحر المتوسط التى نشبت بينه وبين الأتراك والأسبان ، وعلى هذا فقد أحرز هذا الجيش النصر فى مواقع عدة على فرسان الأسكيا الكثيرين وعلى نبالة Bowmen ، وقد حدث ذلك فى المعركة الكبيرة التى وقعت فى تونديبي Tondiby (على وجه التحديد تقع شمال الجاو) ، التى كان لها تأثير على اضمحلال إمبراطورية الصنغى الكبيرة .

وكان يوجد هناك سبب آخر على جانب كبير من الأهمية يوضح لنا غزو مراكش لإمبراطورية الصنغى ، وقد تمثل هذا السبب فى أن الصنغى مدت سلطانها إلى مناجم الملح عبر الصحراء فى تغازا وتاودينى ، وفى أغلب الظن أن هذه المناجم كانت تقع على حدود مراكش مما شجع مراكش على غزو الصنغى ، وكانت هذه الحرب شبيهة بالحرب التى شنتها غانا على إقليم الأوداجوست منذ خمسة قرون سابقة ، وقلبت التوازن التجارى فيما وراء الصحراء رأسا على عقب ، وبهذه الطريقة أصبح من المحتمل على الشماليين أن يثاروا لأنفسهم ، وسلك المراكشيون والتجار والقبائل البدوية طريق الصحراء ، ولكن على الرغم من ذلك فإنه لم يكن لهم أى وجود يذكر ، وبخاصة عندما أصبح الزنوج يهيمنون على صادرات الذهب فى غرب إفريقيا وعلى مصادر الملح الذى كانت تحتججه بلاد السودان ، وعلى هذا فقد قام المراكشيون بعدة محاولات بغرض الاستيلاء على مناجم الملح فى تغازا وفى تاودينى ، وكان ذلك فى

الفترة ما بين ١٥٩٠ - ١٥٩١ م ، ففي هذا الوقت وجئوا ضربتهم إلى
مراكز السلطة والتجارة في إمبراطورية الصنغاي .

ولم ينجح ملك مراکش في غزو إمبراطورية الصنغاي مع أن التجار في
وطنه كانوا موافقين على هذا الغزو وكانوا يرون أن الممتلكات المراكشية
المثلة في المدن التجارية التي توجد في السودان الغربي ، أهم بكثير من تجارة
الصحراء ، بل وأهم من ممتلكات الصنغاي في تافزا ، أو من ممتلكات غانا في
الأوداجوست ، وكان في اعتقادهم هذا يظنون أنهم على صواب ، وعلى
هذا الأساس ، أرسلت مراکش قوة عسكرية في عام ١٦١٨ م لغزو
الصنغاي ، وكانت مراکش تهدف من وراء إرسال هذه الحملة إلى احتلال
الحاو وتمبيكتو وجين Jenne وهي من المدن التجارية الأساسية في السودان
الغربي ، ولكن لم تكن قوة مراکش قوية للدرجة تمكنها من تدمير ملوك
الصنغاي الذين تفهقروا بسهولة في داخل إقليم دندى Dendi الواقع في أرض
غاية فقد ترصد سكان الصنغاي للقوة المراكشية وتعقبوها وضربوها من
الخلف ، وعلى هذا لم تتمكن هذه القوة المراكشية من مد نفوذها إلى مناجم
الذهب بسبب ضعفها حتى أنه لم يكن في إمكانها السيطرة على الطرق التجارية
التي تساعدهم (أي المراكشين) في اجتياز أقاليم القبائل الوثنية ، وقد
تلكأ الجنود المراكشيون في المدن الثلاث السابق ذكرها ، والتي تم احتلالها
بواسطة جيشهم ، وذلك بسبب تراوهم من السيلبات الوطنيات ، وقد
نتج عن هذا التزاوج وجود سلالة جديدة تولت السلطة في هذه البلاد
وعرفت باسم الأرمما Arma ، وكانت القوات المراكشية قد دمرت طرق
التجارة الموصلة بين كل من جين وتمبيكتو وجاو . ومن الأعمال السيئة التي
فرضها حكومة مراکش فرضها للأنظمة الخاصة بها ، على كل من غانا
ومالي والحاو ، وكان الدافع من وراء ذلك ضمان حرية مرور التجارة من
خلال هذه البلاد إلى مراکش ، بل ومن خلال السودان الغربي كله ، حتى
يمكن تزويد مراکش بتجارة ما وراء الصحراء ، التي أصبحت في ذلك

الوقت منهاره، وكان من المتبع في الماضي أن تسيطر حكومة واحدة على كل هذه الجهات ، أما في الوقت الحاضر فيوجد العديد من الدول المتنافسة على هذه المنطقة (السودان الغربي) أي أنه كان يوجد تنافس بين الأروما الذين ازدادوا ضعفا وتفككا وبين بقية مملكة الصنغى في دندى وبقية دول الماندى التي تقع في النيجر الأعلى ، والتي بدأت تنتعش في نهاية القرن السابع عشر ، وقد توسعت مرة ثانية على حساب جيرانها مثلما فعلت مملكة البامبارا (٢٧) Bambara في إقليم السيجو Segou الذي كان تحت حكم ملوك أسرة الكولولابي kululabi وكانت السيجو من أعظم هذه الدول حيث أنها كانت في القرن الثامن عشر على درجة كافية من القوة وكانت تحاول أن تفرض سيطرتها على كل من جين وتمبكتو ولكن صادفتها مشاكل خاصة بها ، وقادها ذلك إلى وجود منافس لها تمثل في مملكة البامبارا والكارتا kaarta ، الواقعة على حدودها الشمالية ولم توجد دولة قوية من هذه الدول تستطيع أن تمد نفوذها لتكبح الغزو الخارجي المتواصل للسودان الغربي ، وبخاصة من جانب قبائل الطوارق التي تقطن الصحراء الكبرى ، والتي كانت في أغلب الأحيان تحتل بلاد غيرها وتفرض الجزية مثلما حدث مع تمبكتو والجاو والفلواني المنتشرين في اتجاه الغرب حتى منطقة الماكينا Macina .

وقد تعرض 'الاقتصاد القومي الممثل في الصناعة والزراعة والتجارة إلى معاناة كبيرة بسبب الغزو المراكشي وما ترتب عليه من نتائج سيئة ، فن

(٢٧) مملكة البامبارا Bambara .

تمثل مملكة البامبارا عدداً من القبائل الزنجية التي تقطن منطقة الغرب الأفريقي . وهم يعيشون في قرى صغيرة ، بحيث تتألف القرية من أسرة واحدة . وكانت منازلها عبارة عن أكواخ مستديرة الشكل تسقف بالقش . ويرأس كل جماعة من جماعات البامبارا شخص يتولى السلطان الدينية والزمنية . بل ويمثل سيد الأرض . وكان هذا السيد ينتخب من بين أفراد القبيلة (٧) .

قبل ذلك كانت السلطة السياسية والاقتصادية قد نهضت في كل من مالي والصنغاي ، وقد انتقلت هذه النهضة من منطقة غانا القديمة إلى الشرق ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى ممالك الكانم والبرنو Bornu وأخيراً انتقلت إلى بلاد الهوسا .

مملكة الكانم والبرنو وأقاليم الهوسا

ترجع أصول مملكة السيفاوا Sefawa kingdom إلى أنها تأسست في بادئ الأمر في الكانم الواقعة شمال بحيرة تشاد ، وبعد ذلك نقل مقرها إلى البرنو التي تقع جنوبها بحيرة تشاد ، كما تقع أيضاً مملكة السيفاوا في جنوب الأقاليم الصغيرة مثل شعوب الهوسا ، ويبدو أنها كانت تتوسط الكانم والبرنو والنيجر كما وضح ذلك في الفصل الأول ، وكان رعاة الصحراء قد تسللوا إلى داخل الأراضي التي يمتلكها الزنوج الزراعيون والذين ورثوا الثورة الحضارية التي حدثت نتيجة لثورة العصر النيولوسى Revolution Neolithic ، والتي قادتهم بعد ذلك إلى حضارة النوك Nok culture وتشير الأدلة إلى أن الموجات البشرية التي زحفت على غرب إفريقيا استمرت عدة قرون وتتمثل في شعب الزغاوة والشعوب المماثلة ، ومن المحتمل أن تكون هذه الموجات قد وصلت إلى ذروتها في القرنين السابع والعاشر الميلاديين ، وكانت النتائج التي ترتبت على هذه الموجات البشرية اختلافها عن التفاعل الذي حدث بين سكان غرب إفريقيا من ناحية ، وبين بلو الصحراء من ناحية أخرى .

وكان شعب الهوسا من الشعوب الأفريقية مع أن لغته لم تكن لغة زنجية فهي تنتمي بلون شك إلى اللغة الحامية . ويمكننا بناء على ذلك أن نفترض أن الموجات البشرية التي تسالت إلى غرب إفريقيا كانت كبيرة ، واستغرقت في زحفها وقتاً طويلاً ، وبلغت أوج عظمتها من الثقافة ، وقد مارست الكانم أسلوب ملوك السيفاوا لعدة قرون ، وخاصة في الفترة التي كانوا

مقيمين فيها بين شعب السيفوا ، وحاوات الكانم أثناء هذه الفترة أن تفرض سلطتها على الزنوج الوطنيين . وأثناء ذلك كله كان ملوك الكانم محافظين على سلالتهم وذلك باختيار زوجاتهم من بين العائلات الأرستقراطية ، وكان أول ملك من ملوك الكانم يدعى سليم Sikim ولم يتولى هذا الملك الحكم في البلاد إلا في بداية القرن الثالث عشر ، ومع هذا فلم يستخدم سكان غرب أفريقيا لغة الكانم المعروفة باسم الكانمبو Kanembu ، وكذلك لم تسيطر لغة البرنو المعروفة باسم الكانورى Kanuri على لغات زنوج غرب أفريقيا وأطلق البروفسور Greenberg على لغة الكانم اسم نيلوسهاران Nilo Saharan ، فلم تكن هذه اللغة حامية على وجه التحديد ، ومنذ وقت طويل كان المتحدثون بها من السلالات العامة ذات البشرة السوداء وهم الذين كانوا يقطنون الصحراء وأطرافها من شمال بحيرة تشاد وحتى النوبة ، ووادي النيل وعاشوا في أراضي قليلة المطر ، ولهذا كان من الصعب عليهم أن يكملوا عصر الثورة الذي تمثل في التطور الزراعي ، لذلك ظل الرعي هو أسلوب الحياة السائدة عندهم .

ووصلت لغة الرعاة الحاميين بعيداً صوب الغرب وهي التي عرفت باسم النيلوسهاران ، ثم اتجهت جنوباً في داخل الأراضي الصالحة للزراعة واندجحت مع سكانها ، وانتشرت كذلك لغة الكانم المعروفة بالكانمبو في غرب أفريقيا ، وكانت النتيجة التالية أن نسبة كبيرة من السكان في غرب أفريقيا كانت تتحدث لغة البرنو ، المعروفة باسم الكانورى ، ولم يكن تحرك لغة النيلوسهارانز قاصرة على منطقة بحيرة تشاد ، بل إن هذه اللغة استخدمت أيضاً في شرق أفريقيا وذلك في أعقاب الغزو الذي تعرضت له هذه المنطقة ، وكانت لغة النيلوسهاران قد وفدت من مقاطعة البانتو Bantu ، كما كان لهذه الحركة نتائج واسعة في غرب أفريقيا ، فمن المعتقد أن لغة الصنغى كانت تتبع أسرة اللغات المعروفة باسم النيلوسهاران (يمكن الرجوع إلى هذا الموضوع في الفصل الثالث) ، ووجدت انعكاسات للغة النيلوسهاران

في كل مكان من منطقة نيجيريا الحديثة ، وقد اتضح مما سبق أن كلا من شعب الهوسا والكانم والبرنو كانوا من الشعوب الرعوية (أى أنهم كانوا من الحاميين في حالة الهوسا ، والنيلوسهاران في حالة الكانم والبرنو) وبالتدريج استقروا بين جماعات صغيرة من الزوج الزراعيين الذين تحولوا تدريجياً إلى أتباع لهم وبخاصة في الأطراف الجنوبية من الصحراء بالقرب من الأير . وإلى الشمال من الكانم ظهرت ممالك صغيرة كانت أكبر من الوحدات السياسية الممثلة في القرى والمدن ، وكانت هذه الممالك تحيط بالزوج وأصبحت بعد ذلك أكثر استقراراً ، واتجهت صوب الجنوب ، وأصبح حكامها من الزوج الذين يعتمدون على الزراعة ، كما أصبحوا يعيشون في حياة متحضرة ، وقد حدثت هذه العملية كذلك في أرض الهوسا أكثر من حدوثها في أرض الكانم والبرنو ، التي تبلى أكثر تعرضاً للإغارات المستمرة من جانب رعاة الصحراء ، ولم تعد هناك دوافع اقتصادية تشجع على التوسع الإمبراطوري ، كما كان متبعاً في أيام غانا القديمة أو مالي ، وكانت الممالك الحديثة التي تقع على الجانب الآخر من غرب أفريقيا ، أي التي توجد بين قبائل الهوسا غير متأثرة كثيراً بالتجارة عبر الصحراء ، وذلك قبل حلول القرن الخامس عشر الميلادي ، وبذلك تكون كل من مملكة الكانم والبرنو قد فشلتا في أن تمدا نفوذهما إلى طريق القوافل الذي يبدأ من فزان إلى غرب أفريقيا ، وكان توسعهما في هذا الاتجاه معرضاً للعقلة والتعطيل ، وبخاصة في فترات الضعف المصحوبة بالنزاع الداخلي ، وبالغزوات الحديثة من قبل رعاة الصحراء ، لذلك نجد أن التاريخ المحلي لكل من الكانم والبرنو والهوسا ، أقل أهمية من تاريخ غرب أفريقيا بل وأقل أيضاً من تاريخ غانا ومالي والصنغى .

وفي حوالى نهاية القرن الحادى عشر الميلادى تحول ملوك السيقاوا المعروفين بالميس Mais إلى العقيدة الإسلامية ، وبعد ذلك بفترة قصيرة أسسوا مملكتهم في الكانم ، وكان من نتائج ذلك أن قامت الكانم بتقديم

بعض التسهيلات والأمان للتجار المسلمين والمسافرين ، (الرحالة)
الوافدين من فزان وشمال أفريقيا ، وفي القرن الثالث عشر الميلادي
توسعت المملكة شمالا حتى بيلما Bilma ودجادو Djado ، بل وأبعد
نحو الجنوب من فزان كما أمسوا علاقات طيبة مع كل من شمال
أفريقيا ومصر ، ولكنهم لم يتوسعوا صوب الجنوب ، فيما وراء
الشاطئ الجنوبي لبحيرة تشاد .

وتبع ذلك فترة من الفوضى المتزايدة التي أدت إلى الانشقاق في
صفوف الأسرة المالكة التي دخل أفرادها في منافسة فيما بينهم ، وكثيراً ما
كانت تنشب المعارك بينهم مما أدى إلى تعرض المملكة للضغط المستمر من
جانب الغزوات التي يقوم بها البولالا Bulala ، ومن جانب رعاة الصحراء
ومن غير المحتمل أن تكون هذه الغزوات من جانب الزغاوة أو من جانب
الكانمبو الأول ، وفي نهاية الأمر أنقذ ملوك السيفوا أنفسهم من هذا
الموقف ، وذلك بتخليهم الفعلي عن الكانم ، وإعادة تأسيس حكومتهم في
البرنو ، حيث كان الشعب الكانوري Kanuri ولغته قد تكون من خليط
ضم الكانمبو والزنوج الوطنيين ، وأصبحوا في خلال القرن السادس عشر
الميلادي أقوياء للغاية ، وقد تمكنوا من إعادة غزو الكانم بحيث استولوا على
إقليم البولالا ، كما تمكنوا آنذاك من تأسيس علاقة مع شمال أفريقيا (بامتناء
مراكش) التي كانت تحت حكم العثمانيين الأتراك ، وفي الوقت نفسه
كانت مملكة البرنو على علاقة بشمال أفريقيا ومراكش ، لأنها كانت
دولة قوية ومستقرة ، وحقت إنجازات أكثر مما حققته مملكة الصنغاي .
وقد استطاع إدريس ألوما Idris Alauma في المي Mai ، في الفترة
ما بين ١٥٧٥ - ١٦١٠ م من الحصول من الأتراك على الأسلحة النارية
والخبراء العسكريين ، لأن الأتراك في ذلك الوقت كانوا في أوج عظمتهم
العسكرية فكانوا مثل ملوك غرب أوروبا المعاصرين ، وهكذا أصبحت قوة
إدريس غير محدودة ، بل كانت أكثر من قوة منافسه ، فاستخدم قوته

ليس فقط في إخضاع الهوسا والشعوب الأخرى الواقعة في الغرب والجنوب من البرنو تحت سلطانه ، ولكنه كان أيضا يرغب في أن يؤسس مملكة البرنو على أساس أن تكون دولة إسلامية ذو شأن في غرب إفريقيا وكان الهدف من وراء ذلك أن تكون هذه الدولة (دولة البرنو) قوية بحيث تتمكن من القضاء على النظام القبلي السائد بين العشيرة والقرية والأسرة ، بل وبين الحكام والمحكومين .

وبقيت مملكة البرنو قوية طوال القرن السابع عشر الميلادي ولم ينته نفوذها إلا في القرن الثامن عشر الميلادي ، فقد انغمس ملوكها ووزرائها في حياة القصور المترفة ، شأنهم في ذلك شأن ملوك أوربا ، مما أدى إلى ضياع سيطرتهم وهيبتهم على الحكومة وعلى الدولة ، وأصبحوا عاجزين عن مقاومة الغزاة ، وبخاصة من الكوارارافا Kwararafa الذين كانوا يهاجمون مملكة البرنو من الجنوب ، وكان الطوراق يهاجمونها من الشمال ، وهكذا اتهم النظام التجاري في السودان الغربي ، بعد فتح مراكش لمملكة الصنغاي ، وأصبحت الأقاليم الصغيرة التابعة لمملكة الهوسا الواقعة بين مملكة البرنو والنيجر قوية ولها تأثير متزايد ، وكان لمملكة السيفوا هذه القدرة على تحقيق أكبر الفوائد من جهة الشرق ، وبخاصة عندما كانت تقوم بنقل التجارة عبر الصحراء .

وكان يحكم مملكة الهوسا (٢٨) سبعة ملوك من الوطنيين بحيث كان كل منهم يحكم إقليما واحدا من هذه الأقاليم ، وكان كل أقاليم يوجد بوسطه مدينة تمثل عاصمة هذا الإقليم ، وكان أحد ملوك هذه الأقاليم يدعى رانو Rano الذي سيطر على المنطقة القريبة من مقاطعة كانو Kano وكان للملكين الآخرين والمدعوين دورا Daura وبيرام Biram أهمية كبرى في بداية تاريخ الهوسا ، لأنهما حكما أقدم إقليمين وأصبحا

(٢٨) مملكة الهوسا ، سبق الحديث عنها في الفصل الأول .

بعد ذلك من بين الملوك المؤسسين لممالك الهوسا ، وقد عاش دورا في العصور الحديثة في الشمال الشرقي من أرض الهوسا ، بينما عاش بيرام بعيداً نحو الشرق يحكم إقليمه الذي تلاشى في غرب مملكة البرنو ، وكان ليو الإفريقي (٢٩) قد ذكر في عام ١٥٢٦ م أن أرض الهوسا

(٢٩) ليو الإفريقي :

اسمه الحقيقي الحسن بن محمد الوزان ، الذي ولد في عام ١٤٩٤ من والدين مغربيين رفيعي المنزلة ، وقبل مولده بفترة قصيرة ، كانت أسرته من رعايا فرديناند وإيزابيلا « Ferdinand and Isabella » ، وقد شهدت أسرة الحسن بن محمد الوزان الحكم المسيحي في أسبانيا في أحسن صورة ، ولكن أتى اليوم الذي سم فيه الكاردينال اكسيمنس « Cardinal Ximense » عقل إيزابيلا بالمرطقة العفنة التي تقول : « أن حفظ العهد مع غير المسيحيين إنما هو نقض للعهد مع الرب » . لذلك التحق الحسن هو ووالداه بفاغلة المثقفين المهاجرين من أسبانيا والمتجهين إلى فاس وإلى غيرها من المراكز الإفريقية للثقافة الإسلامية .

وفي فاس عمل ليو في وظيفة إدارية في مستشفى لعلاج الأجانب ، كما عمل قاضياً وكاتباً وأخيراً عمل تاجراً ، كما عمل مبعوثاً لسلطان فاس ، وفي بعض الأحيان كان يقضى وقته في كتابة الشعر ، وبعد ذلك قام بالعديد من الرحلات وبخاصة إلى السودان الغربي . وكان من نتيجة هذه الرحلات أنها نقلت تفاصيل كثيرة عن غرب أفريقيا إلى أوروبا . وذلك عندما استولى القراصنة المسيحيون في عام ١٥١٨ على سفينة عربية كانت خارج بلدة جربة وهي في طريقها إلى شاطئ تونس ، وكان من بين الذين على متنها شاب مغربي في سن الرابعة والعشرين من عمره ، وبدلاً من أن يبيعه القراصنة إلى تجار الرقيق حملوه معهم إلى روما . وقدموه إلى البابا ليو العاشر ، كي يحولوه إلى مصير أفضل ، وكان ليو العاشر هذا من أسرة ميدتش « Medici » وابن لورونزو « Lorenzo » العظيم ، وكان قد اكتسب تناء معاصريه لاحتضانه رجال الأدب ورعايته للفنون ، فكل من ادعى ذكاء عقلياً رحب به ليو العاشر ، وعلى هذا فقد حرر البابا هذا الشاب ومنحه معاشاً وحنه على اعتناق العقيدة المسيحية . وعند تصديره مياه جيوفاني ليون « Giovane Leone » الذي عرف فيما بعد باسم ليو الإفريقي « Africanus » وعندما أسر الحسن بن محمد الوزان كان يحمل معه مسودة مكتوبة بالعربية لعمل الذي طلب له الشهرة ، وتمثل هذا العمل في تاريخ ووصف أفريقيا والأشياء البارزة التي تضمنها . وقد أتم ليو هذا العمل باللغة الإيطالية عام ١٥٢٦ بعد موت سيده بثلاث سنوات . وفي عام ١٥٥٠ م وقع هذا المخطوط في يد راموسيو « Ramusio » الذي نشره ضمن مجموعته المسماة :

أصبحت معروفة للعالم الخارجى معرفة جيدة فى الوقت الذى كان يوجد فى غرب إفريقيا دولا على جانب كبير من الأهمية مثل الجوبير Gopir والكاتسينا Katsina والكانو kano والزاريا Zaria ، وكانت الجوبير من الممالك التى وصلت حدودها شمالا حتى الصحراء الكبرى ، وكانت متقدمة بعض الشيء ، بينما كانت الممالك الأخرى المثلة فى الكاتسينا والكانو تتعرض للمؤثرات الخارجية بسبب وصول تجار الماندى ، المستوطنين والمعروفين بالوانجاراوا Waugarawa المجاورين للهوسا إلى أرضهم ، وقد حدث ذلك فى أثناء القرن الرابع عشر الميلادى وما بعده ، وقد تأثرت هذه الدول بالعقيدة الإسلامية التى وصلت إليها مع التجار فى أثناء ما كانت مملكة مالى فى أوج عظمتها ، وكان الماندى قد حولوا المدن القديمة المثلة فى الكاتسينا والكانو إلى العقيدة الإسلامية ، التى لم يقتصر انتشارها على هذين الإقليمين بل شملت أيضا مملكة الزاريا الواقعة فى الجنوب ، زيادة على ذلك فإن الإسلام انتشر فى المقاطعات الصغيرة ، التى كانت توجد فى وسط هذه الممالك وكان للعقيدة الإسلامية تأثير أسامى على حياة سكان هذه الممالك ، رغم وجود الوثنيين بينهم ، وكان من أهم نتائج العقيدة الإسلامية أن أصبح للملوك وللتجار فى هذه الممالك تقاليد خاصة بهم ، وأدى ذلك إلى تقلم مملكة الهوسا فى التجارة العالمية التى أدت إلى تطوير زراعتهم وصناعاتهم المثلة فى نسيج الصوف والصناعات المعدنية وشجعها فى ذلك قربها من الأسواق . وفى القرن السابع عشر الميلادى طور تجار الهوسا طرق التجارة الخاصة بهم والتى

« رحلات وأسفار » Voyages and travels ، وترجم هذا العمل إلى الإنجليزية بمعرفة جون بوري « John Pory » (٨) .

٨ - بوغيل « Bovill » ، ترجمة دكتور زاهر رياض ، المالك الإسلامية فى غرب أفريقيا
للقاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٥٧ - ١٥٩ ، ١٦١ ..

تتجه إلى الجنوب والجنوب الغربي ، أى تتجه إلى منطقة غانا الحديثة التى كانت فى منافسة حادة مع هذه الدول التى تطورت بمعرفة المائدى .

وهكذا ظلت ممالك الهوسا نفسها تعيش فى داخل دويلات صغيرة يتصارع كل منها مع الأخرى ، فكانت السيطرة فى الغرب لكل من مالى والصنغى ، بينما كانت السيطرة فى الشرق للبرنو ورغم ذلك فإن دويلات الهوسا كانت تتعرض للهجمات التى تشنها عليها شعوب مثل الكوارارافا ، لذلك بدأت فى تطوير نفوذها بدرجة كبيرة من خلال هذا النشاط المتزايد لتجارها ومواطنيها وأدى ذلك إلى انتشار لغة وثقافة ممالك الهوسا ، وفى الوقت نفسه كان لكل من البرنو والصنغى تأثيرات سياسية على درجة كبيرة من الأهمية ، كما أدى ذلك أيضا إلى ظهور عدد من دول الهوسا غير الشرعية مثل دولة البانزا - باكوا Banza-Bakwoi التى كانت فى صراع مع الهوسا - بكوا Housa-Bakwoi ، والكيبى kebbi ، والزيفارا Zamfara ، الجوارى Gwari ، واليورى yauri ، وكانت جميعها تقع فى الغرب أو فى الجنوب الغربى من منطقة مختلط فيها نفوذ الهوسا بالصنغى ، ويعتبر هؤلاء من بين البانزا - بكوا وسوف يتضح أكثر هذه الأسباب فى الفصل الثالث الذى سيرد فيه ذكر لدول الكوارارافا والنوب واليوروبا .

الفصل الثالث

نتائج أخرى لتطور الإمبراطورية والتجارة في السودان

يوضح لنا هذا الفصل ملخصا للمؤثرات التي حدثت في القرن العاشر الميلادي وما بعده ، والتي نتجت عن تطور الممالك الرئيسية ومراكز التجارة في السودان الأوسط والغربي ، فمن المناسب أن نبدأ الحديث عن بعض هذه المؤثرات المباشرة التي تتعلق بظهور كل من دولة غانا القديمة ومملكة مالي ، فواحدة من هذه المؤثرات الممثلة في ظهور هذه الممالك ، والممثلة أيضا في تشتيت الشعب الفولاني (٣٠) كافية لأن تكون لها في الواقع نتائج واسعة جدا .

ظهور الشعب الفولاني وتشتيته

من الضروري التأمل الجاد في أصل الشعب الذي يعرف في اللغة الإنجليزية باسم الشعب الفولاني (الواقع أن هذا الاسم مرادف لاسم الهوسا فهم يسمون أنفسهم الفولب Fulbe والمفرد من هذا الاسم يعرف البولو Pulo وهذه الكلمة مشتقة من الاسم الذي يعرف بالبيولز Peuls كما يشار إليه في الأدب الفرنسي) . ونتج من هذا التأمل ثلاث أسباب رئيسية ، أولها تميز الشعب الفولاني بوجه عام بقلّة السواد عن زنوج غرب إفريقيا ، ولكن في بعض الأحيان يكون أفراد هذا الشعب أكثر سوادا ، كما أن أجسادهم تميزهم عن بقية سكان غرب إفريقيا ، فهم يتميزون بطول القامة ، وطول الجبهة ، بينما يتميز بعض سكان غرب إفريقيا بالجبهة العريضة . وثانيها اعتبار الشعب الفولاني الشعب الوحيد الذي يعمل بالرعي

(٣٠) الشعب الفولاني : سبق الحديث عنه في بند ١٤ من الفصل الأول .

كحرفة أساسية في حياته ، وثالثها تجول هذا الشعب بماشيته ذات القرون الطويلة والتي تعرف باسم الزيبو Zebu في كل منطقة السافانا . وقد ظل هذا الشعب منعزلا من الناحية السياسية والاجتماعية عن بقية شعوب غرب إفريقيا .

ولقد أدت هذه الخصائص السابق ذكرها إلى استئجار الكثير من المعلقين على علم انباء الشعب الفولاني إلى سلالة زنوج غرب إفريقيا ، واعتقاد هؤلاء المعلقين بأن هذا الشعب من مهاجري النياو مهارانز ، أو من مهاجري الشعب « الحامي » وهذه النظرية التي تعتمد على العوازل الثلاث سالفة الذكر والتي من بينها اعتماد الشعب الفولاني على الرعي ، تؤكد إن هذا الشعب هو الذي أدخل ماشية الزيبو إلى غرب إفريقيا وقد اعترف بعض هؤلاء المعلقين بأن لغة الفولانيين هي لغة زنوج غرب إفريقيا ، وتتنمى هذه اللغة إلى مجموعة اللغات التي يستخدمها سكان غرب إفريقيا المجاورين على وجه الخصوص إلى البحر ، والمعروفة باسم مجموعة لغات غرب الأطلنطي ، وينطق بهذه اللغة أيضا شعب الولوف (٣١)

(٣١) شعب الولوف « Wolof » :

يحتل شعب الولوف الشريط الساحلي الواقع فيما بين سنت لويس والرأس الأخضر ، ومنطقة دكار ، كما يحتلون الشريط الجنوبي لنهر السنغال ، ويمتد توزيعهم الجغرافي إلى الداخل بحيث يشمل منطقة متسعة . والواقع أن شعب الولوف هو أشد الشعوب الإفريقية سواداً وأكثرها ثروة ، ولهذا فهم يعرفون تارة بالثرايون ، وتارة أخرى يعرفون بالسود ، والغالبية العظمى من الولوف تدين بالإسلام ، وقليل منهم يدين بالمسيحية ، ولكن على الرغم من ذلك فإن الطقوس الوثنية تنتشر فيما بينهم ، فهم يقسمون القرابين لألهتهم المنزلية . وينقسم شعب الولوف إلى ثلاث طبقات وراثية ، هي طبقة النبلاء والتجار والمنبوذين من الأرقاء . ولقد احتفظ الفرنسيون بمملكة كايور القديمة ، وهي أكبر ممالك الولوف ، وكان ملكها ينتخب من بين أفراد الأسرة الحاكمة (المترجم) .

Wolof وشعب السير (Serer) ، ويتضح أن هذه اللغة تتصل اتصالاً وثيقاً بإحدى لهجات السير .

ولم يعد في مقبرة المؤرخين بعد (لم يعد ممكناً) الوصول إلى حل لمشكلة أصل الشعب الفولاني ، وذلك لعدم وجود سجلات تاريخية تخصهم قبل حلول القرن الرابع عشر الميلادي ، بينما كيانهم الثقافي واللغوي والعائلي كان قد تأسس من قبل ، ولكنه يبدو من المحتمل جداً أن تكون المقومات السابقة للشعب الفولاني متوافقة مع ظهور مملكة السوننك وتطورها في غانا وتوسعهم بالتالي في كل أنحاء إقليم السافانا ، كما كان أيضاً هذا الشعب معاصراً لظهور الشعب المال ، ويمكن القول بأنه في خلال القرن السابع الميلادي كان أسلاف الشعب الفولاني ، من الرعاة ومن المحتمل أنهم كانوا مقيمين مع شعب السوننك الزراعي ، ومن المرجح أيضاً أنهم كانوا مقيمين مع شعب الولوق وشعب السير القاطنين في منطقة أوكار Awkar أو الهوده Hodh ، وقد أدى وجود مملكة السوننك الزراعية إلى طرد الرعاة إلى خارج منطقتهم ، ومن ناحية أخرى قام المرابطون بطردهم مرة ثانية في اتجاه الجنوب ، ويبدو في الواقع أن أعلاماً كبيرة من الشعب الفولاني دخلت إلى مملكة التكرور ، وفي بداية القرن العاشر كان ملوك التكرور من الفولانيين (مع أن عبارة التوكولور كانت تعني في الحقيقة

(٣٢) شعب السرر Serer :

يحتل شعب السرر شريطاً من الأرض يمتد فيما بين نهر غامبيا والسافوم الواقعين جنوب الرأس الأخضر ، وفي الماضي كان شعب السرر هذا : يحتل إلى جانب ذلك المناطق الشرقية والجنوبية الواقعة بجوار موطنه الحال ، وكون بذلك مع قبائل الولوف قسماً من إمبراطورية التوكولور ، وبالمثل فقد اختلطت قبائل السرر بقبائل الماننجو التي ينتمي إليها معظم أسر السرر الحاكمة (١) .

١ - سليجمان : المصدر السابق ص ٥٣ .

(٦٢ - تاريخ غرب أفريقيا)

شعب التكرور ، وفي العصر الحديث وفي بعض الأحيان كان من الصعب التمييز بينها وبين اللغة الفولانية التي كانت معروفة بصورة عامة في السنغال شأنها في ذلك شأن التوكولور . وفي هذا الوقت كانت اللغة الأصلية التي يتكلم بها الفولانيون هي لغة غرب الأطلنطي ، وهي مشابهة للغة جيرانهم من السير ، والولوف والتوكولور ، وفي نهاية القرن العاشر الميلادي تخلص التكرور من الحكم الفولاني وبخاصة عندما أصبحوا من المسلمين وقد استقروا في أراضي تقع في الجنوب الشرقي من هضبة الفوتا جالون Futa Jalon بينما كان الفولانيون لا يزالون لهم السيطرة في الأراضي الشرقية التي تقطنها شعوب تتحدث لغة المانتلي

يبدو أن هضبة مالي التالية كانت قائمة على أسباب سياسية واقتصادية ، وأدى ذلك بالتالي إلى تشتت الشعب الفولاني ، ومع ذلك فإنه لم يفقد صفاته ومقوماته السياسية ، وعلى هذا وجد هناك سؤال ماح يقول : لماذا يصير ملوك مالي على طرد الشعب الفولاني بعيداً عن وطنه ؟ مع أن هذا الشعب (الفولاني) كان في الوقت نفسه يعمل على تطوير مدنه التجارية الواقعة في اتجاه الشرق من السودان الغربي وقد ازداد الطلب على الألبان والحلود واللحوم مما أدى إلى ازدهار أسواق الفولانيين وازدهامها بقطعان ماشيتهم ، ودفع ذلك الفولانيون إلى التحرك صوب الشرق حتى يكونوا على مقربة من الأراضي العشبية الواقعة إلى الشمال من بلادهم . والتي يبلغ متوسط المطر فيها ٥ بوصات في السنة كما يبلغ أيضا متوسط المطر في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من الفولانيين ٣٠ بوصة في السنة ، وهذه المنطقة كانت موبوءة بذبابة تس - تس Tse - Tse . وفي القرن الخامس عشر الميلادي استقر الفولانيون بأعداد كبيرة في منطقة الماكينا ، وبدأوا في الظهور في بلاد الهوسا ، حيث تجمعوا في حشود كبيرة جدا ، وفي القرن السادس عشر الميلادي تجمعوا في البرنو ، وفي القرن الثامن عشر

الميلادى استقروا بأعداد كبيرة بعيداً نحو الشرق من أداماوا Adamawa الواقعة إلى الشمال من الكامبيرون .

وقد تسلسل جزء كبير من الفولانيين المهاجرين بين القرى والمدن الخاصة بالزئوج الزراعيين وظلوا معروفين فيها وهناك تعاملوا مع ملوك الزئوج وروسائهم من خلال قادتهم أو عن طريق المرشدين التابعين لهم والمعروفين باسم الأردوس Ardos ، وأصبح الفولانيون في بعض المناطق وبخاصة في منطقتي فوتا جالون والماكيننا ، أكثر سيطرة بسبب كثرة عددهم ، ومكنهم ذلك من تأسيس الممالك الخاصة بهم وذلك في القرن الثامن عشر الميلادى وخاصة بعد الفوضى العامة التى سادت البلاد بعد الغزو المراكشى . وفى ذلك الوقت كان لديهم الخيول التى مكنهم من الإغارة على جيرانهم دون استثناء .

وقد فضل بعض أفراد الفولانيين المعيشة في المدن وأصبحوا يعتنقون العقيدة الإسلامية بما فيهم رجال العلم ورجال الدين ، وخاصة بعد انهيار الحياة العلمية في بلاد الماندى التى كانت سائدة في خلال القرن الثامن عشر الميلادى في بلاد الهومسا ، وظل قسم كبير من الشعب الفولانى يعتنق الديانة الوثنية التقليدية ، واستمر هذا القسم يدين بهذه العقيدة حتى نهاية القرن الثامن عشر ، بعد ذلك أنقسمت عقيدة الفولانيين إلى قسمين ، قسم يتمثل في التقليد القديم للتكرور والآخر يتمثل في دخول الجمعيات الإسلامية إلى بلاد الفولانيين في غرب إفريقيا ، مثل جمعية القادرية ، Qadiriyya والتميجانية Tijaniyya ، وقد أدى هذا إلى ازدهار ملحوظ في الفكر الإسلامى في أقصى الغرب وبخاصة في الفوتاتورو Futa toro (التكرور القديمة) ، وفى الفوتاجالون ، ومنذ ذلك الوقت أنتشر الشعب الفولانى في أرضه (في غرب إفريقيا) حيث ظل فيها محتفظا بروابطة الأسرية ، وفى الواقع أن هذا

الانتشار أدى بهم إلى الدخول في الدين الإسلامي ، ، مما أدى إلى سرعة انتشار العقيدة الإسلامية وظهور مثراتها إلى حد بعيد .

التطورات التي حدثت على حدود امبراطورية مالي

كان للتوسع الذي قامت به مالي والشعب الفولاني أثر كبير في دفع أعداد من سكان وادي النيجر الأعلى والفوتاحلون صوب الجنوب داخل أرض مسكونة بشعوب تتحدث (لغات غرب الأطلنطي) ، وظلت السطوة للولوف والسيرر في المناطق الساحلية الواقعة شمال وجنوب نيجيريا وقد وجدت فيها منطقة كثيرة الأنهار غزيرة المياه ، هذا بالإضافة إلى وجود الجزر البعيدة عن الشاطئ ، التي تمتد حتى ليبيريا الحديثة والتي كانت إحدى الدول الوثنية الكبيرة ، والتي تتميز بتعدد اللغات فيها . وإلى جانب الشعوب السابق ذكرها وجد عدد صغير من جماعات غرب الأطلنطي تمثل شعوب الديولا (٢٢) Dyola والبيبيل Pepel والبولوم Bulom ، التي كان لديها مجتمعات زراعية متقدمة ، ولم يكن لهذه المجتمعات الصغيرة أنظمة سياسية تزيد عن مستوى القرية ، وقد تعرضت هذه المجتمعات إلى ضغوط من جانب اللاجئين الذين قتلوا من السودان ، ومن منطقة الفوتاحلون ، وتعرضوا أيضا للضغط من جانب جماعات من الغزاة الماندين ، وأتاح ذلك الفرصة لدخول التجار الذين يتحدثون لغة الماندي إلى قلب هذه

(٢٢) شعب الديولا « Dyola » :

يعرف شعب الديولا باسم الفيلوب « Felup » ويقطن هذا الشعب المنطقة الساحلية ، وبعد ذلك توسع على حساب جيرانه ، وبخاصة في المنطقة الممتدة بين غامبيا وجزر بيساجوس « Bissagos » . وقد أطلق البرتغاليون اسمه على مجموعة القبائل التي خضعت لنفوذهم . وفيما بعد اعتنقت بعض قبائله العقيدة الإسلامية ، بينما ظل الجزء الباق من القبائل يعتنق الوثنية . ويوصف شعب الديولا بالملاح الزنحية الصرفة ، ويقوم مجتمعه على نظام الانتساب إلى الأم (٢) .

المنطقة ، ومن المحتمل أن يكون هؤلاء قد فضلوا هذه المنطقة في بداية الأمر ، وبخاصة عندما فكروا في الإتجار في ملح البحر مع الشعوب الساحلية .

وكانت الجماعات الأساسية من اللاجئيين تتمثل في جماعة السوسو Susu الذين بدأوا يستقرون بالقرب من الساحل الشمالي لسيراليون وذلك بعد هزيمة سومانجورو على يد سندياتا ، وبعد ازدياد سيادة الشعب الفولاني على منطقة الفوتا جالون . ويعتبر شعب السوسو من الشعوب التي تم طردها إلى داخل الأراضي المجاورة للمحيط الأطلنطي ، وكانت الشعوب التي قامت بطرد السوسو تتكلم لغة الماندي ، وكان من نتيجة ذلك أن توسعت مالى سياسيا وتجاريا على طول ساحل غينيا ، وبعد ازدياد قوة الماندي ، أصبحت كل المنطقة تابعة إلى أباطرة مالى الذين نظموها في داخل مقاطعات تحت إدارة موظفين كبار يطلق عليهم اسم (فاريمز Farims) أما الأراضي التي لم تخضع لهؤلاء الموظفين فهي الأراضي الساحلية الواقعة إلى الجنوب من غينيا رغم ذلك فقد أهتم الماندي بتجارة هذه المنطقة ، وبخاصة إقليم الفوتا جالون ، وفي القرن الخامس عشر الميلادي استقلت الماندي عن مملكة مالى ، وبعد ذلك امتد نفوذ الماندي إلى إقليم الفوتاتورو Futa-Toro ، وبذلك أنهار نظام مالى الممثل في الفاريمز Farims ، وعرفت سيادة الماندي باسم (الماندي مانسا Mande Mansa) وبهذا أصبح ملوك الماندي مانسا ملوكا مستقلين ، ولكن لم يكن لهم أية صفة تذكر .

وفي النصف الأول من القرن السادس عشر تعقد المرقف بسبب الغزو الذي حدث في شرق ليبيريا وسيراليون والذي قام به غزاة يسمون المين Mane ، فييلو أن المين كانوا من جنود الماندي ، كما يبدو أن ظهور الصنفي كقوة تحت قيادة سوني على Sonni ali ، قد أدى إلى القضاء على مجموعة كبيرة من الجنود الذين جاءوا من بلادهم ، وكانوا قد فكروا في

مشروع يقضى بعودة الصنغيين إلى مقاطعة الماندى وكان ذلك لايتأتى إلا بالمسير جنوباً نحو الساحل ، حيث يستقرون فى الغرب ، وقد تمكنوا بالفعل من الوصول إلى الساحل عند المنطقة التى شيد البرتغاليون فيها حصناً ، وكان هذا الحصن هو الحصن الوحيد الذى أقامه البرتغاليون فى منطقة ساحل الذهب (غانا الحديثة) وقد تم بناءه عام ١٤٨٢ م وما بعده (أنظر الفصل الرابع) ورغم ذلك فإنه لا يوجد دليل يؤكد زحف الصنغيين إلى الساحل سواء أكان ذلك فى السجلات البرتغالية أم فى تراث شعوب غانا الحديثة ، ومن ناحية أخرى فإن الوثائق البرتغالية أكدت فى عام ١٥٠٠ م وجود تجار الماندى فى ساحل الذهب .

ولم يطرح أى سؤال حتى عام ١٥٤٥ م حول شعب المين الذى مر من خلال ليبيريا ، وعبر الحدود الشرقية لسراييون ، وتقدم بعد أن تغلب على كل الشعوب المحلية التى مر من خلال أراضيها ، وكان شعب المين هذا يضم إلى صفوف جيشه أبناء الشعوب التى يقهرها . فاما أن يلحقهم بصفوف قواته النظامية أو بصفوف قواته المساعدة التى تسمى سومباس Sumbas وقد استقر بعض المينيين فى جنوب المنطقة التى تغلبوا عليها حيث شكلوا هناك وحدة سياسية جديدة ، وفى نهاية الأمر كانوا يعتمدون على الأغاوية التى تشكل منها المجتمع الجديد الذى يضم عناصر من شعب المين ، وأخرى من العناصر المحلية ، وبذلك امتزج المينيون مع العناصر الأخرى من السكان ، وبشكل متزايد مع المحندين من غير الماندى ، وبذلك تمكنوا من تكرار هذه العملية فى الغرب .

وكان من نتائج زحف شعب المين أن ضم إلى صفوفه شعب ليبيريا الحديث ، الذى كان يعرف باسم كرو (٣٤) kru ، والذى احتفظ بلغته

(٣٤) شعب الكرو : kru .

يتكون شعب الكرو من عدد من القبائل التى تربطها مع بعضها صلة القرابة أو النسب . =

المعروفة باسم كوا kwa ، والتي كان يتحدث بها شعب الماندى الذى استقر فى سيراليون ، ومن المحتمل أن تكون اللوكو Loko هى اللغة السائدة ، وكان شعب سيراليون ، قد سيطر على الوطنين الذين يتحدثون لغة الماندى ، Mande ولغة شعب التيمنى Temne الذى تمكن من السيطرة على رؤساء المين ، ورغم ذلك فقد احتفظ شعب المين بشكل ملحوظ بثقافته المحلية ، المعروفة بثقافة غرب الأطلنطى ، وفى ظل هذه السياسة البسيطة تمكن شعب المين من تأسيس أربع ممالك جدد فى سيراليون على نمط الماندى وهى : البولوم Bullom واللوكو Loko والبورى Boure (سيراليون) والشيربورو Sherbro زد على ذلك أن ملوك المين فرضوا سيطرتهم على الشعوب المحيطة التى كانت معروفة باسم السيسىس .

تجارة الماندى ونتائجها السياسية

انتشرت تجارة الماندى من مراكزهم التجارية فى الغرب والجنوب الغربى من إمبراطورية مالى ، وقد تم ذلك بواسطة الشعوب الغازية التى استوطنت هذه البلاد ، وكان التأثير التجارى الرئيسى لمالى خارج حدودها السياسية فى الشرق والجنوب ، وقد وجدت مستعمرة فريدة ، تضم جماعة صغيرة من النجار الذين ذهبوا ليعيشوا بين الشعوب التى يتاجرون معها

٢- وكان من هذه القبائل قبيلة جريو Grebo ، وبازا Baza ، وقبيلة النيفو Nifu ويبلغ مجموع سكانها ٤٠ ألف نسمة ، وتنتشر هذه القبائل على طول ساحل ليبيريا ، أى على طول المنطقة المجاورة لمروفيا وتستمر حتى رأس بلماس Palmas . واشتهرت قبائل شعب الكرو ومنذ زمن بعيد بالشجاعة والمهارة فى ركوب البحر وصيد الأسماك ، ولا تكاد تخلو سفينة من السفن التجارية التى تعمل فى سواحل غلنا من أبناء شعب الكرو ، كما أنهم عرفوا بالذكاء وحب المغامرة والإقدام . ويتنغم شعب الكرو إلى وحدات سياسية صغيرة لكل منها زعيمها الوراى (٣) .

وإلى جانب ذلك فقد تمكن الباحثون من معرفة أحكام وقوانين هذه الشعوب ، وكان لانتشار تجار الماندى فى القرن الثالث عشر وما بعده ، أهميته السياسية والاقتصادية ، ويبدو أن توسعاتهم كانت تتجه نحو الشرق والجنوب الشرقى ، وقد عقلوا العزم على إقامة مستعمرات للمزارعين الذين كانوا يتحدثون لغات مختلفة عن لغة مجموعة الماندى .

وكان هناك مجموعة من المستعمرات التى تقطنها شعوب تتحدث لغة الماندى ، وقد امتدت هذه المستعمرات بعد ذلك من منطقة جين إلى الشرق ووصلت إلى أراضي سكان حوض الفولتا الذين كانوا يتحدثون لغة الجور ، وكانت هذه الشعوب الزاحفة قد اتجهت بعد ذلك إلى الحدود الغربية من بلاد الهوسا الواقعة فى منطقة بوسا Bussa ، ومدا لاشاك فيه أن هؤلاء الزاحفين قد حصلوا على المدد اللازم لهم من تجار الماندى ، ومن الأشخاص الذين يدعون إلى العقيدة الإسلامية ، وهؤلاء الزاحفون هم الذين طوروا إلى حد كبير أقاليم الهوسا Hausa وبخاصة إقليم الكاتسينا Katsina وإقليم كانو .

ووصلت المجموعة الأخيرة من مستعمرات الشعوب التى تتحدث لغة الماندى إلى جنوب جين ، ثم اتجهت بعد ذلك إلى شعوب الأكان (٢٥) Akan ،

(٢٥) شعوب الأكان « Akan » :

تضم شعوب الأكان كل من الأشانق والأكيم « Akyem » ، والأكواهيو « Kwahu » ، والفانق والواسا والأسين « Assin » ، والأكوايم « Akuapem » . وتتكلم هذه الشعوب لغة الأكان . وقد ساهم الأكان فى الأنظمة السياسية والاجتماعية فى غرب أفريقيا . ومن المحتمل أن تكون شعوب الأكان هذه قد استقرت فى المنطقة الواقعة حول النقاء نهر برا « Pra » ، نهر الأوفين « Ofin » ، وبالتحديد فقد استقروا فى المنطقة الواقعة بجنوب الكوماسى الحديثة « Modern Kumasi » . فكانت هذه المنطقة ولا زالت غنية بمعدن الذهب وجوز الهند . وفى القرن الثالث عشر كان لهم علاقات تجارية مع شعوب الماندى القاطنين فى منطقة النيجر الأعلى ، كما كان لهم علاقات مع شعب الهوسا . وفضلا عن هذا كله فقد ساهم

وإلى الشعوب التي تتحدث لغة الكوا Kwa ويقطن بعض هذه الشعوب الأخيرة إقليم غانا الحديثة الواقعة بجنوب المقاطعات الشمالية التي يتكلم أهلها لغة الجور Gur ، وقد جاء تجار الماندى ليتعرفوا على مصادر الذهب المملوكة بواسطة اللوبي Lobi أى سكان فولتا السوداء الذين يملكون ثروة طائلة من الذهب والكولا ، التي توجد في بلاد الأشانتي ، وبلاد الجونجا Gonja ولم تكن جين من المدن الرئيسية في إمبراطورية النيانى Niani أو تمبكتو أو الجاو ، كما لم تقع جين بالقرب من النيجر الأعلى ، ولكنها كانت تقع على فرعه الجنوبي المعروف باسم بانى Bani . ويبدو أن هذه المنطقة قد تطورت في القرن الثاني عشر الميلادى بسبب قديم التجارة إلى لوبي والأشانتي وكان تجار الماندى هم الذين طوروا هذه التجارة في ديولا ، وكان الماندى المسلمون مشاهير للسونتك .

ولقد بدأت الديولا في تأسيس مراكز تجارية منعزلة بحيث سكن الرؤساء الوثنيون منهم بجوار هذه المراكز الممثلة في القرى والمدن . وقد أسس تجار شمال أفريقيا مدينتهم بجوار العاصمة الوثنية في غانا القديمة ، وفي بداية القرن الرابع عشر الميلادى أتاح قديم تجار شمال أفريقيا الرواج لتجارهم في غرب أفريقيا ، تلك التجارة التي كان لها تأثيرات هامة على شعوب الأكان القاطنين شمال الغابة في غانا الجديدة ، وفي الوقت نفسه

= الأكان في التجارة عبر الصحراء مع شمال أفريقيا ومع أوروبا والشرق الأوسط . وكان من أهم السلع التجارية الملابس والخرز والملح والسمنك . ومن المعروف أنه كان لهم نشاطاً تجارياً ملموساً وبخاصة قبل وصول الأوربيين إلى منطقة غرب أفريقيا ، فهم الذين هاجروا إلى الشمال وأسوا دولة الأشانتي التي تحولت فيما بعد إلى إمبراطورية ، وهم الذين تحركوا نحو الشرق وكونوا شعب الأكيم . وقد بلغ عدد دولهم في القرن السابع عشر ٢٨ دولة (٤) .

أنظر :

4 - Roland Oliver: The middle age of African History .
London, 1968. pp. 19 • 21-22 .

ظهرت مملكة الباندا التي تقع عاصمتها في بيجهو Begho التي وجد في تلاها فتحة كان يمر من خلالها طريق التجارة إلى مناجم الذهب الجنوبية ، وكانت هذه الفتحة مدعمة بنقطة حراسة ، كما وجدت بالقرب من الجنوب والشرق دولة أخرى للاكان والبونو Bono التي تقع عاصمتها في منطقة البونو - منسو (بالقرب من تكمان الجديدة) ، وأصبحت هذه العاصمة أكثر ثراء وقوة بسبب سيطرتها على طرق التجارة التي تتجه إلى الشمال ، حيث توجد مناجم الذهب في الغابة .

ومن المحتمل أن الغابة نفسها كانت مأهولة بالسكان قبل هذا الوقت ، وقد اتضح ذلك من كتابة المؤلف البرتغالي (باتشيكوبريرا Pacheco Periera ، ففي بداية القرن السادس عشر الميلادي قام رجال من البرتغاليين الذين استقروا على ساحل الذهب بالاتصال بمملكة مالي ، وهناك قصص تسجيلية تفيد أن الديولا أو أتباعهم من تجار الباندا والبونو كانوا قد تعاملوا مع رجال المناجم في الغابة عن طريق (التجارة الصامتة) ، وقد أدى ذلك إلى ازدياد المعرفة بثروة الغابة من الذهب حتى أصبحت بعد ذلك أقل جاذبية بالنسبة لشعوب الأكان القاطنون في أطرافها الشمالية والذين حاولوا بعد ذلك التوسع صوب الجنوب ، ويبدو أن تحركهم في بادئ الأمر تبع الحاجة الشمالية للغابة التي تنحدر صوب الجنوب إلى الفتحة التي يمكن من خلالها أن تصل فولتا بالبحر . ومن المحتمل أيضاً أن جماعات الأكان المنظمة القاطنة في الجنوب هي نفسها الجماعات الساحلية ولكن بعد وصول محاصيل الغذاء من جنوب شرق آسيا ، أصبحت الغابة أقل صعوبة في هذه الناحية (الممثلة في الغذاء) وفي عام ١٥٠٠ م ، كان هناك مراكز ثقافية هامة للاكان ، وكذلك وجدت دويّة حول وادي نهر (أوفين) الغني بالذهب وقد عرفت المراكز التجارية التي أسسها الأوروبيون في العصور الأولى على ساحل المحيط باسم (الأكاني Akany) و (التويفر Twifu) .

وكان من الأسماء الهامة اسم الأكان الذى يعتبر فى الوقت الحاضر من الأسماء المألوفة الخاصة بالشعوب التى تهيمن على غانا الجنوبية ، وكانت كلمة التوى Twi تعنى اللهجة التى تتكلمها هذه الشعوب والتى تتبع الأسر المالكة فى كثير من دول الأكان الرئيسية ، وعرف أسلافهم فى الوقت الحاضر باسم التوفو والأكانى وقد اقتبسوا التنظيم السياسى والتجارة والصناعة لهذه الممالك من التطورات المبكرة التى حدثت فى البونو والباندا والتى ازدهرت بوصول تجار الديولا القادمين من بلاد الماندى . .

الانعكاسات السياسية لكل من الكانم - والبرنو ودولة الهوسا

لم يكن التأثير التجارى القادم من أرض الماندى ، هو القوة الوحيدة اللازمة للتغيير ، بل كانت هناك قوة أخرى وافدة من السودان إلى ساحل الذهب ، فقد نتج عن إنشاء دولة الماندى فى الشمال الشرقى ظهور مملكة السيفاوا والبرنو والهوسا . ويبدو أن مملكة الماندى تعرضت لسلسلة من الأنهيارات امتدت حتى غانا ، ولكن الدليل على ذلك كان غير واضح ، فهو يعتمد أساساً على الأساطير وقصص التراث الأصلية المنتشرة بين الأسرات الحاكمة للشعوب التى تعيش على مسافات بعيدة نحو الغرب مثل شعب الجايا Ga والداجومبا Dagomba والمبرومى Mimirussi (الواقعة فى الجنوب الشرقى والشمال الشرقى من غانا الحديثة) . وقد تأثر أسلاف الشعوب السابقة بالتأثيرات القادمة إليهم من الشرق ، أو من الشمال الشرقى ، وقد ذكرت إحدى هذه الأساطير وهى أسطورة كسرى التى جاء ذكرها فى الفصل الأول من هذا الكتاب والتى تقودنا إلى افتراض يقول أن كل الشعوب (على سبيل المثال شعب الجايا والادانجم Adangme القاطنين فى ميهول أكرا Accra) قد استقرت جهة الشرق ، وفى حالات أخرى استقرت (فى الداجومبا) وهذه القصص تتعلق بقدوم جماعات صغيرة من الغزاة العسكريين الذين

أسسوا ممالك ضمت جماعات تقطن القرى الصغيرة التي تربط بروابط النسب والقراية والتي كونت حكومة واحدة .

ويبدو أن جماعات الغزاة هم الذين أسسوا ممالك بين السكانيين Kanembu والكانيبوري Kanuri والهوسا ، وبذلك فقدت كيائها الأصلية في هذه الشعوب ، وحاولوا بأسلوب جغرافي تقليدي معاصر أن يقيموا دولة خارج الوطن ، وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت ممالك أخرى ، مثل الحركون Jukun (الكوارارافا) الواقعة في منتصف البنوي Penue والنوب Nupe المجاورة لالتقاء النيجر بالبنوي ، هذا إلى جانب وجود ممالك البورجو Borgu ، والبوسا الواقعة في الشمال الغربي من النوب وقد تأسست نقط انطلاق في هذه الممالك ، ويبدو أن المغامرين من الوطنيين كان عليهم أن يقوموا برحلات خارجية ليؤسسوا دولا بعيدة خارج الوطن من ناحية الشرق لبلاد البورجو والبوسا الواقعتين إلى الجنوب من انحناءة النيجر ، ودخلت جماعات من الغزاة الذين يمتطون الخيول أراضي الشعوب التي تتحدث لغة البحور Gur وقد ورد ذلك (في الفصل الثاني) ، واتخذوا من الإجراءات الأساسية الخاصة بإمكانهم من صد غارات المويسى Mossi Raids والموجهة ضد ملوك إمبراطورية مالي التجارية. وفي بداية القرن الخامس عشر الميلادي أعيد تأسيس قوة السودان العسكرية وخاصة في إمبراطورية الصنغي تحت قيادة سوني علي واسكيا محمد الذي تمكن في النهاية من صد غارات المويسى ، وأدى ذلك إلى توطيد أسلاف كل من الداجومبا والميرومى وأقربائهم بعيدا صوب الجنوب ، وقد حكموا هذه المناطق وفرضوا الجزية على الوطنيين الذين تحدثوا لغة البحور وذلك في كثير من الأقاليم التابعة لهم ، وهم يشبهون في تصرفهم الغزاة النورمان الذين وفدوا من نورماندى ، ومن الأجلوسكسون . وقد حدث تزاوج بين الوافدين وبين السكان الأصليين ، وفي النهاية وجلوا أنه من المناسب أن نحل لغة الغزاة محل اللغة المحلية .

وظل الفرسان الغزاة من كل من البرجو والنوب يتدققون في موجات إلى داخل بلاد اليوروبا (٢٦) ، وأسسوا المدن الحصينة مثل التي تقع في أواسط إقليم الهوسا ، فارضين سيطرتهم تدريجياً على السكان الأصليين ، وكان هؤلاء الغزاة مثل الهوسا ، فقد ورثوا ثقافة النوك المزدهرة وأصبحت مدن اليوروبا في وقت قصير تمثل مراكز صناعية مزدهرة يعمل فيها الحرفيون في صناعة الأحجار والصلصال والمعادن مثل : معدن النحاس الأصفر والبرونز ، وكانوا ينتجون أعمالاً فنية رائعة لقصور الملوك ومعابدهم ، وقد أدى ذلك إلى ازدهار حضارة اليوروبا المتصلة في كل مراحلها المبكرة بأسلوب مدينة الأيف Afe التي أنتجت أجمل التماثيل النحاسية والصلصالية في إفريقيا بل وفي العالم ، وكانت مملكة إيجالا igala الواقعة في الشرق مرتبطة بممالك اليوروبا التي من المحتمل أن تكون قد تأثرت تأثيراً مباشراً بثقافة النوب المجاورة لها من جهة الشمال ، وبثقافة مملكة البنين المجاورة لها من جهة الجنوب الشرقي ، وتشير الدلائل إلى أن التقاليد وفدت إلى اليوروبا من مملكة الأيف التابعة لمملكة البنين بعد ذلك بوقت قصير ، ومن المعتقد أن مملكة النحاس في اليوروبا يرجع إلى عام ١٣٠٠ م ، ومن المرجح أن تكون مملكة اليوروبا قد تأسست في القرن الثاني عشر الميلادي أو قبل ذلك .

وتوجد أراضي لشعوب أخرى تقع في الغرب / وفي الجنوب الغربي من بلاد اليوروبا الجديدة ، ويتكلم سكان هذه الشعوب لغة مجموعة

(٢٦) تضم اليوروبا « Yoruba » قبائل النوب « Noby » وقبائل المتشي « Munshi » ويتميز شعب اليوروبا بتنظيمه المتقدم إلى حد ما . ويعتبر الكتاب أن شعب اليوروبا أكثر شعوب غرب أفريقيا تقدماً بحيث يسود الأمن والطمأنينة الأرواح والممتلكات ، زد على ذلك فإن الفرد يتمتع في سلوكه بقسط كبير من الحرية ، ولديهم قيم اجتماعية أسمى بكثير عما هو سائد لدى جيرانهم من القبائل الأخرى . وتظهر قراهم ومدنهم أكثر اتساعاً وعمراناً عن غيرها (هـ) .

السكوا Kwa ، الممثلة في شعوب الأجا Egba والأجبادو Egbado والناجو Nago ، ومن بعدهم نشأت شعوب الأيجون Egun والأجا Aja والأيوى (٣٧) Ewe والأدانجم Adangme والحايا ، ومما لاشك فيه أن أسلاف هؤلاء الشعوب كانوا قد أتسجوا في شعب اليوروبا الجديد لمعرفة لسكان المدن الممثلة في مدينة الأيف . ويبدو أن ظهور أقاليم اليوروبا الجديدة وتأسيسها المستعمرات في غرب أرضها ، والممثلة في داهومى الشمالية وتوجو ، قد أدى إلى سلسلة من التراجعات الخاصة باليوروبا التى وصلت حتى بلاد الحايا Ga الواقعة في مهل أكرا Accra ، وقد أستقر السكان الذين يتمون إلى اليوروبا أو الذين كانوا يمثلون خريط متنوع من جميع العناصر ، على طول الأراضى الساحلية وبخاصة في اتجاه الجنوب ، وقد نتج عن ذلك مزج في أساليب الحياة لهذه الشعوب الى تقطن تلك المنطقة ، كما امتزجت لغاتهم مع بعضها ، ويستند في ذلك على افتراض وجود مجموعة من الأطلال الطينية التى تمتد بجوار الساحل بالقرب من مدينة كيتو ketu ، الواقعة في الغرب من أرض اليوروبا وحتى تادو Tado ، الواقعة في منطقة نهر مونو Mono والنواتسى Nuatsi (الناتجى Nuatije) الواقعة في منطقة توجو Togo ، وتذكرنا بعض الأنظمة القديمة في كل من الحايا والأدانجم والأيوى بهذه السلسلة من الهجرة الى نرحت من الشرق ، بينما تذكرنا التادو بمكان تشتيت الأجا في داهومى الجنوبية ، وبمكان النواتسى في الأيوى الواقعة في جنوب توجو ، وفي الجزء الجنوبي للشرقى من غانا ، وكان هناك مزج بين كل الشعوب

(٣٧) شعب الإيوى « Ewe » :

شعب الإيوى من شعوب غرب أفريقيا ، وهو من الشعوب التى لم يكن لها تأثير يذكر في تاريخ هذه المنطقة ، ويسكن أفرادها المنطقة المجاورة لمنطقة شعب توجولا نة و داهومى الجنوبية (٦) .

التي تقطن هذه المنطقة ، فقد أدمجت الجايا كل السكان القداما في مهبل اكرا مكونة منهم شعب الكبيسي Kapsi الذي ييلو أنه كان من الاكان الأول، الذين حافظوا على العلاقات التقليدية مع الشعوب التي تقطن في الشرق مثل شعب البوبوس Popos .

وقد خضع لسيادة اليوروبا أيضا ، الرعايا الذين وفلوا من الغرب فيما وراء الأجا، (وكان للتجار والفرسان من هؤلاء رعايا نشاط على حدود السافانا التي تمتد حتى البحر عند حدود داهومي)، ولم يؤسس هؤلاء الناس دولا من أية حجم بل اتجهوا ليعيشوا في جماعات صغيرة نسبية ، كانت تحت قيادة الحكام الذين اقتصر واجبهم على إقامة الطقوس الدينية والعائلية والسياسية .

ولم يظهر أثر للنظم السياسية في أقصى الشرق ، ولا في منطقة البنوى التي تماثلها في الوقت الحاضر نيجيريا الشرقية . ولذلك يبدو أن الدافع وراء إنشاء دولة لها تأثيرها الفعال ، هو بسط سيادتها على أرض نيجيريا الشرقية على أي مكان آخر ، وكان الوصول إلى هذا المكان لا يتم إلا بصعوبة بالغة (باستثناء نفوذ دولة البنين التي تمكنت من الوصول إلى الشرق مباشرة) ، وقد نفذ معها أيضا شعب الايو Ibo ، الذي لم يمتلك أراضي متقدمة في الزراعة والتكنولوجيا والمهارة الفنية (وقد اتضح ذلك بطريقة واضحة خاصة أثناء الكشف الحديث عن مشغولات النحاس الأصفر الحمياء مثل مشغولات اليوروبا في منطقة اجبو - أوكو Eggbo-ukwu ، وبوجه عام فإن الأنظمة السياسية لم تمتد فيما وراء مجموعات إقرى التي كان سكانها لديهم تراث مشترك من أسلافهم الذين كانوا يجتمعون على أرض مشتركة لتصفية الخلافات فيما بينهم بواسطة مجلس يعقد تحت رئاسة شيخ القرية الصغيرة ، وكان سكان القرية يمارسون شعائرهم العامة في هذا المكان كما أن هذا المكان كان يعتبر كسوق لتبادل البضائع التجارية .

وكانت مجموعات قرى الأيو Ibo تشترك في شيء واحد يتمثل في أهمية السياسة الاقتصادية الكبيرة، فكانوا يعتقدون في الهيم الأعلى (شوكوى Chukwe) وكان المكان المقدس لهذا الإله يخضع لرعاية شعب الأرو Aro واخترقت الطرق التجارية الطويلة أرض الأيو وكذلك اخترقت ممتلكات الإله (شوكوى). وتميز شعب الأرو بأنه كان يسيطر سيطرة كاملة على التجارة التي تمر من بلاده.

ومن المعروف أن طريق التجارة الذي مهدته الديولا والذي استخدمته شعوب الهوسا مؤخرًا كانت البضائع التجارية تمر من خلاله، والتي كان التجار يقومون بنقلها من المقاطعات الأجنبية، ومع ذلك فإن هذه التجارة لم يطرأ عليها تطور في بلاد الأيو، وبخاصة قبل ازدهار تجارة رقيق الأطلس في القرن السابع عشر الميلادي، وعندما اخترق في الأذهان فكرة تجارة المسافات الطويلة، كان للأيو أسواق منظمة ساهمت بوضوح في التطور السريع لحركة هذه التجارة، وبخاصة التطور الذي حدث من جانب شعب الأرو Aro، الطموح، وكان في إمكان هذه التجارة أن تنتقل بواسطة التجار من سوق لأخرى، ومن الأدلة على ذلك أن بضائع نيجيريا الشمالية التي تمثلت في السمك المجفف ومالح البحر (مالح الطعام) كانت قد وجدت طريقها إلى الشمال صوب السودان حيث كانت هذه البضائع تستبدل هناك بالبضائع السودانية، ومن المحتمل أيضًا أن تكون المناطق الغاية في ليبيريا وساحل العاج الغربي قد مارست هذه التجارة، ولكن الدلائل تشير إلى أن تجارة المسافات الطويلة لم تتقدم في هذه المنطقة، سواء بين شعب الأيو أم بين كل من شعوب الهوسا واليوروبا والأكان: ويمثل هؤلاء جميعًا سكان منطقة غرب إفريقيا الذين كانوا يتحدثون لغات قريبة من لغة الكرو Kru، وهناك دليل بسيط على وجود نشاط تجاري له أهميته في منطقة غرب إفريقيا قبل حلول القرن التاسع عشر.

انتشار التجارة في بلاد الهوسا

من الضروري في الوقت الحاضر العودة إلى دراسة تطور طرق التجارة التي هيمن عليها تجار أقاليم الهوسا ، فكانت الظروف السياسية الداخلية والخارجية للهوسا مضطربة في أغلب الأحيان ، وكانت التقاليد القديمة للدولة اليوروبا الشمالية هي نفس تقاليد الأيو Oyo . وكان هناك تنافس عسكري بين دولة اليوروبا الشمالية وبين الدول المجاورة لها ، وهي دول البرجو Borgo والنوب ، ويبدو أن وجود دول وممالك منظمة في الجنوب الغربي من أرض الهوسا زودها بظروف ملائمة ساهم فيها تجار الهوسا المتجولون مستخدمين في ذلك الطريقة نفسها والتي كان يستخدمها شعب الماندي ديولا Mande Dyula ، وعلى سبيل المثال فقد عرف أن تجار من كانو ، كانوا يتاجرون في منتصف القرن الخامس عشر مع تجار من الكونجا Gonja في الكولا وجوز الهند ، وكانت الكونجا تقع بين الداجومبا والغابة في غانا الجديدة .

وكانت المعلومات الخاصة بانتشار التجارة بطريقة مباشرة في جنوب بلاد الهوسا أقل دقة . وفي عام ١٦٠٠ م أهتمت ممالك اليوروبا الشمالية التي كان منها الأويوباوار ذات الضرورية التي تمثلت في مالح الطعام ، وفي الوقت نفسه أهتمت اليوروبا أيضا ونيجيريا بالواردات الأخرى المثلثة في النحاس والبرنز والخيول ، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالأغراض العسكرية ، وكان المولة البنين الواقعة بجوار الغابة قوة عسكرية فعالة تعتمد على الخيل ، وكانت قوة الملك العسكرية وكذلك قوة نبلائه تقاس بما يمتلكون من الخيول التي كانت تعاني من نقص في الأعلاف ومن خطر ذبابة تسي - تسي ، وبعد هذه الفترة أي في بداية القرن الثامن عشر الميلادي كان التجار المسلمون من شعب الهوسا يظهرون بصورة واضحة على ساحل داهومي ، وكان تغلغلهم واضحاً في داخل وخارج أرض اليوروبا وقد أوقف سكان (م ٧ - تاريخ غرب أفريقيا)

اليوروبا تغلغل تجار الهوسا للمناطق المجاورة لهم . وفي نهاية القرن الخامس عشر كان من الواضح أن التجار البرتغاليين على ساحل بلاد لاجوس وبنين يقيمون علاقات تجارية في الأطراف الجنوبية مع تجار اليوروبا .

وكان تجار الهوسا في الجونجا يتنافسون بطريقة مباشرة مع تجار الماندى الذين كان لديهم مستعمرات من قبل في هذه المنطقة، وكان وسط الجونجا عبارة عن منطقة غير منتجة ، فكانت تزود جماعة الأكسان والسكان الذين يتكلمون لغة الجور Gur بكميات ضخمة من المواد الغذائية ، ولكن كان لوقوع الماندى بين مملكة الداجومبا في الشمال (تتحكم الداويا Daboya في إمدادات الملح لهذه المنطقة الداخلية فقط) وممالك الأكسان في الجنوب ، التي كانت تصدر الذهب والكولا أثره في جعلها تتمتع بأهمية استراتيجية كبرى بالنسبة لتجار المسافات الطويلة . وفي نهاية القرن السادس عشر واجه تجار الماندى الذين كانوا يسيطرون في ذلك الوقت على شبكة التجارة الرئيسية في غانا ، صعوبات متزايدة ، مما أدى إلى أن تصبح كل من الداجومبا واليونو ممالك قوية ، بمعنى أنه كان في إمكانهم فرض شروطهم على تجارة الملح والذهب ، والكولا التي يحصلون عليها ، وكان هناك في ذلك الوقت منافسة مباشرة لتجارة المنطقة وبخاصة بين تجار الهوسا ، ومن المحتمل أن منافستهم كانت قوية بسبب استقرار بلادهم النسبي في المجال الاقتصادي والسياسي ، وفي هذا الوقت توقفت تجارة الماندى بسبب الانقسامات التي حدثت في حكومة المينغي بسبب الغزوات المراكشية .

وفي هذا الوقت أيضاً قرر الماندى الوطنيون في جونجا إعادة هذا التوازن لصالحهم وذلك باستدعاء الجنود من بلادهم ، ومن حول السيجو Segou ، وقد وضع هؤلاء الجنود تحت قيادة عدد من القادة الذين كانوا يعرفون باسم (جاكبا Jakpa) وقد برهنت هذه القوة على أنها قادرة على إجبار الداجومبا على التخلي عن الداويا Daboya وأن يتقلوا عاصمتهم

القرية من فولتا البيغماء إلى موقعها الحالي في يندى Yendi ، وكان عليهم أيضاً أن يهزموا ويحلوا من قوة البونو في الجنوب ، وأن يؤسسوا مملكة الجونجا الحديدية التي يكون ملوكها وفرساتها من أصل مانلى ، وقد حكموا عناصر متباينة من السكان الخاضعين لنفوذهم مثل الجور Gur والأكان .

وفي هذا الوقت ، وعلى وجه التحديد في حوالى منتصف القرن السابع عشر ، كانت العمليات التجارية تتم بشكل كامل عن طريق المراكز التجارية الحديدية ، التي أسسها التجار الذين قدموا من أوروبا الغربية إلى غرب أفريقيا عن طريق البحر وهنا بدأ موقف جديد تماماً زادت أهميته نتيجة للتطور الاقتصادى والسياسى لشعوب غينيا . وفي النهاية كان لوصول هؤلاء الأوربيين (٢٨) إلى غرب أفريقيا آثار بعيدة المدى .

(٢٨) بعد هذا العرض يتضح لنا أن منطقة غرب أفريقيا كانت مليئة بالممالك الصغيرة المتصارعة ، والتي لم تستقر على حال ، مما أدى الى تلاشى بعضها وازدهار البعض الآخر ، مثل مملكة اليوروبا والهوسا والأشانتى والبنين والأيف . فكانت هذه الدول على جانب لا بأس به من القوة والتقدم ، سواء أكان ذلك في مجال الزراعة أم التجارة أم في مجال الفنون ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك مملكتى البنين والأيف ، فقد تقدمت هاتان المملكتان في فن النحت والنقش ، والرسم وتشكيل المعادن .

هذا فضلاً عن وجود حركة تجارية مزدهرة ، سواء أكانت بين هذه الدول أم بينها وبين شمال أفريقيا ، ومع ذلك فلم يستمر هذا الازدهار التجارى والتقدم الحضارى طويلاً ، بل توقف تماماً عن النمو والازدهار مع قدوم الكشف الجغرافى البرتغالى لمنطقة غرب أفريقيا والتي يعتبر بحق مقدمة للاستعمار الذى اجتاحت القارة الأفريقية ، وهذا ما سوف نراه في الفصول التالية من هذا الكتاب . (المترجم) .

الفصل الرابع

بداية المغامرة الأوربية

لقد تأثر غرب أفريقيا في القرن الخامس عشر بالمؤثرات التي وفدت إليه من العالم الخارجي بطريقة غير مباشرة وبخاصة من جانب شعوب شمال أفريقيا التي كان لها علاقات مع غرب القارة . وقد بدأ هذا الموقف يتغير نتيجة للكشف الأوربي (٣٩) لساحل غرب أفريقيا ، فقد اكتشف بحارة

(٣٩) من الملاحظ أن المؤلف لم يعطينا صورة كاملة عن أهم دوافع الكشف الأوربي لمنطقة ساحل غرب أفريقيا ، بل نجد أنه دخل في الموضوع بطريقة مباشرة مما حتم على أن أقوم بعرض موجز لأهم دوافع مجيء الأوربيين إلى ساحل غرب أفريقيا .

وتتمثل أهم الدوافع الأوربية في الاختراعات الحديثة التي كان من نتائجها تطوير بناء السفن سواء أكان ذلك في مجال اتساعها وكبر حجمها أم كان ذلك في مجال قوة تحملها . وقد كان ذلك في مجموعه ثمرة طيبة للنقد الصناعي ، ويرجع أسباب التقدم الصناعي هذا إلى تحرير العقل الأوربي من سيطرة الكنيسة وتحكمها في تفكيره ، وفرضها معاومات معينة لا يتخطاها الإنسان الأوربي ، وإلا يكون قد خرج على الدين وعلى تعاليم الكنيسة . ولكن بعد تحرير هذا العقل انطلق الإنسان الأوربي في الابتكار والإبداع ، ويعرف هذا في مجموعه بما يسمى بالانقلاب الصناعي الأوربي ، الذي أدى بالتالي إلى وجود فائض من السكان في إنجلترا ، وغيرها من الدول الأوربية الأخرى مما حتم على هذه الدول السماح لرعاباها بالمجرة الكثيفة إلى كل من أفريقيا والعالم الجديد وآسيا . ومن المعروف أن إنجلترا كانت أسبق بكثير في الانقلاب الصناعي عن سائر البلاد الأوربية الأخرى وذلك لأسباب منها الخبرة الفنية التي كانت نتيجة لانتشار الجامعات وتوفر المواد الخام والأيدى العاملة المدربة ورؤوس الأموال ، فضلا عن عدم تعرضها للغزوات الجرمانية (١) .

وكان من دوافع حركة الكشف الجغرافي الأوربي لمنطقة ساحل غرب أفريقيا الرغبة في السيطرة على بضع جديدة من الأرض ، وكان من أهم الرواد في هذا المجال أسبانيا والبرتغال =

١ - جرائد آج ، وهارولد تمبلي ، ترجمة محمد علي أبو درد وآخرون : أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين (١٧٨٩ - ١٩٥٠) ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٢ .

وهولندا وفرنسا وإنجلترا ، وأما ألمانيا وإيطاليا فلم تظهر على مسرح الأحداث ، وسبب ذلك يرجع إلى أنهما لم يكونا قد استكنا وحدهما القوميتين . ومنها كذلك الرغبة في الاستيلاء على الأقطار الأخرى واتخاذها أسواقاً لتصريف الزائد من الإنتاج الصناعي للول غرب أوروبا ، وذلك عن طريق تكوين الشركات الرأسمالية التي ساهمت في المشروعات الاقتصادية المتعددة الأغراض ، هذا فضلاً عن الرغبة في نشر العقيدة المسيحية في الأقطار الوثنية . ومن النواحي كذلك الاستعمار العسكري لمنطقة استراتيجية مثل مضيق جبل طارق وأرخبيل فوكلاند ومالطة وقناة السويس وعدن وسنغافورة . وكان الهدف من ذلك هو تأمين خطوط مواصلات اللول الاستعمارية (٢) وفي عصرنا المعاصر نلاحظ أن اللول الكبرى تحاول إيجاد مناطق نفوذ استراتيجية لها في العالم ويمكن رؤية ذلك بوضوح في حصول روسيا على قواعد في كل من سوريا وليبيا والحبشة وإيمن الجنوبية وأنجولا والجزائر ، وكذلك نجد الولايات المتحدة تحاول من جانبها الحصول على تسهيلات من مصر والسعودية والصومال وعمان .

وكان من دوافع الكشف الجغرافي الأوروبي أيضاً الرغبة في المتاجرة مع آسيا ، وذلك لأن آسيا ظلت لعدة قرون مصدراً لتزويد أوروبا بالبضائع التجارية النفيسة ، وكان قسماً من هذه البضائع جاهزاً ومصنعاً بحيث لا تستطيع أوروبا منافسته ، مثل منتجات مصانع الحرير والقطن والسجاد والمجوهرات والخزف والفولاذ ومواد العقاقير الطبية غير المستحضرة ، وكذلك المواد الغذائية كالسكر والتوابل . وكان منها الفلفل والقرقة والقرنفل والزنجبيل وجوز الطيب ، وكانت هذه التوابل تستخدم في تركيب الأدوية وحفظ اللحوم وفي عمل السجق ، كما أنها عملت على حفظها ، لأنه لم يكن في أوروبا في ذلك الوقت وسائل التبريد الحديثة (٣) .

ورغم أهمية هذه السلع التجارية الآسيوية ، إلا أن الأوروبيين لم يذهبوا بأنفسهم للحصول عليها بل نجدهم يعتمدون في ذلك على أناس آخرين في شرق السويس كانوا يقومون بنقل هذه السلع التجارية . فكان التجار العرب يقومون بنقل هذه السلع من الصين والهند ومن جزر الهند الشرقية المعروفة بجزر البهار عبر البحر الأحمر والخليج العربي ، إلى أسواق شرق البحر المتوسط ، وهنا يلتقي التجار من العالمين الشرق والغرب في مراكز شرق البحر المتوسط المزدهرة كبيروت والقسطنطينية والإسكندرية ، وذلك لقيامهم بالبيع والشراء (٤) .

٢ - أنظر كتاب : دكتورة زينب عصمت راشد ، تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٧ .

٣ - روبرت بالمر ، ترجمة محمود حسين الأمين ، تاريخ العالم الحديث لأوروبا من القرون الأولى وحتى عام ١٧٤٠ م ، الجزء الأول ، بغداد ، عام ١٩٦٤ م . ص ص ١٦٦ - ١٦٧ .

٤ - نفس المصدر ، ص ١٦٧ .

من دول أوروبا الغربية وبخاصة من دولة البرتغال وقشتالة في الفترة ما بين ١٤٣٤ - ١٤٨٢ م كل الساحل الأفريقي ابتداء من رص البوجادور وحتى مصب نهر الكونغو وما بعده . وبعد فترة قصيرة ، أعقب هذا الكشف تأسيس مراكز تجارية أوربية على هذا الساحل ، وفي بداية القرن السادس عشر ، بدأت العلاقات التجارية البحرية بصورة مباشرة ليس فقط بين غرب أفريقيا وأوروبا ، ولكن أيضاً بين غرب أفريقيا وبين القارة الأمريكية المكتشفة حديثاً . وكان ارتباط غرب أفريقيا بالعالم الخارجي ذو شأن كبير ، فكانت الأعمال الغنية والأكثر تأثيراً هي التي لها أراضي في السودان ، تراجعه شمال الصحراء . وتمثل أراضي غينيا المنطقة الخافية التي كان من الصعب الاقتراب منها ، لذلك كانت في منأى عن حركة التاريخ العالمي ، وأصبحت غينيا في الوقت الحاضر تمثل بالنسبة للعالم الخارجي البوابة الأمامية لغرب أفريقيا ، فكان لدى سكانها الفرصة الملائمة في أن يصبحوا متفوقين عن غيرهم ، وذلك بامتلاك الثروة والقوة مما أدى إلى تفوقهم على بقية السكان الذين يقطنون السودان الغربي

== وكان تجار المدن الإيطالية وبخاصة تجار جنوة والبندقية وفلورنسا هم الذين كانوا يعملون كوسطاء في نقل تجارة آسيا إلى أوروبا ، وقد عاد ذلك بالرخاء على المدن الإيطالية ، مما جعل البرتغاليون يفكرون جدياً في المساهمة في نقل هذه السلع التجارية (٥) وهذا ليس مجال حديثنا . وبعد أن انتهت من الحديث عن دواقر الكشف الجغرافي الأوربي ، أتناول في حديثي أهم النول الأوربية السابقة في هذا المضمار ، فمن المعروف لدينا أن البرتغال كانت من الدول الرائدة في مجال الكشف الجغرافي وذلك منذ القرن الثالث عشر الميلادي ، أي منذ أن بدأت الصلات التجارية بين موانئ البحر المتوسط وبين الموانئ الواقعة على شاطئ المحيط الأطلسي ، وأصبحت لشبونة بفضل وقوعها في منتصف هذا الطريق ميناءً بحرياً هاماً ، مما حتم على ملوك البرتغال الاهتمام بالملاحة . وفي القرن الرابع عشر ظهرت الأساطيل البرتغالية في البحار ، وترع البرتغاليون يشيرون منذ ذلك الحين امبراطوريتهم (٦) .

٥ - دكنورة زينب عصمت راشد ، المصدر السابق ، ص ٣٩ - ٤٠ .

٦ - دكنور محمد فؤاد شكرى ، دكنور محمد أحمد أنيس ، أوروبا في العصور الحديثة -

من النهضة الإيطالية وحتى الثورة الفرنسية ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٥٧ م ، ص ٢٧

والأوسط . وكان الأوربيون قد تقاوا الملايين العديدة من سكان غرب أفريقيا ، عبر المحيط الأطلنطي إلى بلادهم كى يستخدموهم فى زيادة إنتاج مزارعهم فى المستعمرات الأوربية فى العالم الجديد . وفى نهاية القرن التاسع عشر ، أصبح معظم غرب أفريقيا تحت السيطرة الأوربية إن لم يكن جميعه ، بما فى ذلك السودان والمناطق الساحلية ومناطق الغابات .

ولم يكن لدى الأوربيين تفكير فى أى من هذه الأشياء الممثلة فى الرقيق والثروات الأخرى عندما قدموا إلى غرب إفريقيا ، فكان الكشف الأوربى بصفة عامة لساحل غرب إفريقيا يمثل بداية الاهتمام الأوربى بالعالم الخارجى ، بينما كانت اهتمامات أوربا بالبحر المتوسط قديمة العهد .

تجارة أوربا مع قارة آسيا :

اهتمت طبقات غنية من أوربا الغربية ولعدة قرون بآسيا بسبب رغبتهم فى الحصول على ما يلزمهم من توابل وحرير وأحجار كريمة ، وعاج ، بالإضافة إلى الساع النادرة التى لم تنتجها أوربا نفسها . وقد اشترى التجار الأوربيون ساعاً من الأسواق الواقعة على الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط والبحر الأسود تلك الساع التى كان التجار الآسيويون يحضرونها ، ولكن لم تصل هذه الساع مباشرة من أماكنها الأصلية فى الهند أو الشرق الأقصى إلى تلك الأسواق الأوربية بمقادير كافية ، فعلى سبيل المثال كان يمكن لتاجر من الملايو أن يشتري حريراً من تاجر صينى ، ثم بعد ذلك يتخلص تاجر الملايو من جزء من هذا الحرير عن طريق بيعه إلى تاجر من الهند ، فى مقابل أن يحصل على مقدار من التوابل ، وفى هذه الحالة كان فى إمكان التاجر الهندى أن يبيع جزءاً من الحرير والتوابل بل وربما بعض كميات من السكر ، ببعض العاج الذى يشتريه من شرق أفريقيا إلى تاجر آخر من أوربا وكانت البضائع التجارية فى

هذا الوقت تصل إلى أوروبا أما عن طريق البحر أو بطريق القوافل أو بالطريقين معا ، وكانت هذه البضائع أيضا تتعرض أثناء نقائها إلى مخاطر تتمثل في فقدان كميات منها أو تتعرض للتلف ، هذا بالإضافة إلى فرض الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي يقوم التجار بنقلها من مكان لآخر ، وفي هذه الحالة كان التجار يمحسون في كل مكان على أرباح ، وكانت المنتجات الآسيوية تصل إلى أوروبا بكميات صغيرة نسبيًا ، وبأسعار مرتفعة ، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تقبل على شراء هذه السلع ، مثلما كان عليه الحال في العصور الوسطى ، ولم يكن من السهل بالنسبة للتجار الأوروبيين أن يؤمنوا إمداداتهم الضخمة من هذه السلع التجارية المجاورة من آسيا .

وكانت أوروبا في نهاية القرن الحادي عشر وما بعده ، تحصل على المنتجات التجارية الآسيوية من أسواق سوريا ومصر وآسيا الصغرى ، وكانت هذه التجارة في أيدي التجار المسلمين ، ورغم ذلك فلم يكن للعقائد المختلفة أثر على التجارة ، التي كانت تمارس بواسطة التجار المسيحيين من ناحية والمسلمين من ناحية أخرى . ولكن كان من المستحيل على تجار أوروبا المسيحيين محاولة القيام بطريقة مباشرة مؤداها الاستيلاء على التجارة فيما وراء البحر المتوسط والأسود ، وذلك لأن التجار المسلمين كانوا هم الذين يسيطرون إلى حد ما على الطرق التجارية في المحيط الهندي وفي الأقطار المجاورة له ، وفي الوقت نفسه كان العالم الإسلامي يخشى أن يدمر أمنه وعقيدته ونظمه بسبب التجارة الأوربية التي تنفذ إلى حدوده ، بواسطة الأوروبيين أنفسهم ، وازداد هذا الخوف في نفوس المسلمين بسبب إمكانية اتصال الأوروبيين بمملكة أثيوبيا المسيحية ، ففي هذه الحالة تتمكن أثيوبيا من الهجوم على العالم الإسلامي من جهتين في وقت واحد (أي من الشمال والجنوب) وقد أدرك التجار الأوروبيون أنهم حرموا من الوصول إلى مصادر تجارة العالم الإسلامي ، وزاد من إدراكهم

هذا تعاملهم التجارى مع مصر وسوريا ، بل ومع آسيا الصغرى ، وكذلك مع الأشخاص الرحالة من أمثال ماركو بولو Marko Polo عندئذ تحقق لهم كيف أن هذه البلاد تتميز بسلعها الثمينة ، لذلك رغبوا فى الوصول إلى الأراضى الواقعة بعيداً فى آسيا ، على أنه فى حالة وصولهم إلى آسيا سوف يتحقق لهم الثراء والرخاء معاً ، وخاصة إذا تمكنوا من الإحلال محل الوسطاء المسلمين والقيام باستيراد البضائع بطريقة مباشرة وبالمقادير الكافية من أسواق الهند والصين .

وكان تجار المدن البحرية المستقلة التى تقع فى شمال إيطاليا هم الذين يقومون بنقل محاصيل آسيا إلى أوروبا ، وبالتالي كانوا يقومون بإمداد الأقطار الإسلامية بالخشب والحديد والعبود المسيحيين ، وكانوا يحققون من وراء ذلك أرباحاً طائلة سواء أكان ذلك من جراء الواردات أم الصادرات ، أى أنهم كانوا يحققون أرباحاً مزدوجة ، وعلى هذا فقد تنافست المدن الإيطالية التجارية فيما بينها ، حيث نهضت هذه المدن فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر وساهمت فى تجارة البحر المتوسط التى كان يقوم بها تجار فينيسيا ، وكان المتنافسون الأساسيون على تجارة آسيا هم تجار جنوا الذين رغبوا فى التعامل تجارياً مع شمال إفريقيا ولكن تجار فينيسيا لم يكتوهم من ذلك فأصبحوا فى نهاية القرن الرابع عشر الميلادى أصحاب السيادة على شمال إفريقيا .

وكانت الفرص ملاءمة أمام الرأسمال الجنوى فى أن يستغل فى منطقة البحر المتوسط ، وعلى هذا الأساس بدأ المغامرون من تجار جنوا فى البحث عن فرص جديدة فى الغرب ، فكان البحارة منهم والجغرافيون على جانب كبير من المهارة فعرفوا طرق تجارة الصحراء ، التى تصل إلى السودان ، وإلى أرض الذهب فى غرب أفريقيا ، وعرفوا أيضاً أنه فى الأماكن الوصول إلى ساحل غرب أفريقيا بل وإلى تجارة المحيط الهندى الوفيرة ، وذلك عن طريق الدوران حول القارة الأفريقية ، وفى عام ١٢٧٠ م أبحر بحارة من

جنوه في اتجاه الجنوب الغربي من المحيط الأطلنطي ، ووصلوا إلى جزر الكناريا ، وفي عام ١٢٩١م انطلقت بعثة من جنوه لتبحر حول أفريقيا ولكنها لم تعد . ومن المحتمل أن تكون قد نجحت في الوصول إلى البحر الأحمر

وفي القرن الرابع عشر الميلادي ، انهارت قوة جنوه بسبب الصعوبات المتزايدة بحيث لم يعد في مقلورها متابعة مغامراتها الطموحة فكان الكثير من مواطنيها المغامرين قد بحثوا عن ممولين جدد وعن فرص جديدة ، وقد أخذ البحارة والجغرافيون من جنوا ومن المدن الإيطالية الأخرى في نقل مهارتهم إلى دول غرب أوروبا الجديدة ، حيث بدأ التجار الجنويون أيضا في استثمار أموالهم وخبراتهم من أجل اتساع رقعة تجارتهم مع هذه الشعوب ولم يجد الإيطاليون في أي مكان حفاوة أكثر من تلك التي صادفوها في الممالك المسيحية في شبه جزيرة أيبيريا .

التوسع الأيبيري - هنري الملاح

غزا مسلموا شمال أفريقيا شبه جزيرة أيبيريا في القرن الثامن الميلادي ولكن في القرن الثالث عشر حارب المسيحيون المسلمون ، بل وحاصروا قواتهم في مقاطعة جرانادا الصغيرة ، وبعد أن استرد المسيحيون شبه جزيرة أيبيريا من أيدي المسلمين ظهر في الوجود عدد من الممالك المسيحية في شبه جزيرة أيبيريا ، وكان من أشهر هذه الممالك مملكة أراجون ومملكة قشتالة ومملكة البرتغال . ومن المحتمل أن تكون مملكة الأراجون قد استفادت من المشاريع الإيطالية الخاصة بالتوسع في الجنوب والغرب ، فقد اتجهت هذه المملكة إلى الشرق عبر البحر المتوسط لأن اهتماماتها انحصرت في هذا الاتجاه ، ومن ناحية أخرى فإن قشتالة والبرتغال لم يكن لهما اهتمام بشمال أفريقيا فقط ، ولكن أيضا وصل اهتمام بحارتها وصياديها إلى بلاد خارج بلادهما ، أي إلى عرض المحيط الأطلنطي وكانت قشتالة أغنى وأقوى مملكة ، كما وجد إلى جانبها مملكة جرانادا

التي كانت تعطي حكام قشتالة الدعم والتأييد ، كي يتوغلوا بعيداً في
مغامراتهم ، أما البرتغال فكانت ظروفها مختلفة عن هاتين الممالكتين
السابقتين ، واستمر وضعها هكذا ، حتى نهاية القرن الرابع عشر
الميلادي ، ففي هذه الفترة جاء إلى حكم البرتغال أسرة قوية من سلالة
بيت الأفيز Aviz ونجحت في تأكيد استقلال الأمة البرتغالية ضد
أدعاءات قشتالة ولم يعد الخطر الإسلامي يهدد حدود دولتها ، ومن أجل
ذلك فقد استعد بيت الأفيز إلى أن يرسل حملة صليبية ضد المسلمين
في أفريقيا .

وكان لتحرك البرتغال ضد المسلمين في القرنين الخامس عشر والسادس
عشر وجهان تمثل الأول في غزو مراکش . وعلى الرغم من أنهم
لم ينجحوا في ذلك إلا أنهم لم يتأثروا بهذا الفشل ، ففي عام ١٤١٥م تمكنوا
من احتلال كيونا Ceuta وعين ملك البرتغال أصغر أبنائه ويدعى الأمير
هنري الملاح حاكماً عليها ، وكانت كيونا مركزاً ملائماً للمراقبة البحرية
فنه كان يمكن التعرف على أراضي غرب أفريقيا ، التي كان لها علاقات
تجارية مع مراکش عبر الصحراء ، وفي غضون سنين قلّلت كرس
الأمير هنري الجزء الأكبر من طاقاته في تنظيم وتصنيف العمليات
الكشفية الخاصة بساحل غرب أفريقيا ، وذلك باستخدام السفن
البرتغالية ، وقد استمر هنري في مغامراته الكشفية دون توقف حتى
وافته منيته عام ١٤٦٠م ، وقد أكسبه ذلك اسم هنري الملاح الذي عرف
به في التاريخ .

ويرجع الفضل في نجاح الحملات الكشفية البرتغالية وما حققته من
إنجازات وأهداف إلى الإيطاليين ، وبخاصة أهل جنوا التي ساهم بحارتها
في كشف الأطنطى ، فقد تصور تجارها في بادئ الأمر أنه في الإمكان
تأسيس علاقات تجارية مباشرة مع المحيط الهندي ، وذلك عن طريق

الأبحار حول أفريقيا (التي كانت هدفا من أهداف هنري الملاح) ، وكان هنري جادا مثل الإيطاليين في ضم قواته إل الحبيشة ضد المسلمين وقد تعلم المكتشفون البرتغاليون الأول من الإيطاليين فنون الملاحة الدقيقة ، كما تعلموا منهم رسم الخرائط التي رسمها الجنويون للسواحل التي اكتشفوها . وفي بعض الأحيان كان الملاحون والتجار الإيطاليون يقودون السفن البرتغالية ، فقد أتاح ذلك الفرصة للتجار الإيطاليين لاستثمار أموالهم في البعثات البرتغالية . والجديد في مغامرة هنري الملاح ، أنها كانت مؤيدة من حكام أمة متحدة ، ولكن من الواضح ان هذا العمل قد خطط له بآرو وبطريقة مرتبة ومنظمة وكانت عمليات الكشف ، الافريقية قد بدأت بمعرفة الأمير هنري ، واستمرت بعد موته في داخل الأقاليم المجهولة ، دون توقف ، وكان هذا العمل يتم على أساس من التخطيط ، كما كانت تسجل نتائج كل رحلة كشفية بكل دقة ، وتجرى المقارنة بين نتيجة كل رحلة والرحلة التي سبقتها ، حتى يتأكلوا من صحة المعلومات المتوافرة لدى البرتغاليين سواء المأخوذة منها عن العرب أو عن المصادر الأخرى ، وكانت كل بعثة جديدة تزود بالمعلومات الكافية والتجهيزات قبل قيامها بالرحلة ، كي تؤدي مهمتها بصورة أفضل من البعثة السابقة لها .

وعرف هنري أنه من المحتم على البرتغال أن تكتسب خبرة ومعرفة في مجال الكشف قبل ارسال سفنهم في رحلات طويلة ، على طول شاطئ المحيط الهندي المحفوف بالمخاطر ، كي تقيم اتصالا دائما ومفيدا مع أثيوبيا المسيحية ، ولكن قبل ذلك كان قد توفر لدى البرتغاليين معلومات نفيسة بأن سكان الدول الإسلامية في شمال افريقيا لم يتمكنوا من فرض سيطرتهم على الأراضي المنتجة للذهب في غرب افريقيا ، وكل ما هنالك انه كانت توجد علاقات تجارية فقط بين دول شمال افريقيا وبين سكان غرب افريقيا من الزنوج ، لذلك رغب هنري الملاح في أن تطوق صفته الدول الإسلامية في شمال افريقيا وتحاصرها ، حتى يتمكن من تأسيس اتصال مباشر مع الزنوج

من سكان غرب افريقيا ، وقد تمكنت بالفعل سفنه من الالتفاف حول المناطق الإسلامية . وعلى ذلك تمكن البرتغاليون من أن يقيموا احلافاً مسيحية تربطهم بشعوب غوب افريقيا وذلك بهدف الإنقضاض على المسلمين مما يتيح الفرصة لتجارة غرب افريقيا للتحويل مباشرة إلى البرتغال .

ومن المحتمل أن يكون الغرض من كشف البرتغال لساحل غرب افريقيا يرجع إلى الأسباب السابق ذكرها ، وباختصار يمكن ايجاز ذلك على النحو التالي :

أولاً : كان الهدف من رحلات البرتغال الكشفية إلى ساحل غرب افريقيا هو تحويل تجارتها ، وكذلك تجارة المحيط الهندي ، التي كانت تخضع لسيطرة التجار المسلمين في الشرق وفي شمال افريقيا ، إلى أوروبا بطريقة مباشرة ، حتى تعود بالفائدة على البرتغال . وثانياً إقامة أحلاف مسيحية بين البرتغال ودول غرب افريقيا حتى تتمكن هذه الأحلاف المشتركة من القضاء على قوة المسلمين .

الكشف البرتغالي لساحل غرب افريقيا :

اتسم الكشف البرتغالي (٤٠) لساحل غرب افريقيا في بداية الأمر بالبطء

(٤٠) من الملاحظ أن المؤلف تناول كشف البرتغال لمنطقة غرب أفريقيا بصورة موجزة لغاية ، أي أنه مر عليها مر الكرام ، مع أن هذه الحملات الكشفية البرتغالية إلى سواحل أفريقيا الغربية ، كانت على جانب كبير من الأهمية ، لأنها بدون أدنى شك كانت البداية للاستعمار الأوروبي لهذه المناطق . فلم يعطينا مثلاً فكرة عن الأعداد الخاص لهذه الحملات الكشفية ، ولا عن عدد السفن التي استخدمت ، ولا عن عدد البعثات التي أرسلت من قبل البرتغال في هذه الفترة . كما أنه لم يلق الضوء كاملاً على أحوال الجزر والبلاد التي تم كشفها . (المترجم) .

وللإستزادة يمكن قراءة الكتب التالية : —

١ - د. زينب عصمت راشد : تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر

إلى نهاية القرن الثامن عشر ، القاهرة ، عام ١٩٧٥ م .

٢ - د. محمد فؤاد شكرى ، د. محمد أحمد أنيس : أوروبا في العصور الحديثة ،

من النهضة الإيطالية وحتى الثورة الفرنسية ، الجزء الأول ، القاهرة عام ١٩٥٧ م . =

ولكن بعد ذلك يبدو أنه كان يسير سيرا حسنا ، ففي عام ١٤١٨ م اكتشف البرتغاليون جزيرة الماديرا *Madeira* ، ولكن رغم ذلك لم تتمكن سفنهم من المرور فيما وراء رأس البوجادور *Bogador* التي كانت تمثل نهاية الحد الجنوبي للبحار الأوربي العاصي الذي حدث حتى عام ١٤٣٤ م . وفي عام ١٤٣٩ م . اكتشف البرتغاليون جزر الأزور *Azores* . وفي عام ١٤٤١ م . طافوا حول رأس البلانكو *Blanco* ، وإلى الجنوب منها اكتشف دينز دايز *Diniz Dias* نونو تريستا *Nono Trista* وهي جزيرة صغيرة تعرف باسم جزيرة أرجوين *Arguin* ، وعندئذ وجد البرتغاليون أن القيمة الكبيرة جدا التي يمكن الحصول عليها من جراء هذا الكشف ستكون قليلة القيمة ، فكان ساحل غرب افريقيا قحلا وغير صالح للإستيطان ، وكان مسكونا بعدد قليل من السكان المسلمين ، لذلك كان البحر أسخى على البرتغاليين من الساحل ، وعلى هذا فقد قام البرتغاليون باستغلال ثروته السمكية ، هذا إلى جانب قيامهم بشراء كميات صغيرة من الذهب ، الذي كان تجار الصحراء يحصلون عليه من التجارة مع مالي ، ولذلك نجد أن البرتغاليين كانوا يختارون جزيرة أرجوين كقاعدة ملائمة لأساطيل الصيد ، وكقاعدة لتجارة الساحل ، وكانوا يأملون في تطوير هذه التجارة في داخل افريقيا ، بحيث تقضي على طريق القوافل الواصل بين مالي ومراكش ، وعلى هذا الأساس بدأ البرتغاليون في عام ١٤٤٨ م ، في بناء حصن في هذه الجزيرة .

وفي الفترة ما بين ١٤٤٤ - ١٤٤٥ م ، وصل دينز دايز إلى مصب نهر السنغال ورأس القيرد *Cape Verde* ، وبعد ذلك وصل البرتغاليون إلى

1 - David Mountfield: A history of Africa Exploration. = New York, 1976.

4 - Doubleday and Company Inc : The Encyclopedia of Discovery and Exploration : Exploring Africa and Asia, Garden City, New York. 1973.

ما وراء الصحراء ، أى إلى غينيا ، وبذلك يكونوا قد وصلوا إلى الأرض
 الحصبة الغنية بالمزروعات ، وكانت هذه الأراضى تابعة لزنوج الخاضعين
 لنفوذ الدول الإسلامية فى شمال أفريقيا . ورغم هذا فإن الزنوج لم يكونوا
 مسلمين ، ومن الجدير بالذكر أن البرتغاليين أسروا عددا قليلا من الزنوج ،
 وعادوا بهم إلى البرتغال ، وكان الهدف من وراء ذلك ، أن الضباط البرتغاليين
 أراحوا أن يشتوا إلى هنرى الملاح أنهم وصلوا إلى ما وراء حدود شمال
 أفريقيا الإسلامية ، وكان الهدف من وراء ذلك أيضا اعتبار الزنوج
 تلاميذا يدرسونهم على الأنظمة المسيحية والأوربية ، وقد نظر بعض التجار
 البرتغاليين إلى العبيد الأسرى من زوايا مختلفة فحتى ذلك الحين كان موقف
 التجار فى منأى عن حملات هنرى الملاح لأنهم لم يروا فوائد تجارية من
 وراء هذه الحملات ، ومع ذلك فقد أدركوا إنه فى الإمكان تحقيق ثراء
 لأنفسهم ، وذلك عن طريق الإتجار فى العبيد الأسرى ، الذين كانوا
 يشترونهم من التجار المسلمين ، ثم يحضرونهم إلى البرتغال وهناك يقومون
 ببيعهم إلى البرتغاليين ، كى يقوموا بالعمل كعبيد فى الأقاليم الجنوبية من
 البرتغال ، لأن هذه المناطق البرتغالية الجنوبية كانت غير آهلة بالسكان ، لأنها
 كانت من المناطق التى استردها البرتغاليون حديثا من أيدي البربر من سكان
 شمال أفريقيا . وكانت أهم النتائج التجارية التى ترتبت على جلب الزنوج من
 غرب أفريقيا اعتناقهم المسيحية ، هذا إلى جانب تنشيط تجارة الرقيق فى
 أوروبا (٤١) .

(٤١) من الملاحظ أن تجارة الرقيق لم تكن نشطة فى بداية الكشف الجغرافى لبرتغالى لمنطقة
 ساحل غرب أفريقيا ، ولكن هذا لا يعنى عدم وجود ممارسة لهذه التجارة فى هذه المنطقة ،
 ففى الحقيقة كانت هذه التجارة تمارس على المستوى المحلى ، بل وكانت تصل بصورة منتظمة
 إلى شمال أفريقيا ، وفى أثناء هذه الرحلة كان الرقيق يلاقون مصاعب جمة تمثلت فى وعورة الطرق
 وطول مسافتها ، هذا فضلا عن عدم توفر سبل المواصلات المعقولة . ولهذا تعرض هؤلاء العبيد
 للهلاك فمات العديد منهم ، وزاد من يؤس الأحياء منهم قسوة معاملة التجار .
 ولكن بعد مجئ البرتغاليين إلى غرب أفريقيا وبد أن تم الكشف عن العالم الجديد ،

ولم يكن هناك قوة دافعة لمواصلة العمليات الكشفية في ساحل غرب أفريقيا بعد وفاة هنري الملاح في عام ١٤٦٠ م ، فظل ضباطه جنبا إلى جنب في سير اليون ، وبذلك فإن المشروع الكشفى الذى وضع أساسه هنري الملاح قد ضعف ، وفى الفترة ما بين ١٤٦٠ ، ١٤٦٩ م توقفت الرحلات الكشفية الأساسية ، وتوقف أيضاً نشاط البرتغاليين عند جزر رأس الفيرد ، التى كان قد تم استعمارها من قبل بواسطة الحملات الكشفية البرتغالية ، وأصبحت قاعدة رئيسية لتجارة الرقيق ، وكذلك كانت قاعدة لبعض السلع التجارية الأخرى ، التى كانت تأتى إليها من البلاد المجاورة . وفى عام ١٤٦٩ ازدادت رغبة التجار البرتغاليين فى استمالة تاجر من لشبونة يدعى فرناو جومس Fernao Gomes ، وطلبوا من ملك البرتغال أن يمنحه حق استغلال التجارة فى ساحل غنيا ، أى فيما وراء جزر الفيرد وذلك لمدة خمس سنوات على شريطة أن يكتشف ١٠٠ فرسخ جديدة فى كل عام (أى مايساوى ٤٠٠ ميل) على طول الساحل ، وقد أمتد عقد جومس فيما بعد حتى عام ١٤٧٥ م ، ووصلت سفنه فى هذا الوقت إلى جزيرة فرناندو بو Fernando Po ، وعبرت خط الاستواء ، وهكذا استمر ضباط ملك البرتغال فى ممارسة الكشف ، فقد أكتشف كل من جاو - دى سانارم Joao - de santarem وبيرودى أسكوبار Pero - de Escobar القطر الذى يوجد به الذهب الخام بوفرة ، والذى يقع بين مصبات نهري الأنكوبرا Ankobra والفولتا ، وقد سمى البرتغاليون هذا القطر باسم المينا Mina (أى المنجم Mine) والذى سماه الأوربيون بعد ذلك ساحل الذهب Gold Coast

والذى بأرضه الزراعية الخصبة والمحتاجة إلى الأيدي العاملة القوية ، إتجه تفكير الأوربيين إلى استغلال هذه التجارة على أوسع نطاق . وقد لعب المحيط الأطلسى دوراً بارزاً فى نقل هؤلاء العبيد ، ولهذا عرفت تجارة الرقيق منذ القرن السادس عشر باسم تجارة رقيق الأطلنطى (المترجم) .
(م ٨ - تاريخ غرب أفريقيا)

أهمية ساحل الذهب بالنسبة للبرتغاليين

يعنى كشف ساحل الذهب أن البرتغاليين وصلوا إلى المنطقة التي مكنهم من تنفيذ غرضهم الأقتصادي الذي جاءوا من أجله إلى غرب إفريقيا ، أي أنهم كانوا قد قدموا من أجل الحصول على الذهب من ساحل الذهب ، ومن منطقة الأكاني Akany والتوفو Twifu ، ومن المناطق المجاورة للغابة الإفريقية التي كانت إحدى مصادر الإمداد بالذهب بالنسبة للتجارة السودانية ، وتجارة ، ما وراء الصحراء . وكان البرتغاليون قد أدركوا أنهم لو أسسوا شركة في ساحل غرب إفريقيا للمكوا كل تجارة هذه المنطقة ، بل وتمكنوا من وضع أيديهم على جزء كبير من الذهب ، الذي كان يتجه إلى مساحي شمال إفريقيا ، فلو تحقق ذلك للبرتغاليين لأدى إلى إضعاف أعدائهم من المسلمين ، وسوف يدرك البرتغاليون أنهم في حاجة إلى رأس المال الكافي كي يكملوا خططهم الطموحة ، وذلك بتأسيس طريق إلى الشرق يمر حول إفريقيا .

وكانت النتيجة المباشرة لكشف ساحل الذهب أن رفض تجديد عقد جومس وخاصة بعد عام ١٤٧٥ م . وقد استأنف ملك البرتغال إشرافه المباشر على تجارة غينيا ، وأرسل البعثات الكشفية إلى المناطق البعيدة ، كما أرسل البعثات أيضاً إلى الكنگو الذي تم كشفه عام ١٤٨٢ م ، وقد تم ذلك بمعرفة دياجو كاو ، وفي الوقت نفسه طاف بارثولميودياز Bartholomeu Diaz حول رأس الرجاء الصالح The cape of Good Hope ، وفي الخمس سنوات التالية أي في نهاية عام ١٤٩٧ م ، اتجهت إلى الهند بعثة كشفية من أوروبا تحت قيادة فاسكو دي جاما Vasco de Gama . وبهذا حقق البرتغاليون تجارة ناجحة في المحيط الهندي ، وفي الوقت نفسه قل اهتمامهم إلى حد ما بتجارة إفريقيا (٤٢) .

(٤٢) لم يكن ساحل غرب إفريقيا هو مطمح البرتغاليين منذ أن قدموا إليه ، وذلك لأن هذه المنطقة الإفريقية لم تكن غنية بالتوابل ، كما كان عليه الحال في الهند ، ولكن لو فرض =

ولقد أقام البرتغاليون شبكة منظمة للتجارة البحرية في كل من آسيا والمحيط الهندي وسهلت هذه الشبكة للبرتغاليين الحصول على السلع التي كانت مطلوبة في أوروبا ، وبخاصة السلع التي يفضلها الأوروبيون ، ولم يكن للأرضي الساحلية في غرب إفريقيا والتي قدم إليها البرتغاليون أي اقتصاد بحري ، ففي أغلب الظن كانت هذه المنطقة أقل تطوراً من الناحية الاقتصادية ، بينما تطور نظام المقايضة في المناطق الواقعة بين السنغال وسيراليون ، والواقعة في ساحل الذهب وفي الجنوب الغربي من نيجيريا . وعلى أية حال فإن التجار في هذه الأقاليم كانوا ينهمكون في نظام التجارة الذي يهتم بشمال السودان . ولا يهتم بالجنوب صوب البحر ، ولم يكن لدى البرتغاليون في غرب إفريقيا القوة الكافية كي يمدوا سلطنتهم في الداخل حتى يغيروا اتجاه التجارة الأفريقية ، بل كان عليهم أن يحدثوا تجارة جديدة ينافسون بها التجار الأفريقيين ونظامهم التجاري الذي اتجه في نهاية الأمر إلى السودان .

وكان لدى شعوب سواحل غرب إفريقيا كميات قليلة من السلع للتجار بها مع البرتغاليين ، ومع ذلك فقد كانت هذه السلع مطلوبة في أوروبا . ولم تكن البرتغال في الوقت نفسه قطراً صناعياً كبيراً ، فواجه تجاره بعض الصعوبات في تزويد شعرب غينيا بالملابس والخردوات والحرز والحديد والمعادن الأخرى التي كان سكان غرب إفريقيا يرغبون

صو كانت هذه المنطقة غنية بالتوابل ، فإن الأوروبي لا يفضلها ، لأنه تعود على توابل آسيا التي استخدمها لعدة قرون سابقة ، فليس من السهل عليه إذن أن يغير مذاق هذه التوابل . زد على ذلك فإن منطقة غرب أفريقيا لم تكن هي الهدف الرئيسي لحملات البرتغال الكشفية ، بل كان الهدف هو الوصول إلى الحبشة حتى يتمكن البرتغاليون من محاصرة المسلمين في الشمال الأفريقي ، والحد من نفوذهم . ومن ناحية أخرى كان على البرتغاليين أيضاً الوصول إلى الهند ، وهذا ما نجحوا فيه ، وذلك للاستئثار بتجارته التي كان العرب والمسلمون يقومون بنقلها إلى مراكزهم على شواطئ البحر الأبيض الجنوبي ، أي في سوريا والقسطنطينية ومصر (المترجم) .

في الحصول عليها في سبيل مقايضتها بإنتاجهم المحلي . وقد تمتثلت ساحل غرب إفريقيا في الذهب والعاج والفلفل والكولا والرقيق الذي كان يوجد في بعض المناطق من ساحل غرب إفريقيا ولكن مع بداية الاستعمار الأوربي لإفريقيا لم يكن هناك أسواق كثيرة للرقيق في أوروبا ، ولم يرجد أوربي يرغب في الحصول على الكولا (في بداية عهد الاستعمار) ، ومن ناحية أخرى فإن فلفل غرب إفريقيا لم يكن مثل قافل شرق الهند الذي تعود عايه الأوربيون . لهذا السبب نجد أن البرتغاليين أوقفوا على وجه السرعة تجارتهم في قافل إفريقيا ، وكانت رغبة البرتغاليين هي الإتجار في العاج ، ولكن هذا استغرق بعض الوقت لأن الشعوب الساحلية كان عايتها أن تنهيا لهذه التجارة ، حتى يمكن لها أن تكون موجودة بانتظام عند الساحل وبكميات كافية .

اهتم البرتغاليون بذهب غرب إفريقيا ، وبخاصة ذهب المنطقة المسماة ساحل الذهب ، حيث أن أوروبا الغربية كانت تعاني نقصاً حاداً في المعادن الثمينة وبخاصة في الوقت الذي أصبحت فيه تكاليف حروبها تزايد ، وأدى ذلك بالتالي إلى أن دولا حديثة النشأة في أوروبا الغربية واجهت صعوبات متزايدة في الحصول على المال ، في الوقت الذي اتسعت فيه تجارتها الخارجية ، وكانت السلعة الوسيطة التي يمكن مبادلتها بسلعة أخرى تتمثل في معدني الذهب والفضة . وكانت هذه التجارة الأوربية تتم مع تجارة شرق آسيا صاحبة التاريخ العريق في التجارة ، وكان الآسيويون في هذه الفترة قد بدأوا يتنشقون إلى حد ما الصادرات الأوربية ، زد على ذلك أن أوروبا كان في إمكانها الحصول على معدن الذهب من ساحل غرب إفريقيا ، وبخاصة من منطقة ساحل الذهب ، التي تميزت بالإمدادات الضخمة والمنظمة فقد كانت المناطق الأخرى المنتجة للذهب توجد على مسافات بعيدة في الداخل بحيث أن كميات ضئيلة من الذهب كانت تصل إلى الساحل بعيداً عن تجارة السودان والصحراء .

ومن هنا المنطق قرر الملك جون الثاني ملك البرتغال أنه من الضروري ،

أن يكون للبرتغال قاعدة دائمة في ساحل الذهب . ففي عام ١٤٨٢م ، أرسلت بعثة كشفية تحت قيادة ديوجو دازامبوجا Diogo d'Azambuja كي يقيم هناك حصناً قوياً من الحجر ، رغم معارضة شعب الأكان المحلي ، إلا أن البرتغاليين شيدوا بنجاح قلعة ساوجورج دامينا (٤٣) Sao Jorge da Mina في المكان الذي يعرف الآن باسم المينا (ساحل الذهب) وكان الغرض من هذه القلعة أن تكون مستودعاً أكثر تحصيناً للبضائع ، حيث كان التجار البرتغاليون يحفظون فيها بضائعهم التجارية ، ومشترواتهم من الذهب ، وبخاصة في أثناء الفترات التي لا يوجد فيها سفن برتغالية في عرض البحر . وبالإضافة إلى ذلك فإن قلعة المينا كانت مركزاً للحاكم الملكي ، وللحامية الخاصة به . وكان من واجب هذه الحامية أن تكفل إلى حد بعيد للتجار البرتغاليين الحرية في الإتجار في منطقة غرب إفريقيا ، وبخاصة في منطقة ساحل الذهب .

منافسوا البرتغال في تجارة غرب إفريقيا :

كان من الضروري مراقبة الأفراد غير المصرح لهم بالدخول إلى ساحل

(٤٣) واضح أن البرتغاليين لم يكن هدفهم التوغل في منطقة غرب إفريقيا ، بقدر ما كان هدفهم الوصول إلى الهند ، ودليلنا على ذلك أنهم اكتفوا بإنشاء بعض القلاع التي منها قلعة ساوجورج دامينا ، التي أنشئت على الساحل الغربي لأفريقيا (في ساحل الذهب) فكان الهدف من إنشائها أن تكون بمثابة نقطة عسكرية لحماية البرتغاليين الذين يعملون بالتجارة في هذه المنطقة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانت هذه القلعة بمثابة مخزن لحزن البضائع التجارية التي يتم جلبها من الداخل أو التي يتم شراؤها من التجار الإفرقيين الذين يعملون كوسطاء middle men أو كانت بمثابة محطة لتزويد السفن البرتغالية بما تحتاج إليه من مؤن ، وهي في طريقها للوران حول أفريقيا والوصول إلى الهند .

بينما لو كان الهدف ينحصر في أفريقيا لأمكن للبرتغال التوغل في داخل منطقة غرب إفريقيا والوصول إلى الحبشة المسيحية ، التي كان الوصول إليها هدفاً من أهداف البرتغاليين . ولكن في الواقع كان الهدف الأساسي هو الوصول إلى الهند (المترجم) .

غرب افريقيا وذلك لأن البرتغاليين لم يكونوا الرواد الوحيدين للتجارة البحرية الأوروبية في غرب افريقيا ، فمن المحتمل أن يكون هناك سفن من دول أوروبا الغربية الأخرى ، قد سبقت سفن البرتغال في كل مكان وبخاصة في أثناء كشفهم لساحل غرب افريقيا ، فكان القليل من هذه الرحلات الكشفية معروفاً لأن جزءاً كبيراً من هذه الرحلات تم بمعركة المغامرات الفردية التي قام بها رحالة مغامرون ، ولكن هؤلاء الرحالة كان ينقصهم التأييد المستمر من قبل الملك ، وكان هذا مظهراً مميزاً للمغامرات البرتغاليين . وإن جانب المغامرين البرتغاليين كان يوجد مغامرون من فرنسا وقشتاله ، لهم نشاط ملحوظ في جزر الكناري منذ بداية القرن الخامس عشر . ويوجد لدينا دليل واضح عن البعثة التجارية الكبيرة التي أرسلتها قشتاله إلى غينيا ، فمن المحتمل أن تكون هذه البعثة قد وصلت إلى سنجامبا Senegamba في الفترة ما بين ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ م . ومما لاشك فيه أن البرتغاليين كانوا منزعجين من المنافسة الخارجية في تجارة غرب افريقيا ، فلم تبدأ محاولات المنافسة بين البرتغاليين ودول غرب أوروبا فقد باغ عدد محاولات المنافسة التي قامت بها دول غرب أوروبا ثلاث محاولات كانت جميعها في الفترات ما بين ١٤٥١ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ م ، وبسبب هذه المضايقات ذهب هنري الملاح إلى البابا ، كي يحصل منه على إرادة بابوية تخول له والبرتغال احتكار الكشف والتجارة في ساحل غرب افريقيا .

وقد أدى الكشف عن ساحل الذهب إلى تجديد النشاط على وجه الخصوص من جانب بعض تجار البول الأخرى مثل قشتاله ، وفي الوقت نفسه كن ملك البرتغال يطالب بعرش قشتاله ، وعلى هذا الأساس نشبت الحرب بين الدولتين (البرتغال وقشتاله) ، وكان ذلك في الفترة ما بين ١٤٧٥ ، ١٤٧٩ م . وكان من نتيجة ذلك أن منحت السلطات ، ومنذ الوهلة الأولى التأييد الكامل لتجزعها في صراعهم وغزوهم للمنطقة التي ادعى البرتغاليون إحتكارها ، وكان الاختلاف بارزاً بين الدولتين ، ، وأصبح واضحاً ورائحاً بصورة

رسمية في عام ١٤٧٩م وبخاصة بعد عقد معاهدة الكاسوفاس Alcaçovas بين البرتغال وقشتاله والتي نصت على أن تتخلى البرتغال عن مطالبها في قشتاله وجزر الكناريا ، في مقابل أن توافق السلطات القشتالية على ألا تتازع البرتغاليين في ممتلكاتهم في ساحل غرب إفريقيا، وفي جزر الأزورس Azores والماديرا Madeira والكيب فيرد . ومع ذلك استمر التجار القشتاليون بصفة فردية يتنافسون مع البرتغاليين في غرب إفريقيا حتى عام ١٤٩٢م وبخاصة بعد أن نجح كولمبس Columbus في كشف أمريكا فقد زود هذا الكشف في عام ١٤٩٣ تجار قشتاله بآفاق جديدة . وفي عام ١٤٩٤م أعان البابا ثلاث قرارات بابوية ، كما أعان عن توقيع معاهدة توردي سيلاس Tordesillas بين قشتاله والبرتغال ، والتي نصت على أن تحتكر قشتاله الاستغلال الأوربي في العالم الجديد (باستثناء البرازيل) ، وأن تستغل البرتغال في مقابل ذلك إفريقيا وآسيا، ويتضح أن معاهدة توردي سيلاس كانت تخص البرتغال وقشتاله فقط . وعلى هذا فقد كان بحارة الدول الأخرى غير مستعدين بقبول سيطرة البابا في تحديد مجال أنشطتهم ، وفي بداية الثلاثينيات من القرن السادس عشر كان لبحارة بريطانيا وفرنسا نشاط تجاري على طول ساحل غرب إفريقيا .

وكانت للرحلات الكشفية التي أرسلتها كل من بريطانيا وفرنسا إلى غينيا تحت نل رعاية من جيني انجو Jean Anjo ووايام William رجون هو كنز John Hawkins نتائج تمثل في الواقع مغامرات تجارية فردية ، فكل مجموعة من التجار كانت تكون رأس مالها الخاص بها ، ومن المحتمل أن ترسل سفينة أو سفينتان لتتاجر مع غرب إفريقيا ، فلو نجحت مغامراتهم هذه المرة يكررون العمارة نفسها ، وفي خلال القرن السادس عشر ، لم يكن هناك أية دولة أوروبية تريد أن تؤسس لها مركزاً تجارياً في غرب إفريقيا ، كي تنافس البرتغال . فحتى عام ١٥٩٨ م كانت البرتغال هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي كان لها وجود في غرب إفريقيا ، ولم يكن

لدى التجار الفرنسيون والإنجليز القوة الكافية على تأسيس مراكز دائمة على الساحل ، حتى تمكنهم من مقاومة سيطرة البرتغال القائمة هناك ، ولم تكن الظروف ملائمة بالنسبة للدولة البرتغال عندما احتجت على الغزو الفرنسي والإنجليزي الذي يهاجم الاحتكارات البرتغالية في غرب إفريقيا ، وإزاء هذا لم تتخذ كل من الحكومة البريطانية ولا الفرنسية أية خطوات إيجابية ، بشأن منع منافسة تجارها للدولة البرتغال في غرب إفريقيا ، بل أن كل من بريطانيا وفرنسا قدم القليل من التشجيع لتجارهما ، لأن إفريقيا في ذلك الوقت لم تكن مطمعا لهاتين الدولتين حيث كانت اهتماماتهما بأمريكا أكثر منها بغرب إفريقيا ، والسبب في ذلك يرجع إلى أنهما رغبتا في الوقوف أمام القوة الأسبانية في العالم الجديد. وفي عام ١٥٧٠م ، قام البحارة الإنجليز والفرنسيون بنهب الأساطيل الأسبانية المحملة بالمعادن الثمينة والمجوهرات ، القادمة من العالم الجديد ، زد على ذلك فإنهم رأوا أن احتلال مستعمرات أكثر يؤدى إلى وفرة في مواردها في العالم الجديد ، أفضل من الإتجار مع غينيا وهذا ما فضله تجار بريطانيا وفرنسا .

ولقد مارس الفرنسيون والإنجليز في القرن السادس عشر نشاطهم في ساحل غرب إفريقيا ، (كانت تواجد النفوذ الفرنسي والبريطاني في غرب إفريقيا منذ عام ١٥٦٠) ، ومع هذا فإن نفوذهما كان ضئيلا في هذه المنطقة إذا ما قورن بنفوذ البرتغال ، ومن جهة أخرى اعتبر البرتغاليون رحلات الإنجليز والفرنسيين إلى غرب إفريقيا دربا من القاق والمضايقات لنفوذها في هذه المنطقة ، وقد أدى ذلك إلى النقص في الفوائد التي كانت البرتغال تحقنها من هذه المنطقة ، كما أدى هذا التدخل من جانب فرنسا وبريطانيا في منطقة غرب إفريقيا إلى إجبار البرتغال على اتفاق جزء كبير من الأرباح التي تحصل عليها من غرب إفريقيا وذلك في الدوريات البحرية والإجراءات الدفاعية الأخرى . ورغم هذا فقد مارس الإنجليز والفرنسيون نشاطهم في منطقة

غرب افريقيا وذلك بشرائهم بضائع هذه المنطقة بأسعار مرتفعة (٤٤) عن الأسعار التي كان البرتغاليون يدفعونها ، وأدى ذلك بالتالي إلى عدم رضا الأفريقيين عن السيادة البرتغالية المفروضة عليهم ، وظل الإنجليز والفرنسيون يترددون على ساحل غرب افريقيا من وقت لآخر ، وفي خلال ذلك حاول البرتغاليون أن يفرضوا سيطرتهم بصفة دائمة على الشعب الزنجي والأرض الافريقية .

البرتغاليون في غرب افريقيا

لم يكن البرتغاليون كثيرى الاهتمام بتجارة غرب افريقيا ، فكانت المناطق التي احتلها البرتغاليون في القرنين الخامس عشر والسادس عشر صغيرة ، وتمثلت مستعمراتهم النموذجية في مركز تجارى ساحلى بعيداً عن الشاطئ ، ومع ذلك فإن نفوذ هذه المستعمرات كان واسعاً في مجال التجارة ، وأحياناً في مجال العقيدة الدينية .

وكان من الملائم تحديد نفوذ البرتغال في منطقة غرب افريقيا في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، فقد انقسم ساحل غرب افريقيا إلى غينيا العليا (من رأس بلانكو إلى سيراليون تقريباً) وغينيا السفلى (من سيراليون إلى الكاميرون) وانقسمت غينيا السفلى إلى أربعة أقسام سمى كل منها باسم السلعة الرئيسية التي يصلدها فأولها يعرف باسم « ساحل الغلال » وسمى بذلك نسبة إلى « غلال

(٤٤) عندما استقرت الأمور للدولة البرتغال في منطقة غرب افريقيا ، لم تعمل لصالح السكان الوطنيين ، وذلك بشراء منتجاتهم بأسعار ملائمة ، ولكن الذي حدث هو عكس ذلك ، فقد كانت البرتغال تحصل على هذه المنتجات الإفريقية بأسعار بخس ، ما جعل الإفريقيون يرحبون بالإنجليز والفرنسيين لأن هؤلاء الأوروبيين الجدد كانوا يحصون على المنتجات الإفريقية بأسعار مرتفعة ، وكانوا يبنون من وراء ذلك تحقيق هدفين ، أولهما العمل على استمالة الإفريقيين إلى جانبهم . وثانيهما تأليب هؤلاء الأفارقة على البرتغاليين ، حتى يتيح ذلك لهم توطيد أقدامهم في منطقة غرب افريقيا ، وهذا ما حدث في نهاية القرن التاسع عشر (المترجم) .

الفردوس ، الخاصة بفلفل ملاجيوتا Malagueta ، وهذا القسم يعرف في الوقت الحاضر باسم ساحل ليبريا الحديثة ، وثانيها ساحل العاج وساحل الذهب وثالثها ساحل العبيد، ورابعها الساحل الواقع بين نهري الفولتا ، ودلتا نهر النيجر .

وكان نفوذ البرتغاليين ضعيفا في غينيا العليا ، الواقعة إلى الشمال من السنغال لأن أرض هذه المنطقة كانت مسكونة بعدد قليل من الناس ، لأن تجارتها أيضا كانت قليلة وغير هامة . لكن في الفترة ما بين ١٤٧٨ ، ١٥١٣ م احتفظ البرتغاليون لأنفسهم في غينيا العليا بمستعمرة واحدة فقط ، كانت هذه المستعمرة تمثل حصن أرجوين ، وكان من المراكز الهامة الأخرى التي احتفظ بها البرتغاليون مركز تجاري في الداخل يقع في وسط طريق قوافل - وادان ، وقد منعت عبادة تجار الصحراء كميات كبيرة من تجارة القوافل - القادمة من غرب إفريقيا إلى مراکش - من الاتجاه إلى حصن أرجوين Arguin ، ولكن كان في إمكان البرتغاليين الحصول على السلع التجارية التي يريدونها بسهولة من التجارة المباشرة مع الزنوج الموجودين في الجنوب ، ولكن يبدو أنهم لم يوفقوا في ذلك ، بسبب سقوط وانحيار حصن أرجوين .

وكان نفوذ البرتغاليين يمتد لمسافة كبيرة في الداخل ، أي في النصف الجنوبي من غينيا العليا الواقعة إلى الجنوب من نهر السنغال ، وكان السبب في ذلك راجع إلى الظروف الملائمة التي تتمثل في خطوط الملاحة النهرية الجيدة الممتدة في نهر غمبيا والسنغال ، وبعض الأنهار الأخرى الصغيرة ، هذا إلى جانب روافد الساحل الواقع إلى الجنوب من غمبيا . وكانت الشعوب المحمية من الزنوج - باستثناء التكرور الذين لم يخضعوا لسيطرة الملوك الإسلامية في الشمال - منظمة في مجموعات سياسية صغيرة . وبعد انهيار إمبراطورية مالي وصلوا لتوغل التجاري البرتغالي ، ورغم ذلك فقد تمكن البرتغاليون من تأسيس مستعمرة برتغالية خالصة ، تقع بعيداً عن الساحل في جزر رأس الفيرد ، وكانت هذه المستعمرة تعد قاعدة قوية كى

تتيح التوغل في الأراضي الرئيسية من القارة ، وبذلك تمكن البرتغاليون في وقت مبكر من الاستيطان في هذه الجزيرة ، وملكوا الكثير من الملكيات ، بالإضافة إلى حصولهم على امتياز ينحول لهم حرية التجارة في جزء رئيسي من القارة الأفريقية ، وعلى هذا الأساس توغلت رسل برتغالية رسمية داخل البلاد ، فوصلوا في عام ١٥٣٤م إلى مالي ، ومن المحتمل أنهم وصلوا في عام ١٥٦٥م إلى تمبكتو ، وكان هؤلاء الرسل قد أسسوا في جزر رأس الفيرد ، وكالات تجارية في نقط عديدة من الساحل ، وعلى شواطئ معظم الروافد الصغيرة والأنهار الواقعة بين السنغال وسيراليون ، وبهذه الطريقة وصل النفوذ البرتغالي بسرعة بعيدا جدا نحو الداخل حتى أسواق الماندى في الكانتور Cantor الواقعة في المنطقة العليا من نهر غمبيا ونهر السنغال ، كما وصلوا أيضا إلى السنغال حتى مناطق التعدين في الذهب الواقعة في بامبوك Bambuk (وانجازا العرب) .

ولم تكن نتائج نفوذ البرتغاليين في غرب إفريقيا سيئة من وجهة النظر التجارية ، وذلك لاستغلال تجارة غرب إفريقيا ، على نطاق واسع ، وكانت هذه التجارة تتمثل في خام الذهب والفلفل والصمغ العربي والعبيد ، وكانت الواردات البرتغالية تتمثل في الأقمشة والخردوات ، وكان نفوذ البرتغاليين في المناطق الواقعة بين السنغال وسيراليون قد حقق لهم الكثير من المزايا ، مع أن هذه المنطقة لم تحز قبولا من جانب حكومة البرتغال أو من جانب البرتغاليين ، ولم يتوقع أن يقوم البرتغاليون بجعل الأفريقيين في الأراضي الرئيسية من القارة الأفريقية مسيحيين كالبرتغاليين أنفسهم ، لهذا اتجه البرتغاليون إلى الاستيطان في الجنوب ، واتزاوج من الأفريقيات ، وتأسس مجتمعا من المولدين ، وقد تحرر مجتمع هؤلاء المولدين من قيود الحياة الأفريقية والأوربية ، وضممجتمع المولدين حشدا مؤلفا من عناصر مختلفة من الناس غير المرغوب فيهم كالهاريين والمنفيين من كل من البرتغال ، ومن الأراضي الأوربية الأخرى ، وفي خلال القرن السادس عشر ، لم يتعرض

الافريقيون إلى أى تأثير من جانب المسيحيين ، وفى الوقت نفسه ظهر تجار من أقطار أوربية أخرى، على مسرح الأحداث فى غرب افريقيا ، ولم يكثر هؤلاء التجار الجدد وبخاصة التجار الموللون بمصالح البرتغال فى غرب افريقيا) ، وكانوا يهدفون من وراء مجيئهم إلى غرب افريقيا إلى إعلاد وكالات للتجارة مع أوربا . وحاولت حكومة البرتغال فى عام ١٥١٨م أن توقف هذا التدهور ، وذلك بإلغاء حقوق التجارة فى الأرض الأم (القسرة الأفريقية) ، وكان هذا الإلغاء منصبا على سكان جزر رأس الفيرد . ومن ناحية أخرى ، فقد ساندت حكومة البرتغال الإرساليات الكاثوليكية القادمة من البرتغال ، ولكن هذه المساندة جاءت متأخرة ، هذا باستثناء المنطقة الموجودة حول مستعمرة البرتغاليين فى كاتشيرو Cacheu . وتعتبر الأقاليم الساحلية الواقعة بين السنغال وسيراليون أرضا صالحة لصيد العبيد ، وكان الكثير من تجار الدول الأوربية منى السمعة لأنهم كانوا يتجرون فى الرقيق .

وكان للبرتغاليين اتصال قليل بصفة أساسية بسواحل الحبوب والعاج ، والسبب فى ذلك يرجع إلى افتقار هذه السواحل إلى الموانئ الطبيعية ، كما أن العواصف والتيارات المائية التى ترتطم بهذه الشواطئ تجعلها غير آمنة بالنسبة للسفن المغامرة ، التى تريد الإبحار بالقرب من الشاطئ مدة من الوقت . وبناء على هذا فقد بقى السكان فى هذا الجزء من منطقة غرب افريقيا يعيشون فى حرية ملموسة ، وفى مأمن بسبب حصانة هذا الشاطئ أى لعدم استخدام السفن الأوربية له مما جعلهم فى منأى عن النفوذ الأوربى حتى القرن التاسع عشر .

ومن ناحية أخرى فإن ساحل الذهب كان يمثل مسرح الأحداث بالنسبة لنشاط البرتغاليين التجارى فى كل غينيا . فبالإضافة إلى مراكز قيادتهم فى المينا ، بنى البرتغاليون حصونا فى اكسيم Axim وشاما Shama ، وكانت

هذه الحصون تشبه قاعة المينا ، التي لا تزال آثارها باقية حتى اليوم ، وكذلك في اكر Accra وعلى الرغم من ذلك فإن شعب الجايا (٤٥) Ga كان قد قام في عام ١٥٧٦م بالاستيلاء على أحد الحصون البرتغالية بعد أن دمره . وفي السنوات الأولى من القرن السادس عشر كان التجار والموظفون الرسميون يرسلون إلى البرتغال في كل سنة مبلغا وقلره ، ١٠٠٠ ر ١٠٠٠ جنيه استرليني أو ما يعادل ٤٠٠ ر ٤٠٠ دولار بعملة ذلك الوقت ، (كانت هذه العملة الذهبية تساوي ١/٣ الإنتاج العالمي من الذهب) وكان هذا المبلغ نمنا لما يبيعه التجار البرتغاليون لسكان غرب افريقيا (٤٦) من الأقمشة والخردوات والخرز والعبيد . ومن الأشياء الغريبة التي حدثت فيما بعد قيام البرتغاليين بتوريد العبيد إلى ساحل الذهب . فهذه هي الحالة التي كان عليها غرب افريقيا في القرن السادس عشر ، ومن المحتمل أيضا أن يكون التجار في غرب افريقيا في حاجة إلى العمال الذين يتومنون بالعمل في المناجم ، وفي حاجة أيضا إلى الحمالين الذين يحملون متعديرات كبيرة من السلع التجارية التي يتسلمونها بدلا من خام الذهب ، الذي كانوا يحضرونه إلى الساحل ، وكما سنرى فيما بعد ، أن البرتغاليين قد

(٤٥) من الواضح أن شعوب غرب أفريقيا لم تقبل الاستعمار البرتغالي ، بل كانت هذه الشعوب تلفظه ، ودللتنا على ذلك قيام شعب الجايا بتدمير أحد الحصون البرتغالية ، وإن دل هذا على شيء إنما يدل على رفض الأفارقة إلى هؤلاء الدخلاء المستعمرين ، وإذا كانت شعوب غرب أفريقيا قد نجحت في إبعاد خطر الاستعمار البرتغالي إلى حد بسيط إلا أنها ما لبثت أن وقعت في قبضة نوع آخر من الاستعمار كان أشد شراسة وبأسا ، هو الاستعمار البريطاني الفرنسي . (المترجم) .

(٤٦) استغلت البرتغال منطقة غرب أفريقيا منذ أن وصلت إليها في بداية النصف الأول من القرن الخامس عشر ، ومنذ أن قامت بإنشاء بعض المراكز التجارية على ساحل غرب أفريقيا كأسواق لتصريف منتجاتها الصناعية ، رغم قلة هذا الإنتاج الصناعي ، وذلك لأن البرتغال لم تكن في حداد الدول الأوروبية الصناعية الأخرى ، بل كانت أقل مستوى في مجال الصناعة ، ويرجع ذلك إلى فقرها في المواد الخام ، فضلا عن قلة رؤوس الأموال ، ولكن على الرغم من ذلك تمكنت البرتغال من تصريف بعض منتجاتها بين سكان غرب أفريقيا التي بلغت حصيلتها السنوية ١٠٠٠ جنيه استرليني ، ويعتبر فتح الأسواق بالنسبة للدول الأوروبية من أهم أهدافها التوسعية . ويبدو أن هذا العائد كان قليل بالنسبة للبرتغاليين فاضطروهم ذلك إلى الاتجار في الرقيق وبخاصة بعد أن بدا في الأفق أهمية هذه السلعة البشرية لاستخدامها في العالم الجديد . (المترجم)

أحضروا العبيد من مناطق (البنين Benin و دلتا نهر لنيجر) .

وعلى الرغم من أن تجارة البرتغاليين في ساحل الذهب كانت كبيرة إلا أن نفوذهم كان محدوداً ، فقد كان موقف الأقاليم الساحلية تجاه البرتغاليين ينحصر في أن تكون قوتهم العسكرية داخل حصونهم وسفنهم ، وفي الوقت نفسه رحبت الشعوب الساحلية أيضاً بالبرتغاليين من أجل الاتجار معهم ومن أجل الفوائد التي تعود عليهم من جراء هذه التجارة ، وأصرت هذه الشعوب على أنه من الضروري أن يتجر البرتغاليون مع الشعوب الداخلية من غرب إفريقيا حتى يمكن للبرتغاليين الحصول على معدن الذهب ، ولكن الأقاليم الساحلية رأت أنه من الواجب أن تكون تجارة الذهب تحت إشرافهم ، لهذا قاوموا بشدة محاولات البرتغاليين في إقامة اتصال مباشر في الداخل ، وعارضوا بقوة البرتغاليين أيضاً في احتكار تجارتهم مع الأوربيين ، ولم يمكنوهم من ذلك واعترضوا على العادة التي يتبعها البرتغاليون والتي تتمثل في إرسال حملات تأديبية ضد الدول الإفريقية التي كانت تتاجر مع دول أوربية أخرى . وخشوا من أن يستخدم البرتغاليون حصونهم قواعد لمد نفوذهم المسيحي والسياسي في داخل الوطن الأفريقي مما يجعلهم تحت السيطرة البرتغالية تماماً وأصروا أيضاً على أن تصير الأرض التي أنشأ البرتغاليون عليها حصونهم ملكاً للأفريقيين ، وتقتصر الحقوق البرتغالية في هذه الأرض على عقود الإيجار فقط .

وجذبت تجارة البرتغاليين مع الإفريقيين أعداداً كبيرة من الإفريقيين الذين قدموا من الداخل ومن الساحل ، فقد ترك هؤلاء الإفريقيون وطنهم في الداخل وجاءوا إلى الساحل ليعملوا في المدن الجديدة التي بدأت تنمو بالقرب ومن الحصون ، وبخاصة حصن المينا ، ولم تكن الشعوب التي وفدت من الداخل إلى ساحل غرب إفريقيا خاضعة لسلطة الرؤساء الإفريقيين القضائية ، بل أنهم فيما يبدوا كانوا

لا يخضعون إلى أحد . وقد تزوج رجال الحاميات البرتغالية من السيدات الأفريقيات . وبمرور الوقت تطورت المجتمعات الأفريقية وأصبحت كالمجتمعات الأوروبية المسيحية مع أن سكانها كانوا من الأفارقة الوثنيين ، الذين خضعوا لسلطة رؤساء منهم ، حيث كانوا يحكمونهم بنظام قريب من النظام الأوربي . وكان هؤلاء الحكام الأفريقيون مسئولين أمام قادة الحصون البرتغالية .

ومارس البرتغاليون تجارة قليلة في المنطقة الواقعة بين الفولتا ولاجوس ، وكان هذا الجزء من غينيا لا ينتج الذهب ، لذا لم يجد البرتغاليون صعوبة في محاولة التغلب على الصعوبات التي تتضمن إيجاد اتصال دائم مع وطنهم عبر المحيط والبحيرات التي يتميز بها هذا الجزء من الساحل . وقد امتد نشاط البرتغاليين على الساحل من لاجوس (الواقعة بجوار المدخل الدائم للبحيرات) إلى دلتا النيجر وبخاصة عند البنين ، ويرجع ذلك إلى أسباب كبيرة منها أن هذا الساحل كان من السهل اختراقه ، كما أن السفن البرتغالية كانت تاجأ إلى مرافقه الآمنة ، ومنها أن البرتغاليين وجدوا فيه تجارة محلية متقدمة ، فن غير المشكوك فيه أن هذه المنطقة شكلت جزء من تجارة اليوروبا ، فباستثناء الفلفل والعاج لم يكن هناك طاب من جانب أوربا على السلع الرئيسية من هذه التجارة ، ولكن البرتغاليين اكتشفوا أن بعض هذه السلع كان يتمثل في خرز الاكوري Akori والأقمشة والعبيد ، وكانت هذه البضائع مطلوبة في ساحل الذهب ، واهتمت شعوب ساحل الذهب بخرز الاكوري ، وبالملايس التي تحضر من الجهة الغربية من نيجيريا (من أجل هذه المسألة أحضر البرتغاليون معهم من المغرب الملايس والأقمشة) . ومن المفروض أن بعض كميات من هذه السلع كانت تصل إلى ساحل الذهب ، وكان يتم ذلك بواسطة طرق التجارة الأفريقية ، قبل وصول البرتغاليين إلى مسرح هذه الأحداث ، فلم تكن البرتغال نفسها هي المورد الوحيد للبضائع الصناعية في ساحل الذهب ، لأن السلع التي كان في استطاعتها تقديمها كانت أما قليلة الحاذية ، بالنسبة لمصنري الذهب ، وإما أنه كان في الإمكان شراؤها

بنفس الثمن من الأقطار الأوربية الأخرى ، وكان البرتغاليون يفضلون بطبيعة الحال أن يبادلوا بضائعهم الأوربية في مقابل الحصول على الإنتاج النيجيرى الذى يعيدون بيعه مرة ثانية في ساحل الذهب ، وبهذه الطريقة يحصلون على فائدتين بدلا من فائدة واحدة .

وكان السبب الثالث الذى يوضح لنا اهتمام البرتغاليين أنفسهم بالمنطقة الساحلية الواقعة بين لاجوس ودلتا النيجر ، هو بسط نفوذهم على البنين التى كانت الدولة الأفريقية الكبرى في ذلك الوقت ، وهى الدولة التى يتعامل معها البرتغاليون مباشرة لأنها تطل على البحر بقلر كاف ، وعلى الرغم من أن البرتغاليين كانوا لا يزالون يبحثون عن حلفاء أقوياء في صراعهم ضد العالم الإسلامى ، إلا أنهم كانوا غير مدركين للمسافة التى تقع بين البنين والخلود الإسلامية (فقد كانوا يقللون من شأن هذه المسافة وأيضا كانوا غير مدركين لحجم مملكة البنين ، أو أنهم كانوا يغالون في تقدير حجم هذه المملكة) وكانوا اذا استطاعوا أن يسيطروا على هذه المملكة وتجارها ووضعها تحت نفوذهم. فلهم في هذه الحالة يحققون مزايا اقتصادية وسياسية ومن أجل هذا أسسوا عام ١٤٨٦م مركزا في أوغوتو Ughoto (جواتوا Gwato) التى أصبحت ميناء مدينة البنين (على مسافة ٢٠ ميلا) وبعثوا الإرساليات التبشيرية إلى البنين في محاولة لتحويل الملك ورجاله الأساسيين إلى أسلوب الحياة المسيحية .

واحتفظ مركز أوغوتو Ughoto ، بأهميته لعشرات من السنين ثم أصبح بعد ذلك مهجورا ، وذلك ليس بسبب ارتفاع نسبة الوفيات من البرتغاليين الذين تعرضوا للحمى في منطقة البنين ، ولكن لعدم أهميته ، والدليل على ذلك بقاء إرسالية مملكة وارى Wari القريبة من مملكة البنين حتى نهاية القرن السابع عشر ، وقد أدى ذلك إلى نشاط الحركة التجارية في هذا الإقليم ، وفي عام ١٥٠٦م قرر البرتغاليون على سبيل المثال أن

يوقفوا شراء التوابل من غرب افريقيا ، لأنهم تأكدوا من أن هذه التوابل الأفريقية ، لم تعد مقبولة لدى الأوربيين ، بينما كانت التوابل الآسيوية أكثر قبولا عندهم ، وكان ملك البنين قد كبح جماح البرتغاليين ، وذلك بفرض السيطرة الصارمة على النشاط التجارى فى البنين ، ومن ذلك رفضه تصدير العبيد الذكور ، ويسلو لأنهم كانوا يمثلون شىء ذو قيمة بالنسبة للسلطة الملكية هنا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأنهم كانوا يمثلون الاقتصاد الخاص بالوطن . ويرجع السبب الرئيسى وراء انسحاب البرتغاليين من مملكة البنين إلى أن ملكها وحكومتها كانا ميالين إلى الاستقلال ، وإلى القوة التى يمكن بها إيجاد دول تابعة للبنين حتى تزيد من قوة اقتصادها ومن تنفيذ أغراضها السياسية .

ومن الواضح أن آمال البرتغاليين العريضة كانت تتمثل فى مقلتهم على فرض سيطرتهم على مملكة الوارى wari الضعيفة والصغيرة الحجم ، وقد أدرك البرتغاليون أنه من الأفضل لهم أن يمارسوا تجارتهم (محاولين زيادة ملموسة فى تجارة العبيد) فى كل ساحل غرب افريقيا ابتداء من لاجوس وحتى الكنگو ، فقد بدأوا منذ عام ١٤٩٣م الاستقرار فى قواعد شيلوها فى جزر خليج غينيا مثل قاعدة ساوتومى sao Thomé وفرناندو فو Fernando po هذا بالإضافة إلى الجزر الموجودة فى خليج غينيا الممتدة فى أوبرنسيى oprincipe (جزيرة الأمير) والانوبون Annobon وقد استخدمت البرتغال فى هذه الجزر نفس الوسائل التى كانت تستخدمها فى جزر رأس الفيرد ، وكانت أيضا تأمل فى السماح للمستوطنين بالإتجار بحرية فى داخل القارة ، لأن هذا سوف يؤدى إلى تطور حركة التجارة مع البرتغال ، وعلى أثر هذا استقر عدد قليل من البرتغاليين فى المناطق الاستوائية بعيداً عن منطقة غرب افريقيا ، ولكن الموقف تغير عندما اتضح أن الجزر التى احتلتها البرتغال فى المحيط الأطلنطى كانت أكثر ملاءمة من المنطقة الاستوائية ، لأنها تتميز بالتربة البركانية الحصبة وبالطمر الغزير . (٩٢ - تاريخ غرب أفريقيا)

كل هذه العوامل كانت ملائمة لزراعة قصب السكر وبعض الغلات
 الاستوائية الأخرى التي وجدت لها سوقاً رائجة في أوروبا . وفي العشرينيات
 من القرن السادس عشر طور المستوطنون زراعة القصب وجعلوها تحتل
 المرتبة الأولى ، وأهملوا التجارة في الأرض الرئيسية من القارة الأفريقية
 باستثناء حصولهم على العبيد الذين ساعدوا في مزارعهم الخاصة . وفي
 عام ١٥٧٠م حقق زراع القصب البرتغاليون الرخاء وأتاح ذلك الفرصة
 لعبيد الجزر من الهروب والفرار من تحت السيطرة البرتغالية ، بعد ذلك بدأ
 الكثير من الزراع في نقل أنشطتهم عبر الأطلنطي إلى سهول البرازيل الساحلية
 الاستوائية ، التي تم استعمارها من جانب البرتغاليين ، ومع ذلك فإن جزر
 ساو تومي على وجه الخصوص ظلت هامة بالنسبة للبرتغاليين ، لأنها لعبت
 دوراً أساسياً في جمع العبيد وإرسالهم للبرازيل .

وفي نهاية القرن السادس عشر لم تعد البرتغال هي الدولة الأوروبية
 الوحيدة التي ترغب في إقامة اتصالاً دائماً مع غرب أفريقيا ، فإلى جانبهم
 كان الهولنديون والبريطانيون والفرنسيون والبلجيكيون من الدول الأوروبية الأخرى ،
 وكانوا جميعاً في قلق بسبب احتكار البرتغال لمنطقة غرب أفريقيا ، وكانت
 هذه الدول تعمل من جانبها على تحطيم هذا الاحتكار وترغب في إنشاء
 مراكز خاصة بها على شواطئ غرب أفريقيا ، وبذلك بدأ عهد جديد
 نظرت فيه دول أوروبا الغربية إلى غرب أفريقيا على أنه مصدر من مصادر
 الرق اللازم للعمل في المزارع التي أنشأوها في جزر الهند الغربية ، وفي المناطق
 الاستوائية في العالم الجديد. ففي هذه الأماكن كانت المنافسة على أشدها فيما
 بين هذه الدول من أجل هذه التجارة .

الفصل الخامس

المنافسة الأوروبية على التجارة في الأراضي الساحلية في غينيا
في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين

بداية تجارة الرقيق عبر الأطلنطي :

لم يكن البرتغاليون هم الأوروبيون الوحيدون الذين تمكنوا من كسب الشهرة
والثروة والقوة، وذلك بإنشائهم خطوط مواصلات بحرية مباشرة ، تربطهم
بتجارة المحيط الهندي الغنية ، وتربطهم أيضا ببعض الأجزاء البعيدة من
آسيا . ومن المحتمل أن كريستوفر كولمبس وهو بحار من مدينة جنوا كان
عضوا في البعثة البرتغالية التي شيدت قلعة المينا في عام ١٤٨٢م ، وقد أدرك
كولمبس جيدا الفوائد التي يمكن الحصول عليها من التجارة البحرية المباشرة
مع الأراضي الواقعة بعيداً عن أوروبا ، واعتقد أن الطريق الذي يصل مباشرة
إلى آسيا يعتبر من أهم الطرق التي يقوم البرتغاليون بالبحث عنها حول إفريقيا ،
وكان في الإمكان إيجاد هذا الطريق بواسطة الإبحار في اتجاه الغرب عبر المحيط
الأطلنطي ، وقد استطاع كولمبس بعد صعوبات من اقناع الملكة ايزابيلا
التي وجدت كلا من مملكتي قشتالة وأرجون ، اللتين تكونين في الوقت
الحاضر مملكة أسبانيا بأن تزوده بالسفن والرجال ، وفي عام ١٤٩٢م بدأ
كولمبس رحلته إلى جزر الهند الغربية (٤٧) ، وبعد أن قضى في الرحلة

(٤٧) كان هدف كل من دولة البرتغال وأسبانيا الوصول إلى الهند ، أو فيما يسمى
بجزر الهند الشرقية . لهذا كانت الدولتان متفقتان على الهدف وهو الوصول إلى الهند للاستثمار
بتجارته والقضاء على النفوذ العربي في هذه الجهات ، ولكنهما اختلفتا في وسيلة التنفيذ .
فبينما اتجهت البرتغال صوب الجنوب متخذة طريقها على طول الساحل الغربي لأفريقيا والـ «الوران»

ثلاثة وثلاثين يوماً اكتشف الجزر التي كان يفترض أنها جزر الهند الشرقية الواقعة في آسيا . وفي عام ١٥٠٤م قام كولبس وآخرون برحلات كشفية ، وضح منها أن كولبس وصل ليس فقط إلى جزر الهند الشرقية ، ولكنه اكتشف أيضا الجزر الواقعة في القارة التي اكتشفت في ذلك الوقت ، وسُميت بالعالم الجديد ، والتي سماها الأوروبيون بأمريكا .

ولقد نجح البحارة البرتغاليون في هذا الوقت في إقامة طريق بحري إلى آسيا مارا حول رأس الرجاء الصالح وطالبوا بحقوق مطابقة في الأراضي التي تم اكتشافها أثناء رحلاتهم ، لهذا أدعت أسبانيا احتكار استغلال جزر الهند الغربية والأرض الرئيسية في أمريكا التي تم اكتشافها بواسطة المكتشفين ،

— حول رأس الرجاء الصالح « The Cape of Good Hope » ، ثم عبور سفنها المحيط الهندي مارة من جنوب شبه الجزيرة العربية ، حتى وصلت إلى الهند قبل أسبانيا ، وبالفعل نجحت في ذلك .

وفي الفترة نفسها إتجهت أسبانيا وجهة أخرى لاعتقادها في نظرية كروية الأرض ، ففي تلك الأثناء سادت الأوساط الدامية نظرية مفادها أن الأرض كروية الشكل ، بمعنى أنه إذا بدأت أية سفينة في الإبحار من نقطة معينة في المحيط الأطلسي سواء أكان ذلك في اتجاه الشرق أم الغرب ، فإنها سوف تعود بالتالي إلى نفس النقطة التي بدأت منها ، بعد أن تكون قد دارت حول الأرض ، وهذا ما اتبته أسبانيا بالفعل .

ومن هذا المنطلق أرسلت أسبانيا بعثاتها الكشفية إلى الهند عن طريق الغرب ، بحيث اتخذت سفنها طريقها تجاه الغرب ، أي عبر المحيط الأطلسي والهادي . ولكن بالصدفة اكتشفت هذه السفن جزر الكاريبي ، وهي الجزر التي عرفت فيما بعد باسم جزر الهند الغربية والتي أتت أسبانيا كشافها . وبعد ذلك واصلت السفن الأسبانية جهودها الكشفية حتى وصلت في نهاية الأمر إلى الهند ، مع أن البرتغال كانت قد سبقها في هذا المضمار . ولكن على أية حال فإن أسبانيا كانت قد وصلت إلى هدفها باستخدامها طريق الغرب ، بل وأكدت للعالم بهذه الرحلة الكشفية نظرية كروية الأرض ، بل وحقت أسبانيا هدفها الأساسي في الوصول إلى الهند .

والخلاصة أن أسبانيا تمكنت من كشف العالم الجديد بمحض الصدفة ، ولم يكن هناك تخطيط من جانبها لكشف الأمريكيتين . ويعتبر هذا الكشف من جانب أسبانيا بداية الصراع والتنافس الدولي الذي استمر طوال التاريخ الحديث ، بل وترتب عليه نتائج ذات أهمية بالنسبة لأفريقيا خاصة ، والعالم بصفة عامة . (المترجم) .

وبدا في بداية الأمر أن قيمة الأراضي الجديدة كانت لا تكاد تذكر ، وأن شعوبها قليلو العدد وليس لديهم تجارة متقدمة من هذا النوع ، الذي كان كولمبس يبحث عنه ، وتشير الدلائل إلى أن أكبر جزر الهند الغربية ، كانت غنية بالذهب ، لذلك نجد المغامرين الأسبان يغزون هذه الجزر ، وذلك بغرض استغلال هذه الثروة ، ولكن كانت النتيجة مخيبة للآمال ، فقد حصلوا على نسبة قليلة من الذهب ، بعد عمليات الاستخراج التي كانت قد جرت هناك ، وكان الوطنيون من سكان جزر الهند الغربية قد أيدوا تقريبا ، فلما أن يكون البعض منهم قد قتل أثناء عمليات الغزو وإما أن يكون البعض الآخر قد توفي بسبب تأثير الأمراض الجديدة ، التي كانت قد وفدت من أوروبا مع الغزاة الأوربيين ، وإما أن يكون البعض الآخر منهم قد مات لعدم تحملهم مشاق العمل الذي كلفهم به الأسبانيون ، أثناء عمليات التعدين في مناجم الذهب ، زد على ذلك فإن الأسبان قاموا بإبتراز الثروة المعدنية التي تمتلكها جزر الهند الغربية . وبعد ذلك غزا الأسبان الأراضي الرئيسية القريبة من جزر الهند الغربية ، وفي منتصف القرن السادس عشر الميلادي امتلك الأسبان ، أغنى مصادر المعادن الثمينة التي ملكتها أوروبا ، ألا وهي مناجم الفضة في المكسيكو وبيرو .

وكان قد توفر لدى أسبانيا آنذاك الوسائل التي تجعل منها أغنى وأقوى دولة في أوروبا كلها . ولكن رغم هذا فإن فتوحاتها كانت أقل أهمية لأنها لم تتمكن من مواصلة العمل في المناجم في جزر الهند الغربية ، بسبب قلة الأيدي العاملة ، في هذه الجزر ، التي لم تكن غنية في معادنها فحسب بل أنها كانت تمتلك تربة ومناخ ملائم لزراعة غلات المناطق الاستوائية ، التي كان لها أهمية كبيرة في أوروبا ، وكان سكان أمريكا قليلي العدد ، مما أدى إلى عدم استغلال موارد بلادهم ، ويتضح ذلك في جزر الهند الغربية التي لم يكن سكانها متعودين على العمل المركز ، فرأت أسبانيا أنه من

الضروري الاتجاه إلى إفريقيا كي تحصل على الرقيق (٤٨) اللازم للعمل في ممتلكاتها في أمريكا ، لأن الزنوج يمكنهم ممارسة العمل في المناطق الاستوائية ، وقد شجع الأسبان على ذلك سهولة الرحلات بين غرب إفريقيا وأمريكا ، وذلك بسبب الرياح والتيارات المائية التي تساعد السفن على الإبحار في عرض المحيط الأطلنطي ، وقد رحب تجار البرتغال الذين عملوا في تجارة الرقيق من قبل ، باستغلال السوق الأمريكية الجديدة ، وذلك بالقيام بنقل الرقيق من غرب إفريقيا إلى العالم الجديد لبيعه هناك ، وشجعهم على ذلك أن تجارة الرقيق في ممتلكاتهم كانت محدودة .

وفي عام ١٥٣٠م بدأت تجارة الرقيق عبر الأطلنطي ، فقام الأوروبيون بنقل عبيد إفريقيا خلال هذا المحيط ، كي يبيعوهم في العالم الجديد ، وكانت هذه التجارة هامة بالنسبة للعالم الخارجي ، وقد تركت هذه التجارة آثارا سيئة على الحياة العامة في غرب إفريقيا في الثلاثة هرون والنصف التي تلت كشف العالم الجديد ، واختلقت تجارة الرقيق في فترة الغزو الأسباني لأمريكا عما كانت عليه في القرن السادس عشر ، وسبب ذلك يرجع إلى أنه لم يكن لأسبانيا مراكز تجارية في غرب إفريقيا . ولكنها على الرغم من ذلك تمكنت من الحصول على العدد اللازم من العبيد عن طريق العقود (اسيانتوس Asientos) التي كانت تتم بين حكومة اسبانيا وبين تجار الرقيق الذين كانوا أما من البرتغاليين أنفسهم أو من وكلاء البرتغاليين . وإلى جانب التجار البرتغاليين وجد تجار من بريطانيا في الفترة ما بين ١٥٦٢ ، ١٥٦٨م مثل الإنجليزي جون هوكينز John Howkins ومع ذلك فإن تجارة الرقيق في القرن ١٦ كانت تتم بمعركة التجار البرتغاليين ولكن على الرغم من ذلك فإن

(٤٨) تجدر الإشارة هنا إلى أن تجارة الرقيق في إفريقيا لم تكن وليدة قديم الأسبان إلى هذه القارة ولكنها كانت تمارس قبل ذلك الوقت بكثير ، وسوف يتضح ذلك في هوامش الفصل السادس (المترجم) .

مقدرتهم على الإتجار في العبيد عبر المحيط الأطلنطي كانت محدودة ، وذلك لأن السفن التي كانت متاحة لهذا الغرض لم تكن بالوفرة الكافية ، هذا إلى جانب أن الطلب على العبيد لم يكن كبيرا ، بالإضافة إلى أن العمل في المناجم لم يحتاج إلى عمالة كبيرة ، حتى أن المزارع التي أنشأها الأسبان في أمريكا والتي أنشأها البرتغاليون في البرازيل كانت صغيرة ، والدليل على ذلك أن عدد العبيد الذين أرسلتهم البرتغال إلى أمريكا في القرن السادس عشر باع ١٢٥٠٠٠ عبد (كان منهم ٧٥٠٠٠ يعملون في المستعمرات الأسبانية ، ٥٠٠٠٠ يعملون في المستعمرات البرتغالية في البرازيل) وفي خلال نفس الفترة وجد ٦٠٠٠٠ عبد يعملون في جزيرة ساوتومي Sao thomè . وتطورت الزراعة في العالم الجديد (أي في الأمريكتين) وبخاصة الزراعة التي قام بها البرتغاليون في البرازيل ، فقد خطت خطوة كبيرة في الثلث الأول من القرن السابع عشر ، ورغم ذلك فإن تجارة الرقيق عبر الأطلنطي في المائة سنة الأولى ، كانت لم تزد عن ٢٠٠٠٠٠ عبد من الأفريقيين الذين كانوا قد وصلوا إلى الأمريكتين ، ويمكن رؤية ذلك في الفصل السادس . وقد نقل عدد أكبر من العبيد وبخاصة عندما كانت تجارة الرقيق في أوجها وذلك في أواخر القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين .

دخول الهولنديين في تجارة المحيط :

لقد لفتت الثروة التي جلبها الأسبان من العالم الجديد المغامرين من البحارة وبخاصة من الدول البحرية في أوروبا الغربية ، في الوقت الذي لم تلق مطالبة أسبانيا بالاستغلال المطلق لأمريكا قبولا من جانب الدول الأخرى ، أكثر مما لقيته البرتغال في احتكارها للتجارة البحرية في غرب إفريقيا ، وكانت بريطانيا وفرنسا هما الدولتان الوحيدتان اللتان عارضتا النفوذ الأسباني في أمريكا في القرن السادس عشر ، ولكنهما لم تحققا نجاحا كبيرا في تأمين وجودهما في أمريكا ، أكثر منه في غرب إفريقيا ، بمعنى أن نفوذ فرنسا وإنجلترا في غرب إفريقيا كان أكثر من نفوذهما في

أمريكا . وفي أغلب الظن أنهما أقنعتا نفسيهما بالعمل على نهب ومهاجمة المستوطنات الاستعمارية الأسبانية ، بل ومهاجمة الأساطيل الأسبانية ، التي كانت تنقل الفضة من المناجم الأمريكية إلى أوروبا .

ولم يواجه النفوذ الأسباني حتى عام ١٥٨٠م أى تحدى أمريكيا ، كما لم يواجه النفوذ البرتغالي بالتالى أى تحدى إفريقيًا، وفى هذا الوقت حكمت أسبانيا البرتغال ، وأصبحت هى المهيمنة على أعالي البحار ، وفى عام ١٥٧٢م ثار الشعب الهولندى فى الأرض المنخفضة ضد الحكم الأسباني ، وقد تمكن الهولنديون فى النهاية من الحصول على الاستقلال ، وعملوا على المحافظة عليه رغم المحاولات التى قامت بها أسبانيا من أجل إخضاع هولندا من جديد ، وفى ذلك الوقت أصبح تجار الأراضى المنخفضة هم الموزعون الأساسيون للتوابل والبضائع الشرقية ، التى كان يجلبها البرتغاليون من آسيا إلى شمال غرب أوروبا . وفى نهاية القرن السادس عشر ، أرسل ملك أسبانيا فليب الثانى قوة من حملته لتحضر العصاة من رعاياه من الهولنديين من سكان الأراضى المنخفضة كي يعاقبهم ، زد على ذلك أنه أغلق موانئ أسبانيا والبرتغال أمام السفن القادمة من الأراضى المنخفضة . وكان من نتيجة موقف فليب الثانى ضد الهولنديين أن صمموا على توسيع حربهم ضده فى أعالي البحار وعملوا على تدمير الاختكارات التجارية فى أوروبا وخاصة مايتعلق منها بالبرتغاليين والأسبان فى العالم الخارجى .

وكان الجزء الكبير من تجارة المحيط الهندى الممثلة فى التوابل فى يد البرتغاليين وعلى هذا فقد ركز الهولنديون اهتمامهم بتدمير هذه التجارة ، وفى عام ١٦١٠م دمر الهولنديون القوة البحرية البرتغالية فى المحيط الهندى . وأصبحوا هم أصحاب السيادة فى هذا المحيط . وقبل عام ١٥٩٨م وما بعده ، أسس الهولنديون مراكز صغيرة وقليلة العدد على سواحل غينيا والكاربيان ولكنهم لم يقوموا بهجوم على المصالح البرتغالية والأسبانية فى غرب إفريقيا

وفي أمريكا مثل ما فعلوا مع البرتغال في المحيط الهندي . وفي عام ١٦٢١ تأسست الشركة الهولندية لجزر الهند الغربية The Dutch west indies company ومن اسمها يمكن معرفة أن الاهتمامات الرئيسية لهذه الشركة كانت تختص بالعالم الجديد ، ولكننا نرى أن نشاط هذه الشركة في العالم الجديد كان له أصلاء في غرب افريقيا .

وقد مارست هذه الشركة الأسلوب الذي كانت تتبعه فرنسا وبريطانيا ضد أسبانيا والبرتغال في مهاجمة السفن الأسبانية في المياه الأمريكية ، وكان لهذا العمل من جانب هولندا تأثير كبير . وفي عام ١٦٣٠ فقدت أسبانيا وبشكل نهائي سيطرتها البحرية ، وبعد ذلك شرع الهولنديون في مهاجمة البرتغاليين في البرازيل ، وفي عام ١٦٣٧ م ، استولى الهولنديون على قسم كبير من المستعمرات البرتغالية .

وقد استفاد الهولنديون عندما غزا البرازيل قائدهم موريس ناسيو M. Nassau الذي شجع الزراع البرتغاليين المستقرين في البرازيل على مواصلة نشاطهم الزراعي ، فهم الذين يرجع لهم الفضل في النهوض بزراعة قصب السكر والمحاصيل الأستوائية ذات القيمة التصديرية ، ولكن رغم هذا فإن هؤلاء الزراع لم يحققوا الأهداف التي طلبت منهم بسبب النقص في الأيدي العاملة الممثلة في زنجوج افريقيا ، لذلك نجد أن موريس يشرع في مهاجمة ساحل غرب افريقيا ، ويستولى على مراكز التجارة البرتغالية هناك . وفي عام ١٦٤٢ م ، سقط في أيدي الهولنديين كل حصون البرتغاليين في ساحل الذهب وهذه الحصون هي : حصن أرجوين Arguin والجوري Goree وساوتومي são thomé واللواندا Loanda .

وفي عام ١٦٤٠ م ، حصل البرتغاليون على استقلالهم من أسبانيا وتبعاً لذلك ، فلم يعد للهولنديين أي تبرير لمهاجمة الممتلكات البرتغالية . وعلى الرغم من ذلك فقد حاول الهولنديون أن يحتفظوا لأنفسهم بما حصلوا

عليه من أسبانيا ، وفي عام ١٦٤٨م ، استرد البرتغاليون من أيدي الهولنديين حصن ساوتومي وحصن لواندا . وفي عام ١٦٥٤م ، تمكن البرتغاليون وبصفة نهائية من طرد الهولنديين من البرازيل .

ومع ذلك فقد احتفظت الشركة الهولندية بلجزر الهند الغربية بـ حصن أرجوين وحصن جورى ، كما احتفظت أيضاً بالمراكز الداخلية ، التي تقع في الأرض الداخلية المواجهة لتلك الجزيرة واستردت أيضاً الحصون القوية الواقعة في ساحل الذهب التي كانت تشكل أقوى قوة أوربية في ساحل غينيا ، ولعبت هذه الحصون دوراً أساسياً في نشاط وتنظيم حركة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلنطي ، ولم يعد من الملائم امام الهولنديين ان يبيعوا العبيد إلى الزراع البرتغاليين في البرازيل ، لأن البرتغال كان في إمكانها في ذلك الوقت أن تمد هؤلاء الزراع بما يحتاجونه من رقيق لإقليم لواندا ومن ساوتومي ، ولم يكن للأسبان مراكز تجارية في غرب أفريقيا ، فقد رفضوا شراء العبيد من البرتغاليين (الذين كانوا من وجهة نظر ملك أسبانيا رعايا متمردين) وكانت الشركة الهولندية قد وجدت سوقاً رائجة للعبيد ، بين المستوطنين الأسبان في أمريكا . وبالإضافة إلى ذلك فقد أدى تدمير الهولنديين للقوة البحرية الأسبانية في المياه الأمريكية ، إلى جعل كل المستعمرين الانجليز والفرنسيين يستخف بالمطالب الأسبانية في العالم الجديد ، وقد احتفظت بريطانيا وفرنسا بلجزر الهند الغربية التي كانت محتلة فقط بأفراد من الأسبان قليلي العدد ، ونظراً للخبرة التي حققتها الشركة الهولندية (٤٩) بلجزر الهند الغربية في العالم الجديد ، فقد كان لها المقطرة على تعليم هؤلاء المستوطنين كيفية النهوض بزراعة القصب من أجل تصديره

(٤٩) من المعروف أن الشركة الهولندية بلجزر الهند الغربية ساهمت مساهمة فعالة في تجارة رقيق غرب أفريقيا وبخاصة بعد أن اهتمت بريطانيا وفرنسا بالزراعة في العالم الجديد ، هذا فضلاً عن تزويدها الزراع برأس المال والآلات الزراعية . (المترجم) .

إلى أوروبا ، وتعهدت الشركة بتزويد الزراع في العالم الجديد بشروط ميسرة و برأس المال و بالمعدات ، هذا إلى جانب تزويدهم بما يلزمهم بالعدد اللازم من العبيد للعمل في المزارع الجديدة .

وأصبحت الكوراسيو Curasao والممتلكات الهولندية الأخرى في الكاريبيان Caribbean من المراكز التجارية الهولندية المزدهرة لدى المستعمرين الأوربيين في جزر الهند الغربية ، وفي المناطق الأستوائية من الأراضي الأمريكية الرئيسية . وكان المزارعون الفرنسيون والأسبانيون والإنجليز يشترون عبيدهم وما يلزم مزارعهم من متطلبات أخرى من التجار الهولنديين ، لأن الهولنديين كانوا في مركز يسمح لهم بتزويد هؤلاء المزارعين بما يحتاجونه ، وفي الوقت نفسه أمن الهولنديون عمليات تسويق محاصيل المستوطنين في أوروبا ، وكانت هذه الأعمال من جانب الهولنديين مفيدة للغاية ، وخاصة أن السوق الأوربية المستهلكة لمنتجات جزر الهند الغربية كانت في تزايد مستمر ، وبخاصة فإن استهلاكها من السكر قد زاد وذلك بعد الزيادة المضطردة في تناول القهوة والشاي بكميات من السكر .

المنافسة الأوربية على تجارة الأطلنطي

على الرغم من أن التجارة الهولندية مع المستعمرات الأسبانية كانت مخالفة للقانون الأسباني ، ومع ذلك فإن الحكومة الأسبانية تركت الهولنديين يمارسون نشاطهم مع مستعمراتها في العالم الجديد ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن أسبانيا نفسها كانت عاجزة عن إمداد كل مستعمراتها ، بما تحتاج إليه من عبيد ، ويرجع ذلك إلى ضعف أسطولها ، وعدم مقلته على القليم ، بمنع التجار الهولنديين من ممارسة تجارتهم في المستعمرات الأسبانية . وفي عام ١٦٥٠م وما بعده اتخذت كل من فرنسا وبريطانيا

خطوات إيجابية بشأن قصر تجارة مستعمراتهما على تجارهما وعلى سفنهما الخاصة .

وفي هذا الوقت كانت السفن الهولندية تقوم بنقل تجارة أوروبا ، وكان التجار الهولنديون يبيعون منتجات افريقيا وأمريكا وآسيا إلى الإنجليز والفرنسيين وبعض الأوربيين الآخرين ، أى أن الأوربيين كان في إمكانهم الحصول على منتجات العالم الجديد وآسيا وافريقيا عن طريق تجار هولندا ، وفي هذا الوقت أى في القرن السابع عشر الميلادي ، وضعت نظرية اقتصادية تنص على أن ثروة الدولة تقدر على أساس ما تمتلكه من ذهب وفضة مما جعل رجال الدولة في بريطانيا وفي فرنسا في حالة قلق لأن كل مخزون بلادهم من المعادن الثمينة سينهب إلى أيدي الهولنديين ، لأنهم يبيعون إلى الفرنسيين والإنجليز منتجات المناطق الاستوائية . وعلى هذا الأساس اعتقد الفرنسيون والإنجليز أن كمية الذهب والفضة الموجودة في العالم ستصبح محدودة ، ويصبحوا هم بالتدريج أكثر فقرا وضعفا ، بينما تصبح هولندا أكثر ثراء وقوة ، لذلك قررت كل من الدولتين الإنجليزية والفرنسية ، أن تزيد من مساهمة بلديهما في تجارة أوروبا فيما وراء البحار ، وذلك ليس فقط لأن مخزون الذهب والفضة الخاص بكل منهما قد توقف عن الزيادة ولكنهما أيضا كانا يريدان أن تزيدا هذا المخزون ، والسبب في ذلك راجع إلى أن بريطانيا وفرنسا أصبحتا في مركز يسمح لهما بأن تبيعا الإنتاج الاستوائي إلى الدول الأوربية الأثيرة ، وبناء على ذلك وفي خلال القرن السابع عشر ، عملت كل من الحكومة الفرنسية والإنجليزية على تنمية شركات التجارة القومية كي تنافس الشركات الهولندية على تجارة ما وراء البحار ، وعلى وجه الخصوص في آسيا وإفريقيا ، حيث كانت السلع التي يرغب الأوربيون في الحصول عليها تشتري من المنتجين ، أو من التجار الوطنيين ، وكانت أوروبا تحصل على جزء كبير من الإنتاج الأمريكي الذي يديره المستعمرون الأوربيون ولكن

في مقابل ذلك كان عليهم أن يقاوموا الإحتكار الفعلي الذي تمارسه هولندا والندي وصلت فيه إلى الذروة ، وكان على كل من الحكومة الفرنسية والإنجليزية أن تتخذ من الإجراءات الضرورية ما يكفل لها حماية الأسواق التي تصدر لها منتجاتها الوطنية ، كما تعمل الدولتين معا وبكل الوسائل حتى تحصلا على الإنتاج الاستوائي من المنتجين أو التجار دون أن تنفق في سبيل ذلك الفضة أو الذهب . وفي عام ١٦٥٠ وما بعده سنت الدولتان (فرنسا وبريطانيا) القوانين التي تخول لهما نقل تجارة بالديهما في سفنهما الخاصة دون استخدام التجار الأجانب وسفنهم (٥٠) .

وبناء على الموقف الجديد من جانب فرنسا وبريطانيا نحو تجارة المستعمرات الزراعية في أمريكا، وجزر الهند الغربية ، حققت نتائج هامة بالنسبة لغرب افريقيا ، فكانت هذه المزارع تعتمد على غرب افريقيا في الحصول على الرقيق ، كما كان الطلب على الرقيق يتزايد بصورة مستمرة ، وذلك لأن حياة العبيد على ممارسة الزراعة لم تكن تتجاوز ثلاثين عاما، ولم يحافظ العبيد على زيادة أعدادهم في المستعمرات الزراعية في العالم الجديد لأن ظروف الرق لم تشجعهم على الزواج وتكوين الأسر^١ . وعلى أية حال فإن الرجال كانوا يفوقون النساء عددا ، وكانت نسبة الرجال العبيد الذين يعملون في المزارع إلى نسبة النساء ٢ : ١ . وقد ازداد الطلب على العبيد لأن كل المزارع والمستعمرات الزراعية ازداد عددها كي تفي بالمتطلبات الأوربية المتزايدة على 'قصب السكر ، والتمباك والبن ، والنيلة ،

(٥٠) حرصت كل من فرنسا وبريطانيا على المساهمة في نقل تجارة ما وراء البحار إلى المستهلك الأوربي ، وذلك لتحقيق هدفين أولهما القضاء على القوة البحرية الهولندية التي كانت تتمتع بحق نقل هذه السلع التجارية إلى أوروبا ، وثانيهما كي تزيد من حصيلة دخلهما ، وعلى هذا الأساس اتخذت هاتين الدولتين عدة إجراءات كان من أهمها قيام سفنهما بنقل تجارة ما وراء البحار إلى أوروبا ، ثم العمل على حرمان سفن الدول الأوربية الأخرى كالبرتغال وأسبانيا وهولندا من القيام بنقل هذه التجارة . (المترجم) .

Indigo وبعض المحاصيل الأخرى . وفي عام ١٦٥٠ م كان الهولنديون هم الذين يتولون تزويد المزارع بالرقيق ، ومع ذلك فلم يكن للهولنديين نصيب كبير في تجارة المستعمرات الفرنسية والإنجليزية مما أدى إلى قيام إنجلترا وفرنسا بالمشاركة في تجارة الرقيق على نطاق واسع .

المنافسة الأوربية على تجارة الرقيق

لقد ساهم التجار الإنجليز بنصيب وافر في تجارة الرقيق كي يحققوا الفوائد التي يصبون إليها ، فكانوا يبيعون الرقيق إلى المزارعين الفرنسيين أو الأسبان ، هذا بالإضافة إلى بيعهم إلى المستعمرين الإنجليز أنفسهم . وفي عام ١٦٥٠ م وما بعده ، أصبح الجميع يتنافسون على تجارة الرقيق في المحيط الأطلنطي ، فإلى جانب تجار الرقيق الانجليز والفرنسيين والهولنديين والبرتغاليين ، وجد تجار من بلاد أخرى مثل السويد Sweden والدنمارك Denmark وبراندنبرج Brandenburg (ألمانيا) فقد بدأ هؤلاء التجار جميعا في ممارسة أعمال بيع الرقيق في أسواق غرب إفريقيا ، كما كانوا يبيعونهم بالتالي إلى المزارعين الأوربيين في جزر الهند الغربية وأمريكا ، وفي ذلك الوقت لم تكن كل من بريطانيا وفرنسا قد أصبحتا قوتين استعماريتين كبيرتين لهما مستعمرات زراعية على جانب كبير من الأهمية في أمريكا ، بل كانت كل ممتلكاتهما في جزر الهند الغربية ، وكانت هذه الجزر تمثل مراكز لتوزيع الرقيق الذي يبيعونه إلى مزارعي الدول الأخرى ولم تعمل القلة الصغيرة من المتنافسين في تجارة الرقيق بنفس الطريقة التي كانت تعمل بها بريطانيا وفرنسا ، ولكنهم اتبعوا الطريقة الهولندية التي كانت معروفة منذ سنوات قليلة ، وقد يسرت شركات الرقيق التابعة للدنمارك ولبراندنبرج الكثير من رأس المال والخبرة التي تم الحصول عليها من هولندا ، وقد اتخذ كل من الإنجليز والفرنسيين من الإجراءات الناجحة ما أتاح لهم فرصة

القضاء على احتكارات الهولنديين لتجارة الأطلنطي، وقد دفع ذلك بعض التجار الهولنديين إلى البحث عن استثمارات وأعمال تجارية خارج البلاد المنخفضة .

ورأى كل من الفرنسيين والإنجليز والدنمركيين والسويديين والبراندنبرجيين إنه في إمكانهم القيام بمنافسة مؤثرة فقط مع هولندا في غرب أفريقيا ، لو استطاعوا أن يـسـكـونوا شركات تجارية قومية National trading companies تسمى بأسماء مختلفة ، مثل شركات غرب أفريقيا ، أو شركات جزر الهند الغربية ، بحيث يحصلون على عقود نخول لهم إحتكار تجارة بلادهم القومية في غرب أفريقيا ، وكانت أول شركة إنجليزية لها تأثير فعلى هي الشركة الملكية للمغامرين في تجارة أفريقيا The company of the royal Adventurers trading into Africa (٥١) .

وقد منحت هذه الشركة في عام ١٦٦٠م حق امتياز نخول لها التجارة في غرب أفريقيا . وفي عام ١٦٧٢م تأسست بعدها الشركة المالكية الافريقية The Royal African Company ، كما وجدت شركة الهند الغربية الفرنسية (The French west indies Company) التي منحت في عام ١٦٦٤م حق امتياز نخول لها ممارسة نشاطها . وفي الواقع أنه كان يوجد هناك شركات انجليزية تم تأسيسها من مدة سابقة ، كانت تحتكر التجارة الإنجليزية في غرب أفريقيا ، ومنحت هذه الشركات الإنجليزية حق امتياز في السنوات ١٥٨٨ ، ١٦١٨ ، ١٦٣١م وإلى جانب هذه الشركات الإنجليزية وجد أيضا أربع شركات فرنسية ، كانت تحتكر تجارة فرنسا في منطقة غرب

(٥١) لم تكف كل من بريطانيا وفرنسا بحمل سفنهما تقومان بنقل تجارة العالم فيما وراء البحار ، وحرمان سفن هولندا من هذا النشاط ، بل إنهما قامتا بتأسيس عدد من الشركات وذلك للإسهام في تجارة غرب أفريقيا (المترجم) .

افريقيا ، فقد حصلت هذه الشركات على امتيازات في الفترة ما بين ١٦٣٤م ، ١٦٥٨م ، ولكن لم تحقق واحدة من هذه الشركات المبكرة سواء الشركات الإنجليزية منها أم الفرنسية نجاحا دائما ، ولم يكن لهذه الشركات ما كان للشركات الإنجليزية في الفترة ما بين ١٦٦٠ ، ١٦٧٢ ، كما لم يكن لها أيضا مثل ما كان للشركات الفرنسية في عام ١٦٦٤ من مزايا تمثلت في أعداد الرقيق الذين عملوا في مزارع الهند الغربية ، ولم يكن من المفروض أن يعمل التجار بصفة شخصية في التجارة في غرب افريقيا دون الحصول على حق امتياز ينحول لهم ذلك أو الحصول على حق العضوية في شركات قومية متخصصة .

ولقد اقتضت التجارة بصفة رسمية على احتكار الشركات لها ، لأن الشركات الكبيرة والقوية فقط ، هي التي كان في إمكانها أن تشيد الحصون العسكرية القوية في القرن السابع عشر ، كي تحمي بها نفسها ، لأنه كان من الضروري بالنسبة لهذه الشركات مواصلة تجارة الرقيق . وقد حصل التجار الأوروبيون على الرقيق عن طريق الشراء من ساحل غرب افريقيا ، وليس من المؤكد أن تجارة الرقيق في غرب افريقيا في ذلك الوقت كانت قد أصبحت راسخة وكانت بعض المستودعات (المحطات) في حاجة إلى تزويدها بالعبيد وبالسلع التجارية اللازمة لمقايضتها بالرقيق ، أي أنه كان من الضروري إيجاد مستودعات لحفظ السلع التي تستبدل بالعبيد . وفي القرن السابع عشر الميلادي ، كانت هذه المستودعات في حاجة إلى تحصين وحماية عسكرية بحيث تمكنها من صد الهجمات المعادية القادمة من شركة أو من جانب دولة منافسة تعمل في تجارة الرقيق .

وفي الفترة ما بين ١٦٤٠ ، ١٧٥٠ ، تأسس عدد كبير من الحصون الأوربية والمراكز التجارية على شواطئ غرب إفريقيا ، وكانت ملكيتهم الخاصة تتغير بصفة مستمرة ، وذلك بسبب الحروب التي كانت تنشب بين الدول بسبب الإتجار في الرقيق ، فكانت كل دولة تحاول أن توسع

نشاطها التجارى فى الرقيق ، وكان السبب المباشر وراء الصراع الأوروبى هو محاولة كل دولة من هذه الدول الحصول على المراكز التجارية فى غرب أفريقيا ، فضلا عن الرغبة فى فرض السيطرة على المحيط الأطلنطى ، ومن المعروف أن تجارة الرقيق كانت تهدف إلى تزويد المستعمرات الأوربية فى الأمريكتين بالأعداد اللازمة من الرقيق . ولم يكن الغرض من هذه الحروب هو الحصول على قواعد فى غرب أفريقيا ، بقدر ما كان الغرض هو الحصول على مستعمرات وتجارة فى العالم الجديد .

ولقد مر هذا الصراع الخاص بتجارة الأطلنطى وبتأسيس الإمبراطورية بطورين رئيسيين ، الأول : أن الإنجليز والفرنسيين قاموا بالتخطيط لتدمير السيطرة الهولندية على تجارة أوربا فيما وراء البحار ، والثانى : أن فرنسا وبريطانيا أوقفتا الحرب بينهما لتحقيق الهيمنة على تجارة العالم وإجبار هولندا على التخلي عن إمبراطوريتها المنهكة ، وقد تداخل الطوران معاً ، ومع هذا فيمكن القول بأن الطور الأول قد انتهى بعقد معاهدة أوترخت « Utrecht » فى عام ١٧١٣ م ، وقد نصت هذه المعاهدة على أن تحصل إنجلترا على السياتو « Asiento » أى على العقد الذى به تزود بـ ٤,٨٠٠ عبد ، وذلك لإرسالهم إلى أمريكا الأسبانية (٥٢) . وفى عام ١٧١٣ م حلت فرنسا محل هولندا كأقوى قوة أوربية على شواطئ غينيا العليا ، وفى نفس الوقت حدثت منافسة قوية بين كل من إنجلترا وهولندا فى ساحل الذهب .

(٥٢) لقد تخلت بريطانيا عن هذا العقد فى عام ١٧٥٠ وبنى هذا أن بريطانيا وقعت عقدا مع أسبانيا بهدف تزويد الأول للاخيرة بما يلزمها من عبيد غرب أفريقيا (المترجم) - (١٠٢ - تاريخ غرب أفريقيا)

فرنسا في السنغال في الفترة ما بين ١٦٣٠ ، ١٧٥٨ م :

كان النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا يهدف إلى استغلال المنطقة المتسعة التي يمكن الوصول إليها من البحر عن طريق نهر السنغال . وعلى هذا فقد تأسست المراكز الفرنسية في بادئ الأمر عند مصب نهر السنغال في الثلاثينيات من القرن السابع عشر ، وفي عام ١٦٥٩ م اختيرت جزيرة القديس سانت لويس « Saint Louis » لتكون مركزاً لقيادتهم ، وشيد الفرنسيون فيها حصناً أنشئت من حوله مدينة ، وفي عام ١٦٧٧ م تمكنت فرنسا من الإستيلاء على حصني « أرجوين » و « جوري » الهولنديين ، وقد أصبح حصن « أرجوين » في ذلك الوقت مركزاً تجارياً هاماً ، بينما تطور حصن « الجوري » بسرعة وأصبح قاعدة بحرية رئيسية لفرنسا في غرب أفريقيا .

وفي الفترة ما بين ١٦٩٧ م ، ١٧٢٠ م تمكن المكتشفون الفرنسيون والتجار والبعثات التبشيرية تحت حكم القائد الفرنسي أندريه برو Andre Brue من استخدام حصني القديس لويس وجوري كمراكز لفرض السيادة الفرنسية على منطقة شاسعة من غرب أفريقيا ، وقد توغل الفرنسيون إلى الداخل بعيداً إلى بامبوك (وانجارا العرب) بينما أسسوا في الجنوب مراكز تجارية عند البريدا « Albreda » في غمبيا « Gambia » ، وفي بيساو « Bissau » وفي بولاما « Bulama » الواقعة على الساحل الذي كان يعرف في ذلك الوقت باسم غينيا البرتغالية « Portugaese Guinea » وكانت النتائج التجارية لهذا التوسع غنية للآمال ، مع أن تجارة الصمغ والشمع والعاج والجلود والعبيد كانت قد تطورت ووصلت أوجها في هذه الفترة ، وبلغت قيمة هذه التجارة حوالي ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، أو ما يساوي ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار في السنة ، وكانت الأرباح من هذه التجارة غير كافية لتدعيم مجهودات المحافظة على مصالح فرنسا في منطقة كبيرة ومتسعة ، وكان هذا أحد الأسباب

الى تقول : لماذا لم يكن عند شركات (٥٣) غرب أفريقيا الفرنسية « The french west African Companies » القدرة في أن تستمر قوية لفترة طويلة ، وفي الفترة ما بين ١٦٦٤ م ، ١٧٥٨ م تأسس ما لا يقل عن ست شركات على التوالي ، وكان هناك أكثر من سبب في إخفاق شركات غرب أفريقيا الفرنسية ، فهذه الشركات لم تتدبر الأمر من أجل الحصول على العدد الكافي من العبيد اللازمين لزراع جزر الهند الغربية الفرنسية ، وكان من المحتمل أن يكون عدد العبيد المصلين من أفريقيا إلى فرنسا في خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر تقلر بـ ٩٠٠٠ عبد في السنة (وإذا قورن هذا العدد بنبوة النشاط البريطاني في هذه الفترة ، أى في الأربعينيات من القرن الثامن عشر ، نجد أن ذروة النشاط البريطاني قد وصلت إلى ٢٥,٠٠٠ عبد وسبب ذلك يرجع إلى أن منطقة سنجامبيان Senegambian Region أفأولا لم تكن منطقة صالحة للتجارة الأوربية في الرقيق ولم يكن سكانها كثيرين ، وفي الشمال على طول وادي السنغال Senegal Valley ، كان التغلغل الفرنسي قوياً ، وثانياً أن أغاب الفرنسيين كانوا قد تغلغوا فيها واصطدم الكثير منهم بمنافسة قوية من التجار الأفريقيين الذين كانوا ينتمون منذ فترة طويلة لقبائل الماندن « Mande » والغولاني « Fulani » (أو التوكولور Tukolor) وقد ثبت أنه من المستحيل بالنسبة للتجار الفرنسيين المحافظة على محطاتهم الداخلية لأية فترة من الزمن ، فكأما حاولوا ذلك تكبدوا الكثير من الأموال والقوة البشرية ، ومن المحتمل الشك في أن الفرنسيين قد نجحوا في الحصول على أكثر من ١٠٠٠ عبد في السنة من منطقة السنغال رغم الجهود الضخمة التي قامت بها الشركات الفرنسية ،

(٥٣) من الواضح أن الشركات الفرنسية في غرب أفريقيا لم تكن لها القدرة على الاستمرار في استغلال موارد هذه المنطقة وبخاصة في مجال استغلال الثروة البشرية ، وكذلك في استغلال الموارد الأخرى ، وسبب ذلك يرجع إلى المنافسة القوية من جانب الوطنيين والبريطانيين . هذا فضلا عن أن مناطق نفوذ فرنسا كانت فقيرة في عدد سكانها (المترجم) .

فكان من السهل والأرخص لهم البحث في كل مكان عن العبيد ، ومع ذلك فشلوا في تثبيت أقدامهم في ساحل الذهب . وقد بدأ تجار العبيد الفرنسيون في توسيع نشاطهم في ساحل الحبوب والعاج والعبيد (فضلا عن توسيع نشاطهم خارج هذه المناطق في الكونغو وأنغولا) .

التجارة في ساحل مهب الريح :

لقد ازدهرت تجارة الرقيق في حصن الجوري « Gorce » وفي جزيرة شبرو « Sherbro » ولكن لم تنجح شركات غرب أفريقيا الفرنسية والإنجليزية ولا أية دولة أخرى في تأمين مساهمتها الرئيسية في هذه التجارة (تجارة المحيط الأطلنطي) مع أن هذه المنطقة قد زودت بجزر شاطئية ومداخل ساحلية وفيرة العدد ، فكانت سداً منيعاً أمام أية سفينة مملوكة لأي شخص يحاول الاقتراب من الشاطئ كي ينطلق لممارسة الأعمال التجارية مع التجار المولدين في هذه المنطقة ، ويمكن رؤية ذلك في الفصل الرابع من هذا الكتاب . وكان هؤلاء التجار المولدون (٥٤) يتكلمون اللغة البرتغالية ، ويمثلون جزءاً من البرتغاليين ، ومع هذا فلم يدينوا بالولاء والطاعة لأية دولة أوروبية ، بل رفضوا أية محاولة (من جانب أوروبا) لفرض السيطرة على أنشطتهم . وكان هذا الجزء من ساحل غينيا يمثل منطقة صيد جيدة لتجار الرقيق الذين وفدوا إليها من دول كثيرة من العالم ، ولم يتصل هؤلاء المولدون بأية شركة من شركات التجارة القومية مع أنهم كانوا يستخدمون طرقاً بسيطة في التجارة ، وكان يوجد في منطقة ساحل غرب أفريقيا فقط ، نظام متقن خاص بالحصون

(٥٤) المولدون هم الأشخاص الذين ينحدرون من نسل برتغالي أفريقي ، بمعنى أنه عندما قدم البرتغاليون إلى منطقة غرب أفريقيا تزاوجوا من الإفريقيات ، ونتج عن ذلك سلالة جديدة عرفت بالمولدين ، وكانت هذه السلالة مرفوضة من جانب التجار البريطانيين والفرنسيين ، وهذه السلالة على غرار السلالة التي نتجت من تزاوج المراكشيين عندما غزوا تمبكتو بالإفريقيين .

(المترجم)

والدوريات الساحلية التي، حققت السيطرة على هذه التجارة كما أمنت مصالح أية دولة أو شركة ، ولم يتبع هذا النظام بصورة دقيقة في القرن الثامن عشر في أية دولة من العالم ، وكان الجزء الأعظم من الساحل خاضعاً للبرتغال ، وكانت سلطة البرتغاليين قائمة (على هذا الجزء من ساحل غرب أفريقيا) فقد كانوا يفرضون سيطرتهم على السكان المجاورين من مستعمراتهم في كاشيو « Cacheu » ، وقد ثبت أن المراكز الفرنسية في بيساو وبولاما كانت عديمة الجدوى ، وأن فرنسا قد تخلت عنها ، كما وجدت مستوطنات إنجليزية في منطقة نهر سيراليون وفي جزيرة شربرو . ولكن هذه المستوطنات كانت تابعة للتجار المستقلين الذين لم يكونوا على صلة بشركات غرب أفريقيا الإنجليزية ، وكان الاستثناء الوحيد في هذه التجارة المستقلة موجوداً في منطقة نهر غمبيا ، التي حببها الطبيعة بجري مائ صائح للتجارة الداخلية ، وكان من السهل نسبياً السيطرة عليها ، وكان هذا المجرى قايلاً الأهمية في هذه المنطقة من غرب أفريقيا وفي عام ١٦١٨ م أقام الإنجليز في جزيرة جيمس « James Island » القرية من مصب نهر غمبيا ، حيث شيدوا حصنهم الأول . ولم تكن سيطرة الشركات البريطانية على نهر غمبيا قوية بدرجة كافية حتى تتمكن من منع الفرنسيين من تأسيس مركز تجاري منافس في البرينا « Albreda » الواقعة على الشاطئ الشمالي من نفس النهر والقرية من جزيرة جيمس .

التجارة في ساحل الجيوب والعاج :

في خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تدهت الشركات التجارية إلى حد ما إلى ساحل الجيوب والعاج ، ولم تصبح لغافل مايقوتا Malagueta قيمة في عالم التجارة ، وقد أدى ذلك إلى تنشيط تجارة العاج ، وبخاصة في القرن السابع عشر ، مما أدى بدوره إلى إنقاص سريع في عدد الفيلة ، وقد بدأت التجارة في هذه المنطقة في التدهور في بداية القرن الثامن عشر ، وقد أدت التيارات القوية التي ترتطم بشاطئ ساحل غرب أفريقيا ، وكذلك العواصف المتكررة ، وعدم توفر المراسي الآمنة في هذه المنطقة إلى عدم

تمكن الرحالة البرتغاليين من الرسو بسفهم بجوار الشاطئ ، بل كانوا يقعون بعيداً عن الساحل ، ولا يزال هذا الساحل معوقاً لحركة الملاحة البحرية ، ومع ذلك فقد تمكن العدد الضئيل من السكان من أن يلعب دوراً يسيراً في تنمية التجارة المحلية في غرب أفريقيا ، مع أنه بقي عدد قليل من هؤلاء الوطنيين مشاركون في التجارة مع الأوربيين (تجارة الرقيق) دون أن يتم بتنظيم نفسه من أجل هذه التجارة في إطار كانت كي يتمكن من إقامة مراكز تجارية دائمة ، مثل المركز الفرنسي التجاري الذي تم تأسيسه في القرن السابع عشر في أسيني « Assini » في الطرف الشرقي من ساحل العاج الواقع قريباً من ساحل الذهب ، وأصبح هذا المركز مهجوراً في غضون سنوات قليلة ومع ذلك وفي نهاية القرن السابع عشر وما بعده ، كان الطاب متزايد على الرقيق في الأمريكتين ، مما شجع سفن التجار الأوربيين بصفة خاصة على زيادة الاهتمام بساحل الحبوب والعاج ، وثبت أن حجم تجارتهم من الرقيق كان غير ثابت . مع هذا فقد كانوا يستطيعون أحياناً تحقيق بعض الأرباح .

ساحل الذهب :

كان الموقف في ساحل الذهب يختلف كثيراً ، فقد ظل مسرحاً من المسارح الرئيسية للنشاط الأوربي في غرب أفريقيا . وفي بداية القرن الثامن عشر استمر التجار في ممارسة تجارة الذهب ، وكان من المحتمل أن تقدر قيمة هذا الذهب (المستخرج من غرب أفريقيا) بنحو ٢٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، أو ما يعادل ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي في السنة ، ويبدو أن هذه التجارة قد انهارت في نهاية القرن الثامن عشر بسبب قلة إنتاج المناجم ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن ممالك الأكان « Akan » طلبت من سكانها الاحتفاظ بنسبة عالية من الذهب من أجل أغراضهم الخاصة ، ومع ذلك فإن هذه التجارة كانت لا تزال العامل الرئيسي الذي يجذب التجار الأوربيين منذ نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ، زد على ذلك استمرار

استخراج الذهب لسنوات عديدة مما أدى ذلك إلى أن أصبحت شعوب ساحل الذهب أكثر تنظيماً في تجارتهم مع الأوربيين ، وكذلك كانوا أكثر اعتماداً على الواردات التي يأتون بها من غيرهم وبخاصة من معظم سكان غرب أفريقيا وعندما أصبح الرقيق مطلباً رئيسياً للأوربيين ، كان كل تجار غرب أفريقيا لديهم الرغبة الصادقة في تنظيم هذه التجارة بصفة مستمرة .

وكانت المنافسة قوية بين الدول الأوربية في منطقة ساحل الذهب ، فقد بدأت هذه المنافسة عندما استولت هولندا على الحصون البرتغالية ، ففي السنوات الأولى من القرن الثامن عشر كان يوجد في ساحل الذهب ٢٥ حصناً رئيسياً مبنية من الحجر ، ثم أضيفت إليها ٢٥ مركزاً تجارياً . وقد شغلت هذه المراكز والحصون من ساحل غرب أفريقيا مسافة قدرها ٢٥٠ ميلاً ، بطول الساحل ، وقد اتخذت كل من الشركة الهولندية لحزر الهند الغربية The Dutch West Indies Companies وكذلك الشركة الملكية الإنجليزية الأفريقية « The English Royal African Companies » مقرهما في غرب أفريقيا ، أما مراكز القيادة التابعة لهولندا فكانت توجد في الميناء ، وكانت مراكز القيادة البريطانية توجد في قلعة رأس الساحل « Cape coast castle » وتقع على مسافة عشرة أميال من مركز القيادة الهولندية . وإلى جانب هذين المركزين كان هناك قيادات أخرى لكل من الشركات السويدية والدنمركية والبراندبرجية ، وفي بعض فترات من القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين كان لهذه الشركات حصون في ساحل الذهب . وكان البرتغاليون من الأمم الأوربية الرئيسية التي تتاجر في الرقيق (بعد طردهم بمعركة هولندا في الفترة ما بين ١٦٣٧ م ، ١٦٤٢ م) ، بينما لم ينجح الفرنسيون في تثبيت أقدامهم في ساحل الذهب .

وحاربت الدول الأوربية كل منها الأخرى وبخاصة في الفترة ما بين ١٦٣٧ ، ١٧٢٠ م ، وذلك لعدة أسباب منها الهيمنة على التجارة البحرية ،

ومحاولة فرض السيطرة عليها ، ومنها التنافس الحاد بين الشركات الأوربية في منطقة غرب أفريقيا ، والدليل على ذلك أن حصون ساحل الذهب كانت تنتقل من دولة إلى أخرى . فعلى سبيل المثال كانت القيادة الإنجليزية الرئيسية في كورمانتين (كان الحصن الإنجليزي الأول قد شيد في ساحل الذهب عام ١٦٣١ م) وكانت كورمانتين قد سقطت في أيدي هولندا عام ١٦٦٥ م ، بينما انتقلت قاعدة رأس الساحل من أيدي كل من السويديين والدنمركيين والهولنديين (وقد تعرضت مدة من الوقت إلى الاحتلال الأفريقي) وبخاصة قبل الانهيار الأخير إلى بريطانيا وكان ذلك في عام ١٦٦٤ . وفي عام ١٧٢٠ م تأسس هذا المركز الذي هيمن على تجارة الجزء الأوسط من الساحل ، والذي كان منه يمكن شراء خام الذهب ، أي ابتداء من أكسيم « Axim » إلى أكرا « Accra » ، وكانت هولندا قد سيطرت على هذه المنطقة وعلى الحصون البريطانية التي كانت منتشرة بصورة متساوية على طول الساحل ، وكانت المنطقة الإنجليزية تضم فقط ثمانية حصون رئيسية ، كانت هذه الحصون أضعف من الحصون الهولندية التي باغ عددها ثلاثة عشرة حصناً ، والتي كانت أقوى وأحسن تسليحاً عن غيرها . وإلى جانب هذا فإن هولندا في ذلك الوقت كانت ترغب في إنشاء ثلاثة حصون أخرى ، على الساحل الغربي المجاور لشركة براندنبرج المفاسة ، وكان السويديون قد خرجوا جميعاً من هذه المنطقة ، وفي نفس الوقت حددت منطقة نفوذ الدنمركيين في الطرف الشرقي من الساحل ، وكان مقر قيادتهم في حصن كرستيان بورج « Fort Christianborg » الواقع في أوسو « Osu » المجاور لأكرا ، فضلاً عن ذلك فلهم شيلوا سلسلة من الحصون الصغيرة الواقعة بعيداً في كيتا « Keta » وكانت هذه الحصون (٥٥) معدة لتجارة الرقيق فقط .

(٥٥) من الواضح أن الدول الأوربية متقدمة إلى منطقة غرب أفريقيا ، بدأت أولاً بدأت بتشيد المراكز التجارية والحصون العسكرية ، ومن الملاحظ أن هذه الحصون قد امتدت على طول الساحل ، ولم تتوغل في الداخل ، لأن الداخل في ذلك الوقت لم يكن معروفاً لهذه الدول الأوربية (المترجم) .

وفي الجزء الأخير من القرن الثامن عشر ، حدثت المنافسة بين بريطانيا وهولندا ، وكانت أسباب هذه المنافسة تنحصر في الاستيلاء على الذهب والرقيق ، ففي بداية القرن الثامن عشر استولت هولندا على نصف هذه التجارة أو أكثر ، وقد بلغ نصيب بريطانيا حوالي الثالث ، ولكن في عام ١٧٨٥ م استولت بريطانيا على هذه الأراضي بصفة مستمرة . وقد بلغ عدد العبيد الذين كانوا يصلون بمعرفة التجار من ساحل الذهب بنحو ١٠,٠٠٠ عبد في السنة ، وكان أكثر من نصف هذه التجارة في أيدي البريطانيين ، بينما كان نصيب هولندا من هذه التجارة صغيراً للغاية .

وكان هذا النجاح الإنجليزي ، يمثل انعكاساً حقيقياً لإحلال بريطانيا محل هولندا كدولة تجارية رائدة في أوروبا الغربية ، فكانت بريطانيا قد تمكنت بسهولة من إعادة تنظيم نظام التجارة الإنجليزية في غرب أفريقيا . وفي عام ١٧٩٥ م تخلصت الشركة الهولندية لجزر الهند الغربية من إبقائها على احتكارها الشرعي لتجارة هولندا في غرب أفريقيا ، ولكن هذه التجارة ازدادت أكثر فأكثر في خلال القرن الثامن عشر ، وكان يقوم بها المتطفلون الهولنديون بصفة شخصية والذين كانت تقوم بينهم وبين الشركة الهولندية منافسة غير شرعية . وقد استفاد هؤلاء المتطفلون الهولنديون من الإنجازات السابقة في مجال التجارة ، التي تمت بمعرفة الشركة الهولندية ، فقد قامت هذه الشركة ببناء الحصون لتنظيم وحماية تجارة هولندا في غرب أفريقيا ، ولكن حينما هيمن هؤلاء المتطفلون الهولنديون على تجارة غرب أفريقيا رفضوا أن يدفعوا الضرائب التي ينفق منها على صيانة الحصون الهولندية وحمايتها العسكرية ، وكان من نتيجة ذلك أن أضعف المتطفلون الهولنديون مركز الدولة الهولندية في التجارة الأوربية في غرب أفريقيا . وفي عام ١٧٥٠ م حصل الإنجليز على حق امتياز يحول لهم العمل في التجارة في غرب أفريقيا بصفتهم تجار ، وأدى ذلك في النهاية إلى انضمام الحكومة البريطانية إلى هؤلاء التجار الإنجليز في المشاركة التجارية التي كان من نتائجها تكوين الشركة المالكية الأفريقية أو شركة لندن « London Company » التي امتلكت بصفة رسمية جميع

الاحتكارات (في غرب أفريقيا) ، وكانت هذه الشركة الأخيرة قد ألغيت وحل محلها اتحاد سمي باسم شركة التجار للتجارة في غرب أفريقيا The company of merchants trading to west Africa, وكانت العضوية والمساهمة في إدارة هذه الشركة مفتوحة أمام التجار الذين يأتون من موانئ نامية مثل ميناء بريستول « Bristol » وليفربول « Liver pool » ولم تعمل الشركة الجديدة بالتجارة ، بل شغلت نفسها فقط بتعزيز المصالح التجارية الإنجليزية في غرب أفريقيا ، وخاصة فيما يتعلق منها بصيانة الحصون الإنجليزية ، وذلك في مقابل حصولها على التكاليف التي تتسببها كمنحة سنوية من البرلمان الإنجليزي . وكان لاعتراف بريطانيا بأهمية التاجر المستقل أثره الكبير على المصالح الإنجليزية ، وخاصة عندما امتدت تجارة الرقيق إلى السواحل الشرقية من ساحل الذهب .

التجارة في ساحل العبيد وفي خليج غينيا :

كان على الدول الأوروبية التي مارست تجارة الرقيق منذ عام ١٦٤٠ م وما بعده أن تزيد من عدد هؤلاء العبيد ، كي تواجه الطلب المتزايد عليهم ، والمتصل باتساع زراعة القصب في جزر الهند الغربية . ففي بداية الأمر ، بحث الأوروبيون عن الرقيق في هذه الأجزاء من ساحل غرب أفريقيا ، ومساعدتهم على ذلك أن السكان الوطنيين كانوا متعودين من قبل على الإتجار مع الأوربيين ، وعلى هذا فقد بدأ الهولنديون في الاستيلاء على معظم المراكز التجارية البرتغالية ، ثم استولت فرنسا بعد ذلك على المراكز الهولندية في غينيا العليا ، وفي الوقت نفسه بنى الإنجليز الحصون في ساحل الذهب لتنافس هولندا . وعندما زاد الطلب على العبيد نتيجة الحاجة إليهم في المزارع الجديدة في أمريكا ، بدأ الإقبال يتجه إلى هذه الأجزاء من سواحل غرب أفريقيا ، حيث كانت التجارة الأوربية لا تزال تنمو نمواً ضئيلاً . وقد جذب الساحل الشرقى لساحل الذهب في وقت مبكر انتباه التجار الأوربيين ، مع أن التيارات والرياح السائدة في منطقة غرب أفريقيا كانت تحتم على السفن أن

تغادر ساحل الذهب لتتجه صوب الشرق ، بالقرب من الشاطئ ، ثم تتجه بعد ذلك إلى فرناندوبو « Fernando Po » قبل أن تهباً للإبحار إلى أوروبا أو أمريكا .

وفي نهاية القرن السابع عشر الميلادي كانت منطقة الساحل الواقعة بين مدخل فولتا ولاجوس تعرف من قبل باسم ساحل العبيد ، وفي خلال القرن التالي نشط تجار العبيد الذين ينتمون إلى دول كثيرة في منطقة أنهار الزيت (عند المدخل الذي يعرف في ذلك الوقت بمصببات النيجر) ومنطقة نهر الجابون وما بعده ، ولم ينتبه البرتغاليون كثيراً إلى ساحل العبيد ، وبخاصة بعد توقف تجارة البنين من الفلفل ، وبعد نزوح المزارعين البرتغاليين من سلوتوى والجزر الأخرى في ساحل غينيا إلى البرازيل . وكان البرتغاليون يقومون بتجارة قليلة على سواحل خليج غينيا . وكان الجزء الأكبر من العبيد الذين يرسلونهم إلى البرازيل يجلب من أنجولا .

ولقد هيمن التجار الأوروبيون والشركات الصغيرة على تجارة الرقيق في ساحل الذهب ، وفي شواطئ خليج غينيا . وقد ساهم في هذه التجارة أيضاً شركات قومية احتكارية ، كانت قد عملت على تنمية التجارة في ساحل الذهب وفي غينيا العليا ، وقد أكدت هذه الشركات الفكرة التي تهدف إلى تحقيق فوائد مادية كبيرة من جراء الإتجار في الرقيق وقد ساعدتهم في ذلك اتجار الأوروبيون الذين انتشروا في إتجاه الشرق بين الأفريقيين الذين يقطنون المنطقة الساحلية . وبسرعة مذهلة توسعت التجارة ، وبناء على ذلك فإن أعداد الرقيق كانت متوفرة في الساحل بأعداد كبيرة لتفي باحتياجات التجار الأوروبيين ، وقد أصبح من غير الضروري أن تتفق كل دولة تجارية أموالاً خاصة بحماية الأبنية والحصون ، لأنه في الوقت نفسه قد ازداد الملوك والتجار الأفريقيون غناً بسبب ما حققوه من أرباح طائلة من الإتجار في الرقيق ، وهذا ما حدث بالفعل في ساحل الذهب ، وعندما سمح للأوروبيين ببناء حصون قوية أصبح من الملائم أن تكون التجارة والمجتمعات التجارية الساحلية في أيدي الأوروبيين .

وفي هذه الحالة كان ينبغي على الأوربيين شراء عبيدهم ، غير أنهم أرادوا أن يكون لهم رأى أكبر في تحديد الظروف التي تتم في ظلها هذه التجارة .

ولم يشيد الأوربيون مراكز حصينة ودائمة على شواطئ غينيا فكانوا لا يزالون في حاجة إلى مستودعات تمكنهم من جمع العبيد فيها ، بالإضافة إلى تخزين السلع التجارية فيها ، ولكن مشروع إقامة حصون كان صعباً بسبب وجود اللسان الرملي الضخم في مصب النهر ، إذن كان لا يوجد هناك حصون غالية التكاليف (تدافع عن السلع التجارية المخزونة) ومع هذا فلم تكن الحاجة ماسة إلى إنشاء حصون عسكرية ولم يكن أيضاً تجار العبيد الأوربيين في حاجة إلى توحيد صفوفهم في داخل شركات احتكارية كبيرة ، وكان في إمكان أى تاجر مقيس الحال توفير سفينة قديمة وذلك عن طريق شرائها كى تؤدى الغرض المطلوب ، فكان التجار الأوربيون يعملون في تجارة الرقيق بصفتهم الشخصية ، ورغم هذا فلم يمتلكوا مراكز تجارية أو قواعد عسكرية تمكنهم من الدفاع عن مشروعاتهم ، بسهولة بل كانوا يعتمدون في ذلك على رضا الحكام الوطنيين حتى يكونوا في المقدمة ، وفي مقابل ذلك كان عليهم أن يدفعوا رسوما جمركية على تجارتهم .

وكان في الإمكان الحصول على الرقيق في ظل الظروف التجارية التي كانت سائدة في المنطقة التي تقع بين ساحل العبيد وبين ساحل الذهب . وقد امتدت التجارة إلى ساحل الرقيق قبل تدهور مركز شركات غرب أفريقيا القومية ، بسبب النشاط التجاري الذي قام به التجار المستقايين . وفي السنوات الأولى من القرن الثامن عشر شيدت جميع الشركات البرتغالية والإنجليزية والهولندية والفرنسية مراكز تجارية على شاطئ غرب أفريقيا . وكان الرؤساء الوطنيون قد عارضوا الشركات أن تبنى على الشاطئ الحصون القوية بالطوب الأحمر أو بالحجر ، ففي هذه الحالة يكون في إمكان هذه الشركات حماية المراكز التجارية التابعة لها ، وذلك بإطلاق انيران من سفنها . لهذا أصدر الرؤساء المحليون على بناء الحصون والمراكز التجارية الأوربية من الطين والقش

بل وأن يتم بنائها بالقرب من قصور الرؤساء الوطنيين ، التي توجد في المدن الواقعة على مسافة أميال قليلة في الداخل (٥٦) حتى تكون هذه الحصون تحت إشراف الزعماء الوطنيين ، وقد نجح الأوروبيون في بناء حصون لهم في المينا وأكسيم ، فضلا عن ذلك فإن وكلاء الشركات قد سيطروا على المدن التجارية التي نمت بجوار حصونهم في ساحل العبيد ، وكان هؤلاء التجار الأوروبيون مسئولين أمام السلطات المحلية عن تصرفاتهم وتصرفات أتباعهم الذين يأتون من بلادهم ، وكان معظم هذه التجارة يتم بمعرفة التجار الأوروبيين بصفة شخصية ، ولهذا أصبح دور وكلاء الشركات يشبه دور القناصل الذين يمثلون مصالح دولهم لدى السلطات الأفريقية المحلية .

المستعمرة الإنجليزية في سنجامبيا في الفترة ما بين ١٧٦٣ ، ١٧٨٣ :

في الفترة ما بين ١٦٨٩ ، ١٨١٥ م دمرت كل من بريطانيا وفرنسا تجارة هولندا ، وخاضتا كل من الدولتين سبعة حروب رئيسية حققت إحداها الأهداف الرئيسية لكل من الدولتين ، وهو الهيمنة والسيطرة على تجارة العالم ، فقد كانت المواقع الهامة التي نشبت الحرب بسببها تتمثل في أوروبا وأمريكا والهند ، وفي أعالي البحار ، بينما لم يكن غرب أفريقيا أكبر من مسرح ثانوي من مسارح هذه الحرب ، وفي خلال سنوات الحرب استولت بريطانيا على جميع المراكز الفرنسية في أعالي غينيا ، وبناء على ما ورد في معاهدة باريس التي انعقدت في عام ١٧٦٣ بين الدولتين عاد حصن الجور إلى فرنسا ، بينما احتفظت بريطانيا لنفسها بأراضي غرب أفريقيا التي تم الاستيلاء عليها

(٥٦) في الواقع كان من الصعب على الأوروبيين المقيمين في ساحل العبيد أن يشيخوا حصونهم من الأحجار بجوار شاطئ المحيط ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذا الشاطئ كان عبارة عن لسان رملي ، بل وخال من الصخر الذي يستخدم كإداة البناء . (ومن ناحية أخرى ، كان الحكام المحليون لا يرغبون في إقامة الحصون الأوروبية على الشاطئ ، بل كانوا يفضلون أن تقوم هذه الحصون بجوار قصورهم حتى تكون تحت المراقبة الدقيقة والمستمرة من قبل هؤلاء الحكام) .
(المترجم) .

بالغزو ، وفى السنة التالية ، تم ضم هذه الأراضي إلى المراكز البريطانية فى غمبيا ، وتم إدارتها بمعركة شركة من التجار الذين كونوا مستعمرة انتاج فى منجماميا .

ويمثل تأسيس مستعمرة التاج البريطانى فى منجماميا خطوة هامة ، كما كانت تعتبر محاولة أولى من جانب بريطانيا لتأخذ على عاتقها المسئولية فى إدارة المنطقة الأفريقية وسكانها ، ففى ذلك الوقت كانت المصالح البريطانية فى غرب أفريقيا تحت مسئولية الشركات التجارية ، وكانت هذه الشركات تمارس إدارتها لهذه المصالح البريطانية من خلال الحصون الساحلية فقط . وكان لهذه المستعمرة الجديدة دستور تحكم بمقتضاه ، على غرار المستعمرات البريطانية فى شمال أفريقيا ، فكان يحكمها حاكم ملكى ، يعاونه محاس معين قائم على نظام قانونى دقيق ، ونحن رغم هذا فإن هذه الإدارة أصابها انقشال الزريع ، فأولا لأن السكان الوطنيين لم يتقبلوا هذا الدستور للحكم ، ولم يتكيفوا مع الإدارة البريطانية الجديدة ، وثانياً أن الحكومة البريطانية الجديدة قد ارتكبت خطأ شنيعاً أثناء حكمها لمستعمرة التاج ، تمثل هذا الخطأ فى السماح للفرنسيين باسترداد حصنهم فى الجورى . هذا إلى جانب اهتمام حكومة بريطانيا فى غرب أفريقيا باتفاق الدخل على صيانة وإدارة مستعمرة التاج ، وكان هذا الدخل يحصل من المصرائب المفروضة على تجارة المستعمرة التى كان معظمها فى أيلى التجار الفرنسيين الموجودين فى حصن الجورى ، والذين كانوا يهربون من دفع الجمارك ، وكانت الإدارة البريطانية فى منجماميا ، قد اضطرت إلى استخدام الجزء الأعظم من مواردها المحدودة فى محاولاتها غير الفعالة فى تجنب الفرنسيين ، ولهذا أهملت التنمية التجارية فى مستعمرة التاج ، وأخيراً وخلال حرب الاستقلال الأمريكية التى بدأت فى الفترة ما بين (١٧٧٨ ، ١٧٨٣) تمكن الفرنسيون من الاستيلاء مرة ثانية على حصن القديس لويس ، كما استولوا أيضاً على معظم المراكز الأخرى السابقة فى

الأراضي الرئيسية ، وكانت بريطانيا قد انتصت لنفسها وذلك باستيلائها على
البحري ، وفقاً لمعاهدة فرساي للسلام The peace of Versailles
التي انعقدت عام ١٧٨٣ والتي نصت على أن الممتلكات البريطانية في غينيا
العليا وفي غامبيا تعود مرة ثانية إلى الشركة التجارية ، وقد نصت هذه المعاهدة
أيضاً على نصيب بريطانيا في تجارة الصمغ السنغالي ، ونصت أيضاً على أن
تحصل فرنسا في مقابل ذلك على حصة مماثلة من تجارة غامبيا ، وبعد ذلك
مارس التجار الفرنسيون التجارة بنجاح كبير في غامبيا ، بل وكانوا أكثر نشاطاً
من التجار الإنجليز الذين كانوا يتاجرون في السنغال .

بريطانيا تهيمن على تجارة غرب أفريقيا :

لم تحقق مستعمرة التاج في تحقيق مهمتها ، وبخاصة في منجمها في أثناء
الحروب الفرنسية الإنجليزية في القرن الثامن عشر ، ففي الواقع خرجت
بريطانيا من هذه الحروب وهي تمتلك أكبر حصة من التجارة البحرية في
غرب أفريقيا ، أي تساوى ما حصلت عليه الدول الأوروبية مجتمعة ، وكانت
السيادة البريطانية الخارجية واضحة قبل قيام الثورة الفرنسية والحروب النابليونية
في الفترة ما بين (١٧٩٣ ، ١٨١٥) ، ففي خلال هذه الحروب تمكنت
بريطانيا من حصار الساحل الأوربي بطريقة عمياء ، وأوقفت أنشطة جميع
منافسيها في تجارة أفريقيا باستثناء البرتغال والولايات المتحدة الأمريكية .
وقبل الحروب النابليونية أي في منتصف الثمانينات من القرن الثامن عشر
تمكن التجار البريطانيون والأمريكيون من السيطرة على الثالث أو النصف من
تجارة الرقيق في المحيط الأطلنطي ، وليس من السهل إعطاء أرقام محددة عن
حجم هذه التجارة ، لأن التقديرات الخاصة بها كانت متفاوتة ، ولكن في
هذا الوقت كان في الإمكان تقدير متوسط ما تقامه السفن البريطانية من رقيق ،
فقد تمكنت هذه السفن من نقل ٣٨,٠٠٠ عبد في السنة ، كانوا يمرون عبر
المحيط الأطلنطي إلى العالم الجديد ، وكانت تقديرات الدول الأخرى التي كانت
تتجر في الرقيق غير مؤكدة ، ولكن يبدو أن نصيب فرنسا من تجارة رقيق

غرب أفريقيا بلغت في السنة حوالي ٢٥,٠٠٠ عبد ، وبلغ عدد الرقيق الذي نقلته البرتغال في السنة حوالي ٢٠,٠٠٠ عبد ، ومن المرجح أن يكون نصيب دول أوروبا الأخرى مجتمعة من تجارة الرقيق في السنة حوالي ١٠,٠٠٠ عبد ، وكان هذا التقدير خاص بعدد الرقيق الذين تقاوا من أفريقيا وأرسلوا إلى الأمريكيتين ، ومن الجدير بالذكر أن غالبية الرقيق البرتغالي وكذلك نصف رقيق الفرنسيين كان قد تم الحصول عليهم من السواحل الواقعة إلى الجنوب من الكاميرون أي من خارج منطقة غرب أفريقيا . ومن ناحية أخرى كان ثلثا تجارة الرقيق البريطانية على الأقل من ساحل غرب أفريقيا أي من المنطقة التي تمتد من السنغال وحتى الكاميرون . واهتم الإنجليز بتجارة غرب أفريقيا ، فيقال أن نصيب بريطانيا في هذه التجارة باغ في السنة ٢٦,٠٠٠ من الرقيق . وبمقارنتها بفرنسا نجد أن نصيب فرنسا من هذه التجارة باغ في السنة ١٢,٥٠٠ عبد ، إذن نصيب إنجلترا كان يزيد في السنة بنحو ١٣,٥٠٠ عبد عن جميع الدول الأوربية والأمريكية التي تتاجر في الرقيق .

وكانت السيطرة البريطانية على التجارة البحرية في غرب أفريقيا انعكاساً لقوتها التي كانت تزايد بسرعة مضطردة في كافة ميادين التجارة الأوربية فيما وراء البحار . وقد أدت كل الحروب البريطانية والفرنسية التي حدثت في القرن الثامن عشر إلى زيادة كبيرة في حجم التجارة البحرية البريطانية وانتشارها فيما وراء البحار ، كما أدت أيضاً إلى انهيار عمليات شحن السفن وتجارة جميع الدول البحرية الأخرى في غرب أوروبا ، التي وقفت إلى جانب فرنسا على أمل التوصل للقوة البحرية البريطانية المتزايدة ، وقد وصفت ذروة هذه العملية في خلال (الحروب النابليونية) أي في الفترة ما بين (١٧٩٣ ، ١٨١٥ م) . والتي فيها توقفت التجارة الفرنسية مع غرب أفريقيا عبر الأطلسي وفي هذه الفترة نقلت بريطانيا عام ١٧٩٨ م كثيراً من الرقيق الذين باغ عددهم في السنة حوالي ٥٠,٠٠٠ عبد عبر الأطلسي ، وكان هناك منافسان رئيسيان لبريطانيا في هذا المجال : أولهما البرتغال التي كانت حليفة لبريطانيا أثناء

الحروب (البريطانية - الفرنسية) وباع نصيب البرتغال من الرقيق في السنة حوالى ٢٥,٠٠٠ عبد (كانت تحصل عليهم من خارج غرب أفريقيا أى من الكونغو وأنجولا) وتمثل المنافس الثانى فى تجار الولايات المتحدة الأمريكية الذين نقلوا من رقيق أفريقيا فى السنة حوالى ١٥,٠٠٠ عبد .

ولعبت الأرباح المتزايدة التى حصلت عليها بريطانيا من التجارة الخارجية دوراً كبيراً فى زيادة الموارد المالية اللازمة لتطوير صناعاتها وانتشار تجارتها فيما وراء البحار ، وكذلك انتشار عماليات شحن السفن . ورغم الخسائر التى منبت بها بريطانيا فى ولاياتها الثلاثة عشر ، إلا أن هذه الخسارة لم توقف النمو التجارى فيما وراء البحار . يبدو أن نمو التجارة البريطانية لم يكن مرتبطاً بنتائج الحروب (الأنجلو - فرنسية) التى أدت إلى ازدياد وانتشار سيطرة بريطانيا الإقليمية فى أمريكا ، وفى جزر الهند الغربية وفى آسيا . ففي عام ١٧٨٣ م ازدادت تجارة بريطانيا بسرعة كبيرة خاصة فى شمال أمريكا ، أكثر مما كانت عليه هذه التجارة فى الثلاثة عشرة مستعمرة لبريطانيا فى أمريكا ، ولقد بدأت بريطانيا ترتاب فى الفكرة التى تنادى بضرورة التوسع الاستعمارى التى أرهقت السيطرة الأوروبية فى القرنين السابقين ، فكان من المعتقد أن امتلاك المستعمرات أمر ضرورى للتنمية الناجحة لتجارة ما وراء البحار ، وفى خلال المائة سنة التى تلت عام ١٧٨٣ م إتحه الأوروبيون إلى القول بأنه فى إمكان التجارة ابريطانية أن تحقق خدمات أفضل لو كانت على نطاق ضيق فكانت الإدارة والدفاع عن المستعمرات البريطانية (٥٧) فيما وراء البحار

(٥٧) من المعروف لدينا أن بريطانيا كانت من أكثر الدول الغربية رغبة فى إنشاء المستعمرات فيما وراء البحار فمتذ بدأت حركة الكشوف الجغرافية، قامت بريطانيا من جانبها باحتلال مناطق عديدة من العالم ، وتحويلها إلى مستعمرات بريطانية ، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق هدفين أولهما استغلال موارد هذه المستعمرات ، وذلك لتحقيق الرفاهية لمتبعيها وتحقيق القوة والتفوق على غيرها من الدول الأوروبية الأخرى . وثانيهما تحويل هذه المستعمرات إلى أسواق مفتوحة لتصريف الفائض من منتجاتها الصناعية الزائدة عن حاجة سكانها . ولكن يبدو أن كثرة المستعمرات البريطانية تطلبت أموالاً كثيرة من بريطانيا سواء أكان ذلك فى مجال الدفاع (م ١١ - تاريخ غرب أفريقيا)

قد امتصت النقود التي تم الحصول عليها من التجارة ، وكانت تجارة بريطانيا الخارجية تتمثل في المستعمرات التي لها مراكز استراتيجية مفيدة . وقد تمكن الأسطول البريطاني من حماية خط سير السفن البريطانية التجارية الواسعة الانتشار في محيطات العالم . وقامت بريطانيا خلال الحروب النابليونية بغزو المستعمرات الفرنسية في غينيا العليا مرة ثانية ولكن هذه المستعمرات عادت مرة أخرى إلى فرنسا بعد حلول السلام بين دول أوروبا (وبخاصة بريطانيا وفرنسا) في عام ١٨١٥ م .

وعند مطلع القرن التاسع عشر ، كانت التجارة الأوربية مع غرب أفريقيا تتمثل في الإتجار في الرقيق ، وقد صدر التجار البريطانيون أكبر عدد من الرقيق ، وتعتبر هذه الحقائق هامة لسببين ، أولهما : اعتقاد الدولة البريطانية في أن تجارتها كان في إمكانها أن تحقق نجاحاً دون نشر سيطرتها و ساططها على الأقاليم والشعوب غير الأوربية ، وهذا ما نادى به التجار البريطانيون في غرب أفريقيا ، لأهم كانوا قد عاشوا تجربة غير سارة بالنسبة للإدارة البريطانية الاستعمارية في مقاطعة سنجامبيا ، وثانياً : فإن بريطانيا قد أصدمت في عام ١٨٠٨ م قراراً تطالب فيه بإلغاء تجارة الرقيق في غرب أفريقيا ، بحيث يكون هذا الإلغاء إلغاء كلياً ، وكان من نتيجة هذا القرار الانهيار السريع للمراكز التجارية التي كانت تربط بين الأوربيين وبين الأفريقيين في غرب أفريقيا في القرنين السابقين ، وبذلك بدأ عصر جديد في غرب أفريقيا . وقبل أن تتناول هذا العصر فإنه من الضروري أن تتناول بطريقة مباشرة ، الأحداث التي وقعت للشعوب والدول في غينيا أثناء هذه الفترة بسبب تجارة الرقيق .

والكشف أم في مجال إقامة المشروعات الاقتصادية ، فحم ذلك على بريطانيا التفكير في الإقلال من إنشاء هذه المستعمرات لأنها لم تعد تفي باحتياجاتها الخاصة ، بل أصبحت تعتمد في المقام الأول على الخزانة البريطانية . لذا اضطرت بريطانيا إلى التفكير في الإقلال من إنشاء هذه المستعمرات والعمل على توسيع نطاق التجارة . بل وتلعبها بدلاً من إنشاء مستعمرات جديدة ، لأن التجارة سوف تعود على الحكومة البريطانية والشعب البريطاني بالربح الوفير ، وهذا ما حدث بالفعل في أواخر القرن الثامن عشر ، وبداية القرن التاسع عشر (المترجم) .

الفصل السادس

تجارة الرقيق والتغير الاقتصادي

كان لتجارة رقيق الأطلنطي (٥٨) تأثيراً واسعاً ، فقد خلقت ظروفاً مشابهة للثورة التجارية التي حدثت في غينيا ، والمشابهة أيضاً للتجارة المتطورة التي

(٥٨) من الواضح أن المؤلف لم يقدم لنا شرحاً كاملاً لتجارة الرقيق في العصور القديمة ، بل ركز جهده على رقيق غرب أفريقيا في بداية عصر الاستعمار الأوربي فقط ، مكتفياً بعرضه لهذه التجارة والطرق التي كانت تتم في الشراء ، وكذلك تعرضه للسلع التي كان يتم استبدالها بالعبيد ، هذا فضلاً عن عرضه لبعض الإحصائيات التي تعتبر على جانب من الأهمية ، ولكن رغم ذلك فإنه لم يلق الضوء على تاريخ الرق وأنواعه سواء أكان ذلك بالنسبة لرقيق أفريقيا أو رقيق العالم ، كما لم يتعرض بطريقة كافية إلى الإجراءات التي اتخذت لوقف هذه التجارة . وعلى هذا فكان علينا القيام بإضافة ما يمكن إضافته لتوضيح كل هذه الجوانب وذلك على النحو التالي : -

- لقد وجد الاسترقاق منذ وجد الإنسان على الأرض ، فكان الإنسان القوي يستعبد الإنسان الضعيف ، بل ويتخذ رقيقاً يخضعه ويسخره ويملكه ويبيعه ويشتره . وعندما انتشرت الحروب عم الاسترقاق جميع أنحاء العالم وصار المنتصرون يبقون على حياة الأسرى لاستخدامهم في كافة الأعمال المختلفة ، وبذلك أصبح الرق نظاماً مسلماً به في العالم ، ومن المؤسف أن قرر بعض الفلاسفة أن الناس صنفان ، صنف خلق ليكون سيذاً وصنف آخر خلق ليكون عبداً . كما أنهم لم يخلقوا من طينة واحدة ، فالسادة والأمراء خلقوا من طينة قوامها تبر الذهب ، أما العبيد والأجراء فقد خلقوا من طينة أخرى لا قيمة لها . وكانت المجتمعات الإنسانية قبل الإسلام تفرق في الحقوق بين السادة والعبيد ، فلم يكن من حق الأرقاء أن يتولوا الوظائف العامة ، بل كان يحل بهم أفظع العقوبات إذا ما ارتكبوا أقل الإخطاء في حق سيادهم ، مع أنه إذا اعتلى سيد على عبد فلم يعاقب على اعتدائه هذا ، بينما إذا اعتلى عبد على سيد حقت عليه العقوبة أضواء مضاعفة ، ففي الهند على سبيل المثال وليس الحصر كان العبيد يعاقبون بانتزاع الألسن وصب الزيت المنخل في الأقنواء ، أو دس الأسياخ الحديدية الحماء فيها ، أما في مصر والصين وبلاد الفرس فكانت الشرائع تعطي الأرقاء بعض الحماية من تعسف سيادهم . وفي بلاد الأفریق كانت تساء معاملة الرقيق وبخاصة في إسبرطة التي قال عنها « بلوتارك » ما نصه : « أن الحر فيها كان أكثر الناس حرية في حين كان الرقيق فيها أشد الناس استرقاقاً » ومع ذلك فلم تكن

حدثت في السودان الغربي والأوسط ، وقد مكنتها ذلك فيما بعد من لفت الأنظار إلى أهمية تجارة ما وراء الصحراء . وفي الحقيقة كانت تجارة الرقيق على

هذه المعاملة أسوأ من معاملة الرومان (١) . إذن يمكن القول بأن تجارة الرقيق كانت تجارة مالمية بمعنى أنها لم تكن قاصرة على منطقة أو قارة بعينها ، بل شملت معظم بلاد العالم .
وأما بالنسبة لأفريقيا فقد وجد فيها نوعاً من السخرة وبخاصة قبل مجيء الأوروبيين إليها ، ولكن كان هذا النوع من السخرة أكثر ما يكون إنسانية ومودة منه إلى الاستعباد والاسترقاق الذي زاوله المستعمرون الأوروبيون ، وكانت عملية السخرة هذه تمارس في غرب أفريقيا على نطاق ضيق للغاية ، ولم تتخذ شكل التجارة ، إذ لم تستدع الحاجة الاقتصادية أو الفنية التوسع في تشغيل عمال السخرة ، وكان الرقيق عبارة عن أسرى حروب ، فكانوا عندما يعملون في الزراعة إنما يعملون إلى جانب أسيادهم ، كما كانوا يعيشون نفس حياة أصحابهم بل وفي منازلهم ويتزوجون أقرباء أسرهم الذين يتحلفونهم أشقاء أو أبناء أو أقارب أو أصدقاء لهم .
ومن ثم يمكن القول بأنه لم تكن هناك تجارة الرقيق في أفريقيا كما وجدت في عهد الأوروبيين ، حتى أن الملوك المستبدن الذين كانوا يملكون ضياعاً كبيرة تفوق ما يحتاجون إليه ، فإنهم لم يستخدموا الرقيق إلا بعد أن عملوا كوسطاء في تجارة الرقيق الأوربية ، إذ استخدموا بعض أبناء القبائل في زراعة أراضيهم في ظروف إجبارية واستبدادية ، مع العلم بأن السخرة ليست رقيقاً ، فالسخرة عملية استبدادية تقع من الحاكم على المحكوم دون أن يباع المحكوم إلى الحاكم (٢) .
ومن المعروف أن تجار الرقيق في العصور الوسطى كانوا يأتون إلى موانئ شرق أفريقيا في مراكبهم المحملة ، ثم يهودون بها وهي محملة بالرجال والنساء حيث يبيعون تلك الشحنات بربح كبير إلى سلاطين ومشايخ بلاد الشرق الأوسط . وكان بعض هؤلاء العبيد الإفريقيين يستخدمون في حراسة النساء ، وكان البعض من العبيد يبعثون للقتال في صفوف الجيوش الصحراوية التابعة لسادتهم الشرقيين ، وكان بعضهم خطاً هم الذين يقيدون بالسلاسل في فرق العمل بل وكانوا يرغمون على العمل تحت سياط قواد الرقيق (٣) .

أنظر كتاب : -

- ١ - جون هنريك كلارك ، وفينست هاودنج ، ترجمة مصطفى الشهابي : تجارة الرق والرقيق ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٧ - ٨ .
- ٢ - أحمد طاهر : أفريقيا ، فصول من الماضي والحاضر ، القاهرة ، عام ١٩٧٥ م ، ص ٩٨ - ٩٩ .
- ٣ - كاثارين سافيلج ، ترجمة د. راشد البراوي : قصة أفريقيا جنوب الصحراء ، القاهرة ، عام ١٩٦٣ ، ص ٣٩ .

أقل تقدير تجارة عالمية . ومن أجل هذا وبالتحديد ، فقد أصبحت التجارة الخارجية الرئيسية في غرب أفريقيا مطلوبة في القرنين السابع عشر والثامن عشر

وبعد ذلك تمكن المكتشفون البرتغاليون والأسبان الأوائل من الإتصال بمكان سواحل غرب أفريقيا ، وتوحدوا إليهم وأقاموا المحطات لتزويد السفن البحرية حول أفريقيا في طريقها إلى جزر الهند الشرقية بما يلزمها من مؤن . وبعد هؤلاء المكتشفين وصل رجال الإرساليات إلى منطقة غرب أفريقيا ثم تبعهم السياسيون ، ومن بعدهم التجار الذين مارسوا في البداية الإتجار في السلع التقليدية ، ثم بعد ذلك مارسوا الإتجار في الرقيق .

وكان الأسبان في أوائل القرن السادس عشر قد أنشأوا مستعمرات لهم في جزر الهند الغربية والمكسيك وفلوريدا . وأجزاء أخرى من أمريكا الجنوبية ، وكانوا مهتمين على انتزاع الثروة من العالم الجديد ، ولكن خاب أملهم لفلة عدد السكان الوطنيين ، وعدم رغبتهم في العمل ، وكان هؤلاء السادة الأسبان تنقصهم الأيدي العاملة ، أي لم يكن في استطاعة البيض العمل في مناجم الذهب بالمكسيك ، بل ومانوا من الحرارة المرهقة في مزارع السكر بكوبا . وبعد مفاوضات طويلة ، وقع ملك الأسبان عقداً مع التجار الهولنديين والبرتغاليين كي يزودوه بالعبيد من أبناء أفريقيا الغربية حتى تتمكن الشعوب الأوروبية من بناء إمبراطوريات لها في الأمريكتين (٤) . ومن هنا بدأ الإتجار الفعلي في عبيد أفريقيا ، بل وبصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية ، مما ترتب عليه نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية سيئة للغاية .

ومنذ ذلك الوقت كان يوجد بأسبانيا والبرتغال عدداً من الزوج لأحرار الذين تميزوا بالمهارة في الفنون الميكانيكية . وقد ساهموا في الاكتشافات وإنشاء المستعمرات التي قام بها الأسبان طوال الفترة الأولى لاتصالهم الخارجي وما لا شك فيه فإن « بانفيلو دي نارتاز » كان يصطحب معه حينما نزل في فلوريدا عام ١٥٢٨ زنجياً واحداً على الأقل يدعى استيفان ، وتمكن هو وكابزا دي فاكا ، وإثنان آخران من البقاء أحياء عقب الحملة المشؤمة ، وظلوا يتجولون سنين طويلة قبل أن يصلوا في نهاية الأمر إلى المستعمرات الأسبانية في المنطقة المعروفة الآن بالمكسيك (٥) . وكان مندوزا حاكم أسبانيا الجديدة قد أرسل في ذلك الوقت الراهب الفرنسيكاني فرانسيسكو دي نازا ، ليتقوم بالتحري عن قصة هؤلاء اللاجئين من ملن (كيبولا السبعة) المختلفة ، كما أرسل استيفان معه كرشد ، وقد بحث الراهب بالزنجي ليعقبه ويجمع المعلومات ،

٤ - نفس المصدر ، ص ص ٤٠ - ٤١ .

٥ - السادة أينا كورين براون ، ترجمة د. م. عيسى : تاريخ الزوج ، القاهرة ،

بلون تاريخ ، ص ١٥ .

الميلاديين ، وذلك من أجل الحاجة إلى الأيدي العاملة ، والعبيد الذين يعملون في المزارع الأمريكية .

هو تمكن بالفعل من الوصول إلى أولى المدن السبع ، ولكن ظهور رجل أسود يدعى أنه رسول رجل أبيض كان من الصعب تصديقه من جانب الهنود الحمر سكان المدينة ، والذين ربما لم يروا قط أوناساً يتمون إلى عنصر آخر ، ومن ثم فقد لقي استيفان حتفه . ولما سمع الراهب ماركوس نبأ مقتل استيفان اكتفى بمشاهدة المدينة من بعد وسارع بالعودة . وبما لا شك فيه أن كورنادو حين بدأ رحلته الشهيرة عام ١٥٤٠ م ، كان يصطحب معه رجلاً سوداً ، ورجلاً حمراً ، والدليل على ذلك وجود عدد كبير من الزنوج في ذلك الوقت في العالم الجديد ، وتدلل على ذلك بما جاء في تقارير الزنوج في المكسيك الذين قاموا بانتخاب ملك لهم ، وكذلك في تقارير مخالفة السير فرانسيس دريك مع قبيلة من الهمج الأفريقيين ، وأيضاً فيما ذكره جون هوكنز في استخدامه لزنيجي من غينيا نال ثقافته في البرتغال وكان مترجماً له . ووجد أول سجل واضح عن الزنوج الذين مكثوا على أرض ما يعرف في الوقت الحاضر بالولايات المتحدة الأمريكية في التقرير الذي كان جون رولف يصوره عام ١٦١٩ م ، حيث يقول التقرير ما نصه : « لقد حضرت سفينة حربية هولندية وقامت ببيع عشرين زنجياً لنا » . وهكذا يتضح أن ممارسة الرق في الولايات المتحدة ربما تكون قد بدأت مصادفة .

وتمثل تجارة الرقيق سجلاً من أحلك السجلات في تاريخ العالم الغربي . فقد اشتركت دول في هذه التجارة في منتصف القرن الخامس عشر تقريباً ، وقد زاد من حدة بشاعة الأسلوبه وعلى ممارسة هذه العملية إلى حد لم يعرف حتى الآن في تاريخ الرق . فقد احتكر البرتغاليون أولاً هذه التجارة ثم نقل عنهم الهولنديون مما وسّتهم لهذه التجارة بحماسة من غرب أفريقيا ، ومنه أرسلوا العبيد إلى جويانا الهولندية في أمريكا الجنوبية ، ثم بعد ذلك أرسلوا العبيد إلى مستعمرة الرأس في جنوب أفريقيا . وفي جيانا كان العبيد يعاملون معاملة سيئة ، بحيث كان أغلبهم يلوذ بالفرار ويختبئون بالغابات الكثيفة ويمتزجون بالوطنين ، ويكونون مصائباً مسلحة تزعج ملاك المزارع الهولندية .

ولم يقتصر النهب الاستعماري لثروة البشرية لغرب أفريقيا على الدول السابقة ، بل ساهم فيها الأمريكيون الذين جلبوا الرجال ، وكذلك ساهم فيها البريطانيون ، ففي عام ١٥٦٢ حصل القبطان الإنجليزي جون هوكنز على عقد يورده بمقتضاه العبيد من غرب أفريقيا إلى جزر الهند الغربية ، وقام برحلات ثلاث نقل أثنائها شحنات من أفريقيا من الرجال والنساء

(٦) انظر كتابه السيدة إينا كوروين براون ، نفس المصدر ، ص ١٦ - ١٧ .

وقد تضمنت التجارة عبر الصحراء تصدير العبيد الزنوج إلى الأقطار

الذين اشتراهم أو اختطفهم ، ومنذ ذلك الحين قامت بريطانيا بنور رئيسي في تجارة الرقيق ، وعندما أنشأ المستوطنون الإنجليز المستعمرات في جاميكا وفي فرجينيا ، بدأ تجارهم يشتررون العبيد لا ليبيعهم إلى الشعوب الأخرى ولكن ليبيعهم إلى شعوبهم أيضاً . وبعد ذلك مارس التجار الإنجليز هذه التجارة على أوسع نطاق . ففي عام ١٦١٩ أرسل أول فوج من العبيد الأفريقيين إلى المستعمرة الإنجليزية في أمريكا الشمالية . ففي هذا العام رست إحدى السفن المشحونة بالعبيد الأفريقيين والتي كانت في طريقها إلى المستعمرة الهولندية في نيو أمستردام ، ولكنها توقفت في ميناء جيمسنان بولاية فرجينيا لتزود بالمؤن والماء . وهنا انتهر أصحاب مزارع الطباق الفرصة واشتروا هؤلاء العبيد . وكان السائد من قبل أن يرسل المجرمون من السجون الإنجليزية للعمل بالمزارع الجنوبية ، ولكنهم لم يكونوا معتادين على العمل في الحرارة ، فكانوا ينهارون ويموتون وبخاصة بعد أن تم استعمار كارولينا الجنوبية وجورجيا . وقد أدخلت زراعة الأرز ثم القطن عام ١٧٧٠ م في هذه المستعمرات البريطانية ، والتي كانت الأحوال فيها غير صحية ، مع أن هذه الأحوال كانت تلائم عبيد أفريقيا (٧) . وقد ساهمت خطوط التجارة التي تربط بين أوروبا وغربي أفريقيا والعالم الجديد في نقل السلع التي كانت تشحن على السفن من الموانئ الأوربية إلى موانئ غرب أفريقيا ، حيث توجد مستودعات الرقيق . وهناك كانت ترسو سفن أخرى مهيأة خصيصاً لشحن السلع الأدمية ، فقد كانت مصممة على أن تضم أكبر عدد ممكن من العبيد ، وفي أمل حيز دون الاهتمام بتوفير أي تجهيزات صحية أو خدمة للعبيد إلا الضرورية منها للإبقاء على حياة هؤلاء العبيد . وبعد ذلك توجه هذه السفن من غرب أفريقيا إلى أمريكا الشمالية والجنوبية . وقد استمرت تجارة الرقيق ٤٠٠ (ربعمائة) عام تقريباً ، مات خلالها الملايين من أبناء أفريقيا سواء كان ذلك نتيجة المرض أم نتيجة تأثير الجروح أم نتيجة لازدحام السفن فضلاً عن سوء المعاملة (٨) .

ولقد أسهمت تجارة الرقيق في تحقيق الرخاء البريطاني بصورة فعالة ، فكان ميناء ليفربول و بريستول يثران على حساب تجارة رقيق أفريقيا ، وكانت مصانع لا تكسر تغزل القطن الوارد من المزارع الأمريكية ، وكان الطباق والسكر يستوردان من جزر الهند الغربية البريطانية ، وكان هذا الإنتاج ثمرة العمل الذي يؤديه العبيد (٩) .

٧ — كاثارين سافيلج ، المصدر السابق ، ص ٤٣ ، ٤٤ .

٨ — أحمد طاهر : المصدر السابق ، ص ٩٩ .

٩ — كاثارين سافيلج : المصدر السابق ، ص ٤٦ .

الإسلامية في شمال أفريقيا والشرق الأدنى ، ولكن كان معدل المصادر منهم

وعلى هذا فقد انتهكت حرية القارة الأفريقية ، ونهبت مواردها البشرية والاقتصادية .
وفسدت أخلاق حكامها وأهاليها وتشوهت حياتها الاجتماعية ، وانهارت صناعتها ، وانتشر فيها
التخلف والجهل والفلام ، ولم تفق من ذلك إلا قبيل الحصول على الاستقلال (١٠) .

وقد زاد جلب العبيد بعد الاكتشافات الجديدة ، وبعد التوسع الاستعماري السريع ، وبعد
إتمام تنظيم الشركات التجارية المختلفة ، التي أشار إليها تاجر العبيد بساحل غانا . وبعد ذلك
ماهمت هذه الشركات إلى حد كبير في نقل الزنوج من ساحل غرب أفريقيا إلى أمريكا . وهناك
كانوا يباعون كالسلعة مع الأرض ويستخدمون فيها كما تستخدم الحيوانات .

وقد أثر الزنوج الذين وصلوا إلى العالم الجديد في التطور التاريخي والثقافي ، ابتداء من شيل
وحى كولومبيا ، بل وفي جميع جمهوريات أمريكا الوسطى ، وجزر البحر الكاريبي ،
والمكسيك إلى كندا في أمريكا الشمالية (١١) .

وهكذا فقد ظلت تلك التجارة قائمة على مدى القرون الأربع السابقة دون أن تؤرق الشفقة
للضحايا إلا في نفوس نفر يسير ، أو حتى يطاردتهم الأسف على ممارسة هذه التجارة ، وربما حاول
البعض أن يلتمس لنفسه العذر قائلاً أنه لو بقي هؤلاء العبيد في أفريقيا لقدم الكثيرون منهم
قرايين للذلة الوثنية ، أو امسلت ياحومهم ولا تم أكلة البشر أو لكانوا قد فتاوا ، ولكن
فيما بعد نارت ضحايا الناس بدافع الإشفاق والغضب وذلك بسبب ما لقه العبيد من مآسى .
وكان من المآسى التي لقيها العبيد أنهم كانوا يشحنون عراة ، ويكتمون في السفن بصورة
لا يستطيعون معها الجلوس والنوم ، لذا مات الكثير منهم بسبب الاختناق ، وكان الأموات
يتركبون إلى جانب الأحياء حتى ينقلوا من السفينة في نهاية الرحلة ، وعندما كانت السفن الناقلة
للرقيق تهدد بالخطر ، يقوم القباطنة بإلقاء العبيد في مياه المحيط .

ولم يستمر هذا الوضع السيء مدة طويلة ، بل نجد أنه ظهرت في العالم حركة تنادى بوقف
تجارة الرقيق ، ففي عام ١٨٠٨ حرم الكونغرس الأمريكي استيراد العبيد إلى البلاد الأمريكية ،
ولما مات جورج واشنطن منحت الحرية لسيده وفقاً لما جاء في وصيته ، وقد كان هؤلاء العبيد
يمثلون مشكلة كبيرة بسبب عدم وجود عمل لهم ، وبذلك أصبحوا يبعث تهديد للمجتمع وعيماً عليه .
لهذا تكونت جمعية التوطين الأمريكية ، وقررت بعد بحث الأمر مع الجمعيات التبشيرية ضرورة
إرسال عدد من هؤلاء العبيد إلى أفريقيا حتى يمكن أن تتاح لهم فرصة الإقامة بحرية . وقد أيد
الكونغرس هذا المشروع ، ونزلت الجماعات الأولية التي نقات من اللاد إلى إقليم سيراليون

١٠ - السيدة ايناكورين براون : المصدر السابق ، ص ١٨ .

١١ - أحمد طاهر : المصدر السابق ، ص ٩١ .

إلى الشمال لا يمثل شيئاً بالنسبة لتجارة الأطلنطى التى كانت قد تطورت فى

التى سبق إنشاؤها قبل ذلك بثلاثين عاماً ، ليقم فيها العبيد الذين حررتهم بريطانيا ، ومع ذلك فقد زاد العبيد الأمريكيون من تعقيد الموقف بسبب عدم رقتهم للإقامة فى موطنهم الجديد .

وفى عام ١٨٢١ أرسل الرئيس جيمس مونرو ممثلين من قبله إلى غرب أفريقيا لشراء قطعة أرض من الشيوخ المحليين فحصلوا على شريط من الأرض يمتد بطول ساحل فى اتجاه الجنوب ، بحيث يبلغ طوله ١٢٠ ميلاً ويبلغ عرضه ٤٠ ميلاً . وبعد ذلك وصلت الفرقة الأولى من الزنوج وكان بصحبها مجموعة صغيرة من البيض لمساعدتهم على الاستيطان ، ولكن هؤلاء البيض ماتوا بسبب الحمى ، وكاد هذا المشروع ينهار لولا وصول أحد رجال الدين الأمريكيين إلى هذه المنطقة عام ١٨٢٢ م ، وكان هذا الرجل الدينى يدعى جيهد أشمون ، وقد تولى رجل الدين هذا أمر الإشراف على هذه المستعمرة . وتمكن هذا الرجل بحكمته من الدفاع عن حدود المستعمرة ، وأطلق أشمون على هذه المستعمرة اسم ليبيريا ، وعلى عاصمتها منروفيا نسبة إلى الرئيس مونرو . وفى عام ١٨٤٧ نودى بها جمهورية ، وصار بشأنها دستور على نمط دستور الولايات المتحدة . وفى عام ١٩٠٤ أنتخب آرثر باركلارى رئيساً للوزراء وهو زنجى خالص ينتمى إلى شعب داهومى وكان قد قضى حياته فى ليبيريا . وفى عام ١٩١٠ وبفضل دبلوماسيته وافقت الولايات المتحدة على الاضطلاع بالمسئولية عن بقية ليبيريا .

ورغم هذا الجهد الذى بذلته كل من حكومة بريطانيا وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن تجارة الرقيق ظلت تمارس بين أفريقيا من ناحية وبين البلاد العربية من ناحية أخرى ، ويرجع ذلك إلى عدم جدية الرقابة الأوربية .

وأخيراً وتحت التأثير القوى من جانب رجال الإرساليات المسيحية و الرواد ، فقد أنزلت الحكومة البريطانية قوة حربية على ساحل شرق أفريقيا قرب بلدة زنجبار ، وقد استولت هذه القوة على حصن بمبسة العربى . وقد زاد ذلك من مركز بريطانيا التى عقدت معاهدة مع سلطان زنجبار تصبح بمقتضاها تجارة الرقيق غير شرعية ، ونادت بريطانيا بممارسة التجارة فى ساحل أخرى .

وقد انتهت هذه التجارة المشينة (تجارة الرقيق) مع نهاية القرن التاسع عشر (١٢) . وعلى الرغم من ترحيل زنوج أمريكا إلى ليبيريا ، ورغم القرارات التى صدرت والتى تنص على إلغاء الرق فى الولايات المتحدة خاصة (١٣) . وبقية أجزاء العالم عامة ، إلا أن أعداداً

١٢ - كاثارين سافيلج : المصدر السابق ، ص ٤٦ - ٥٠ .

31- Allen Weinstein and Others:

American Negro Slavery. New York, 1979.

نهاية القرن السابع عشر الميلادي ، وذلك بسبب نقل أعداد كبيرة من الأشخاص عبر صحراء قاحلة وقاسية ، فكانت هذه الصحراء من المشاكل الخطيرة التي تواجه العبيد ، بينما كان نقل العبيد بالسفن عبر المحيط يمثل وسيلة أرخص وأسهل نسبياً . ومن المشكوك فيه إمكان نقل أكثر من ١٠,٠٠٠ من العبيد في السنة عبر الصحراء ، فقد كان تجار الصحراء يحققون أرباحاً أكثر عند التركيز على السلع الصغيرة الحجم ، والغالية الثمن ، أكثر من نقل العبيد الذين يستهلكون مصادر الطعام والشراب النادرة والغالية (*) .

ولهذا كان من الضروري معرفة التأثيرات الاقتصادية ، القائمة على تجارة عبيد الأطلنطي ، التي كانت قد تأسست في منطقة غرب أفريقيا . فكانت هذه التجارة قد ساهمت إلى حد بعيد في نقل الكثير من سكان هذه المنطقة إلى العالم الخارجي .

حجم تجارة عبيد الأطلنطي

ليس في الإمكان تحديد حجم تجارة المحيط الأطلنطي من الرقيق حتى ولو وجد تقدم نسبي ومحدد ، ففي الحقيقة لا يمكن لأحد إدراك الإحصائيات الدقيقة لحجم هذه التجارة (أو لأي أنشطة اقتصادية أخرى) قبل القرن التاسع عشر بكثير . ولكن رغم هذا فقد كان في الإمكان تقدير حجم تجارة

كبيرة من العبيد بقيت في العالم الجديد تقاسي الكثير من المتاعب بسبب التفرقة العنصرية بين البيض من ناحية والسود من ناحية أخرى (١٤) . وشعروا بأنهم غرباء وأنه ليس لهم وطن يأوون إليه ، وهم بهذا الإحساس يقتربون من تلك الشعور الذي أحس به اليهود في تشتتهم في أنحاء المعمورة (١٥) .

(*) من المحتمل أن تكون نسبة الوفاة في الميدانين عبروا الصحراء مرتفعة ، فهي تقدر بنسبة ٢ إلى ٥ نسبة .

14- Thomas R. Frazier : Afro-American History. New York 1971. p. 13.

15- Frank McQuilkin : Think black. New York, 1970.

الرقيق عبر الأطلنطى ، وذلك لتوفر البيانات الخاصة بهذه التجارة ، فهى أفضل من تلك التجارة التى تعبر الصحراء ، والتى تتفاوت تقديراتها تفاوتاً كبيراً . وحتى إلى عهد قريب ، فقد بلغ العدد الكلى للأفريقيين الذين وصلوا إلى أمريكا ما يقرب من ١٤ أو ١٥ مليون نسمة .

وفى الواقع أن نسبة هؤلاء العبيد كانت أعلى من ذلك ، ففى ذلك الوقت قام البروفيسور فيليب دى كيرتين « Professor philip D. Curtin » بعمل تحليل مفيد من واقع البيانات المتوفرة والموجودة فى أوروبا والأمريكيتين . فقد تضمن هذا التحليل العدد الإجمالى للعبيد الأفريقيين الذين وصلوا إلى العالم الجديد ، بما فى ذلك تجارة الأطلنطى التى من غير المحتمل أن يكون عدد الرقيق فيها قد بلغ أكثر من حوالى ٩,٣٠٠,٠٠٠ عبد . وكان فى الإمكان إضافة ١٧٥,٠٠٠ عبد إلى هذا الرقم السابق ذكره كانوا قد وصلوا إلى أوروبا والجزر التابعة لها ، الواقعة بعيداً عن سواحل الأطلنطى الأفريقية ، وتشمل هذه الجزر فى (الماديرا ، والأزورس ، والكناريا ، ورأس الفيرده وساوتوى ، وجزر خليج غينيا) . إذن يصبح المجموع الكلى للعبيد ٩,٥٠٠,٠٠٠ عبد تقريباً ، ويعتقد « كيرتين » أن مصادر الشحن كانت لا تسمح بشحن أعداد أكبر من هذه الأعداد .

وكان من الممكن أن يقل هذا العدد عن معدله ، بطرق عديدة ومن عصر إلى آخر ، فكانت تجارة الرقيق أول ما بدأت ، بدأت على نطاق ضيق ، وبخاصة بعد القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين ولكن فيما بعد ازدادت منذ بداية القرن السابع عشر الميلادى ، ووصلت إلى أوجها فى القرن الثامن عشر ، ثم انتهت نهائياً أثناء الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، وقد افترضت بيانات « كيرتين » أن العدد الإجمالى للعبيد الأفريقيين الذين انتقلوا إلى الأمريكيتين قبل عام ١٦٠٠ م بلغ حوالى ١٢٥,٠٠٠ عبد ، ولكن من المحتمل أن يكون قد أضيف إلى هذا العدد حوالى ١٥٠,٠٠٠ عبد ، كانوا قد نقلوا إلى أوروبا وإلى جزر الأطلنطى ، إذن يصبح مجموع تجارة

الأطلنطي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر حوالي ٢٧٥,٠٠٠ عبد ،
 وبلغ المتوسط السنوي في هذه الفترة أى فترة ١٥٠ عاماً ١٨٠٠ عبد في العام.
 بقى القرن السادس عشر وحده باغ هذا العدد ٢٤٠٠ عبد ، وفي القرن
 السابع عشر ، تصور « كيرتين » أن المجموع الكلى للأفريقيين الذين وصلوا
 إلى العالم الجديد بلغ حوالي ١,٢٨٠,٠٠٠ عبد ، بالإضافة إلى ٢٥,٠٠٠ عبد
 ينبغي أن يضافوا إلى عدد العبيد الذين نقلوا إلى أوربا (تعتبر هذه الأعداد
 في الوقت الحاضر ضئيلة) وإلى جزر المحيط الإطلنطي . (وقد توقفت هذه
 التجارة التي كانت تمارس في منتصف هذا القرن تماماً) . وبلغ المتوسط
 السنوي في القرن السابع عشر ككل حوالي ١٣,٠٠٠ عبد في السنة .
 ومن الجدير بالاهتمام أن هذه الإحصائيات لم تظهر الزيادات الملحوظة بعد
 أن دخل الهولنديون في تجارة الأطلنطي في الربع الثاني من القرن السابع عشر .
 وفي الخمسين سنة الأخيرة من هذا القرن ، باغ عدد العبيد الذين وصلوا
 إلى الأمريكتين حوالي مليون عبد ، وبلغ المتوسط في السنة حوالي ٢٠,٠٠٠ عبد
 وفي الفترة ما بين عامي ١٧٠١ ، ١٨١٠ م أعتبرت معظم الأمم الأوربية
 أن تجارة الرقيق شرعية . وقد باغ المجموع الكلى للعبيد الذين وصلوا إلى
 الأمريكتين حوالي ٦,٢٦٥,٠٠٠ عبد ، بمتوسط سنوي قدره ٥٧,٠٠٠ عبد ،
 وفي الفترة ما بين عام ١٨١١ م وحتى انتهاء هذه التجارة في السبعينيات
 من القرن التاسع عشر قدر مجموع هذه التجارة في هذه الفترة بـ ١,٦٢٨,٠٠٠
 عبد ، أى بمتوسط سنوي قدره حوالي ٢٧,٠٠٠ عبد . وقد تلخصت تقديرات
 كيرتين في الجدول رقم (أ) الآتي :

المتوسط السنوي بالتقريب	عدد العبيد الذين وصلوا إلى		السنة
	الأمريكتين	أوروبا وجزر الأطلنطي	
٦٧٠	—	٣٣,٥٠٠	حتى عام ١٥٠٠
٢,٤٠٠	١٢٥,٠٠٠	١١٦,٤٠٠	١٥٠١ — ١٦٠٠
١٣,٠٠٠	١,٢٨٠,٠٠٠	٢٥,١٠٠ (*)	١٦٠١ — ١٧٠٠
٥٧,٠٠٠	٦,٢٦٥,٠٠٠	—	١٧٠١ — ١٨١٠
٢٧,٠٠٠	١,٦٢٨,٠٠٠	—	بعد ١٨١٠
—	٩,٢٩٨,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠	المجموع

هذه التقديرات خاصة بعدد العبيد الذين وصلوا بالفعل إلى ما وراء البحار فمن المهم بالنسبة لأفريقيا ، ومن وجهة النظر أن تقلر أعداد العبيد الذين غادروا شواطئها ، فكان عدد العبيد الذين ماتوا في السفن جسيماً ، ومن النادر أن يكون عدد الذين ماتوا من طاقم السفن أكثر من العبيد ، وفي الحقيقة أن أى مسافرين عبر المحيطات في مراكب صغيرة . في هذه الفترة كانوا يتعرضون لظروف صعبة تشجع على انتشار الأمراض ، إلى جانب أن المواد الغذائية كانت قليلة وغير طازجة بالإضافة إلى العواصف أو الرياح غير المواتية والتي من المحتمل أن تكون قد تسببت في إحداث نقص شنيع في كميات المياه العذبة ، وزيادة على ذلك فإن نسبة من السفن التي كانت تحمل الرقيق ، والتي كانت تبدأ رحلتها من أفريقيا إلى المكان الذي تقصده ، كانت تتحطم أو تفقد في البحر . وتوضح بيانات « كيرتين » أنه في خلال القرن الثامن عشر

(*) في الغالب أن هذا العدد الخاص بجزر الأطلنطي في هذه الفترة باستثناء حوالي ٥٠٠٠

كانوا موجودين قبل عام ١٦٥٠ م.

الميلادى ، بلغت نسبة العبيد الذين أبحروا من أفريقيا ولم يصلوا إلى الأمريكتين حوالي ١٦ ٪ ، واعتقد كيرتين أيضاً أن هذا الرقم كان ٤٠ مثلاً في كل فترة تجارة الرقيق . ولو سلم بهذه الحسارة فمن الضروري أن تزيد أعداد الرقيق للذين وصلوا إلى الأمريكتين بنسبة الخمس تقريباً ، لكي نصل إلى تقدير لأعداد الرقيق التي غادرت أفريقيا . ويتضح ذلك من التقديرات الموضحة بالحلول « ب » التالية :

الحلول « ب » يوضح عدد العبيد الذين نقلوا من أفريقيا

السنة	تقدير عدد العبيد الذين نقلوا من أفريقيا ككل	المتوسط السنوي بالتقريب
حتى عام ١٦٠٠	٣٣٠,٠٠٠	٢,٢٠٠
١٦٠١ - ١٧٠٠	١,٥٦٠,٠٠٠	١٥,٦٠٠
١٧٠١ - ١٨١٠	٧,٥٢٠,٠٠٠	٦٨,٤٠٠
بعد ١٨١٠	١,٩٥٠,٠٠٠	٣٢,٥٠٠
المجموع	١١,٣٦٠,٠٠٠	—

وعند هذه النقطة من المناقشة ، فإنه من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار أن تصدير العبيد كان موزعاً على بلاد أفريقيا ، فلم يأتى كل العبيد من منطقة غرب أفريقيا التي يتناولها هذا الكتاب . وبمرور الوقت فإن زيادة عدد العبيد الذين نقلوا من السواحل الواقعة في جنوب الكاميرون وعلى وجه الخصوص ، من الكونغو وأنجولا ، وحتى من موزمبيق ، يمكن مراجعتها من الأرقام الدقيقة التي جمعها البروفيسور « كيرتين » . ففي هذه الحالة يكون في الإمكان استنتاج أن ثلث العبيد كان في المستعمرات الإسبانية الأمريكية ، وحوالي ٧٠ ٪ منهم في المستعمرات البرتغالية في البرازيل ، وكانوا جميعاً قلائداً من خارج غرب أفريقيا ، وأن حوالي ربع أو خمس العبيد كانوا قد أخذوا من السواحل الواقعة جنوب الكاميرون ، بمعركة التجار الذين يتكلمون الإنجليزية ، وكان حوالي ثلث العبيد

قلشحن بواسطة تجار آخرين خاصة من الفرنسيين : ويمكن أن نستنتج أن غرب أفريقيا ساهم في تجارة الرقيق بحوالى ٥٥ ٪ من كل العبيد الذين وصلوا إلى أمريكا ، وهذا يتفق جيداً مع الرقم الذى افترضته بيانات « كيرتين » والبالغ حوالى ٦٠ ٪ في القرن الثامن عشر الميلادى ، فبالطبع نقل معظم العبيد في هذا القرن .

آثار تجارة الرقيق على سكان غرب أفريقيا

في خلال القرن الثامن عشر ، كان من المحتمل تقدير السكان الذين فقدوا من غرب أفريقيا بطريقة مباشرة ، بسبب تجارة الرقيق ، فقد بلغت نسبة عدد العبيد الذين غادروا أفريقيا ككل حوالى ٦٠ ٪ أى ما يعادل ٤,٥ مليون من الرجال والنساء ، فكان من غير المحتمل إغفال مساهمة غرب أفريقيا في هذه الصادرات في خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر . ففي هذين القرنين يمكن تقدير عدد العبيد ، لكن هذا التقدير سيكون أقل دقة ، أو غير موثوق منه ، فقد بلغ عدد السكان الذين غادروا أفريقيا حوالى ١,١٠٠,٠٠٠ نسمة ، ولكن في القرن التاسع عشر ، كانت مساهمة أفريقيا في تجارة الرقيق من المحتمل إن تكون أقل بالفعل عن ٦٠ ٪ ، وكانت الإجراءات التى اتخذت ضد تجارة رقيق الأطلنطى ذات تأثير فعال في المنطقة الواقعة شمال خط الاستواء أكثر منه في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من خط الاستواء . ومن المحتمل أن تكون مساهمة صادرات الرقيق من غرب أفريقيا قد بلغت حوالى الثلث أى ما يعادل ٦٥٠,٠٠٠ من عدد السكان . ويزيد حجم عدد الذين فقدتهم منطقة غرب أفريقيا في فترة تجارة الرقيق عن ٦,٥ مليون من الرجال والنساء .

ولم تكن البيانات والتقديرات مؤكدة ، فقد اعتمد البروفيسور « كيرتين » أن أرقامه ممكن أن تزيد أو تنقص بنسبة ٢٠ ٪ ، وفي أغلب الاحتمالات يبرهن هذه الأرقام على أنها كبيرة وليست صغيرة ، ومن المتاح لنا تقديم الجلول « ج » فن المحتمل أن يقدم لنا هذا الجلول أقصى حد للاستنزاف

البشرى الذى تعرض له سكان غرب أفريقيا بطريقة مباشرة وذلك بسبب
تجارة رقيق الأطلنطى .

الحلول « ج » يوضح لنا وبطريقة مباشرة عدد سكان عرب أفريقيا
الذين فقدوا بسبب تجارة رقيق الأطلنطى

السنة	النسبة المئوية للمجموع الأفريقيين كما ورد فى الحلول « ب ».	عدد السكان المفقودين	متوسط العدد المفقود بالتقريب
حتى عام ١٦٠٠	٦٠	٢٠٠,٠٠٠	١,٣٤٠
١٦٠١ - ١٧٠٠	٦٠	٩٤٠,٠٠٠	٩,٤٠٠
١٧٠١ - ١٨١٠	٦٠	٤,٥١٠,٠٠٠	٤١,٠٠٠
بعد ١٨١٠	٣٣	١,٦٥٠,٠٠٠	١١,٠٠٠
المجموع	—	٦,٣٠٠,٠٠٠	—

وفى قترات المعاناة البشرية باغ عدد العبيد الذين غادروا أفريقيا بسبب
الهجرة الإجبارية ٦ مليون نسمة ، وباغ عدد الذين هاجروا فى القرن الثامن
عشر وحده ٤,٥ مليون ، وتمثل هذه الأرقام جريمة بشرية مؤسفة ، ومع هلمنا
فليس من السهل تحديد عدد العبيد الذين فقدتهم أفريقيا من الرجال والنساء ،
وكانت البيانات الناقصة والخاصة بسكان أفريقيا الإستوائية فى الفترة الأولى
للإدارة الاستعمارية مقدرة أحسن تقدير ، وكان من النادر فى بعض الأحيان
أن تكون هذه المعلومات مجرد تخمينات ، وغالباً ما يوجد جلال حد ل دقة
الإحصاء الرسمى الحديث . ويبدو من المعقول افتراض أن مجموع سكان
غرب أفريقيا كان فى منتصف الستينيات ، أى منذ عام ١٩٦٠ باغ حوالى

٨٨ مليون نسمة(*) ، وبلغ مجموع التقديرات الرسمية للأقاليم المختلفة في عامي ١٩٤٠ و ١٩١٠ حوالي ٤٤ ، ٣٣ مليون على التوالي ، ولكن التحقيق الديموجرافي الحديث يفرض أن هذه التقديرات من المحتمل أن تكون قايمة ومن المحتمل أن تزيد على ١٠ ٪ . ولو أردنا الحصول على بعض المعلومات المتعلقة بسكان غرب أفريقيا ، أثناء فترة تجارة الرقيق الأطلسي ، فإنه من الأفضل الرجوع إلى الوراثة للإستعانة بالإحصاء القوي الذي قدر بنحو ٨٨ مليوناً عام ١٩٦٥ ، ٤٨ مليوناً عام ١٩٤٠ ، ٣٦ مليوناً عام ١٩١٠ م . فمن الواضح أن هذه الافتراضات تزيد من النمو المركب لسكان غرب أفريقيا في الفترة ما بين ١٩٤٠ ، ١٩٦٥ ، فقد بلغت نسبة الزيادة في هذه الفترة ٢,٤ ٪ في السنة ، وبلغت نسبة الزيادة في الفترة ما بين ١٩١٠ ، ١٩٤٠ م ، ١ ٪ في السنة ، وتعتبر هذه أعلى نسب في معدل الزيادة السكانية ، ولكن ليس من المحتمل أن ترتفع هذه النسب أكثر من ذلك ، وفي أغلب الأحيان قام الديموجرافيون بدراسة سكان أفريقيا ككل ، وبخاصة في هذه الفترات وقبل القرن العشرين . ولم تكن الزيادة السكانية منخفضة ، ليست في أفريقية وحدها ولكن في كل أنحاء العالم . وعلى وجه العموم فإن الأرقام المسامح عن أفريقيا ككل هي التي بلغت نسبة زيادتها ١٩,٠ ٪ في السنة ، وذلك في خلال القرن التاسع عشر . ولكن بعد ذلك تناقصت هذه الزيادة بنسب تتراوح فيما بين ١١,٠ ٪ إلى ١٢,٠ ٪ في القرون الأولى ، باستثناء القرن الثامن عشر ، والسبب في ذلك يرجع إلى تجارة الرقيق ، ويمكن افتراض أن تعداد أفريقيا ككل كان ثابتاً بوجه عام .

ويبدو من المعتقد اتفاق نسبة الزيادة مع هذا التقدير الذي وضع أساساً في القرن العشرين ، إذن ما هو حجم سكان غرب أفريقيا أثناء عصر تجارة

(*) هذا الرقم يتضمن سكان نيجيريا البالغ عددهم ٧٤,٥ مليون نسمة ، ومقارنته مع العدد الرسمي يصبح ٥٧,٥ مليون نسمة وقد أستنتج ذلك من الإحصاء الرسمي غير الدقيق الذي قد أجرى عام ١٩٦٣ م (أنظر فصل ١٣) وتشير بعض التقديرات غير الرسمية إلى أن عدد سكان نيجيريا يزيد عن ٤٩ مليون نسمة .

الرقيق ؟ من الممكن معرفة التأثيرات التي خلفتها تجارة الرقيق ، وذلك من واقع التقارير ، ومن الممكن أيضاً افتراض أنه في الفترة ما بين عام ١٥٠٠ م وعام ١٨٠٠ م لم يكن هناك عامل رئيسي ساعد في الزيادة التدرجية للسكان ، ولكن من المحتمل أن يكون هنا قد حدث بالفعل بعد دخول الغلات الأمريكية الإستوائية في بداية هذه الفترة . ورغم دخول هذه الغلات الأمريكية إلا أن المواد الغذائية التي كانت متوفرة . في غرب أفريقيا لم تتغير تغييراً جدياً سواء أكان ذلك في التكنولوجيا الملائمة أم في المعرفة الطبية المتاحة ، أم في الأسس الرئيسية الخاصة بزيادة السكان . وفي حوالي عام ١٨١٠ وما بعده ، بدأ الصناديق التجارية الرقيق في النقصان بل والافتراض وبخاصة في عام ١٨٨٠ وما بعده ذلك بعد دخول الحكم الاستعماري إلى غرب أفريقيا ، وإدخال التكنولوجيا الحديثة والمعرفة الطبية مما أدى بالطبع إلى زيادة تدرجية وسريعة في عدد السكان في هذه المنطقة .

وكان في الإمكان تقدير عدد العبيد وخاصة في عام ١٥٠٠ م ، وعلى وجه التحديد عندما بدأت تجارة رقيق الأطلنطي في الظهور ، ففي ذلك الوقت قدر عدد سكان غرب أفريقيا بعشرين مليون نسمة ، وفي عام ١٧٠٠ م أي عندما وصلت تجارة الرقيق إلى النضج بلغ عدد سكان غرب أفريقيا ٢٥ مليون نسمة . ومن المحتمل أن تكون هذه التقديرات دليلاً غير دقيق . ولو أن عدد السكان كان أكبر من العدد الذي افترض في هذه الأرقام لكان تأثير تجارة الرقيق عليها أقل من تلك الافتراضات ، فلو فرض أن عدد السكان بلغ عشرين مليون نسمة عام ١٥٠٠ م ، و ٢٥ مليون نسمة عام ١٧٠٠ م ، لكان من السهل رؤية العجز في الزيادة السكانية التي تسببت فيها تجارة الرقيق في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، واتضح نقص هذا العدد بكثير عن معدله الطبيعي . ومن غير المحتمل أن تكون عوامل زيادة عدد السكان كبيرة . فقد بلغت نسبة زيادة النمو السكاني في القرن السادس عشر ١٠ ٪ وفي القرن السابع عشر بلغت ١٢ ٪ ، وفيما بعد زادت هذه النسبة من ١٢ ٪ إلى ١٥ ٪ على التوالي وأصبح من المفترض ألا يكون هناك تصدير للرقيق .

وفي القرن الثامن عشر ، كان تأثير تصدير تجارة الرقيق على النمو السكاني أكثر خطورة ففي بداية هذا القرن بلغ عدد السكان ٢٥ مليون نسمة ، وكان متوسط الفاقد في السنة ٤١,٠٠٠ نسمة من الرجال والنساء . وفي خلال هذا القرن أيضاً بلغت نسبة هذا العدد أكثر من ١٦٪ في السنة ، (فعلى سبيل المثال بلغ نسبة عدد الأشخاص المفقودين في السنة والذين غادروا أفريقيا ١٦ شخصاً من كل ١٠,٠٠٠ شخص) . ومن المحتمل أن يكون هذا قد أدى إلى نقص في الزيادة الطبيعية للسكان في النصف الثاني من هذا القرن ، والتي من المحتمل أن تكون نسبتها المثوية قد بلغت ١٩,٠٪ في السنة أو أكثر ، وهكذا فإن متوسط النقص يرجع إلى تجارة الرقيق التي ظهرت بأنها كانت تزيد قليلاً عن الزيادة الطبيعية للسكان في النصف الأول من هذا القرن . ففي السنوات الأولى من القرن الثاني عشر ، ساهمت تجارة الرقيق في إنقاص مجموع السكان في غرب أفريقيا بطريقة مباشرة مع أن هذا النقص كان قليلاً .

وعلى أية حال ، ورغم ذلك فلم يوجد نقص تام في عدد سكان أفريقيا ، لأن الثلث من العبيد الذين صدروا كان من النساء ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن المجتمعات الأفريقية كانت تتميز بتعدد الزوجات ، لهذا كان عدد الأطفال الذين لم يولدوا في غرب أفريقيا بسبب إجبار أمهاتهم على الهجرة قليلاً بالنسبة للعدد الذي كان يصل من غرب أفريقيا من النساء والرجال . إذن نستنتج من ذلك أن تجارة الرقيق في القرن الثامن عشر كانت مرتفعة ، لهذا فقدت منطقة غرب أفريقيا قوتها البشرية ، سواء أكان هذا الفقد كبيراً أم صغيراً ، فهذا النقص سوف يكون مساوياً للزيادة الطبيعية للسكان ، ومع هذا وفي أسوأ الظروف فقد ظل عدد السكان ثابتاً (يمكن القول بأن هذا الإستقصاء لم يؤكد نمو الزيادة السكانية في القرن الثامن عشر ، فكان عدد سكان غرب أفريقيا في عام ١٩٦٥ م يتراوح فيما بين ١١٨ مليوناً ، و ٨٨ مليوناً ، ولكن لو صح هذا فإن الزيادة السكانية التي تبلى في الوقت الحاضر في أجزاء معينة من غرب أفريقيا أكثر انتشاراً بل وأكثر دقة) .

وفي القرن التاسع عشر ، اضمحلت تجارة الرقيق وأدى ذلك إلى الزيادة التدرجية في النمو السكاني ، فالسكان سيبدأون مرة ثانية في الزيادة ، وأن نسب الزيادة من المحتمل أن تصل إلى ما بين ٠,٣ ٪ ، ٠,٤ ٪ في الخمسينيات من القرن التاسع عشر .

ومن الواضح أنه لا يوجد زيادة في التقديرات الخاصة بالتدهور في الحياة نتيجة لتجارة الرقيق في غرب أفريقيا نفسها ، فعلى سبيل المثال ، يرجع هذا الانخفاض السكاني إلى الموت المباشر أو غير المباشر الذي تسببت فيه الإغارات على العبيد ، وكذلك يرجع إلى الموت الذي أصاب العبيد عند الشاطئ أثناء انتظارهم (استعداداً لرحلة السفر إلى العالم الجديد) . ومن غير المحتمل استنتاج النقص في عدد العبيد الذي كان له أثر خطير ، وبخاصة عندما نضع في الاعتبار أن أرقام تجارة الرقيق غير صحيحة ، من حيث الافتراض في التقدير ، ومن ناحية أخرى يوجد هناك تقدير غير صحيح لعدد السكان ، ولم يفترض دليل في أي وقت يشير إلى أن تجارة الرقيق في غرب أفريقيا سببت التخريب والدمار لكل شيء في الحياة في منطقة غرب أفريقيا ، ويمكن إرجاع بعض الأعمال التخريبية إلى تجارة الرقيق العربية في القرن التاسع عشر ، في أجزاء من شرق أفريقيا ومن أفريقيا الوسطى . وكانت تجارة الرقيق في الداخل تمارس بمعرفة رجال غرباء على المجتمعات الداخلية ، ومع ذلك فقد مارسوا عملهم . ومن الصعب أن نثبت أن تدهور الحياة بين العبيد يرجع إلى عمليات القنص التي كانت تتم ضدهم بغرض الحصول على الرقيق ، فهذه العمالية كانت خطيرة حتى ولو حدثت بين أو ناس أحرار بوجه عام . وعلى أية حال فإن ذلك يرجع إلى القتال وأحكام الإعدام والتضحيات البشرية والممارسات الأخرى المتاحة(*) .

(*) أنظر صفحة ٩٥ من الأصل . فيمكن القول أن حركة تجارة الرقيق من غرب أفريقيا إلى الساحل ، من المحتمل أن تكون قد أدت إلى انتشار المرض ، ومن المرجح أن نشاط التجار الذي بدأ قبل عصر تجارة الرقيق لم يكن ملموسا .

ومع ذلك فإنه يمكن اعتبار متوسطات الأرقام غير الصحيحة كافية لكل غرب أفريقيا ، بل ولبعض أجزاء من الساحل في كل الفترات . ففي بعض الأوقات كانت أعداد تجارة رقيق الأطانطى أكثر من المتوسط وعلى سبيل المثال ، كان هذا يحدث في القرن الثامن عشر ، فأكثر من نصف كل تجارة الرقيق قد أخذت من أفريقيا إلى الأمريكتين ، وبخاصة من المنطقة التي تبدأ من ليبيريا الحديثة وحتى سواحل الكاميرون ، وفي الحقيقة أن منطقة ساحل العبيد ومنطقة دلتا النيجر قد ساهمتا بالثالث في كل تجارة الرقيق التي صدرت من أفريقيا ، ويعتبر هذا التوزيع لعدد العبيد توزيعاً غير متساوى بالنسبة لتجارة الرقيق ، ومن المرجح أن يتضح ذلك بالأرقام التي توضح التقدير الخاص بعدد العبيد في الثمانينيات من القرن الثامن عشر . (ويوضح ذلك الحلول « د ») الذي يشير إلى تجارة الرقيق في أوجها . فمن المحتمل أن يكون هذا الحلول أكثر دقة من كل التقديرات السابقة الخاصة بتجارة الرقيق ، لأن في ذلك الوقت كانت عملية إلعاء تجارة الرقيق تلبو في الأفق ، فقد كان كل من المعارضين والمناصرين لهذه التجارة يجمعون المعلومات الخاصة بها .

الحلول « د » يوضح لنا المتوسط التقريبي

لأعداد الرقيق الذين أخذوا في كل سنة من السواحل المختلفة

خلال الثمانينيات من القرن الثامن عشر

النسبة المئوية التقريبية	الأعداد السنوية	المنطقة
—	—	سواحل غرب أفريقيا
	٢,٢٠٠	سينجامبيا
٧	٢,٠٠٠	منطقة سيراليون
	٤,٠٠٠	سواحل العاج والحبوب
٩	١٠,٠٠٠	ساحل الذهب
١٤	١٢,٥٠٠	ساحل العبيد وبنسين
٢٥	٢٢,٠٠٠	دلتا النيجر ومنطقة الكاميرون
٤٥	٤٠,٣٠٠	جميع الأجزاء الأخرى من أفريقيا
	٩٣,٠٠٠	المجموع

وإذا كان النقصان في عدد السكان في غرب أفريقيا يرجع إلى تجارة رقيق الأطلنطي ، التي كان لها تأثير مدمر على سكان هذه المنطقة ، فمن المتوقع ملاحظة ذلك في الأراضي المجاورة للساحل ، والمزدحمة بالسكان فهذه المنطقة يبلغ طولها ١٠٠٠ ميل ، ابتداءً من ساحل الذهب وحتى سواحل انكاميرون . وقد ظهرت في ذلك الوقت مقاطعات حديثة مثل : غانا والتوجو ، وداهومي ونيجيريا التي تعتبر واحدة من أعظم المناطق المسكونة في غرب أفريقيا ، (ويمثل غرب أفريقيا ككل أكبر جزء مزدحم بالسكان في أفريقيا الإستوائية) وعلى الرغم من أنه قد حدثت بعض الهجرات الحديثة من الداخل إلى الأراضي الساحلية أي إلى كل من غانا ونيجيريا ، فإن الزوار الذين قدموا إلى هذه المنطقة الساحلية في القرن الثامن عشر ، وبداية القرن التاسع عشر علقوا على كثافة السكان في هذا الوقت . وقد يؤكد ذلك الاعتقاد السائد بأن نقص السكان في غرب أفريقيا نتيجة صادرات العبيد لم يحدث أي عرقلة لنمو السكان . علاوة على ذلك فإن غينيا السفلى كانت قد ساهمت بجزء في تجارة الرقيق لأنها كانت منطقة من المناطق المزدحمة بالسكان في غرب أفريقيا ، وكان من السهل الوصول منها إلى الساحل . وكان في الإمكان أن نتصور ، أن بعض الأجزاء من منطقة غرب أفريقيا كانت تحقق فائدة كبيرة من جراء تصدير الزيادة الطبيعية من سكانها إلى الخارج بدلا من الاحتفاظ بهذه الزيادة في الداخل .

وهنا الافتراض يبدو أنه غير صحيح لأن أجزاء من غرب أفريقيا كانت قد ساهمت في تجارة الرقيق ، وبخاصة تجارة رقيق الأطلنطي . وكان من هذه الأجزاء غينيا التي كانت في أغلب الأحيان متقدمة في التنظيم الإقتصادي ، (هنا إلى جانب بعض التنظيمات السياسية المتطورة) . وعندما نريد تقييم آثار صادرات الرقيق على غرب أفريقيا علينا أن نضع في الاعتبار عوامل أخرى أثرت في نقص السكان .

نمو التجارة في غينيا

من المعروف أن الأفراد الأوربيين الذين عملوا بتجارة الرقيق كانوا في المقام الأول « تجاراً » وكانوا يحصلون على الرقيق من تجار السواحل الأفريقيين ففي بعض الأحيان كانت عمليات خطف العبيد تتم بانقوة من جانب الأوربيين وبخاصة في المراحل الأولى من هذه التجارة . ونتيجة لهذا كان من الصعب جداً إيجاد علاقات طبيعية جديدة مع السواحل الأفريقية . وكان من المتبع في خطف العبيد قبل القرن التاسع عشر ، أن تحضر قوة أوربية قوية إلى الشاطئ الأفريقي مباشرة ، وكان على هذه القوة أن تقوم بخطف العبيد ، الذين ينقلون بعد ذلك إلى الأمريكتين حيث يباعون هناك .

وإلى جانب عمليات الصيد التي كان يقوم بها الأوربيون ، كانوا يقومون أيضاً بشراء العبيد من تجار غرب أفريقيا ، وفي مقابل ذلك كان الأوربيون يدفعون أنواعاً كثيرة من السلع ، الممثلة في المنسوجات (الصوفية والكتانية . المصنعة في أوروبا ، والقطنية التي كانت تصنع في الهند قبل حلول القرن التاسع عشر ، والحرير الذي كان يصنع إما في أوروبا أو في آسيا) ، هذا إلى جانب دفعهم في مقابل العبيد الأسلحة النارية المختلفة ، والبارود والرش والسكاكين والسيوف القصيرة ، والأدوات المعدنية والخردوات والحديد والنحاس الأحمر والأصفر ، والرصاص الذي كان يدفع في شكل قضبان ، والحرز واللعب الصغيرة والمشروبات الروحية (الروم ، والبرانلى والخين ، وذلك حسب البلد الأصلي للتاجر) ، هذا إلى جانب ادخال الأوربيين لأنواع كثيرة من المواد الغذائية .

ومن الواضح أن هذه الواردات كان لها قيمة عند شعوب غرب أفريقيا ، فكان من أجل حصولهم على هذه الواردات عليهم أن يقوموا بمبادلتها بالعبيد . وكان هناك طرق مختلفة لتحديد قيمة هذه الواردات . فيمكننا القول ،

على سبيل المثال بأن الواردات الأوربية من المشروبات الروحية اتى تشكل نسبة كبيرة من مجموع التجارة الأوربية ، كانت ضارة بالمجتمع في غرب أفريقيا ، فكان من الأفضل للأفريقيين المحافظة على مشروباتهم التقليدية مثل البيرة وعرق البلح ، فلو كان سكان غرب أفريقيا اتبعوا هذا الأسلوب لعاد ذلك عليهم بالفائدة ، ولكن يبدو أنه لم يوجد مؤيدون كثيرون من الأفارقة في هذا الوقت لتبنى فكرة الإعتماد على المشروبات الروحية الأفريقية بدلا من الإعتماد على المشروبات الروحية الأوربية ، اتى كانت ضارة بالمجتمع الأفريقى . ويمكن القول أيضاً بأن استيراد الأسلحة والذخيرة الأوربية إلى غرب أفريقيا ، قد سهلت على الأفريقيين القيام بقتل أفريقيين آخرين أو أسرهم بغرض بيعهم كعبيد . ومن المرجح أيضاً أن هذه الأسلحة كانت قد مكنت بعض الأفريقيين من القيام بتأسيس حكومات أكثر قوة وأكثر فاعلية على مساحات أكبر . وتجدر الإشارة إلى أن الواردات الأوربية المتزايدة التى كانت تتمثل فى الملابس والخردوات والمعادن ، أدت إلى تدمير صناعات القرية الأفريقية ، التى كانت تقوم بصنع هذه الأشياء السالف ذكرها . وعلى هذا كان الأفريقيون لا يشترون هذه الواردات الأوربية إلا إذا كانت رخيصة وأفضل من الأفريقية ، بل وأكثر وفرة بحيث تعطى على جميع الصناعات الأفريقية .

وليس من المتبع في غرب أفريقيا ، أن تدفع عملة فى مقابل الواردات ، ولكن كان من المتبع فى هذه المنطقة أن تدفع العبيد فى مقابل تلك الواردات ، وكان هناك فى المقام الأول طريقتان مختلفتان لتسعير البضائع الأوربية . فقد كانت هناك أسعار يدفعها الأوربيون فى أوروبا أو أى مكان آخر ، كما كانت هناك قيم نقدية معينة لهذه السلع عندما يبيعونها فى أفريقيا . ويبدو أن هذا النظام لم يستمر طويلا ، ففى نهاية القرن السابع عشر ، نجد أن التجار الأوربيين قسموا إلى غرب أفريقيا ، وهناك اتزموا بحرف تمكنوا بتمتصاه من تحديد سعر البيع فى أفريقيا ، الذى أصبح ضعف ثمن الشراء

في أوربا ، فكان التجار الأوربيون يضيفون إلى عن الشراء الخاص بأية ساعة قيمة أجرة الشحن وأجرة الأرضية والتأمين ضد المخاطر المختلفة (وكانت هذه المخاطر كبيرة في ظل ظروف القرنين السابع عشر والثامن عشر) . وبهذه الطريقة كان في إمكانهم تحقيق الربح ، ومن غير المعقول أن يرفع سعر هذه البضائع بعد ذلك . ومن المحتمل أيضاً أنهم كانوا لا يتحملون أموالاً كثيرة من أجل حصولهم على الصادرات من الأفريقيين الذين كان لهم الرغبة في شراء الواردات الأوربية ، كما كان لهم الرغبة أيضاً في شراء ملابسهم المصنوعة محلياً إلى جانب شراء المعادن والسيوف القصيرة إلخ (مصنوعات أوربية) . كان هذا بالنسبة لتاريخ غرب أفريقيا ، و وارداتها (التي كانت على النقيض من أوربا وصادراتها) . ومن الواضح أنه كان يوجد إحساس كبير لدى سكان غرب أفريقيا بأن يتقبلوا الأسعار التي وضعها المستوردون الأوربيون في أفريقيا وليست الأسعار التي تطبق في البلاد الأوربية .

وكانت الأسعار التي وضعها الأوربيون بالنسبة للعبيد الأفريقيين تختلف اختلافاً شامعاً عن الأسعار التي كانت تستخدم بالنسبة لتجارهم . وكان من المتبع أن يدفع للعبيد الذكور الذين تتراوح أعمارهم فيما بين ١٢ ، ٣٥ عاماً أعلى الأسعار . فهوؤلاء العبيد كانوا أكثر منفعة في الأعمال الزراعية في الأمريكتين لهذا نجد تجار الرقيق يحاولون الحصول على شحناتهم من هؤلاء العبيد ، كلما أمكن ذلك . ولكن في حالة ما يكون الإمداد هؤلاء العبيد غير كاف يقوم التجار بشراء الأطفال سواء أكانوا صبياناً أم شاباتاً أم من النساء اللاتي يبلغن من العمر ٢٥ عاماً (من المعتقد بعد هذا السن أنهن يصبحن خير ملائمت للعمل الزراعي وذلك بسبب موثرات الإنجاب) . لهذا كانت أسعارهن مرتفعة . وبينما كان عدد العبيد متاح للبيع في أي مكان وفي أي وقت ، فإن سفن شحن العبيد كانت تبحث عن شحنات ، وفي الوقت نفسه لم يكن للعبيد أسعار ثابتة ، فكانت أسعارهم تتعرض لتقلبات كبيرة ومع ذلك فإن أمريكا كانت في حاجة مستمرة هؤلاء العبيد في الوقت الذي بدأ فيه الإمداد الأفريقي بالعبيد يقل رغم الحاجة إليه ، ورغم الزيادة المستمرة في أسعاره .

وفي القرن الثامن عشر ، كان التركيز واضحاً على تجارة الرقيق وبخاصة عندما كانت هذه التجارة في أوجها ، ومن المحتمل أن تكون العملة الأوربية هي العملة التي كانت مستعملة في تجارة الرقيق في أفريقيا ، وكان متوسط سعر العبد الأصلي في السنوات الأولى من هذا القرن تقدر بحوالي ١٥ جنيه استرليني (٦٠ دولاراً) وفي السنوات الأخيرة من هذا القرن بلغ سعر العبد على أقل تقدير ٢٥ جنياً استرلينياً (١٠٠ دولاراً) . هذا بالنسبة للعبيد المصلين من منطقة غرب أفريقيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر : (يمكن مقارنة أعداد غرب أفريقيا من العبيد بأعداد أفريقيا ككل) . لقد اتضحت أهمية العبيد في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، فكان العبيد الذكور الأصليين يمثلون نصف المصادر من هذه التجارة ، بينما كان النساء يمثلن الثلث منها ، فقد بلغ متوسط السعر للعبد الواحد على مدى قرن حوالي ١٥ جنياً استرلينياً (٦٠ دولاراً) دون النظر إلى الجنس أو السن أو الحالة ، وكان من الضروري المحافظة على هذه الثروة البشرية التي كانت تستبدل بالبضائع الأوروبية في القرن الثامن عشر ، والتي بلغت قيمتها أيضاً ٦٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، أي ما يعادل (٢٦٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار) . ومع هذا فإنه في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر بيع أعداد قليلة من العبيد بأسعار منخفضة ، حيث قلرت قيمة هذه الأعداد في السنة بنحو ٤٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، أي ما يعادل (١,٨٠٠,٠٠٠ دولار) ، بينما بلغت قيمة الأعداد التي صدرت بأسعار مرتفعة في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر بنحو ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، أي ما يعادل (٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار) .

وهكذا يبدو أنه من المحتمل أن هذه المبالغ كانت صغيرة إذا ما قورنت بالمستويات المادية في وقتنا الحاضر بينما كان لها قيمتها إذا ما قورنت بالمستويات التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر ، بينما نلاحظ أنه في بداية هذا القرن كانت انجائراً على سبيل المثال تمثل القوة التجارية الرئيسية في ذلك الوقت ،

ومن المحتمل أن يكون لها علاقات تجارية مع ثلث سكان غرب أفريقيا ، فكانت بريطانيا تستورد بضائع في السنة تقدر قيمتها بنحو ٦ مليون جنيه استرليني ، أى ما يعادل (٢٤,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) . ودليانا على ذلك ، أنه في نهاية الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، قبل المكتشف بارث Barth حجم تجارة دولة «كانو» كلوثة غنية في منطقة غرب أفريقيا بنحو ٢٠,٠٠٠ جنيه أى ما يعادل (٨٠,٠٠٠ دولاراً) في السنة ، وبلغ حجم صادراتها من الأقمشة والعبيد معاً إلى جانب وارداتها من الكولا والملح نحو ١٣٠,٠٠٠ جنيه أى ما يعادل (٥٢٠,٠٠٠ دولاراً) في السنة . وتجدر الإشارة إلى أن كل أسرة في هذه المنطقة «كانو» كانت تعيش في يسر ، حيث بلغت نسبة الإثاق بالنسبة للأسرة في السنة ما قيمته ٤ أو ٥ جنيه أى ما يعادل (١٦ أو ٢٠ دولاراً في السنة) :

ومما لا شك فيه أن منطقة غرب أفريقيا قد تورطت في تجارة الرقيق في القرن الثامن عشر ، وكانت هذه التجارة قد ساهمت مساهمة فعالة في تنمية تجارتها ، ونهت الأذهان بلوحة كبيرة إلى أهمية غينيا السفلى ، ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى توفر العبيد فيها ، فكان التجار الأفريقيون يعنون بالعبيد أثناء وجودهم في مناطق التجمع استعداداً لإرسالهم إلى الأسواق الخارجية ، وذلك بإطعامهم وتقديم الرعاية اللازمة لهم حتى لا يموتوا .. وكان التجار الأوروبيون يحضرون معهم البضائع التجارية ذات القيمة بالنسبة لهؤلاء التجار الأفريقيين وكان في مقابل ذلك أن يقوم الأفريقيون بشراء الأعداد اللازمة من العبيد لإرسالهم عبر الأطلسي . وقد أدت تجارة الرقيق هذه إلى ازدياد عدد الأوربيين على شواطئ غرب أفريقيا ، مما أدى بالتالي إلى زيادة عدد الذين يشترون منهم الذهب والعاج والصمغ والأخشاب وزيت النخيل ، وكثير من الأشياء الأخرى ، هذا إلى جانب العبيد والمرن ، وسارت تجارة الصادرات جنباً إلى جنب مع تجارة الوارد ، وكانت التجارة العالمية الجديدة في غرب أفريقيا تجارة بحرية ، وقد وجدت بسبب حاجة

الأمريكتين إلى الرقيق ، التي بلغت قيمته النقدية في بداية القرن الثامن عشر ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني أى ما يعادل (٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار). وفي نهاية القرن نفسه زادت هذه القيمة إلى ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني أى ما يعادل (١٦,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) . ومن المحتمل أن هذا كان دافعاً للتنمية الاقتصادية في داخل غينيا ، كما تعتبر هذه التجارة عاملاً أكثر فاعلية من تجارة السودان عبر الصحراء .

ولقد زاد عدد التجار المحترفين في غرب أفريقيا زيادة كبيرة ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن شراء وبيع العبيد يستلزم وجود تجار لهؤلاء العبيدين وبطريقة ميسرة حددت أسعار العبيد وأسعار الواردات الأوروبية وأية ساحة كانت تعرض للبيع في غرب أفريقيا بالعملة التي كانت مستخدمة في ذلك الوقت . وقد تمثلت بعض هذه العملات في الساع التجارية نفسها ، هذا إلى جانب العملات المختلفة الأخرى . وكانت هذه العملية تمثل أعمالاً تجارية معقدة وفنية . ومن هذه العملات المختلفة كان خام الذهب الذي استعمل في ساحل الذهب ، والأصداف والودع والقضبان المعدنية التي استعملت جميعها في ساحل العبيد ، والقضبان الحديدية التي استعملت في سيراليون ، وقطع الملابس في ساحل العاج والكاميرون . وكان من الضروري أن تزداد هذه العملات وتنتشر . وكان التجار والموظفون في حاجة متزايدة لتجارة منظمة في كل دولة ، كما كان الجنود في الجيوش في حاجة كبيرة لأنواع جديدة من الرجال الأكفاء ، فتطلب ذلك أمر العبيد . وفي خلال هذا الوقت القصير كان على الجنود القيام بزراعة محصولاتهم العناية وإنشاء منازلهم ، وصناعة ملابسهم ، وبذلك شجعوا غيرهم من الناس على الإنتاج والاستثمار ، وبهذا أصبحت منطقة غرب أفريقيا أرضاً مشهورة بأسواقها .

نمو طبقة الرق

من المحتمل أن تكون هذه الثورة التجارية الحقيقية قد ساعدت على نمو طبقة الرق في غرب أفريقيا نفسها . ويبدو أنه في الواقع كان يوجد هناك إتصال ونيق بين التنمية الاقتصادية ونمو الرق في مجتمع غرب أفريقيا . ومن قبل عام ١٥٠٠ م لاحظ البرتغاليون وجود طلب على العبيد في ساحل الذهب ، وكان العبيد ذو قيمة أيضاً في البنين والسبب في ذلك يرجع إلى حظر تصدير العبيد المذكور . وهذا الموقف كان يتناقض مع وجود الشعوب الساحلية في غينيا العليا . ومن الواضح أن التقارير الأولى للبرتغاليين لم تمددوا بدليل فعلي عن وجود طبقة للعبيد في هذه الشعوب . ويرجع الفضل أساساً في تطوير طبقة الرق إلى الحاجة إليهم ونمو تجارة المانلى وغزوات المين .

وتميل الأسئاة الأساسية الخاصة بالدور الإقتصادي والاجتماعي للرق في غرب أفريقيا إلى الغموض بسبب الاستخدام غير الواضح للكلمة المفردة « العبد » التي تغطي عدداً من الحالات الاجتماعية والاقتصادية ، وعلى سبيل المثال ، استخدم العبيد في مزارع جزر الهند الغربية الأمريكية ، ويمكن تحديد ذلك بمعنى أدق ، فثلاً كان المملوك فقط من الرجال الذين يتمتعون بكامل الحرية ، بحيث لم يخضعوا لأية سلطة أرضية أخرى . بينما جميع الرجال والنساء الذين كانوا يخضعون لسلطانهم أطلق عليهم آنذاك « العبيد » بينما كانت كلمة « رعايا » أكثر ملاءمة . ولقد حاول الكثير من الرجال نوى المكانة العالية أن يلحقوا أنفسهم بطريقة مباشرة بحماية الملك ، وكذلك قام الأشخاص الأقل مكانة بالالتجاء إلى من هم أعظم مكانة منهم بحيث أصبح كل شخص يعتبر نفسه (عبد لشخص آخر) . وهذا الأسلوب كان أكثر ملاءمة لقن الأرض وغير ملائم للإسترقاق . ومن ناحية أخرى ، فإنه يمكن القول بأن « الأشخاص الأحرار » في مجتمع غرب أفريقيا كانوا يمثلون الأسرة أو كانوا من الرؤساء العاديين ، فهم جميعاً كانوا مسئولين

أمام من هم أكبر منهم ، وفي النهاية يكونون مسئولين أمام الرؤساء أو المالك عن زوجاتهم وأطفالهم وعن أعضاء الأسرة وعن الأشخاص العاديين الذين لم يكونوا من أية عشيرة ، فهؤلاء هم الذين ياحقون أنفسهم بطريقة ما إلى السلطة الملكية أو يندمجوا فيها . وعلى هذا فإن أولئك يطاق عليهم كلمة «العبيد» وفي أكثر الاحتمالات يكونون خدماً . وهناك أو ناس آخرون يكونون تحت حماية الآخرين فلما أن يكون ذلك بسبب النسب أو بسبب رهن أنفسهم نتيجة ديون تراكت عليهم أو بسبب بعض الالتزامات الأخرى ، أو الرغبة في تعلم التجارة أو اكتساب بعض المهارات ، وأولئك أيضاً يمكن أن نطلق عليهم كلمة «العبيد» .

وكان لكل هذه الأنواع المختلفة من العبيد والرعايا وعبيد الأرض والخدم والمرهونين والصبيان المتعلمين حرقة ، حقوق معترف بها في المجتمع ، وكانت معظم هذه الحقوق ثابتة ، وكان هناك إجراء معترف به بواسطة يصبح هؤلاء العبيد أحراراً . وبهذا يتغير وضعهم من الحالة السيئة للعبيد الذين يعملون في المزارع الموجودة فيما وراء الأطلنطي ، ومن الناحية الفعلية لم يكن أولئك العبيد تحت حماية القانون بل كانوا يخضعون للملكية المطلقة لساكنهم الذين كانوا يبيعونهم ويشترونهم ويسيثون معاملتهم ، كما كانوا يعاملون كالماشية تماماً التي تعمل في حقول السادة(*) .

ولقد بدأت الثورات التجارية في غينيا بسبب تجارة رقيق الأطلنطي ، وفي السودان بسبب التجارة فيما وراء الصحراء . فبدون شك ، يمكن ملاحظة أن الثورة التجارية أثرت في تكوين نظرة جديدة للرجال والنساء في غرب أفريقيا انتهت إلى فكرة الإسترقاق . وقد أدى ذلك بالتالي إلى ظهور الطبقة التي عبر عنها بلفظ طبقة «العبيد» وقد تطورت بعد ذلك هذه الفكرة الجديدة

(*) من الجدير بالذكر ملاحظة أن كلمة عبد تعني في الأصل الماشية ، وفي الواقع كانت تمثل العبيد الذين يعملون بصورة فعلية في المزارع . فكل من الكلمتين مشتق من الكلمة اللاتينية التي تعني رأس المال Chief Property .

بحيث كان في الإمكان تقدير قيمة الرجال والنساء ليس فقط بالنسبة لحالتهم الاجتماعية التي ولدوا بها أو ارتبطوا بها ، ولكن أيضاً بالنسبة لتبعيتهم لروثائهم و ساداتهم الأكبر منهم .

ولم يرجع هذا إلى نمو تجارة الرقيق ، التي كانت سائدة في غينيا ، والتي كانت أكثر أهمية في غرب أفريقيا ، بل انتشرت الفكرة عن هذه التجارة على نطاق واسع ، كما كان في الإمكان اعتبار الرجال والنساء ليس كأعضاء في المجتمع (الأفريقي) ولكن كسلع تباع وتشتري بالتقود أو بالبضائع الأخرى وعلى وجه العموم فقد ازداد نمو تجارة الرقيق ، وأصبحت هذه التجارة في حاجة إلى تنظيم على أسس جديدة تختلف عن الأسس التقليدية ، بحيث تقوم على أساس أن العمل في حد ذاته قيمة اقتصادية .

ومن المعروف أن الحاجة هناك وجدت إلى ترايد العمال وذلك لأسباب مختلفة ، ففي غينيا تعذر وجود حيوان النقل ، بسبب لدغات ذبابة تسي تسي ، وأيضاً بسبب نقص الأعلاف التي يمكن الحصول عليها من الغابات ، لذا كانوا في حاجة أيضاً إلى الحمالين لنقل البضائع التجارية المتزايدة باستمرار ، كما كانوا في حاجة إلى العمال لزراعة المحاصيل الكافية كي ينتجوا بضائع أخرى ، وذلك من أجل المدن النامية والأسواق ، فكان عليهم أيضاً أن ينقلوا هذه السلع إلى الأسواق ، وعليهم أن يحافظوا على الطرق ، ومن ناحية أخرى كان عليهم أن يبنوا ويصنوا ويديروا منازل طبقة التجار والحكام والموظفين الذين أصبحوا يعيشون في ثراء متزايد ، نتيجة لنمو التجارة في هذه المنطقة . ولكن في ظل نظام اجتماعي تقليدي لا يمكن لهذه المطالب أن تتحقق دائماً بصورة كاملة ولكن يمكن تحقيقها بواسطة نظام الأجور ، كما يحدث في كل المجتمعات وفي كل مكان ، فكان في الإمكان أن تحدث التنمية بالتدريج ، ويؤدي ذلك إلى توفير اقتصاد نقلي متكامل ، وقد دفعهم ذلك إلى الإلتجاء للإقتصاد القائم على الرق .

وفي حوالي القرن الرابع عشر الميلادي ، وجدت اقتصاديات المقايضة

في الولايات الرئيسية في السودان الأوسط والغربي بوفرة . وكان الاعتماد في ذلك على تجارة الرقيق . وفي بداية القرن السادس عشر بدأت التجارة تزحف من المراكز السودانية (إلى السواحل) وفي نفس الوقت كان العبيد يمثلون عناصر اقتصادية ، وقد وصلت تجارة الرق بعيداً صوب الجنوب آتياً حتى ساحل الذهب ومنطقة البنين ، وفي الوقت نفسه لم تظهر هذه العناصر التجارية في الأراضي الساحلية في غينيا العليا . وقد تبع نمو التجارة في سواحل غرب أفريقيا ، زيادة المطالب الأوربية على العبيد ، وبخاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، فنمو اقتصاد الرقيق اندمج في كل جزء من غرب أفريقيا التي كانت متصلة بطرق التجارة الرئيسية . وهكذا ، وفي بداية القرن التاسع عشر عرفنا على سبيل المثال ، أن بعض الرجال من نوى انشأن من مملكة الأشانتي كانوا يمتلكون ضياعاً أو قرى بأكملها بما فيها من سكان استخدموهم في العمل الإنتاجي والمقايضة ، وذلك من أجل تحقيق الربح لسادتهم أو لدولهم .

وعلى النقيض من ذلك ، فإنه من السهل أن نرى كيف أن المجتمعات الأفريقية كان في إمكانها الوفاء بالاحتياجات الأروبية الخاصة بالعمل في الأمريكتين ، فأصبح الإدراك متزايداً عند رجال الأعمال الكبار ، وعلى كافة المستويات في المجتمع ، ابتلاءً من رؤساء الأسرة ، وحتى الملوك ، بالقيمة الاقتصادية الخاصة بالخدم والأتباع والأقنان وكذلك الرعايا ، ولم يكتفوا بكل هذا بل أصبحوا متحمسين بصورة متزايدة في أن يضيفوا إلى عبيدهم أعداداً أكبر كلما أمكن ذلك ، ويوضح هذا في النهاية مدى إمكانية استغلال الإمكانيات المتاحة . وتجدر الإشارة إلى أن أقل من ثلث العبيد التابع لهؤلاء الرؤساء والملوك كان يستخدم فيما يوصف بالعماليات الاجتماعية « العادية » وقد أصبحوا عبيداً لأهم أدينتهم أو جريمتهم أو كانوا مدينين لغيرهم أو لأنهم كانوا فقراء لأتباعهم وأقربائهم . وكانت نسبة أقل من ثلث السكان من البؤساء الذين لم يكن لهم أصدقاء أقوياء ، وأصبحوا منعزلين عن أسرهم فصاروا غرباء وكانوا يخضعون تقريباً ، والباقيون الذين بلغت نسبتهم حوالي ٥٠٪ تقريباً ، كانوا في الأصل من أسرى الحرب .

وقبل نمو تجارة الرقيق ، كان الأسرى يؤخذون أثناء الحرب ، وكان من المعروف أن يحجزوا بمعرفة الأشخاص الذين قاموا بأسرهم واستخدمهم كخادم أو كعبيد أرض . وهكذا فقد أدى ذلك إلى ذوبانهم في داخل مجتمع أسريهم . وقد تمكنوا من اكتساب حقوقهم حتى أصبحوا في نهاية الأمر من الأحرار . (وبالتالي أصبح أطفالهم الذكور من زوجاتهم المحليات أحراراً) ومن المحتمل أنهم استغلوا كضحايا بشرية ، ومن المرجح أن يكونوا قد حرروا بدفع الفدية لأسريهم ، وكان من المتبع أن يعمل هؤلاء العبيد في خدمة الأشخاص الذين قاموا بأسرهم ، أو كانوا يباعون لتجار الرقيق . وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، كان الأوربيون يدعون أحياناً أن الحروب في غرب أفريقيا كانت في الغالب حروباً متعمدة ، بهدف الحصول على الرجال والنساء كرقيق ، وعلى ذلك فإن ملوك الأشانتي والداهومي كانوا ينكرون ذلك ورأوا أن الملكيات عليها أن تحتفظ بمصالحها وقوتها وأن الحرب نتيجة مشتركة للملك ، وأن الحصول على الأسرى كان نتيجة محتملة لأية حرب .

ويبدو من وجهة النظر أنه لا زال هناك الكثير . ومما لا شك فيه أن الرجال ذو الشأن في مجتمعات كثيرة من غرب أفريقيا كانوا قد أصبحوا أغنياء بدرجة متزايدة ، وكانوا أقوياء بسبب ما حققوه من مكاسب ، وبسبب زيادة أعداد العبيد . وقد شجع على هذه المكاسب اتجاه الرجال والنساء العاديين بأنفسهم إلى ولي الأمر القوي من أجل الحماية ، وكانوا إذا لم يلتجئوا إلى مثل هؤلاء الأقوياء ، يصبحون أقل أمناً وأقل رعاية . وكان هؤلاء الأقوياء لديهم حرص شديد على تحقيق الكسب المادي من جراء تجارة الرقيق . وقد ظهر أيضاً طبقة من الرجال الأغنياء الأقوياء ، الذين كان لهم الاختيار في الإبقاء على عبيدهم كخادم أو عمال أو حرفيين أو جنود أو تجار .. إلخ ، في خدمتهم أو يبيعونهم ليشتروا أشياء أخرى ذات قيمة بالنسبة لهم . وفي الأساس كان هذا مطلباً اقتصادياً ، وكان بيعهم يعود على هؤلاء الأقوياء بفائدة أكبر والدليل على ذلك أنهم كانوا يعرضون أعداداً (م ١٢ - تلخيص غرب أفريقيا)

كبيرة من عبيدهم في الأسواق ، ويبدو أنهم كانوا يهدفون من وراء ذلك إلى نمو تجارة الرقيق ، واتحد هؤلاء الأقوياء إلى حد بعيد مع بعضهم وكونوا طبقة غنية من التجار ذات تأثير متزايد . وكانت الأعمال التجارية المتزايدة من تجارة المصادر والوارد تتفق إلى حد كبير مع ازدياد القوة السياسية . وكان الملوك وموظفهم أنفسهم من التجار الأساسيين ، فكانوا يوظفون أقربائهم الصغار كتجار أو معظم عبيدهم الموثوق فيهم . وكانوا يعقدون العزم على تهيئة الظروف التي تتم التجارة في ظلها ، وكانوا في مقابل ذلك يحصلون على نسبة مئوية من الأرباح ، أو يجبون بعض الرسوم ، والضرائب أو يحصلون على هدايا من التجار الأوربيين في الساحل ، وكذلك من التجار الأفريقيين . وقد أدى ذلك إلى ازدياد تجارة المسافات البعيدة في غينيا وفي السودان ، هذا إلى جانب نهوض الممالك الرئيسية ، وتاريخ بعض هذه الممالك يشكل موضوع الفصل التالي .

الفصل السابع

التطور السياسي لغينيا السفلى

إبتداء من القرن ١٦ وحتى القرن ١٨

في حوالي القرن السادس عشر ، كان التجار الأوربيون يطورون أنشطتهم التجارية على طول سواحل غرب أفريقيا ، ولكن قبل ذلك كانت جنود حالة اللولة السياسية بين بعض شعوب غينيا السفلى قد توطدت . وكان الرواد البرتغاليون الأول قد رأوا أن التنظيم الجيد الذي تميزت به مملكة البنين قد أتاح الفرصة أمام البرتغاليين كي يوسعوا نفوذهم ، ومن المفروض علاوة على ذلك أنها كانت في الواقع دولة قوية جداً ، بحيث أنها فرضت على البرتغاليين التدخل عن خططهم الخاصة بتصفيها . وإلى جانب دولة البنين وجدت في ساحل الذهب دول منظمة استمرت في تأسيس المجتمعات التجارية ، فضلاً عن تطبيقها لنصوص القانون والعادات في ممارسة التجارة المنظمة ، فبلدون مثلك ساهم هذا العمل جميعه في تحقيق النجاح للتجار الأوربيين في هذه البلاد . ففى بداية الأمر قام الأوربيون بالبحث عن الذهب ، وبعد ذلك مارسوا الإتجار في العبيد . وفيما وراء دولة البنين والدول الساحلية الواقعة في ساحل الذهب ، وجدت دول أخرى تمثلت في ممالك اليوروبا والآكان الداخلية ، وكان في إمكان هذه الدول تزويد الأراضي الساحلية تزويداً منتظماً بالبضائع التجارية التي يهتم بها الأوربيون ، كما كانت هذه الدول الأفريقية تمثل أسواقاً خاصة وثابتة للبضائع الأوربية .

ومهما كان الحال فإن العالم الخارجي استمر حتى نهاية القرن السابع عشر يعرف بصعوبة حجم العماليات التجارية التي كانت تمارس بواسطة التجار الأوربيين على الساحل وفي الداخل . ووجد هناك طريقان ثابتان تدفق من خلالها السلع التجارية ، لهذا لم يكن الأوربيون في حاجة إلى التوغل فيما

وراء الأقاليم الساحلية مباشرة ، ومن ناحية أخرى كانت الجماعات الداخلية راضية عن ممارستها للتجارة ، وذلك عن طريق إرسال تجارهم للإلتقاء بتجار الساحل الذين كانوا يعملون كوكلاء (للتجار الأوربيين) ، وكوسطاء يقومون بنقل التجارة الأوربية من الساحل إلى الداخل ، وقد أدى الازدياد الكبير في تدفق التجارة من دول منطقة غرب أفريقيا إلى نمو ظاهر في تجارة رقيق الأطانطي ، وبخاصة في الفترة الأخيرة من القرن السابع عشر وما بعده ، وبعد ذلك بدأ الموقف يتغير .

وفي أنهار الزيت الواقعة إلى الشرق من البنين ووارى ، كان التطور السيامي قليلا حتى ذلك الوقت ، ومع ذلك فقد ظهرت (دول المدينة) ، التي اتجهت إلى الإتجار بنوع خاص مع الأوربيين بطريقة مباشرة ، بل وأكثر من ذلك فإنه كان في مقدور ها الإندماج مع الأوربيين في كل من ساحل الذهب والعييد . ومهما كان الحال ، فإن التطورات السياسية المبكرة قد ساهمت في زيادة عدد الممالك الصغيرة التي كانت موجودة قبل ذلك . وإلى جانب نموهم التجاري ازداد نفوذ الأوربيين في هذه الدول بدرجة كبيرة ، وكان من نتيجة ذلك أن الأنظمة السياسية الأفريقية أصبحت ضعيفة ومنقسمة على نفسها ، كما تأثرت بالنفوذ الأوربي ، وأدى ضعف الممالك الساحلية إلى خلق مشكلة للملوك والتجار في المجتمعات الداخلية . ولكن عندما تمت التجارة في الساحل أدى ذلك إلى زيادة الأنشطة التجارية زيادة كبيرة ، واتجهت هذه الزيادة إلى الجنوب أكثر منه إلى الشمال ، بل وإلى السودان الذي عرف أقدم نظام للتجارة . فلا زال هنا هاما بالنسبة لسكان الجنوب ، مما جعلهم يصبحون أكثر تمسكا بالتجارة الساحلية ، التي كان في إمكانها تزويدهم بالواردات الرخيصة التي تسلك الطرق الشمالية . وقد تمثلت هذه الواردات في الأسلحة والذخيرة ، وبالجملة فإن التجارة الساحلية زودت سكان الجنوب بالواردات التي لم يستطع تجار الشمال تزويدهم بها وذلك بطريقة فعالة ، ولكن مع زيادة التأثير الأوربي في ساحلي الذهب والعييد ، فقد أصبح ملوك هذه المناطق

أقل رضاً عن عملهم كوسطاء في هذه التجارة بين الداخل والأوربيين في الساحل والسبب في ذلك يرجع إلى قوانينهم ، وإلى حكوماتهم التي لم تكن قادرة على تحقيق الأمن اللازم للتجار كي يمارسوا أعمالهم بطريقة مرضية ، وكان التجار الأوربيون أكثر مقلرة على تحديد شروط التجارة لصالحهم .

وقد رد الملوك والقادة في الداخل على هذا الموقف بتنظيم أنفسهم ، وذلك بإنشاء الحكومات القوية ، هذا بالإضافة إلى مد أنظمتهم الخاصة بالقانون والنظام إلى الساحل نفسه . ولكن في الفترة ما بين ١٦٧٠ ، ١٧٠٠ م اضطّر الأوربيون في الساحل إلى نولي مشئون عدد من الأقاليم القوية الموجودة في الداخل (٥٧) ، مثل إقليم الدنكير - Denkira والأكوامو Akwama والأشانتى ، الواقعة في المنطقة الداخلية من ساحل النيجر ، والأويو Oyo والداهومى Danomev الواقعتين خلف ساحل العبيد . وكانت هذه الدول منظمة تنظيمياً جيداً بحيث كان في إمكانها إحضار التجارة إلى الساحل ، لهذا لم يوجد هناك دافع للأوربيين للتوغل في الداخل ، ومن ناحية أخرى كان لدى هذه الدول الأفريقية القوة الكافية التي تمكنهم من إبقاء الأوربيين بعيداً عن الداخل ، وقد وجدت هذه الإجراءات التي اتخذت من جانب الدول الأفريقية الداخلية مسجلة في التقارير المعاصرة التي توضح النهضة والتنظيم اللذين كانا يسودان الدول في غينيا السفلى ، وتعتبر هذه التقارير منافسة للتقارير الموجودة في المصادر العربية الخاصة بالدول الكبيرة في السودان الأوسط والغرب . كما يمكن استنتاج الكثير من التواريخ التقايدية اشفوية التي تقدم لنا فكرة عن التاريخ السياسى لهذه المنطقة ، كما استنتج منها أسماء الملوك وإجاراتهم الهامة ، والمكاثبات الأساسية الخاصة بتجارة الأوربيين الموجودين على الساحل والذين شاهدوا الأحداث في الداخل من على مسافة كبيرة .

(٥٧) كان الهدف من وراء التوغل الأوربي في الداخل هو يقصد ضمان استمرار جلب

التجارة من الداخل إلى الساحل ، فضلاً عن فرض سيطرتهم على الوطنيين (المترجم) .

مملكة البنين

كانت مملكة البنين تقع على مسافة قريبة من البحر ، وكانت من قبل ذلك من الممالك الكبيرة ، وبخاصة عندما قدم إليها البرتغاليون ، وإذا استثنينا ذلك فإن الحكم العام عليها يدل على أنها كانت مملكة مشهورة ، وتشير معظم التقارير الدقيقة إلى أن الرحالة الهولنديين قد قدموا إليها في نهاية القرن السادس عشر ، وبداية السابع عشر ، أى في الفترة ما بين ١٦٠٠ ، ١٦٤٠ ، وبخاصة عندما كان هؤلاء التجار الهولنديين الرغبة في المساهمة في تجارة غرب أفريقيا ، لهذا رغب هؤلاء التجار إلى حد بعيد في التعرف وبكل الإمكانيات على الظروف السياسية التي كانت تحكم التجارة في الساحل . وفي هذا الوقت وصل تأثير نفوذ البنين إلى الغرب على الأتلى فيما يختص بالاتفاق الذي تم في لاجوس بخصوص صيد الأسماك والتجارة ، كما امتد هذا النفوذ جهة الشرق فوصل إلى النيجر ، والواري Wari . (كان وجود البرتغال في هذه المنطقة يمثل بلون شاك عاملا من العوامل التي تسعى وبطريقة أساسية لتحويل البنين إلى مملكة مستقلة) . ويمكن القول بأن نفوذ البنين في الغرب قد وصل إلى مسافة ٢٠٠ ميل ، بينما امتد هذا النفوذ إلى جهة الشمال إلى مسافات غير معروفة ، ومن المحتمل أنه لم تكن هناك حدود معينة وثابتة لتوسع البنين في منطقة غرب أفريقيا . بينما نلاحظ أن حدود دولة الأويو Oyo القوية كانت تصل إلى حدود أوتون Otun الواقعة في منطقة إيكيتي Ekiti التي تبعد عن البحر ١٠٠ ميل .

ولقد وضع الكاتب الهولندي أولفرت دابر Olfert Dapper تقريراً عن البنين ، وقد حصل هذا الكاتب على المعلومات التي كتبها في تقريره من المصادر التي كانت متاحة في منتصف القرن السابع عشر ، ومن قبل ذلك كان الكتاب العرب الأول قد أشاروا إلى مملكتي غانا ومالي القدمتين . ويبدأ تقرير دابر بوصف عاصمة البنين ، هذا فضلاً عن وصفه

لقصورها ، التي يقال أن محيط بعضها باغ طوله ٢٤ ميلا ، وتضمنت عاصمة البنين أيضاً (كما جاء في تقريره) ٣٠ شارعاً رئيسياً ، وتميزت هذه الشوارع بأنها مستقيمة للغاية ، وباغ عرض الشارع منها ١٢٠ قدماً ، ووصف أيضاً تقرير « دابر » قصر الأوبا « Oba » (*) وقصر ملك البنين نفسه ، ومجموعة الأبنية المحاطة بالأسوار التي تشغل فضاء كبيراً مثل مدينة هارلم « Harlem » في الأراضي المنخفضة (٥٨) وتضم هذه الأبنية خمس قاعات كبيرة ، كانت الغالبية العظمى منها ضخمة ، وكانت تماثل مبنى أمستردام . وزودت هذه القاعات بالأعمدة الخشبية التي يثبت عليها لوحات صغيرة من النحاس الأصفر وتوضح هذه اللوحات تقدم الفن في مملكة البنين ، ويقول « دابر » عن هذه اللوحات أنه سجل عليها وصفاً للإنتصارات . زيادة على ذلك فإن تقريره تضمن وصفاً لكل المنازل الخاصة بالسكان . فقد بنيت هذه المنازل من الخشب وسقفت بقش النخيل ، وكانت مكونة من طابق واحد فقط ولكنها كانت منظمة تنظيمياً جيداً . علاوة على ذلك فإن منازل الأعيان كانت تضم قاعات طويلة بنى الكثير من حجراتها من التراب الأحمر ، وكذلك سقفت بنفس هذا النوع من التراب . ولم يكن سكان البنين أقل شأناً من الهولنديين ، فيما يختص بالنظافة ، فقد كانوا يستحمون ويهتمون بنظافة منازلهم ، بحيث يجعلونها ناعمة بل وأكثر لمعاناً كالزجاج .

وفي الواقع كانت الصورة العامة للدولة البنين تدل على أنه مجتمع منظم تنظيمياً جيداً ، فقد أعاد إلى الذاكرة الزيارة التي قام بها ابن بطوطة إلى مالي

(•) الأوبا « Oba » ما يعرف في عصرنا الحديث برئيس الوزراء . (المترجم)

(٥٨) تمثل الأراضي المنخفضة إحدى دول أوروبا الغربية وهي هولندا ، ويحدها من الشمال والشرق ألمانيا الاتحادية ومن الجنوب بلجيكا ومن الغرب بحر المانش ، وتتميز أرضها بالانخفاض فهي أقل من مستوى سطح البحر ، وتعرف مياهها في نهر الرين .

١ - أنظر كتاب :

1- Collins : National Encyclopedia. Britain, 1975. p. 280.

قبل ذلك بـ ٣٠٠ سنة وبلغ من عناية مملكة البنين أنها كانت تزود المسافرين بالمياه النظيفة الصالحة للشرب خاصة في الطريق إلى مدينة البنين ، Benin ابتلاءً من مينائها في الأوغوتو « Ughoto » وحتى العاصمة في الداخل ، وعلى وجه العموم فإن هذا القطر كان يسكنه أوتامس لهم قوانين جيدة وسياسة منظمة تنظيمًا حسنًا ، وقد عاش هؤلاء السكان في وفاق مع الهولنديين والأجانب الآخرين ، الذين قلموا إلى بلاد البنين للتجارة مع سكانها ، وكان لدى هؤلاء الأجانب الرغبة في إقامة علاقة صداقة مع السكان الوطنيين في البنين .

وكانت التجارة مع الأوروبيين تخضع لنظام صارم من جانب الأوبا ووزرائه ويدل هذا على وجود حكومة قوية منظمة تتمتع بالحق المقدس .

وفي بداية القرن الثامن عشر الميلادي ، تغيرت أشياء كثيرة ، والدليل على ذلك زيارة التاجر الهولندي (دافيد فان نيانديل David Van Nyendael عام ١٧٠٢ لميناء أوغوتو « Ughoto » ومدينة البنين ، ذلك التاجر الذي كتب تقريراً طويلاً ومشوقاً جاء فيه أن الجهات التي تكلم عنها « دابر » لازالت هي نفسها ، ولكن « دابر » كان قد تحدث عنها بتفصيل أكبر ، بينما ورد بتقرير دافيد أن مدينة البنين وميناء أوغوتو قد عانيا من قسوة الحروب الأهلية التي دمرت نصف الدولة تقريباً ، فاضى ذلك إلى ضعف قوة المملكة وعدم سيطرتها على التجارة . وكانت المعلومات الخاصة بالبنين التي كانت متاحة في النصف الثاني من القرن السابع عشر — أي بين تاريخ الفترة التي كان فيها « دابر » في البنين ، وبين الفترة التي كان فيها «دافيد فان نيانديل» يزور البنين — معلومات غامضة وذلك من سوء الحظ ومن الصعب تفسيرها ، مع العلم بأن القيام بهذا التفسير كان يعتبر في حد ذاته على جانب من الأهمية ، فن الواضح أن المداكمة كانت قد مرت بفترة عصيبة ، وتعرضت لضغوط غير عادية . كما تميزت هذه الفترة بأنها كانت فترة غير مستقرة ، حيث تميزت بكثرة عزل الحكام الذين حكموا فترات قصيرة ، كما تميزت هذه الفترة أيضاً

بالصراع بين الأوباس « Obas » والرؤساء الذين كانوا يمثلون مصالح شعب البنين .

وكان نظام مملكة البنين معقداً ، لذا فإنه كان خاضعاً للتغيير . ومن المحتمل أن الصراع كان ينشب بين النبلاء والرؤساء ، الذين كانوا يمثلون الورثة الشرعيين أو من المختارين من ممثلي الشعب أو من الملوك الذين كانت وظيفتهم مقدسة ، لأنهم كانوا مسئولين أمام الآلهة وأمام أسلافهم ، وكان من الممكن أن تزداد مخاطر الصراع الذي يرجع السبب فيه إلى ميول الملوك وذلك بخاق طبقات من الموظفين التابعين لهم . ومن المرجح أنه لم يعرف أحد شيئاً أبداً عن الصراع الذي حدث في نهاية القرن السابع عشر . ويبدو من الممكن أن تكون التجارة أحد عوامل هذا الصراع . وفي غرب أفريقيا كان الأوروبيون يعملون بتجارة الرقيق ، التي لم تزدح في البنين بسبب تحريم تصدير العبيد المذكور منها إلى الخارج ، فأصابها ذلك بخسارة كبيرة في تجارتها الخارجية ، إذا ما قورنت بالدول المجاورة لها . وكان من الممكن أن تصبح مملكة البنين فقيرة نسبياً ، وزاد من خطورة هذه المشكلة أن طبقة التجار كانت غير راضية تماماً عن قيام مملكة البنين بفرض سيطرتها على التجارة ، فرأوا أن هذه السيطرة تضر بمصالحهم الخاصة .

وقبل زيارة « نيانديل » إلى البنين بوقت قصير كان التحريم الملكي لتصدير العبيد المذكور قد ألغى . فينغى أيضاً ملاحظة أن الفترة التي كانت تسود فيها المشاكل دولة البنين تتوافق مع قيام أحد ممالك اليوروبا المعروفة باسم مملكة الأويو « Oyo » ، وكانت هذه المملكة الأخيرة قد فرضت هيمنتها على أتباعها ، وأقامت علاقات مباشرة مع تجار اليوروبا والتجار الأوروبيين في السواحل . ومن المحتمل أن تكون التجارة المبكرة بين الساحل وأرض اليوروبا سلكت العديد من طرق البنين التي مدت سيطرتها على الساحل من ناحية الغرب حتى لاجوس ، ومن المحتمل أيضاً أنها وصلت إلى ما وراء البادجري « Badagri » ومن الممكن أن تكون قد وصلت بعيداً إلى

الوايلا « Whydah » ، فلو كان الأمر كذلك فإن هذا يكون قد أدى إلى نمو قوة الأويو وإلى تطور الاتصالات التجارية المباشرة بين أرض اليوروبا وبين الأوربيين على الساحل ، ومن المحتمل أن يكون هذا النشاط الاقتصادي قد ساهم في تخطي البنين للصعوبات الاقتصادية التي حدثت في نهاية القرن السابع عشر .

قيام امبراطورية الأويو (٥٩) Oyo

تمثل مملكة الأويو في الأصل أحد الممالك الصغيرة القائمة على أساس المدن المسورة التابعة لمستعمرة اليوروبا ، المتاخمة للأرض الواقعة بين الغابة والسافانا ، أي فيما يعرف في ذلك الوقت بالجنوب الغربي لنيجيريا ، وتضم الغالبية العظمى من الجنوب الشرقي لنهاوى ، وكانت هذه الدول مستقلة في الأساس بمعنى أن كل منها مستقل عن الأخرى . وكانت جميعها تعترف بسيادة الطقوس الدينية للأيف ، وكانت الأيف هذه تمثل المستعمرة الأولى لليوروبا ، وانتمى جميع ملوك اليوروبا إلى سلالتهم المنحدرة من ملكهم الأسطوري الأول (أودودوا Oduduwa) الذى ورد ذكره في أحد الأساطير ، التى تقول بأنه ابن الإله المرسل إلى الأرض لتخليص اليوروبا من الأيف . ومن ناحية أخرى فقد اهتم ملوك اليوروبا الآخرين بالآو ني «oni» الرئيس الدينى التابع للأيف ، وكان من حق هذا الرئيس الدينى تأكيد حق الملوك اليوروبا في وظائفهم . (وقد جاءت سلالة أمرة البنين نتيجة للزواج

(٥٩) تعتبر مملكة الأيو من الممالك الداخلية ، وقد بدأت قوتها في الإنهيار في نهاية القرن الثامن عشر بسبب هزيمة جيوشها لأول مرة أمام قوات البورجو Borgu عام ١٧٨٣ م ، ثم هزمت بعد ذلك من جانب قوات النوب Nupe عام ١٧٩١ م . فضلا عن ذلك فإن أحد قادتها العسكريين تمرد ضد ملكها ، وزاد الطين بلة انفصال أقاليم اليوروبا واستقلالها عن الأيو ، وكذلك انفصلت مملكة الأجيا التى شيدت عاصمة لها في منطقة الأيوكوتا abeokuta .

١ - أنظر كتاب :

اللى تم بين أمير الأيف وبين أحد فتيات البنين ، فكان أمير الأيف قد دعى لزيارة البنين من قبل نبلائها التقليديين ، وقد قدم ملوك البنين أيضاً إلى الأيف وذلك لتأكيد موافقتهم على هذا الزواج .

وكانت الأويو تشغل الجزء الشمالى من ممالك اليوروبا ، وجزء من السافانا ولم تكن هذه المملكة فى ذلك الوقت مشهورة ، وكانت عاصمتها تقع على بعد ٥٠ ميلاً فقط من الجببا « Jebba » ، وفى ذلك الوقت أنشئ خط حديلى يمر من خلال النيجر التى كانت على علاقة طيبة بمملكتى البرجو والنوب اللتين كانتا مشغولتين بشئونهما الخارجية . وفى القرن السادس عشر كانت مملكة النوب ذات شأن بحيث أنها أجبرت ملوك الأويو ولفترة من الوقت على البحث عن مأوى فى البرجو ، وكانت تربطهم بملوك البرجو علاقة زواج ، وكان الخطر يتمثل عندئذ فى أن تصبح الأويو تابعة للبرجو . ويبدو أن الأويو رغم تعرضها لهذه الضغوط من جانب النوب والبرجو ، إلا أنها ظلت باقية ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن ملكها الفان « Alafin » قد أقام علاقة قوية بمجلس النبلاء المعروف باسم أويو ميسى « Oyo Misi » الذى كان يمثل المجتمع ككل ، وكان هذا النوع من المجالس مألوفاً بين اليوروبا ، ومن خلاله أمكن تطوير الجيش حتى أصبح قوياً ، وذلك باستخدام الفرسان فيه .

وترجع أهمية الفرسان فى جيش الأويو إلى أن علاقاتها التجارية كانت قد اتجهت إلى الشمال ، فكنها ذلك من الحصول على الخيول من الشمال . وفى حوالى بداية القرن السابع عشر حدث تغيير هام ، فقد جاء فى التقارير التى كتبها ألافين وأوبالكون « Alafin Obalokun » إدخال الملح الجديد الذى حل محل الإنتاج الردىء الذى تمثل فى (رماد الحضر) وكان لمملكة الأويو إتصال جديد مع البعض من الشعوب غير الزنجية ، وحدث ذلك فى بداية حروب الأويو الخاصة بنزو الجنوب ، ولكن رغم وجود كل من

الملح الجيد والاتصال بالشعوب غير الزنجية ، إلا أن هذه المملكة ساهمت في نمو تجارة الصحراء ، وكان التقليد الذى اتبعته الأويو في ذلك الوقت هو أن بدأت في التوسع صوب الجنوب ، وتجاه الأراضي الغاية غير الملائمة لاستخدام الخيول (في الواقع لم تبدو جيوشها ناجحة للغاية في حملاتهم الجنوبية) ويرجع السبب في قوتها العسكرية في هذا الوقت إلى أن دولة اليوروبا المحاربة والتي تقع في الشمال بدأت تشعر بسيطرة مملكة الأويو على طرق التجارة ، التي نهضت بسبب نشاط التجار الأوريين في الساحل ، وحاجتهم المتزايدة للرقيق .

ومن المرجح أن الغابة كانت بصفة مستمرة عائقاً أمام جيش قوامه الخيول ولكن في ذلك الوقت كان الجزء الأكبر من إقليم اليوروبا يقع في شمال الغابة الملائمة لذلك ، ويبدو أن الأويو فرضت وبطريقة سريعة الهيمنة على ممالك أخرى كثيرة . وكانت الحاجة ماسة لتحديد الحدود مع البنين الواقعة في الجنوب الشرقي ، وقد ذكر ذلك من قبل ، ولكن الإندفاع الرئيسى لتوسع الأويو يبدو أنه اتجه نحو الجنوب الشرقي ، أى على طول الحافة الشمالية للغابة المنحدرة تجاه الجنوب ، والتي تنتهى في النهاية عند خط الساحل ، وبالتحديد غرب بورتو نوفو « Porto Novo » . هذا هو الخط الساحلى الذى فيه طور التجار الأوريون نشاطهم في تجارة الرقيق ، في خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر ، وفي الثمانينات من نفس القرن ، قدمت تقاريرهم للدلائل على أن تجريدات فرسان الأويو جعلها القوة المهيمنة على هذه المنطقة .

دول ساحل العبيد الغربية ونهبوض داهومي (٦٠) وسقوط الأويو

بدأ الأورييون في تأسيس مراكز تجارية في الستينيات من القرن السابع عشر الميلادي في المنطقة الساحلية الواقعة بين كيتا وباداجري ، وكانت هذه المنطقة قد قسمت إلى خمس إمارات أفريقية صغيرة . وتمتد هذه الإمارات من الغرب إلى الشرق ، وتمثل في بوبو الصغرى « Little-popo » ، وأنيشو الحديثة « Modern-Anecho » ، وبوبو الكبرى « Great popo » ، والويدا « Whydah » ، والجاكن « Jakin » والأردرا الصغرى « Little ardra » وميناء بورتونوفوالجديدة « Modern Porto-Novo » وكانت إمارتا البوبو « popos » مرتبطتين بالجايا « Ga » الواقعة بعيداً في الغرب ، وكان يقطن هذه الإمارات وعلى نطاق واسع ، شعوب الأجا « Aja » الذين ترجع تقاليدھا إلى هجرتها من الكيتو « Ketu » مارين من خلال التادو « Tado » إلى النواتسي « Nuatsi » ، ونظرت الأجا بنوع خاص إلى التادو كنقطة كانوا قد تشتتوا منها ، كي يؤسسوا دولهم الجديدة ، وكان من أهمها دولة اللادا « Allada » ، أو الأردرا الكبيرة « Great Ardra » التي تقع عاصمتها على بعد ٤٠ ميلاً شمال الويدا « Whydah » وفي الأصل كانت الدول الساحلية ، في الواقع أقل في حجمها من التقسيمات الإقليمية للآلادا « Allada » ، التي كانت تحت حكم ولاية من الورثة ، وكان

(٦٠) لقد تأسست مملكة داهومي في أوائل القرن السابع عشر ، واتخذت مدينة أبومي عاصمة لها ، وعرف حكام هذه المملكة كيف يسهرون على خدمة مملكتهم ، وكانت عادات الدفن عند ملوك داهومي هي نفسها عند جيرانهم ملوك البنين . ومن المعروف أن فرنسا ضمت داهومي إلى نفوذها عام ١٨٩٤ م .

أنظر كتاب : —

١ — الحضارات الأفريقية : تأليف دينيس بولم ، ترجمة علي شاهين ، القاهرة ، ١٩٧٤ ،

التعامل الأوربي الأول مع الأجا « Aja » يتمثل بالطبع في التعامل مع ملوك الألادا « Allada » وكانت الألادا بعيدة في الداخل ، وتركزت المناطق الأوربية الرئيسية المخصصة للتجارة في مدن صغيرة ، تقع بالقرب من الساحل . وقد زود هذا الوضع حكام السواحل بميزة اقتصادية ، ففي السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر ، كان حكام السواحل يتصرفون باستقلال عن الألادا ، ولكنهم تمسكوا ببعض المزايا الممثلة في حق الوراثة الذي أكدته الملك وأصبحوا المؤسسين على نحو متزايد لشركات التجارة الأوربية ، الخاصة بكل من الهولنديين والبريطانيين والفرنسيين والبرتغاليين ، وقد حدثت منافسة على تجارة العبيد الساحلية فيما بينهم .

وحتى لو احتفظت الألادا بالسلطة المطلقة نظرياً على الأقاليم الساحلية ، فلا يعنيها ذلك من الخضوع إلى السلطة المطلقة من جانب الأويو ، التي هزمت بدورها وبطريقة فعالة من جانب فرسان اليوروبا . وكان اهتمام الأويو بساحل العبيد الغربي كبيراً ، لأنه في هذا الوقت وجد شلث ضئيل في أن الساحل الغربي يعتبر المنفذ التجاري الرئيسي للبحر . ولكن من المحتمل أن تكون نسبة كبيرة من عدد العبيد المتزايد قد صُلر من خلال أرض الويدا Whydah والجاكين Jakin ، ومن الموانئ الأخرى ، وكان العبيد يؤخذون نتيجة لحروب الأويو التوسعية .

وأدى تدهور سيطرة الألادا (٦١) على ساحل العبيد ، وازدياد الإغتنصاب بحكم الأمر الواقع من جانب الأوربيين في الساحل ، إلى انهيار النظام الحكومي في هذه المنطقة ، كما أدى إلى انهيار النظام العام لساحل العبيد ، الذي كان

(٦١) أدت حروب الأويو التوسعية إلى زيادة عدد أسرى الحروب ، ومن المعروف أن أسرى الحروب في ذلك الوقت كانوا يمثلون أهم مصدر من مصادر تجارة الرقيق في أفريقيا عامة وغرب القارة بصفة خاصة (المترجم) .

يناسب تجارة العبيد، وبصراحة فقد خلق ذلك صعوبات كثيرة للدول الشمالية الممثلة في الأويو ومعظم الأجزاء الشمالية لممالك الأجا « Aja » والداهومي .

وترجع أصول داهومي إلى النزاع الداخلي لأسرة الألادا الحاكمة خلال النصف الأول من القرن السابع عشر . ويبدو من المحتمل أن أهم هذه العوامل البارزة يتمثل في التجارة المتطورة مع الأوربيين ، ولو كان الأمر كذلك ، فإن الحزب الحاكم غير الناجح سيجلب الأخطار السياسية إلى الدولة ، ويمكن رؤية هذا النوع في دول ساحل النهر الضعيفة وبالتحديد الواقعة إلى الغرب . ومن المحتمل أن يكون الحامسون في هذا النزاع هم المهاجرون إلى الشمال الذين استقروا عند أبومي « Abomey » الواقعة على بعد ٥٠ ميلا فيما وراء الألادا ، حيث تمكنوا من إقامة مملكة جديدة . بعد أن هزموا الشعوب المحيطة بهم ، وفي أثناء ذلك قاموا بتطوير نوع الملكية التي تختلف عن ملكة الأجا المألوفة ، وهذا النوع من الملكية كان يحكم بواسطة ملك مقدس مطلق السلطة ورغم ذلك فإنه كان مخلصاً لشعبه ، وكان يرأس القوة العسكرية في البلاد التي تتمثل في الجيش . وفي كل مكان من وطن الأجا يوجد ملك ، كما يوجد ملوك لجيرانهم من اليوروبا (حتى في الأويو) وعلى الرغم من افتراض أنه من أصل مقدس فإن هذا الملك كان يمارس الحكم فقط بموافقة كبار الشعب ولم يتقرب إلى أفراد شعبه إلا من خلال هؤلاء (الشيوخ) ومن خلال رؤساء الأسر ومن خلال قلة من الأشخاص البارزين الذين يعملون في الجيش الخاضع لنفوذه المطلق .

وأصبح في داهومي ملكية قوية وسلطة مطلقة ، كانت مبنية من الرعية بسبب انتشار الفوضى في الجنوب ، في الفترة ما بين ١٧٢٤ ، ١٧٣٤ م ، وقد شغل ملك الآجا « Agaja » نفسه بعدد من التجديدات العسكرية التي بواسطتها وضعت بلاد الآجا « Aja » تحت سلطانه المباشر . وكان من نتيجة هذا وقف تصدير العبيد من ساحل العبيد إلى الخارج لمدة من الزمن . فعلى ذلك ، اتجه التجار الأوربيون للانضمام إلى جانب الأقاليم الجنوبية في

حروبها ضد داهومي ، لهذا لم يكن من السهل بالنسبة للأوروبيين عقد اتفاقيات مع السلطة السياسية الجديدة . بالإضافة إلى ذلك ، يبدو أن ملوك داهومي كان عليهم القيام بنفس الموقف تجاه تجارة الرقيق مثلما فعلت من قبل ممالك البنين في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين . ورغم أن ملوك داهومي كانوا يرغبون في الحصول على الإمدادات من البضائع الأوروبية ، وبخاصة من الأسلحة والبارود ، فإنهم وافقوا على الاتفاقيات التي أبرموها مع الأوروبيين ، والتي لولاها لخضعوا إلى ضرائب باهضة تفرض عليهم من جانب التجار والملوك ، وقد اعتبروا أسرى الحروب والعبيد يمثلون القوة الاقتصادية والحرية الرئيسية للدولة ، مع أن الأجاجا كانت قد منعت تصديرهما من قبل (١٢) .

ولم يكن هذا الموقف يمثل الموقف الأخير ، ففي المقام الأول لم تقم داهومي بتصدير الرقيق ، فعلى هذا لم يوجد لديها شيء آخر تشتري به ما تريد شراءه من البضائع الأوروبية . وبناء على ذلك ، وفي عهد ملك الأجاجا (تجيسو Tegbesu الذي حكم في الفترة ما بين ١٧٤٠ ، ١٧٧٤ م) ، تدفقت تجارة الرقيق من جديد ، وكانت هذه التجارة من أهم الأنشطة التجارية التي اهتمت بها الدولة حيث أنها أخضعت لنفوذها كلا من التجار الأوروبيين والأفريقيين إلى السلطة الملكية . وهناك عامل آخر مهم تمثل في غزو الأجاجا لممالك الأجاجا ، وفي النهاية يعني هذا كله سلسلة الخزوات التي قامت بها مملكة الأويو .

ويمكن ملاحظة الاهتمام التجاري الكبير الذي قامت به الأويو في منطقة

(١٢) كانت بعض دول غرب أفريقيا تقوم من وقت لآخر بوقف تصدير الرقيق إلى دول أوروبا ، ولكن ما تلبث أن توافق على تصدير هذه السلعة البشرية ، حتى تتمكن من الحصول على احتياجاتها من السلع الأوروبية ، التي لا يمكن الحصول عليها إلا بالعبيد الذين زادت أهميتهم بعد كشف العالم الجديد الذي كان في حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة الرخيصة . (المترجم) .

ساحل العبيد الغربي . وقد اعتبر الألافين: « Alafin » ملك الألادا ملكاً ثانوياً ومسئولاً عن التدفق المستمر لتجارة اليوروبا من الساحل وإليه .. وفي ذلك الوقت أقصى عن الحكم بواسطة ملك أصغر منه ، ولكنه كان ذا أفكار مستقلة ، ويمثل ذلك إحدى نتائج الغزو الذي قامت به داهومي لفرض سيطرتها على الأويو ، ويمثل أيضاً رد فعل الأويو على الموقف الجديد في ساحل العبيد ، حيث صدرت من هجماتها على داهومي ، هذه الهجمات التي استمرت في الفترة ما بين ١٧٢٦ ، ١٧٤٧ م ، ولم تتوقف عند انتهاء هذه المشكلة ، وقبل « تجبسو » أن تدفع داهومي الجزية للأويو .

ومهما كان الحال ، فقد بقي التحرش مستمراً بين الدولتين داهومي والأويو ، على طول الحدود فيما بينهما . فقد غزا مهاجرون من داهومي الألادا وتضمن هذا الغزو الأسيرة المالكة ، التي لجأ أفرادها إلى ما يعرف في ذلك الوقت ببورت نوفو ، التي اعتبرتها الأويو تحت حمايتها الخاصة ، وكان هذا سبب من أسباب النزاع الذي دفع بالأويو إلى الاتجاه المتواصل إلى طريق تجارة اليوروبا ، بعيداً عن داهومي إلى بورتو نوفو ، وإلى ميناء باداجري الجديد المتقدم والموجود بعيد في الشرق . (لقد امتد هذا الطريق بعض الشيء نحو الشرق إلى لاجوس) . وهذا هو السبب في قيام داهومي بعدد من الغارات ضد بورتو نوفو وباداجري .

ومع ذلك فقد استمرت الأويو في الحصول على الجزية من داهومي حتى عام ١٨١٨ م ، وفي النهاية أصبحت داهومي دولة مستقلة استقلالاً تاماً ، وكان هذا نتيجة من نتائج تدهور إمبراطورية الأويو ، ويرجع ذلك إلى تعاظم قوة داهومي التي استمرت لمدة ٣٠ سنة ، أي إلى منتصف القرن الثامن عشر . وفي الوقت نفسه تغلب على الألافين قائد من دولتهم يدعى الباسورن جاها « Basorun Gaha » ، الذي من المرجح أن يكون قد تصرف باستبداد مع ملوك اليوروبا الآخرين . وقد تمكن الألافين أيبيلون (م ١٤ - تابينغ غرب أفريقيا) .

« Alafin Abidun » الذى حكم فى الفترة ما بين ١٧٧٤ ، ١٧٨٩ م من إعادة السيطرة كاملة على عرشه وعلى إمبراطوريته ، وكان من نتيجة ذلك أن سيطرت الأويو على أرض اليوروبا . وفى عام ١٨١٧ م ، حدث تمرد عام فى الأويو ، وطلب المتمردون المساعدة من الفولانيين فى الشمال ، وأدى ذلك إلى مرعة انهيار الإمبراطورية بسبب الحروب العديدة ، التى نشبت بين الملوك من ناحية ، وبين القادة من ناحية أخرى ، وحاول كل منهما تدمير الآخر ، وكان من نتيجة ذلك أن وقعت كارثة لم ينج منها إلا تجار الرقيق الذين تجاسروا على شحن الرقيق من شواطئ بورتونوفو وباجرى ولاجوس .

دول ساحل الذهب

تشمل دول ساحل الذهب ، الجابا « Ga » والأدانجم « Adangme » فى الشرق ، وه الأكان « Akan » التى تاجر معها الأوربيون فى منطقة أخرى ، وقبل ذلك بقرنين من الزمن بدأ الأوربيون فى بناء الحصون (٦٢) على شواطئها وقد اهتم الأوربيون اهتماماً خاصاً بساحل العبيد الذى لعب دوراً أقل أهمية من الدور الذى لعبته أقاليم سواحل العبيد الأخرى، وفى هذا الوقت طرد الهولنديون البرتغاليين ، وأصبحت التجارة الأوربية تنافس وبصورة متزايدة المصادر من تجارة العبيد التى نظمها الأوربيون فى اثنتى عشرة ولاية أفريقية منفصلة تشغل مسافة ٢٠٠ ميل من الساحل وبخاصة فى المنطقة الواقعة بين مصبات نهري الأنكوبرا « Ankobra » والفولتا .

وقد تطورت الحصون الأوربية على السواحل ، ومن حولها أنشئت

(٦٢) بمجرد وصول البرتغاليين إلى الساحل الغربى لأفريقيا فى النصف الأول من القرن الخامس عشر قاموا بإنشاء الحصون أو فيما تسمى فى ذلك الوقت بالمراكز التجارية التى كانت بمثابة قلعة يعيش فيها بعض الجنود ، كما تجمع بها السلع التجارية سواء الوارد منها أم الصادر (المترجم) .

المستوطنات (٦٤) الأفريقية التي أصبحت تمثل مراكز اقتصادية وسياسية قوية ، وكانت في الغالب أقوى من العواصم التقليدية للمدن ، وكان من هذه الحصون حصن أكسيم والمينا ، كما أنشئت شركة تجارية أوروبية واحدة ، وأصبح ممثلوها حكاما بالأمر الواقع ، وقاموا بفرض العتلة على الأفريقيين الذين حلوا محل الملوك التقليديين ، كي يثبتوهم في وظائفهم . وفي بعض الحالات وعلى سبيل المثال انتقل ملوك أكرا التقليديين بأنفسهم إلى الساحل ، باحثين عن حماية الحصون كي تحميهم من أعدائهم في الداخل ، وأصبح البعض من التجار الأفريقيين المقيمين في الساحل يعملون كوسطاء في التجارة مع الأوربيين ، وكان من نتيجة ذلك أن أصبحوا أثرياء ، وكان من هؤلاء الأفريقيين جون كوني « John Konny » في أماتا « Ahanta » ، وجون كيبس « John Kabes » في كومندا « Komenda » ، فضلا عن ذلك فقد أصبح هؤلاء الأفريقيين أكثر قوة من الملوك التقليديين ، بسبب تأسيس أكثر من شركة أوروبية على ساحل المملكة ، وكان من المحتمل أن تصبح هذه المملكة في الواقع مقسمة إلى دولتين ، كما حدث على سبيل المثال في كومندا .

ولقد أدى الوجود الأوربي في ساحل غرب أفريقيا إلى انهيار أجهزتها الحكومية ، فالأوروبيون لم يحلوا محل هذه الدول فحسب ، بل امتدت سيطرتهم المباشرة وإدارتهم على مدى بعيد من حصونهم ، فكان هؤلاء الأوروبيون من التجار الذين يرغبون في تحقيق مكاسب تجارية ، ولم يرغبوا في مسئوليات إدارية . علاوة على ذلك ، فإنه لم يكن لديهم القوة الكافية ، حتى أنه لم يكن لحصونهم الهيبة ، وفي هذا المجال اعتمدوا على السمعة الطيبة بين السكان المحليين الذين كانوا يعتمدون عليهم في الطعام والشراب ، وتزويدهم بكافة الخدمات

(٦٤) يقصد بالمستوطنات الأفريقية الأماكن التي كان يستقر فيها التجار الأفريقيون الذين كانوا يعملون كوسطاء في نقل السلع التجارية من الداخل وحتى الساحل (المترجم) .

فوجد على الأقل أكثر من مناسبة أدت إلى نشوب المعارك بين الوطنيين والأوربيين ، وكانت هذه المعارك محلية ، ويرجع السبب في نشوبها إلى ضعف الحاميات الأوربية ، التي عجزت عن حماية الحصون الأوربية ، وأدى ذلك بالتالى إلى قيام الأفريقيين بالإستيلاء عليها أو القيام باحتلالها أو تدميرها ، ففي مناسبات كثيرة حاصر الإفريقيون هذه الحصون ، وفي الحقيقة كانوا بأسرون ساكنيها كى يطلبوا فدية بلطم ، وقد استولى كوني « Konny » على الحصون من البراندنبرجرز « Brandenburgers » وخاصة عندما أفلست شركتهم ، وبعد مضي سنوات قليلة تمكن الهولنديون من الحصول على ممتلكاتهم مرة ثانية ، وكان كيبس قد دخل في صراع مع الهولنديين مما مكن الإنجليز من تأسيس حصناً منافساً في كومندا .

وهكذا فقد كان هناك تقصير في الأمن في الأراضي الساحلية حتى أنها أصبحت بؤرة اهتمام الدول الجديدة النامية في المنطقة الخلفية التي أصبحت النواة الاقتصادية والسياسية الهامة في مستعمرة الأكان الواقعة في الأراضي الغاية المعروفة بالتوفو « Twifu » والأكاني « Akany » ، وقد أطلق الأوريون على شعبها اسم الأكانيز « Akanies » ، وكان أفراد هذا الشعب يمثلون التجار الأساسيين في الساحل . فتمو التجارة الساحلية في القرن السابع عشر أدى إلى انهيار الإحتكار البرتغالي ، وأعقب ذلك المنافسة الأوربية (٦٥) الكثيفة على تجارة الرقيق ، وتزويد هذه المنافسة بالقوة المحركة لزيادة وتركيز القوة السياسية . وعلى أثر ذلك انفصل عدد من الأمر الطموحة ذات النفوذ عن تجمع التوفو والأكاني ، وطوروا أنظمة الحكومة من واقع التجربة المبكرة لدول الأكان ، وكان من هذه الأمر البونو « Bono » ،

(٦٥) أدى تزايد التواجد الأوربي في منطقة ساحل غرب أفريقيا إلى ضعف وانهيار نفوذ البرتغال في هذه المنطقة ، وأدى كذلك إلى تزايد حدة التنافس بين هذه الدول الأوربية بسبب تكالب هذه الدول على تجارة الرقيق ، نظراً لأهمية هذه التجارة بالنسبة للمستعمرات الأوربية في العالم الجديد (المترجم) .

والباندا « Banda » الواقعتان شمال الغابة ، وقد بدأتا في تكوين ممالك جديدة في الغابة ، وقد أدى تزايد المراكز التجارية التابعة لهاتين الأسرتين إلى التنافس على تحقيق المزيد من المكاسب . وفي ذلك الوقت كان في إمكانهم استبدال ذهبهم وعبيدهم بالأسلحة والبارود الذي بواسطته يمكن زيادة السيطرة وتوسيع ممالكهم ، وكان من المتبع بالنسبة للسياسة البرتغالية ألا تبيع الأسلحة التي تؤدى إلى تزايد القوة الأفريقية، وقد تنافس كل من الهولنديين والإنجليز والدنمركيين كل مع الآخر على تحقيق أكبر قسط من التجارة ، ولكن رغم ذلك فلم يحققوا أهدافهم المرجوة ، ولكن كانوا في بعض الحالات يرغبون في استعمال تجارة الأسلحة كي يحققوا مكاسب تجارية كبيرة مع الساطات الأفريقية الجديدة الموجودة في الداخل ، فكانت كل من هذه الدول الأوروبية تبحث عن تحقيق الربح كلما أمكنها ذلك من تجارة الساحل ، التي يمتلكها الحكام والتجار .

وبحلول نهاية القرن السابع عشر ، سيطرت ثلاث دول رئيسية على الأراضي الداخلية مباشرة ، وعلى تجارتها مع الساحل ، وأشهر هذه الدول الثلاث ، الكوامو « Akwamu » التي توسعت من مملكة صغيرة كانت تقع فيما وراء الدول الساحلية الممتدة في الأجونا « Agona » والأكان « Akan » وأكر ، والجايا « Ga » كي تسيطر على كل الطرق التجارية التي تصل من الداخل إلى الساحل بين الونبا « Winneba » الواقعة في الأجونا والبوبوس . Popes وكانت أكر قد غزت في الفترة ما بين ١٦٧٧ ، ١٦٨١ م ، الأراضي الساحلية التي كانت خاضعة لحكم ولاية من أسرة الأكوامو الملكية « Akwamu Royal Family » ، وفي الجهة الغربية ، كانت الأكوامو تتنافس مع الأكيم « Akim » (٦٦) على التجارة والنفوذ ، هذا فضلا عن

(٦٦) أدى تنافس الدول الأفريقية فيما بينها إلى تزايد النفوذ الأوروبي في بلادهم . بل وعمل هذا التنافس على ضعف القوة الأفريقية ، بل وآل بها هذا إلى الإنهيار وازوال (الانحسار)

تدخلهما في دولة الأجونا الساحلية ، وبهذا نجحتا إلى درجة كبيرة في فصاها بطريقة مباشرة عن الوصول إلى الساحل ، وكانت الأكيم في هذه المرحلة أقل قوة وأقل استقراراً عن مملكة الأكوامو ، وهكذا فقد اتجهت بنفسها لتحالف مع الدولة الرئيسية الثالثة الموجودة في الداخل ، وهي دولة الدنكيرا الواقعة في أقصى الغرب . وفي الواقع فإن سلطة الدنكيرا السياسية المباشرة لم تصل إلى البحر ، ففي التاريخ المبكر كانت أقل شهرة عن الأكوامو . وفي التسعينيات من القرن السابع عشر ، من المحتمل أن تكون الدنكيرا قد هزمت كل الروتساء والشعوب الموجودين في الداخل ، فيما وراء نهر تانو « River-Tano » في الغرب ونهر برا « River Pra » الواقع في وسط ساحل الذهب ، وجعلتهم تابعين لها ، كما هزمت التويفو وجعلتها تابعة لها وهددت الأكاني بطريقة مباشرة ، زيادة على ذلك فإن تجار الدنكيرا سيطروا على كل تجارة النصف الغربي من الساحل ، ورأت كل الشركات التجارية الأوربية أنه من الضروري بالنسبة لها إقامة علاقات مباشرة مع ملك الدنكيرا .

ومهما كان الحال فإن عدداً من العوامل منع هذه الدول الثلاث الممثلة في الأكوامو والأكيم والدنكيرا من أحكام قبضتهم على ساحل الذهب . وكان أحد هذه العوامل هو أن أقاليم الفاني الواقعة في الجزء الأوسط من الساحل الذي توجد به المراكز التجارية الأوربية الهامة الواقعة في الكومندا ، وفي المينا وفي ساحل الرأس وفي الأنومابو « Anomabo » قد رأت أنه من الضروري العمل الموحد في المجال العسكري على الأقل ، وفي الفترة ما بين عامي ١٧٠٦ ، ١٧٢٠ م كونت أقاليم الفاني اتحاداً مكوناً من جمعية مركزية تضم القادة العسكريين تحت قيادة « برافو Brafo » ليقود قواتهم العسكرية التي اتحدت معاً ، ولكن رغم اتحادها فلم تكن ذات أثر يذكر . وثانياً إن الأكوامو والدنكيرا لم تكونا قادرتين على تكوين إدارة مركزية يكون بإمكانها تولي زمام الفتوحات التوسعية . لهذا فقد وحد ولاية الأكوامو قواتهم المحلية عن طريق الزواج من أسر الملوك المهزمين . وفي عام ١٧٣٠ م ، لقيت الأكوامو هزيمة على يد الأكيم ، فتفتتت إمبراطوريتها بسرعة وحل

محاها عدد من الولايات المستقلة ، ويبدو أن الدنكير كان لديها فكرة مبسطة عن الإدارة الإستعمارية فكانت تكفى فقط بفرض الضرائب على المالك الذين هزموا في الحرب . وعندما كان ملوك الدنكير يشعرون أنهم في حاجة إلى المال كانوا يقومون بفرض الجزية الباهظة .

وكان من نتائج هذه الضرائب أن نشبت ثورة عام ١٦٩٨ م ، وبخاصة عندما كان هناك حاجة إلى جمع المال اللازم لحرب الأكاني التي كان من نتائجها إعلان الاستقلال بواسطة ملك شاب من الأشانتي ، الذي تمكن من مد نفوذو الإستيلاء على كل مقاطعة غانا الحديثة .

قيام الأشانتي The rise of Ashanti

ترجع أصول مملكة الأشانتي إلى الهجرة التي اتجهت إلى الشمال وإلى تكونت من عدد صغير من الأقارب من منطقة التوفو والأكاني ، واستقروا حول التافو « Tafo » في القطر الذي تقطنه جماعات من البرونج « bron » (الذين يمثلون الأكاني الشماليين ، وهو الشعب الذي تكون منه البونو Bono) ومن شعب الدورما « Dorma people » ، فبدون شك كان على هذه الهجرة أن تقوم بعمل بعض الشيء في تغيير الساحل ، ومن المحتمل أن يكون هذا التغيير قد تضمن زيادة عدد السكان ، مما أدى بدوره إلى زيادة الضغوط السياسية ، وهي الضغوط التي كان من شأنها نهوض الأكوامو والدنكير ، وكان للمنطقة التي يقطنها أسلاف الأشانتي (من أملا ثم القول الأشانتي) أهمية تجارية ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن التافو كانت تمثل نقطة إلتقاء الطريقين التجاريين الأساسيين ، واللذين كانا يتجهان إلى الشمال ، وكان أحدهما يمثل الطريق الذي يتجه إلى الشمال الغربي ، ويمر خلال البونو « Bono » والباندا « Banda » وأخيراً يصل إلى جين « Jenne » . وثانيهما الطريق الذي يتجه إلى الشمال الشرقي ماراً بالطريق الشرقي للجونجا « Gonja » حتى يصل إلى أرض الهوسا .

ومما لا شك فيه أن « التافو » زودت الأشانتي الأول بوسائل الرخاء ،
 مما أدى إلى زيادة عددهم وكان من نتيجة توسعهم أن أدمجوا في مجتمعهم
 أراضي ومستوطنات الشعوب المجاورة لهم ، وكانت أقاليم الأشانتي الأول
 صغيرة وضعيفة ، وكل منها قائم بذاته ، ويلو أن حكامهم كانوا يعبرون عن
 حاجتهم للتعاون المتبادل والمساندة ، وقد نجحوا في التمكن لأنفسهم في أراضي
 البرونج والدورما ، كما حافظوا أيضاً على وحدتهم في مواجهة الدنكير ،
 الدولة القوية الطموحة التي تقع إلى الجنوب منهم . وقد ساعدتهم في ذلك
 أن جميعهم كانوا ينتمون إلى قبائلي الأكان والأيوكو « Oyoko » ومن ذلك
 المنطلق تطور نظام الأمة المشتركة الذي يرجع أساساً إلى قيادة ماوك الدولة ،
 الذين كانوا يعرفون بالكوماسي « Kumasi » .

ومهما كان الحال ، فقد أصبح الأشانتي الأول تابعين للدنكير ، وفي
 حوالي عام ١٦٨٠ أو ١٦٩٠ أدرك الكوماسيهين « Kumasihene » ،
 (ملك الكوماسي King of Kumasi المدعو أوسيو توتو (١٧) Osei Tutu
 أن التعاون الذي يقوم بينهم وبين الدول المستقلة أصبح مهماً بالنسبة لهم ،
 وكان من الممكن أن يتم هذا لو تمكن شعب الأشانتي من التخلص من السيطرة

(١٧) كانت الأشانتي من أولى الإمبراطوريات الجنوبية التي تأسست عام ١٦٨٠ م .
 وقد تكونت هذه الإمبراطورية من عدد من الجماعات المهاجرة ، والتي يتكلم سكانها لغة
 التوي « Twi-Speaking » . وكانت هذه الجماعات بمثابة النواة الأولى لهذه الإمبراطورية .
 وقد ترأس هذه الجماعات قائد من نسل الأيوكو « Oyoko » ، الذي أصبح المؤسس
 لدولة الأسانتهيز . وقد أطلقت كلمة « الأسانتهيز » على ماوك الأشانتي الذين كان من أهمهم
 أسيوتوتو الأول ، الذي تمكن من تسيير عدداً من التجديدات العسكرية الناجحة لمحاربة أعدائه
 وتوسيع نفوذ إمبراطوريته ، وقد بنى عاصمته الجديدة في كوماسي الواقعة على بعد أميال قليلة
 من منطقة التافو ، وفي الوقت نفسه أسس حول العاصمة خمس مدن سميت بأسماء أكبر خمس أقاليم .

أنظر كتاب :

— Lucy Mair : African Kingdoms. Oxford, 1977. p. 7.

الناجمة للدنكير . وكان « أوسوى توتو » يضع هذا نصب أعينه ، فكان « أوسوى توتو » هذا قد أرسل كرهينة إلى بلاط الدنكير ، ولكنه تمكن من الهرب إلى الأكوامو ، التي يبدو أن الأشانتي كان لها علاقات صداقة قوية معها ، وكان يهدف من وراء ذلك إلى التخلص من سيادة الدنكير . وبعد أن رجع « أوسوى توتو » من الأكوامو تولى مهام أعمال الكوماسي ، ويبدو أنه اكتسب من الأكوامو تجربة مفيدة خاصة بالتنظيم الحربي والمدني ، لهذا كان عاياه أن يرجع إلى الكوماسي وبصحبه مجموعة من المستشارين العسكريين من الأكوامو .

وقد تأثر « أوسوى توتو » بالمساعدة التي قدمها له كاهن من انكوامو ، كما تأثر بكل ملوك الأشانتي ، بل وبشعب الأشانتي نفسه الذي كان له تصورات عديدة عن الوحدة القومية التي من أهمها الجولدن استول Golden Stool الذي زعموا أن روح دوة الأشانتي تكمن فيه والتي منه يصبح الكوماسيين « Kumasihene » (ملك الكوماسي) الحارس الدائم للبلاد . وبهذه الطريقة أصبح الكوماسي بالنسبة للأشانتي يمثل ملك ملوك الأشانتي ، بل وملكاً على ملوك الدول الأخرى التي كان لها قادة خاصة بها ، كما كان لها وحدتها السياسية . وقد أنشأ أوسوى توتو جيشاً وطنياً على نمط جيش الكوامو الذي ضم كافة الملوك والجيش الأخرى .

وفي عام ١٦٩٨ م طلبت الدنكير من الرعايا التابعين لها جزية باهظة ، لهذا استخلفت الجيش في الحرب التي أدت إلى استقلال الأشانتي والتي استمرت حتى عام ١٧٠١ م . وقد تلت الأشانتي أثناء هذه الحرب المساعدات من الكوامو ، تلك المساعدات التي تضمنت البنادق والبارود ، وعندما انتصرت الأشانتي في حربها ضد الدنكير هزمت معظم الدول الخاضعة للدنكير في الحرب ، والتي كان ينبغي من وراء الانتصار عليها إحراز السيادة ، وفي الواقع يقال أن هذه الدول تأمرت على حرمان الدنكير من إملاطاتها بالأسلحة التي كانت تأتي إليها من الساحل ، وكانت المساعدة تأتي إلى الدنكير من حلفائها

في الأكيم . وتعني هزيمة الدنكير الانهيار السريع لإمبراطوريتها ، بينما تحقق لجميع الدول التابعة لها الاستقلال . وقد أدى هذا الموقف إلى حدوث فوضى في الجنوب والجنوب الغربي من حدود الأشانتي التي خاضت الحروب منذ أمد بعيد ، وكانت قد تضمنت هذه الحرب إرسال تجريدات عسكرية ضد الأكيم في عام ١٧١٧م ، تلك الحرب التي دمر فيها قسم من جيش الأشانتي ، بمعركة الأكوامو والأكيم والتي قتل فيها ملك الأشانتي .

وقد خلق « أوسوي توتو » ومستشاروه إحساساً لدى الأمة التي أصبح لها القدرة الكافية على التغلب على هذه الكارثة ، وكان في مقدور خلفائه توسيع مملكته بدرجة كبيرة . ففي عام ١٧٢٤م كان في مقدرة الأشانتي هزيمة مملكة البونو « Bono » التابعة للتكيمان « Techiman » ، هذه المملكة التي جلبت إلى الأشانتي الشهرة والثروة اللتين كانتا وفقاً على أقاليم الآكان الأولى ، وفي الشمال الغربي سيطرت البونو على تجارة الذهب والعاج والعبيد . وكان في إمكانها إمداد إمبراطورية الأشانتي بكل احتياجاتها من خلال الأراضي الغربية الواقعة في أقصى الجنوب الذي كان خاضعاً لسيطرة الدنكير . وفي الجنوب الشرقي وجدت الأكوامو التي أقلق انهيار نفوذها بدرجة كبيرة قوة الأشانتي النامية . ففي عام ١٧١٧م غلب بالأكوامو كل حلفائها في وقت واحد وعلى أثر ذلك فلم تساعد الأشانتي الأكوامو عندما تعرضت للهجوم من جانب الأكيم عام ١٨٣٠م ، مما قلل من شأنها وكانت الأكيم تهدد الأشانتي ، ولكن في الفترة ما بين ١٧٤١ ، ١٧٤٢م كانت الأكيم قد اكتسحت بواسطة جيوش الأشانتي التي ضمت الأكيم الشمالية إليها حيث فرضت الأشانتي سيادتها على أقاليم الساحل الشرقي ، التي كانت قد خضعت من قبل إلى الأكوامو .

وفي عام ١٧٤٢م ، لم تتمكن الأشانتي من السيطرة على جزء من الأراضي الساحلية ، الذي كان يتبع حلف الفانتي « Fante Confederacy » . ويرجع السبب في ذلك إلى خوف الأشانتي من الغزو ، وبخاصة بعد أن حاول الفانتي توحيد قيادتهم المتبقية من دول كثيرة مبكرة ، كانت قد هزمت

بواسطة الأشانتي ، وقد تمثلت الدول المتبقية في الدنكيراو والواسا « Wassa » ، ولم تقم الأشانتي بهجوم مباشر ضد الفانتي في نهاية هذا القرن ، إلا في عام ١٧٦٥م فقط. وتفسير ذلك هو أن قوات الأشانتي العسكرية كانت مخصصة لتقوية السيطرة في الشمال ، حيث أصبحت كل من مملكتي الجوني والداجوما تابعتين لها ، وفضلا عن ذلك ، ومهما كان الحال ، فإن النجاح المبكر التي حققتها الأشانتي في حوالي عام ١٧٤٥ م ، واجه صعوبات خاصة بالتنظيم الداخلي الذي أصبح مسألة اهتمام متزايد في هذا الوقت بالنسبة للأسانتهين « Asantehene » .

وكان « أوسيو توتو » قلقاً من أن تصبح الأمة تحت قيادة الكوماسي لهذا بدأ « أوسيو توتو » في فرض سياسته على المقاطعات التي خضعت للكوماسي بواسطة الجيش الوطني .

وقد كانت هذه الأقاليم تلقى العناية من قبل الرجال العظام التقليديين في دولة الكوماسي ، التي أصبحت أوسع وأكبر قوة من الممالك الأصلية الأخرى في الاتحاد الأصلي . ولكن في الأربعينيات من القرن الثامن عشر ، يبدو أن الكبراء من الكوماسي قد أصبحوا أقوياء ، وحاولوا فرض السياسة القومية . وكان الأبوكو وور « Opoku Ware » في ذلك الوقت ، له القدرة على المحافظة على استقلاله بعيداً عن الحروب ، وذلك بالحصول على مساعدة الملوك والجيش من الدول الأخرى . وعندئذ برز الصراع على السلطة بين هؤلاء الملوك العظام من ريجل الكوماسي ، الذين استطاعوا تدمير فكرة المملكة المتحدة، التي كانت قد بدأت في عهد « أوسيو توتو » والتي لم تستمر حتى حكم أوسيو كوجو « Osei Kojoo » ، الذي حكم في الفترة ما بين (١٧٦٤ ، ١٧٧٧) حيث وجد أوسيو كوجو حلاً لهذه المشكلة عندما بدأ في خلق إدارة إدارية مركزية للمدنيين ولرجال الشرطة الذين اختيروا بواسطة الأشانتي ، ولم يكن هذا الاختيار على قواعد تقليدية ،

ولكنه تم على أساس الكفاءة والولاء للملك بحيث يكونون مسئولين أمامه بصفة شخصية .

وقد أدى تطور البيروقراطية الملكية في الأشانتي إلى قوتها الداخلية ، ومن الملاحظ أن هذه البيروقراطية كانت غير موجودة في بعض ممالك غينيا ، وبخاصة في الأويو « Oyo » وأسلافها من الأكان والدنكير والأكوامو ، وقد تمكنت المملكة من مقاومة جميع التهديدات التي تمثلت في حركات التمرد من جانب الأقاليم المهزومة والخاضعة للمملكة ، أو حتى من الممالك الأخرى المنشأة حديثاً ، وأصبحت تمثل قوة عسكرية متماسكة ومهيمنة على كل الأرض الداخلية من ساحل الذهب . وفي منتصف القرن الثامن عشر ، كان كل العبيد والذهب القادم من ساحل الذهب قد استخرج من المقاطعة الواقعة تحت سيطرة الأشانتي ، وفي الغالب كانت كل الواردات الأوربية تمر من خلال أسواق الأشانتي .

وازدادت أهمية علاقات الأشانتي مع تحالف الفانتي الذي يمثل الجزء الوحيد من الأراضي الساحلية وغير الخاضعة لسيطرة الأشانتي ، وكانت الأغلبية العظمى من شواطئ الفانتي تمثل مراكز إدارات كل من الشركات الهولندية والبريطانية ، هذا إلى جانب وجود المحطات التجارية الهامة فيها ، ولقد فشلت التجارة الهولندية في الفانتي بشكل متزايد بسبب بريطانيا ، وقد ساد الاعتقاد بأن أحسن سياسة بالنسبة للهولنديين أن يطوروا علاقاتهم مع الأشانتي ، فكان عليهم أن يرحبوا بهيمنة الأشانتي على الفانتي . ومن ناحية أخرى كان لبريطانيا تجارة كبيرة جداً مع تجار الفانتي ، لذا أصبح البريطانيون يقومون بدور الحلفاء ، وكذلك يقومون بحماية الفانتي في حالة تعرضها للغزو الخارجي . وكان اهتمام الفانتي مساوياً أسامياً لاهتمام الأشانتي من ناحية السيطرة على كل التجارة بين الساحل والداخل . وقد أدى هذا إلى التحرش المستمر مع ملوك الفانتي ومع التجار الذين رغبوا في الحصول على أقصى

المكاسب لأنفسهم ، بينما تمثلت اهتمامات الأشانتي في ضمان الحرية والأمن الكامل لشعبهم القاطن بجوار الساحل .

وفي عام ١٨٠٥ م ، منح الفانتي الحماية للاجئين من الأشانتي ، وفي عام ١٨٠٦ م ، قام أوسيو بونسو « Osei Bonsu » ملك الأشانتي بغزو كامل وسريع لأقاليم الفانتي ، وكان شعب الأشانتي قد أحضر الأسلحة في مواجهة مباشرة مع الإنجليز عند حصنهم في أنومابو « Anomabu » . وهكذا فقد بدأت الأزمات الخطيرة في تاريخ غرب أفريقيا . وقد بدأت هذه الأزمات مع أول دولة أفريقية رئيسية في ذلك الوقت ، وكانت هذه الدولة تتحدى بقوة التجارة الأوربية الرئيسية ، وذلك لأن الأوربيين كانوا يسيطرون على حدود التجارة التي كان يرغب فيها كل الأطراف . وكانت هذه الأزمة أشد عنفاً ، لأنها كانت قد حدثت في الوقت الذي اتفقت فيه الدول الأوربية التجارية الكبرى على إنهاء تجارة رقيق الأطلنطي ، تلك التجارة التي هيمنت على العلاقات الأوربية الأفريقية لمدة قرنين سابقين من الزمن ، وقد ساهمت من ناحية أخرى في تشكيل الأساليب السياسية لشعوب غينيا .

الفصل الثامن

غرب إفريقيا والتجريدات العسكرية ضد تجارة الرقيق بريطانيا وحركة مقاومة الرق:

قبل نهاية القرن الثامن عشر ، بدأت أقلية من الأوربيين تترك بعض الأخطاء في الأعمال التجارية الخاصة بشراء العبيد (٦٨) من أفريقيا ، وتقاها غير الأطلنطي لبيعهم في أمريكا ، فقد تعود الرجال والنساء رؤية أتباعهم يعدمون لارتكابهم جريمة سرقة لا تكاد تذكر ، أو يسجنون بسبب دين فرض على الرجال منهم قهراً ، فضلاً عن قيامهم بالعمل في خدمة الأسطول ، بل وكانوا يجلدون لإهمالهم في النظم المتبعة في الجيش والبحرية ، كما كان ينفي المحرمون منهم في المستعمرات النائية . وكان لا يمكن اعتبار العمل في مزارع العبيد والإتجار فيهم أصعب عليهم من الظلم والوحشية والمضايقات التي كانوا يتعرضون لها من جانب سادتهم . ففي ذلك الوقت لم تكن أوروبا في حاجة إلى رقيق أفريقيا ، لذا بدأ الرجال والسفن في إنهاء رحلاتهم إلى موانئ أوروبا مثل ليفربول ، ونانتس « Nantes » وأمستردام . ولكن في هذه الفترة كان العبيد فقط ينقلون بين غرب أفريقيا وأمريكا . وكان العبيد الأفريقيون الذين وجدوا في أوروبا في ذلك الوقت قليل العدد ، فكانوا قد جلبوا من أفريقيا إلى أوروبا للعمل كخدم ، حيث أن الزراع الأمريكيين هم الذين قاموا بإرجاعهم من أمريكا إلى أوروبا ، لعدم قبولهم على ممارسة الأعمال الزراعية .

وكانت الكنيسة الكاثوليكية قد حرمت على أعضائها الاشتغال في تجارة

(٦٨) سبق التعليق على تجارة الرقيق في غرب أفريقيا تعليقاً كاملاً في الفصل السادس .
(المترجم) .

الرقيق (فالقاعدة تنص على أنه من الخطأ أن يشتري ويبيع الرجال والنساء الذين يؤسرون عن عمد للاستعباد) ومع ذلك فلم يحظر امتلاك العبيد ، بل ظل تجار من أقطار كاثوايكية يعملون بهذه التجارة مثلما يعمل بها تجار من أقطار البروتستانتية(*) . فقد غش بعض تجار الرقيق البروتستانت وأصحاب الرقيق ضمايرهم وذلك بتحريف العقيدة الكلفنية *Twisting the calvinist Doctrine* ، التي كانت ترى أن بعض الناس قذر لهم أن يكونوا عبيداً وبعضهم الآخر قذر لهم أن يعلموا في جهنم ، وبلناك فإن السود كانوا أدنى مرتبة من البيض ، من الناحية الأخلاقية والمعنوية ، ويعني هذا أنه لا دخل للأشخاص البيض في خلاص وإنقاذ السود. وقد عهد إلى الكنائس البروتستانتية الأخرى في القرن الثامن عشر مثل كنيسة إنجلترا بحماية حقوق أصحاب الممتلكات عندما روى أن الأشخاص يقومون بشراء وبيع العبيد(٦٩) ، كما لو كانوا يشترون ويبيعون الماشية الخاصة بهم ، وقد سلموا بالفكرة القائلة بأن العبيد من الممتلكات الخاصة بالضبط مثل الماشية .

وفي الواقع فقد اعتقد السياسيون ، ورجال الدولة الآخرون في الدول الإستعمارية والتجارية بغرب أوروبا في العبودية وتجارة الرقيق ، كما اعتبروا هذه التجارة شرعية ، من وجهة نظرهم ، بل واعتبروها أيضاً من الممتلكات الخاصة ، ومن النشاط التجاري الكبير الذي يمثل بالنسبة لهم القوة والبرخاء القوي . وكانت تجارة الهند الغربية قد ساهمت إلى حد كبير في ثراء وقوة

(*) كانت تجارة الرقيق حتى عام ١٧٨٩ تجارة غير شرعية بالنسبة لرايا الأسبان ، وفي الواقع كان عدد قليل من الأسبانيين يعملون بها ، ومع ذلك فقد بدأت أم أخرى أن توقف الإتجار في العبيد، منذئذ اهتم التجار الأسبانيون على وجه الخصوص بالإتجار مع كوبا ، فقد ازدادت هذه التجارة بسرعة .

(٦٩) كان عبيد أفريقيا يباعون ويشترون كالماشية تماماً ، بل أن الأوربيين اعتبروهم من الممتلكات الخاصة ، أي أن صاحب الرق كان له الحق في التصرف في رقيقه بالكيفية التي يرقضها دون محاسبة أو تدخل من قبل الدولة ، وقد زاد هذا المسلك رسوخاً بعد أن زادت أهمية العبيد وأصبحوا يعملون في كافة المجالات . (المترجم) .

هذه الدول ، كما كان زراع الهند الغربية يوثرون في مجالس الدولة حتى أن قادة هؤلاء المزارعين قد أبلوا رأي المزارعين الخاص باعتبار العبيد ملكية خاصة ، لأن السكر والمحاصيل الإستوائية الأخرى المرغوب في زراعتها ، لا يمكن إنتاجها دون الاعتماد على العبيد . إذن كانت تجارة الرقيق ضرورية ، كما أن العمل في مزارع المحاصيل السابقة يتطلب القوة الجسدية . لذا كانت تجارة الرقيق تستثمر باهتمام ، كما لو كانت ملكية خاصة ، فكانت تمثل بالنسبة لدول غرب أوروبا القوة التجارية والإستعمارية . وكان رأس المال المستثمر في هذه التجارة ضخماً ، مما أدى إلى تطور بعض الموانئ الكبيرة ورخائها مثل ليفربول في إنجلترا ، وقد أدت تجارة الرقيق إلى زيادة العمالة في عدد رجال البحرية المدربين ، الذين يعملون في الترسانات ، التي زودت بعدد من متعهدي تموين السفن ، وبعدد آخر من رجال الأعمال الذين لا يمكن حصرهم ، وكان الجميع له أهميته في مجال البحرية ، وفي كثير من الحروب التي وقعت في هذه الفترة .

ولم يوجد بلد مثل بريطانيا دارت فيه مناقشات للدفاع عن تجارة الرقيق ، ومزارعهم أقوى من بريطانيا نفسها ، ولكن كانت هذه المناقشات جميعها مادية ، ففي بريطانيا كان في الإمكان إشغال مناقشات حامية ولكنها كانت في الحقيقة مادية بحتة ، وقد ازدادت حدة هذه المناقشات في نهاية القرن الثامن عشر ، ففي ذلك الوقت كانت بريطانيا قد سيطرت على تجارة العالم ، بل وسيطرت بسهولة على عدد من الأسواق الأخرى في آسيا وأمريكا ، وذلك لعدة أسباب مختلفة ، منها : أن السكر والمحاصيل الإستوائية الهامة كان في الإمكان شراؤها من الخارج ، بأسعار أرخص من إنتاجها في المزارع البريطانية في الهند الغربية ، وأنها كانت تركز جهودها بشكل متزايد ، على جعل حياتها قائمة على بيع مصنوعات في الخارج ، كما كان عليها المحافظة على تكلفة الإنتاج إلى الحد الأدنى ، وذلك بالبحث عن شراء المواد الغذائية لعمالها والمواد الخام (م ١٥ - تاريخ غرب أفريقيا)

لمصانعها من الخارج ، لأن هذه الأشياء كان في الإمكان الحصول عليها من الخارج بأسعار رخيصة . كما كان عليها كذلك أن تتخلى عن الإنتاج غير الإقتصادي في مستعمراتها في الهند الغربية وتشجيع التجارة الحرة (٧٠) .
« Cultivate free Trade » .

وفي نهاية القرن الثامن عشر ، كان هناك تنظيم جيد وقوى استطاع الرجال الراجعون في القضاء على تجارة الرقيق القيام من خلاله ، بحملة دعائية لإقناع الشعب البريطاني بأضرار تجارة الرقيق غير الشرعية ، والظلم الذي يتعرض له عبيد المزارع ، وقد أتاح هذا العمل الفرصة أمام هؤلاء الرجال الذين أرادوا أن يقضوا على تجارة الرقيق . وفي بداية عام ١٧٦٥م ، أعدت هذه الحملة الدعائية بمعرفة مجموعة من الأشخاص المثاليين ، بالاشتراك مع الإنجليز أو الكويكر ، للعمل على القضاء على تجارة الرقيق ، وكان من أبرز أعضاء هذه الجماعة جرانفيل شارب « Granvill sharp » وتوماس كلاركسون « Thomas Clarkson » ووليم ويلبرفرس « William Wilberforce » . وقد تمكنت هذه الجماعة من تحقيق ثلاثة إنجازات أساسية ، الأول منها كان قد أنجز في عام ١٧٧٢ م ، بمعرفة كبير قضاة إنجلترا « Lord chief Justice of England » ، والورد منسفيلد « Lord Mansfield » الذي كان قد أعلن أن وضع الرق أصبح شنيعاً ،

(٧٠) بعد أن أصبح لدى بريطانيا فائض في الإنتاج الصناعي ، كان عليها أن تنشئ المستعمرات فيما وراء البحار ، وذلك لتحقيق هدفين ، أولهما تصريف هذا الفائض الصناعي لدى سكان هذه المستعمرات ، وثانيهما جلب المواد الخام والمواد الغذائية من هذه المستعمرات بأسعار أقل تكلفة .

وبعد ذلك نجحنا تخلي عن هذه الفكرة وتوجه إلى تنشيط حركة التجارة العالمية ، وفي مقابل ذلك كان عليها التخلي عن إنشاء المستعمرات التي يقوم الزنوج بالعمل فيها ، ولكن هنا حقيقة يجب ألا تنسى عن بالبا ألا وهي أن زنوج أفريقيا ساهموا إلى حد بعيد في نهضة بريطانيا ، فأيديهم أثرت بريطانيا ، وإنتاجهم عاش شعبها وتعم ، بل وتقدم حضارياً ، ثم بعد ذلك كله تستغنى بريطانيا عن كل هؤلاء الزنوج الذين ضحوا بحياتهم وبأوطانهم دون رضا منهم . (المترجم)

ولابد من مساندة هذه الحركة بقانون إيجابي لأنه لا يوجد بانجلترا قانون مثل هذا . وكان من نتيجة ذلك أن تقرر أنه إذا قدم أى عبد إلى إنجلترا من الخارج يصبح حراً تلقائياً . والثانى من هذه الإنجازات كان فى عام ١٨٠٧م ففى هذا العام أصدر البرلمان الإنجليزى قانوناً جاء فيه : أنه ينبغى على الرعايا البريطانيين الذين يعملون فى تجارة الرق الأفريقية التحلى عنها ، لأنها تجارة غير شرعية . أما الثالث من هذه الإنجازات فقد حدث عام ١٨٣٣ م ، ويتمثل فى صدور قانون آخر ينص على إلغاء الرقيق فى كل مكان من الإمبراطورية البريطانية .

الأسطول البريطانى وتجارة الرق

يهم هذا الكتاب بموضوع الحملة الكبيرة التى أرسلت ضد تجار الرقيق والرق ، وكان لهذه الحملة تأثير بعيد المدى فى غرب أفريقيا . فمن هذه الناحية كان الرق قد ألغى فى انجلترا عام ١٧٧٢ م ، وكان هذا الإلغاء أكثر أهمية من إلغاء الرق فى الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار ، مع أنه كان قد حدث قبل ذلك بواحد وستين عاماً . فعلى أثر ذلك أرسلت فى عام ١٨٧٧م الحملة الأولى مباشرة إلى مستعمرة بريطانيا فى سيراليون ، وكان لهذه الحملة نتائج قلبية على منطقة غرب أفريقيا ، لأن المقاطعات البريطانية منذ عام ١٨٣٣م ، كانت قليلة العدد وصغيرة الحجم ، ولا تمتلك أعداداً كبيرة من العبيد .

وكان إلغاء تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا من وجهة النظر من أعظم الإجراءات التى اتخذت هناك . هذا ليس فقط ، لأن مساهمة بريطانيا فى هذه التجارة كان أكبر من مساهمة أية دولة أوروبية أخرى ، ولكن لأن بريطانيا هى التى نادى أيضاً بهذه الحركة ، التى كان من نتائجها فى النهاية التوقف الكامل عن تصدير العبيد عبر المحيط من غرب أفريقيا ، وبأنطبع ، كانت بريطانيا على أية حال ، تعتبر تجارة الرقيق تجارة غير شرعية .. ومن قبل ، ومنذ عام ١٨٠٣م ، أصبحت هذه التجارة غير شرعية فى الدنمرك

وكذلك في الولايات المتحدة ، والسويد ، وفي الأراضي المنخفضة ، فكل من هذه الدول كان قد سن القوانين المشابهة للقوانين التي صدرت في بريطانيا في أعوام ١٨٠٨ ، ١٨١٣ ، ١٨١٤ . ولكن كانت الحملة البريطانية ضد تجارة الرقيق أكثر نشاطاً وانتشاراً ، بالنسبة لما قامت به بريطانيا من أية دولة أخرى ، وكان لها نتائج إيجابية في الغرب الأفريقي .

ومنذ البداية ، كان التحريم البريطاني لتجارة الرقيق أكثر صرامة والسبب في ذلك يرجع إلى سفن الأسطول البريطاني ، وإلى العقوبات التي فرضت على الرعايا البريطانيين الذين ألقي القبض عليهم بسبب العمل في تجارة الرقيق التي ازدادت زيادة كبيرة آنذاك ، وحتى عام ١٨٢٤ م أصبح هؤلاء الرعايا عرضة للعقاب القاسي للدرجة الموت . وثانياً ، كان من المتفق عليه بالنسبة للبريطانيين أن الإتجار في الرقيق غير شرعي ، لهذا واصلت الحكومة الإنجليزية مناقشتها المنطقية بما يفيد أن هذه التجارة كانت بالنسبة للشعوب الأخرى غير شرعية ، سواء أكان الرقيق من السود أم البيض . وكان هذا الإلغاء ينصب كذلك على غير البريطانيين من المشتغين بتجارة الرقيق ، الذين كانوا لا يزالون يمارسونها ولم يتوقفوا عنها لأنها رأت أن ممارستها لهذه التجارة سيكون ضاراً بمصالح التجار الإنجليز القاطنين في غرب أفريقيا ، والذين حرموا من الإتجار في الرقيق . لذلك فقد وجد هناك ضغط دبلوماسي على الدول الأوروبية والأمريكية ، التي لم تعان بعد وقف تجارة الرقيق ، لأنها تجارة غير شرعية بالنسبة للذين يعملون بها . هذا عن الموقف البريطاني تجاه تجارة الرقيق . أما فرنسا فقد حرمت هذه التجارة عام ١٨١٨ م ، واعتبرتها تجارة غير شرعية وأبطلتها البرازيل في عام ١٨٢٥ م بينما أبطلتها البرتغال في عام ١٨١٥ م ، وأسبانيا في عام ١٨١٧ م ، وحرمت هذه التجارة على التجار الذين يعملون في البحار الواقعة إلى الجنوب من خط الإستواء .

وقد كان من الواضح ، أن معظم الدول ، فيما عدا بريطانيا قد سنت قوانين تحرم الإتجار في الرقيق ، واتضح أن هذه القوانين كان ينقصها الفاعلية

والقدرة ، مما أتاح الفرصة أمام التجار ليمارسوا هذه التجارة في أعالي البحار . ولكن بريطانيا فقط كانت قد أنشأت أسطولا دائما ليقوم بالدوريات في مياه غرب أفريقيا ، وكان الهدف منه وقف تصدير الرقيق من هذه المنطقة ، وعلى أثر ذلك توقفت السفن البريطانية عن شحن الرقيق من ساحل غرب أفريقيا . ولم يكن هناك دلائل مباشرة توضح لنا العدد الذي كان يصل من الرقيق من أفريقيا في كل عام والذي كان قد تناقص ، (ويعني هذا أن الأسطول البريطاني لم يكن قد أدى مهمته في وقف هذه التجارة) .

وكانت المرحلة التالية للحملة البريطانية التي أرسلت ضد تجارة الرقيق في غرب أفريقيا تتمثل في العمل ضد الدول التي لا زال رعاياها يتجرون في الرقيق ، فاما أن تحرم قوانين هذه الدول على تجارها ، لإتجار في الرقيق أو أن تسمح للأسطول البريطاني بالقيام بدوريات لحسابها . وفي عام ١٨١٧م سمحت على مريض كل من أسبانيا والبرتغال لسفن الأسطول البريطاني بالقيام بتفتيش السفن التي تحمل أعلام هذه الدول ، والتي يشك في أنها تحمل رقيقاً . وفي متابل ذلك تقوم سفن أساطيلهم بوقف وتفتيش سفن تجار الرقيق البريطانيين المشتبه فيها ، فلو وجد رقيق على ظهر مراكبهم ، ففي هذه الحالة تؤخذ هذه السفن إلى سيراليون أو إلى موانئ أمريكا ، وذلك لتقوم المحاكم المختلطة *Courts of Mixed commission* ، باتخاذ اللازم نحو هؤلاء التجار . (وتضم هذه المحاكم قضاة من أسبانيا والبرتغال وبريطانيا) . وقد شكلت هذه المحاكم كي تفصل في هذه القضايا . وفي عام ١٨٣١م ، وافقت فرنسا على التعاون بنفس الأسلوب المتبع مع هذه الدول ، فضيقت الخناق بقوانينها على تجارة الرقيق .

ولكن لم توجد معاهدات التفتيش المتبادل *Reciprocal Search Treaties* وظيفتها بطريقة جيدة ، فقد واطب الأسطول البريطاني على القيام بدوريات مستمرة ، وكان يلقي القبض على سفن العبيد ، وكان من المحتمل أن تغضب الدول المشتركة في هذه المعاملة من تدخل الأسطول البريطاني في سفنهم ،

مع أن القضاة التابعين لهذه الدول والذين يعملون في المحاكم المختلطة كانوا من النادر أن يفتوا مع زملائهم من الإنجليز على القرار الخاص بمحاكمة المتهمين . وعلاوة على ذلك فإنه لم يكن من الصعب على تجار الرقيق أن يضمّنوا أوراقهم نصاً يوضح أن سفنهم تتبع الدول التي لم توقع على معاهدات التفتيش المتبادل مع بريطانيا ، لذا فلم يكن في الإمكان إلقاء القبض على السفن المشحونة بالرقيق ، إلا إذا وجد بالفعل رقيق عليها في لحظة إلقاء القبض عليها . وفي عام ١٨٤٠ م ، كان من المعتقد أن عدد العبيد الذي صدر من غرب أفريقيا في السنة كان كبيراً جداً .

ولهذا بدأت بريطانيا في إجراء سلسلة من المفاوضات الجديدة ، تقضي بأن تعد السفن شأنها شأن تجار الرقيق إذا وجد عليها معدات تستخدم في تجارة الرقيق ، مثل القيود الحديدية ، أو حتى ولو كانت أوعية للطعام ، تكفي لعدد كبير من الأشخاص ، بحيث يزيدوا عن طاقم السفينة . وقد وافقت فرنسا على التوقيع على هذه المعاهدة في عام ١٨٣٣ م ووافقت أسبانيا في عام ١٨٣٥ م ، بينما أجبرت البرتغال بالتوقيع عليها في عام ١٨٤٢ م . ولكن الولايات المتحدة ، ومنذ حربها مع بريطانيا عام ١٨١٢ ، كانت أكثر الدول غضباً من بريطانيا بسبب تدخلها في شئون سفنها ، وفي عام ١٨٦٥ م رفضت الدول الجنوبية التي كان لها مصالح قوية بالعبيد ، التوقيع على معاهدة التفتيش المتبادل التي أبرمت في عام ١٨٦٢ م (*) وقبل هذا التاريخ لم يكن للدوريات البريطانية الموجهة ضد تجارة الرقيق تأثير ، مما جعل كثير من التجار يهرب من الإعتقال أو الإذاعة ، وذلك لأنهم كانوا يبحرون تحت العلم الأمريكي .

ويبدو أنه في الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، كان نظام المعاهدات الدولية ونظام دوريات الأسطول البريطاني غير كاف ، لوقف تصدير العبيد

(*) انتهى مفعول المعاهدة البريطانية الفرنسية في عام ١٨٤٥ ، وفي هذه السنة وافقت فرنسا على أن تستبقى دوريتها ضد الرقيق في مياه غرب أفريقيا . ومع ذلك فلم يكن لهذه الدوريات أي أثر فعال .

من غرب أفريقيا . ففي الفترة ما بين أعوام ١٨٠٨ ، ١٨٧٠ م وضع قسم كبير من قوة الأسطول الملكي البريطاني في مياه غرب أفريقيا ، وذلك لغرض محدد وهو إلقاء القبض على السفن التي تحمل عبيداً ، وفي الأربعينيات من القرن التاسع عشر أيضاً ، وعندما كانت الدورية البريطانية في أوج نشاطها ، كان يوجد على وجه العموم عشرين سفينة حربية يعمل عليها ١٠٠٠ من الرجال وحتى تلك اللحظة كان من المشكوك فيه أن الدورية نجحت في أسر سفينة من كل أربع سفن محملة بالعبيد من غرب أفريقيا . هذا فضلاً عما تحويه المعاهدة من ثغرات . زيادة على ذلك فإن الأسطول القوي لم يكن في مقدراته إلقاء القبض على أي تاجر في مياه غرب أفريقيا . كما أنه من المستحيل تماماً على أية سفينة مراقبة كل ميل من الساحل في كل الوقت ، لأن الصعاب التي واجهت الدورية كانت كبيرة . وكانت الممتلكات البريطانية الملائمة كقاعدة لسفنها التي تقوم بأعمال الدورية توجد في الساحل ، وبخاصة في أقصى شمال سيراليون . كما كان في حالة إلقاء القبض على أية سفينة يجب أخذها إلى ميناء فريتون ليحكم عليها ، حتى ولو كان هذا يعني أنها ستقطع مسافة شاقة وطويلة تبلغ ١٥٠٠ ميل ، وحتى لو كانت ستسير ضد الرياح والتيار غير الملائمين . وكان الإبحار المستمر لفترات طويلة في المناطق الاستوائية ، وكذلك أعمال مراقب المراقبة الخاصة بتجارة الرقيق على مقربة من ساحل غير صحي . هذان العاملان أضافا عبئاً كبيراً على أطقم المراكب ، ففي كل سنة تقريباً كان يموت رجل من كل عشرة رجال من الذين كانوا يعملون في مياه غرب أفريقيا ، أي بلغت نسبة متوسط الوفاة في الفترة ما بين ١٨٢٥ ، ١٨٤٥ م من ١ إلى ٢٠ ، وتمثل هذه النسبة أكثر من ثلاثة أضعاف النسبة التي كانت تحدث في أية محطة أجنبية للأسطول الملكي

وقد فشلت المعاهدات والدوريات في وقف نقل العبيد إلى أمريكا ، هذا إن جانب أن الإشتغال بتجارة الرقيق في هذه الفترة اتسمت بالخطر ، ففي الفترة ما بين أعوام ١٨٢٥ ، ١٨٦٥ م ، تم أسر ١٢٨٧ سفينة تعمل

في نقل العبيد ، وتم تحرير حوالي ١٣٠,٠٠٠ عبد ، مع أنه في الحقيقة بلغ في هذه الفترة عدد العبيد الذين أرسلوا إلى أمريكا نحو ١,٤٣٦,٠٠٠ عبد ، وهذا واضح لنا المدة الطويلة التي استغرقها القانون الخاص بتحريم العبيد في دول أمريكا ، وفي خلال هذه المدة الطويلة كان في الإمكان شراء العبيد من أي مكان من ساحل أفريقيا ، لأن هذه الإجراءات لم تكن معدة إعداداً جيداً ، مما عرض بحارة السفن إلى مخاطر ، ربما أدت إلى فقد حياتهم بسبب إنشغالهم في وقف تجارة الرقيق الأطلنطي .

الجانب الإيجابي في السياسة البريطانية الخاصة بوقف

تجارة الرق في غرب أفريقيا

لم يكن في إمكان بريطانيا تحقيق إلغاء الرق في كل مكان من الأمريكتين ، ولكن يبدو أنه كان في إمكانها القيام بعمل يؤول إلى منع العبيد من الحضور إلى سواحل غرب أفريقيا لبيعهم ، فنذ بدأت حركة المقاومة البريطانية ضد تجار الرقيق حرص قادتها على أنه من الواجب أن تكون هذه السياسة إيجابية تجاه غرب أفريقيا ، هذا إلى جانب اتباع سياسة سلبية خالصة يقصد بها وقف نقل العبيد عبر الأطلنطي ، فكانت السياسة الإيجابية لويلبرفورس ورفاقه تلخص في ثلاث كلمات هي : المسيحية والتجارة والاستعمار (٧١) ، وكان من الواجب في نظرهم أن تتجه كل الجهود إلى تعميم سكان غرب أفريقيا

(٧١) واضح من هذه الكلمات الثلاث أن الدعوة الخاصة بإلغاء تجارة الرقيق ، والتي نادى بها ويلبرفورس ورفاقه ، لم تكن دعوة من أجل تحرير الإنسان الأفريقي ونجايه من ذل العبودية والسخرة ، بل كانت دعوة استعمارية قائمة على الإستغلال والسخرة ، ووضح كذلك من هذه الدعوة الاستعمارية الصريحة أن المطالبة بإلغاء تجارة الرقيق كانت ستاراً تخفي بريطانيا من خلفه أهدافها التوسعية والاستعمارية . إذن يمكن اعتبار هذه الكلمات الثلاث (المسيحية - والتجارة - والاستعمار) الدعامة القوية التي قامت على أساسها الإمبراطورية البريطانية في أفريقيا . (المترجم)

العقيدة المسيحية ، ونحو يلهم إليها حتى تدهر التجارة المشروعة في الساح .
 هذا فضلا عن إلغاء تجارة العبيد ، كما كان عليهم تأسيس مجتمعات بشرية
 رائدة في غرب أفريقيا ، كي تظهر للناس الطرق الجيدة في الزراعة والصناعة
 والحكم ، مما يكون له أثره في تشجيع التجارة الشرعية وتنميتها ، تلك التجارة
 التي عن طريقها يمكن تعويض التجار الإنجليز الذين استثمروا رؤس أموالهم
 في تجارة غرب أفريقيا ، والذين حرموا في ذلك الوقت من الإتجار في الرقيق .
 ف منذ البداية ، كان التجار البريطانيون قد عرفوا سلعة واحدة حلت بسرعة
 وبسهولة محل تجارة الرقيق ، وتمثلت هذه السلعة التي تقوم عليها التجارة
 البريطانية في غرب أفريقيا في زيت النخيل ، الذي أمكن شراؤه بكميات
 كبيرة من المناطق القريبة من السواحل التي كان ينمو بها أشجار نخيل الزيت
 الذي زاد الطلب عليه في أوروبا بسبب استخدامه في صناعة الصابون والشمع
 والشحوم . وكانت التجارة البريطانية في زيت النخيل تربح أرباحاً كبيرة
 وبخاصة في السواحل الواقعة إلى الشرق من ساحل الذهب .

وبصفة عامة فقد كانت السياسة الإنجائية التي يدعمها أنصار إلغاء تجارة
 الرقيق ، قد قامت لتصحيح الخطأ الذي ارتكب في حق غرب أفريقيا ،
 بسبب تجار الأوروية في العبيد ، ونقلهم إلى أمريكا ، وقد شعروا بأن
 غرب أفريقيا كان يمثل الجوانب السيئة في الحضارة الأوروية . فكانت
 تجارة الرق قد دمرت ملامح الغرب الأفريقي ، لهذا كان ينبغي على الأوربيين
 اغتنام هذه الفرصة كي يحققوا بعض الإنجازات الطيبة التي تعود عليهم بالفوائد
 المادية . ومن الواضح فإن أنصار إلغاء تجارة الرقيق من الإنجليز كان لهم نشاط
 في مجال جمعيات التبشير البرونستانتية ، فكانوا قد أسسوا هذه الجمعيات
 في نهاية القرن الثامن عشر ، وكان من هذه الجمعيات جمعية البابتست التبشيرية
 التي تأسست في عام ١٧٩٢ م ، وجمعية لندن التبشيرية التي تأسست في
 عام ١٧٩٨ م ، وجمعية الكنيسة التبشيرية التي تأسست عام ١٧٩٩ م ،
 وجمعية الكتاب المقدس البريطانية والأجنبية التي تأسست عام ١٨٠٣ م ،

فقد أخذ هؤلاء على عاتقهم إنشاء مستعمرة في سيراليون ، لأن سيراليون في ذلك الوقت لم تكن تصاح لتنمية التجارة المشروعة بالنسبة لبقية غرب أفريقيا ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الأوروبيين لم يعرفوها من الداخل ، كما لم يعرفوا إمكاناتها الخاصة بتنمية التجارة والساح التجارية باستثناء العبيد . وقد ساندت هذه الجمعيات التبشيرية الجمعية الأفريقية التي كانت تضم العامة البريطانيين والتي تأسست عام ١٧٨٨ م ، وركزت اهتماماتها في مجال تنشيط الكشف عن الأجزاء الداخلية من أفريقيا على وجه الخصوص ، ونتج عن ذلك تنافس كبير بين الأوروبيين (*) في مجال كشف أفريقيا وجغرافيتها .

ورغم المعاهدات التي عقدت بشأن وقف تجارة الرقيق ورغم اللوائح التي قامت بها بريطانيا ، إلا أن هؤلاء العبيد كانوا لا يزالون يصلون من السواحل الأفريقية بأعداد كبيرة إلى خارج أفريقيا ، وقد بدأ القادة الإنجليز المسئولون عن التجريدات الحربية يعتقدون في أن السياسة الإنجابية تتمثل في تأكيد الوسائل التي تضع حداً نهائياً لتجارة الرقيق . وأصبحت عادة الاتجار في الرقيق مقبولة في مجتمع غرب أفريقيا فلم يستطع البريطانيون إيجاد وسيلة يمنعوا بها الرقيق المعروض للبيع في ساحل غرب أفريقيا ، إلا إذا كان هناك وسائل أخرى للتجارة أقل ضرراً ولها نفس المكاسب . لهذا بدأوا في الحث على ممارسة الزراعة والصناعة والتجارة المشروعة التي من الواجب الإهتمام بها وبتطويرها ، لهذا كان عليهم أن يرفضوا تجارة الرقيق . وقد وضعت هذه الفكرة أمام الرأي العام البريطاني في الفترة ما بين عامي ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ م في كتاب معنون بـ « تجارة الرقيق الأفريقية وعلاجها » The African Slave Trade and remedy ، للسير توماس فساوول باكستون Sir Thomas Fowell Buxton ، الذي خلف ويلبرفورس عام ١٨٢٢ م كرعيماً برلماني في قيادة الحركة التي تعمل على وقف تجارة الرقيق .

(*) أدعت الجمعية الأفريقية في الجمعية الجغرافية الملكية التي تأسست عام ١٨٣٠ م .

وتفسير السياسة الإيجابية لحركة مقاومة تجارة الرقيق ، يعنى أن تفقد الدول الأوروبية اهتمامها بغرب أفريقيا الذى كان يحدث أثناء انشغالها بتجارة الرقيق ، بينما تظهر اهتمامات بريطانية جديدة ومختلفة تماماً ، بل وأكثر عمقاً وأصالة عن الاهتمام السابق الذى يتمثل فى تجارة الرقيق. وعندما رافق الأوروبيون على وقف تجارة الرقيق فى غرب أفريقيا اهتماموا بالتجارة المشروعة مع شعوب هذه المنطقة . وكان هذا مهماً بالنسبة لهم ، ولكن مع ذلك كان ينبغى توفير أعداد كافية من العبيد اللازمين للبيع فى الأسواق الساحلية المخصصة لارقيق (ربما للاعتماد على العبيد فى ممارسة الأعمال الزراعية) . ولم يكن للأوروبيين اهتمام بما يحدث فى الداخل أو بما يفعله الناس هناك ، وابتصر نشاطهم على التجارة ، ولكن خلال القرن التاسع عشر ، بدأت بريطانيا تهتم اهتماماً متزايداً بالإقليم كله وبشعوبه ، وخاصة بعد أن رغبوا فى وقف هذه التجارة ، واستبدلوها بتجارة مشروعة ومنظمة ومتقدمة ، مما أدى إلى وجود ظروف مستقرة ، المثلت كان من الضروري التعرف على البلاد وسكانها وكذلك اكتشاف السام المفيدة التى يمكن إنتاجها ، وكيفية تمكن السكان من نقائها ، والطرق التى يجب استخدامها لتحسين الإنتاج ، والظروف السياسية والاجتماعية الملازمة ، التى يعمل فى ظلها المبشرون والتجار الأوروبيون . فلو قلنا متسائلين لماذا لم تتمكن تجارة زيت النخيل (٧٢) التى بلغت قيمتها تقريباً ما يساوى ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أى ما يعادل ٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، هذا المبلغ الذى حققه التجار الإنجليز فى عام واحد، وعلى وجه التحديد فى الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، وقد تم القضاء على تجارة الرقيق دون التدخل من

(٧٢) بعد أن نجحت بريطانيا فى القضاء على تجارة الرقيق فى منطقة غرب أفريقيا ، أدخلت محلها سلعة تجارية شرعية أخرى ، كانت مرغوبة من جانب الأوروبيين ، وذلك لاستخدامها فى الصناعة ، وكانت هذه السلعة تتمثل فى زيت النخيل ، ومن الواضح أن هذه السلعة لاقت رواجاً ملحوظاً على الساحل ، وسبب ذلك يرجع إلى أنها من الغلات الساحلية ، بينما لم يكن لها أثر يذكر فى الداخل ، وكان من نتيجة ذلك أن استمرت تجارة الرقيق تمارس فى الداخل ، وربما على نطاق واسع ، لأن الأفريقيين لم يكن فى وسعهم الاستغناء عن هذه التجارة بسهولة ويسر (المترجم) .

جانب أنصار إلغاء هذه التجارة . ويبدو أن الإجابة تدل على أن زيت النخيل كان إنتاجه قاصراً على الأقاليم القريبة من الساحل . لهذا استمرت تجارة الرقيق في الداخل ، فلا زال العبيد يرسلون إلى الساحل للبيع والتصدير ، هنا فضلاً عن أن التجار الأفريقيين كانوا يقومون بالإتجار في زيت النخيل ، وفي الوقت نفسه كانوا يقومون ببيع العبيد ، وفي النهاية كان عليهم المحافظة على دورهم كوسطاء « Middle-Men » في التجارة . لهذا قاموا بمنع الأوروبيين من العمل والإنصال المباشر بالداخل ، سواء أكان ذلك للتجارة أم لأية أغراض أخرى ، بالإضافة إلى ذلك فإن الوسائل التي كانت تستعمل بمعرفة كل من الأوروبيين والأفريقيين المشتغلين بتجارة الزيت تتفق مع أساليب تجارة الرقيق أكثر من التجارة المشروعة . ويبدو أنه كان يوجد هناك أمل ضئيل في أن تجارة الزيت يمكن أن تؤدي إلى التنمية السليمة في كل المناطق التي تأثر معظمها بهذه التجارة ، وعلى وجه الخصوص في منطقة أنهار الزيت (دلتا نهر النيجر) .

وفي الجزء الباقي من هذا الفصل سوف نتناول بعض المؤثرات التي حدثت في غرب أفريقيا نتيجة للسياسة البريطانية الإيجابية الجديدة . ولكن فضلاً عن ذلك فإن اهتمام بريطانيا بغرب أفريقيا كان منصباً على حركة محاربة تجارة الرقيق ، ولم ينصب على الاهتمامات الإستعمارية (٧٢) . وفي الواقع لم تكن بريطانيا حتى الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، تقبل الفكرة القائلة بأن أهدافها الكاملة في غرب أفريقيا تتضمن إقامة مستعمرات بريطانية جديدة هناك . فحتى ذلك الوقت ، حاولت بريطانيا كما رأينا في عدد من المناسبات أن تلتزم بعقيدتها التي تتمثل في أن المستعمرات يترتب عليها إتفاق

(٧٢) هذا كلام غير صحيح ، لأن هدف بريطانيا من وراء العمل على وقف تجارة الرقيق في غرب أفريقيا ، كان بمثابة القيام بمسح شامل لمنطقة أفريقيا الغربية حتى يتسنى لها معرفة ما تحويه هذه المنطقة من ثروات طبيعية وزراعية ، ودليلنا على ذلك المبادئ التي نادى بها أعضاء حركة إلغاء الرقيق (المترجم) .^١

غير ضرورى وجهد غير مجزى . لهذا تخلت عن تجارها وأعضاء إرسالياتها دون دعم مادى من جانبها .

تأسيس مستعمرة سيراليون

بعد صدور قرار اللورد منسفيلد Lord Mansfield عام ١٧٧٢م بإنهاء تجارة الرقيق ، تم تحرير حوالى ١٥,٠٠٠ عبد من العبيد الذين كانوا قد أحضروا إلى إنجلترا بمعركة سادتهم ، وأصبحوا أشخاصاً محررين . وكان الكثير منهم غير قادر أو غير راغب فى الاستقرار فى وطن غريب عليهم ، لأنهم كانوا قد ذهبوا إليه دون رغبة منهم ، لهذا أصبح هؤلاء العبيد المحررين يمثلون مشكلة للسلطات البريطانية ، فكان عليها أن تفعل شيئاً بالنسبة لهم ، وفى الوقت نفسه برزت مشكلة مماثلة لهذه المشكلة فى أمريكا وخاصة بعد نهاية حرب الإستقلال الأمريكية فى عام ١٧٨٣ م ، فقد كان عدد كبير من الزنوج الأمريكيين قد دخل الحرب إلى جانب بريطانيا ، وبعد الحرب لم يتمكن هؤلاء الزنوج من الرجوع إلى الولايات المتحدة الجديدة . عندئذ اتخلت محاولات لاستيطانهم فى نوبا سكوتيا Nova-Scotia ، وفى جزر البهامس Bahamas ، ولكن هذه المحاولات لم تكال يا نجاح .

وفى النهاية قرر جرانفيل شارب G. Sharp ورفقاؤه الذين كانوا يعملون على مكافحة الرق إرسال الزنوج الأمريكيين الغير مرثوب فيهم إلى أفريقيا ، ويعتبر هذا أفضل عمل بالنسبة لهؤلاء الزنوج ، كى يستقروا هناك وقد قوبل هذا الأمر بارضا ، وكانت سيراليون المكان المناسب لاستقبال واستيطان هؤلاء العبيد . وقد تقرر فى البداية ، إرسال أربعمئة وخسين عبداً من الزنوج إلى سيراليون ، وتمهت . لحكومة البريطانية بانقيام بتقاهم بالمجان فضلا عن أنها ستعد لهم مخزوناً من المؤن بحيث يوضع تحت مسئولية ضابط بحرى يدعى الكابتن تومبسون Captain Thompson .

ورغم ذلك فلم توفق بعثة شارب فى مهمتها ، بحيث تأخرت عن موعد

السفر ، بالإضافة إلى هروب عدد من هؤلاء العبيد المحررين ، وبخاصة قبل أن تبدأ السفن في الإبحار ، كما تعرض البعض منهم للموت بسبب المرض . ولكن مع ذلك فإن الكثير منهم وصل على ظهر المراكب ، إلى سيراليون في مايو عام ١٧٨٧ م . وكان الكابتن تومبسون قد أنزل العبيد الأحياء منهم ومعهم مائة تكفى لمدة ستة شهور على مساحة تباع ٢٠ ميلاً مربعاً ، وكان تومبسون قد اشتراها من الملك المحلي ، المعروف بالملك توم « K. Tom » ولكن لم يكن المكان ولا الوقت مناسبين للإستيطان . فالموقع كان غير صحي ، زيادة على ذلك فإن الفصل المطير جعل من المستحيل بناء منازل أو ممارسة الزراعة . وبعد أربعة شهور غادر تومبسون هذا المكان ، بعد أن مات أكثر من ستة وثمانين مستوطناً . وفي عام ١٧٨٨ م ، أرسل جرانفيل شارب بعض المواد التويزية على نفقته الخاصة إلى سيراليون ، ورغم ذلك فإن المستعمر قلم تزدهر ولم يتعود المستقرون على ممارسة العمل من أجل أنفسهم ، ومن أجل الحكم الذاتي ، ورغم أنهم كانوا من الزوج ، إلا أن الحياة في أفريقيا كانت بالنسبة لهم حياة جديدة وغريبة . فأنجرف البعض منهم في العمل كتجار رقيق ، وكانت سيراليون قبل أن يأت إليها المحررون مغلفة على نفسها . ومع ذلك فإنها تعرضت في عام ١٧٩٠ م إلى هجوم من جانب الأفريقيين مما أدى إلى تشتت المستقرون فيها .

وفي ذلك الوقت ، أدرك شارب أن مشروعه الخاص بمستعمرة العبيد المحررين القادمين إلى أفريقيا ، لا بد له من تنظيم ولا بد له من حكومة لكي ينجح ، والسبب في ذلك يرجع إلى علم رغبة الحكومة البريطانية في إتفاق تقود على إنشاء مستعمرات جديدة ، لذا قرر شارب وأصدقاؤه من أنصار إلغاء الرقيق توجيه نداء من أجل العمل ، ومن أجل المساعدة الإنسانية *Philanthropy* الخاصة بهؤلاء العبيد المحررين . فقد اقترحوا تأسيس شركة لتطوير التجارة الشرعية في داخل غرب أفريقيا بحيث تستخدم أرباحها التجارية في الإتفاق على إدارة مستعمرة العبيد المحررين . وقد تأخر هذا الإقتراح بعض الوقت

بسبب المعارضة من جانب شركة التجار ، التي كانت لا تزال تمتلك الحق الشرعى فى السيطرة على التجارة البريطانية فى غرب أفريقيا . وفى عام ١٧٩١م أصدر البرلمان الإنجليزى قانون يقضى باندماج شركة سيراليون . وفى نفس الوقت لم يسمح لشركة سيراليون بالإتجار فى الرقيق أو باحتكار التجار فى الأراضى التى كانت عام ١٧٨٧ م نواة للأرض التى اشتراها تومبسون . ونتيجة لذلك فقد جاءت جماعة أوروبية قوامها حاكم ومجلس ، وعدد من التجار والصناع ، فضلا عن أربعة وستين من المستعمرين الأصليين الذين أعيد استيطانهم فى موقع جديد وجيد ، والذى عرف فيما بعد بفريتون « Free Town » . كما استقر ألف ومائتان من الزنوج المحررين الجدد الذين قدموا من نونا سكوتيا .

ولم تكن السنوات الأولى للمستعمرة الجديدة أياماً طيبة ، فن النادر ما كان الحاكم والأعضاء الأول للمجلس يوافقون (على القرارات) ففى البداية ، لم يكن لهذا الحاكم ساطة فى التصرف فى أى شىء دون موافقة الآخرين هذا إلى جانب أن اختصاصات الحاكم القانونية كانت تواجه تحدياً ، زد على ذلك أن مستعمرة المحررين لم يكن لها قوات عسكرية يمكن بها حماية القانون والمستوطنين الذين قدموا من نونا سكوتيا ، هؤلاء المستوطنون الذين كانوا قد عارضوا على وجه الخصوص دفع إيجار أراضيهم الموزعة عليهم من قبل الشركة ، بل وطالبوا أن يكونوا أعضاء فى الحكومة ، ورغم هذا فام تتطور التجارة فى الداخل ، كما كان يؤمل لها ، باستثناء تجارة الرقيق التى كانت مزدهرة ، ورغم ذلك فام تعمل بها الشركة لأنه لم يكن لديها المقدرة على وقفها وفى عام ١٧٩٤م هاجمت فرنسا المستعمرة وقامت بحرقها ، ولكن بعد ذلك بدأت المستعمرة تسير نحو القوة وخاصة فى عهد حاكمها المدعو زكارى ماكولى . « Zachary Macaulay » الذى حكمها فى الفترة ما بين ١٧٩٤ ، ١٧٩٩م وكان هذا الحاكم قد كسب ثقة المستوطنين الذين سمح لهم بالمساهمة فى صياغة قوانين المستعمرة . ولكن رغم ذلك فقد ظهرت مشكلة خطيرة تتمثل فى

الثورة التي قام بها عام ١٨٠٠ م ، أقلية غير راضية عن الحكم ، ولكنهم مع ذلك لم يحققوا النصر على ما كولى . وكان من هذه الأقلية التي خاقت هذه المشاكل الخطيرة ، شعب التيمن المحلى « Temne people » ، الذي قضى عليه بواسطة العبيد المحررين القادمين إلى المستعمرة من نوا سكو تيا ، والذين وقفوا إلى جانب الحكومة . وكان هؤلاء المحررون يتكونون من المارون « Maroons » (أى من العبيد السابقين الذين هربوا من المزارع في جاميكا وعاشوا مستقلين في جبالها حتى عام ١٧٩٥ م ، وقد توصل هؤلاء المارون إلى اتفاق مع الحكومة لنقلهم خارج الجزيرة (أى إلى سيراليون) ومن مجموعة من الحراس الجنود . ولكن في نفس العام قضى على الصعاب الدستورية التي وقفت عائقاً أمام الشركة . وذلك بواسطة الميثاق المالكى . وبعد صدور هذا الميثاق تسلمت الشركة إعانة سنوية « Annual subsidy » من حكومة بريطانيا لتستخدمها في الاتفاق على الإدارة .

ورغم ذلك فقد حققت الشركة نجاحاً ضعيفاً جعلها غير راغبة في الاستمرار في تحمل مسئولية الإدارة في سيراليون . في الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية ترغب في الحصول على قاعدة بحرية في غرب أفريقيا وذلك لحماية الملاحة البريطانية (وفيما بعد تقوم بلوريات ضد تجارة الرقيق) . وأخيراً وافقت الحكومة البريطانية على أن يصبح سيراليون مستعمرة لنتاج البريطانى ابتداء من عام ١٨٠٨ م . وقد وضح في فترة حكم الشركة أن العبيد المحررين تمكنوا من الاستقرار بطريقة ناجحة في أفريقيا ، كما تمكنوا أيضاً من أن يابعوا دوراً هاماً في حكومة المستعمرة ، وكان هذا الدور شبيهاً بالدور الذي يقوم به الأوروبيون . وقد تزايد عدد سكان المستعمرة من العبيد المحررين وكبر حجمها خلال سنوات دوريات مقاومة الرقيق ، أى ابتداء من عام ١٨٠٨ م وما بعده ، بسبب زيادة أعداد العبيد المحررين القادمين إليها ، وكذلك بسبب الإستيلاء على سفن العبيد .

ليبيريا:

لم تكن سيرالون الدولة الحديثة في غرب أفريقيا التي بدأت كستعمرة للعبيد المحررين ، كما لم تكن مستعمرة ليبرفيل الفرنسية ، الواقعة على نهر الجابون خارجة عن نطاق هذا الكتاب ، فمن المحتمل أن يكون هذا المكان هو المكان المناسب لتحدث فيه بعض الشيء عن ليبيريا . فترجع أصول جمهورية ليبيريا إلى جمعية الإستعمار الأمريكية « American Colonisation Society » التي تأسست عام ١٨١٦ م ، وكان الهدف من تنظيمها هو العمل على حل المشاكل الاجتماعية الحرجة التي تضمنت وجود أعداد من الزنوج المحررين في المجتمعات التي تمتلك العبيد في المقاطعات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد إختص هذا المشروع بالعمل على الهجرة إلى أفريقيا ، وهو شبيه بالمشروع البريطاني المنظم الذي يرجع الفضل في تأسيسه إلى جرانفيل شارب .

وقد وافقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، كما وافقت الحكومة البريطانية من قبل ، على نقل الزنوج المحررين إلى غرب أفريقيا . وفي الحقيقة كانوا أول مستعمرين من الزنوج يستقرون لمدة من الوقت في سيراليون . ولكن في عام ١٨٢١ م إستولت جمعية الإستعمار الأمريكية على الأراضي في رأس ميسورادو « mesurado » ، التي أصبحت بعد ذلك تمثل منروفيا « monrovia » عاصمة ليبيريا . هذا فضلا عن تأسيس فروع محلية مختلفة للجمعية الأمريكية وقد قامت هذه الجمعية بإنشاء المستعمرات على الساحل ، وكان الجزء الأكبر من هذه المستعمرات يقع في الجنوب الشرقي من منروفيا ، ولكن في عام ١٨٣٧ م ، أصبحت هذه المستعمرات تحت سيطرة حكومة منروفيا ، باستثناء ماري لاند « mary Land » الواقعة في أقصى الجنوب الشرقي المجاور لرأس البالمس « Cape palmas » ، وفي عام ١٨٤١ م ، زودت الجمعية الإستعمارية الأمريكية هذه المستعمرات (١٦٢ - تاريخ غرب أفريقيا)

بالحكام البيض ، وكان أول حاكم أسود يدعى روبرتس « J.J. Roberts » ، وكان روبرتس حاكماً من العبيد المحررين الذين وصاوا إلى ليبيريا في عام ١٨٢٩ م .

ولقد رفض التجار الأوروبيون الاعتراف بسلطة موظفو الجمعية ، وأصرروا على التمسك بحقوقهم في التعامل المباشر مع الشعوب المحمية القاطنة في ساحل ليبيريا ، حيث أنه لم يعد هناك ما يمنعهم من ذلك ، وفي الواقع قاوم هؤلاء الموظفون محاولات حكومة مروفيا الخاصة بفرض سيطرتها عليهم . وكان تجار الرقيق الأوروبيون يدخلون في صراع على نطاق واسع مع موظفي الجمعية الأمريكية ، بينما كان التجار الإنجليز والفرنسيون يشغلون أنفسهم بالأعمال التجارية المشروعة ، كي يحصل كل منهم على نصيب الأسد ، وكان كل منهم يحتاج لدى حكومته ضد الآخر . وفي عام ١٨٤٣ م ، طلبت حكومة بريطانيا من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبصفة رسمية أن تحدد الوضع السياسي الذي كانت عليه ليبيريا ، وعملاً إذا كانت في ذلك الوقت تحت حماية الولايات المتحدة من علمه . ولكن حكومة الولايات المتحدة رفضت أن تورط نفسها في شروط قانونية محددة . لهذا قررت الجمعية الإستعمارية الأمريكية والمستوطنون في ليبيريا أنه من مصلحة جميع الأطراف أن يعلنوا بأنفسهم جمهورية مستقلة ذات سيادة في ليبيريا . وفي عام ١ٸ٤٧ م ، تكونت لها حكومة حديثة تقريباً على نمط الولايات المتحدة ، واعترفت بريطانيا باستقلالها عام ١٨٤٨ م ، وبعد ذلك بوقت قصير اعترف بها عدد من الدول الأوروبية الأخرى بما في ذلك فرنسا ، ومع ذلك فلم تعترف الولايات المتحدة بها إلا في عام ١٨٦٢ م ، وكان ذلك في خلال الحرب الأهلية ، وبخاصة عندما كان في إمكان الولايات المتحدة أن تتجاهل رأي الدول التي تمتلك الرقيق .

وعلى أية حال ، فلم تنهى مشاكل ليبيريا في هذا الوقت . ففي الستينيات من القرن التاسع عشر ، نقل ١٩,٠٠٠ زنجي أمريكي تقريباً إلى ليبيريا ، كانوا قد إتحدوا فيما بينهم بل واتحدت الميرلاند في جمهورية عام ١٨٥٧ م ،

ومع ذلك فلم تكن العلاقات مع المواطنين الأفارقة مستقرة . لهذا طلبت حكومة منروفا أن تحكم جميع السكان القاطنين على طول الساحل ولمسافة طويلة في الداخل . وفي ذلك الوقت ، لم يكن هناك إتفاق على الحدود الداخلية المتاخمة للمقاطعات الفرنسية والإنجليزية . وقد استمر هذا الوضع حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ورغم ذلك فلم توجد هناك تحرشات بين سكان المقاطعات ، وقد شكلت حكومة ذات فاعلية لجمهورية منروفا لمدة قرن من الزمن في المناطق الساحلية التي يسكنها المستوطنون وأولادهم . وكان عليهم القيام بأية مساهمة في حكومة منروفا ، في مقابل حصولهم على فوائد مادية ، لأن حكومتهم كانت في حاجة ملحة إلى الأموال ، وإلى الوسائل التي يمكن بها التوسع في الداخل ، والعمل على السيطرة على شعوبها ، فيما عدا الطرق التعسفية .

الكشف الأوروبي لمنطقة غرب أفريقيا

يرجع الفضل التجاري لشركة سيراليون ، إلى أنه على الرغم من وجود مصبات عريضة لأنهار سيراليون تهيء مراسى جيدة لاسفن ، إلا أن الأنهار ذاتها لم تكن صالحة للملاحة ، لأن منابعها كانت تقع على مسافة قصيرة من الساحل ، أي في مرتفعات الفوتاجالون وفي جبال نمبا (Nimba Mountains) . ففي بداية الأمر إهتم المكتشفون الأوروبيون الذين ذهبوا إلى غرب أفريقيا وبخاصة في الوقت الذي تأسست فيه الجمعية الجغرافية عام ١٧٨٨ م . « African Associcion » وما بعده ، بكشف وارتداد الأنهار الكبيرة في غرب أفريقيا ، مثل نهر النيجر .

ومن الضروري أن نشير إلى كشف نهر النيجر ، لأنه في هذا الوقت كانت معرفة الأوروبيين عن داخل غرب أفريقيا قليلة وغير واضحة ، ولا تفي بالغرض المطلوب . فقد كانت هذه المعرفة تقوم أساساً على التقارير الخاصة بالدول السودانية القديمة ، عندما كانت في أوج عظمتها ، كما كان الأوروبيون لديهم وسائل قليلة ، لمعرفة تاريخ هذه الدول ، ومدنها التجارية

الكبيرة . فقد اعتقد الأوربيون أن تمبكتو على وجه الخصوص ، كانت مدينة عظيمة ، تتميز بالثراء وبخاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وأصبح الوصول إليها من الطموحات الرومانتيكية ، وبخاصة للمكتشفين الأوربيين (*) ومن المعروف أن « تمبكتو » والمدين الأخرى كانت تقع على حافة نهر كبير ، كان العرب يقارنونه في الحجم وفي الأهمية بنهر النيل . ولكن لم يعرف الأوربيون من أين ينبع نهر النيجر ، وفي أية جهة يصب ، ولكن في منتصف القرن الثامن عشر كانوا يفترضون أن النيجر ينبع من الشرق ، ويصب في اتجاه الغرب ، ويتفرع إلى ثلاثة فروع يصبون مياههم في المحيط الأطلسي ، وكانوا مثل الأنهار المعروفة للأوربيين كنهر السنجال « Senegal » ، ونهر جامبيا « Gambia » ونهر ريو جراند « Rio-Grand » و (نهر جيبا الحديث The modern Jeba) ولم يتحقق أى إنسان من أن أنهار الزيت التي كان الأوربيون يتاجرون في منطقتها منذ القرن الخامس عشر ، تمثل في الواقع دلتا نهر النيجر .

وفي الوقت الذي كان فيه الأوربيون يكتسبون بسرعة معلومات طيبة عن جغرافية أجزاء أخرى من العالم ، كانت المعلومات عن داخل أفريقيا غير متوفرة بل وتواجه تحدياً لروح البحث العلمي . ففي البداية ذهب المكتشفون إلى غرب أفريقيا ، لأن الأوربيين كانوا قد زاروا سواحلها منذ عدة قرون ، وكانوا يأملون في كشف وارتياح النيجر بطريقة عمياء ، بواسطة المشروع الأوربي ، الذي سيؤدي إلى الوصول إلى الداخل ، وسوف يمكنهم هذا المشروع من القضاء على تجارة الرقيق ، ثم يعملون على إدخال الأفريقيين في ركب التقدم الإنساني « Into Van of Human Progress » .

وفي الفترة ما بين أعوام ١٧٨٨ ، ١٧٩٣ م ، أرسلت الجمعية الأفريقية

(*) حصل الشاعر الإنجليزي الكبير الفريد تينسون « Alfred Tennyson » على جائزة عن موضوع تقدم به عن مدينة تمبكتو .

« African Associon » ثلاث بعثات (٧٤) إلى الداخل ، بدأت إثنان منهما من الشمال الأفريقي ، وبدأت الثالثة من جامبيا ، وذلك لكشف حقيقة نهر النيجر ، ولكن لم يكتب لهذه البعثات النجاح . وبعد ذلك قامت الجمعية الأفريقية أيضاً بمحاولة رابعة ، واختارت لذلك طيباً شاباً اسكتلندي الجنسية يدعى « منجو بارك » ، كى يقوم برحلة إلى الداخل ، ابتداءً من جامبيا وحتى أقصى نقطة يصل إليها . وكان ذلك في نهاية عام ١٧٩٥ م ، وفي يوليو من العام التالي ، وصل « منجو بارك » إلى نهر النيجر وبخاصة عند بلدة سيجو « Segu » ، التى تقع على بعد ٤٠٠ ميل من منابع النهر . ولم يتمكن منجو بارك من السفر أبعد من ذلك (*) . ولكن بعد بعض الصعوبات عاد بارك إلى جامبيا ، ومنها وصل إلى أوروبا ، وقدم بارك تقريراً تضمن أن النيجر نهر كبير يفيض من الشرق إلى الغرب . وقد استنتج الجغرافيون الأوروبيون عندئذ أن النهر ينبع من بعض البحيرات الوسطى والمستنقعات .

وفي عام ١٨٠٥ م قام بارك بالرحلة الثانية وكفاه في ذلك الوقت المكتب الإستعماري (وزارة المستعمرات البريطانية) الذى بدأ يهتم بدخلية غرب

(٧٤) كانت أول هذه البعثات الثلاث تحت قيادة جون ليديارد « John ledyard » الذى وصل إلى الشمال الأفريقي ثم إلى مصر وكان عليه التوجه من مصر عبر الصحراء الليبية إلى نهر النيجر ، إلا أنه مرض ومات ، ومن بعده وصل إلى شمال إفريقيا لوكاس « Lucas » الذى كان عليه عبور الصحراء الكبرى والوصول إلى نهر النيجر إلا أنه مات ولم يكمل مهمته . ومن بعده جاء إلى شمال أفريقيا « Frederick Hornemann » الذى بدأ رحلته من مصر عام ١٧٨٩ ووصل إلى واحة مرزوق ، وهناك اختفى ولم يعرف شيء عنه . أما البعثة التى قمت إلى ساحل غرب أفريقيا فكانت تحت قيادة الميجور هونتون « Major Houghton » ، والذى كان عليه تتبع نهر جامبيا حتى يصل إلى نهر النيجر ، ولكنه أغفل من جانب رجال القبائل .

أنظر كتاب : -

Explorers into Africa. By Josephine Kamm Shapter. 4.

(*) بسبب الحرب بين سيجو والكارتا « Karta » ، أنظر فصل ٩ .

أفريقيا . وكانت التعاليمات الموجهة إليه تتمثل في أنه يتبع مجرى النيجر إلى أبعد مسافة ممكنة ، وكان عليه أيضاً أن يكتشف مجالات التجارة هناك ، التي يمكن أن تتم بين بريطانيا وسكان هذا القطر ، الذي يسير بارك من خلاله . وكانت بعثة بارك الثانية أكثر طموحاً من الأولى . فقد بدأ بارك رحلته الثانية من جامبيا ، ومعه ٣٩ شخصاً من الأوربيين ، كانوا يمثلون عدداً من التجارين والبحارة والجنود ، وقد إشتراك معهم بارك في بناء مركب يبحرون به في النهر ابتداء من منبعه وحتى مصبه . وقد بدأت هذه البعثة رحلتها في فصل المطر ، وتمكنت من الوصول إلى النيجر ، أي وصلت إلى بلدة باماكو «Bamako» . وكان الجميع من رفاق بارك قد وصلوا بخير ، باستثناء موت عشرة أفراد من البعثة بسبب الحمى ، وأخيراً تمكن بارك ومعه أربعة من رفاقه ظلوا أحياء من المسير في النهر في زوارقهم ، ولكن رغم ذلك فلم يراهم الأوربيون مرة ثانية . ومن بعد بارك طلب من أحد مرشديه من الأفريقيين أن يوضح الحقيقة الخاصة ببارك ورفاقه الذين ذهبوا معه بعيداً إلى الشلالات التي تعترض مجرى نهر النيجر والواقعة قرب بوسا «Bussa» والتي غرق فيها الجميع (٧٥) .

وعرفت أوروبا قديماً كثيراً من المعلومات عن نهر النيجر ، وبخاصة بعد الرحلتين اللتين قام بهما بارك . ولكن الطول الكبير لنهر النيجر لم يكن معروفاً كما أن الشكل النهائي لهذا النهر لم يكن واضحاً . وكانت المعرفة الأوربية التالية عن نهر النيجر نتيجة لبعثة كل من الدكتور وولتر أودنى «Walter Oudny» والميجور دكسون دنهام «major Dixon Denham» ، واللازم هيو كلايبرتون «Hugh Clapperton» الذي أرسل بمعرفة الحكومة البريطانية في عام ١٨٢٢ م ، وقد تمكن كلايبرتون من الوصول إلى النيجر بواسطة

(٧٥) أنظر كتاب : —

Mungo Park, The African traveler. By Kenneth Lupton
Oxford, 1979.

طريق تجارة العرب عبر الصحراء من طرابلس « Tripoli » . فينما كان ذنهام يكتشف برنو « Bornu » والبلاد الراقعة حول بحيرة تشاد ، إنطلاق كل من أودنى وكلايبرتون في اتجاه الجنوب الغربي من النيجر . وفي تلك الأثناء مات أودنى ولكن واصل كلايبرتون مسيره حتى وصل أولاً إلى مدينة كانو « Kano » التجارية العظيمة ، ومن بعدها وصل إلى سكوتو « Sokoto » التي كانت تمثل عاصمة قوية لإمبراطورية الفولاني . وقد استقبل السلطان بللو « Bello » الإبن والوريث لعثمان دان فيديو Usuman Danfodio (٥) كلايبرتون بحفاوة ، ومع ذلك فإنه رفض أن يمنح كلايبرتون تصريحاً يسمح له بالتقدم في النيجر مسافة لا تقل عن ٢٠٠ ميل . وفي تلك الأثناء لحق كلايبرتون بذنهام ، وتبع الإثنين معاً طريقهما إلى طرابلس ، ومنها عادا إلى إنجلترا ، وكان ذلك في منتصف عام ١٨٢٥ م .

وفشل كلايبرتون في الوصول إلى النيجر ، ولكن رغم هذا فإن رحلته ورحلة ذنهام ألتما الضوء على النهر ، بمعنى أن هذا النهر لم يستمر في الجريان في اتجاه الشرق حتى يصل إلى المستنقعات الوسطى ، بل من المحتمل أن يتجه صوب الجنوب ، ثم يصب في خليج غينيا ، بالإضافة إلى ذلك فإن كلا من « كلايبرتون » و « ذنهام » قد عادا إلى أوروبا بعد أن كتبوا أول تقرير دقيق عن طريق القوافل الذي يبدأ من طرابلس إلى برنو ، وتضمن هذا التقرير أيضاً شعوب هذا الوطن وشعوب السودان الغربي ، ابتداءً من الشواطئ الشرقية لبحيرة تشاد ، وحتى سكوتو « Sokoto » الواقعة في أقصى الغرب .

وقد أرسل « كلايبرتون » بعد ذلك في بعثة ثانية ، وكانت التعاليمات الصادرة إليه أن يتأكد من المجرى الأسفل للنيجر ، كما كان عليه أيضاً أن يحصل من سلطان سكوتو على توقيع على معاهدة يتعهد فيها هذا السلطان بالعمل على وقف تجارة الرقيق . وبالفعل وصل كلايبرتون إلى ياداجري « Badagri »

(٥) لكي تزدهد المعلومات عن إمبراطورية الفولاني ومن عثمان دان فيديو انظر فصل ٩ .

وفي نهاية عام ١٨٢٥ م ، اتخذ طريقه صوب الشمال مع أربعة من رفاقه ، وكان من ضمنهم خادمه ريتشارد لاندر « Richard Lander » الذي كان يبلغ من العمر ٢١ سنة ، والذي وصل معه إلى النيجر عند بلدة بوسا . وعبرا معاً النهر وذهبا عن طريق كانوا إلى سكوتو ، حيث وجدوا « بللو » غير جاد في إيقاف تجارة الرقيق ، التي كانت تمثل جزءاً متكاملًا من الحياة الاقتصادية في إمبراطورية الفولاني .

وكان فشل وصول البعثة إلى سكوتو نخباً للآمال بصورة مريرة لكلا بيرتون فانخفضت الروح المعنوية لدى رجاله ، مما أدى إلى وفاته في شهر أبريل عام ١٨٢٦ م . وكان دور لاندر في البعثة لا يتعلق أنه كان خادماً لكلا بيرتون ولكن رغم هذا فقد صمم على القيام بمحاولة لإكمال النصف الآخر من العمل بواسطة سفره إلى مصب نهر النيجر . ولكن أمراء الفولاني كانوا يرتابون أيضاً في محاولة البريطانيين القيام بالعمل على وقف تجارة الرقيق ، لذلك نجد أن كل هذا يمنعه من إنجاز مهامه .

وبعد ذلك عاد « لاندر » إلى إنجلترا عن طريق باداجري ، ولكنه في النهاية تمكن من إستمالة المكتب الإستعماري في أن يرسله وأخوه جون لاندر « John Lander » ، على رأس بعثة لكي تتعقب مجرى نهر النيجر من بوسا وحتى المحيط الأطلسي . وفي يونيو عام ١٨٣٠ م وصل الأخوان إلى بلدة بوسا وانطلق معاً في زورق في النهر . وقد تمكنت بعثتهما من الوصول إلى دلتا نهر النيجر ، دون أية أحداث ، حيث كانت المنافسة التجارية دلياً أشدها بين الملن الأفريقية الواقعة عند المصببات وبين المتنافذ المختلفة للنيجر ، وكانت أساليب التجار الأوروبيين سواء الذين يعملون منهم في تجارة الرقيق أم في تجارة زيت النخيل ناجحة . وبعد أن فقد لاندر كل أمتعته فإن من الإثباتات التي وجهت إليه من قبل كل من التجار الأفريقيين والأوروبيين على حد سواء .

فكل من الجنسين كان في علماء مع الرحالة الأوربيين الذين يأتون من الداخل ، ولكن رغم ذلك فقد وصل لاندر وجماعته في النهاية إلى فرناندوبو وهناك أقلتته وجماعته سفينة إلى إنجلترا .

وقد حل لغز النيجر بواسطة كل المجهودات الكشفية التي قام بها كل من منجو بارك ، وكلايبرتون ، وذهام ، ولاندر ، وقد تأكد ذلك في رسم كروكي لجغرافية غرب أفريقيا . وقد توج عملهم هنا بواسطة رجال فرنسيين « French men » من أمثال جاسبارد موليان « Gaspard Mollien » الذي اكتشف في عام ١٨١٨ م ، منابع نهر السنغال ، و منابع نهر جامبيا ، و منابع نهر ربو جراند « Rio-Grand » وكذلك رينيه كاييه « René Caille » الذي يعتبر الأوربي الأول ، الذي زار تمبكتو في الفترة ما بين ١٨٢٧ ، ١٨٢٩ م ، وعاد بعد ذلك لكي يحكي قصة تمبكتو . ومن بعده قام البريطاني الميجور لينج « Major Laing » الذي حدد منابع النيجر عام ١٨٢٢ ، وكذلك قام اندكتور هنريش بارث « Heinrich Barth » الألماني الجنسية والذي يعتبر من أعظم المكتشفين الأوربيين لأفريقيا ، فكان قد غادر طرابلس عام ١٨٥٠ م ، وعبر الصحراء الكبرى إلى أغاديس « Agades » . وكان في أثناء ذلك عضواً في البعثة الإنجليزية التي قدمت إلى السودان الغربي والتي كان قد مات قائدها رتشاردسون « Richardson » . ولكن بارث وألماني آخر يدعى أفرويج « A. Overweg » تمكنوا من زيارة كاتسينا « Katsina » وكانو « Kano » ومرا من خلال برنو ، واكتشفا بحيرة تشاد ، ثم عادا إلى الجنوب ، ووصلا إلى البري « Benue » . وبعد موت أفرويج عام ١٨٥٢ م ، استمر بارث بمفرده في الطريق إلى سكوتو ، ومنها سار في طريق ساي « Say » إلى تمبكتو . وبعد ذلك عاد إلى برنو ، ومنها سار من خلال الصحراء الكبرى إلى طرابلس وأخيراً وصل إلى إنجلترا وكان ذلك في نهاية عام ١٨٥٥ م . وكان بارث في خلال هذه الفترة قد قطع مسافة طويلة ، وقد تميزت كل ملاحظاته بالدقة

المتنامية والعمق ، لهذا أصبح كتابه المعنون بـ « رحلات واكتشافات في شمال ووسط أفريقيا Travels and discoveries in north and central Africa » ، فقد ظل هذا الكتاب ولسنوات طويلة يمثل عملا من الأعمال الفخمة بالنسبة للسودان الأوسط والغربي ، ومن المحتمل أنه لا زال يقرأ بعناية .

وبعد موت بارث كانت الثغرات المتبقية في معرفة العالم الخارجي عن غرب أفريقيا ، تتمثل في الجزء الأعظم من هذه المنطقة الذي أكل معرفة المكتشفين ، الذين كانوا على النقيض من سابقهم ، بحيث كانوا يعلمون للإستعمار الأوروبي لهذه المناطق ، ذلك الإستعمار الذي بدأ يظهر بصورة فعالة على نطاق واسع في أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر ، وأكبر دليل على ذلك قيام الموظف الفرنسي بنجر « G.Binger » برحلة اكتشاف أثناعها بلاد الموسى والمنطقة الخفية من ساحل العاج ، وكان ذلك في الفترة ما بين ١٨٨٧ - ١٨٨٩ م .

المحاولات الأولى للتجارة في النيجر

وبعد أن أنهى المكتشفون الأوروبيون أعمالهم في كشف غرب أفريقيا ، كان من الضروري أن تكون هناك تجارة مباشرة وعملية في داخل غرب أفريقيا ، مع أن المحاولتين اللتين قامتا بهما إنجلترا كانتا قد فشلتا فشلا ذريعا . وكان المكتشفون قد رأوا فقط في هذه المنطقة نهري نهر النيجر ونهر السنغال ، وكان الزمان مناسبان لنقل البضائع بكميات كبيرة من الخارج إلى داخل المنطقة لهذا استولى الفرنسيون على مصب نهر السنغال ، وتركز البريطانيون في مصب نهر النيجر . وفي خلال الفترة ما بين عام ١٨٣٢ ، ١٨٣٤ م ، قام تاجر من ليفربول يدعى ماجريجر ليرد « Macgrger Laird » وبصحبه ريتشارد لاندر الذي عمل كمرشد على متن سفينة . وقد انجهدت البعثة إلى اقتراف الواقع إلى الشمال من دلتا نهر النيجر . ونتيجة لكتاب بكميتون المعنون بـ « نجارة الرقيق في أفريقيا وعلاجها African Slave Trade and its remedy » أرسلت الحكومة البريطانية بعثة كبيرة مكونة من ثلاث سفن

في الفترة ما بين ١٨٤١ ، ١٨٤٢ م ، وإل جانب قيام هذه البعثة بالأعمال التجارية ، كان عاينها القيام بتأسيس مركز تبشيري ومزرعة نموذجية في لوكوجا « Lokoja » الواقعة عند البنى « Benue » (التي عرف حينذاك بشادا « Chadda » والتي يتصل بالنيجر) . ومن الملاحظ وجود تشابه في أسباب فشل هذه البعثات جميعها . فكان من عوامل هذا الفشل ، وفي المقام الأول ، العداء الذي تعرضت له هذه البعثات من جانب التجار المستقرين في دلتا النيجر . ولم يقتصر الأمر على هذا الحد ، بل أن التجار البريطانيين عارضوا البعثة في الفترة ما بين عامي ١٨٤١ ، ١٨٤٢ م ، وذلك لأنهم رفضوا تدخل الحكومة البريطانية في تجارتهم . ومن عوامل هذا الفشل أيضاً ارتفاع نسبة الوفيات بين أعضاء هذه البعثات والتي تسببت فيها أساساً حمى الدلتا . فقد مات ثمانية وثلاثون أوروبياً من بعثة ليارد بما فيهم لاندر ، من مجموع البعثة البالغ ثمانية وأربعين شخصاً . وعند تضمنت البعثة الحكومية التي أرسلت في عام ١٨٤١ مائة وخمسة وأربعين أوروبياً ، مات منهم في خلال شهرين ثمانية وأربعين شخصاً .

ولقد اتضح لكل التجار البريطانيين ورجال البعثات التبشيرية والحكومة البريطانية ، أن النسبة العالية للوفيات ، يجعل من غير المجدي لهم ، بل وأصبح عديم الفائدة أيضاً ، القيام بمحاولات واسعة النطاق للتوغل في منطقة نهر النيجر . لهذا فضلوا قيام الأفراد بهذه الأعمال . وكان من أبرز الأعمال التي قام بها الأفراد أعمال جون بيكرافت « John Beccroft » .

وكان بيكرافت هذا بحاراً وتاجراً سابقاً ، ففي خلال الفترة ما بين أعوام ١٨٢٧ ، ١٨٣٤ وجد نفسه في جزيرة فرناندو بو عندما كان الأسطول البريطاني يستخدمها كقاعدة للتورياته ضد تجارة الرقيق ، ولكن لما غادر الأسطول البريطاني هذه الجزيرة بقي بها بيكرافت يمارس الأعمال التجارية ، وكان يهتم خلال هذه الفترة بمصالح العبيد المحررين والمستقرين في هذه الجزيرة ، وفي الفترة ما بين أعوام ١٨٣٥ ، ١٨٤٢ اكتشف بيكرافت نهري البنين والكلابر القديم ، وسافر مع النيجر إلى لوكوجا ووصل إلى بوسا . وفي

عام ١٨٤٣ تواجلت أسبانيا في جزيرة فرناندوبو ، لأنها كانت قد إستولت عليها ، كما إستولت في عام ١٧٧٨ على جزيرة الأنوبون « Annobon » ولكن في هذا الوقت لم يكن احتلال أسبانيا للجزر إحتلالاً فعالاً ، لذلك عينت في هذا الوقت بيكروفت حاكماً على جزيرة فرناندوبو . وفي عام ١٨٤٨ عينت بريطانيا قنصلين لها في كل من إقليم بايتس « Bights » الواقع في البنين وإقليم بيافرا « Biafra » ، وكانت واجبات هذا القنصل تتمثل في الإشراف على المصالح المتزايدة للعديد من التجار البريطانيين الذين يعملون في التجارة بين داهومي والكاميرون .

وفي عام ١٨٥٢ علمت حكومة بريطانيا أن بارث وصل إلى البنوي الأعلى لأنه كان يرغب في إثبات أن هذا النهر هو نفس النهر الذي كان موجوداً منذ زمن لانتير ، والذي عرف باسم تشادا « Chadda » ، لهذا حاول بارث الوصول إلى هذا النهر ، وفي مقابل ذلك منح مساعدة مالية من بريطانيا ، وكانت الحكومة البريطانية قد شاركت ماجرجيرليارد « Macgregor Laird » في المحاولة الثالثة التي قام بها والتي كانت بغرض التوغل في النيجر ، ابتداءً من مصبه أي من البحر (المحيط الأطلسي) . وقد زود ليارد بسفن بخارية ، وبممثلين تجاريين كما زودته الأدميرالية البحرية البريطانية بضباط ، ساحين وبحريين ، وكان على بيكروفت أن يتولى قيادة البعثة ، ولكنه مات قبل أن تبدأ بعثته مهمتها . ومن بعده تولى الدكتور بياكي « Baikie » الجراح البحري قيادة هذه البعثة بعد وفاة بيكروفت . وقد اكتشفت بعثة بياكي هذه نهر النيجر والبنوي خلال عام ١٨٥٤م ، وعلى الرغم من أن بارث لم ير شيئاً ، إلا أن تشادا أو البنوي ثبت أنه نفس النهر الذي كان بارث يعتقد في وجوده هناك . وتتمثل الحقيقة الواضحة في أن بعثة بارك لم تفقد أي أحد من أعضائها ، والسبب في ذلك يرجع إلى إستخدامها الصحيح لأكنين الذي كان يقضى على الحمى ، والتي قضت بصورة فعالة على أفراد البعثات الأولى . وفيما بعد كان الطريق واضحاً لاستخدام نهر النيجر كطريق عام

للتجارة الداخلية . وعلى هذا فقد بدأ عدد من التجار الذين رافقوا ليارد في قيادة هذه البعثة ، في مغامراتهم في نهر التيجر .

البعثات التبشيرية في غرب أفريقيا

كانت البعثات التبشيرية المسيحية الأولى في غرب أفريقيا تدين بالمدب الكاثوليكي ، ومع ذلك فقد بقي في منطقة غرب أفريقيا القليل من التأثير الكاثوليكي حتى بداية القرن التاسع عشر . مع أنه كان هناك لا يزال عدد قليل من رجال الدين البرتغاليين الذين يعملون حول كاشيو « Cachou » وبيساو « Bissau » تحت إدارة مطران جزر رأس الفيرد ، وكذلك كان الكهنة الفرنسيون الموجودين في انراكر الفرنسية في السنغال يؤدون الخدمات الدينية للفرنسيين الكاثوليك هناك ، ولكن كانت البعثات الفرنسية الأولى التي أرسلت إلى ساحل العبيد والعاج قد تلاشت . وفي الواقع لم يكن للبعثات الفرنسية ولا البرتغالية أي نشاط يذكر بين الأفريقيين (ولم يذهب الهولنديون البروتستانت في الوقت نفسه بعيداً إلى الداخل بل كانوا يرسلون القساوسة لتأدية الخدمات الدينية إلى التجار في حصونهم الكبيرة) . ويرجع تاريخ أكبر البعثات الكاثوليكية المتنافسة في غرب أفريقيا إلى عام ١٨٦٠ م . ففي هذا العام أخذت فرنسا على عاتقها توسيع مستعمراتها هناك .

وفي ذلك الوقت ، وقعت في غرب أوروبا ثورة في البلاد البروتستانتية ، والسبب في ذلك يرجع إلى موقف الأشخاص من العقيدة والأخلاقيات ، هذا إلى جانب قيام الحركة المناهضة لتجارة الرقيق التي نتج عنها رغبة جديدة ونشطة في التبشير بالإنجيل في البلدان الأفريقية والأميوية غير المسيحية . فبريطانيا التي قامت بحركة محاربة تجارة الرقيق ، كانت أيضاً أكثر نشاطاً في إرسال الإرساليات التبشيرية إلى غرب أفريقيا . وأصبح نشاط هذه الإرساليات ملحوظاً في أفريقيا خلال القرن التاسع عشر . وعلى أثر ذلك ، وفي بداية الأمر ، اتجه كل بلد من البلدان الأوروبية بطبيعته لإرسال المبشرين إلى هذه الأجزاء من أفريقيا التي كان سكانها من قبل مهتمين بأشياء أخرى - وهكذا فقد وجد في غرب

أفريقيا الكثير من الإرساليات التبشيرية الأمريكية والألمانية البروتستانتية التي كانت قد أرسلت إلى ليبيريا منذ عام ١٨٢١ وما بعده ، وقد استمرت البعثات البريطانية المبكرة في الوصول إلى سيراليون ، وساحل الذهب ونيجيريا . بينما نلاحظ أن إهتمام ألمانيا بغرب أفريقيا كان إهتماماً بسيطاً ، وظل ذلكم حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كما لم يكن لألمانيا إهتمام سياسي أيضاً حتى عام ١٨٨٠ م . ونلاحظ كذلك أن المكتشفين الألمان الأول كانوا يطردون في بعض الأحيان بواسطة بريطانيا (على سبيل المثال بارث وأفرويج) لذا نجد أن المبشرين الألمان كانوا في أغلب الأحيان يخدمون في الجمعيات التبشيرية البريطانية .

وكانت إرسالية كنيسة إنجلترا أول إرسالية بريطانية تهب نفسها لخدمة غرب إفريقيا . وكان من واجبها نشر الإنجيل ، فقد تأسست هذه الجمعية في بداية عام ١٧٠١ م وفي الفترة ما بين أعوام ١٧٥٢ ، ١٨١٦ م كانت جمعية نشر الإنجيل « The Society for the propagation of the Gospel » قد عينت قسيساً في قعة الساحل في انرأس ، وفي الفترة ما بين أعوام ١٧٦٥ ، ١٨١٦ م ، شغل هذه الوظيفة رجل أفريقي هو الأب فيليب كواك « Philip quaque » ، وهو من قبيلة الفانتى « Fante » وكان قد تعلم ورسم قساً في إنجلترا (*) وفيما عدا الإشراف على المدرسة التي تقوم بتعليم الأولاد الأفريقيين ، قام القساوسة بمحاولة بسيطة ، كان الهدف منها تحويل الناس في ساحل الذهب إلى المسيحية . وكانت البداية الحقيقية لنشاط الإرسالية البريطانية في غرب أفريقيا ، هي البعثة التي أرسلتها الجمعية التبشيرية

(*) وعلى أية حال فإن كواك quaque كان أول شخص من غانا يتلقى تعليمه الأكاديمي في أوروبا . وفي بداية الأمر برزتهم على سبيل المثال آمو A.W Amo ، الذي أخذ إلى أوروبا وهو طفل في العشرينيات من القرن الثامن عشر ، وفي الثلاثينيات من نفس القرن درس الفلسفة ، وأصبح مدرسا في جامعات ألمانيا ، ومع ذلك فإنه كان أقل تأثيرا من كواك وبخاصة أنه عودته إلى وطنه .

الكنيسية (وكنائس كنيسة انجلترا) إلى سيراليون عام ١٨٠٦ . وكان الهدف الأول من إرسالية سيراليون القيام بتقديم الحاجيات إلى الطائفة الأفريقية المحررة القاطنة حول مدينة فريتون « Free Town » . ولقد أدى الانتشار السريع للأفريقيين المحررين في سيراليون وفي أي مكان آخر من غرب أفريقيا إلى الاهتمام بفكرة تحويل الأفريقيين الوثنيين على وجه العموم ، إلى العقيدة المسيحية . لهذا أصبح من الضروري تأسيس كنيسة أفريقية على المنهج الأنجليكاني « Anglican Communion » بحيث ألا تعتمد على انجلترا بإمدادها برجال الدين ولا بالأموال . وكان معهد فوراييه Fourah Bey Collage قد تأسس في عام ١٨٢٧ كي يقوم بتدريب رجال الدين الأفريقيين ، ومن بعده تأسست أسقفية سيراليون عام ١٨٥٢ م . ومن قبل كانت الجمعية التبشيرية الويزلية « The Wesleyan Methodist » قد تأسست في سيراليون عام ١٨١١ م .

ولقد لاقت الجمعية التبشيرية الكنيسية The Church Missionary Society المصير المحتوم الذي لقيته بعثة النيجر عام ١٨٤١ م ، ولقيه أيضاً واحد من الأفريقيين هو صمويل أوجايا كروثر The Reverend Samuel Adjai crother الذي كان من اليوروبا ، فقد حرر من سفينة لتقل العبيد ، وتعلم في سيراليون وانجلترا . وفي عام ١٨٤٤ م ، بدأ يظهر النشاط الفعال لبعثة نيجيريا التبشيرية . وفي الفترة ما بين أعوام ١٨٣٩ ، ١٨٤٢ م : عاد إلى الوطن عدة مئات من أهل اليوروبا وبخاصة من الذين عاشوا في سيراليون ، بعد تحريرهم من سفن نقل العبيد ، واستقروا في الأيوكوتا « Abeokuta » . وكان البعض منهم على اتصال بالمبشرين التابعين للجمعية التبشيرية الكنيسية في سيراليون ، وكان الآخرون على اتصال بالويزليين « Weslcuans » وفي عام ١٨٤٤ م أسست الجمعية التبشيرية الكنيسية « Church missionary Society » مركزاً للإرسالية في أيوكوتا ، وتبعهم الويزليون بعد ذلك بفترة قصيرة ، وكان كروثر عضواً في البعثة

التبشيرية التابعة للبعثة التبشيرية الكنيسية التي ملئت أنشطتها في عام ١٨٥١ م إلى لاجوس . وفي عام ١٨٥٣ م انتقلت إلى أبادان « Abadan » أكبر المدن التابعة لليوروبا . وفي عام ١٨٥٤ م رافق كروثر بعثة النيجر ، وفي عام ١٨٦٤ م أصبح أول أسقف لبلاد النيجر .

وفي عام ١٨٤١ م استخدم البريطانيون جزيرة فرناندوبو كقاعدة للدورية التي تعمل ضد تجارة الرقيق ، كما استخدموا مستعمرة العبيد المحررين ، وكان من نتيجة ذلك أن تأسست بعثة البابتست (*) « Baptist mission » في جزيرة فرناندوبو واتسع نشاط البابتست ووصل إلى الكاميرون ، حيث كان التجار البريطانيون يعملون هناك . وفي عام ١٨٥٨ م أصبح لحكومة أسبانيا الكاثوليكية نشاطاً قوياً وفعالاً في جزيرة فرناندوبو ، مما أجبر البابتستس على الانتقال من الجزيرة إلى الأرض الخلفية . وفي هذا الجزء من العالم أيضاً ، وجدت جمعية تبشيرية بريطانية كانت قد ألحقت بالتجار البريطانيين الذين يعملون في هذه المنطقة . وفي عام ١٨٤٦ م تأسس إلى جوارها بعثة كنيسة أسكتاندا في منطقة نهر كلابر القديم « The old Calabar river » .

وكانت البعثة الأولى النشطة في ساحل الذهب هي بعثة جمعية تبشير بازل « The Basel Missionary Society » التي بدأت تمارس نشاطها في منطقة الدنمرك في عام ١٨٢٨ م ، وتوغلت بانتظام في داخل بلاد الحايا « Ga » ، وفي وطن التوى « Twi Country » . وفي عام ١٨٤٧ م بدأت بعثة تتحدث الألمانية تسمى جمعية بريمن « Bremen society » تعمل في الشرق من الفولتا ، وفي وطن الأيوى « Ewe Country » . وفي عام ١٨٣٥ م زاد الإهتمام بالتبشير وكان السبب في ذلك يرجع إلى الكتب المقدسة ، التي أرسلت إلى مدارس الأطفال في ساحل الرأس « Cape Coast » بواسطة جمعية الإنجيل الأجنبية البريطانية ، وبدأت الجمعية الإرسالية الويزيانية « Wesleyan Missionary society » تعمل في أقانيم الفانتى « Fante »

(*) Baptist mission : تعنى المعمودية وهي طقس من طقوس الكنيسة (المراجع) .

تحت التفوذ البريطانى . وكان أبرر أعضائها الأب توماس برك فريمان « Thomas Birch free-man » ، وهو من أب من جزر الهند الغربية ومن أم إنجليزية ، وكان قد ولد وتعلم فى إنجلترا . وفى عام ١٨٣٧ م وصل « فريمان » إلى ساحل الرأس ، واستمر هناك حتى وفاته عام ١٨٩٠ م ، وكان لا يتعب من العمل الذى يقوم به لحسابه وذلك لنشر المذهب الويزلى ، كما أسس فى عام ١٨٣٩ م بعثة تبشيرية فى كوماسى « Kumasi » فضلا عن أنه كان رائداً للبعثة الويزيلية فى أيو كوتا . وفى الفترة ما بين عام ١٨٤٣ ، وعام ١٨٥٤ زار فريمان ساحل العبيد ، مع أنه لم يكن هناك بعثة ويزيلية إلا فى عام ١٨٨٠ م .

وقد استطاعت البعثات التبشيرية التوغل فى الداخل قليلا ، حتى جاء الحكم الأوروبى فى الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، وفى المناطق الساحلية كان عدد السكان الأفريقيين الذين تحولوا إلى المسيحية قليلا ، إذا ما قورن بمجموع السكان .

وكانت المناطق التى يمكن أن تعتبر بلادا مسيحية فى غرب أفريقيا ، فى أثناء القرن التاسع عشر ، عبارة عن مساحات صغيرة فى سيراليون وليبيريا ، وكان يقطنها العبيد المحررين الذين كانوا هم وأتباعهم من الزنوج المستوطنين من المتكلمين بالإنجليزية ، فهم يختلفون عن الوطنيين الأفريقيين . ولم يزد عدد العبيد المحررين فى منتصف القرن التاسع عشر عن ٥٠,٠٠٠ نسمة ، كانوا يعيشون فى سيراليون ، ٢٠,٠٠٠ نسمة كانوا يعيشون فى ليبيريا .

ومع ذلك ، فقد كان تأثير البعثات التبشيرية البروتستانتية الأولى ، على جانب كبير من الأهمية . ففى الغالب وبلون إستثناء كان الأوروبيون الآخرون الذين تواجدوا فى غرب أفريقيا يهتمون بالكماسب المادية الخاصة بهم سواء أكان ذلك بالنسبة لموظفيهم أم بالنسبة لأقطارهم . بينما نجد من ناحية أخرى (م ١٧ - تاريخ غرب أفريقيا)

أن البعثات التبشيرية كانت قد ذهبت إلى أفريقيا لتساعد الأفريقيين ، واعتقدت
 هذه البعثات التبشيرية ، في أنه في الإمكان تقديم المساعدة الطبية إلى أفريقيا ،
 وذلك عن طريق تعليمهم حبة المسيح ، ولكن بعد مدة أدركوا أن الأفريقيين
 كانوا في حاجة إلى المساعدات المادية ، فضلاً عن المساعدات الروحية .
 هنا عن إهتمام البعثات التبشيرية التي عملت على تحسين المعرفة المادية والمهارات
 بالنسبة للإفريقيين ، لأنه بهذا العمل يمكن أن يكونوا أعضاء أكثر فائدة
 وسعادة في المجتمع المسيحي . وكان في إمكان البعثات التبشيرية أيضاً تعليم
 الأفريقيين ليس فقط القراءة والكتابة واستخدام المهارات لمنفعتهم الخاصة
 ولأتباعهم ، ولكن أيضاً يتعلموا كل الأشياء ، مثل كيفية بناء المنازل الجيدة
 وكيفية تحسين مزارعهم ، وكيفية تحسين مستواهم الصحي . ومن المعروف
 أن نجاح البعثات التبشيرية في المجال التعليمي كان عظيماً ، فقد أدرك الأفريقيون
 بسرعة المزايا التي لحقت بهم بسبب تحصيلهم المعرفة المادية والمهارات الأوربية
 الملك بدأوا على الفور في طاب إنشاء المدارس والمستشفيات ، والمدارس
 الفنية الكثيرة أيضاً ، وكان في إمكان هذه البعثات تقديم المطالب السابقة
 بسهولة ويسر .

وفي المناطق التي كان فيها النفوذ الأوروبي قوياً ظهرت طبقة من الأفريقيين
 المتعلمين ليس فقط في مجال الأساليب الأوربية الحديثة ، ولكن أيضاً في
 مجال الأساليب والفكر الأوربي ، الذي بدأ يظهر جلياً بين الأفريقيين .
 وكانت هذه الطبقة في بادئ الأمر تقدم الخدمات إلى الحكومات الأوربية
 وإلى التجار الأوربيين ، وبهذا زاد نشاطهم في غرب أفريقيا . وقد أدى
 أعضاء هذه الطبقة الأفريقية خدمات مفيدة في الوظائف المختلفة ، فعملوا
 كوظفين ومترسرين وقساوسة وأطباء ومحامين ومديرين . فكان في إمكان
 بريطانيا على سبيل المثال ، أن تستغل سكان سيراليون ، في مساعدة موظفيها
 الإدارة التي تكونت في ساحل النهر بعد عام ١٨٤٣ م . كما كان في إمكانها
 أيضاً تجنيد سكان ساحل النهر ، وسيراليون لتساعد في تأسيس إداراتها

الجديلة في لاجوس و نيجيريا ، ولكن كان من المحتم على الطبقة الأفريقية المتعلمة ، أن تصبح غير راضية عن الخدمات التي تقدمها للأوروبيين فقط . وبعد أن ازداد الحكم الأوربي ثباتاً ، بدأت القطيعة بين الأفريقيين المتعلمين وبين الأوروبيين . وفي نهاية القرن التاسع عشر قام البعض من الأفريقيين المتعلمين بتنظيم جماعات سياسية تدافع عن الحقوق الأفريقية وتطالب بحكومة أفريقية من الأفريقيين . ومع الأسف الشديد فإن هذه القطيعة لم تكن قاصرة على المجال السيامي ، بل شملت كافة الجوانب الأخرى مما جعل السيطرة الأوربية على غرب أفريقيا أكثر فاعلية . لهذا اتجهت السيطرة الأوربية لتصبح أكثر عنفاً ، بل وأصبح الأوروبيون أقل تسامحاً مع وسائل الحياة والمعتقدات الأفريقية ، كما كانوا أكثر تشككاً في القدرات ، والأهداف الأفريقية . وكان من أشهر البعثات التبشيرية بعثة الجمعية الإرسالية الكنيسية « The church missionary society » التي لم تعد تعتقد في استمرار السيطرة الأوربية على كنائس أفريقيا ، لهذا نجدها تشجع أعداداً كبيرة من المؤمنين « believers » ، ومن رجال الدين الأفريقيين بالخروج من البعثات المسيحية القائمة في بلادهم ، وأن يؤسسوا كنائس مستقلة لهم ، والتي من المعتقد أن تكون أحسن ملائمة للإحتياجات الأفريقية .

الفصل التاسع

المستعمرات البريطانية في غرب إفريقيا

في الفترة ما بين ١٨٠٨ ، ١٨٧٤ م

عندما ألغيت تجارة الرقيق عام ١٨٠٧ م ، كان يوجد في ساحل غرب أفريقيا ثلاث مستعمرات بريطانية ، تمثلت الأولى من هذه المستعمرات في مستعمرة التاج الجديدة في سيراليون (٧٦) والتي بلغ عدد سكانها أربعة آلاف نسمة ، كانوا من العبيد السابقين ، وتمثلت الثانية في الحصون التي توجد في جامبيا ، والثالثة في الحصون التي توجد في ساحل الذهب . ومن المحتمل أن يكون سكان هذه المستعمرات قلائد العدد ، وهذه مسئولية شركة التجار ، وفي السبعين سنة التالية كانت هذه المستعمرات موضوعاً للجدل المستمر .

ومن ناحية أخرى ، فإن المسئولين البريطانيين في ذلك الوقت ، كانوا مدركين تماماً لمسئولياتهم تجاه دافعي الضرائب الذين انتخبوهم ، لهذا حاولوا أن يكون الاتفاق على المستعمرات البريطانية قليلاً . وعلى وجه العموم ،

(٧٦) من المعروف أن البرتغاليين هم من الأوروبيين الأوائل الذين قسروا إلى سيراليون وهم أول من أسموها بالإسم الأوربي الحالي ، فكان قائدهم المدعو بيدرو دي سينترا Pedro de Sintra قد أسمها بالبرتغالية سيراليو « Serra Lyoa » وتعني هذه التسمية : الجبل الموحش « Wildmountain » . وفيما بعد حرف هذا الإسم وعرفت بسيراليون Sierraleon . وقد كتب حاكم برتغالي آخر وهو حاكم قلعة المينا (تقع في غانا) والذي حكم في الفترة ما بين ١٥٢٠ وحتى ١٥٢٢ يقول : « يعتقد الكثير من الناس أن إسم سيراليون يرجع إلى الأسود الموجودة بوفرة في هذه المناطق ، ولكن هذا الاعتقاد كان خاطئاً ولم يكن على جانب من الصواب ، لأن بيدرو دي سينترا عندما رأى الأرض في هذه المنطقة وجد أنه يبدو عليها الخشونة والجفاف لهذا أطلق عليها اسم ليو « Lyoa » وأخبر سينترا الحاكم البرتغالي بهذا الاسم الجديد .

انظر كتاب : --

The Story of Sierra Leon. By Peter Kup-Cambridg, 1964.

p. 21.

فإنه من المعتقد أن المستعمرات البريطانية في غرب أفريقيا كانت مكافئة كثيراً ، والسبب في ذلك يرجع إلى أهميتها التجارية . ولذلك كان هناك اتجاه قوى يجعل هذه المستعمرات في أضيق حدود بحيث تكون صغيرة العدد بقليل الإمكان ، ولكن يستثنى من ذلك سيراليون التي كانت ذات أهمية بسبب وجود قاعدة فريتون البحرية . ومع هذا فلا يمكن التخلي عن هذه المستعمرات جميعها .

ومن ناحية ثانية فقد طلب من الجنود الذين أرسلوا للعمل ضد تجارة الرقيق ، ومن التجار ، ورجال البعثات التبشيرية العمل في غرب أفريقيا ، ومع ذلك فلم تنجح أنشطتهم المختلفة ، إلا إذا قدمت لهم حكومة بريطانيا المساندة والحماية الكبيرة ، كما كان على حكومة بريطانيا أيضاً أن تتدخل لتهيء الظروف السلمية في غرب أفريقيا . ولكن لم يكن في إمكان الحكومة البريطانية القيام بهذه الأعباء ، إلا إذا توسعت وزاد نشاطها ومسؤولياتها في غرب القارة .

ولهذا فإن لجان تقصى الحقائق المتعددة قامت بإجراء العديد من التحقيقات التي كان الغرض منها معرفة السياسة البريطانية في غرب أفريقيا ، بل والوقوف على مشئون المستعمرات البريطانية في الفترة ما بين ١٨١١ ، ١٨٦٥ . فقد وضحت هذه اللجان مدى الصراع المستمر في السياسة البريطانية تجاه مستعمراتها في غرب إفريقيا والتي كانت قابلة للتغيير بصورة عنيفة ، فن الملاحظ ، ومنذ البداية كانت هذه السياسة يتنابها التغيير من وقت لآخر .

الشئون البريطانية في غرب أفريقيا

في الفترة ما بين ١٨٠٨ ، ١٨٢١ م

في عام ١٨١١ م ، ذهبت إلى غرب أفريقيا لجنة تقصى الحقائق ، وفي عام ١٨١٦ م ، ذهبت لجنة برلمانية أخرى إلى نفس المنطقة ومن أجل نفس الغرض . وقد أوضحت هاتان اللجنتان أن الأحوال في غرب أفريقيا كانت غير مرضية وبخاصة عندما اضطر التجار البريطانيون إلى مغادرة السنغال وبخاصة بعد أن عادت هذه المستعمرة إلى فرنسا عام ١٨١٧ م . وبعد ذلك قام هؤلاء التجار بتأسيس مستعمرة جديدة في باثرست « Bathurst » الواقعة عند مصب نهر الجامبيا . ومع ذلك فلا زال يوجد هناك تحرش بين بريطانيا وفرنسا في البريدا « Albreda » ، حيث كانت السيطرة البريطانية على الحدود غير واضحة .

ولقد أعاق غزو الأشانتي تقدم الأقاليم الساحلية الواقعة في منطقة ساحل الذهب التجارية ، كما عرض هذا الغزو أمن الحصون الأوروبية للخطر . فلم يستطع أحد هذه الحصون القوية مقاومة هجوم الأشانتي بدرجة فعالة . وقد أدى غزو الأشانتي هذا إلى إجبار السلطات البريطانية والهولندية والدنمركية على عقد إتفاقيات مع الأشانتي ، كان الهدف منها اعتراف هذه الدول الأوروبية بمطالب الأشانتي الخاصة بفرض سيطرتها على الشعوب الساحلية ، بل وعلى أصحاب الأراضي التي توجد فيها الحصون الأوروبية . ولكن رغم كل هذه الإجراءات ، إلا أن الظروف لم تتحسن ، ويرجع ذلك إلى عاملين ، أولهما : إلغاء كل من الدنمركيين والبريطانيين والهولنديين لتجارة الرقيق . وثانيهما : رغبة الشعوب الساحلية في الانتقام من الأشانتي . لهذا نجد أن هذين العاملين ساهما في عرقلة الإستئناف الطبيعي للتجارة . وظل التحرش مستمر بين الأشانتي وبين الدول الساحلية . وقد تورط الأوروبيون في هذا الصراع ، لأن الأشانتي اعتبرت الأوروبيين مسئولين عن تصرفات الشعوب التي تعيش

تحت حماية الحصون الأوربية . وفي عام ١٨١٧ ، صلت الشركة البريطانية للتجارة ، إلى كوماسى وكيلا يدعى بوديك T. E. Bowdich ، كى يعقد معاهدة مع الأثنانتي ، كان الهدف منها تحسين العلاقات بين الأثنانتي وبين الشركة ، وفي الواقع وقعت هذه المعاهدة ، ولكن رغم توقيعها إلا أن الصعاب التى كانت سائلة بين الشركة البريطانية والأثنانتي ، ظلت كما كانت عليه من قبل . وربما يرجع ذلك إلى أن حصون الشركة البريطانية ثبت أنها عديمة الفائدة ، لأن دورها كان يتمثل فى وقف تجارة العبيد غير الشرعية ، وعلى هذا فإن أيامها كانت معدودة . وفي عام ١٨١٩ م ، أرسلت الحكومة البريطانية ممثليها الخاص ، المدعو جوزيف ديوى Joseph Dupuis ليتفاوض بطريقة مباشرة مع الأثنانتي . وفي عام ١٨٢١ م ألغت الحكومة البريطانية الشركة وتولت هى السيطرة على حصونها ومستعمراتها فى جامبيا ، فضلا عن حماية الحصون الموجودة فى ساحل النيجر .

السير تشارلس ماكرثى Sir Charles Macarthy :

فى تلك الأثناء كانت مستعمرة سيراليون تزداد قوة وأهمية . فبعد أن تم تأسيسها أنشئت هناك أربع محاكم لمحاكمة السفن المقبوض عليها ، وفى تلك الأثناء ترايد بكثرة عدد سكان هذه المستعمرة من العبيد المحررين ، فأصبح عددهم فى عام ١٨٢٢ يقدر بـ ٢٢,٠٠٠ نسمة . وفى عام ١٨١٤ م عين السير تشارلس ماكرثى حاكماً للمستعمرة ، لأنه كان رجلاً نشيطاً للغاية ، وركز جهده للعمل ضد تجارة الرقيق ، وفى أثناء حكمه إزدادت مساحة المقاطعة التى توجد تحت السيادة البريطانية ، كى تدعم نفوذ المستوطنين الجدد . وكان ماكرثى يعتقد أن إتساع الحكم البريطانى ، بطريقة فعالة يكون فى إمكانه كبح نشاط تجار الرقيق . ولكن على الرغم مما فعله ماكرثى ، إلا أن أنشطته تعرضت للنقد من جانب البريطانيين ، لأنه تجاهل تحقيق أهدافهم فى المستعمرة ولأن أنشطته كانت كثيرة التكاليف . وفى عام ١٨١٤ م باغت تكاليف الإدارة فى سيراليون ٢٤,٠٠٠ جنيه إسترلينى ، وبعد ذلك بعشرة سنوات ، بلغت

تكاليفها ٩٥,٠٠٠ جنيه إسترليني . وهكذا فإن هذه المبالغ كانت أكبر من دخل المستعمرة ، وكان دافعوا الضرائب الإنجليز يقومون بدفع الفرق بين المنصرف والدخل . لهذا نجد ماكرثي يضطر في عام ١٨١٨ م إلى احتلال جزر دي لوس « Iles de los » حتى لا تستخدم كقواعد للعبيد ، وكانت وزارة المستعمرات البريطانية قد منعت من ضم جزيرة شربرو Sherbro وجزر بساجوس « Bissagos » التي استعملت لنفس الغرض .

وعندما حلت شركة التجار البريطانيين عام ١٨٢١ م ، أصبح ماكرثي مسئولاً قبل الحكومة البريطانية عن المستوطنين الإنجليز في جامبيا ، وفي ساحل الذهب ، وفي سيراليون . وكانت خطته بالنسبة لمشاكل ساحل الذهب ، تتمثل في ضم الدول الساحلية في تحالف مع بريطانيا والدمرك ، كي تصد وتهزم الأشانتي ، ولكن هذه الخطة فشلت تماماً ودليلنا على ذلك أن الأشانتي قامت بغزو للأقاليم الساحلية في عام ١٨٢٤ م ، لهذا قام ماكرثي بتقسيم قواته إلى قسمين ، يضم أحدهما جنود من الفانتى ، ويضم الآخر ٢٥٠ جندياً من الأوربيين . وبعد أن دارت المعركة بين الطرفين مات ماكرثي عند بلدة بوسا .

وعلى الرغم من استداد قوات ماكرثي لقوتها في عام ١٨٢٦ م ، وبخاصة عندما تمكنت بطريقة حاسمة من صد الغزو الأخير للأشانتي ، في كتامانسو « Katamanso » الواقعة بالقرب من دودوا « Dodowa » ، إلا أن هزيمة ماكرثي ومقتله كانت ضربة قاضية بعيدة المدى ، بالنسبة للحضارة وللتجارة الشرعية في غرب أفريقيا ، والتي كانت قد اتسعت هناك تحت رعاية الحكومة البريطانية . وفي عام ١٨٢٧ م أخطرت الحكومة البريطانية السير نيل كامبل « Sir Neil Campbell » ، حاكم سيراليون ، بعدم توسيع حدود المقاطعة البريطانية في غرب أفريقيا ، وعدم توقيع أية معالقات مع الشعوب الأفريقية ، التي من المتوقع أن تقوم الحكومة البريطانية بحمايتها والدفاع عنها من أعدائها (وفي ذلك إشارة واضحة إلى الحوادث الأخيرة في ساحل الذهب) ، وأمرته بسحب الموظفين البريطانيين والحاميات من

حصون ساحل الذهب . ولقد أثبت هذا القرار الأخير أنه غير مقبول من جانب التجار البريطانيين . لما كون ثلاثة من تجار لندن الذين يعدون في التجارة في غرب أفريقيا لجنة عهد إليها في عام ١٨٢٨ م ، بإدارة الشؤون البريطانية في ساحل الذهب . وكان على الحصون البريطانية هناك أن تظل تابعة للمقاطعة البريطانية ، وكان مسموحاً للتجار البريطانيين القاطنين في المستعمرة بانتخاب سبعة أعضاء منهم ليكونوا مجلساً ، كي يدير شؤون الحصون البريطانية في ساحل الرأس وأكرا ، على أن يكون هذا المجلس خاضعاً للإشراف العام للجنة لندن ، وقد وافقت الحكومة البريطانية على إعطاء هبة سنوية للجنة التجار تتراوح قيمتها فيما بين ٤٠٠٠ ، ٣٠٠٠ جنيه إسترليني في السنة ، وذلك من أجل صيانة الحصون .

جورج ماكليين « George Maclean » :

في عام ١٨٣٠ م أرسلت جمعية لندن الضابط الشاب جورج ماكليين المحند بالحيش والذي نجح في الفترة ما بين ١٨٢٦ ، ١٨٢٨ م في جذب انتباه التجار البريطانيين إلى غرب أفريقيا أثناء خدمته في سيراليون وساحل الذهب ، مع أن ماكليين لم يجد الوضع مشجعاً عند وصوله لرأس الساحل « Cape Coast » ، فلم تكن المفاوضات من أجل السلام مع الأشانتي ناجحة ، مما أدى إلى استمرار حالة الحرب . وفي الواقع كانت التجارة قد توقفت ، وقد سلك السكان الدول الساحلية كل ثقتهم في قوة ونوايا بريطانيا الطيبة التي فشلت في مقاومة مطالب الأشانتي في السيادة على الشعوب الساحلية وبخاصة بعد أن خاضت معهم معركة كاتامانسو « Katamanso » التي أدت إلى دمار هذه الأقاليم ، ولم يكن لدى ماكليين القوة الكافية كحاكم للمستعمرة البريطانية ، فكان يشغل فقط رئيس مجلس التجار البريطانيين ، وقد أدى ذلك إلى إنقراض البعض لسياسته وأساليبه ، ولم يكن ماكليين يملك إلا الميليشيا المحلية الصغيرة التي لم يكن لها تأثير يذكر ، حتى أنه لم يكن له أيضاً قوة بوليسية ، يمكن بها تدعيم نفوذه . وكانت سلطة حكومته الشرعية قاصرة على الرعايا

البريطانيين ، والأفراد الخاضعين للحماية البريطانية الذين كانوا يعيشون في الواقع في داخل الحصون البريطانية . وكان من نتائج هزيمة الأشانتي في كنامانسو ، أن دمر وجودهم في الأراضي التي أنشئت عليها الحصون البريطانية(*) وليس من الواضح أن مجلس ماكاين كان مفوضاً لإدارة الحصون الواقعة في ساحل الرأس وأكرا ، وذلك لأن تجار بريطانيا كانوا لا يزالون يعيشون في حصون أنومابو « Anomabu » ودكسوف « Dixcove » . ولم تكن علاقات بريطانيا مع الدول الأوربية الأخرى على ساحل غرب أفريقيا علاقات طيبة للغاية ، فكان الدنمركيون في أوسو « Oso » يتصرفون كما لو كانوا يسيطرون على أكرا كلها ، وكانوا يخططون لإقامة محمية في داخل البلاد في أكوابيم « Akwapim » والأكيم « Akim » والكروبو « Krobo » ومن ناحية أخرى كان الهولنديون في المينا على علاقات طيبة مع الأشانتي ، لهذا نجد أنهم يزودوهم بالأسلحة ، وكان هناك شك ، فإن الهولنديين يتآمرون معهم لاستئناف تجارة الرقيق .

ولكن تصرف ماكاين بحزم وإبادة مع كل هذه المشاكل ، ففي عام ١٨٣١ م عقد ماكاين معاهدات سلام مع الدول الساحلية ، فقد عقدت معاهدة بين الدنمركيين والبريطانيين ، وعقدت معاهدة أخرى بين الأشانتي والبريطانيين . ومع ذلك فقد رفض الأشانتي مطالب البريطانيين في فرض سيادتهم على الأقاليم الساحلية ، وعاهدوا أنفسهم أنهم سيحافظون على السلام بل وسيسمحوا بممارسة التجارة الحرة مع الداخل . وعندئذ قرر ماكاين بنفسه إما أن يعيد الاستقرار والتنظيم الجيد للأقاليم الساحلية ، التي كان تظيعها السياسي والاجتماعي رديئاً وفاسداً ، بسبب تجارة الرقيق ، وبسبب تعرضها

(*) لقد حصل الدنمركيون على ملكية ثابتة في حصونهم ، منذ أن حاربوا وكسبوا الحرب في كنامانسو . بينما حارب الهولنديون الأشانتي ، وواصلوا تلجير الأرض ، الخاصة بحصونهم في الكوماسي .

لغزوات الأشتاني التي استمرت ٣٠ سنة ، وأما أن يترك هذه الأقاليم وشأنها ، وفي هذه الحالة فسينشب الصراع بين الرؤساء الذين يتنونون السلطة ، بل وبين القضاة الذين يعملون في المحاكم ، كي يحققوا العدل بين الناس ، وكان من نتيجة قيام هذه المحاكم التي تقوم بإصدار القرارات الخاصة بمعاقبة المجرمين والاصوص ، أن أجبر هؤلاء الشيوخ على وقف عادة تقديم القرابين البشرية (*) والاغتصاب الذي كان يمثل عقبة كئود أمام التقدم الاجتماعي ، وكان ماكلين مستعداً لأن يرسل بعثات تأديبية ضد الرؤساء الذين كانوا لا يزالون يمارسون عادات كهذه ، واضطروهم ذلك إلى أن أخذوا على عاتقهم عدم الرجوع إلى هذه العادات السيئة ، أو التعامل بقسوة مع التجار المسلمين .

وبهذه الطريقة تمكن ماكلين من نشر أفكار بريطانيا عن العدل ، في كل المنطقة الممتدة من البراء « Pra » في الغرب وحتى الفولتا في الشرق بحيث ، تمتد لمسافة ٤٠ ميلاً في الداخل ، وكان من نتيجة ذلك إزديار التجارة بحيث زادت قيمة الصادرات عن طريق الحصون البريطانية من ٧٠٠ ٠٠ جنيه إسترليني عام ١٨٣١ م إلى ٣٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني عام ١٨٤٠ م . وزادت نسبة الواردات خلال نفس هذه الفترة من ١٣١,٠٠٠ جنيه إسترليني إلى ٤٢٣,٠٠٠ جنيه إسترليني .

ولهذا تعرضت أنشطة ماكلين في ساحل الذهب للنقد ، فقد قيل أنه كان قد مد الإدارة البريطانية على كل السكان في ساحل الذهب ، بليون موافقة هؤلاء السكان . لذا فقد تمكن التجار البريطانيون من تحقيق مكاسب كبيرة ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن إدارته كانت غير شرعية ، كذلك لم يكن ماكلين نشيطاً في القضاء على الرق وعلى تحارة الرقيق ، زيادة على ذلك فإن زيادة الواردات من البضائع البريطانية إلى ساحل الذهب ساهمت في

(*) تعني البايانرنج « Paniyarring » : الاغتصاب القفلي للشخص أو الملكية ، وذلك بهدف الحصول على إتيصاف وتعويض عن الأذى أو الدين الذي تعرض له الشخص .

ممارسة تجارة الرقيق غير الشرعية . وأخيراً قيل أنه كان رجلاً غير سوى من الناحية الأخلاقية .

ومن أجل هذا كله تعرض ماكلين للنقد بسبب الأسلوب الذى إتبعه فى حكمه ، وبسبب معرفته غير الكافية للأعمال التى كان يقوم بها ، وبسبب الصعاب التى كان من الواجب عليه قهرها . وكان ماكلين من النوع الذى لا يتصرف بهلوء وبتفكير سليم ، فعندما يصل إلى قرار معين ، فإنه كان يقتنع إقتناعاً قوياً أنه على صواب ، لأنه كان يعتقد أنه يتصرف بدقة ، وهكذا كان ماكلين يعتقد فى صحة قراراته ، وأنه على صواب بصفة مستمرة ، وكان لا يهتم بتفسير الأسباب الخاصة بهذه القرارات . وكان يحتقر أى شخص لا يتفق معه فى رأى . وعلى هذا فلا مفر من أن يكون له أعداء كان أغلبهم من بين الأوروبيين والأفريقيين ، والأقلية منهم كانت من بين زملائه القاطنين فى منطقة الساحل . ولم يتردد هؤلاء الأعداء جميعاً فى تحريف دوافعه ، بل ويهاجموه فى شخصه . وعلى الرغم من أننا لا نزال لا نعلم شئ عن بعض جوانب حياة ماكلين الخاصة ، إلا أنه يبدو أن هناك شكاً ضئيلاً فى نزاهته التامة فيما يتصل بشئون السياسة العامة . فكانت دوافعه لنشر سلطة بريطانيا لا تنبع من رغبته فى زيادة مكاسب التجار البريطانيين ، بل أن الكثير مما قام به تعلق ماكانت تتوقعه جمعية تجار لندن . وقد أدرك ببساطة أن شعوب ساحل الذهب كانت فى حاجة ماسة إلى السلام والرخاء ، والحكومة القوية التى تمكن هذه الشعوب من الحصول على هذه الأشياء وبخاصة لو أن ماكلين ساعدتهم على حفظ النظام ونشر العدل . وبطبيعة الحال فقد ازدادت التجارة نتيجة لذلك ، فاستفاد منها السكان والتجار الأفريقيون ، هذا إلى جانب إستفادة البريطانيين . وفى الواقع لم يكن لدى ماكلين سلطة شرعية يمكن ممارستها فى الإدارة على الأفريقيين الذين لم يكونوا من الرعايا البريطانيين لهذا نجده يفعل ما يرضيهم ، وبخاصة عندما استخلم الأساليب التى اعتقد أنها سترضيهم . بل أن النقد الذى وجه لماكلين من أنه كان يشجع الاسترقاق

وتجارة الرقيق ، قد كان نتيجة لأنه لم يكن يعنى تماماً حدود سلطته ، ومن ناحية أخرى تجده يرفض التدخل فى عادات الأفريقيين الذين لم يكونوا من رعايا بريطانيا ، إلا فى حالة ما تكون عاداتهم تمثل شروراً اجتماعية خطيرة . وكان من هذه الشرورا الاجتماعية تقديم القرابين البشريين والاغتصاب ، وعلى ذلك فلم تمارس أية صورة من صور العبودية المعترف بها فى ساحل الذهب . مع أنه كان يوجد قليل من السكان أكثر علاوة لتجارة الرقيق من ما كان نفسه ، ولم يكن لدى ماكلين سلطة تمكنه من إلقاء القبض على تجار الرقيق الذين لم يكونوا من رعايا بريطانيا .

وفى عام ١٨٤١ أرسل مكتب المستعمرات (وزارة المستعمرات فيما بعد) الدكتور مادن Dr. R. R. Madden الذى كان يكره تجارة الرقيق كأمور لاستقصاء أحوال هذه التجارة فى ساحل الذهب وجامبيا ، ورغم الفترة القصيرة التى مكثها مادن فى ساحل الذهب إلا أنه كتب تقريراً ضد ماكلين ، وكان السبب فى ذلك يرجع إلى فشل بعثة النيجر التى أرسلت عام ١٨٤١ ، ولهذا كان من الضروري مراجعة كل سياسة بريطانيا فى غرب أفريقيا ، فتكونت فى عام ١٨٤٢ لجنة برلمانية متخبة للقيام بهذا الغرض ، وبعد تقديم تقرير هذه اللجنة اتضح براءة ماكلين من التهم الموجهة له من مادن وآخرين ، وفى الحقيقة فإن اللجنة شكرته على الطريقة التى إتبعها فى نشر النفوذ البريطانى فى غرب أفريقيا على نطاق واسع ، وبالطريقة السلمية ، رغم المصادر المادية الضئيلة ، ورغم العدد القليل من الرجال . لهذا أوصى تقرير اللجنة بالإستمرار فى السياسة التى اتبعها ماكلين بعد تدعيمها بالأموال الكافية ، كما ينبغى على الحكومة البريطانية أن تحتل حصون ساحل الذهب وتزودهم بالعدد الكافى من الرجال ، وذلك بهدف تحسين الإدارة فيها . ومع ذلك فإن اللجنة قد استمرت على أن سياسة ماكلين فى الحكم ، خارج الحصون البريطانية وعلى الناس من غير الرعايا البريطانيين كانت سياسة غير شرعية ، ولذلك فقد أوصت اللجنة أن تتفاوض الحكومة البريطانية لإبرام معاهدات رسمية مع القبائل الساحلية ، لكى تحدد شكل العلاقات معها .

ساحل الذهب في الفترة ما بين ١٨٤٣ ، ١٨٦٣ م

لقد عملت الحكومة البريطانية على حسب ما ورد في تقرير اللجنة عام ١٨٤٢ م . وفي عام ١٨٤٣ ، إستأنفت سيطرتها المباشرة على الحصون التابعة لها في ساحل الذهب ووضعتها تحت مسئولية نائب حاكم سيراليون . وقد تولى ماكلين وظيفة مساعدة الحاكم الشرعي (أى أنه كان يمثل كبير القضاة المزود بمسئولية خاصة من أجل تحقيق العدل بين سكان الأقاليم الساحلية) وبمقتضى قانون السلطة التشريعية البريطانية الخارجية لسنة ١٨٤٣ فوضت الحكومة البريطانية في غرب أفريقيا العمل إلى الإدارة البريطانية كي تمارس هذه الإدارة عمامها في المقاطعات غير البريطانية ، وزودتها بسلطة شرعية ، وكانت الحكومة البريطانية قد فوضت هذه السلطة إلى الإدارة البريطانية الجديدة ، بعد أن وقعت معاهدة عقدت بينها وبين مسئولى الدول الأجنبية . وفي عام ١٨٤٤ شجعت الإدارة البريطانية في ساحل الذهب حكام عدد من الدول الساحلية بأن يوقعوا إعلانات دستورية تنظم السلطة التشريعية غير الرسمية التي أسسها ماكلين ، وعرف هذا النظام باسم (الإعلان الحكومى) . وكان الهدف منه أن الإدارة البريطانية كانت تريد أن تجعل الحاكم الأفريقى ، يحرم حقوق الأشخاص والملكيات بل والقيام بإلغاء العادات البربرية الممثلة في تقديم القرابين البشرية والإغتصاب ، كما عهد إليه كذلك بتطبيق القوانين البريطانية كي تساعد في القضاء على الجرائم الممثلة في الأختيال والساب ، بحيث تصبح عادات البلاد على نمط القواعد العامة للقانون البريطانى . وفي الفترة ما بين أعوام ١٨٤٤ ، ١٨٧٤ وقعت أقاليم ساحل الذهب إتفاقيات مع الحكومة البريطانية تصبح بمقتضاها محمية بريطانية (وبذلك تصبح مضافة عن الحصون البريطانية التي تكون مستعمرة التاج) وينبغى ملاحظة أن هذه الإتفاقيات لم تعط لبريطانيا الحق في التدخل في حكومة الأقاليم ، ولكن يكون التدخل فقط في إدارة العدل .

ومع استئناف السيطرة المباشرة على حصون ساحل الذهب من جانب الحكومة البريطانية ، بدأت هناك فترة كانت العلاقات فيها غير مرضية وغير طيبة بين بريطانيا وشعوب ساحل الذهب ، وعندما تولى ماكاين إدارة الشئون البريطانية في ساحل الذهب ، كان في استطاعته أن يضع سياسته ويلتزم بها إلى حد كبير . لهذا نجد أن الموظفين البريطانيين الذين جاءوا بعده ، كانوا في حاجة إلى إتباع السياسات المتغيرة للحكومات البريطانية المتعاقبة . حتى ولو كان هؤلاء الموظفون يملكون نفس الموهبة ، التي كان يتمتع بها ماكلين (وكان ماكاين قد توفي في ساحل الذهب عام ١٨٤٧) . ولا زال الحكام البريطانيون يحملون من الصعب عليهم تغيير السياسة بحيث تصبح مستقرة كي تحقق ثقة الأفريقيين فيهم ، وعلى أية حال فإن مساعدات الحكام البريطانيين على الساحل الغربي الأفريقي كانت فائدة ، لفترات تزيد عن عام أو عامين ، وبوجه عام فقد كان يقص الحكام البريطانيين المعرفة الكاملة بالبلاد .

وكان خلفاء ماكلين الذين تولوا الحكم في غرب أفريقيا ، تنقصهم في أغلب الأحيان الموارد المادية اللازمة للإدارة ، وكذلك كانوا أقل فهمًا بساحل الذهب ، وكان هذا معرقلا لهم أكثر مما كان معوقاً لماكلين . ولم ترغب الحكومات البريطانية في أن يقوم دافعوا الضرائب بتوفير نفقات كثيرة للحكومة ساحل الذهب ، بحيث تكون أكثر من الحد الأدنى لمزقات الموظفين ، ولكن رغم ذلك فلم يوجد هناك مبالغ كافية ، لإصلاح الحصون البريطانية التي إنهار معظمها أثناء فترة الإهمال التي سادت هذه المنطقة . وكان يوجد صعوبات في طريقة زيادة الدخل المحلي ، فلم يستطع الأفريقيون دفع الضرائب ، لأنهم لم يكونوا من الرعايا البريطانيين . وكانت أي محاولة لزيادة الضرائب الصغيرة المفروضة على التجارة التي تمر من خلال الحصون البريطانية تعنى فقط أن تجارة الحصون البريطانية سوف تفضحل ، وسوف يؤدي ذلك بالتالي إلى زيادة تجارة حصون الهولنديين والدنمركيين .

وبعد ذلك كان هناك أسباب ملحة تدعو لزيادة الدخل بسبب نمو النفوذ

البريطاني ، وبسبب الجهود التي قامت بها البعثات التبشيرية . كل هذا جعل سكان الأقاليم الساحلية ينظرون إلى الإدارة البريطانية على أنه من الواجب عليها القيام بتمهيد الطرق وإنشاء المدارس والمستشفيات وبعض المستلزمات الأخرى التي لم يكن هناك مبالغ للإتفاق عليها .

وفي عام ١٨٥٠ ، تحسن هذا الموقف في المستعمرة البريطانية فاستقلت الحصون البريطانية في ساحل الذهب وانفصلت عن سيراليون ، وسبب ذلك يرجع إلى أن الحاكم كان بعيدا في سيراليون ولا يهتم بشئون ساحل الذهب ، وقد زود هذا الحاكم بمجلس تنفيذي « An Executive Council » ، وبمجلس شوري القوانين « Nominated legislative Council » ، وفي ذلك الوقت أصبحت بريطانيا في وضع يسمح لها بشراء الحصون الدنمركية لهذا كان يؤمل في إضافة دخل من المحتمل أن يكون نتيجة لزيادة المكوس المفروضة على التجارة بدلا من التعاون المستمر مع هولندا . وفي عام ١٨٥٢ م حاولت السلطات البريطانية استمالة حكام الأقاليم الساحلية كي يزدوا الدخل المطاوب للأشغال العامة والتعليم والإصلاحات الأخرى المرغوب في تنفيذها . وكان اجتماع الملوك المحليين مستمرا في داخل الجمعية التشريعية التي وافقت على قيام شعوبهم بدفع ضريبة الرأس « Poll-tax » ، ولكن هذه المطالب لم تكلل بالنجاح ، بل ورفض الناس الطرق التي تستخدم في جمع هذه الضريبة وأكلوا أن السلطة المخولة للملوكهم لا تسمح لهم بفرض ضرائب مثل هذه الضريبة . وكانت مقاومة هذه الضريبة قوية لأنه كان من المتوقع أن تبلغ قيمتها ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترليني ، ولكن بعد جمعها بلغت ٧٥٠٠ جنيه إسترليني في السنة الأولى فقط ، وفي أغلب الأحيان كان الدخل ينفق ليس في الإصلاحات المطلوبة ، ولكن كان يدفع الجزء الأكبر منه لتغطية مصاريف جمع الدخل ودفع المرتبات . وفي الأعوام التالية انخفضت الإيرادات كثيرا ، ثم ألغيت الضريبة بعد عام ١٨٦١ م . وفي تلك الأثناء تدهورت العلاقات (١٨ م - تاريخ غرب أفريقيا)

بسرعة بين الأشتاني وبريطانيا وبين الأقاليم الساحلية . وكان من نتيجة ذلك أن تدهورت تجارة ورقاهية (المحمية) . فضلا عن أن زيادة النفوذ البريطاني في ساحل الذهب قد خيب آمال الأشتاني بل وأنكر عليهم فرض سيطرتهم على الأقاليم الساحلية ، وكذلك أنكر عليهم حرية التجارة ، ولكن في نفس الوقت كان لا يزال في الإمكان بالنسبة للأشتاني إستيراد الأسلحة عن طريق الحصون الهولندية ، كما لم يعد في إمكان البعض منهم تصدير العبيد من خلال ساحل الذهب ، وكان من الممكن تصدير بعض عبيد الأشتاني عن طريق ساحل العاج وساحل الرقيق . وعلى أية حال كان في إمكان الأشتاني أسر عبيد أكثر مما يصمدرون . وأدى ذلك إلى أن تعرض ملوك ساحل الذهب الأقوياء إلى ضغوط اقتصادية بريطانية (٥) .

داهومي ولاجوس

في الفترة ما بين أعوام ١٨٥٠ ، ١٨٦١ م

نتيجة لشراء الحصون الدنمركية في ساحل الذهب أصبحت الحصون البريطانية البعيدة في الشرق حتى منطقة كيتا « Keta » ، على صلة وثيقة بشئون ساحل العبيد . ويبدو أن نجاح الحكومة البريطانية في وقف تصدير العبيد من ساحل الذهب ، أدى فقط إلى زيادة تصدير العبيد من ساحل العبيد . لذلك أرسل عدد من البعثات التشيرية إلى داهومي لمحاولة إستمالة حكامها كي يوقفوا تجارة الرقيق . وعلى ذلك فقد ذهب القنصل بيكروفت Becroft على رأس أحد هذه البعثات عام ١٨٥٠م ، ولكنه توصل إلى أن هذه البعثة كانت عديمة النفع ، إذا ما حاولت وقف تجارة الرقيق في داهومي . لذلك ، إستمر تصدير الرقيق مطلق العنان من خلال لاجوس

(٥) حثت بريطانيا على زيادة تقييد تصدير العبيد ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن زيادة قنص العبيد تدعو إلى زيادة أعداد الضحايا التي تساهم في أعياد كل من الأشتاني وداهومي . ومن الصعب معرفة هذه الحالة بحقيقتها ، وقد زادت حدة الجدل وأدى ذلك بالتالي إلى وجود دافع إنساني قوي لدى بريطانيا كي تنهج خطأ متشدداً تجاه كل الدولتين .

وفي الواقع أدت حروب اليوروبا الأهلية إلى أن أصبحت لاجوس تفوق على الويدا كميناء أسامي للزقيق في غرب أفريقيا .

وكان في إمكان داهومي أن تصبح دولة حربية قوية لو ضمنت على الإستمرار في صيد وبيع الرقيق ، وكان الغزو الحربي هو الشيء الوحيد الذي يجعلها تغير موقفها وتصبح دولة قوية ، ومع ذلك قام تفكر الحكومات البريطانية في هذا الوقت في ذلك . لهذا تركت اللوريات البحرية التي تمارس نشاطها ضد تجارة الرقيق بل وواصلت مجهوداتها في وقف تصدير الرق من الويدا ، ومن ناحية أخرى كانت لاجوس أضعف وأصغر قوة ، بحيث لا يمكنها وقف تجارة الرقيق ، لهذا إتضح ليكروفت أنه من الواجب على بريطانيا التدخل لوقف تجارة الرقيق في لاجوس ، دون إتفاق أموال كبيرة في هذا المجال .

وكان يسود مملكة لاجوس في ذلك الوقت نزاع حدث بين عضوين من الأسرة المالكة ، أي بين أكيثوي « Akitoye » وبين ابن شقيقه كوسوكو « Kosoko » ، وقد نجح إكيثوي في تولي الحكم عام ١٨٤١ م ، ولكن في عام ١٨٤٥ طرد بواسطة كوسوكو ومعه مؤيدوه من تجار العبيد البرازيليين الذين توقفت تجارتهم في الويدا بواسطة دوريات الأسطول البريطاني ضد تجارة الرقيق ، وعلى هذا فقد كانوا حرصين على تنمية تجارتهم في لاجوس ، وفي البداية هرب أكيثوي إلى أيوكوتا « Abeokuta » ، حيث كانت توجد هناك البعثات التبشيرية البريطانية منذ عام ١٨٤٤ م. وقد قام أهل أيوكوتا بحماية أكيثوي من كوسوكو ، ولكن لم يكن الأيوكوتيون أقوياء بدرجة كافية ، كي يساعلوا أكيثوي في استرداد لاجوس ، عندئذ ذهب أكيثوي إلى باداجري « Badagri » المدينة التي تتميز بأهمية استراتيجية لأنها تمثل قناة للإتصال بين أيوكوتا والعالم الخارجي ، كما أنها تقع أيضاً بين دولتين يتجران في الرقيق هما داهومي و لاجوس . وكان يوجد في باداجري عدد من التجار البريطانيين الذين سعوا إلى تأسيس تجارة شرعية ، وقد تمتع

أكيتوى بإمكانية الإتصال ببيكروفت الموجود آنذاك في جزيرة فرناندوبو ، لأن أكيتوى يرغب في استرداد مملكته ، ومن ناحية أخرى كان بيكروفت يرغب في وقف تجارة الرقيق في لاجوس ، وفي نفس الوقت أدرك كوسوكو الخطر الذي يتعرض له ، نتيجة للتحالف الذي تم بين أكيتوى وبيكروفت . فاضطر كوسوكو إلى إستمالة داهومي كي تقوم بهجوم على الأيوكوتا .. هذا إلى جانب قيام كوسوكو بتحريض باداجرى كي تقوم بمظاهرة مساهمة ضد أكيتوى والبريطانيين . ولكن أكيتوى كان قد غادر من قبل جزيرة فرناندوبو ، وبخاصة بعد أن وعد بيكروفت أنه إذا استطاعت بريطانيا أن تسترد له لاجوس فإنه سيجعل تجارة الرقيق غير شرعية .

وفي عام ١٨٥١ م ، إستولى الأسطول البريطاني في محاولته الثانية على لاجوس ، وهرب كوسوكو وتولى أكيتوى الحكم بدلا منه . وقد حافظ أكيتوى على الكلمة التي قطعها على نفسه والخاصة بالعمل على وقف تجارة الرقيق ، وبعد ذلك استقر التجار البريطانيون في لاجوس كي يمارسوا التجارة المشروعة « Legitimate Trade » . وفي عام ١٨٥٣ م عين قنصل بريطاني في لاجوس ليمثل مصالح البريطانيين ، وفي ذلك الوقت خلف دوسومو « Dosumu » والده عام ١٨٥٣ م ، وذلك لأن أكيتوى كان قد فشل في وقف تجارة الرقيق ، بسبب قيام التجار البريطانيين بالتجارة في هذه التجارة غير المشروعة . وقد نظر البريطانيون إلى كوسوكو وهو يتاجر في الرقيق مع أنه الحاكم الشرعي . وفي عام ١٨٥٤ م تمكن القنصل البريطاني في لاجوس من عقد اتفاق مع كوسوكو ، الذي بمقتضاه يتنازل كوسوكو عن مطالبه في لاجوس في مقابل إعراف حكومة بريطانيا به حاكماً على المقاطعات المجاورة لابالما « Palma » ، وليكى « Lekki » ، وكانت تجارة الرقيق لا تزال تمارس في لاجوس . وفي عام ١٨٦١ م ، قررت بريطانيا ضم جزيرة لاجوس إلى التاج البريطاني ، وذلك لأن دوسومو كان عاجزا عن وقف تجارة الرقيق .

لجنة عام ١٨٦٥م

في عام ١٨٦٣ م غزا الأشتاني المحمية البريطانية في ساحل الذهب ، وكان السبب المباشر وراء ذلك الغزو يرجع إلى رفض الحاكم البريطاني ريتشارد باين « Richard Pine » إرجاع مهاجري كوماسي « Kumasi » إلى حكم الأشتاني . فكان ريتشارد باين هذا ، يرى أن حكم الأشتاني حكماً غير عادل ، ومن الممكن القضاء عليه . ومع ذلك فلم يواجه ريتشارد باين الأشتاني بمقاومة عنيفة ، وبخاصة عندما قاموا بغزو المحمية البريطانية . ولكن بعد ذلك اقترح ريتشارد باين القيام بهجوم مضاد صد الأشتاني ، ولكن حكومة بريطانيا رفضت هذه الفكرة ، خشية أن تهزم من جانب قبائل الأشتاني ، وخشية أن تزداد مسئولياتها في منطقة غرب أفريقيا . وعلى هذا فلم تسمح بهذا الغزو . لذا تدهورت مكانة بريطانيا في ساحل الذهب تدهوراً جلب عليها النكبات ، فلم تعد الشعوب الساحلية تعتقد بعد في قوة بريطانيا في الدفاع عنهم ، وبخاصة عندما بدأت جيوش الأشتاني المنتصرة في الإغارة بقوة على مستعمراتها ، وأدت هذه الإغارات إلى عرقلة التجارة .

وترتب على عدم مواجهة غزو الأشتاني ، أن أدرك المسئولون في بريطانيا أن بلادهم متورطة كثيراً في الشؤون السياسية بالنسبة لأقطار غرب أفريقيا ، لهذا قررت حكومة بريطانيا أن ترسل في عام ١٨٦٤ م ، رسولا جديداً يدعى الكولونيل أورد « Colonel Ord » إلى منطقة ساحل الذهب ، كي يكتب تقريراً عن الإدارة في أربع مستعمرات بريطانية ، وفي السنة التالية أختيرت لجنة من مجلس العموم « House of Common » لتقوم بدراسة تقرير الكولونيل أورد ، وبعد ذلك تقدم التوصيات الخاصة ، والملاحظات بمستقبل السياسة البريطانية في غرب أفريقيا . وقد رأت هذه اللجنة أن بريطانيا ألقت بنفسها في مشاكل كثيرة في غرب أفريقيا ، وكان تحريرها لذلك يتمثل في حمايتها لمصالحها التي كان من أهمها التجارة ، كما أوصت اللجنة كذلك بضرورة تخلي الحكومة البريطانية عن كل مستعمراتها

في غرب أفريقيا ، باستثناء سيراليون . ومع ذلك فقد أدركت اللجنة أن هذه الإلتزامات البريطانية في غرب أفريقيا ترجع إلى إهتمام الحكومة البريطانية بحماية التجار البريطانيين ، وكذلك حمايتها لبعض أقاليم أفريقية معينة . فكل هذا جعل من المستحيل على بريطانيا الإنسحاب من هذه المنطقة . ومن ناحية أخرى فإنه كان ينبغي على الحكومة البريطانية ، أن تكرر من جهودها في توحيد الإدارات في ساحل الذهب ولاجوس وجامبيا تحت إدارة حاكم سيراليون ، وسبب ذلك يرجع إلى أن الحكومة البريطانية رفضت مد نفوذها إلى أقطار أفريقية أكثر من هذه الأقطار التي تخضع لسيادتها (٧٧) . وكانت الحكومة البريطانية قد طلبت من الأفريقيين الخاضعين لنفوذها أن يعدوا أنفسهم للحكم الذاتي ، وقد تبنت بنفسها هذه التوصيات .

ساحل الذهب

في الفترة ما بين أعوام ١٨٦٥ ، ١٨٧٤ م

كانت أعظم النتائج السياسية البريطانية الجديدة، توجد في ساحل الذهب المحاطة بالحصون من كل جانب وبخاصة في ديكسكوف « Dixcove » وأنومابو « Anomabu » وأكرا وأكبرستيا نر بورج « Christians-borg » وأوسو « Osu » وكانت هذه الحصون تمتد في الداخل إلى مسافة خمسة أميال

(٧٧) من الملاحظ على السياسة البريطانية في غرب أفريقيا في هذه الفترة أنها كانت تتردد بين الإستيلاء على المستعمرات الجديدة وبين الإكتفاء بالعدد القليل من هذه المستعمرات ، وكانت مبرراتها في هذا الصدد أن إنشاء المستعمرات يتطلب إنفاق أموالا طائلة ، في الوقت الذي لم تحصل فيه بريطانيا على عائد مادي وفير من هذه المستعمرات ، هذا فضلا عن إرسال بعض المندوبين للقيام ببعض الدراسات التي تهدف من وراءها تقييم السياسة البريطانية في منطقة غرب أفريقيا ، حتى تتمكن بريطانيا بناما على هذه الدراسات من اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تدعيم نفوذها في هذه المنطقة ، وبالفعل نجحت بريطانيا في بسط نفوذها في منطقة غرب أفريقيا وبخاصة بعد أن سیرت حملة عسكرية لمحاربة قبيلة الأشانتي التي تعتبر من أقوى القوى الأفريقية والتي تصدت لوجود البريطانيين في هذه الفترة . وهزيمة الأشانتي بسطت بريطانيا نفوذها على أجزاء كبيرة من غرب أفريقيا (المترجم) .

من قلعة ساحل الرأس . وقد بدأ رجال الفانتى الذين تعلموا في أوروبا في إستمالة ملوك وشعوب الفانتى ، حتى يتمكنوا من تنظيم حكومة قوية ، يكون في إمكانها تولى السلطة بعد انسحاب بريطانيا . وقبل إتمام تكوين حكومة وإنشاء دستور إتحادى للفانتى ، فإن الموقف السياسى قد تغير بصورة جذرية في ساحل الذهب ، لذلك بدأ الموظفون البريطانيون يفكرون مرة ثانية في مغادرة هذا القطر .

وفي عام ١٨٦٧ م ، كان في إمكان بريطانيا عقد معاهدة مع سكان الأراضي المنخفضة ، التى يوجد بها حصون هولندا ، الواقعة في الشرق من المينا ، بحيث تستبدل بالحصون البريطانية الواقعة في الغرب من ساحل الرأس « Cape Coast » ، وبذلك يصبح كل الساحل ابتداء من رأس الساحل وحتى كيتا تحت السيطرة البريطانية . ومن المحتمل أن يؤدى ذلك إلى زيادة الدخل القومى ، الذى يتحصل من الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة ويؤدى ذلك بدوره إلى تقوية الإدارة البريطانية من الناحية المالية ، فتمكن عندئذ الحكومة البريطانية من الاستغناء عن دافعى الضرائب من البريطانيين ، في الوقت الذى ترغب فيه أقاليم الدنكير و الواساو « Wassaw » من الانتقال من تحت الحماية البريطانية ، المعادية للأشانتى ، إلى الحماية الهولندية المتحالفة مع الأشانتى لأن الهولنديين كانوا يزودون الأشانتى بالأسلحة وبخاصة عندما تعرضوا للغزو عام ١٨٦٣ م ، ولكن على الرغم من ذلك فقد رفض سكان كومندا « Komenda » السماح للهولنديين بإحلال الحصن البريطانى الموجود في بلادهم ، ولم يكتف سكان الكومندا بذلك ، بل أنهم قاموا بمهاجمة سكان شعب المينا ، لأنهم كانوا خاضعين لتنفوذ الهولندى . ومن المعروف أن هولندا كانت في تحالف تقايدى مع الأشانتى . وقد اتفق ممثلون عن الواساو « Wassaw » والدنكير « Denkyira » والآسن « Assin » وعن معظم أقاليم الفانتى في مانكسيم « Mankessim » على مساعدة الكومندا في حربها ضد المينا . وفي عام ١٨٦٨ م قررت الأشانتى مساعدة المينا وذلك

باستثناء الحرب منذ عام ١٨٦٣ ضد بريطانيا التي لم يكن هناك معاهدة سلام معها . ولم تهاجم جيوش الأشانتي أقاليم الفانتى التي تقع تحت الحماية البريطانية بطريق مباشر ، ولكنها قامت بتحركات واسعة النطاق في ساحل العاج وتوجو .

.. وكان رد فعل هولندا على هذه التحركات ، أن قررت التخاص من ساحل الذهب نهائياً . وفي عام ١٨٦٩ ، بدأ الهولنديون بالفعل في المفاوضات لأن بريطانيا قامت بالاستيلاء على حصونهم ، مع أن بريطانيا كانت على يقين من أن هولندا لها حق ثابت في المينا ، لأنها كانت قد استولت عليها من قبل ، وعندما طلب من الهولنديين علم دفع قيمة إيجار الأرض الخاصة بقاعة المينا للأشانتي ، تذكر الهولنديون أنهم كانوا يدفعونها بصفة مستمرة للأشانتي ، وبخاصة عندما كانت الأشانتي تقدم للهولنديين تسهيلات تجارية ، ولم تكن الرغبة في عدم إيجارها للأشانتي هي رغبة كوفي كاريكاري Kofi Karikari ولا سكان المينا . وفي سبتمبر عام ١٨٧١ م ، عاد رسول بريطاني من كوماسي Kumasi ، ومعه الوثيقة التي تنازل فيها كوفي كاريكاري عن مطالب الأشانتي في المينا . ويبدو أن هذه الوثيقة لم تكن أصيلة ، ومع ذلك فإنها كانت مقبولة من جانب بريطانيا وهولندا . وفي أبريل عام ١٨٧٢ احتلت بريطانيا حصن المينا ، وحصون هولندية أخرى ، فانقطع بذلك اتصال الهولنديين بساحل الذهب ، الذي خضع لنفوذهم لما يقرب من ٣٠٠ سنة . ومن المرجح أن "سكان المينا انتقلوا إلى الإدارة الجديدة بهدوء ، وفي الواقع كانوا ينتظرون وصول جيش الأشانتي لكي يساعدهم على طرد البريطانيين من بلادهم ..

وفي تلك الأثناء أمر الأشانتي جماعة المبشرين الألمان الموجودين في توجو وفضنت الإدارة البريطانية التفاوض مع الأشانتي بغرض إطلاق سراح المبشرين الألمان وبغرض الجلاء عن المينا ، بدلا من الدخول في حرب ، ودعت بريطانيا في الوقت نفسه إلى جمع شمل الفانتى تحت زعامة حكومة موحدة . وفي أكتوبر عام ١٨٧١ م وافق المجلس المنعقد في المانكسيم على دستور اتحاد

القائى الذى أصبح نافذ المفعول منذ تشوب الحرب بين الكومنتا والميا .
وقد ذكر أن الغرض من الإتحاد هو إيجاد إدارة تأخذ على عاتقها توحيد
الأقاليم الساحلية كي تهزم الأشانتي ، وتعمل على تحسين الوطن ، وذلك
بتزويده بالطرق والمدارس وتنمية الزراعة والمصادر المعدنية . وكان على كل
إقليم من الأقاليم البالغ عددها ثلاثة وثلاثين أن ترسل عضوين في المجلس
المركزي « The Central Assembly » على أساس أن يكون أحدهما
شيخاً والآخر عضواً منتخباً . وكان ملك أحد الأقاليم يختار رئيساً بحيث يتقاضى
مرتباً شهرياً ، وكان هناك وكلاء للحكومة في أقاليم الاتحاد الفيدرالى . وتخضع
الجميع للسلطة التنفيذية المركزية الدائمة .

وكان دستور مانكسيم ، يعنى وجود مجموعة من الأفريقيين المبتغين ،
الذين يحاولون توحيد الأفكار الأفريقية ، مع الأفكار الأوربية التقليدية
الخاصة بالحكومة ، ومع ذلك فإن دستور مانكسيم قد أنجز على مضض من
جانب السلطات البريطانية وكان الهدف منه هو تقديم الخدمات للأقاليم الساحلية
فضلاً عن الدفاع عنها ضد الأشانتي ، ولم يكن هذا الدستور ضد البريطانيين
ورغم ذلك طلب واضعوا هذا الدستور تأييد الحكومة البريطانية له . هذا
فضلاً عن إسلاء الحكومة البريطانية النصح والإرشاد ، حتى تكفل جهودهم
بالنجاح . وبدلاً من ذلك فقد أصابهم صدمة قاسية تمثلت في أن الموظفين
البريطانيين كانوا غير راضين عن ذلك واعتبروا الإتحاد مؤامرة تحاك ضد
الحكومة البريطانية ، لهذا ألقى الموظفون البريطانيون القبض على الأفراد الذين
يقومون بتنفيذ هذا الإتحاد . وبعد ذلك أطلق سراح المساجين بناء على تعليمات
من مكتب المستعمرات ، وقد أدى هذا التصرف السريع من جانب الموظفين
البريطانيين إلى سوء العلاقات مع قادة الإتحاد .

وفي هذا الوقت كان هذا الإتحاد يمثل النور الخافت ، لأن الحكومة
البريطانية لم تهتم به ، لأنها كانت مشغولة في مسائل أخرى ، أولها : العمل على
إستقرار شئون المينا ، ففي يناير عام ١٨٧٣ عبر جيش الأشانتي الرئيسى
نهر برا « Pra River » ، وتقدم في داخل المحمية البريطانية ، ولكن

هذا الجيش الأشانتي لم يستطع مواصلة زحفه بسبب تفشي مرض الدوسنتاريا والجلدى بين صفوفه ، فقد منعه ذلك من الإستيلاء على كل الأقاليم الساحلية .

وفى النهاية ، أجبرت الحكومة البريطانية على العمل برأى باين عام ١٨٦٣ والذى جاء فيه أنه من الضرورى التصدى للأشانتي ، وقال لكى يتم تحقيق ذلك ، لابد من غزو بلادهم بقوة عسكرية . وفى أكتوبر عام ١٨٧٣ م وصل إلى ساحل الذهب واحد من قادة الجنود البريطانيين يدعى الميجور جنرال السير جانت وولسلى «Major General Sir Garnet Wolseley» وكان الهدف من مجيئه إلى ساحل الذهب ، أن يعمل كمدير وكقائد عام ، لقوة بريطانية قوامها ٢٥٠٠ جندي بريطاني ، وعدد كبير من القوات الأفريقية المساعدة «African Auxiliaries» ، وكانت هذه القوات قد أعدت بعناية ، وفى هذا الوقت كان وولسلى مستعداً للتقدم ، وكان على الجيش الأشانتي التقهقر أمام قوات وولسلى عبر نهر برا ، ودارت المعارك بين قوات وولسلى من ناحية وقوات الأشانتي من ناحية أخرى فى الفترة ما بين ٣١ يناير و ٤ من فبراير عام ١٨٧٤ ، وقد حاربت الأشانتي فى هذه المعركة بضراوة ولكن لم يكن فى مقدور جيشها الصمود أمام الجيش البريطانى المساح بالأسلحة المتطورة . وفى ٥ فبراير من نفس العام دخل وولسلى «كوماسى» عاصمة الأشانتي ، وهرب قائد الأشانتي والقادة الآخريين ، ورغم ذلك لم يوافق الطرفان على توقيع معاهدة سلام ، مع أن قوات وولسلى لم تكن مستعدة لحرب بعيدة المدى ، وبعد إشعال النيران فى المدينة ، بدأ البريطانيون فى الإنسحاب إلى الساحل . وعند هذا الحد وصل مبعوثون من قبل كوفى كاريكارى ، وقابل هذا الوفد وولسلى عند بلدة فومينا «Fomena» ، وفى هذه المقابلة إتفق الطرفان على شروط الصلح التى كتبت فيما بعد ، وكان من أهم شروط هذه المعاهدة قيام الأشانتي بدفع مبالغ وقدره ٥٠,٠٠٠ قطعة من الذهب كتعويض لبريطانيا (أى ما يعادل ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني أو ٨٠٠,٠٠٠ دولار) ، وينبغى على الأشانتي أيضاً أن تتخلى عن مطالبها

الخاصة في السيادة على الدنكير والأمين « Assin » ، والأكيم « Akim » ،
والأدانسى « Adansi » والمينا ، وينبغى عليها كذلك أن تتعهد بالمحافظة على
كوماسى « Kumasi » مفتوحة أمام تجار الساحل ، وأن تتعهد الأشانتى
أيضاً بإلغاء ممارسة القرابين البشرية . .

وفي زمن ماكلين كانت مسئولية بريطانيا في الدفاع وإدارة الشؤون
الداخلية للأقاليم الساحلية في غرب أفريقيا متزايدة ، بل وغير شرعية ،
وفي عام ١٨٦٥ م ، ذكرت اللجنة الخاصة بتقرير ماكلين ، أنه في الإمكان
التحول من هذه الحالة غير المرضية إلى حالة أفضل ، وذلك بانسحاب بريطانيا
من ساحل الذهب ، ولكن الأحداث التي حدثت في الفترة ما بين عام ١٨٦٧ ؛
وعام ١٨٧٤ م ، لم توضح لنا أخطار السياسة البريطانية تجاه ساحل الذهب ،
واقترحوا حلاً وسطاً للمشاكل البريطانية . ويعنى انتقال الحصون الهولندية
السابقة إلى بريطانيا أنه سيكون في مقلورها زيادة دخلها المحلي ، بدرجة كبيرة
بحيث تتمكن من الدفاع عن الأقاليم الخاضعة لنفوذها ، كما يكون في إمكانها
تزويد هذه الحصون ببعض المزايا التي ترغب في الحصول عليها . وإلى جانب
رفض بريطانيا الاعتراف بتحالف الفانتى « Fante Confederation »
فلما منعت الأقاليم الأخرى من إقامة أى تنظيم يهدف إلى رفع مستواهم في
كافة المجالات . ولكن رغم ذلك فلم تكن هزيمة بريطانيا للأشانتى السيطرة فقط
على التجارة (وكذلك الدخل) ولكن تعنى أيضاً قبول بريطانيا الوقوف
مباشرة أمام تهديد الأشانتى للسيادة البريطانية ، وذلك تمهيداً للمحافظة على
السلام .

ولقد تغير التفكير في بريطانيا في المسائل الإستعمارية في الفترة ما بين
أعوام ١٨٦٥ ، ١٨٧٤ م . فبعد عام من هذا التاريخ تولى دذرائيلى Disraeli
منصبه كرئيس لحكومة المحافظين التي كانت أقل التزاماً من الحكومات السابقة
عنها في القرن التاسع عشر فيما يتصل بتفقات المستعمرات البريطانية التي
لا يمكن لبريطانيا التخلي عنها . وفي يوليو عام ١٨٧٤ م قررت حكومة

دذرائلی ضم الأقالیم الموضوعه تحت الحمايه البریطانيه إلى لاجوس ثم توحدت بعد ذلك وكورت مستعمرة جديدة في سيراليون .

ولم ترحب شعوب ساحل الذهب بهذا القرار ، وخاصة من جانب هؤلاء الرجال الذين أسسوا إتحاد الفانتى ، والذين لم يستطيعوا الرجوع إلى الوثائق التى صدرت فى الفترة ما بين عامى ١٨٤٤ ، ١٨٤٥ م والتى أصبحت فى طى النسيان ، كما أن بریطانيا كانت تتعامل مع أقاليمهم باستبداد ، ويمكن التحدث هنا عن بریطانيا من زاويتين أولهما : أن التاج البریطانى لم يطالب بأية حقوق فى المستعمرة الجديدة ، لأنها كانت مهزومة . وثانياً : أنه كان فى إمكان بریطانيا أن تحل المشاكل التى نتجت عن هزيمة هذه الأقاليم ، ولكن كان فى الإمكان بالنسبة لها العمل على نمو العلاقات بشكل مرض مع سكان ساحل الذهب وذلك بواسطة إتحاد السكان مع بعضهم ، أو بواسطة إشراكهم فى الدفاع الشرعى ، الذى تكفلت به الحكومة البریطانية من قبل . وقد تورطت بریطانيا بشكل كبير فى الأحداث التى وقعت فى ساحل الذهب فى الفترة ما بين أعوام ١٨٦٧ ، ١٨٧٤ م بحيث لم يكن هناك أى احتمال لخلاء بریطانيا عن هذه المستعمرة .

الفصل العاشر

الثورة الإسلامية والتطورات السياسية في الداخل

في الفترة ما بين أعوام ١٧٧٠ ، ١٨٩٠ م

بداية الثورة الإسلامية :

في حوالي منتصف القرن الثامن الميلادي انتشرت العقيدة الإسلامية انتشاراً واسعاً في السودان الأوسط والغربي ، وقد ظهر لهذه العقيدة أتباع في بعض أجزاء من غينيا . وعلى سبيل المثال ، كان يوجد أقلية من المسلمين لها أهميتها في كوماسي « Kumasi » عاصمة الأشانتي ، وعلى وجه العموم فإن السكان في غرب أفريقيا كانوا يعتنقون العقيدة الإسلامية بصورة سطحية . وفي أغاب الظن كان المسلمون يمثلون قلة من السكان في هذه المنطقة فوجودهم في المدن أكثر من وجودهم في القرى والريف . وكان من أهم الطوائف التي تدين بالعقيدة الإسلامية في غرب أفريقيا الملوك ورجال البلاط والطوائف التجارية (٧٨) . فقد انتشر الإسلام في الواقع على نطاق واسع من خلال نشاط تجار المسافات الطويلة المحترفين مثل تجار الديولا « Dyula » والهوسا . ونتيجة لذلك فقد تحول القليل من ماوك السودان الغربي إلى العقيدة الإسلامية وبذلك يكونون قد تورطوا في كيفية التوفيق بين واجباتهم كسلاطين وبين التزاماتهم كروءساء تقليديين يحكمون مجتمعات وثنية ، فإذا لم يكونوا أقوياء ناجحين في عملهم فإن خلعهم من المحتمل أن يكون سهلاً ميسوراً . ومن المحتمل

(٧٨) لقد لعب التجار الدور الأول في هذا النشاط السلمي في نشر الدعوة الإسلامية في غرب أفريقيا ، وشجعهم على ذلك الطرق التجارية التي تربط مدن الشمال الأفريقي بمدن الغرب الأفريقي ، بل وكانت تصل هذه الطرق إلى قلب القارة (المترجم) .

أيضاً أن يتخلوا عن العقيدة الإسلامية ليحتفظوا بمراكزهم كملوك، حتى يتمكنوا من تأدية واجباتهم نحو مجتمعاتهم التي ينتمون إليها. فكان من المفروض على هؤلاء الملوك معايشة شعوبهم وأتباع أسلافهم، كما كان من الواجب عليهم تقديم القرابين والتضحيات إلى هؤلاء الأجداد وإلى آلهتهم. . . وهكذا. وعلى وجه اليقين فإن إسلامهم لا يعلموا أن يكون إسلاماً ظاهرياً، ومن الملاحظ على سبيل المثال، أن إمبراطورية مالي كانت قد إنهارت عندما أحاطت بها مجموعات أخرى عديدة من الأجناس، التي اتخذت طريقها إلى ممالك البامبارا الصغيرة، الواقعة في سيجو « Segou » والكارتا « Kaarta » التي كانت تضم فقط رعايا من الماندى، وأصبحت ملامح مملكة الوثنيين في الماندى تمثل القوة، وكان المسلمون المعتزلون يعيشون في تمبكتو وجين « Jenne »، وأصبحت كلمة بامبارا « Bambara » مساوية لكلمة (ماندى - وثني). ومن المحتمل فقط أن تكون البرنو « Bornu » بعد أدريس ألوما « Alawma » قد عملت بالقانون الإسلامي، وتحتت بذلك القوانين والعادات الوثنية التقليدية على أي مستوى في المملكة الأم.

وفي خلال القرن الثامن عشر، بدأت الثورة في المناطق شامعة من السودان (الغربي) وأصبح الإسلام العقيدة المألوفة للرجال والنساء، وبدأت دولها كلها تحكم وفقاً لقواعده. وفي القرن التالي تقدم الإسلام أيضاً تقدماً ملموساً في بعض أجزاء من الأراضي الساحلية.

وكانت هذه الثورة الإسلامية قد بدأت في أقصى الغرب فرصل الإسلام إلى غرب أفريقيا، وكانت في أول أمرها قد اعتنقها الملوك الزنوج الذين كانوا يحكمون التكرور، ويرجع الفضل في ذلك إلى المراتبين وبخاصة ما قاموا به في الفترة الأخيرة من القرن الحادي عشر، فقد شجعوا على إنتشار الإسلام في السودان الغربي، بل وزودوا بلاد السودان الغربي بجسر من الشعوب الإسلامية، التي تربط هذا الجزء من غرب أفريقيا بالممالك الإسلامية الواقعة في شمال غرب أفريقيا. وقد قوى هذا الجسر بعد القرن الخامس عشر،

وكان بربر سنهاجا ، الذين كونوا المرابطين قد هزموا على أيدي القبائل العربية بحيث أصبح سكان الصحراء الغربية عرباً مسلمين . وعندئذ ، وفي بداية القرن السادس عشر الميلادي ، قام القادريون « Qadiriyya » (٧٩) ، (أي جماعة الأخوة) بتطوير الحركة الصوفية في الإسلام « Sufism » التي كان لها نفوذ قوي في الشمال الغربي من أفريقيا . وقد انتشرت هذه الحركة عن طريق الصحراء الكبرى وتوغلت في داخل معظم بلاد السودان الغربي .

وكان هؤلاء الأخوة المسلمون (من الصوفية) يكونون جماعات من الأتباع يتدربون على كيفية نشر المبادئ الصحيحة للعقيدة الإسلامية التي أسسها (النبي محمد صلى الله عليه وسلم) . وكانت هذه الجماعات لها أهمية خاصة في الديانة الإسلامية التي لم تكن تهم كثيراً بنظام الكهنوت التقليدي . واستقر القادريون في المدن يجمعهم السلام والأمن وامتد ذلك على طول طرق التجارة التابعة للسودان الغربي . وكان من النتائج التي تترتب على ذلك إنتشار مدارس القرآن الكريم . وذلك بهدف تطوير وتنظيم نشر العقيدة الإسلامية في معظم بلاد السودان الغربي ، وكان الهدف من ذلك تحويل كل الشعوب إلى الحياة الإسلامية ، وفي القرن الثامن عشر ، طور شعب التكلور Tukolor الطبقة الكهنوتية الهامة التي تعرف باسم تورودبي « Torodbe » . كما كانت التيجانية هي الجماعة الثانية التي عرفت باسم « Tariqa Eltijaniyya »

(٧٩) من الطرق التي تم إحيائها الطريقة القادرية التي تأسست في القرن الثاني عشر على يد عبد القادر الجيلاني ، وكان من أشد أولياء المسلمين وأعظمهم هبة ، ودخلت القادرية أفريقيا الغربية في القرن الخامس عشر على يد مهاجرين من توات وانتقلوا من ولايته أول مركز لطريقتهم . وفي مستهل القرن التاسع عشر اندفعت القادرية في طريق النهضة الكبرى ، وانتشر الفقهاء والمريدون من السنغال إلى النيجر ، وأنشئت المراكز لبث الدعوة في مختلف الجهات ونظمت البعوث إلى الأزهر وتونس وطرابلس والقيروان .

١ - أنظر كتاب : الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا ، الجزء الأول ، للدكتور حسن محمود ،

والتي لعبت دوراً هاماً في غرب أفريقيا . وكانت التيجانية قد تأسست في مراكش عام ١٧٨١م. أما ميولها فلها كانت عسكرية تحاول أن تنشر العقيدة الإسلامية بالقوة . وفي منتصف القرن التاسع عشر ، إنتشر نفوذها بسرعة على طول الطرق التي كانت قد أعلنت من قبل بأيدي القادرية .

وقد نجحت الثورة بواسطة التورودبي « Torodbe » الذين كانوا قد حققوا نجاحاً سياسياً في منطقة الفوتا . وفي السبعينيات من القرن الثامن عشر ، وبعد نصف قرن من القتال نجحت التورودبي في وضع حكام روجانيين مع الأئمة المسلمين « Muslim almamis » ومع الملوك الكهنة الذين حكموا كوكلاء على الأرض تلبية لإرادة الله ، ولهذا السبب طالبوا بالإخلاص المطابق في كل الأعمال الروحية والسياسية الخاصة برعاياهم . وقد ثبت أنه من المستحيل ممارسة الجانب النظري في الدولة ، ولكن كان للتجارب نتائج هامة واسعة عادت على الناس بالفضل ، وكان الكم الأكبر من الناس يتبع الفولانيين ، ويمكن مراجعة التوسع الذي حدث فيما بعد (في الفصل الثالث) ، وكان للتورودبي التابعين للفوتاجالون علاقات هامة في كل مكان من السودان الأوسط والغربي .

إمبراطورية الفولاني في السوكوتو والجواندو « Gwandu » :

استقر الفولانيون في أرض الهوسا مدة أربعة قرون ، وإلى جانبهم عاش الرعاة الوثنيون ، هذا فضلاً عن وجود مسلمين فولانيين في المدن ، وورث الملامس « Mallams » التقاليد العلمية للمجتمعات الإسلامية المتحضرة في حوض النيجر خلال فترة الإزدهار لإمبراطوريتي مالي والصنغى . وهكذا أصبح الملامس قادة المجتمعات الإسلامية في أقاليم الهوسا . وقد تغيرت العلاقات مع ملوك الهوسا بسبب مراحل التطور المختلفة التي حدثت بعد ذلك بسبب ارتباطهم بالإسلام ، وكانت هناك مخاطرة رئيسية نتيجة للتوتر الذي حدث بسبب اعتناق الملامس وحكوماتهم وملوكهم للعقيدة الوثنية .

وفي عام ١٧٧٥ م ، ظهر رجل دين من الفولانيين في منطقة الجوبير يدعى عثمان دان فوديو « Usman Dan Fodio » ، وكان عثمان هذا قد تأثر بثورة التورودني التي حدثت في أرض الفولانيين وحول الفوتاجالون ، وكان عثمان قد بدأ يخبر الناس بقوله أن إسلام ملوك الهوسا وشعوبهم لم يكن الإسلام الحقيقي ، وأنه في حاجة ماسة إلى الإصلاح حتى يمكن إدخال ممالك الهوسا في نهج الخط الإسلامي الصحيح . وعندما بدأ عثمان فوديو في إحراز التقدم الكبير اعترف ملوك الجوبير في النهاية بتعاليمه ، وكان هذا تحدياً مباشراً لأسلوب حكومتهم التقليدي وقوتها . وقد تطورت الفجوة التي بدأت منذ عام ١٧٩٥ م ، وما بعده ، وقادت الملوك إلى اتخاذ إجراءات كان الهدف منها محاولة كبح نمو حركة عثمان فوديو ، ولكن كانت النتيجة تحويل هذه الحركة الواسعة النطاق من الإصلاح إلى العصيان . وفي عام ١٨٠٤ ، هرب عثمان فوديو من الجوبير وأعلن الجهاد (الحرب المقدسة) ضد ملوك الهوسا .

وعلى الرغم من كثرة جماعة مسلمي الفولاني ، إلا أنها قوبلت بالمصاعب والأخطار من الأوضاع القائمة في دول الهوسا . وهناك أيضاً أعداد كبيرة من الفولانيين الوثنيين رعاة الماشية ، الذين كانت لهم حقوق قليلة في أقاليم الهوسا ، ومع ذلك فقد تعرضوا لدفع الضرائب والاستغلال من جانب حكامهم . لذا رأى المزارعون القرويون من بين سكان الهوسا في الجهاد وسيلة يتخاضون بها من دفع الضرائب الجائرة . وكان ملك الجوبير قد فشل في القضاء على حركة عثمان فوديو ، وبخاصة في مراحلها الأولى مما أدى إلى اندلاع ثورة كبيرة منظمة ضد ملوك الهوسا وضد الأرستقراطيين في كل مكان في البلاد ، وبعد ذلك لم يتمكن عثمان فوديو من العمل ضد الثورة ، وفي عام ١٨٩٠ م ، خضعت كل أقاليم الهوسا إلى السيطرة الفولانية .

(١٩ - تاريخ غرب أفريقيا)

وكان عثمان دان فوديو (٨٠) علامة ورجل دين ، لهذا لم يتم بوجه عام بالسياسة العملية ، فاضطره ذلك وبطريقة مباشرة إلى ترك الجهاد ، بل وتخلي عن حكم الإمبراطورية إلى ابنه محمد بللو « Bello » ، وأخيه عبد الله . وكان بللو قد اتخذ الجزء الشرقي من الإمبراطورية مقراً له ، بحيث شيد به عاصمة جديدة في سوكونو أي في منطقة الحدود الواقعة بين الجوبير وكاتسينا والزفارا ، وكان عثمان فوديو قد اتخذ مراكز قيادته أثناء فترة الجهاد في هذه المناطق ، وكان عبد الله قد استقر في جواندو التي تقع على بعد أميال قليلة من الغرب من كيبى « Kebbi » والذي حكم النصف الغربي منها . وعاش عثمان فوديو في سوكونو حتى مات عام ١٨١٧ م ، ومن بعده انتقل محمد بللو وخلفاؤه إلى سوكونو ، ونجح في تنصيب نفسه أميراً للمؤمنين (بالعربية) أو ما يعرف باسم ساركن « Sarkin » (بلغة الهوسا) ، أي أنه يعرف على سبيل المثال « بالقائد الأمين » وكان هذا المنصب قد أعلنه عثمان عندما أعلن جهاده . وأصبحت أقاليم الهوسا القديمة إمارات تحت حكم السوكونو بحيث يحكمها الجواندو الفولانيون الذين أعلنوا عصيانهم لعثمان ، وكان هؤلاء الحكام الذين تولوا حكم أقاليم الهوسا يحصلون على منح من سوكونو أو الجواندو من هنا ظلوا مخلصين لمحمد بللو .

وإلى حد كبير كانت إدارات الإمارات هي نفس إدارات الهوسا القديمة غير أنها أصبحت الآن قابلة للتجديد والإصلاح ، ومنذ حوالي خمسين سنة ،

(٨٠) ينسب عثمان دان فوديو إلى الشعب الفولاني الذي خرج من وطنه في منطقة السنغال . وكان عثمان قد ولد في قرية يامارة الجوبير عام ١١٦٩ هـ ، وكان بيته بيت علم وفتوى ، فقد أسلم أجداده منذ زمن بعيد ، وتفقّه أبوه في الدين واشتغل بالعلم ، وتلقى فوديو دروسه الأولى على يد أبيه محمد فوديو وجدته رقية وأمه حواء . ولما كبر عثمان دان فوديو زار بلاد الحجاز وهناك زار مكة في الوقت الذي إنتشرت فيه الحركة الوهابية ، وخالط عثمان دعاة الوهابيين واستمع إليهم . فابقظت في نفسه الرغبة الملحة في أن يحارب البدع في بلاده كما حاربها الوهابيون في بلادهم .

(أنظر كتاب : الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا ، ص ص ٢٥٨ ، ٢٥٩) .

كان سكان أقاليم الهوسا خاضعين لهيمنة حقيقية من جانب سكوتو والخواندلو ، وكان الهدف من ذلك ليس الحصول على الجزية الكافية المتواصلة فقط ، ولكن كان الغرض من ذلك وضع نظام موحد وعادل لحماية الضرائب ، وأيضاً بهدف وضع قانون منظم تحكم به الإمبراطورية . وقد أفادت هذه الإجراءات والمعارك بممالك الهوسا ، وبخاصة في مجال الصناعة والتجارة ، التي لم تزد من قبل . ويؤكد ذلك وجود أسواق مدن الهوسا التي كانت تأتي إليها التجارة عبر الصحراء ومن النصف الشرقي لأفريقيا الغربية ، وكان كل من محمد بللو وعبد الله ، وعثمان ، يهدفون من وراء ذلك الجهاد إلى تأسيس ونشر مبادئ العقيدة الإسلامية ، ونشر الأخلاق وتأسيس حكومة وقيادة ، فكانوا رجال علم ومعرفة ، مما أدى إلى نهضة كبيرة في المعارف والآداب التي سجلت باللغة العربية ، وامتدت إلى اللغات الأخرى ، وكان كل عضو من أسرة عثمان فوديو مسئولاً عن حوالي مائة عمل أدبي يتمثل في المقالات التي تتعاق بالعقيدة والأخلاق والحكومة ، ومواضيع أخرى كثيرة ، وكان جزء كبير من هذه المقالات تطلبته الحاجة إلى إيجاد معتقدات ومبادئ وقوانين إسلامية أفضل من القوانين السائدة في هذه البلاد . ولكي تنتشر بين السكان الوثنيين ، ولكي يستخدمها أتباع عثمان فوديو في حل المشاكل التي من المحتمل أن تظهر نتيجة انتشار الحضارة الإسلامية والقانون الإسلامي بين السكان .

وقد كان هناك إهتمام بالمظهر الأدبي ، الذي كان الهدف منه تبرير جهاد الشعب الفولاني ، الذي يعيش في البرنو ضد الأقاليم الوثنية ، ولم يتوقف الجهاد الإسلامي عند حدود أرض الهوسا بل تعداها إلى مناطق أخرى . وقد تعرضت البرنو للغزو في عام ١٨٠٨ م وسبب ذلك يرجع إلى أن المبادئ القديمة المادية منها والأخلاقية عند مماتك غرب أفريقيا القديمة كانت عاجزة عن الوقوف أمام الغزو الفولاني ، ومع ذلك فلم تتوحد البرنو مع إمبراطورية الفولاني والسبب الجوهرى في هذا يرجع إلى قيادة أحد شيوخ المسلمين وهو محمد الكانمى Kanimi ، الذي نادى بالجهاد من جديد لأن الشيوخ

الفولانيين لم يطبقوا مبادئ الشريعة الإسلامية . وفي عام ١٨١٢م صد محمد الكانمي الغزاة ، وفي الإثنى عشرة سنة التالية شغل الكانمي نفسه بالمجادلة مع محمد بللو ، وذلك عن طريق الرسائل ، وكان الكانمي قد أسس سلطته خارج البرنو والكانم بحيث أحلت محل نظام السيفوا والميس الحقيقيين نظاماً إسلامياً متكاملًا ، هذا النظام الذي تأسس بواسطة الفولانيين في أرض الهوسا ، وبقي الميس كحكماء إسميين حتى عام ١٨٤٦م ، بل وحاولوا في ذلك الوقت إعلان التمرد والعصيان ضد ابن الكانمي وقابعه عمر الذي كان يحكم في الواقع في ذلك الوقت حكماً إسمياً ، لأنه لم يكن كانمي ، بل كان شيخاً فقط .

وقد هزم المتمردون في البرنو بسبب النجاح الذي حققه الفولانيين في الجنوب الشرقي ، أي فيما يعرف في الوقت الحاضر بشمال الكاميرون ، حيث كانت توجد المستعمرة الكبيرة للفولانيين . وفي عام ١٨٤٠ كان تحت النفوذ المحلي للفولانيين أعظم وأغنى منطقة نفوذ فولانية ، تمتد في إمارة أداماوا « Adamawa » ، التي سميت باسم مؤسسها . وإلى الجنوب من أقاليم الهوسا القديمة وجدت مملكة أبوجا « Abuja » الجديدة التي أنشئت بواسطة ملك الهوسا والأرستقراطيين الذين طردوا من الزاريا « Zaria » على أبلى الفولانيين ، وكانت الشعوب الوثنية عرضة للهجوم المتواصل ، وقد أجبر الكثير من السكان الوثنيين أن يصبحوا عبيداً يدفعون الجزية في الإمارات الجديدة ، وكان للفولانيين في النوب القدرة على التدخل بفاعلية حاسمة في الحرب الأهلية الدائرة بين فرعين من فروع الأسرة المالكة . وكانت نتيجة ذلك أن وضعت المملكة عام ١٨٥٠م تحت نفوذهم ، كما امتد نفوذهم إلى الجنوب الغربي . وكان هناك فرصة ملائمة أمام الفولانيين كي يوسعوا حكمهم بعد إنبهار إمبراطورية الأيو ، وتعتبر هذه نقطة مناسبة ترك عندها الثورة الإسلامية لكي تتيج التطورات السياسية في جنوب نيجيريا .

التطورات السياسية في جنوب نيجيريا

كان الألافانس « Alala Fans » في الأيو مختلفون عن ملوك الأشانتى والداهومي ، لهذا لم ينجحوا في السيطرة على الحكومة حتى يحققوا الإمبراطوريتهم السلطان القوى . ومن المحتمل أن الألافانس إعتقلوا بأنهم منحدرين من أودودوا « Oduduwa » واعتمدوا على ولاء ملوك اليوروبا التابعين لهم . وهكذا ، وفي ظل الحكومة الإمبراطورية توسعوا أساساً على حساب الإيو ، واعتمدوا في ذلك على التعاون مع الشيوخ التقليديين ، ويمكن الرجوع إلى ذلك (في الفصل السابع) . ولم تكن فترة حكم الإيو في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة ملائمة لتو تجارة الساحل فقد أصبحت مجتمعات اليوروبا الجنوبية غنية ، وكانوا يرغبون في الاستقلال بأنفسهم من تحت سيطرة الأيو « Oyo » القاطنين في أقصى الشمال والذين كانوا يتميزون بالخشونة رغم عدم جديتهم في الحكم .

وقد حدث تمرد ضد الألافانس التابعين للأيو في حوالي عام ١٨١٧ ، وقام بهذا التمرد القائد العام في جيش الأيو ، الذي يدعى أفونجا « Afonja » وكان أفونجا هذا قد استغل مركزه القوى ، هذا إلى جانب مساعدة الفولانيين له في القضاء على الألافانس . ومع ذلك فإنه كان مخطئاً لأنه طعن بسرعة من جانب الفولانيين وأصبحت مدينته إلورين « Ilorin » عاصمة للدولة الفولانية الجديدة . وفي ذلك الوقت كانت كل أراضي اليوروبا الشمالية مفتوحة أمام الضغوط الفولانية بحيث تحولت إلى الإسلام . وعندما حل عام ١٨٣٥ هزم الآلافين أولو « Alafin-Oluwa » وقتل في المعركة ، وهجرت عاصمته وأجبر سكانها على اللجوء إلى الجنوب . ومن بعده أسس خلفه مدينة أيو الجديدة « anew Oyo » . وكان من المحتمل تجنب هذه الكارثة العنيفة لو أيدت اليوروبا الأيو ضد الفولانيين ، ولكن سكان اليوروبا لم يكونوا في مركز يسمح لهم بالقيام بهذا العدل لأنهم كانوا مشغولين بحروب عائلية مريعة .

وكانت الحرب قد بدأت عام ١٨٢١ بين الأوو «Owu» والأيف «Ife» وقد أيدت الأيجبو «Ijebu» والأيو اللاجئين من الغزو الفولاني . وكانت مدينة الأوو «Owu» قد دمرت بسبب هذه الحرب بل وطرده سكانها إلى الغرب ، في داخل بلاد الأجبا «Egba» وتعرض هؤلاء السكان للسلب من جانب الحيوش التي عمل أفرادها على قطع الطرق ، وقد باع أفراد هذه الحيوش أسراهم في السوق المزدهرة المجاورة لموانئ لاجوس والباداجرى : وفي عام ١٨٢٩ م استقر كثير من غزاة أراضي الأجبا «Egba-Land» عند معسكرهم الحربى في إيبادان «Ibadan» التي تطورت منها مدن اليوروبا الكبيرة ، ومن ناحية أخرى كانت جماعات كثيرة من الأجبا قد تجمعت مع بقايا شعب الأوو ، واتحدوا معاً من أجل الدفاع المشترك عن مستعمرة أخرى كبيرة هي مستعمرة الإبيوكوتا . وكان رجال الأيو يتحكمون في مجلس إيبادان «Ibadan» ، فأصبح من الممكن عقد إتفاقية مع الأيو الجديدة «New Oyo» والتي بها تصبح إيبادان مسئولة عن صد تقدم الفولانيين .

وفي بداية الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، وقعت هذه النهاية بسبب القوة الكبيرة لإيبادان التي تسببت في متاعب كثيرة . وكانت إيبادان في الواقع ترغب في أن تحل محل الأيو كمركز لإمبراطورية اليوروبا ، ولكن مدن اليوروبا الأخرى ، استنكرت هذا الفعل من جانب إيبادان ، وكان من أهم هذه المدن مدينة إيجاي «Ijaye» الرئيسة . وبعد اندلاع الحرب بين مدن اليوروبا والنولانيين ، طلبت إيبادان المساعدة من فولاني الألورين ، وأدى ذلك إلى زيادة المنافسة السياسية والتجارية ، وذلك بسبب السيطرة على طرق التجارة التي تتجه من الجنوب إلى الساحل من خلال أراضي إيبادان والأبيوكوتا والأيجبو والأجبا .

وفي الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، أصبح الخلاف حاداً بين زعماء اليوروبا بحيث ظهر تساؤل هام عما إذا كانوا يستطيعون أن يحققوا

الانسجام فيما بينهم ممجهداتهم النائية؟ والإجابة على ذلك فإن موقفهم سيكون صعباً ، ففي الشرق توجد دولة داهومي العسكرية التي هاجمت الأيوكوتا عام ١٨٥١ م ، وبعد ذلك قامت بتهديد مستمر لبلاد اليوروبا . كما كبحت جماح تقدم الفولانيين السيامي والعسكري ، واستمر الإسلام على اتصال بمجتمع اليوروبا التقليدي . ودخلت الأيوكوتا إلى هذا الميدان بعقلية جديدة ، وربما بحلول سياسة للمشكلات التي واجهت هذا المجتمع ، وكانت هذه الحلول تكمن في الديانة المسيحية والتعليم الغربي الذي تخلى عنه الأفريقيون المحررون في سيراليون ، وكذلك المبشرون الأوربيون . وفي نهاية الأمر ظهر عامل سiamي خارجي في هذا الميدان ، تمثل هذا العامل في استقرار البريطانيين في لاجوس عام ١٨٥١ (٨١) .

وتلاشت السلطة في أرض اليوروبا بسبب الضغوط التي تعرضت لها من جانب الشعب الفولاني ، وذلك يرجع إلى تحويل التجارة من الساحل إلى الشرق . وفي القرن الثامن عشر ، تحولت التجارة إلى الواري « Warri » وإلى قرى الإيجو « Ijo » الصغيرة ، التي يعمل أهلها بصيد الأسماك والتي تقع عند مصبات أنهار الزيت ، ومن بين هذه القرى أيضاً قرية الإيفاك « Efik » التابعة للكالابار القديمة « Old Calabar » ، وفي هذا الوقت تطورت التنظيمات السياسية الجديدة الخاصة بممارسة التجارة والعمل على نموها ، بدافع طلب الأوربيين والإقبال على هذه التجارة . ففي البداية كان المطلب الأوربي يتمثل في الحصول على العبيد ، وبعد ذلك استغلوا زيت النخيل ، ولم يكن جميع العبيد الذين يأتي بهم تجار الأيو « Ibo » من الأراضي الداخلية يصلون للخارج فكان التجار الأفريقيون يحتفظون بعدد كبير من العبيدو عائلاتهم ، ليستخدمونهم في النقل والدفاع والأعمال العامة . وكانت

(٨١) انتهزت بريطانيا فرصة نشوب صراع بين الحكام الأفريقيين في معظم أنحاء منطقة غرب أفريقيا ، وقامت بتوطين أبنائها في لاجوس واعتبر هذا العمل من جانب بريطانيا عملاً غير شرعي بل عمل إستعماري (المترجم) .

الجمعيات التي تشرف على هؤلاء العبيد تعرف بالبيوت « Houses » ، منها البيوت الكبيرة والصغيرة . وكثيراً ما كان البيت الصغير يضم آلافاً من الأشخاص . وقد زاد عدد هذه البيوت في منتصف القرن التاسع عشر ، أما أهم هذه البيوت فهو بيت كاليبار القديم ، الذي كان صاحبه يمتلك أربعمئة زورق .

وكان رؤساء البيوت يلتقون معاً ليضعوا حلاً للنزاع فيما بينهم ، ويتولى رئاسة اجتماعهم إما ملك واري « Warri » ، أو ملك الكاليبار الجديدة أو ملك البوني « Bonny » ، وفي العادة كان رئيس الاجتماع يمثل البيت القوي ، وقد تمكن هؤلاء من إمتلاك القوة الإقتصادية والسلطة السياسية ، وبهذا ازدادت إمكانياتهم ؛ ومن هنا لم يكن الوضع الاجتماعي التقليدي لهؤلاء العبيد محددًا . فالإنسان الذي بدأ حياته عبداً أصبح مقبولا كرئيس لأحد هذه البيوت ، وهناك مثال بارز على هذا ، ففي عامي ١٨٦٩ ، ١٨٧٠ م قرأس أحد العبيد المحررين بيتاً في البوني ، وفي الحاجا « Jaja » ، وأدى ذلك إلى نشوب صراع مع الملك الذي أسس لنفسه المدينة اللولة ، المعروفة باسم الأوبوبو « Opobo » التي نجحت في السيطرة على تجارة البوني وبعمامة « all in all » فإن هذه البيوتات وحكومات المدينة اللولة الموجودة في دلتا النيجر قد حققت نجاحاً ملحوظاً في التكيف الأفريقي مع النهضة الإقتصادية الجديدة ، التي حدثت بسبب مجيء التجار الأوروبيين إلى الساحل . وكان الأفارقة قد أعدوا أنفسهم للمساهمة في التجارة المطلوبة للأوروبيين ، ومع ذلك فإن التجار البريطانيين القادمين مع حكوماتهم إلى لاجوس ، أحسوا أنهم في حالة ركود لتدهور التجارة التي تسببت فيها حروب اليوروبا ، لهذا السبب انضم التجار الإنجليز إلى المبشرين ليشكلوا بذلك قوة تجعل الحكومة البريطانية قادرة على التدخل في الأراضي الداخلية من أفريقيا .

مملكة الفولانيين في الماكينا

كان إغتهاب الفولانيين للسلطة تحت لواء الإسلام في بلاد الهوسا أثره على قوة الفولانيين في أى مكان ، فقد تمثل ذلك في نجاحهم على سبيل المثال في الأداماوا « Adamawa » التى تتبع في الأصل الفولانيون المحليون . وإلى جانب هذه المنطقة ، وجدت منطقة أخرى كانت توجد بها أعداد كبيرة من الفولانيين الذين استقروا في الماكينا ، وبخاصة في منطقة وادى النيجر الواقعة بين جين وبحيرة ديبو « Debo » ، ومنذ ذلك الوقت فقد ضحفت السلطة السياسية لدى الفولانيين ، وبخاصة بعد سقوط إمبراطورية الصنغى . وفي بادئ الأمر كانت المنطقة تخضع خضوعاً اسمياً على الأقل إلى الأرمال Armala القاطنين في جين وتمبكتو ، ولكن في القرن الثامن عشر ، أصبح هؤلاء الفولانيون تابعين إلى مملكة البامبارا الواقعة في سينجو . وفي خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ، انقسمت المملكة إلى قسمين ، وأصبح ملوك السينجو متورطين في حرب مستمرة مع الملوك المتنافسين الذين استقروا في الكارتا « Kaarta » ، الواقعة في الشمال الغربى من منطقة غرب أفريقيا . ونتيجة لذلك تدهورت سلطتهم في الشرق ولم يكن يصبح لها أى أثر فعال ، لأن تمبكتو كانت قد سقطت في أيلى الطوارق عام ١٧٨٧م ، وسقط الفولانيون في الماكينا تحت السيطرة التقليدية للأردو « Ardo » ، الذين استولوا على كل شئ لأنفسهم .

وكان سيكو أحمدو لوبو « Seku Ahmadu Lobo » أحد شيوخ الفولانيين واللى من المحتمل أن يكون قد ساعد في المراحل الأولى لجهاد عثمان فوديو . لما بدأ يدعو إلى استئناف نشر الإسلام في وطنه . وقد أثارت هذه الدعوة غضب الأرمال في جين ، وغضب ملك السينجو ، كما أثارت الكثير من ردود الفعل ، التى كانت قد واجهت حركة عثمان فوديو من قبل ، وبخاصة من جانب ملوك الهوسا ، وقد أدى ذلك إلى نشوب

ثورة مشابهة لثورة الفولانيين ، وقد حققت نجاحاً طيباً . وفي الفترة ما بين أعوام ١٨١٠ م ، ١٨١٥ م كان هناك مساندة تامة من جانب الفولانيين بحيث مكنت سيكو أحملو لوبو من فرض سيطرته على الماكينا كلها ، وأسس مملكة إسلامية مركزية من عاصمته الجديدة « حمد الله » وفي عام ١٨٢٧ وصلت سيطرته إلى أقصى تمبكتو .

إمبراطورية الحاج عمر (٨٢)

يرجع الفضل إلى الحاج عمر في تأسيس الدولة الإسلامية الثالثة ، وكان الحاج عمر شبيحاً من التوكولور « Tukolor » القاطنين في افوتاتورو ، « Futa Toro » وقد قام في عام ١٨٢٥ م برحلة حج إلى مكة وهناك عين رئيساً للتييجانية Tijaniyya ، الممثلة لجميع بلاد السودان ، وفي أثناء عودته إلى وطنه من مكة قضى بعض الوقت في كل من القاهرة لزيارة الأزهر ، كما مكث في برنوف في سكونتو في حمد الله . وفي عام ١٨٤٥ استقر بصفة نهائية في المنطقة الواقعة على حدود الفولانيين المتاخمة للفيوتاجالون والنجويري « Dinguiray » . وكان الحاج عمر رجلاً صاحب علم وسلطة وعلى دراية بالإنجازات السياسية لدول السودان الأوسط والغربي (زوج إبنه إلى كل من الكانمي وبللو) .

وفي دنجويري بدأ عمر في تأسيس نظام التيجانية ، وذلك عن طريق التجنيد من كل الفولانيين والتوكولور والتورودني ، ومع ذلك لم يحقق نجاحاً ملموساً ، رغم وجوده في مركز السلطة ، الذي فاز به من بين الشيوخ المساعدين في وطنه الخاص « الفيوتاتورو Futa Toro » لما بدأ عمر حركة تطور كانت أكثر بروزاً في النواحي الحربية والسياسية وبذلك جذب إلى جانبه الرجال

(٨٢) للإستزادة انظر كتاب :

- J.Spencer Trimingham : History of Islam in West Africa.
pp. 181-189.

العلموحين بأعداد كبيرة ، من الجماعات المختلفة من قوى المراكز الاجتماعية
وسلحهم بأسلحة حديثة ، كان قد حصل عليها من التجار في الساحل .
وفي بداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، كان لدى عمر القوة الكافية ،
سواء ما كان منها مادي أو معنوي ، اكى يبدأ الجهاد ، وبعد ذلك زحف
على رأس قواته تجاه الشمال ماراً من خلال مقاطعات الماندى الصغيرة الواقعة
في البامبوك والبور (وانجارا القديمة) وكان جيشه قد دخل النورور « Nyoro »
العاصمة الرئيسية للدولة البامبارا الواقعة في الكارتا « Kaarta » عام ١٨٥٤ م
وكانت القوات الفرنسية قد اتصلت إلى قوات الحاج عمر ، أثناء زحفها
في حوض السنغال الأسفل (أنظر الفصل الحادي عشر) . وبعد عام ١٨٥٧
زحف الحاج عمر بقواته إلى الشرق لمحاربة مملكة البامبارا الواقعة في سييجو ،
وحقق بذلك انتصارات بعيدة المدى ضد الشعوب الوثنية ، وكانت الماندى
تمثل الجزء الأعظم من هذه الشعوب ، كما نجح هو وشيوخه نجاحاً ملحوظاً
في تحويل الوثنيين إلى العقيدة الإسلامية ، واستطاع أن يشكّنهم ليقوموا
دولة منظمة تحت قيادة حكومة إسلامية مركزية ، ولكن هجموه ضد السييجو
أوقعه في صراع مع القوة الإسلامية الرئيسية الموجودة في الماكينا ، بسبب
الخلاف بين الدولتين . وكان عمر في البداية يأمل في انضمام الماكينا إليه
ضد البامبارا الواقعة في السييجو . ولكن حفيد سيكو أحملو لوبو ، المعروف
بأحملو الثالث ، الذي حكم في الفترة ما بين (١٨٥٢ ، ١٨٦٢ م)
رفض تحقيق رغبة الحاج عمر ، وقال أن مملكة السييجو تقع تحت نفوذ
مسلم الماكينا ، وأن مسئولية تحويلها إلى الحياة الإسلامية الصحيحة ينحصر
في عملهم وحدهم . وقد أدى هذا إلى وجود صراع سيامي رئيسي ، كما أدى
إلى وجود عنصر منهي في هذا الجدل ، لأن عمر كان يمثل التيجانية ،
واستطاع أن يقول أن مسلم الماكينا ، الذين كانوا من القادرية ،
لم يأخذوا بلوحة كبيرة بأسباب الحضارة الإسلامية ، مما شجعه ذلك على
غزو السييجو هذا الغزو الذي أثار رد فعل عنيف من جانب فولاني الماكينا ،
الذين ضموا قواتهم إلى قوات البامبارا وإلى قوات بربر الكونت « Kunta »

للذين أصبحوا فيما بعد عرب ، والذين كانوا يقطنون جنوب الصحراء ،
وذلك بهلف التصلب لقوات الحاج عمر .

وفي عام ١٨٦١ م نجح عمر في الاستيلاء على ممالك السيجو ، وفي السنة
التالية لم يكن أمامه خيار إلا إرسال قواته ضد الماكيثا ، ونتيجة لهذه الحرب
دمرت عاصمته « حمد الله » . وفي عام ١٨٦٣ م وصل الحاج عمر إلى
تمبوكتو واستولى عليها . وقد أثبت جيشه تفوقاً حريماً ، ولكن تقدمه واجه
مقاومة عنيفة من جانب كل من فولاني الماكيثا ، وكذلك من جانب الشيوخ
وأيضاً من جانب أتباع القادرية ، مما جعل عمر عاجزاً عن إلحاق الهزيمة بهم ،
لذا كان عليه أن ينظم فتوحاته الجديدة ، كما كان يفعل في الفتوحات القديمة .
وفي عام ١٨٦٤ م قتل الحاج عمر أثناء ثورة الفولانيين ، واختير بدلاً منه
ابنه أحمد الذي تسلم تركة مثقلة ، فقصى أكثر من ٣٠ سنة في الحكم ، محاولاً
خلالها تدعيم سلطته ، ليس فقط على الفولانيين والماكيثا ، ولكن أيضاً على
الأبناء الآخرين للحاج عمر والأقارب الذين كان الحاج عمر ينصبهم حكاماً
على الأقاليم ، ورغم ذلك فلم يفلحوا بحلهم على أحمد بن الحاج عمر ،
ويحتمل أن يكونوا متمكنين من جانب مواطنيهم مما أدى بهم في النهاية إلى
الاستقلال عن المملكة الإسلامية الرئيسية المركزية . وواجه أحمد فترة عصيبة .
أثناء تأسيس سلطته ، وبخاصة قبل أن يهدده الفرنسيون القادمون من السنغال
إلى وادي النيجر في عام ١٨٧٩ م .

إمبراطورية ساموري

أدى تقدم فرنسا نحو وادي النيجر إلى المواجهة والتصادم مع قوة إسلامية
جديدة ، تختلف في الأسلوب عن الدول الإسلامية الأخرى ، التي كانت
موجودة في القرن التاسع عشر ، وهذه الدول كما رأينا ، قد أسسها
في بداية الأمر الفولانيون أو شيوخ التوكولور الذين تأثروا بالحضارة الإسلامية
المتبعة في الطرق « Tarikas » الصوفية . وكانت إمبراطورية ساموري

مثل إمبراطورية الماندى القائمة على أساس التوسع التجارى فى الديولا .
وقد ولد سامورى حوالى عام ١٨٣٠ م ، فى القرية التى تعرف فى الوقت
الحاضر بجمهورية غينيا ، التى تقع على بعد أميال قليلة من الحدود كل من
سيراليون وليبيريا . ولم يكن سامورى عالماً ، وإنما كان أمياً ، حيث أن
الكثيرين من أسرة التورى « Toure » التى ينتمى إليها سامورى قد ارتدت
إلى الوثنية . ومع ذلك فقد كان لرحلاته الأولى التى بدأها من الديولا أكبر
الأثر فى تأثيره بحركة إحياء الإسلام المعاصرة . وقد اكتسب سامورى تجربته
الأولى عندما كان يعمل جندياً فى خدمة ملك الماندى ، واكتسب كذلك
خبرة فى مجال التوسع ، فطمع فى فتح دولة إسلامية جديدة من بين دويلات
الماندى الصغيرة الواقعة فى الجنوب من أملاك الحاج عمر .

وفى منتصف الستينيات من القرن التاسع عشر ، وجدت النواة التى
ستقوم عليها الدولة المقترحة ، والتى ستنشأ عاصمتها فى بيساندوجو Bissandugu
القرية من مسقط رأس سامورى . وكان سامورى وأتباعه على درجة عالية
من الكفاءة والقوة ، فقد باعت قواته الأسلاب والعبيد الذين أمرتهم أثناء
زحفها ، وفى نفس الوقت قامت قواته بشراء الخيول والأسلحة الحديثة ،
وكان على دولة سامورى أن تعد نفسها إلى فتوحات كثيرة ، وبعد أن تم لها
ذلك نظمت القرى المفتوحة فى داخل مديريات ، حيث قام حكامها بجمع
الحزبة من الذهب ، ومن الإنتاج الزراعى . وكان أعظم نجاح حققه سامورى
أنه أصبح ملماً بكل جوانب العقيدة الإسلامية . وحصل فى عام ١٨٧٤
على لقب (الإمام) Almami (*) ، وبني المساجد وفرض الشريعة
الإسلامية على رعاياه . وسيطر بنفسه على مصادر الذهب فى البورى « Boure »
ومد فتوحاته بهمة إلى النيجر (ودخل فى حرب مع أحمد وميكو عام ١٨٨٤)

(*) يعنى المؤلف فيج بكلمة الأمامى Almami (الإمام أو الشيخ) .

ومن المحتمل أن يكون قد شيد إمبراطورية جديدة في مالي . وكان عليه أن يواجه الاستعمار الفرنسي ، الذي قدم للإستيلاء على المصادر الكثيرة . وفي تلك الأثناء حدثت بينه وبين الفرنسيين مناوشات بسيطة . وفي الفترة ما بين ١٨٨٢ ، ١٨٨٧ م قدم الفرنسيون من جهة واحدة ، وطلبوا عقد معاهدة معه لتحديد الحدود المشتركة بينه وبينهم . وكان الزحف الفرنسي مؤقتاً ولكن في عام ١٨٩١ م ، إحتل الفرنسيون بيسانلوجو ، وأصبح على ساموري أن يتوجه إلى الشرق لمواجهةهم فيما يعرف في الوقت الحاضر بساحل العاج الحديثة ، كما كان عليه أن يتجه إلى الجنوب الغربي من غانا ، ولكن في النهاية تمكنت فرنسا من الالتقاء معه مرة ثانية وأسرتة وكان ذلك عام ١٨٩٨ م وفي تلك الأثناء كان ساموري مشغولاً بتشييد إمبراطوريته الجديدة .

غرب أفريقيا قبل التوسع الأوربي

في السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر ، قررت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا التقدم إلى مسافة بعيدة في داخل الأرض الأفريقية ، الخاصة بالوطنيين الذين أطلق عليهم الغزاة الأوريون الهجج الجهاة ، وكان السودان الغربي معروفاً بانتعاشه بل وبنهضته ، بسبب إعتناق أهله للإسلام ، وفي أثناء حكم كل من أحمدو لوبو ، والحاج عمر ، وخلفائهم من أمثال ساموري حدث صراع في هذه البلاد ، كان الهدف منه التغلب على التفكك الاجتماعي والسياسي الذي كان من نتيجته هزيمة إمبراطورية الصنغى على أيلى المراكشيين منذ ٣٠٠ سنة مضت ، بينما نجد مملكة البرنو القديمة التي كانت توجد في السودان الأوسط مزدهرة ، عندما كانت تحت حكم الكانمى . وقد نجح الفولانيون في إقامة مراكز صناعية وتجارية وثقافية منظمة في أرض الهوسا ، التي كانت تضم إمبراطورية جديدة واسعة .

ولم يحتفظ خلفاء الكانمى ، وخلفاء عثمان دان فوديو ، والحاج عمر أو ساموري بإنجازاتهم السابقة ، وذلك يرجع إلى عدم وجود الفرصة الملائمة لهم

ومن الواضح أن تحطف الحاج عمر المدعو احمليو مبيكو ، قد واجه مشاكل صعبة في إمبراطوريته في التوكولور . وكان من هذه المشاكل أن الهيمنة الإدارية التي كانت تمارس في أقاليم الفولانيين من جانب السوكوتو ، والحواندو قد تلاشت ، كما نجد أن الأوربيين في الثمانينيات من القرن التاسع عشر كانوا يشعرون على أقل تقدير بأنهم وصموا بالعار بسبب ممارستهم لتجارة الرقيق في الأقاليم الجنوبية التابعة للنوب وللألورين « Alorin » . وفي الواقع أن السودان الأوسط والغربي قد حققا تقدماً ملموساً من الناحية البشرية والسياسية ، وأعقب فترة الازدهار هذه ، فترات لم تضيق خلالها الفرص الملائمة للتقدم ، وقد تمكن الإسلام من توحيد هذه الأقاليم النامية في دولة جديدة اقترنت بالعلم الممثل في معرفة القراءة والكتابة . وكان في الإمكان النهوض بها سياسياً حتى يتم لها تحقيق التقدم والرفاهية .

ولم يعد السودان يمتلك القوة الإقتصادية التي كانت تشجع على القلوم إلى غرب أفريقيا ، كما لا يوجد دليل على أن التجارة عبر الصحراء كانت منهارة سواء أكان ذلك من حيث حجمها أم من حيث قيمتها ، قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر . وفي الحقيقة أن تجارة الصحراء وصلت إلى ذروتها عام ١٨٧٥ م ، فقدر حجمها بما يساوي ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أو ما يعادل ٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، ويعتبر هذا المبلغ ضئيلاً إذا ما قورن بحجم التجارة المتدفقة من وإلى غرب أفريقيا عن طريق البحر . ومن قبل كان يوجد ميناء واحد تمثل في ميناء لاجوس ، الذي كان في وسعه إستقبال معظم التجارة التي تمر من جميع طرق الصحراء . فكان التجار الأوربيون الذين يستخدمون البحر في نقل بضائعهم يمثلون جانباً ، ويمثل الأفريقيون الساحليون الجانب الآخر . في تجارة غرب أفريقيا . وفي منتصف السبعينيات من القرن التاسع عشر ، كان قلوب تجار الصحراء إلى الساحل يتفاوت فيما بين ٥ ، ٦ مرات ، ولكن بعد الفتح الأوربي لغرب أفريقيا تقلصت تجارة

الصحراء بل وتلاشت هذه التجارة ، وفي الوقت نفسه تمت التجارة البحرية (٨٢) بشكل ملحوظ ، وكان كل من الحاج عمر وساموري قد عرفا قيمة التجارة بالنسبة لإمبراطوريتيهما لهذا حافظا على هذه التجارة مع الساحل ، وربما طردوا الفولانيين إلى داخل أراضي اليوروبا التي كانت مصالحها متشابهة مع مصالح جيرانها .

وكان الأفريقيون في غينيا في مركز إقتصادي قوى قبل التوسع الأوربي فلم يرغبوا فقط من العمل كوسطاء في التجارة بين الساحل والداخل ، بل أنهم كانوا يحققون أرباحاً من محاصيل التصدير ، التي تتمثل في زيت النخيل والبنور ، وجوز الهند ، والمطاط ، والقطن ، وقد ساعدتهم على ذلك إيجاد محاصيل جديدة ذات قيمة إقتصادية مثل الكاكاو والبن .

وعلى الرغم من ذلك فإن سكان غينيا كانوا أقل استقراراً في مجال السياسة لأنهم لم يقوموا بنشر الأنظمة السياسية الجديدة ، حتى يتمكنوا من مواجهة المواقف الجديدة التي تطرأ عليهم فقد كانت ممالك الأشانتي والداهومي وحول المدينة واتحاد الفانتى في أنهار الزيت ، أمثلة مختلفة للتطور الذي يلائم الظروف المتغيرة ، وبالأحرى كانوا يواجهون مشاكلهم ويتغلبون عليها مثما يفعل الأوروبيون الذين قاموا خلال القرن التاسع عشر بغارات كبيرة ، كان البعض منها سياسياً أو عسكرياً ، فكانت بريطانيا قد أسست مستعمراتها في سيراليون وساحل النيجر ولاجوس ، واستولت على عاصمة الأشانتي ، وهزمت فرنسا في وادي السنغال الأسفل خلال الفترة ما بين أعوام ١٨٥٤ ، ١٨٦٥ م . وفي الحقيقة أصبح من الواضح أنه في حالة نشوب تصادم بين الأفريقيين والأوروبيين على المصالح ، فإن الغلبة ستكون للأوروبيين ، لأن الأوروبيين في

(٨٢) لاشك أن تجارة الصحراء قد انخفضت بصورة كبيرة بسبب ازدياد حركة تجارة المحيط وبخاصة بعد قدوم الأوروبيين واستعمارهم لهذه المنطقة . أذن لم يكن للأوروبيين اهتمام بتجارة الصحراء التي أثر نقصها بصورة خطيرة على سكان شمال أفريقيا ، وقد ساهمت هذه التجارة في نقل حضارة الشمال الأفريقي إلى قلب القارة . (المترجم) .

هذه الحالة سيجلبون قوات على مستوى عال من الكفاءة ، ليحققوا ما أرادوا وأصبح من الواضح أيضاً في السبعينيات من القرن التاسع عشر أن المواجهة مع الأوربيين الممثلين في التجار والمبشرين ، وموظفي الحكومات الأوربية (٨٤) قد تخلق مواقف أكثر صعوبة للأفريقيين ، وفي الوقت نفسه يتيح ذلك الفرصة للأوربيين لاتخاذ إجراء عدواني إيجابي ، والدليل على ذلك قيام بريطانيا بالإستيلاء على لاجوس واتحاد الفانتى . وبنمو قوة التجار الأوربيين وزيادة العداء من جانب المبشرين المسيحيين للحياة الأفريقية ، نشط التدخل الأوربي في أفريقيا ولكن مع ذلك فلم يكن الأوربيون يهتمون بأن يتدخلوا بإجراءات ضد الممالك التي كان لها أمجاد سالفة مثل الأيو أو البنين ، أو ضد البلاد الحديثة مثل أقاليم أنهار الزيت ، أو ضد الإمبراطورية الإسلامية المزدهرة في بلاد السودان (الغربي) .

(٨٤) في هذه الفترة كان الأوربيون أكثر قوة ورسوخاً مع أنهم لم يقوموا بخطوات أكثر فاعلية في مجال الغزو والإستعمار ، بل تركوا هذا الدور للتجار والمبشرين ولموظفي الحكومات الأوربية ، ولكن لما اشتدت المنافسة بين الممالك الأفريقية حرس الأوربيون على إغتنام هذه الفرص للتوسع في الداخل دون أي مقاومة تذكر من جانب الأفريقيين ، لأنه لم يكن لديهم الأسلحة الحديثة . إذن التفكك الأفريقي دعم دون أدنى شك القوة الأوربية في هذه المناطق . (المترجم) .

(م ٢٠ - تاريخ غرب افريقيا)

الفصل الحادي عشر

استئناف النشاط الفرنسي والزحف الأوربي على المستعمرات

إحياء الاهتمام الفرنسي بغرب إفريقيا :

في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ، كانت بريطانيا (٨٥) الدولة الوحيدة من بين الأمم الأوروبية ، التي رغبت في توسيع نطاق تجارتها وبعثاتها التبشيرية ، وكانت ترغب في بعض الأحيان في توسيع نفوذها السياسي في غرب إفريقيا . وقد حافظت بريطانيا على اهتمامها بالوطن وبسكانه ، ففي البداية ، لزيادة هذا الإهتمام ، لأن بريطانيا كانت قد اتخذت إجراءات فعالة ضد تجارة الرقيق في هذه المنطقة ، بعد ذلك كانت التجارة المشروعة تمثل إهتمامها في هذه المنطقة ، فحشيت على تدميرها لأنها على النقيض من تجارة الرقيق ، التي أصبحت مرفوضة من الشعب البريطاني . لهذا فقد منافسوا بريطانيا السابقون إهتمامهم بغرب أفريقيا ، ففي عام ١٨٢٢ م فقدت البرتغال إمبراطوريتها في البرازيل ، كما فقدت تجارتها نشاطهم في ساحل غرب أفريقيا ، ولكن فيما بعد زاد النشاط البرتغالي في البرازيل لرغبة التجار البرتغاليين في استمرار تجارة الرقيق ، التي كانت قد ألغيت بواسطة الإجراءات التي قام بها

(٨٥) من الملاحظ أن بريطانيا بعد أن قامت بدور فعال في القضاء على تجارة الرقيق في غرب أفريقيا ، رأت أنه من الضروري بالنسبة لها أن تجتث ثمار ما بذلته من جهد ، وذلك عن طريق زيادة نفوذها السياسي في هذه المنطقة ، وتوسيع نطاق تجارتها وبعثاتها التبشيرية فأدى ذلك بالتالي وبنون شك إلى مضايقة كل من البرتغال وهولندا والدنمارك فاضطروهم ذلك إلى التخلي عن تجارتهم وعن مصالحهم في هذه المنطقة . إذن يمكن القول بأن دعوة بريطانيا إلى محاربة الرقيق في غرب أفريقيا وفي عرض المحيط ومساهمتها في تأسيس مستعمرة في سيراليون للبيد المحززين ، ومناداتها بالتجارة المشروعة ، لم يكن من أجل غرب أفريقيا ، ولكن كان من أجلها وها أنذا قد تكشف الأمور (المترجم) .

الأسطول البريطاني. ومن ناحية أخرى فإن مصالح كل من الهولنديين والدنمركيين قد إنهارت ، بسبب موقف حكومتيهما المناهض لتجارة الرقيق . هذا الموقف الذي كان يقل في أهميته عن الموقف الذي اتخذته حكومة بريطانيا التي كانت جادة في القضاء على تجارة الرقيق في غرب أفريقيا . لهذا نجد بريطانيا لم تشجع التجار الأوروبيون الذين عاشوا في ساحل غرب أفريقيا على الإتجار في الرقيق.

وبعد انتهاء الحروب النابليونية عام ١٨١٥ م كان التجار الفرنسيون الذين مارسوا نشاطهم التجاري في ساحل غرب أفريقيا قليلي العدد ، ويرجع ذلك إلى الصراع المرير الذي حدث بين فرنسا وبريطانيا في هذا القرن ، فكانت فرنسا قد فقدت معظم إمبراطوريتها الشاسعة في أمريكا وآسيا ، وكانت أفريقيا تمثل إلى حد ما أحد المناطق التي توجد فيها وراء البحار ، والتي أتاحت الفرصة أمام المشروعات الفرنسية : ففي البداية كان التقدم الفرنسي في ساحل غرب أفريقيا بطيئاً وبخاصة بعد قيام الثورة الفرنسية وحتى بعد نابليون لم يجد الفرنسيون من السهل عليهم إيجاد حكومة مستقرة تضمن لهم التأييد المعقول لسياسة التوسع الإستعماري . لهذا ؛ فهم على مدى ستين عاماً ظلوا يتأرجحون بين تأسيس نظام جمهوري أو ملكي أو نظام إستعماري ، وكان كل منهم له موقفه المختلف ، الخاص بتأسيس إمبراطورية فيما وراء البحار ؛ فكان الاتجاه الأول يؤكد الرغبة في الحرية والمساواة والأخاء بين الجنس البشري ، وكان أنصاره يستنكرون على فرنسا حقها في فرض سيادتها على الشعوب الأخرى أما الاتجاه الثاني فإن أنصاره كانوا يطالبون بالرجوع إلى أمجاد لويس الرابع عشر أو نابليون الأول ، واعتقدوا أن الحضارة الفرنسية كانت حضارة ممتازة ، ومن الواجب فرضها على الشعوب المتخلفة حضارياً .

وعلى هذا بدأ الغزو الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠ ، ولم يكن هذا الغزو في البداية ناجحاً ، ولا مقبولا ، لأنه أسهم إلى حد ما في بناء الإمبراطورية خلال عصر نابليون الثالث ، أي في الفترة ما بين (١٨٤٨ ، ١٨٧٠ م) ، ومع ذلك لم تصبح فرنسا منافساً خطيراً لبريطانيا في غرب أفريقيا حتى حوالى

عام ١٨٧٩ م . وإلى جانب ذلك فقد وجدت أمم أوربية أخرى مثل ألمانيا وغيرها من الدول الأخرى ، كانت قد قامت بتوسيع مشاريعها الساحلية في غرب أفريقيا ، ويشير إلى ذلك الزحف الأوربي العام على المناطق الأفريقية ، فامتد النفوذ البريطاني على شعوب غرب أفريقيا من سيراليون وحتى الكاميرون ولم يواجه هذا التوسع تحداً من جانب أية قوة أوربية أخرى .

ومن الملاحظ أن فرنسا في عام ١٨١٧ ، كان في مقلورها فرض سيادتها على شمال سيراليون ، ولكن في خلال الحروب النابليونية انفصلت عن فرنسا المراكز الفرنسية في سيراليون والقريبة من السنغال ، والسبب في ذلك يرجع إلى التفوق البريطاني البحري ، فقد احتلت بريطانيا عام ١٨٠٩ م حصن القديس لويس والبحري ، ونتيجة لذلك تدهورت تجارة الحصن في الداخل بلرجة كبيرة . وفي عام ١٨١٧ م استردت فرنسا هذين الحصنين ، كما إحتلت مركزين للتجارة يقعان على شاطئ نهر السنغال بحيث يقع أحدهما في البرينا ويقع الآخر في جامبيا . وبدلاً من محاولة فرنسا القيام بتنشيط تجارتيهما بل أنها ركزت إهتمامها على زراعة القطن والمزروعات الأخرى الموجودة في السنغال الأسفل ، وفي رأس القبرد المجاورة لمنطقة السنغال . وفي عام ١٨٢٦ م فشل المغامرون الفرنسيون في ممارسة الزراعة مما حتم على فرنسا العودة إلى التجارة ، وذلك لتحقيق بعض المزايا الاقتصادية في غرب أفريقيا .

وبعامة فقد وجد طريقان ، بواسطتهما تمكنت فرنسا من تطوير مراكز تجارتها مع غرب أفريقيا ، بحيث وصلت هذه التجارة إلى الشعوب الداخلية ، وأصبحت السنغال تمثل طريقاً رئيسياً للتجارة تحت سيطرة فرنسا المطلقة . وقد سارت هذه المراكز على النهج الذي سارت عليه مراكز التجارة البريطانية التي تقع على مسافات متباعدة عن بعضها على طول الساحل . وكشفت الرحلات الكشفية في نهر السنغال عن أن شعوب السودان كانت تمثل الجزء الأعظم من الدول القوية إلى حد ما ، فكثيراً من تجارتها الخارجية كانت مع شمال أفريقيا ، وكان يسيطر عليها التجار المسلمون ، لهذا كان من المحتمل أن تقوم

فرنسا بغزو عسكري لتخضع هذه الدول تحت سيطرتها ، حتى تحول تجارتها إلى السنغال . ومن قبل لم يكن للتجار البريطانيين منكية في بعض المناطق من ساحل غينيا ، ولم تكن هناك فرصة أمام التجار الفرنسيين تساعد على منافسة البريطانيين . واقد ضغطت الشركات التجارية الفرنسية على حكومتها كي تمد النفوذ الفرنسي إلى بعض أجزاء من ساحل غينيا ، وفي الوقت نفسه كان هناك نشاط لبعض التجار الفرنسيين منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين .

النشاط الفرنسي في ساحل غينيا

في الفترة ما بين أعوام ١٨٣٨ ، ١٨٦٥ م

في الفترة ما بين ١٨٣٨ ، ١٨٤٢ عقد ضابط فرنسي بحري ، يدعى بويه - ويلامي « Bouct-Willamez » اتفاقيات مع الحكام الأفريقيين في كل من رأس بالماس « Cape Palmas » وبسام الكبرى « Grand Bassam » وأسيني « Assini » الواقعة في ساحل العاج ، وكذلك عقد اتفاقاً مع حاكم بوني « Bonny » الواقعة في منطقة أنهار الزيت ونهر الجابون . وتقع رأس بالماس في منطقة الساحل ، الذي يعرف في الوقت الحاضر بجمهورية ليبيريا ، وكانت فرنسا قد تنازعت السيادة عليها مع حكومة منروفياء « Monrovia » ومع ذلك فلم يستطع الفرنسيون أن يثبتوا أقدامهم هناك . ولكن في عام ١٨٤٣ م استولت فرنسا (٨٦) على المراكز التجارية التي بنيت في الأسيني وفي بسام الكبرى . وفي العشرين سنة التالية أعادت فرنسا علاقاتها مع ملك داهومي . وبهذا إمتد نفوذها بشكل غير رسمي إلى مناطق أخرى في ساحل العاج ،

(٨٦) من الملاحظ على فرنسا أنها بعد إنتهاء الحروب النابليونية عملت بنشاط كبير جداً في غرب أفريقيا سواء أكان ذلك عن طريق عقد الإتفاقيات مع الحكام الأفريقيين ، أم كان عن طريق إقامة العلاقات الطيبة مع بعض الدول الأفريقية أم عن طريق تأسيس المستعمرات ، وذلك بالاستيلاء على بعض المناطق وضمها لنفوذها (المترجم) .

هنا فضلًا ، عن قيام فرنسا بتأسيس محمية لها في ساحل العبيد ، واستيلائها على ميناء نوفو ، وكوتونو ، والأنشو « Anccho » ..

وكان ميناء بورت نوفو ، قد وضع تحت سيطرة داهومي ، وذلك لوجود علاقات تربط فرنسا بالبحر « Gele » ملك داهومي ، كما كانت لها علاقات صداقة مع حاكم بورت نوفو ، الذي أصبح من الصعب على النفوذ الفرنسي التوسع في بلاد . وكان حاكم بورت نوفو هذا ، قد قدم الدعم والعون إلى سلطات المستعمرة البريطانية الجديدة المنشأة في لاجوس وفيما بعد امتدت سيطرة البريطانيين في الغرب على طول الساحل إلى باداجري Badagry وما وراءها ، وكان التوسع البريطاني يرجع إلى الإضطرابات التي حدثت في أرض اليوروبا ، التي يمارس فيها المبشرون والتجار البريطانيون نشاطهم ، وقد أدت الفوضى في بلاد اليوروبا إلى إغارة جيوش البحري على بلاد اليوروبا وفي ظل هذه الظروف اعتقد الفرنسيون أن هذا الوقت ملائم للجلاء عن الأنشو « Anecho » والتخلي عن حمايتهم لميناء بورت نوفو والكوتونو « Cotonu » .

وقد كبح جماح الطموحات الفرنسية السياسية في ساحل العبيد لفترة من الوقت ، مع أن تجارها (٨٧) كانوا قد استولوا على الأرض بسرعة في ساحل العبيد وساحل العاج ، وشمال سيراليون ، وكان الهدف من ذلك هو إبعاد التجار البريطانيين عن هذه المناطق . وفي عام ١٨٥٧م ، وقع إتفاق بين بريطانيا وفرنسا ، تنازلت فرنسا بتمتضاء إلى بريطانيا عن حصنها في البريدا ، على شريطة أن تتخلي بريطانيا بمقتضى هذا الإتفاق عن حقوقها التجارية في الساحل الأفريقي القريب من حصن الجورني ، وتتخلي كذلك عن السيطرة الكاملة عن تجارة جامبيا التي لم تحصل منها على ربح كبير ، وسبب ذلك يرجع

(٨٧) في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تكف عن التوسع في منطقة غرب أفريقيا ، كان تجارها بواصلون توسعهم عن طريق الإستيلاء على مناطق جديدة ، وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى عرقلة أو تضيق الخناق حول البريطانيين في هذه المنطقة (المترجم) .

إلى توغل الفرنسيين في الداخل ، ليس فقط في شمال السنغال ، ولكن أيضاً وصنوا إلى الجنوب من هذه النهر ، كما مد الفرنسيون نفوذهم على طول نهر كسمانس : The River Casamance .

التقدم الفرنسي في السنغال

في الفترة ما بين أعوام ١٨٥٤ ، ١٨٦٥ م

بعد إعتلاء نابليون الثالث عرش فرنسا عام ١٨٤٨ م أعلنت حكومته ، أنها تنوى استمرار سياستها الإيجابية لتطوير التجارة مع السنغال ومد النفوذ الفرنسي مع نهر السنغال إلى الداخل . وفي عام ١٨٥٤ م ، انفصلت حكومة الحورى عن السنغال ، وأصبحت الحورى مسئولة عن شئون المراكز التجارية الفرنسية ، هذا فضلاً عن كونها قاعدة بحرية لفرنسا . وقد عين الكابتن لويس فيدهيرب Lewis Faideherb ، (أصبح فيما بعد جنرالاً) حاكماً جديداً على السنغال ، وكان لهذا الحاكم الحرية في التركيز على توسيع النفوذ الفرنسي مع النهر (نهر السنغال) إلى الداخل ، وفي خلال عشر سنوات من حكمه أسس حصوناً فرنسية في الماتام Matam ، وفي الباكل الواقعة في جالام Galam ، وفي المدينة الواقعة في الخاسو Khasso ، التي ساهمت كما رأينا في كبح تمرد الحاج عمر القادم من الغرب . وفي عام ١٨٥٧ م احتلت فرنسا حصون الفوتا تورو Futatoro ، وبدأت بعد ذلك في إحتلال كايور Cayor ، وفي الوقت نفسه ، أرسلت البعثات الفرنسية المدنية ، كي تتجسس على الأرض الواقعة في الفوتاجالون ، كما كان عليها التجسس في أقصى الشرق حتى سييجو .

وكان فيدهيرب يمثل النموذج الطيب بصفته قائداً حريياً فقط ، فرغب أن تكون فتوحاته إقتصادية ، بحيث يمد إدارته إلى منطقة واسعة جداً ، كي يكفل الرخاء للتجار الفرنسيين الموجودين في حصن القديس لويس ، وإلى جانب عماله العسكري هذا ، كان عليه تنمية محصول جور الهند ، كي يتمكن السنغاليون من تنمية صدراتهم من هذه الغلة ، وعمل الكثير

من الفرنسيين على تزويد هذه المنطقة بإدارة جيدة ذات نظام تعليمي حسن (علماني وتبشيري) والسبب في ذلك يرجع إلى وجود الأراضي التي ضمها فيدهرب إلى السيادة الفرنسية .

وبعد رحيل فيدهرب من السنغال عام ١٨٦٥ م ، ظل الفرنسيون يمارسون نشاطهم في منطقة غرب أفريقيا لمدة خمس عشرة سنة ، ومع ذلك فلم يحققوا تقدماً كبيراً في غرب أفريقيا، ويرجع السبب إلى أن حكومة نابليون الثالث أصبحت مقلقة للدرجة كبيرة بل وغير مستقرة . وفي الفترة ما بين (١٨٧٠ ، ١٨٧١) هزمت فرنسا هزيمة نكراء على يد بسمارك الألماني ، وظلت هكذا حتى عام ١٨٧٩ م ، بحيث لم تتمكن من إعادة الثقة كاملة في نفسها كي تباشر بدرجة كبيرة توسعها الإستعماري . ولكن في الواحد والعشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، زحفت فرنسا بسرعة لتعبر السودان كله بدءاً من السنغال وحتى نهر النيل ، واشتركت في غزو الصحراء من الجزائر حتى بحيرة تشاد ، وربطت الفتوحات الحديدية بمراكزها التجارية في سواحل غينيا . وفي نفس الفترة كان الألمان قد أسسوا مستعمراتهم في التوجو والكاميرون ، ولأول مرة حدد بشكل قاطع النفوذ البريطاني الواسع في غرب أفريقيا ، في داخل حدود سياسية محكمة تضمنت مناطق صغيرة نسبياً من الأقاليم التابع لها باستثناء نيجيريا .

بداية الزحف الأوربي على الأقاليم الأفريقية

حاول كل من الفرنسيين والألمان الاستيلاء على مستعمرات جديدة واسعة في أفريقيا في خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر (٨٨) ،

(٨٨) لو تساءلنا بالقول ، لماذا تأخرت كل من فرنسا وألمانيا في تأسيس مستعمرات لها في غرب أفريقيا ، نقول أن السبب المباشر وراء ذلك يرجع إلى الحروب التي نشبت بين الدولتين في الفترة ما بين ١٨٧٠ ، ١٨٧١ ، وما لا شك فيه أنه بعد انتهاء هذه الحرب تسابقت هاتان الدولتان للاستيلاء على مستعمرات لها في غرب أفريقيا (المترجم) .

إلا أنه لم يكن من السهل عليهم إتمام ذلك دون القيام بدراسة كاماة للظروف السياسية والاقتصادية ، وكان من الصعب على أوروبا معرفة حجم هذه المستعمرات وأهدافها ، لأنه من المحتمل أن نقول أن الصراع على الساطة في أوروبا كان مستمراً وبخاصة في الفترة ما بين ١٨٧٠ ، ١٩١٤ م والتي كان من نتائجها قيام المنافسات الدبلوماسية والاقتصادية ذات التأثير القوى خارج أوروبا نفسها . وكان قليلاً من رجال السياسة يعتقدون في حاجة أقطارهم إلى مستعمرات أفريقية . وعلى أية حال ، فإن الأعمال التي قام بها المستكشفون والجملات الكشفية التي أرسلت ضد تجارة الرقيق عرفت أوروبا بأفريقيا تعزيفاً واضحاً ، ولم يكن لتجارة الرقيق مثل هذا الدور في التعريف بأفريقيا . من هنا رغب الأوروبيون في تنمية هذه القارة ، وأكثر من ذلك فإن رجال السياسة الأوروبيين عرفوا أهمية موقع ساحل غرب القارة الأفريقية ، التي تبم الإسيلاء عليه بمعرفة التجار البريطانيين .

ومع أفول تجارة الرقيق ، اتجه التجار البريطانيون إلى تطوير التجارة في غرب القارة ، بحيث كانوا أكثر نجاحاً من تجار الدول الأوربية الأخرى (٨٩) وسبب ذلك راجع إلى أنهم يمثلون أقوى وأغنى أمة صناعية في أوروبا ، وعلى ذلك فإن بريطانيا كانت تقدم لهم الدعم الذي يتمثل في الحملة التي أرسلت ضد الرقيق ، والتي مكنت البريطانيين من الحصول على موطىء قدم لهم في أفريقيا أكثر من منافسيهم . ومع ذلك فقد قامت بريطانيا بتأسيس عدد قليل من المستعمرات في أفريقيا ، وكانت هذه المستعمرات معروفة الحدود بحيث

(٨٩) من الواضح أن الهدف من وراء حملة بريطانيا للقضاء على تجارة الرقيق في غرب أفريقيا يرجع إلى تدعيم نفوذها في هذه المنطقة ، وكذلك استغلالها لموارد هذه المنطقة ، وبخاصة بعد أن قررت اللجوء إلى تنشيط حركة التجارة المشروعة ، بدلا من تأسيس مستعمرات في العالم الجديد والتي أصبحت لا تقى بما يغرق عليها ، هذا فضلا عن تصريح الفائض لديها من السلع الصناعية ، إذا كانت بريطانيا أسبق من كل من فرنسا وألمانيا في الوصول إلى متلفة غرب أفريقيا بل وعلت على تدعيم نفوذها فضلا عن إرسال البعثات الكشفية (المترجم) .

وضعت تحت سيطرة بريطانيا بطريقة مباشرة . وكان على بريطانيا أيضاً مد نفوذها بالكامل على المناطق التي لا تزال خاضعة لنفوذها . وقد أتاح هذا النفوذ البريطاني الواسع النطاق في أفريقيا ، الفرصة الملائمة أمام رجال السياسة الألمان والفرنسيين ، ليضغطوا على بريطانيا لتساعدتهم في تحقيق أهدافهم الدبلوماسية والإستراتيجية في أوروبا ، وفي أى مكان آخر (على سبيل المثال في مصر التي كانت مجالاً للمنافسة المبريرة بين بريطانيا وفرنسا) فكانت كل من فرنسا وألمانيا يهدفان إلى إيجاد مستعمرات خاضعة لنفوذها بشكل مباشر ، لأن تجار بريطانيا (أو التجار الأوروبيون الآخرون) ومبشرها كانوا لا يسمحون للتجار الآخرين بالعمل ، وربما كانوا يسمحون لهم بالعمل فقط في القارات التي يتعرضون فيها للخسارة . ويمكن القول أن سياسة بريطانيا الخارجية كأن لها تأثير كبير في هذه الفترة في غرب أفريقيا .

وكان من نتيجة هذا التنافس أن قسمت أفريقيا بين الأوروبيين ، ولم يكن هذا التقسيم نتيجة عمل مباشر لحكومتى فرنسا وألمانيا ، بل كانت نتيجة أعمال فردية قام بها الملك ليوبولد الثاني ملك بيلجيكا ، الذي انحصرت رغبته في الحصول على إمبراطورية خاصة به في الكونغو ، مما أدى إلى نشوب صراع بين كل من بريطانيا وفرنسا والبرتغال ، وقد اضطرتهم ذلك في عام ١٨٨٤ إلى المطالبة بعقد مؤتمر في برلين ، يضم كل القوى الأوروبية المهمة بإفريقيا والتي لها مصالح مشتركة مع الكونغو . وفي عام ١٨٨٥ م ، اجتمع ممثلون عن القوى الأوروبية سالفة الذكر ، في مؤتمر برلين ووقعوا على إتفاقية ، أعلنوا فيها عن المصالح الهامة في أفريقيا والعالم ككل ، كما أعلنوا أيضاً أنه في إمكان التجار الأوروبيين والمبشرين الحق في الدخول بحرية إلى أفريقيا ، ووافق المجتمعون أيضاً على القضاء على عبادة الرقيق ، واتفقوا كذلك على نقل المزايا المادية والأخلاقية لحضارة الأوربية إلى شعوب أفريقيا ، واتفقوا أيضاً على ضرورة حرية الملاحة لكل الأشخاص التابعين للدول الأوربية بالتساوي في أنهار الكونغو

والنيجر ، وعلى أية حال فقد اتخذت خطوات عملية قليلة من جانب الموقعين على هذه الإتفاقية ، تقضى بضمان حرية الدخول إلى قلب أفريقيا. ونص الإتفاق أيضاً على حرية وصول رعايا الدول إلى مستعمرات بلادهم ، لأن الوصول إلى هذه المستعمرات كان مقيداً من قبل . وقد ورد بينود الإتفاقية شرط ينص على عدم فرض حماية على الساحل الأفريقي أو ضم بعض أجزائه لدول أوروبا . وقد اعترف الجميع بذلك ، لهذا كان على الدول الأوروبية إرسال الإداريين لفرض السلطة الفعالة على طول خط الساحل الواقع تحت الحماية الأوروبية . وفي عام ١٨٩٠ م ، عقد في بروكسل مؤتمر أفريقي عالمي تقرر فيه تطبيق الإحتلال الأوروبي الفعلي لكل أواسط أفريقيا ، فضلاً عن تطبيقه على سواحلها .

التقدم الفرنسي الألماني في غرب أفريقيا في الفترة ما بين أعوام ١٨٧٩ ، ١٨٩٦ م

لم يعد للنموذج الأوروبي الذي أسسه تجار بريطانيا ومبشروها في ساحل أفريقيا أهميته العالمية الشرعية وبخاصة بعد عقد مؤتمرى برلين وبروكسل ، إلا إذا أسست الحكومة البريطانية حكومات محلية في منطقة الساحل . كما فعلت — على سبيل المثال — في ساحل الذهب ولاجوس . لهذا نجد أنه قبل مغادرة الموقعين على إتفاقية برلين مؤتمر الإجتماع ، كان الإداريون الألمان قد وصلوا إلى الكاميرون ، واستقروا في منطقة صغيرة من الساحل ، تقع بين ساحل الذهب وبين المحطات الفرنسية الواقعة على ساحل العبيد ، وسارعوا في التفاوض مع الحكام الأفريقيين . وبذلك تم توقيع المعاهدات بين ألمانيا وهذه البلاد ، بحيث وضع الأفريقيون بمقتضاها بلادهم تحت الحماية الألمانية . وبذلك برز لعدة سنوات دور التجار والمبشرين الألمان في الأقاليم الساحلية وبخاصة في توجو (Togo) . ومن ناحية أخرى سيطر تجار بريطانيا ومبشروها على الكاميرون ، ولكن بعد عام ١٨٨٥ م تمكنت السلطات الألمانية من محاصرتها ، مما اضطر معظمهم إلى مغادرة هذه المنطقة . ولكي تتجنب بريطانيا حلول

حرب بينها وبين ألمانيا شبيهة بحرب دلتا نهر النيجر ، سارعت بوضع الساحل وبخاصة المنطقة الواقعة بين لاجوس والكامبرون تحت حماية بحمية أنمار الزيت وتوات وزارة المستعمرات البريطانية الإشراف على هذه المنطقة ، هذا إلى جانب مساهمة القنصل بيتس « Bights » في حكم هذه المنطقة ، وتعاونته مع وزارة المستعمرات البريطانية . وكان بيتس هذا يدير شئون البنين والبيافرا وفي عام ١٨٨٢ م نقل بيتس مركز قيادته من جزيرة فرناندوبو إلى الأرض الرئيسة في كاليبار القديمة .

ومن ناحية أخرى فقد قام الفرنسيون بخطوات جديدة لتدعيم مركزهم في منطقة غرب أفريقيا ، ففي عام ١٨٧١ م ، كانت الحاميات الأجنبية قد انسحبت من المراكز الفرنسية في ساحل العاج ، وبذلك أصبحت هذه المراكز تحت رعاية التجار الفرنسيين المقيمين هناك . وفي عام ١٨٨٦ تمكنت الحكومة الفرنسية من بسط سيطرتها المباشرة على المراكز الفرنسية ، وأسرع الموظفون الفرنسيون إلى العمل الجاد من أجل توقيع معاهدات حماية مع الشيوخ المحليين بحيث تتيح هذه المعاهدات لفرنسا السيطرة الكاملة على كل الساحل ، وبخاصة على المنطقة الواقعة بين ليبيريا وساحل النيجر . وفي عام ١٨٨٧ احتلت فرنسا كوناكري ، وأصبح لوجودها في عام ١٨٩٣ م تأثيراً على الساحل وبخاصة في المنطقة الواقعة بين سيراليون وغينيا البرتغالية ، وأوذلك بعدما وضعت الدستور الخاص بالمستعمرات الفرنسية الجديدة في ساحل العاج وغينيا الفرنسية .

وفي عام ١٨٧٨ م ، استولت فرنسا على مقاطعة كوتونو ، وفي عام ١٨٨٢ ل فرضت حمايتها على ميناء بورت توفو . وفي عام ١٨٨٥ م ، أصبح النفوذ الفرنسي قوياً وبخاصة بعد أن تمكنت فرنسا من عقد معاهدات حماية على أوسع نطاق مع شيوخ هذه البلاد ، وبذلك وصلت السيطرة الفرنسية على طول الساحل إلى أقصى الغرب حتى الألكشيو الواقعة على حدود توجو الألمانية . وفي الفترة ما بين أعوام ١٨٥٨ ، ١٨٨٩ م ، احتج الجيلي « Gelle »

ملك داهومي على التوسع الفرنسي في الغرب الأفريقي ، بحيث قال البهاتزين (Behanzin) ، في الفترة ما بين ١٨٨٩ ، ١٨٩٣ م أن الدول الساحلية مستقلة ، وأنه لا يمكن أن توضع تحت الحماية الفرنسية بلون موافقة هذه الدول الأفريقية نفسها . لذا كانت الحرب حتمية بين فرنسا وداهومي . وفي عام ١٨٩٣ م نشبت الحرب بين الدولتين ودخل الفرنسيون أبومي (Abomey) وأقالوا البهاتزين وولوا بدلا منه واحدا من طرفهم ، وكان تعيينه إسما ، فوضعوا كل القطر تحت حمايتهم . وبعد ذلك بسبع سنوات أصبحت داهومي مستعمرة فرنسية .

وكان التقدم الفرنسي مزيجا في المناطق الداخلية ، فقد مد الفرنسيون نفوذهم عن طريق الغزو العسكري للسودان لإثبات من الستغال وحتى بحيرة تشاد قتي عام ١٨٨٣ م ، احتل الكابتن جاليني (J. S. Gallieni) ، باماكو الواقعة في أعالي النيجر . وفي السنوات التالية عقدت فرنسا معاهدات مع ساموري وضع بمقتضاها جنوب النيجر وأنهار تنكسو (Tinkisso) تحت الحماية الفرنسية . وفيما بعد ، اعتقد ساموري أن فرنسا مشغول على وضع إقامته تحت حمايتها . لهذا ، غزا الكولونيل أرشيناود (Colonel Archinard) عام ١٨٩٠ م إمبراطورية التوكولور التابعة إلى أحمليو نيكو . وتحت ضغط الحملات الفرنسية اضطر أحمليو نيكو إلى التوجه إلى ميجو الواقعة في الشرق ، ومنها اتجه إلى الملايكا . لهذا نجد في عام ١٨٩٣ م أن جميع هذه المقاطعات قد سقطت في أيدي الفرنسيين . وفي نهاية الأمر هرب أحمليو نيكو داخل مقاطعة سوكوتو ، وتوفي هناك عام ١٨٩٨ م .

وفي تلك الأثناء هم كل من الفرنسيين وساموري الآخر بتقضي المعاهدات التي كانت قد عقدت بينهما . وفي عام ١٨٩١ م ، احتل الفرنسيون بلاد ساموري الواقعة حول ييسانلوجو ، ولكن واصل ساموري مقاومته في الشرق حتى أسر في النهاية عام ١٨٩٨ م ، بأيدي الفرنسيين (ومات في الخفي عام ١٩٠٠ م) . وفي عام ١٨٩٤ م اجتلت فرنسا تمسكتو الواقعة في وادي

النيجر . وفي عام ١٨٩٦ م استولت على ساي « Say » ، الواقعة في أقصى الشرق . وفي تلك الأثناء احتلت فرنسا أيضاً الفوتاجالون وبنجر « Benger » وقامت بعقد معاهدات مع حكام الأقاليم الأخرى ، وقد وضعت أراضي المونسي « Mossi » الواقعة في الفولتا العليا ، والأراضي الواقعة بينهم وبين ساحل العاج تحت الحماية الفرنسية .

وفي هذا الوقت ، كان في إمكان فرنسا تقييد حركة التجارة والأنشطة الأخرى لكل من الليبير والبرتغالير في يساو « Bissau » وشاكيو « Cachou » وبولاما « Bulama » ، كما كان في إمكانها تقييد أنشطة البريطانيين في جامبيا وسيراليون ، وفي مناطق صغيرة أخرى في داخل حدود بريطانيا السياسية . وكان الجزء الأكبر من هذه الحدود السياسية قد إتفق عليه مع فرنسا في معاهدات وقعت في الفترة ما بين أعوام ١٨٨٤ ، ١٨٩٥ م وقد سمح للمستوطنات الليبرية الساحلية بالإستيلاء على أراضي داخلية تباع مساحتها حوالي ٤٠٠٠ ميل مربع ، وفي نفس الوقت كان لبريطانيا المقطرة على فرض حمايتها على مساحة تقدر بـ ٢٧٠٠٠ ميل مربع ، وضمها إلى مستعمرة التاج الصغيرة التي تقع في سيراليون ، (والتي تباع مساحتها ٧٥٦ ميل مربع) . وأصبحت مناطق النفوذ الفرنسية في جامبيا عقبة كثود أمام التوسع البريطاني ، أو أمام أى توسع آخر يقوم به شخص مستخدماً في ذلك الطريق البحري الذي يؤدى إلى الداخل (٥)

(٥) من المهم ملاحظة أنه في الفترة ما بين ١٨٦٦ ، ١٨٧٦ انشغلت كل من فرنسا وبريطانيا بالمفاوضات من أجل استبدال جامبيا بالآسيني « Assini » والباسام الكبرى « Grand Bassam » وفشل هذا المشروع بسبب الاعتراضات التي صادفته من جانب التجار ومن جانب شعب جامبيا نفسه .

التوغل البريطاني في داخل بلاد الأشانتي في الفترة ما بين أعوام ١٨٧٤ ، ١٨٩٨ م

بدأ الفرنسيون في الفترة ما بين أعوام ١٨٨٨ ، ١٨٨٩ م يزاد نشاطهم في المنطقة الواقعة فيما وراء ساحل الذهب ، وفي الوقت نفسه ، توغل البريطانيون مسافات طويلة في الداخل ، فكانوا يأملون في هزيمة الأشانتي ، وحاولوا في عام ١٨٧٤ م عرقلة هذه المملكة حتى لا تسبب لهم المتاعب في ساحل الذهب ، واستمرت بريطانيا في محاولاتها هذه مدة عشرين عاماً . تجاه الأشانتي ، ولكن اتضح فيما بعد أن هذه السياسة برهنت على قصر نظر بريطانيا « Short-Sighted » . ولكن رغم ذلك فإن أحداث ١٨٧٤ قد دمرت قوة الأشانتي . وكان من نتيجة هذه الأحداث أن تكون اتحاد ضم الدول التي كانت على وشك الإنهيار ، فكان كوفي كاريكاري ، ومنسابونسو « Mania Bonsu » وحاكم الأشانتي الجديد ، قد أعلنوا خطة يستردون بمقتضاها الثقة اللازمة لأقاليم الهوسا . وبهذا الاتحاد تمكن هؤلاء الحكام من الاستيلاء على الأراضي الواقعة بالقرب من الساحل ، والتي كانت خاضعة للأشانتي ، عندما كانوا مستقلين عام ١٨٧٤ م . وفي عام ١٨٨٣ م ، أبلى منسابونسو علم رغبته في اجتياز مخاطرة الصراع مع بريطانيا التي كان من قبل قد أعد له نفسه . وبعد بضعة سنوات من النزاع المحلي تمكن حزب الأشانتي من التقدم للأمام ، ونجح في ترشيح حاكماً جديداً يدعى برمبا « Prempeh » .

وبعد فترة من الزمن تركز نشاط الفرنسيين والألمان في المنطقة الداخلية ، وعندئذ أدرك البريطانيون الخطر الذي يهدد الأشانتي في حالة ما تتخلى عنها بريطانيا . وفي عام ١٨٩٥ م ، أرسلت بريطانيا إنذاراً إلى كوماسي Kumasi حاكم الأشانتي جاء فيه ما يلي : إن الفشل في عدم المحافظة على معاهدة فومن « Fomen » يؤدي إلى قبول الحماية البريطانية . وعندما حاولت الأشانتي

التفاوض مع بريطانيا كانت القوة البريطانية الكشفية تتقدم في أملاك الكوماسي للمرة الثانية . وفي بداية عام ١٨٩٦ م استسلمت الأشانتي بدون حرب ، ونفى برمبا وموتيلوه الأساسيون ، وكانت أقانيمها الرئيسية في حاجة إلى فصل كل منها عن الآخر ، كما كانت في حاجة أيضاً إلى قبول المعاهدات الخاصة بالاعتراف بالحماية البريطانية عليها ، وقد سيطر القائم بالأعمال البريطاني على كل شئون المستعمرات البريطانية في غرب أفريقيا .

وفي الأربع سنوات التالية ، ساد بلاد الأشانتي هدوء مشوب بالحذر ، لأن الأشانتي شعرت بأنها لم تهزم بل خدعت ، وأبعد من ذلك فإن قادتها كانوا لا يزالون في السلطة « Golden Stool » ، ومع ذلك فلم يكن لاتحادهم أهمية تذكر . وكانت بريطانيا قد بذلت جهداً قليلاً في تفهم الموقف وبخاصة عندما طلبت عام ١٩٠٠ م من الحاكم البريطاني السير فريدريك هودجسون « Sir Frederick Hodgson » الموجود في ساحل النيجر أن يسنولي على السلطة في بلاد الأشانتي ، وقد دفع ذلك هذه البلاد إلى قيامها بثورة عنيفة ضد البريطانيين ، ولكن بريطانيا تمكنت من إخماد هذه الثورة بعد تسعة شهور من الحرب الشرسة . وبعدئذ ، أدرك البريطانيون أنه من المهم بالنسبة لهم فرض السيطرة على بلاد الأشانتي . وفي عام ١٩٠١ م قررت بريطانيا ضم بلاد الأشانتي إلى مستعمرة النيجر .

وبعد عام ١٨٩٦ م ، كان في إمكان بريطانيا مد سيطرتها على المنطقة الواقعة شمال أراضي الأشانتي ، التي كان لها تجارة مع الساحل ، والتي كانت تحت سيطرة تجار الأشانتي . ففي الواقع كان من الضروري على بريطانيا القيام بهذا العمل حتى تحرم على الفرنسيين التقدم من النيجر (٩٠) ، كما كان عليها

(٩٠) كان شغل بريطانيا الشاغل هو التصلي للتوسع الفرنسي في الغرب الأفريقي ، فادى بها ذلك إلى الاستيلاء على مملكة الأشانتي حتى توقف الزحف الفرنسي في منطقة النيجر العليا ، هذا فضلاً عن تضيق الخناق حول التوسع الألماني خارج حدود توجو (المترجم) .
(٢١٢ - تاريخ غرب أفريقيا)

أن تمنع ألمانيا من التوسع من توجو ، هذا إلى جانب قيامها بوقف تقدم جيوش سامورى . لذا كان على الموظفين البريطانيين فى الثمانينات من القرن التاسع عشر التوغل فى الداخل ، شمال بلاد الأشانى ، حيث كان الكثير من هذه البلاد قد رسمت له الخرائط ، بتشجيع من فيرجوسون « G. E. Ferguson » المساح الأيريقى ، الذى قتل فى النهاية بأيدى جنود سامورى ، الذين كانوا يعملون مع الوكلاء البريطانيين ، من أجل عقد معاهدات الحماية مع الرؤساء الشماليين وكان من نتيجة ذلك امتداد الحماية البريطانية فى عام ١٨٩٨ م إلى خط عرض ٨ درجة شمال خط الاستواء ، وشملت حدود هذه الحماية كل ساحل النهر ، بل وامتدت إلى الغرب والشمال من المستعمرة الألمانية توجو ، وقد تم هذا على حسب الاتفاق المبرم مع الفرنسيين . وكانت توجو تقع إلى الشرق من المستعمرة البريطانية . ولم تهتم بريطانيا بالتجمعات الأفريقية المختلفة الأجناس والمختلفة العقائد السياسية . وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، فقد وجد البعض من شعب الأيو « Ewe » يقطن ساحل النهر ، وتقطن الأغنية العظمى منه توجو وإلى جانبه توجد دولة الداجومبا « dagomba » التى انقسمت بين توجو وساحل النهر . وكانت بعض أجزاء من أقاليم الأكان الواقعة فى ساحل العاج قد انضمت إلى المستعمرة الفرنسية فى ساحل العاج ، وخضعت الأجزاء الباقية من الأكان إلى المستعمرة البريطانية .

توسع النفوذ البريطانى فى أنهار الزيت وبلاد اليوروبا

فى بداية عام ١٩٠٢ ، تمكنت بريطانيا من ضم بلاد الأشانى والمقاطعات الشمالية ، الواقعة فى ساحل النهر إلى مستعمراتها التى تمتد مسافة ٤٠٠ ميل فى الداخل ، وتضم أكثر من ٢ مليون من السكان ، وهى التى تعرف فى الوقت الحاضر بنيجيريا . وكانت بريطانيا تعمل بسرعة حتى تحتفظ لتجارها بمنطقة كبيرة فى غرب أفريقيا ، بعيداً عن السيطرة الفرنسية والألمانية . وكان التجار البريطانيون أكثر اهتماماً من الحكومة البريطانية بالتوسع فى

الأرض الأفريقية ، وكان لهم دور بارز في قيادة بريطانيا نحو احتلال أرض الهوسا . ولقد قام الموظفون البريطانيون في أنهار الزيت ولاجوس ببعض الأعمال التي حققت السيطرة البريطانية على الأرض الساحلية ، ولولاهم ما كان حدث هنا على الإطلاق .

وقد تأسست مستعمرة لاجوس عام ١٨٦١ م (٩١) وفي عام ١٨٨٥ م ، فرضت الحماية البريطانية على أنهار الزيت (٩٢) وفي عام ١٨٩٣ فرضت أيضاً على ساحل النيجر . وبعد ذلك وصلت إلى أقصى الشمال حتى البنين ولكن دون تأخير يذكر . وبهذا العمل تمكنت بريطانيا من مد سيطرتها الفعالة على كل هذه المنطقة ، ولكن ، راجعتها بعض المشاكل التي تمثلت في تجارة الدول الأخرى في دلتا النيجر ، وكانت كل هذه الدول قنقة لأن كلا منها كان يرغب في المحافظة على احتكارها التجاري في هذه المنطقة ، التي تقع فيما وراء كل هذه الدول ، وكان بعض القادة الأفريقيين لهم القدرة على التفكير المستقل ، وكان من هؤلاء القادة الحاجا « Jaja » الذي يحكم بلاد الأوبوبو « Opobo » والإتسيكيرى « Itsekiri » (جيكرى Jekri) والنانا « Nana » . لهذا تجد هؤلاء الحكام يتمسكون بمراكزهم ولم يتخاوا عنها إلا بعد أن أجبرتهم السفن البريطانية البحرية على ذلك ، بل وكانت هذه السفن اقد حطمت رغبتهم في المحافظة على استقلالهم ، ورغم ذلك فقد واجهت بريطانيا صعوبة تمثلت في كيفية تأكيد سلطتها على الجماعات التي تقطن العديد من قرى الإيبو « Ibo » الواقعة في المنطقة اللاخية في أقصى الساحل . ولم تتمكن بريطانيا من إتمام هذا العمل بسرعة إلا بعد أن أرسلت عدداً من الحملات العسكرية ضد هذه القرى ، كان أولها عام ١٩٠٢ م وذلك لتدمير الأرو - تشوكو « Aro Chukwu » . وقبل عام ١٩٠٦ م بدأت الإدارة

(٩١) أنظر فصل ٩ من الكتاب .

(٩٢) أنظر نفس الفصل .

البريطانية الفعالة تمارس عماها في أيولاند « Iboland » ، ومع ذلك فلم تتمكن هذه الإدارة الفعالة من فرض سيطرة بريطانيا على كل هذه المنطقة ، إلا بعد حوالي عشر سنوات . وكانت البنين قد قاومت السيطرة البريطانية لأنها رفضت فتح بلادها للتجار البريطانيين ، وعلى أثر ذلك أوقفت البنين ممارسة التضحيات البشرية ، بينما قامت بريطانيا بمنحة في البنين عندما أرسلت قوة بحرية قوية ضد هذه الدولة . وبذلك تمكنت بريطانيا من الاستيلاء على الكنوز الغنية في قصرها ، كما ألقت القبض على الأوبا « Oba » وأرسلته إلى المنفى ، ومن قبله أرسل إلى المنفى كل من الحاجا والنانا .

وفي عام ١٨٦١ م ، احتلت بريطانيا جزيرة لاجوس ، ومدت بذلك سيطرتها بسرعة على طول الساحل الشرقي والغربي ، ورغم ذلك فلم تتمكن من ممارسة التجارة في هذه البلاد ، كما لم تتمكن كذلك من إقامة علاقات بين لاجوس الواقعة في الساحل وبين الداخل بسبب قيام الحرب المستمرة في بلاد اليوروبا ، فكان هناك منافسة بين إبيادان وأيوكوتا (٩٣) ، بسبب رغبة إبيادان في استخدام قواتها العسكرية لتأسيس طرق للتجارة تربط بين الداخل والساحل ، وكانت الأجبا أيضاً ترغب في فرض سيطرتها على السكان التابعين لها ، كي تجبي منهم الضرائب التي تفرضها . وحاوات الأيوكونا واللول الجنوبية العديدة الأخرى ، المحافظة على دورها كوسيط في المعاملات التجارية من الساحل وإليه . وبعد عام ١٨٦٤ م لم تعد داهومي الخطر الذي يهدد بلاد اليوروبا ، ولكن على الرغم من ذلك فقد وجد العديد من عوامل

(*) الأوبا « Oba » تعني بلغة البنين رئيس الوزراء « Prime minister » ، وكذلك الحاجا والنانا . فهذه كلها القاباً . (المترجم) .

(٩٣) كان من أهم الأخطار التي مزقت اللول الأفريقية في غرب أفريقيا تتمثل في المنافسة القوية بين هذه اللول بعضها البعض ، وقد انتهزت بريطانيا هذا التمزق لصالحها ، وذلك عن طريق مساعدة طرف ضد الطرف الآخر حتى تتمكن لنفسها في هذه البلاد وقد نجحت بالفعل في ذلك ، وبخاصة بعد أن أصبحت هذه اللول الأفريقية في وضع سيء بحيث لا يسمح لها بمواصلة الكفاح ضد الغزو الأوروبي (المترجم) .

المنافسة على السلطة . وفي الوقت نفسه ، حاولت الإيوكوتا تحقيق أهدافها في التوسع وذلك بمساعدة القولانيين المساعدين في حربهم ضد الأورين Ilorin ومن ناحية أخرى أرسلت بريطانيا الجنود كي تساعد الإيوكوتا في حربها ضد أيكورودو « Ikorodu » ، الواقعة عند نهاية بحيرة لاجوس . وقد عاش في الإيوكوتا المبشرون البريطانيون ومسيحيو اليوروبا القادمون من سيراليون . واستطاعت الأجبا القيام بالضغط على الموظفين البريطانيين الذين يتميزون بأفكار مستقلة في السياسة . وكان هؤلاء البريطانيون يعيشون في لاجوس وقد حاول الآلاف من جانبه فض هذا النزاع الذي حدث في منطقة غرب أفريقيا ، ولكنه واجه ضغوطاً من جانب البريطانيين الذين كانوا يعملون في تجارة زيت النخيل في لاجوس ، وشجعهم على ذلك الحكومة البريطانية . ولكن بعد عام ١٨٨٦ م تغير الموقف تماماً وبخاصة عندما توقفت التجارة بين لاجوس والداخل بسبب الحروب التي نشبت في هذه المنطقة التي خيم السكون عابها ، مما أدى إلى انخفاض أسعار زيت النخيل ، وبعض المنتجات الاستوائية الأخرى ، ونتيجة لذلك فقد اعتقد التجار البريطانيون في أن إردياد السيطرة البريطانية على اليوروبا هو الذي ينقذ هذا الموقف التجاري المتدهور ، مع أنه حتى ذلك الحين لم تكن السطات البريطانية راغبة في التوسع العسكري في بلاد اليوروبا ، ولكن إذا لم نقم بريطانيا بعمل أي شيء ، فإن ذلك سيؤدي إلى وجود مخاطر حقيقية ، وبخاصة إذا حاولت فرنسا التدخل في اليوروبا من ناحية ميناء نوفو المجاور لليوروبا . وفي تلك الأثناء خول الحاكم لاجوس إدارة مستعمرة ساحل الذهب ، كما خول إليه أيضاً حق التفاوض مع الوصاية البريطانيين من أجل العمل على استقرار السلام بصفة عامة في كل أقاليم اليوروبا (باستثناء الأولورين) . وفي عام ١٨٨٨ م قبل الآلاف « Alafin » حاكم الأويو أن يعلن وضع جميع أراضي اليوروبا تحت الحماية البريطانية . وفي عام ١٨٩٠ بدأت بريطانيا في وضع قواتها في الداخل . وفي عام ١٨٩٢ م وقع هجوم من جانب بريطانيا على ألايجيو أودو « Ijebu-odu » . وفي عام ١٨٩٣ م ، وافقت كل من إبيادان والإيوكوتا على وضع بلادهما تحت الحماية البريطانية . وفي عام ١٨٩٦ م خضعت جميع أراضي اليوروبا

الواقعة في جنوب الألورين إلى السلطة الفعلية لحكومة لاجوس . وفي مواجهة ذلك قام حاكم الفولانيين بمنع وصول التجارة البريطانية إلى الداخل .

شركة النيجر الملكية « The Royal Niger Company » :

أصبح الألورين وأقاليم أمراء الفولانيين الآخرين يقعون داخل نطاق شركة النيجر الملكية . ويرجع ذلك إلى ما قام به السير جورج جولدي « Sir George Goldie » ، الذي كان ضابطاً سابقاً بالجيش البريطاني ، والذي كان مسئولاً عن إحلال الشركات التجارية البريطانية التي تعمل في النيجر الأسفل . وفي عام ١٨٧٧ م ، زار جولدي هذا نهر النيجر ، وتوصل إلى ضرورة توحيد الشركات التجارية البريطانية في شركة واحدة حتى يكون لديها القوة الكافية في منافسة كل من الفرنسيين والألمان . ولكي يكون لها القدرة على الوقوف أمام الحكام الأفريقيين الذين كانوا يفرضون الرسوم الجمركية على التجارة المارة من خلال المنافذ المختلفة لنهر النيجر . وفي عام ١٨٧٩ م ، تمكن جولدي من توحيد الشركات البريطانية الرئيسية في شركة واحدة عرفت في بادئ الأمر بالشركة الأفريقية المتحدة . « United African Company » : ولكن بعد عام ١٨٨٢ م ، أصبحت تعرف بالشركة القومية الأفريقية « National African Company » . وفي هذا الوقت كانت الشركة التجارية الفرنسية ، المعروفة باسم الشركة الفرنسية لأفريقيا الاستوائية « The Compagnie du française de L'Afrique Equatoriale » ، وشركة السنغال « The Compagnie du Sénégal » تعملان بنشاط في تأسيس المراكز التجارية في النيجر والبنين . وكانت الصفقات التجارية التي تتم بمعرفة هاتين الشركتين ضخمة ، وقد حاولت هاتان الشركتان أن تستخدم المراكز التجارية كقواعد لتوسيع النفوذ السياسي الفرنسي في هذه المناطق ، ومع ذلك ، فلم تطلق هذه الشركات الفرنسية المساعدة من جانب الحكومة الفرنسية . وفي نهاية الأمر تمكنت الشركة الأفريقية القومية في الفترة ما بين عامي ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ م من شراء هاتين الشركتين الفرنسيتين لأنها

كانت تتمتع بمركز مالي قوى . زيادة على ذلك فإن شركة جولدى كانت فى مركز قوى للغاية بحيث تمكنت من مع الألمان والتجار الأوربيين الآخرين من التوغل فى هذه المناطق ، كما كان فى إمكانها التوسع فى النيجر الأسفل ، ورغم ذلك فقد كانت هذه الشركة منزعجة للدرجة كبيرة خشية أن تتقدم فرنسا من السنغال ، وخشية أن تتقدم ألمانيا من جهة الكاميرون ، فكان من المحتمل أن تضع كل من فرنسا وألمانيا العوائق السياسية فى طريق انتشار التجارة البريطانية فى شمال لوكاجا « Lokoga » لهذا وقعت شركة جولدى معاهدات مع سلاطين سكوتو والجوانلو ، وافق الحكام المحليون بمقتضاها على قيام شعوبهم بالتجارة مع الشركة الأفريقية القومية . ولقد انحسر نشاط هذه الشركة طبقاً لما ورد بينود موثمر برلين الخاصة بأمراء الفولانيين الذين كانوا تحت الحماية البريطانية ومن المعروف أن هذه الحماية البريطانية لم تكن ذات تأثير فعال ، كما لم يكن لبريطانيا الرغبة فى توسيع نفوذها بعيداً فى الداخل . وفى عام ١٨٨١ م ، وما بعده ، بدأ جولدى يلح على الحكومة البريطانية أن تمنح شركته ميثاقاً يخول لها العمل فى غرب أفريقيا كوكيل للحكومة البريطانية فى إدارة العدل ، وحفظ القانون ، وتنظيم المناطق التى تمد الحكومة البريطانية سيطرتها عليها عن طريق المعاهدات الموقعة مع حكامها الأفريقيين .

وكانت فكرة حصول شركة جولدى على ميثاق تمارس من خلاله سلطات الحكومة البريطانية فكرة قديمة جداً يرجع تاريخها إلى أريخ الإمبراطورية البريطانية (على سبيل المثال شركة الهند الشرقية) ولكن هذا النظام فشل إستعماله على نطاق واسع ، لأن الشركات الحائزة على موافقة ، كانت تحتكر نفسها التجارة فى المناطق الواقعة تحت سيطرتها ، وكان ذلك يتعارض مع مبدأ التجارة الحرة ، الذى رسخ فى بريطانيا خلال القرن التاسع عشر . وكان المحافظون أكثر رغبة من الأحرار فى جعل الحكومة البريطانية تعترف بالنيجر البريطانيين الذين يريدون الإستيلاء على أجزاء من أفريقيا وتوحيدهم فى وضع هذه الأجزاء تحت السيادة البريطانية . وفى عام ١٨٨٦ م ، منحت

حكومة المحافظين التي تولت الحكم في البلاد بعد فترة قصيرة من مؤتمر برلين
جولدى الميثاق الذي أراده . وفي السنة نفسها تغير اسم الشركة من شركة
أفريقيا التووية « National African Company » إلى شركة النيجر
الملكية « The Royal Niger Company » .

وقد عهد إلى شركة النيجر الملكية الإشراف على العدل ، والمحافضة على
النظام في المناطق التي تولت الشركة مسئوليتها ، ووقعت المعاهدات بينها وبين
الحكام الأفريقيين . فكان عليها إلغاء العبودية مع عدم التدخل في القوانين
والعادات والديانات الخاصة بالشعوب لأفريقية ، وذلك باستثناء ما يتعارض
منها مع الإنسانية ، كما كان على الشركة كذلك ، ألا تمارس الإحتكار التجاري
وقد كانت التجارة في النيجر متاحة إلى رعايا جميع الدول دون تمييز ،
وذلك طبقاً لما ورد بلائحة مؤتمر برلين ، وكان على الشركة فرض ضريبة
تتمثل في الرسوم الجمركية التي تفرض على البضائع التجارية ، لتزيد من
دخل الحكومة . وفي عام ١٨٨٧ م ، أعلنت الحماية البريطانية في هذه المناطق
التي أبرم حكامها معاهدات مع وكلاء الشركة .

وقد تعهدت الشركة بالعمل على تقديم لوكوجا ، لهذا أقامت مراكزها
الإدارية والتجارية في أسابا « Asaba » الواقعة في محمية ساحل النيجر .
وفي عام ١٨٩١ م ، وجد شريط من الأرض كان تحت الحماية البريطانية
يقع بين أسابا والميناء الساحلي للشركة الذي يقع في أكاسا « Akassa » الواقعة
عند مدخل النون « Non » ، ثم يصل بعد ذلك إلى دلتا نهر النيجر الذي
تحوّلت إدارته إلى الشركة .

ومارست هذه الشركة الجزء الأكبر من التجارة وبخاصة في الجنوب .
ولا يمكننا القول بأنها نقضت تعهداتها في المحافظة على التجارة الحرة ، أو أنها
عارضت محاولات الألمان والفرنسيين الرامية إلى التوغل في دلتا نهر النيجر
أو أنها تدخلت في تجارة التجار الأفريقيين . وبعد ذلك أصبحت هذه الشركة
على أن تكون كل تجارة الإقليم تحت سيطرتها ، على شرط أن تمر من خلال

الأكاسا » Akassa ، وأدى ذلك بالتالى إلى توجيه ضربة عنيفة لدخل ملوك أفريقيا ، وإلى التجار الذين سيطروا على تجارة المنافذ الأخرى لنهر النيجر بالإضافة إلى ذلك فإن هؤلاء التجار الأفريقيين كانوا يعيشون فى مناطق غير خاضعة لسيطرة الشركة ، وكانوا يعيشون فى محمية ساحل النيجر . وقد طالبت الشركة من هؤلاء التجار الأفريقيين أن يدفعوا رسوماً على تجارتهم التى تمر من خلال الأكاسا ، وقد أدى ذلك إلى وقوع الشركة فى عداوة مع معظم الأفريقيين الذين يعيشون فى دلتا نهر النيجر . وفى عام ١٨٩٥ م هاجم رجال البراس » Brass « مركز الشركة فى الأكاسا » Akassa « ودمروه .

ورغم ذلك فقد نجحت الشركة فى تحقيق غرضها السياسى الخاص بإبعاد الفرنسيين والألمان بعيداً عن شمال نيجيريا . وكانت إتفاقيات شركة النيجر الملكية مع سكوتو ، ومع الأقاليم الشمالية الأخرى هى الأساس الذى قام عليه الإتفاق الفرنسى - البريطانى ، الذى وقع فى عام ١٨٩٠ م ، والذى وافق الفرنسيون بمقتضاه على أن أمارات الفولانيين تكون قاصرة على الشركة . وتتبع هذه الإمارات فى جنوب الخط الفاصل بين ساي الواقعة على النيجر ، وبارووا » Barrowa « ، الواقعة على بحيرة تشاد . ومن ناحية أخرى ، رفض الفرنسيون الاقتراح البريطانى ، الخاص بعدم توغل الفرنسيين فى شرق الخط المرسوم فى الجنوب ، ابتداءً من ساي وحتى البحر . وفى عام ١٨٩٤ م ، بدأ الفرنسيون يتقدمون من داهومى إلى البورجو » Borgu « ، وكان من نتيجة ذلك أن أرسلت الشركة ، فيما بعد الكابتن فردريك لوجارد » Frederick Lugard « (أصبح سيلاً فيما بعد) ليوقع معاهدة مع الفرنسيين .

وفى عام ١٨٩٧ م ، دخلت الشركة فى حرب مع الفولانيين فى بلاد النوب والأورين ، حيث كانوا قد أصروا على مهاجمة الإقليم الواقع على شواطئ النيجر التى طلبت الشركة وضعه تحت حمايتها . وبعد غزو هاتين الإمارتين تعرضت الشركة لمواجهة خطيرة مع الفرنسيين^١ ، الذين كانوا

يضغطون من جهة الشمال الشرقى من داهوى من ناحية ، ومن ناحية أخرى تقدموا فى النيجر الأسفل فيما وراء ساي حى وصلوا إلى بوسا . الملك قررت الحكومة البريطانية مساعدة الشركة لأنها لا تستطيع وحدها مقاومة القوات العسكرية التابعة للحكومة الفرنسية ، لذلك نجد أن الحكومة البريطانية توافق فى عام ١٨٩٧ م على تزويد الشركة بالأموال والضباط لدعم قوات حدود غرب أفريقيا ، وكانت لوجارد بإتمام هذه المهمة ، وعلى هذا أصبح فى إمكان الشركة الوقوف ضد الفرنسيين . وفى عام ١٨٩٨ م ، حددت الحدود الغربية والشمالية لنيجيريا طبقاً للاتفاقية التى عقدت بين الحكومة البريطانية والفرنسية ، ففى الغرب قبل الفرنسيون إقامة حد فى منتصف الطريق بين ساي وبوسا . وفى الشمال كان فى إمكان الفرنسيون الوصول إلى بحيرة تشاد ، وبخاصة عن طريق الأطراف الجنوبية للصحراء وكان الجزء الأكبر من الأرض الزراعية الواقع فى مملكة الفولانيين معترفاً به كقطاعة بريطانية .

وفى عام ١٨٩٩ م ، قررت الحكومة البريطانية ما يأتى : -
(أولاً) : أن شركة النيجر الملكية قد حققت أغراضها كوكيل لبريطانيا فى مد النفوذ البريطانى على شمال نيجيريا ، وقبل ذلك كانت الحكومة البريطانية قد تعهدت بدفع المصاريف الخاصة بالدفاع عن منطقة شمال نيجيريا ، وكان من غير المرغوب فيه أن تظل قوة الدفاع عن حدود غرب أفريقيا فى أيدي الشركة .
(و ثانياً) : كانت الاتفاقية البريطانية الفرنسية التى عقدت فى عام ١٨٩٨ م ، قد منحت فرنسا الحق فى الملاحة فى نهر النيجر بين بوسا والبحر (٩٤) .
ففى الوقت الذى لا زال فيه ماضى الشركة عالقاً فى الدهن كان من غير المرغوب به بالنسبة للحكومة البريطانية أن تظل السيطرة على الملاحة البحرية فى المحيط الأطلنطى فى أيدي الشركة ، لهذا ألغى ميثاق عام ١٨٨٦ م ،

(٩٤) قام الفرنسيون بنقل البضائع بطريقة عميلة فى النيجر الأسفل والأعلى . ولكن فيما بعد حرموا من ممارسة هذا الحق .

الخاص بدفع تعويضات للشركة، وفي بداية عام ١٩٠٠ م ، استولت الحكومة البريطانية على ممتلكات الشركة الإدارية منها والعسكرية ، ومع ذلك فقد ظلت الشركة تمارس مهامها كشركة تجارية فقط (٩٥) . وعهد إلى السير فرديريك لوجارد بالقيام بتأسيس الإدارة البريطانية الخاصة بالحماية على شمال نيجيريا ، وقد نجح لوجارد في ذلك بعد أن أرسل سلسلة من الحملات العسكرية إلى هذه المنطقة النيجيرية التي استمرت حتى عام ١٩٠٦ م . وفي عام ١٩٠٠ م قامت وزارة المستعمرات البريطانية بتولي مشون وزارة الخارجية البريطانية وبخاصة في إدارة محمية ساحل النيجر ، التي عرفت باسم محمية جنوب نيجيريا وقبل ذلك الوقت كانت وزارة المستعمرات البريطانية تدير محمية لاجوس ومن بعدها تولت حكومة بريطانيا مشون المقاطعات البريطانية الثلاث في نيجيريا (٩٦) ..

(٩٥) تمثل الآن جزء من شركة أفريقيا المتحدة .

(٩٦) وللاستزادة أنظر الكتب التالية :

- J. D. Fage : A history of Africa. Great Britain, 1978. p. 215.
- Philip Curtin and Others : African History. London, 1978 p. 213.
- J. O. Sagay and an other : Africa : A Modern History (1800-1975). Great Britain, 1978. p. 187.

الفصل الثاني عشر

غرب أفريقيا تحت الحكم الأوربي

امتداد النفوذ الأوربي

موضح الخرائط التي نشرت في بداية القرن العشرين أن كل غرب أفريقيا كان تحت حماية القوى الأوربية ، باستثناء ليبيا ، فقد كان لفرنسا في غرب أفريقيا امبراطورية واسعة بلغت مساحتها ١,٨٠٠,٠٠٠ ميل مربع (أي تبلغ مساحتها تسع مرات قدر مساحة فرنسا نفسها) . وبلى امبراطورية فرنسا في المساحة المقاطعة البريطانية التي بلغت مساحتها حوالي ٤٨٠,٠٠٠ ميل مربع ، ولم تكن المقاطعة البريطانية تشغل مساحة واحدة مثل المقاطعة الفرنسية في غرب أفريقيا ، بل أنها كانت مقسمة إلى أربعة أقسام بسبب الوجود الفرنسي في غرب إفريقيا وامتلاك ألمانيا مساحة قدرها ٣٣,٠٠٠ ميل مربع ، تتمثل في مستعمرة التوجوالواقعة في الحافة الجنوبية لغرب أفريقيا ، كما تضم جزءاً كبيراً من أفريقيا الإستوائية ، المتمثل في مستعمرة الكاميرون ، التي تبلغ مساحتها حوالي ٢٠٠,٠٠٠ ميل مربع ، وانحسر النفوذ البرتغالي في ذلك الوقت في مستعمرة غينيا التي تبلغ مساحتها ١٤,٠٠٠ ميل مربع .

وفي عام ١٩٠٠ م ، لم يكن النفوذ الأوربي ممثل في الحقيقة شيئاً يذكر ، سواء أكان ذلك من حيث الإنساع أم الفاعلية وهذا ما ظهر من الخرائط التي رسمت لغرب أفريقيا . وقد اتضح النفوذ الأوربي في غرب أفريقيا في المنظمة التي خضعت لهذه القوى ، وقد تأكد ذلك فقط في العشرين سنة السابقة وقد أتممت الخطوات التي اتخذت من جانب فرنسا وبريطانيا وألمانيا القوى الأوربية الأخرى المهيمنة بالفعل على المناطق التي كانوا يدعون ملكيتها ،

والتي لم تكن كافية لأطماعهم كما لم يكن لها القدرة على إخضاع سكان هذه المناطق إلى سلطانهم . وتوضح لنا الخرائط التي رسمت عام ١٩٠٠ م مناطق كبيرة من غرب أفريقيا ، كانت خاضعة لحكم الفرنسيين أو البريطانيين ، أو الألمان ، حيث كان الحكام الأفريقيون غير ملوكيين لمشاكل وتعقيدات المعاهدات التي وقعوها لحمايتهم .

وكانت المشكلة الأولى أمام فرنسا وبريطانيا وألمانيا — وبخاصة بعد زحفهم على غرب أفريقيا — تكمن في إعراف أفريقيا بالسيادة الأوروبية في كل مكان من هذه المنطقة . وفي الوقت نفسه كان معظم الحكام الأفريقيين في الداخل غير راغبين في الموافقة على مرور أية قوة عسكرية أوروبية من خلال بلادهم إلى الأوربيين دون نشوب صراع بين الطرفين ، كما أن الكثير من الحكام الإفريقيين كانوا غير راضين عن وقف تجارة الرقيق التي اعتمدوا عليها في الحصول على الثروة . وبعد عام ١٩٠٠ م ، اضطرو الفرنسيون إلى إخضاع بعض شعوب المناطق الاستوائية من غينيا الفرنسية ، ومن ساحل العاج ، وذلك بقيام فرنسا بسلسلة من العمليات الحربية التي استمرت في بعض الأحيان حتى عام ١٩١٥ م ، وفي أثناء ذلك واجه الفرنسيون مقاومة عنيفة من جانب القبائل البدوية القاطنة في شمال الصحراء وفي الشمال الشرقي من النيجر ، واستمرت هذه المواجهة مدة طويلة ، ورغم ذلك فقد بقيت مستعمرة النيجر التي تقع إلى الشمال من المستعمرة البريطانية في نيجيريا ، تحت السيطرة الحربية الفرنسية حتى عام ١٩٢٢ م ، وفي النهاية تولت الإدارة المدنية السلطة في هذه المستعمرة ، وكان ذلك سببه ما قام به لوجارد « Lugard » ، وقوة الحدود الأفريقية التي كانت مهمة تماماً حتى عام ١٩٠٦ م في غزو وإخضاع البرنو وإمارات الفولاني الواقعة شمال نيجيريا . وفي أواخر عام ١٩١٤ م ، كانت الإدارة الألمانية لا تزال لها تأثير ضئيل في الأقاليم الشمالية من نوجو والكاميرون ، وعندئذ تمثلت الصعوبات التي واجهت الحكام الأوربيين الحدود في غرب أفريقيا في كيفية التغلب على إخضاع كل الحكام التقليديين .

وكانت القوى الأوربية المشتركة في كل من مؤتمرى برلين وبروكسل تدعى أن لها واجباً مزدوجاً « Dual mandate » (أو حماية مزدوجة) كما سميت فيما بعد ، كى يوسعوا حكمهم في أفريقيا ، ومن ناحية أخرى كى يانغوا تجارة الرقيق ، ويحلوا محلها مزايا الحضارة الأوربية المادية والروحية ومن ناحية أخرى ، كان عليهم أن يجعلوا التجارة والمواد الأفريقية متوفرة لبقية العالم ، بل ويحققوا لبلادهم فوائد مادية ، ولكن على الرغم من ذلك كان من الصعب إلغاء تجارة الرقيق ، كما كان من الصعب أيضاً إمكانية تهيئة الظروف لتنمية التجارة السلمية المنظمة ، وكان من الصعب كذلك إيجاد تقدم مادى ومعنوى دون قيام الأوربيين بوضع ضباط تنفيذيين وقوات بوليسية في المناطق الشاسعة التى يحدث فيها قلاقل واضطرابات .

الإدارة الفرنسية

في الفترة ما بين أعوام ١٨٥٤ ، ١٩٤٥

على الرغم من أن الفرنسيين كان لهم نشاط في ساحل غرب أفريقيا منذ القرن السابع عشر ، إلا أن تجربتهم في حكم الأفريقيين كانت سيئة وبخاصة قبل فتح فيدميرب « Faidherbe » للاستغال ، وكانت فرنسا قبل عام ١٨٥٤م تفرض سيطرتها بطريقة فعلية في غرب أفريقيا على حصن القديس لويس والبحورى فقط ، وفي مناطق صغيرة مثل كومبونز « Communes » التى استمر فيها النفوذ الأوروبى فوياً لمدة طويلة ، ونتيجة لذلك أصبحت شخصية المجتمع الأفريقى مثل شخصية المجتمع الأوروبى ، لذلك صدرت في باريس القوانين الخاصة بالمستعمرات الفرنسية التجارية French trading settlement ومع ذلك فإنه كان في إمكان الفرنسيين المواطنين أن يتقبلوا المواطنين السود كمواطنين فرنسيين ، بالإضافة إلى البيض ، ومعنى ذلك أن أصبح سكان المستعمرات الفرنسية خاضعين لقانون فرنسا العادى ، وكان يمكنهم في هذه الحالة إنتخاب النائب الذى يمثلهم في الجمعية الوطنية « National Assembly » في باريس والى تضع القوانين الفرنسية . وفي فترة لاحقة أصبح المواطنون في داكار وفسكى يعتبرون مواطنين فرنسيين

ولقد حدث التوسع الأول للإمبراطورية الفرنسية في غرب أفريقيا ، وبخاصة في السنغال في الفترة ما بين أعوام ١٨٥٤ ، ١٨٦٥ م في أثناء عصر الإمبراطورية الثانية التي حكمها نابليون الثالث ، الذي في عهده حكمت فرنسا حكماً استبدادياً ، ومن المعقول ومنذ البداية كان من الطبيعي أن تحكم المقاطعات الأفريقية أيضاً حكماً استبدادياً من جانب الموظفين الفرنسيين المسؤولين عن السيادة الفرنسية في هذه البلاد . ونتيجة لذلك كان حاكم حصن القديس لويس يمثل الحكومة في باريس ، ولا يمكن مقارنة سكان هذه المقاطعات بالسكان القدامى الذين قطنوا الساحل ، والذين لم يخضعوا من قبل إلى أية سلطة ميسانية أوربية أو إلى أي نفوذ إجتماعي ، ولم يكن المواطنون يخترمون القانون الفرنسي أو يقومون بمسئولياتهم كمواطنين فرنسيين . لهذا سمح لهم أن يبقوا على قوانينهم التقليدية ، وعلى عاداتهم بل يقومون بتنظيم شئونهم الخاصة ، لأن هذه القوانين المحلية التقليدية لم تكن تتعارض مع متطلبات الحكومة الفرنسية . ومن المعروف أن الهدف من فرض القانون الفرنسي على المواطنين الأفريقيين أن ينظم واجباتهم ومسئولياتهم تجاه الحكومة الفرنسية ، ومع ذلك لم يصيروا مواطنين فرنسيين ، بل كانوا يعاملون كرعايا فرنسيين ، عليهم ما على المواطنين الفرنسيين من واجبات ، ومع ذلك فقد كان هناك اختلاف في مجموعة الحقوق ، فكان من المفروض وبمرور الوقت أن يزداد النفوذ والتعليم الفرنسي ، والطرق الخاصة بالأعمال التجارية وكذلك قوانين الزواج المسيحية في المستعمرات الفرنسية .. إلخ . كل هذه الوسائل جعلت الناس في السنغال يفكرون ويتصرفون بالأسلوب الفرنسي ، وفي آخر الأمر ، كان في إمكانهم أن يتركوا تصرفاتهم التقليدية وأن ياحقوا بسكان المدن الساحلية كمواطنين فرنسيين .

ولقد توسعت الإمبراطورية الفرنسية في غرب أفريقيا في الفترة ما بين أعوام ١٨٧٩ ، ١٩٠٠ م ، ففي خلال هذه الفترة وضع دستور للجمهورية الفرنسية ، وأسس هذا الدستور من قبل على مبادئ الإدارة الاستعمارية

القائمة في السنغال ، وبعد ذلك امتدت هذه المبادء إلى المستعمرات الفرنسية الجديدة في غرب أفريقيا ، وانتشر هذا الدستور بسرعة على مساحة كبيرة من الإقليم (حوالى ٣٠ مرة في الحجم عما كانت عليه السنغال أيام فيدهيرب) ففي البداية كانت فرنسا غير قادرة على إيجاد موظفين إداريين كافين كي يحكموا الشعوب الجديدة المهزومة ، لذا أصبحت الحكومات المحلية مضطرة أن تعمل كوكلاء الفرنسيين ، ومن ناحية أخرى أيد الفرنسيون الرؤساء الذين خضعوا لهم ، وأعلنوا رؤساء جدد ليحلوا محل هؤلاء الذين خلعوا أو نفوا . وكان هذا إجراءً وقتياً « Temporary » ، فبمجرد أن تمكن الفرنسيون من إنجاز ذلك قاموا بتأسيس إدارات للموظفين الفرنسيين الذين سيعملون في المستعمرات الفرنسية في غينيا ، وساحل العاج ، والسودان الغربي وداهومي .

وكانت السلطات الأفريقية الوحيدة التي سمح لها ببعض السلطة هي رؤساء القرى ، ولكن كان هؤلاء الرؤساء تابعين لموظفي الإقليم من الفرنسيين ، وإلى الأمور بين الإقليميين ، الذين كانوا مسئولين أمام الحكام الفرنسيين في المستعمرات المختلفة ، وفي عام ١٨٩٥ م كان الحكام الاستعماريون تابعين لحاكم السنغال ، الذي أصبح بعد ذلك حاكماً عاماً ، ومنذئذ وممثلاً لرئيس فرنسا في كل المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا . وفي عام ١٩٠٢ م انفصلت وظيفة الحاكم العام عن مركز القيادة في داكار ، فأقام حاكم السنغال في حصن القديس لويس ، حيث كان مسئولاً عن حكام المستعمرات الأخرى وفي عام ١٩٢٢ م تولت ثلاث حكومات استعمارية جديدة الساطة في أفريقيا وكان لكل منها حاكمها الذي يعاونه جهاز من الموظفين الفرنسيين ، وكان هؤلاء جميعاً يخضعون لسلطة الحاكم العام في داكار ، بالإضافة إلى خضوع حكومات فولتا العليا (التي تكونت أساساً من الأقاليم الشرقية للسودان الفرنسي) والنيجر وموريتانيا (المنطقة الساحلية حتى شمال السنغال) .

(م ٢٢ - تاريخ غرب أفريقيا)

وهكذا ، فقد تطور نظام الحكومة في الأقاليم الفرنسية في غرب أفريقيا ، وكان شبيهاً بالهرم أى يتدرج من القاعدة إلى القمة ، فيوجد وزير المستعمرات في القمة وهو عضو في الحكومة الفرنسية ، وهو مسئول أمام الجمعية الوطنية في باريس ، ويأيه في الأهمية الحاكم العام الذى يشرف على المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا ويتخذ من ذاكار مقراً له ، ويلى الحاكم العامحكام المستعمرات المختلفة ونوابهم ، ويلهم في الأهمية ضباط الإقليم ، ويلهم كذلك رؤساء القرى الأفارقة ، وقد حكم غرب أفريقيا بواسطة جهاز من الموظفين الفرنسيين المستبدين الذين كانوا يخضعون للحكومة الفرنسية في باريس ولم يكن للرجل الأفريقى العادى أى رأى في الطريقة التى يحكم بها فيما عدا الشئون المحلية البحتة لقريته ، شأنهم في ذلك شأن رؤساء قراهم الذين كانوا يعينون ويخضعون لضباط الإقليم من الفرنسيين .

وفي البداية ، أخذ الفرنسيون على عاتقهم تحويل المواطنين الأفريقيين في غرب أفريقيا إلى رعايا فرنسيين كما حدث في السنغال ، وعلى ذلك هيا الحكم الفرنسيون الفرصة للمواطنين لكي يكون لهم رأى في طريقة حكمهم ، وعلى هذا الأساس كان في إمكان الأفريقيين الذين أصبحوا مواطنين فرنسيين أن يعينوا في وظائف الجهاز الحكومى شأنهم في ذلك شأن المواطنين الفرنسيين وكان من المحتمل أن يصلوا إلى حكام مستعمرات وبذلك أصبح في إمكانهم انتخاب نواب يمثلونهم في الجمعية الفرنسية ، ويساهمون في صياغة القوانين التى يحكمون بها .

ولم ينجح تماماً مشروع تحويل السكان في غرب أفريقيا الفرنسية إلى مواطنين فرنسيين ، كى يكون لهم نصيب في المساعدة في حكوماتهم الحماية ، ففي المقام الأول ، كان الممثلون في الجمعية القومية من المستعمرين أقلية . كما لم تكن الجمعية نفسها مهتمة بشكل واضح بشئون المستعمرة ، بل تركت صياغة قوانين المستعمرات على وجه الخصوص إلى وزير المستعمرات ، وبعد ذلك أصبح للحاكم العام وحاكم كل مستعمرة مجالس استشارية حكومية

كان معظم أعضائها معينين ، والكثير منهم كان من الموظفين الفرنسيين ، وانحسرت مهمتهم في التشاور فقط في المسائل المالية . ورغم ذلك ، فإنه كان من الصعب على الأفكار الفرنسية أن تؤثر في سكان المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا ، ولذلك فلم تنجح الحضارة الفرنسية في تحويل كثير من الأفريقيين إلى أساليب الحياة الفرنسية ، وسبب ذلك يرجع إلى أن المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا كانت تشغل مساحات واسعة ، هذا إلى جانب تمسك سكان هذه المستعمرات بتقاليدهم وعاداتهم الخاصة بينما أصبح الأفريقيون الذين ولدوا في حصن القديس لويس والجوري أو أروفساك Rufisque وداكار مواطنين فرنسيين تلقائياً ، وهكذا ، وبعد عام ١٩١٦ م تبعهم في ذلك أبناؤهم من بعدهم . وفي الوقت نفسه ، كان في إمكان الأفريقيين الآخرين أن يصبحوا مواطنين فرنسيين ، بعد خضوعهم للقانون المحلي ، وبعد بلوغهم سن اثمانية عشرة سنة بحيث ياتزمون بعدم تعدد الزوجات وبحيث يتعلمون اللغة الفرنسية ، ويؤدون الخدمة العسكرية . ففي هذه الحالة يكونون من المواطنين الفرنسيين ، وعندها يعملون في وظيفة فرنسية لمدة عشر سنوات على الأقل . وفي عام ١٩٣٧ ، بلغ عدد الأفريقيين الذين يقطنون غرب أفريقيا الفرنسية ١٥,٠٠٠,٠٠٠ نسمة ، كان من بينهم ٨,٥٠٠ نسمة من المواطنين الفرنسيين ، وبلغ عدد الذين اكتسبوا الجنسية الفرنسية نتيجة مولدهم في مستعمرة السنغال ٢٥٠٠ شخص .

وفي حوالي عام ١٩٢٠ م ، أدرك الفرنسيون فشل خططهم في تحويل الأفريقيين إلى فرنسيين ، كما فشلوا في حكم غرب أفريقيا الفرنسي كجزء من فرنسا . وفيما بعد أبقت فرنسا على الأنظمة الأفريقية بل وشجعت الحكم الذاتي المحلي في الأقاليم المحلية ، وفي المدن الكبيرة ، ومع ذلك كان الموظفون الفرنسيون لا يزالون يديرون شئون المستعمرات الأفريقية ، هؤلاء الموظفون الذين رفضوا التخلي عن استبدادهم وأساليبهم البيروقراطية ، وتبعاً لذلك وجد تغيير طفيف جذير بالذكر ، في ممارسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية ، استمر

هذا التغيير حتى حوادث الحرب العالمية الثانية في الفترة ما بين ١٩٣٩، ١٩٤٥، فقد أثرت هذه الحرب على الفرنسيين مما اضطرهم ذلك إلى أن يعيدوا النظر في سياستهم تجاه رعايا مستعمراتهم في غرب أفريقيا وفي أي مكان آخر .

الإدارة البريطانية حتى عام ١٩٤٥

المجلس التشريعي « Legislative Council »

قبل حوالي عام ١٨٧٠ م ، كانت التجربة البريطانية في حكم الأفريقيين أقل شأنًا من التجربة الفرنسية . ومن المعروف أن الممتلكات البريطانية الأولى في غرب أفريقيا كانت توجد في سيراليون و باتورست « Bathurst » ، وحصون ساحل الذهب ولاجوس ، وهي شبيهة بالمستعمرات الفرنسية الأولى وكان سكان المستعمرات التجارية الصغيرة يتشبهون إلى حد ما بالأساليب الأوربية ، فقد طور ماكاين « Maclean » مشروع تهيئة الطرق البريطانية الخاصة بالعدل والإدارة في ساحل الذهب في الفترة ما بين ١٨٣٠ ، ١٨٤٣ م كي تلائم الأفريقيين القاطنين في المجتمعات التقليدية ، وذلك عن طريق التعاون مع حكامهم الطبيعيين . ولم يتم الكثير من أعمال ماكاين بسبب الأخطاء المتتالية في السياسة البريطانية ، وعلى أية حال ، فإن المنطقة التي عمل بها ماكاين ، خضعت لفترة من الوقت إلى التأثير المتزايد والفعال من جانب التجار والمبشرين والموظفين الأوربيين . وفي عام ١٨٧٤ م ، أنشئت مستعمرة ساحل الذهب وكانت هناك صعوبة بسيطة تمثلت في إدارة الضباط البريطانيين لهذه المستعمرة هذا إلى جانب نظام الحكم في بعض المقاطعات البريطانية الأخرى والتي أنشئت عام ١٨٨٤ م والتي تمثلت في ساحل الذهب وسيراليون وجامبيا ولاجوس وأنهار الزيت ، وقد وضعت هذه المستعمرات جميعها تحت الحماية البريطانية .

ومنذ البداية ، حدد الفرنسيون الطريقة التي يحكمون بها مستعمراتهم في غرب أفريقيا ، كما طوروا النظام المركزي في الإدارة في كل مستعمرة بصورة عالية ، ولم يهتموا إطلاقاً بالأنظمة المحلية المختلفة للحكومة التي كانت موجودة

من قبل في هذه المنطقة ، بينما لم يكن لدى بريطانيا تصورات مسبقة للحكم ، وعلى الرغم من ذلك فقد بدأ البريطانيون في حكم مقاطعاتهم الجديدة عن طريق الحكم المباشر الذي قام به الموظفون البريطانيون ، فأصبح واضحاً منذ البداية أنه يتحتم على كل حكومة استعمارية أن تمنح رعاياها حكماً ذاتياً ، وعلى درجة كبيرة من الأهمية بحيث تصدر معظم القرارات الإدارية والقوانين في داخل المستعمرة نفسها ، وليس عن طريق وزارة المستعمرات والبرلمان في لندن .

نم أنه يكون في الإمكان تغيير نظام الإدارة في كل مستعمرة ، وذلك باستخدام أنظمة الحكومة التي طورت من قبل ، بمعرفة سكانها الأفريقيين . وأولها ، تمثل في أهمية وتطوير المجالس التشريعية في المستعمرات البريطانية ، وثانيها ، تمثل في تطبيق نظام الحكم غير المباشر في غرب أفريقيا البريطاني ، بواسطة السير فريدريك لوجارد ، Frederick Lugard ، في شمال نيجيريا .

وبالإضافة إلى المجالس التنفيذية التي تضم الموظفون الذين يقومون بإسداء النصائح للحاكم أثناء قيامه بعمله في حكم المستعمرة ، كان لكل مستعمرة بريطانية مجلس تشريعي ، وكان هذا المجلس التشريعي يسن القوانين في المستعمرة وذلك بعد موافقة الحاكم ووزير المستعمرات في لندن .

وقد أسس المجلس التشريعي في جامبيا عام ١٨٤٣ م ، وفي ساحل النيجر عام ١٨٥٠ م ، وفي لاجوس عام ١٨٦٢ م . وفي البداية ، كان لمستعمرة التاج في سيراليون مجلس له هدف مزدوج ، كانت المستعمرة قد ورتته منذ أيام حكم الشركة البريطانية ، وأصبح في سيراليون منذ عام ١٨٦٣ م مجالس تشريعية وتنفيذية منفصلة .

وكانت الفكرة السائدة في كل مستعمرة أن يكون لكل منها قوانينها الخاصة كلما أمكن ذلك ، بحيث تدير شئونها الإدارية والمالية الخاصة بها ، وبحيث تساهم في إنشاء المستعمرات الإنجليزية على غرار المستعمرات الأوربية التي أنشئت في أمريكا في القرن السابع عشر ، وكان معظم سكان هذه المستعمرات من المستوطنين البريطانيين الذين أكلوا لحيتهم كراعيا بريطانيين في حكم

أنفسهم من خلال جمعياتهم المنتخبة ، وكانت هذه الجمعيات تطالب لنفسها في ذلك الوقت بسلطات وحقوق مشابهة لسلطات البرلمان الإنجليزي ، ولكن تجربة الثورة الأمريكية أقنعت رجال اللوثة البريطانيين في القرن التاسع عشر بأهمية الرأي العام في المستعمرات بحيث يكون للمستعمرات رأي في إدارة شئونها (٩٧) .

وكان سكان المستعمرات البريطانية الجديدة في أمريكا والذين يمثلون جزءاً كبيراً من الأفريقيين ، غير معادين على استخدام التشريع الإنجليزي وأصاليه ، ولم يكن لهم منذ البداية حق انتخاب أعضاء المجالس التشريعية ، بل كانت الأغلبية من الأعضاء من الموظفين البريطانيين الذين كانوا في العادة أعضاء في المجلس التنفيذي ، ولكن في المرحلة المبكرة لم يكن سكان المستعمرات يرشحون بمعرفة الحكام البريطانيين الممثلين لسياسة الحكومة البريطانية ، بل كانوا يرشحون في العادة من المستوطنين البريطانيين القاطنين في المستعمرات في غرب أفريقيا وبخاصة من التجار والمبشرين ، ولكن قبل عام ١٨٩٠ م كان بعض الأفريقيين المتعلمين يرشحون للمجالس التشريعية ، مما أدى إلى تطوير المجلس التشريعي في غرب أفريقيا البريطاني ، وبخاصة عندما زود بعدد كبير من الأعضاء الأفريقيين غير الرسميين ، والذين كانوا ينتخبون في المجالس التشريعية بمعرفة الناخبين الأفريقيين .

وفي الفترة ما بين أعوام ١٩٢٢ ، ١٩٢٥ م حصلت كل من نيجيريا وسيراليون وساحل النيجر على دساتير تحول لكل منها إنتخاب مستشارين

(٩٧) لا شك أن الحكومة البريطانية استفادت من أخطائها في حكم مستعمراتها في العالم الجديد وبعد نجاح الثورة الأمريكية فهمت الحكومة البريطانية أن الأسلوب الذي اتبعته في حكم المستعمرات البريطانية في أمريكا كان أسلوباً خاطئاً ، ولا بد من تغييره وبخاصة في حكم مستعمراتها في أفريقيا ويعني ذلك أن تترك حرية التصرف للمستعمرات في اختيار أعضاء المجالس التشريعية والتنفيذية ، لحكم هذه المستعمرات حتى لا يحدث ما حدث في العالم الجديد (الثورة الأمريكية) . ومن هنا كانت الموافقة البريطانية على ترك حرية التصرف لسكان المستعمرات الأفريقية (المترجم) .

شريعيين من الأفارقة في المدن الساحلية الكبيرة ، مثل لاجوس وأكرا التي كان لها من قبل مجالس مدن ينتخب بعض أعضائها . وفي العادة كان الاختيار يتم بالانتخاب المباشر ، وفي بعض الأحيان كان هذا الانتخاب يتم بمعرفة رؤساء المجالس .

وفضلاً عن ذلك فقد حدث تقدم ، وبخاصة عندما ازداد الأعضاء غير الرسميين (٩٨) في المجالس التشريعية ، عن عدد الأعضاء الرسميين ، وقد ظهر جلياً في عام ١٩٤٥ م في ساحل الذهب ونيجيريا وجامبيا . وفي عام ١٩٤٨ م حدث ذلك في سيراليون ، وفي الواقع كان الأعضاء المنتخبون يمثلون الأغلبية في المجالس التشريعية ، ولكن هذا لا يعني أن هذه المستعمرات كانت تتمتع بالحكم الذاتي ، مع أنه كان يوجد لها حكومة نوابية « Represented Govt » ولكنها لم تكن حكومة ذات سلطات مطلقة ، وكان التشريع الاستعماري يختص بسكان المستعمرة ، وفي الوقت نفسه ، لم تكن الحكومة الاستعمارية مسئولة أمام السلطة التشريعية ، بل إنه في حالة ما يهزم الأعضاء المنتخبون الأعضاء المعيّنين في المجلس التشريعي ، فإن ذلك يعني هزيمة الحكومة البريطانية في البرلمان بواسطة المعارضة ، لأن الأعضاء المنتخبين لم يكن لهم الحق في تشكيل حكومة جديدة ، لذلك تولى الحاكم البريطاني والموظفون التابعين له مسؤولية الحكومة ، وفي هذه الحالة لم يكن الحاكم مسئولاً أمام المجلس التشريعي ولكن يكون مسئولاً أمام وزير المستعمرات البريطاني في لندن . وفيما بعد كان مسئولاً عن كل تصرفاته أمام البرلمان (في لندن) . وبالإضافة إلى ذلك احتفظ الحاكم بحقه في الاعتراض (فيتو) . وفي الحالات الطارئة كان من الممكن أن يسن تشريعات بحيث تنفذها الإدارة دون موافقة المجلس التشريعي . وكان يحتفظ بسلطاته كي يستعملها فقط في الظروف الاستثنائية ، وكان من المفروض أن يكون هذا النظام الحكومي موافقاً عليه بالإجماع ، بالإضافة

(٩٨) يقصد بالأعضاء غير الرسميين الأعضاء البريطانيين الذين لا يشغلون مراكز حكومية بل كانوا يمارسون مهنة خاصة كالتيجار ورجال التبشير والأفريقيين والمنقذين (المترجم) .

إلى ذلك فإنه يجب أن يكون هناك تعاون بين الموظفين البريطانيين والممثلين الأفريقيين المنتخبين والذين أصبح تمثيلهم غير ضروري ، وقد حاول البعض العمل على تحسين هذا التعاون . ولهذا وضعت خطة في الفترة الأولى من الأربعينيات من القرن العشرين حيث تمثلت في تعيين أعضاء إفريقيين من غير الموظفين في المجالس التنفيذية الخاصة بساحل الذهب ونيجيريا وسيراليون ليمثلوا مواطنيهم ، وكان كل من الأعضاء الرسميين وغير الرسميين في المجالس التشريعية على استعداد لتبادل وجهات النظر في الظروف العادية ، وكان هذا النظام يتيح للأفارقة قسطاً من المساهمة في حكم أنفسهم ، وبوجه خاص فقد مكّنهم ذلك من ممارسة بعض السلطات على الأرض بحيث تتسع بذلك المنطقة التي تفرص على سكانها الضرائب الخاصة بالحكومة الاستعمارية .

وكما يكون لهم الحق في الإشراف على الإنفاق الداخلي ، ومع ذلك قام بصل مجالس جامبيا التنفيذية مثلما وصل إليه مجالس سيراليون ، وساحل الذهب ونيجيريا من التطور وبخاصة أن هذه المستعمرة الصغيرة (جامبيا) كان من الصعب عليها الحصول على دخل كاف ينفق من أجل تقدم شعبها في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، بالإضافة إلى الإنفاق على تكاليف إدارتها المباشرة. ولم يضم مجلس جامبيا التشريعي حتى عام ١٩٤٦ ، أي عضو منتخب لجامبيا ، وبعد ذلك زاد عدد الأعضاء غير الرسميين في المجالس على عدد الأعضاء الرسميين ، وكانت الأغلبية منهم لا تزال ترشح ولكنها تنتخب أيضاً .

الإدارة البريطانية : الحكم غير المباشر

كانت إدارة ماكاين في ساحل الذهب تتبع نظام الحكم غير المباشر ، كما كانت أيضاً أنظمة حكم الأفريقيين تمارس بطريق غير مباشر من خلال حكامهم الأصليين الذين أهلوا بمعرفة المديرين البريطانيين في القرن التاسع عشر في كل مكان من غرب أفريقيا ، وبخاصة ما حققته إدارة السير فردريك

نوجارد « Sir Frederick Lugard » في الشمال النيجيري: من نجاح ، فقد اكتسب بذلك شهرته وتفوقه ، كخبير في الإدارة الاستعمارية ، التي أدت إلى ممارسة أنظمة الحكم غير المباشر في غرب أفريقيا البريطانية وبخاصة بعد حوالي عام ١٩٢٠ م .

وفي الشمال النيجيري كان ينقص لوجارد العدد الكافي من المديرين المرربين ، كما كانت تنتميه الأموال الكافية اللازمة للإدارة المباشرة للمقاطعة الكبيرة الأهلية بعدد كبير من السكان ، وكان الموظفون البريطانيون يتولون إدارة هذه المقاطعة التي فتحها لوجارد في الفترة ما بين ١٩٠٠ ، ١٩٠٦ م . وحتى لو كان لدى لوجارد الرجال الكافين والأموال فمن المشكوك فيه تمكنه من إدارة شمال نيجيريا بطريقة مباشرة ، مع أنه من قبل كان قد ساهم في الحكم غير المباشر في شرق أفريقيا وفي أوغندا . وكان السير جورج جولدي « Sir George Goldie » أول من جاء إلى نيجيريا في ظل حكومة لوجارد . وكان قد خطط من قبل من أجل أن تكفل له شركة نيجيريا السيطرة على شمال نيجيريا ، ففي هذه الحالة يتمكن من حكم هذه المنطقة حكماً غير مباشر . وكان لكل أمراء الفولاني أجهزة من الموظفين لتحقيق إدارة العدل وحفظ النظام وجمع الضرائب ، وكان البريطانيون يعترفون بهذه الأجهزة حتى ولو كانوا يعتقدون في أنها غير كافية أو كانوا يشكون في تطبيقاتها العملية . لهذا صمم لوجارد على أن يترك الأمراء يحكمون الشعب هم وموظفهم على أن يكون ذلك تحت إشراف المستوطنين البريطانيين التابعين لبريطانيا . والموجودين في منطقة النفوذ البريطاني .

ولكن كان البريطانيون يتدخلون في الحكومات التقليدية كي يقضوا على المساواة التي تظهر فيها ، وعلى الرغم من إلغاء العبودية ، فقد ظل سكان نيجيريا الشمالية خاضعين إلى القانون الإسلامي (٩٩) ، الذي كان يطبق بمعرفة

(٩٩) من نحوى هذه العبارة يتضح رأى الكاتب في الإسلام حيث اعتبره لون من العبودية ، وفي هذا منالطة صريحة لأن الإسلام كان في الواقع عبودية واحدة ، ومع هذا فإنه جاء ليحرر

محاكم الإمارة . وكان النظام الفولاني المطبق في جمع الضرائب نظاماً معقداً ، بل كان معرضاً لسوء التطبيق ، لهذا حلت محله ضريبة موحدة على كل قرية . واستمرت الضرائب تفرض بمعرفة الموظفين والأمراء ، بحيث كانت تدفع إلى خزائن الأمراء ، وكانت تدفع منها نسبة محددة تمثل الربع ثم وصلت إلى النصف إلى الإدارة البريطانية المركزية ، بحيث تستخدم في تمويل الخدمات المخصصة للصحة والزراعة والسكك الحديدية .. إلخ . وكان في الإمكان تزويد هذه المستعمرات بالخبراء البريطانيين ، أما بقية الدخل فكان يوضع تحت تصرف حكومات الأمراء (١٠٠) .

وتعرضت الشؤون المالية إلى ضغط كبير من جانب نظام الحكم غير المباشر فمن المعتقد أن السلطات الأفريقية لم يكن من المتوقع لها أن تتطور دون اكتساب المسؤولية الخاصة بجمع الضرائب ، وإنفاق أموال كبيرة من النقود ، فكانوا يدفعون المرتبات بطريقة منتظمة ، وكانوا يعلنون الميزانيات السائمة ، وكانوا أيضاً يقدمون حساباتهم للمراجعة ، فإن السلطات الوطنية ، كانت تستخدم دخلها حسبما تشاء ، وذلك وفقاً لتوجيه البريطانيين المستوطنين ونصيححتهم .

وقد حدثت بعض الصعاب في تطبيق مبدأ الحكم غير المباشر ، في المناطق

= الإنسان من العبودية والظلم والسخرة الواقعة عليه من أخيه الإنسان ، فهو دين الساحة والمحبة والإخاء والحرية (المترجم) .

(١٠٠) يقصد بحكومات الأمراء ، الحكومات المحلية التي يرأسها أمراء الفولاني ، وقد وافق لوجارد على استمرار هذه الحكومات المحلية تحكم نفسها ، تحت إشراف البريطانيين ، ولكن فيما بعد تدخل البريطانيون في شئون هذه الإمارات بحجة القضاء على المساويء التي استشرت في هذه الحكومات المحلية ، بالتأكيد لم توجد مساويء في داخل هذه الحكومات ، ولكن من المعروف أن بريطانيا درجت على أنه في حالة رغبتها في فرض سيطرتها وهيمنتها كانت تزرع بآثقة الأمور كي تتدخل في شئون هذه المستعمرات لتحقيق مآربها في الاستعمار والاستغلال ، وتاريخها مليء بهذه التدخلات منذ نادت بالقضاء على تجارة الرقيق التي اتخذتها وسيلة لتحقيق أطماعها في الغرب الأفريقي (المترجم) .

الوطنية في الشمال النيجيري ، تلك المناطق التي لم تهزم كاية بأيدي الفولانيين والتي كانت تحكم جزءاً كبيراً من هذه المقاطعة الكبيرة ، وكان في إمكان بريطانيا أن تسيطر عليها بسهولة وبطريقة فعالة . وقد تمثلت الصعوبة الرئيسية للوجارد في كيفية حصوله على الأموال الكافية كي يمكن إدارته المركزية من تطوير وسائل النقل والخدمات الأخرى التي تتطلبها البلاد . وكان هناك حد للضرائب المباشرة التي يمكن أن تفرض دون إحداث أي ضرر على الاقتصاد المحلي .

ومع ذلك واجه لوجارد صعوبات بسبب علم وجود دخل من الرسوم الجمركية لديه ، فنذ الاحتلال البريطاني كانت تجارة نيجيريا الشمالية تمر من خلال لاجوس ، أو من خلال محمية نيجيريا الجنوبية ، وقد احتفظت الإدارتان الجنوبيتان بغالبية دخل الجمارك المحصل من مرور البضائع التجارية من أراضيها تجاه الشمال .

وفي عام ١٩٠٦ م ، أقتنع لوجارد بتوحيد الثلاث إدارات البريطانية المنفصلة في نيجيريا . فلو تم ذلك فأن دخل نيجيريا الشمالية سيزيد من الرخاء الاقتصادي في الجنوب ، كما سيتمكن في نفس الوقت من تطوير نظام السكك الحديدية المستخدم في كل انبلاد ، وفي هذه الحالة يمكن تخفيض مصاريف الإدارة عن طريق توحيد الخدمات الفنية المنفصلة ، التابعة لكل من هذه الحكومات الثلاث .

وفي عام ١٩٠٦ م توحدت حكومتا لاجوس ومحمية نيجيريا الجنوبية ، وتكونت منهما مستعمرة نيجيريا الجنوبية ومحميتها ، وكانت الحكومة البريطانية قد رفضت هذا التوحيد في بداية الأمر ، مع أن لوجارد كان قد دافع عنه . وبعد فترة من الوقت ترك لوجارد نيجيريا وأصبح حاكماً لهونج كونج . وفي عام ١٩١٢ م ، عاد لوجارد ليحكم نيجيريا الشمالية والجنوبية ، كما عهد إليه بالعمل على تمهيد الطريق لدمج إدارتها . وقد تم ذلك عام ١٩١٤ م ،

وبذلك أصبح لوجارد الحاكم(*) العام لكل نيجيريا .

وفي ذلك الوقت كان في إمكان نيجيريا الشمالية ان تحصل على نصيب مناسب من الدخل المتحصل من الرسوم الجمركية ، كى يتفق في تطوير السكك الحديدية والخدمات الأخرى اللازمة للمستعمرة كلها ، وعلى الرغم من عدم توحيد الإدارات السياسية في الشمال والجنوب ، فقد وضعت تحت المسؤولية المنفصلة للحاكم العام ، وذلك لأن الحاكم العام « لوجارد » كان قد شرع في تطبيق مبادئ الحكم غير المباشر في نيجيريا الجنوبية ، ولكن الظروف في الجنوب كانت تختلف عنها في الشمال ، حيث كان لوجارد يمارس تجربته هناك ، فأولا ، وجدت مدن كبيرة ، مثل لاجوس وكالبار وميناء هاركورت « Port Harcourt » ، التي فقد السكان الأفريقيين فيها الروح القبلية وحكموا بواسطة الدساتير البلدية . وثانياً ، فعلى الرغم من أنه توجد في بلاد اليوروبا أقاليم محددة كان يعترف بحكامها دون أننى صعوبة للسلطات الوطنية « Native Authorities » لذا فإن الموقف في جنوب شرق نيجيريا بما فيه من مجتمع يقوم على المساواة ، جعل من المستحيل التمييز بين الحكام التقليديين الذين عملوا بإخلاص ، وبين أى أعضاء من الشعب على درجة من الأهمية . وقد انتهت المحاولة التي قامت بها الحكومة لخاق حكام تقايدين أو شيوخ مفوضين « Warrant chiefs » بنتائج سيئة ، مما أدى في النهاية إلى الاعتراف الإجبارى بالسلطات المحلية صاحبة العدد الكبير في المجالس التقليدية .

وفي عام ١٩١٩ م ، تقاعد لوجارد ، وأصبح منذ ذلك الوقت له نفوذ في تشكيل السياسة الاستعمارية ، فيما وراء ستار المسرح البريطانى ، وأصبح العضو البريطانى في اللجنة الدائمة للانتداب التابعة لعصبة الأمم . وفي عام ١٩٢٨ أصبح اللورد لوجارد المتحدث البارز في مباحثات المسائل الاستعمارية في

(*) كان لقب الحاكم العام يطلق بصفة خاصة على لوجارد حتى عام ١٩٤٥ م ، وكان خلفائه في الوظيفة في نيجيريا يطلق عليهم لقب الحاكم .

مجالس اللوردات « House of Lords » ، وكثير من الموظفين الذين خدموا تحت إدارة لوجارد في نيجيريا ، وصلوا فيما بعد إلى مراكز عميا في خدمة المستعمرات البريطانية ، ومن ذلك على سبيل المثال ، السير جوردن جوجسبرج « Sir Gordon Guggisberg » (حاكم ساحل الذهب الذي حكم في الفترة ما بين ١٩١٩ ، ١٩٢٧ م) ، والسير دونالد كامبرون « Donald Cameron » (حاكم تنجانيقا الذي حكم في الفترة ما بين ١٩٢٦ ، ١٩٣١ م ، كما حكم نيجيريا الفترة ما بين ١٩٣١ ، ١٩٣٥ م) ، والسير ألان بيرنس « Sir Alan Burns » (الذي تولى الحكم في ساحل الذهب في الفترة ما بين عامي ١٩٤١ : ١٩٤٨ م) والسير هيربرت بالمر « Sir Herbert Palmer » (الذي تولى حكم جامبيا في الفترة ما بين عامي ١٩٣٠ ، ١٩٣٣ م) لذلك لم يكن من الغريب أن تطبق آراء لوجارد الخاصة بالإدارة الوطنية على نطاق واسع في كل مكان من المقاطعات البريطانية في أفريقيا الاستوائية .

ويمكن رؤية هذه الآراء في كتاب لوجارد المعنون بـ « الانتداب الثنائي البريطاني في أفريقيا الاستوائية The Dual Mandate in British Tropical Africa » فقد نشر هذا الكتاب عام ١٩٢٢ م . وناقش لوجارد في كتابه هذا فكرة عدم وجود قوة أوربية في أفريقيا تعمل من أجل المواقف النفعية البحتة ، وممارسة الدول الأوربية الانتداب الثنائي من جانب واحد ، والذي كانت بريطانيا والقوى الاستعمارية الأخرى قد تعهدت به في أفريقيا مما جعل هذا الانتداب عرضة للمجاح والفشل ، فالرغبة الأوربية في استغلال التجارة والموارد الأفريقية كانت قائمة لأن تكون أكثر قوة من الإحساس بالالتزام الخاص بالمساعدة في تقدم الشعوب الأفريقية (١٠١) وكان تقدم

(١٠١) لم تعمل الدول الأوربية على تقدم الشعوب الأفريقية ونقل الوسائل المادية الحديثة إليها ، كما أشارت بذلك بنود مؤتمر برلين ، بل كان شغلها الشاغل هو كيفية استغلال موارد هذه البلدان الإفريقية إلى أقصى درجة ممكنة وبخاصة بعد أن وقعت هذه الدول الأوربية على ما نحويه القارة الأفريقية من ثروات زراعية ومعنية (المترجم) .

التجارة والإدارة الأوربية في أفريقيا عند دمر المجتمع الأفريقي القديم ، كما أن هذا التقدم لم يساعد في بناء مجتمع جديد وكتب لوجارد يقول أنه في الإمكان مع هذا التدهور لو فعلت القوة الأوربية مثلما فعل لوجارد في نيجيريا ، وفي حكم الأفريقيين حكماً غير مباشر ، عن طريق شيوخهم التقايدين . كي يتمرنوا على ممارسة المسئولية الجديدة فيما بعد . وفي الحقيقة كان الحكم غير المباشر من أفضل الوسائل لتحقيق الانتداب الثاني .

وقد اتخذت خطوات خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين كان الهدف منها العمل على إدخال الحكم غير المباشر ، في ساحل النيجر وسيراليون وجامبيا ، بينما ظلت مناطق مستعمرة التاج في سيراليون وجامبيا تحت الإدارة المباشرة ، وانتقلت الحكومة المحلية في هذه المحميات إلى أيدي السلطات القبلية التي يشرف عليها الضباط البريطانيون في المنطقة .

وكان الموقف في ساحل النيجر أكثر تعقيداً ، ولم تكتسب الإدارة البريطانية المباشرة في الأشانتي ثقة الناس ، ولكن خلال العشرينيات من القرن العشرين ، كشفت حكومة الكابتن راتري « Captain Rattray » المتخصص في دراسات عام الإنسان أن هذا الفشل ممكن أن يحدث في جزء كبير من الأرض ، تفسيره « أن الحياة السياسية للأشانتي لم يكن في الإمكان فصلها عن تقاليدهم الاجتماعية ، وعن معتقداتهم الدينية ، وقد أدى رفض السلطات البريطانية إلى عدم السماح للشيوخ التقايدين بالمساهمة في الإدارة ، إلى تدهور خطير في ظل مجتمع الأشانتي ، وبناء على ذلك فقد اتخذت خطوات لإعادة بناء قوة الرؤساء . وفي عام ١٩٢٤ م ، سمح لرؤساء الدواة بممارسة السلطة التشريعية بشكل محدد .

وفي عام ١٩٢٦ م اعترف برمبه « prempch » الذي عاد من المنفى ككوماسيهين « as Kumasihene » ، وفي عام ١٩٣٥ م ، وبعد موت برمبه اعترف بوريته كاسانتهين « as Assantehene » ، ويكون مجلس من رؤساء الدولة « Chairman Ship » عرف باسم مجلس الأشانتي الاتحادي .

وقد اعترف بهذا المجلس الذى كانت له ساطات محددة . وقد مارس شيوخ الداجومبا السلطة التشريعية والحكم غير الشرعى فى كل من المقاطعات الشمالية والمباروسى « Mamparussi » والممالك الصغيرة ، ومع ذلك فقد وجدت مجتمعات بلا قيادة ، واجهت نفس النوع من المشكلة ، مثامو جد فى نيجيريا الشرقية أو فى المجتمعات الوثنية فى نيجيريا الشمالية ، وواجهت نفس المشكلة أيضاً الساطات الوطنية ، ومجالس الشيوخ الإقليمية ، التى كانت قد تكونت بعد عام ١٩٢٥ م ، فقد ظهرت طبقة موثرة من الأفارقة الذين تعلموا فى أوروبا والذين طالبوا بتكوين حكومة ديمقراطية على النمط الأوروبى ، والذين كانوا يعتبرون أن أية محاولة لزيادة سلطة الرؤساء القدماء خطوة إلى الخلف حيث لم يكن لدى معظم هؤلاء الرؤساء القدامى إلا القليل من التعليم الحديث ، بل وكان البعض منهم أمياً . كما كان ينقص هؤلاء الرؤساء النظام الدقيق فى دفع الضرائب ، وذلك لقلة جملة الدخل الذى كان من الممكن الحصول عليه بمعرفة السلطة الوطنية ، بحيث لم يمكنهم ذلك الدخل من ممارسة الحكم غير المباشر بالطريقة التى وضعها لوجارد .

وقد أدى الحكم غير المباشر (١٠٢) أغراض مفيدة للبريطانيين مكنتهم من مد نفوذهم فى نيجيريا الشمالية ، وساعدتهم بصفة خاصة فى كسب ثقة شعب الأشانى ، وفى زمن الاحتلال البريطانى أصبحت لكل هذه المقاطعات حكومات أفريقية لها القدرة على تصريف كل الأمور فى كل من نيجيريا الجنوبية ، ومستعمرة ساحل الذهب ، ومع ذلك فإن الحكم غير المباشر كانت له جوانب قصور فى نظام الإدارة ، لأنه لم يكن فى الإمكان استخدامه بدون تدقيق فى غرب أفريقيا البريطانية . وفى الأربعينيات من القرن العشرين كان من الواضح أن الحكم غير المباشر لم يكن عالمياً ، بحيث يتخذ كقاعدة

(١٠٢) يقصد بالحكم غير المباشر مساهمة الشيوخ والأمراء الأفريقيين فى حكم بلادهم ، وهذا ما طالب به لوجارد فى كتابه المعنون بـ « الانتخاب الثانى البريطانى فى أفريقيا الاستوائية » . (المترجم) .

يقوم على أساسها تقدم المستعمرات الأفريقية ، وكانت الخطة الاستعمارية تتعجل العمليات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة ، بل أنها كانت تمحو الأساليب الأفريقية التقليدية ، من حيث السلوك ، والقانون ، والحكومة . وقد حدث ذلك في المناطق التي يبدو فيها أن الحكم غير المباشر كان يمارس بطريقة حسنة (وقد ظلت المناطق التي كانت بها السلطة الأفريقية التقليدية قوية بل وحازمة للغاية ، بحيث ظلت باقية بعد التغلغل الأوربي ، كما كانت لهذه المناطق أيضاً في عزلة تامة بحيث بقيت بعد عمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي دون أي تغيير) ولم يعد من الواضح أن ذلك هو أفضل الوسائل لتحقيق الانتداب الثاني . وقد تبع توسع الحكم الأوربي في غرب أفريقيا زيادة في الإنتاج والتجارة ، وأصبح الأفريقيون بذلك أثرياء ، فاستخدموا ثرواتهم الجديدة بطرق جديدة ، وبخاصة في مجال البحث عن التعاليم الأوربي (١٠٢) ، كما كان في إمكانهم أيضاً أن يدفعوا أسعاراً عالية في النقل والأعمال العامة ، والتعليم والخدمات الاجتماعية والطبية . وبدأ الموظفون البريطانيون يشاركون القادة الأفريقيين المتعلمين الذين كانوا يرتابون في مقدرة أنماط الحكومات الأفريقية التقليدية ، حتى عندما خضعت هذه الحكومات الأنريقية للسيطرة الأوربية كان في إمكانها أن تهيأ لتقوم بهذه الخدمات وتعنى بالطلب المتزايد على هذه الخدمات .

الإدارة الألمانية : انتدابات عصبة الأمم

لم يكن لألمانيا وحكومتها وشعبها تجربة في حكم الشعوب الأفريقية ، وبخاصة عندما أصبح لها مستعمراتها الأفريقية ، كما لم يكن الألمان خبرة في الإدارة الاستعمارية في أي جزء من العالم . ففي البداية ركزت الساطة في

(١٠٢) يقول مؤلف الكتاب أن الأفريقيين أصبحوا أثرياء في ظل الحكم الأوربي ولكننا نقول هذه مغالطة ، فقد تعرض الأفريقيون في ظل الاستعمار الأوربي إلى الفقر والجهل والتخلف ، فن غير المعقول أن ينعم الأفريقيون بالفاهية في ظروف القهر والاستغلال (المترجم) .

أبدى الموظفين في كل مستعمرة مع الحد قليلا من ساطة هؤلاء الموظفين ، وعلى وجه العموم لم يهتم هؤلاء الموظفون الألمان كثيراً بالعادات والتقاليد الأفريقية ، وأسسوا إدارة على نمط الحكم الفاشستي ، كان هذا هو نظام الحكومة التي تولى أمرها مديرون غير جادين . وكانت سوء المعاملة أقل في توجو عن بقية المستعمرات الألمانية الأخرى في أفريقيا . وكان جنوب توجو قد جرب نفس النوع من التنمية الاقتصادية التلقائية التي حدثت في جنوب ساحل النيجر ، فازداد دخل حكومة توجو من التجارة بسرعة ، ويرجع ذلك إلى التدخل الألماني النعالي في الحياة الأفريقية ، وكان في الإمكان أن يحدث هذا التدخل في أي مكان آخر من العالم . وفي عام ١٩٠٧ م ، وصل النقد الألماني في البرلمان والصحافة للأسلوب الألماني الذي اتبع في تصريف الأمور في كثير من المقاطعات الأفريقية إلى النروية ، وأدى ذلك بالتالي إلى تغيير المنظمة الألمانية الخاصة بتصريف الشؤون الاستعمارية ، وأضيف برنامج ضخيم للإصلاح الاستعماري ، وأعطى اهتمام أكبر إلى الوسائل التي بها يمكن تنظيم المجتمعات الأفريقية ، حتى تتمكن من حكم نفسها ، وبدأ الألمان أيضاً ينظرون بعين الاعتبار إلى وسائل الإدارة الاستعمارية التي اتبعتها القوى الأوروبية الأخرى وبخاصة بريطانيا .

وكان لدى السياسة الاستعمارية الألمانية الجديدة بعض الوقت الذي من خلاله حققت بعض النتائج . وفي عام ١٩١٤ م ، دخلت حكومتا كل من فرنسا وبريطانيا في حرب مع ألمانيا . وفي خلال أسابيع قليلة احتلت القوات الاستعمارية لكل من فرنسا وبريطانيا توجو ، وفي عام ١٩١٦ م ، تمكنت هذه القوات من هزيمة القوات الألمانية في الكاميرون ، وعلى أثر ذلك وضعت المستعمرتان الألمانيةتان تحت الإدارة المؤقتة لكل من فرنسا وبريطانيا ، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩١٩ م ، وبعد توقيع معاهدة فرساي Versailles تخلت ألمانيا عن مستعمراتها ، وفي الوقت نفسه أوكل الانتداب على المستعمرات (م ٢٣ - تاريخ غرب أفريقيا)

الألمانية في أفريقيا إلى عصبة الأمم ، التي وضعت في أيدي القوى الاستعمارية التي تعلبت على ألمانيا .

وكان انتداب عصبة الأمم يمثل محاولة من جانب مجلس الوصاية ، بفرض وصايته على المناطق النامية في العالم ، وقد تم ذلك وبطريقة فعالة في أفريقيا ، وبخاصة بعد عقد مؤتمرى براين وبروكسل^١ . وقد عهد إلى قوة خاصة « landatory » بإدارة كل المستعمرات الألمانية السابقة إدارة فعالة . وكان من واجب مندوب مجلس الوصاية أن يعمل على زيادة الرفاهية المادية والأخلاقية والتقدم الاجتماعى للسكان في المقاطعة الموضوعة تحت الوصاية ، وكانت الإدارة في المستعمرة تخضع لتفتيش عصبة الأمم ، ولجنة الانتداب الدائمة الموجودة في جنيف . وقد طلب المندوب التابع لعصبة الأمم أن يلغى العبودية والسخرة في العمل (١٠٤) ، ويحترم حقوق الأرض الوطنية ، كما طلب منه أيضاً أن يسمح لكل أعضاء العصبة بالوصول إلى هذه الأراضي بحرية ، وأن يتساوى جميع سكانها في الحقوق ، وكان عايه منع قيام الاحتكارات الاقتصادية كما كان عايه تنمية المقاطعة كي تصبح قاعدة عسكرية أو حرية .

وقسمت كل المستعمرات الألمانية السابقة في توجو والكاميرون إلى قسمين يقع الجزء الأعظم منها في الشرق ، بحيث وضع تحت الانتداب الفرنسى « Under French Mandate » ، ووضع الجزء الأصغر منها في الغرب تحت الانتداب البريطانى « Under British mandate » . وعلى أية حال ، فإن مد السكة الحديد بواسطة الألمان ، قد فتحت المنطقة حتى المنطقة الفرنسية ، وقد أقامت فرنسا إدارات منفصلة في مناطق انتدابها ،

(١٠٤) من المعروف أن الأفريقين تعرضوا في ظل الاحتلال الأوروبى إلى العبودية والسخرة في العمل بكافة أنواعه سواء أكان ذلك في تمهيد الطرق أم في مد السكة الحديد أم في المناجم مما دفع عصبة الأمم بالمطالبة بإلغاء هذه الأعمال من جانب الدول الاستعمارية ، ولكن دون جدوى . (المترجم) .

وكانت هذه الإدارات مستقلة عن الحكام العموميين في غرب أفريقيا الفرنسي وفي أفريقيا الاستوائية الفرنسية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى سمح لبريطانيا أن تدير المناطق التي تخضع لانتدابها في كل من توجو والكاميرون ، كما لو كانت أجزاء من ساحل الذهب ونيجيريا . وبهذه الطريقة فإن ساحل الذهب ونيجيريا ، اكتسبتا بشكل أسامي حدود جديدة في الشرق حيث اتحدت مع المناطق القديمة ، واتحدت أيضاً مع الحدود السابقة للمجتمعات الأفريقية المستقلة .

وعندما بدأت الحرب في الفترة ما بين عام ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٤٥ ، أبطأ عمل عصبة الأمم ، كما أبطأ الانتداب الفرنسي والبريطاني على توجو والكاميرون ، وأصبحتا مقاطعتين تدار بمعرفة وكيين أحدهما فرنسي والآخر إنجليزي ، من قبل الأمم المتحدة .

التنمية الاقتصادية في غرب أفريقيا الفرنسي

لقد خطط الفرنسيون في المقاطعة البريطانية الواقعة في مصب النيجر لفتح الطريق للتجارة ولموارد السودان الغربي الواردة من جهة الغرب ، مستخدمين في ذلك نهري السنغال والنيجر الأعلى ، كوسائل رئيسية للاتصال وخططوا كذلك ليربطوا بين الملاحة النهرية والسكة الحديد ، التي تبدأ من كيز « Kayes » إلى باماكو « Bamako » الواقعة على بعد ٣٢٠ ميلاً ، ولكن رغم أن هذه السكة الحديد بدأت في تاريخ مبكر أي منذ عام ١٨٨٢ م إلا أنها لم تكتمل إلا عام ١٩٠٦ . وقيل أن تنهى ، أجبر الفرنسيون على العدول عن مشروعهم الأصلي ، وأدركوا في البداية أن حصن القديس لم يكن يصاح كميناء جيد لاستقبال سفن المحيط الحديثة ، مثاماً كان عليه ميناء داكار . وبناء على ذلك ، وفي عام ١٨٨٥ م ، افتتحت السكة الحديد ، لتربط بين حصن القديس لويس وبين داكار الذي تبعد عنه (١٦٥ ميلاً) . ويتضح لنا أن ميناء السنغال كان صالحاً للملاحة حتى كيز التي تصاح للملاحة مدة ثلاثة شهور في السنة ، ولكنها لم تناسب وسائل الاتصال مع السودان ، وتقرر ربط كيز بـداكار بواسطة خط حديدي مباشر (يباع طوله ٤٠٠ ميل)

وقد بدأ العمل في هذا الخط ، عام ١٩٠٧ م ، ولكنه لم يكتمل إلا في عام ١٩٢٤ م (١٠٥) .

وقبل ذلك كان الفرنسيون قد أدركوا أن الاستغلال الاقتصادي للسودان الغربي لم يكن سهلاً ولا مربحاً مع أنهم كانوا على علم بذلك . ولكن بعد اكتمال الحكم الاستعماري في شمال أفريقيا وفي الصحراء ، وفي غرب أفريقيا اكتملت العمليات الاستغلالية ، وبدأ ذلك مع تنمية طرق تجارة المحيط ، وكانت التجارة عبر الصحراء قليلة الأهمية نسبياً ، وسبب ذلك يرجع إلى قلة عدد المدن الكبيرة أو المناطق كثيفة السكان في السودان الغربي . ولم تتم شعوبها المواد الغذائية أو البضائع المصنعة على نطاق أكبر من الاستخدام المحلي . وكان السودان (الغربي) منظم تنظيمياً رديئاً ، وبخاصة في مجال تجارة الصادرات ، فكانت هذه المناطق تنقصها الأموال الكافية والسكان بحيث تصبح سوقاً جيدة للبضائع الأوربية وقد تأثر إنتاج الصادرات في السودان الغربي بعدة عوامل منها أن السودان لم يكن متصلاً حتى عام ١٩٢٤ م بالأراضي الساحلية ، ولا بالعالم الخارجي بنظام نقل فعال ، باستثناء العصر القديم الذي لم يعد له أثر في ذلك الوقت ، والذي كان يتميز بالتعدين ، وبخاصة في منطقة بامبوك - بور « Bambuk-Boure » ، وفي هذا الوقت لم يوجد في القطر أي مناجم يمكن استغلالها ومنها قلة اليد العاملة اللازمة للتنمية الزراعية بالإضافة إلى الفقر النسبي في التربة . وكان في الإمكان التغلب على هذه الصعوبات عن طريق مشاريع الري وميكنة الزراعة ، ولكن تحقيق هذه الوسائل كان يتطلب تكاليف باهظة ، هذا إلى جانب أن رأس المال الفرنسي

(١٠٥) اهتمت فرنسا بمد السكة الحديد في مستعمراتها في غرب أفريقيا ، وذلك لتحقيق عدة أهداف ، أولاً ربط مستعمراتها بعضها البعض ، وثانياً استغلال موارد هذه المستعمرات الفرنسية بطريقة فعالة بحيث تعود بالنفع والفائدة على فرنسا ، وثالثاً : المساهمة في سرعة نقل جنود الاحتلال إلى المناطق المضطربة كي تقضى على أية ثورة أو تمرد (المترجم) .

كان صغيراً ولا يمكن استثماره فيما وراء البحار ، وكان الفرنسيون قد رفضوا استثمار مدخراتهم في مشاريع باهظة التكاليف في السودان ، لأنهم عرفوا أنه من المحتمل أن ينقضى وقت طويل قبل أن تعود هذه المشاريع عليهم بأى ربح ، وفي بداية القرن العشرين فكروا في مشروع طموح لاستغلال مياه نهر النيجر في ري مناطق كبيرة من الأراضي ، فإنجاز هذا المشروع لم يحقق تقدماً ملحوظاً قبل نهاية الأربعينيات من القرن العشرين .

وكان من المحتم أن يبدأ الفرنسيون في توجيه اهتمامهم بعيداً عن السودان ، إلى المناطق الساحلية ، المكتظة بالسكان الذين اعتادوا الإتجار مع الأوربيين . وقد برهن الفرنسيون وبسهولة على تنمية إنتاج جوز الهند في السنغال ، والكاكاو والخشب والبن والموز في ساحل العاج ، وكذلك الباج في داهومي والموز في غينيا الفرنسية ، وعلى الرغم من أن البن والموز زرع على حسب ما يتبع في المزارع الأوربية ، إلا أن السكان الأفريقيين في هذه المستعمرات أدركوا على الفور أنه في إمكانهم تحقيق أرباح من هذه الغلات إذا قاموا بزراعة المحاصيل النقدية الخاصة بالتصدير ، وأصبحت غلة جوز الهند في السنغال غلة تصديرية مربحة ، لهذا توقف المزارعون الأفريقيون تماماً عن زراعة محاصيل المواد الغذائية اللازمة للإستهلاك المحلي . ومع ذلك ، فقد حققوا من محصولاتهم النقدية مكاسب مادية كافية لكي يشتروا بها المواد الغذائية التي تنتج في أجزاء أخرى من غرب أفريقيا ، وبخاصة من الأراضي الداخلية في بلاد السودان الغربي ، بالإضافة إلى شراء البضائع الصناعية من أوروبا . وقد ازداد حجم التجارة التي أدت إلى زيادة الدخل ، الذي مكن الحكومات الإستعمارية من استخدامه في تحسين وسائل الانتقال ، وقد شيدت الموانئ الحديثة ، لتساهم في نقل التجارة المتطورة من الموانئ ، وفي الوقت نفسه مدت السكك الحديدية إلى الداخل . وهكذا ، فقد أصبح من اليسور الحصول على محاصيل للتصدير إلى أسواق العالم ، كما كان في الامكان أيضاً استيراد المواد الغذائية والصناعية إلى المناطق التي يتركز فيها إنتاج التصدير ، وفي

عام ١٩١٤ م ، تم بناء السكة الحديد من غينيا الفرنسية إلى ميناء كونا كرى ، وبلغ طول هذا الخط ٤١٠ من الأميال إلى الداخل ، حتى وصل إلى نهر تنكيسو « Tinkisso-Rivr » أحد فروع النيجر . وفي عام ١٩٠٣ م مدت من أبيدجان على ساحل العاج وحتى بوبو-ديولاسو Bobo-Dioulasso وبلغ طول هذا الخط ٥٠٠ ميل تقريباً ، وفي عام ١٩٣٦ م شيد خط حديدي في داهومي ، وبلغ طوله ٣٦٠ ميلاً .

وأدى مد السكة الحديد وتوغلها في الداخل في اتجاه السودان إلى زيادة ضخمة في ثروة ورخاء غرب أفريقيا الفرنسية . وفي عام ١٩١٣ م ، بلغ حجم صادرات و واردات غرب أفريقيا الفرنسية حوالي ١١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني (أى ما يعادل ٥٥,٧٠٠,٠٠٠ دولار) ، وفي عام ١٩٥١ م ، بلغت تقريباً ٢٠٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني (أى ما يعادل ٥٧١,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) وكان في إمكان الحكومات الفرنسية الاستعمارية أن تزيد هذا المبلغ عام ١٩١٣ م ، ما قيمته ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، (أى ما يعادل ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) حتى تتمكن فرنسا من الإنفاق على المقاطعة . وفي عام ١٩٥١ م بلغت قيمة دخل المقاطعة ٧٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني (أى ما يعادل ٢٠٤,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) وكانت تجارة المقاطعة مستغلة استغلالاً كبيراً في مجال الإنتاج الزراعي (*) ، الذي كان يوجد في المناطق المجاورة للسواحل المسكونة بأوناس كثيرين ، وكان الدخل يوزع بطريقة غير عادلة . فكان السكان في الداخل في حاجة إلى وسائل نقل ، وإلى وسائل أفضل في مجال التعليم والطب والخدمات الزراعية ... إلخ ، غير أنهم كانوا غير قادرين على المساهمة مالياً في مقابل حصولهم على هذه الخدمات . وعلاوة على ذلك ، فإن مجموع الدخل الذي حصلت عليه الإدارة

(*) كان جوز الهند يمثل ثلث القلة التصديرية ، بينما البن يمثل الربع ، والكافور حوالى السادس .

(*) انظر الجدول الخامس بذلك ص ٣٦٩ وما بعدها .

الفرنسية لم يكن كبيراً : أى أنه لا يفي بالمتطلبات التي تتضمنها الإدارة في هذه المقاطعة المسكونة بعدد قليل من الناس . وفي عام ١٩٥١ م بلغ عدد سكان المقاطعة على سبيل المثال ١٧,٠٠٠,٠٠٠ نسمة كانوا يشغلون مساحة من الأرض تبلغ ١,٨٠٠,٠٠٠ ميل مربع ، ولا نندهش كثيراً ، لأن غرب أفريقيا الفرنسية كان يملك أميالا قليلة من السكة الحديد ، كما كانت نسبة التعليم بين أطفاله منخفضة ، أى أنها كانت أقل نسبة عن المقاطعات البريطانية المجاورة .

٢ التنمية الاقتصادية في غرب أفريقيا البريطاني

في أغلب الأحيان كانت التنمية الاقتصادية في المستعمرات البريطانية في غرب أفريقيا ، تسير سيرا سريعا ومتزايدا عما كان عليه الحال في المقاطعات الفرنسية ، وسبب ذلك يرجع إلى أن بريطانيا كانت تستثمر أموالا طائلة في مستعمراتها فيما وراء البحار أكثر من الاستثمارات التي تنفقها فرنسا ، ويمكن مقارنة المزايا الاقتصادية الطبيعية المتوفرة في المستعمرات البريطانية في غرب أفريقيا بالمزايا المتاحة في المستعمرات الفرنسية ، فمن المعروف أن المستعمرات البريطانية كانت أحسن حالا من الفرنسية ، لذا فإنها كانت أكثر جاذبا إلى التجار والمستثمرين الأوروبيين . وكانت بريطانيا قد احتلت الأجزاء المسكونة بالأوروبيين القاطنين في غرب أفريقيا وبخاصة من البريطانيين هؤلاء البريطانيون الذين قاموا بتأسيس التجارة البريطانية في غرب أفريقيا قبل القرن العشرين ، وكانت المقاطعات البريطانية أصغر في المساحة ، كما كانت أكثر كثافة سكانية بالمقارنة بالمقاطعات الفرنسية ، وكانوا يمتلكون المعادن والموارد الزراعية ، وقد بدأ سكان هذه المقاطعات البريطانية في استغلال هذه الموارد الاقتصادية ، وكان هذا الاستغلال سهلا بالنسبة لبريطانيا بسبب توفر رأسمالها الذي استغلته في تنمية التجارة واستغلال الموارد الاقتصادية في مستعمراتها في غرب أفريقيا . وفي الوقت نفسه كانت الدولة الفرنسية أضعف من بريطانيا في الناحية المالية والتجارية ، فلم يكن لديها المقلرة على تنمية المناطق الواسعة الخدباء ذات الكثافة السكانية القليلة ، وقد قلر دخل

المستعمرات البريطانية في غرب أفريقيا في عام ١٩٣٦ بـ ١١٦,٧٣٠,٠٠٠ جنيه استرليني بينما بلغ رأس المال الأوربي ٣٠,٤٢٦,٠٠٠ جنيه استرليني كانت قد استثمرت في غرب أفريقيا الفرنسية .

وقد ترقفت التنمية الاقتصادية في ساحل الذهب في القرن التاسع عشر ، بسبب حروب الأشتاني ، وبسبب صعوبة إيجاد تجارة تحمل محل تجارة العبيد ، كمسألة رئيسية تصاح للتصدير . وفي القرن العشرين ، أصبح ساحل الذهب في خلال فترة قصيرة من الزمن من أغنى المقاطعات في غرب أفريقيا ، ففي بداية الأمر كان معظم المصادر من الغلات ذات القيمة الاقتصادية يتهدل في المطاط الذي كان يحصل عليه من أشجار المطاط البرية ، التي تنمو في الغابة والتي استغلت استغلالاً كبيراً ، وبعد عام ١٩٠٠ م ، انخفض مستوى التجارة بصنيرة سريعة . ولكن بعد احتلال بريطانيا لبلاد الأشتاني جعل من الممكن تشييد سكة حديد في الفترة ما بين عامي ١٨٩٨ ، ١٩٠٣ م من سيكوندي Sekondi ، الواقعة على الساحل ، وامتد خلال المناطق الغنية بالذهب ، وبخاصة الواقعة في الجزء الغربي من مستعمرة كوماسي . وقد ساعد هذا الخط الحديد على استيراد الماكينات التي تمكن الشركات الأوربية من القيام بالتعدين عن الذهب في أعماق كبيرة ، وهكذا ، فإن مد سكة حديد في هذه المنطقة قد بعث الحياة في تجارة المصادر الماهرة في الذهب (١٠٦) . وفي عام ١٩١٣ م ، كانت صادرات الذهب من ساحل الذهب تقدر بـ ١,٦٥٦,٠٠٠ جنيه استرليني (أي ما يعادل ٨,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) . وكان العالم في حاجة أيضاً إلى المنجنيز خلال الحرب العالمية الأولى التي وقعت في الفترة ما بين عامي ١٩١٤ ، ١٩١٨ م ، وكذلك كان العالم في حاجة إلى

(١٠٦) تعتبر السكة الحديد من العوامل الأساسية والتي ساهمت إلى حد كبير في خدمة اقتصاد المستعمرات البريطانية والفرنسية على حد سواء في منطقة غرب أفريقيا ، سواء أكان ذلك في محل تحرة تصدر أم تجارة الوارد (المترجم) .

البوكسيت (خام الألومنيوم) وذلك أثناء الحرب العالمية الثانية التي وقعت في الفترة ما بين عامي ١٩٣٩ ، ١٩٤٥ م ، وقد أدى ذلك إلى مجيء الشركات الأوربية إلى ساحل الذهب ، لتقوم بالتعدين عن هذه المعادن وشجعهم في ذلك ما يخويه ساحل الذهب من كميات الماس ، التي قام الأفريقيون بالتعدين فيها إلى جانب الشركات الأوربية .

ومن المستحيل تنمية مناجم الذهب والمنجنيز والبوكسيت بدون إنشاء شبكة خطوط حديدية ، يمكن بواسطتها نقل الآلات الثقيلة والموتور Stores إلى المناجم ، وذلك في حالة التنقيب عن المنجنيز والبوكسيت ، كي يتم الحصول على كميات ضخمة من خام هذين المعدنين ، ثم نقل هذا الخام بعيداً إلى الموانئ لشحنه ، ويرجع الفضل الكبير إلى السكة الحديد ، التي جعلت في الإمكان تصدير كميات كبيرة من الكاكاو والأخشاب من ساحل الذهب .

وفي عام ١٩٢٣ م أكمل خط السكة الحديد التي يبدأ من أكرا وينتهي إلى كوماسي ، ووصل في عام ١٩٢٧ م إلى وادي الهوني Huni Valley ، ورغم هذا فقد ظلت أجزاء قليلة من الغابة ، لم يكن من السهل وصول السكة الحديد إليها .

وقد بدأت الزراعة التجارية للكاكاو في الجنوب الشرقي من ساحل الذهب وفي خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، كان إقبال العالم على محصول الكاكاو كبيراً ، ومتزايداً ، فقد قام المبشرون وعثماء النبات التابعين للحكومة (البريطانية) بتوزيع بنوره على الفلاحين الأفريقيين في المزارع الصغيرة ، التي اقتطعت من الغابة . وفي عام ١٨٩١ م ، صدر الكاكاو لأول مرة من ساحل الذهب ، وفي عام ١٩١٠ م ، فاقت قيمة الصادرات من الكاكاو قيمة الصادرات من الذهب وذلك لأول مرة . وفي عام ١٩١٣ م ، شمل الكاكاو نصف قيمة مجموع صادرات المستعمرة ، البالغ قيمتها ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني ، أي ما يعادل (٢٤,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) وبعد ذلك زاد إنتاج الكاكاو

من ساحل الذهب ، ورغم ذلك فإنه في خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين عانت أشجار الكاكو من المرض الذي أصابها ، ومع ذلك فقد ظل الكاكو يمثل القيمة العظمى لصادرات المستعمرة ، ومن ناحية أخرى كانت المستعمرة تمثل أكبر منتج عالمي لهذا المحصول . وفي عام ١٩٥١ م ، بلغت القيمة المصدرة من الكاكو من ساحل الذهب ٦٠,٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، أي ما يعادل (١٦٩,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) ، وذلك يمثل ثلثي مجموع صادرات المستعمرة البالغ قيمته ٩١,٢٤٩,٠٠٠ جنيه استرليني أي ما يعادل (٢٥٥,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) . وبالمقارنة يمكن القول أن قيمة الذهب المصدرة من ساحل الذهب في عام ١٩٥١ م ، بلغت ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أي ما يعادل (٢٣,٨٠٠,٠٠٠ دولاراً) ، وبلغت قيمة المنجنيز الخام ٧,٢١٧,٠٠٠ جنيه استرليني ، أي ما يعادل (٢٠,٢٠٠,٠٠٠ دولاراً) وبلغت قيمة الصادرات من الماس ٥,٩٧١,٠٠٠ جنيه استرليني ، أي ما يعادل (١٦,٨٠٠,٠٠٠ دولاراً) وبلغت قيمة الصادرات من الخشب ٤,٩٧٦,٠٠٠ جنيه استرليني ، أي ما يعادل (١٤,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) .

وأدى ازدهار تجارة الصادرات في ساحل الذهب إلى شراء كميات كبيرة من البضائع الأوروبية المصنعة ، هذا إلى جانب استيراد هذه السلع من بلدان أخرى . وفي عام ١٩٥١ م ، كانت وارداتها تقدر بما قيمته ٦٣,٣١٣,٠٠٠ جنيه استرليني ، أي ما يعادل (١٧٧,٢٧٥,٠٠٠ دولاراً) وكان على حكومتها أن تزيد من دخلها ، وبخاصة من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات والصادرات ، ومن الضرائب التي تفرض على دخول السكان والشركات في المستعمرة ، وفي عام ١٩٥١ م زاد الدخل عن ٣٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أي ما يعادل (٩٥,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) وقد مكن هذا الدخل حكومة المستعمرة من تطوير التعليم والخدمات الطبية والاجتماعية الأخرى ، وكان عليها أن تنشيء المنشآت العامة ، الممثلة في السكك الحديدية والطرق ، هذا إلى جانب مد أنابيب المياه وشبكات الكهرباء ، وإنشاء الموانئ الحديثة

مثل تاكوراڨى « Takoradi » والتيماء « Tema » ، وقد أنجزت هذه الأعمال الطموحة فى مستعمرة ساحل الذهب ، ولم تحدث هذه الأعمال فى أية مستعمرة أخرى فى غرب أفريقيا . وكان أعظم هذه المشروعات التى كان لها تأثير فعال ، هو إقامة سد على نهر الفولتا لتوليد القوى الكهربائية لتستخدم فى تحويل البوكسيت إلى ألومنيوم ، ولكن لم ينجز هذا المشروع إلا بعد الاستقلال ، وقد ساهمت مقاطعات ساحل الذهب الشمالية بنسبة ضئيلة فى ثرواتها ، مع أنه كان لديها تجارة ضخمة ودخل كبير بالنسبة إلى سكانها ، وبالنسبة لأية مقاطعة أخرى فى غرب أفريقيا .

وكان من المحتمل أيضاً أن تكون نيجيريا على جانب من الثراء ، ولكن وسائل التنمية فيها كانت تسير ببطء ، أى أقل من ساحل الذهب ، وخصوصاً لأن النصف أو أكثر من مجموع سكانها (المعتقد أن عددهم زاد عن ٣٠ مليون فى عام ١٩٥٠ م) عاشوا فى الشمال فى ظروف لم تختلف عن هذه الظروف التى عرقلت التنمية الاقتصادية فى السودان الفرنسى . وفى المرحلة الأولى من تاريخ المستعمرة ، بدأ العمل فى مد خطوط السكة الحديدية لربط نيجيريا الشمالية بالبحر ، وفى عام ١٩٢٦ م ، أصبح هناك خطان للسكة الحديد فى الشمال ، يبدأ أحدهما من لاجوس التى تعتبر الميناء البحرى الرئيسى فى غرب المستعمرة ، ويبدأ الثانى من ميناء هاركورت « Port Harcourt » الذى يعتبر الميناء الرئيسى فى الشرق . وتكلف بناء هذين الخطين نفقات باهظة ، وفى البداية ، لم تقم هذه الخطوط بنقل بضائع كافية تساهم فى تحقيق الربح ، مع أن السكان فى شمال نيجيريا كانوا كثيرى العدد ، وفى بداية الفترة الاستعمارية كان هناك ازدهار اقتصادى أكثر من مناطق السودان الفرنسى ، فقد بدأ الشمال النيجيرى فى إنتاج سلع التصدير متضمنة جلود العجول وبعض الجنود الأخرى والقطن والأهم من ذلك كله جوز الهند . وفى عام ١٩٥٠ م ، قلرت كمية جوز الهند وحلها بسدس صادرات نيجيريا ، وقد زادت كميات جوز الهند ، فأدى ذلك إلى خلق مشكلة أمام السكة الحديد فى نقل هذا

المحصول إلى الموانئ . وبالجملة ، فإن الشمال كان ينتج حوالى ربع صادرات نيجيريا من جوز الهند عام ١٩٥٠ م .

ولمدة طويلة من الوقت ، كان الاقتصاد النيجيرى يقوم على تجار ، الصادرات من زيت النخيل والحبوب الأخرى من الأقاليم الساحلية ، فقد تطورت تجارتها وازدهرت فى القرن التاسع عشر ، وبخاصة بعد اتساع الحكم البريطانى فى نيجيريا الجنوبية . وظل إنتاج زيت النخيل يصدر على وجه الخصوص من جنوب نيجيريا ، وازدادت أهمية الكاكاو فى الجنوب الغربى . وقلرت قيمة هذين المحصولين بأثهما ينثلان الثلث ، والرابع من قيمة صادرات نيجيريا فى عام ١٩٥٠ م .

ولم تكن نيجيريا المنتج الهام للتصدير فحسب ، بل كانت تنتج أيضاً الفحم الذى يستخرج من إنوجو Enugu ، فى غرب أفريقيا ، هذا إلى جانب اعتماد تجارتها وورخاتها بصفة أساسية على الصادرات من الإنتاج الزراعى فهى بذلك لم تعتمد على محصول واحد ، كما كان الحال فى ساحل الذهب التى كانت تعتمد فى عام ١٩٥١ م على محصول واحد (١٠٧) ، وقد قلرت قيمة الصادرات النيجيرية بنحو ١٢٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (٣٥٥,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) وقلرت قيمة وارداتها بنحو ٨٣,٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (٢٣٣,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) ، وبلغ دخل الحكومة نحو ٥٠,٢٢٧,٠٠٠ جنيه استرلينى ، أى ما يعادل (١٤٠,٦٤٠,٠٠٠ دولاراً) وفى عام ١٩٥١ م ، كانت تجارة نيجيريا أكبر من كل تجارة الفرنسيين فى غرب أفريقيا ، فكان دخل حكومتها أقل قليلاً من مجموع دخل الحكومات الفرنسية فى غرب أفريقيا . ومن الواجب أن نتذكر أن سكان نيجيريا كانوا

(١٠٧) المقصود بالمحصول الواحد فى ساحل الذهب هو الكاكاو ، فقد لقى هذا المحصول اهتماماً كبيراً من قبل التجار الأوربيين ورجال التبشير ، فقد عمل الجميع على تحسين زراعة فى منطقة ساحل الذهب (المترجم) .

أكثر من كل سكان مستعمرات غرب أفريقيا ، الفرنسية والبريطانية مجتمعين وعلى الرغم من تقدم الحكومة النيجيرية اقتصادياً واجتماعياً ، فقد كان أمامها طريق طويل لكي تصل إلى مستوى ساحل الذهب .

والإ جانب هذا فقد أنشئت سكة حديد في سيراليون تبدأ من فريتون في داخل المستعمرة التي وضعت تحت الحماية البريطانية في الفترة ما بين (١٨٩٦ ، ١٩٠٨ م) ، وقد مكّنها هذا الخط الحديدي من تطوير تجارة الصادر وبخاصة في مجال الإنتاج الزراعي ، الممثل في البنور ، وزيت النخيل وجوز الهند ، الذي قلر إنتاجه في عام ١٩١٣ م بنحو ١,٣٧٥,٠٠٠ جنيه استرليني ، أي ما يعادل (٦,٦٠٠,٠٠٠ دولار) في السنة . ومع ذلك فقد ظلت المستعمرة فقيرة نسبياً في أثناء الثلاثينيات من القرن العشرين ، وبدأت شركات التعدين الأوربية في استغلال كميات خام الحديد المتوفر ، وكذلك استغلال الماس . وفي عام ١٩٥١ م ، زادت قيمة صادرات سيراليون إلى ١٠,٠٦٨,٠٠٠ جنيه استرليني ، أي ما يعادل (٢٨,٢٠٠,٠٠٠ دولار) ، بينما بلغت قيمة وارداتها نحو ٨,٢٠٧,٠٠٠ جنيه استرليني أي ما يعادل (٢٣,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) ، وقلرت قيمة المعادن بنحو نصف الصادرات ويبدو أن ثروة سيراليون المعدنية مستحق الرخاء في المستقبل ، وجدير بالاهتمام أن الجزء الأكبر من تجارتها كان نتيجة لأنشطة شركات التعدين الأوربية ، مع أن تجارة ساحل الذهب ونيجيريا كانت قائمة بالضرورة على أساس عمل المزارعين الأفريقيين .

وتعد جامبيا أفقر المستعمرات البريطانية في غرب أفريقيا ، فكان اقتصادها يعتمد كلية على إنتاجها من جوز الهند ، الذي يمثل أكثر من تسعة أعشار صادراتها . وفي الحقيقة كان إنتاجها من جوز الهند أكثر من سكانها الذين تمكنوا من إنتاج هذه الكمية بسهولة ، وتفسير ذلك يرجع إلى أن الفلاحين من المقاطعة الفرنسية كانوا يدخلون المستعمرة ، ويمكنون بها عدة شهور قالة كل سنة ، وذلك لاستغلال جوز الهند ، فزادوا من زراعته لارتفاع

سعره العالمى ، وكان فى مقدور المستعمرة أن تحقق تكاليف الإنفاق الحكومى ، ولكن دخلها كان بسيطاً ، وكان ينفق على مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

تطور ليبريا :

عندما تقارن ليبريا بالمقاطعات الاستعمارية فى غرب أفريقيا ، نجد أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى ليبريا عرقلت بسبب التجربة الصعبة التى اجتازتها حكومتها الزنجية المستقلة لكى تزيد من دخلها عن طريق فرض الأموال . وإلى عهد قريب كانت حكومة الجمهورية فقيرة للغاية وضعيفة ، بحيث لم يكن فى إمكانها مد إدارتها إلى الداخل . فكان الوطنيون رافضون لقبول التوجيه من حكومة الزنوج المهاجرين إلى منروفيا ، وعلى أية حال فلم يمتلكوا تجارة أو ثروة من فرض الضرائب ليزيد بها دخل الدولة . لهذا قامت "حكومة ليبريا فى الفترة الأولى من الحكم بمحاولات لاقتراض المال من المستثمرين الأوربيين ، وقد جاب هذا المتاعب للحكومة وقد أثق القليل من هذه الأموال على الحكومة .

وفى حوالى عام ١٩١٢ م ، بدأت الولايات المتحدة (الأمريكية) فى تزويد ليبريا بالمساعدات الفنية والمالية . وفى عام ١٩٢٥ م أجرت شركة فايرستون الأمريكية للمطاط The American Fire Stone Rubber Company من أراضي الغابات الداخلية مساحة تقدر بنحو ١,٠٠٠,٠٠٠ فدان ، لمدة مائة عام ، بعيداً عن منروفيا ، وبدأت فى تطوير زراعة المطاط على نطاق واسع ، وإلى عهد قريب كانت الحياة الاقتصادية فى ليبريا تعتمد كلية على الصادر من المطاط من هذه المزرعة . وفى نهاية عام ١٩٥٠ م ، بلغت نسبة إنتاج المطاط ٩٠٪ من صادرات ليبريا . وكانت شركة فاير استون تقوم بأكبر عمل فى الوطن ، فساهمت فى كثير من مشروعاتها التجارية والمالية . وفى عام ١٩٤٨ م ، بدأت شركات أجنبية أخرى القيام بالتعدين للبحث عن المعادن فى ليبريا ، ورغم ذلك كانت أنشطة شركة فاير ستون المصدر الوحيد

الرئيسي للثروة في البلاد والسكان . وفي خلال الفترة ما بين عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٨ م ، شيدت الحكومة الأمريكية ميناءاً حديثاً في منروfia أعدت على وجه الخصوص للأغراض الاستراتيجية ، وكانت تسهيلات (الحكومة الأمريكية) ذو قيمة كبيرة النسبة للتنمية الاقتصادية في ليبريا .

وجلبت القروض والأموال الأمريكية إلى القطر بمعرفة الشركات الأجنبية التي زودت حكومة ليبريا بالأموال الكافية ، كي تضمن السيطرة الإدارية على طول كل المقاطعة ، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح في مقلور سكانها الاشتراك في الحكومة . وعلى الرغم من ذلك فقد أنفق القليل لتنمية الإنتاج الوطني المطلوب لكي تصبح البلاد في حالة من الرفاهية ولكي تزود الحكومة بالدخل الكافي لتقديم الخدمات المختلفة مثل وسائل النقل والتعليم (١٠٨) .

بعض الإحصائيات عن الفترة الاستعمارية

المحوى الجلولان الآتيان بعض المعلومات الهامة التي يمكن بواسطتهما مقارنة التطور المختلف في مقاطعات غرب أفريقيا خلال الفترة الاستعمارية ، ولكن لسوء الحظ ، لم يكن من السهل دائماً الفصل بين الإحصائيات الخاصة بالمستعمرات الفرنسية الفردية ، وغيرها من مستعمرات اتحاد غرب أفريقيا الفرنسي . والملك نجد أن هذه الأرقام خاصة بالمجموعة الأولى . وقد اختيرت الفترة

(١٠٨) لا شك أن الدول الأوروبية قد ساهمت إلى حد بعيد في تطوير مستعمراتها في غرب أفريقيا سواء أكان ذلك في مجال مد السكة الحديد أم في مجال الاهتمام بالزراعة ، أم في مجال الاهتمام بتنشيط حركة التجارة (الصادر والوارد) . وما لا شك فيه أن هذا الاهتمام يرجع في المقام الأول إلى خدمة هذه الدول الاستعمارية وبخاصة في مجال فتح أسواق رائجة للفائض من الإنتاج الصناعي الأوربي . ومن هنا كان الاهتمام بضرورة ربط هذه المستعمرات برباط قوى بالدول الاستعمارية نفسها وعلى أية حال فإن هذه الخدمات التي قدمتها الدول الأوروبية إلى مستعمراتها في غرب أفريقيا في مجال التعليم والخدمات الصحية وإنشاء المدن وإدخال وسائل المواصلات الحديثة عادت بالنفع والخير على الإفريقيين ، فيكفي أن الأوربي نقل إلى أفريقيا خلاصة تجاربه الحضارية على مر العصور ، فبذلك أصبح الأفريقي على أقل تقدير على دراية تكاد تكون شبه تامة بهذه الحضارة (المترجم) .

ما بين ١٩١٢ ، ١٩١٣ م ، للجلول (و) لأنه قبل ذلك التاريخ كان حجم التجارة والدخل قليل الأهمية ، كما أن الإحصائيات كان من الصعب الحصول عليها . ومن الواجب أن نتذكر أن أرقام السكان التي حصلنا عليها كانت بصورة تقديرية ، وكذلك أثبت البحث الحديث (كما ورد في فصل ٦) ، أن التقديرات كانت بصفة عامة صغيرة جداً ، ربما بلغت حوالى ١٠ % في المتوسط . ويتضح هذا التأثير في الدقة المطقة للنسب المعطاة في أعمدة رقم ٣ ، ٧ ، ٩ ، ١٣ في الجدول ، ولكن هذه النسب ظلت مفيدة كقياس للمقارنة بين مقاطعة وأخرى (١٠٩).

(١٠٩) للاستزادة أنظر الكتب التالية : -

- د. زاهر رياض : استعمار أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٠٨ وما بعدها .

- Tekena. N. Tamuno : Nigeria and Elective Representation 1923-1947. London, 1966. p. 41 and after on it.

جدول (و) يمثل غرب أفريقيا بين عامي ١٩١٢ ، ١٩١٣

الواردات بـ ١٠٠٠ جنيه استرلي	السكان في كل ميل ٢	السكان بالآلاف	المنطقة كل ١٠٠٠ ميل ٢	
٦١٩	٤٠	١٤٦	٤	جامبيا
٣,٥١٠	١٩	١,٥٠٢	٨٠	ساحل النهر
٦,٣٢٤	٥١	١٧,١٢٤	٣٣٦	نيجيريا
١,٤٣٨	٥٣	١,٥٠٢	٢٨	سيراليون
١١,٨٩١	٤٥	٢٠,٢٧٤	٤٤٨	كل غرب أفريقيا البريطاني
٦,٣٣٣	٦	١٠,٧٠٠	١,٧٩٨	كل غرب أفريقيا الفرنسي
٥٣٠	٣٠	١,٠٠٠	٣٣	توجو الألمانية
٣٣٤	٤٦	١,٧٥٠	٣٨٢	ليبيريا

تابع جدول (و) يمثل غرب أفريقيا بين عامي ١٩١٢ ، ١٩١٣

الدخل بـ ١٠٠٠ جنيه استرليني	نصيب الفرد من التجارة	حجم التجارة بـ ١٠٠٠ جنيه استرليني	الصارات بـ ١٠٠٠ جنيه استرليني	
١٢٥	٨	١,٢٧٤	٦٥٥	جامبيا
١,٣٠٢	٥,٦٥	٨,٥٢٤	٥,٠١٤	ساحل النهر
٣,٣٢٧	,٧٥	١٣,١٠٣	٦,٧٧٩	نيجيريا
٦١٨	١,٨٥	٢,٨١٤	١,٣٧٦	سيراليون
٥,٣٧٢	١,٣	٢٥,٧١٥	١٣,٨٢٤	كل غرب أفريقيا البريطاني
١,٧٢٣	١,١	١١,٥٨٣	٥,٢٥٠	كل غرب افريقيا الفرنسي
١,٥٣٦	١	٩٨٥	٤٥٥	توجو الألمانية
١٠٧	,٣	٥٥٨	٢٢٤	ليبيريا

تابع جدول (و) يمثل غرب أفريقيا بين عامي ١٩١٢ ، ١٩١٣ م

عدد مدارس الأطفال بالألف	نسبة أميال السكة الحديد إلى الأميال المربعة للمنطقة	طول أميال السكة الحديد	الدخل للفرد الواحد	
٢	—	لا شيء	٨٥,	جامبيا
١٩	٣٨٠ : ١	٢٢٢	٨٥,	ساحل الذهب
٢٢	٣٥٠ : ١	٩١٢	٢٠,	نيجيريا
٢	١٠٠ : ١	٢٧١	٤٠,	سيراليون
٢	٣٢٠ : ١	١,٤٠٥	٢٥,	كل غرب أفريقيا البريطاني
١١ ٢	١١٦٠ : ١	١,٥٤٥	١٥,	كل غرب أفريقيا الفرنسي
١٥	١٦٥ : ١	٢٠٣	١,٥٠	توجو الألمانية
٢	—	لا شيء	٠٥,	ليبيريا

جدول (ز) خاص بغرب أفريقيا في الفترة ما بين ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ م

الواردات بـ ١٠٠٠ جنيه استرليني	السكان في الميل المربع	السكان بالألف	المنطقة كل ١٠٠٠ ميل ٢	
٣٧٢٩	٦٩	٢٧٦	٤	جامبيا
٨٨٨٣٦	٥٠	٤٦٢٠	٩٢	غانا
١٥٢٥٧٧	٨٤	٣١٥٠٠	٣٧٣	نيجيريا
٢٣٠٩٣	٨٠	٢٢٦٠	٢٨	سيراليون
٢٦٨٢٣٥	٣٨	٣٨٦٥٦	٤٩٧	كل غرب أفريقيا البريطاني
١١٣١٠٢	١٠	١٨٧٣٥	١٧٩٨	كل غرب أفريقيا الفرنسي ما عدا توجو
٤٥٢٥	٥٥	١٠٩١	٢٠	توجو
٩٥٧١	٢٣ ؟	١٠٠٠ ؟	٤٣ ؟	ليبيريا

تابع جدول (ز) خاص بغرب أفريقيا في الفترة ما بين ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ م

الدخل بـ ١٠٠٠ ج استرليني	نصيب الفرد من التجارة	حجم التجارة بـ ١٠٠٠ ج استرليني	الصادات بـ ١٠٠٠ ج استرليني	
١٤٦١ر	٢٢ر٧	٦٢٨١ر	٢٥٥٢	جامبيا
٤٥١٧٨ر	٣٨ر٠	١٧٥٤٣٦ر	٨٦٥٩٩ر	غانا
٦٢٦٢٦ر	٩ر٠	٢٨٤٧٤٦ر	١٣٢١٦٩ر	نيجيريا
٩٥٨٦ر	١٦ر٥	٣٦٢٧٨ر	١٣١٨٥ر	سيراليون
١١٨٨٥١ر	١٣ر٠	٥٠٢٧٤٠ر	٢٣٤٥٠٥ر	كل غرب أفريقيا البريطاني
١١٢٦٤٠ر	١١ر٥	٢١٤٨٣٩ر	١٠١٧٣٧ر	كل غرب أفريقيا الفرنسي ماعدا توجو
١٤٦٦ر	٨ر٤	٨٤٨٥ر	٣٩٦٠ر	توجو
٥٦٤٣ر	٢٥ر٤٥	٢٥٤٧٧ر	١٥٩٠٦ر	ليبيريا

تابع جدول (ز) خاص بـ غرب أفريقيا في الفترة ما بين ١٩٥٦ ، ١٩٥٧

نسبة مدارس الأطفال إلى نسبة السكان	عدد مدارس الأطفال بالآلاف	نسبة أميال السكة إلى الأميال المربعة	السكة الحديد بالأميال	الدخل لل فرد الواحد	
٣٦ : ١	٦	—	—	٥٠	جامبيا
٨ : ١	٥٧١	١٤٨ : ١	٦١٧	٩٨	غانا
١٥ : ١	٢٠٢٠	١٩٦ : ١	١٩٠٣	١٩٥	نيجيريا
٣٧ : ١	٦١	٨٣ : ١	٣٣٧	٤١٥	سيراليون
١٤ : ١	٢٦٥٨	١٧٤ : ١	٢٨٥٧	٣١	كل غرب أفريقيا البريطاني
٦٥ : ١	٢٨٨	٧٦٥ : ١	٢٣٥٨	٦٠	كل غرب أفريقيا الفرنسي ما عدا توجو
٢٢ : ١	٥٠	١٠ : ١	٢٩٤	١٣٥	توجو
٢٠ : ١	٥٠	٩٥٥ : ١	٤٥	٥٦٥	ليبيريا

الفصل الثالث عشر

استعادة الاستقلال

مواقف أوروبا تجاه أفريقيا في الفترة ما بين ١٨٧٩ ، ١٩١٤ م :

كان التقسيم غرب أفريقيا (وكذلك البقية العظمى من القارة) بين القوى الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر ، رد فعل ضئيل بالنسبة للصراعات على السلطة في أوروبا نفسها ، وكان ذلك أيضاً تعبيراً عن الاعتقاد المعاصر الذي وضح أن الأوروبيين كانوا أحسن حالا من الشعوب الأخرى ، حيث كان في إمكانهم حكم العالم وتطوير مصادره ، وفي ذلك الوقت كان غرب أوروبا يفخر بحضارته وثقافته بإنجازاته في مجال المادة ، كما حققت دول غرب أوروبا في المائة عام السابقة تقدماً سريعاً ، ولم تكن التجربة الإنسانية في ذلك الوقت متوازنة ، فأصبح في إمكان الإنسان المتحضر الهيمنة على مصادر الأرض وتحريكها إلى ثروة ، لم يكن له وجود في الحياة من قبل . وعلى هذا بدأ الأوروبيون يعتقدون في حتمية تقدم سلطتهم ونتيجة لهذا العمل وهذا التفوق في الأسلوب تمكنوا من تحقيق الثروة والنظام وتولوا شئونهم بأنفسهم ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانت هناك أجزاء من العالم تبدو فقيرة ومتخلفة إذا ما قورنت بدول غرب أوروبا ، وقد أدى هذا بالتالي إلى أن الكثيرين من الأوروبيين كانوا قد اعتقدوا في أنهم مفتاح التقدم البشري الذي أنكروه على الآخرين .

وبالنسبة لأفريقيا بوجه عام وغرب أفريقيا بصفة خاصة ، كانت هناك بعض العوامل التي جعلت إحساس الأوروبيين بتفوقهم إحساساً قوياً ، وكان الأوروبيون قد تجاهلوا إنجازات الأفريقيين السابقة ، فعلى سبيل المثال لم يعرف

الأوروبيون شيئاً عن الغنى العظيم لدى شعوب الأييف والبنين (١١٠) ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل اعتقلوا أن هذا الإنجاز لم يكن إنجازاً أفريقيا خالصاً ، بل أنهم أرجعوه إلى حضارة البحر المتوسط القديمة التي قامت على أنقاض الثقافة الأفريقية ، وفي الوقت نفسه كانت معرفة الأوربيين عن الإمبراطوريات الأفريقية العظيمة ضئيلة ، تلك الإمبراطوريات التي تمثلت في إمبراطورية غانا ومالي والصنغى ، لهذا بدأ الأوروبيون في التوغل داخل القارة الأفريقية بفاعلية ، وفي الجانب الآخر من المنطقة التي توغل فيها الأوروبيون وجدت معظم الممالك الأفريقية الأخرى المثلة في البنين وداهومي والأشانتى التي كانت تتصدر هذه الدول الأفريقية من حيث القوة ، وصمدت الحملة الأوربية التي أرسلت لمكافحة تجارة الرقيق ، هذا إلى جانب زيادة النفوذ الأوروبي الذي أدى إلى عرقلة التطور الاقتصادي لهذه الدول الأفريقية وقد أدى ذلك إلى وجود ضغوط داخلية خطيرة وصعوبات . واندفع الأوروبيون من عادة مماسة الأفريقيين للتضحيات البشرية ، وتزايد حجم هذه التضحيات ، لأن ذلك جعل من المستحيل زيادة الصادر من العبيد ، لهذا بغض الأوروبيون المجتمعات الأفريقية ، لأنها مجتمعات همجية لأنه لم يكن في إمكانها ممارسة التفكير السياسي والاجتماعي الذي يجعل في الإمكان تشييد ممالك أفريقية متحضرة .

وعلى أية حال فقد ساهم الأفريقيون مع الأوروبيين في تجارة الرقيق ، (ويعتبر الأوروبيون هذه التجارة الآن غير أخلاقية) . كما أن الأفريقيين تأثروا بالأساليب الأوربية ، وعلى هذا فقد أهملت إنجازات الأفريقيين الآخرين .

(١١٠) عندما قدم الأوروبيون إلى غرب أفريقيا لم يكن لديهم معرفة كاملة عن تاريخ هذه المنطقة . فن المعروف أن هذه المنطقة كانت ذات حضارة متقدمة اعترف بها الرحالة العرب في العصور الوسطى ، فكان يوجب النظام السياسي المستقر والرخاء الاقتصادي المتقدم والظلم الاجتماعية المزدخرة ، ولكن على الرغم من ذلك فإن الدول الأوربية لم تعترف بهذا التقدم بل وصل بها الإجحاف إلى إرجاع هذه النهضة الحضارية إلى دول غير أفريقية ، ويرجع ذلك أيضاً إلى أنه لم يكن لغرب أفريقيا تاريخاً مكتوباً (المترجم) .

أو أمي فهمها . واعتقد بعض الرجال من أمثال فيليب كويك Philip quaque والأسقف كراوثر Bishop Crowther وكذلك فيرجسون Fergison.G.I. في أن هذا شيئاً استثنائياً بل وغريباً ، وتمكن القليل من الأوربيين من مشاهدة أنشطة رجال أفريقيين من أمثال رئيس الحاجا « Jaja » أو مؤسس حلف الفاني Fante confederation ، فقد بذل هؤلاء الحكام محاولات على جانب من الأهمية ليتمكنوا من إعادة صياغة المجتمع والفكر الأفريقي لكي يواكب القوى الأجنبية التي غزت القارة الأفريقية من أوروبا ، وكانت وجهة النظر الأوربية أنه إما أن يكون الأفريقيون غير قادرين على السير في طريق التقدم الذي جاءهم من أوروبا ، وأما أن لديهم وقت طويل جداً لكي يصلوا إلى المستوى الأوربي ، وعلاوة على ذلك فقد ساد شعور مفاد أن الأفريقيين كانوا قد وصلوا إلى ما وصل إليه الأوربيون ، وفيما بعد أخذ الإحساس على التقدم يزداد زيادة كبيرة لأن هذا التقدم الذي يبغونه لم يكن فقط من أجلهم أو من أجل استعمار الأوربيين لأفريقيا ، ولكنه كان من أجل الأفريقيين والعالم ، وإلا فإن مصادر القارة لن تتطور بطريقة صحيحة بعد .

وكانت الفلسفة التي تقوم عليها هذه المنكرة تنحصر في أن الأوربيين الذين استعمروا أفريقيا اتجهوا لخلق افتراضين رئيسيين تمثل الأول منهما في أنهم سيمارسون في أفريقيا نفس النوع من القانون والنظام الذي اعتقلوا أنهم أسسوه في أوروبا ، فكانوا قد اعتقلوا بوضوح في نقص هذه الأنظمة في القارة الأفريقية ، فمن قبل أسست التجارة والصناعة والتعالم والعلم والفلسفة والعقيدة ، وبالتالي سوف تنتقل تلقائياً إلى أفريقيا ، وثانياً فإنه إذا لم تكن المستعمرات الأفريقية دائمة ، فعلى أقل تقدير ستظل مدة طويلة تتجاوز القرون لا عشرات السنين .

ويمكن رؤية ذلك في النظرية الفرنسية التي تقول أن الفترة الاستعمارية ستصل حتماً إلى النهاية ، لأن الأفريقيين سيصبحون فرنسيين ، وافترض

البريطانيون نفس الافتراض فسوف تتطور مستعمراتهم بحيث تصبح لها حكومة ذاتية وينضم الجميع إلى الكومنولث . ففي البداية ركز كل من الفرنسيين والبريطانيين على بناء إداراتهم الاستعمارية ودعموا قوتهم ، بحيث أصبحت هذه الإدارات أكثر تدعيماً وأكثر قوة بل وظهرت أنها أكثر استمرارية ، زيادة على ذلك فإن أغلبية الفرنسيين قلموا إلى أفريقيا ليتعرفوا على شعوبها فصار فهم في الطريق صعوبات جمّة من جانب الأفريقيين السود . وماد البريطانيون اعتقاد مفاده أنه لو أن المستعمرات الأفريقية مثل كندا وأستراليا ، فإن الأغلبية العظمى من سكانها سيكونون من الأوربيين ، ويمكن أن تستغرق هذه العملية قرن من الزمان أو أكثر ، كي يصلوا إلى الحكم الذاتي لهذا فكر البريطانيون في إنشاء مستعمرات أفريقية خالصة مثل ساحل النيجر أو نيجيريا ، وبالضرورة سوف يستغرق ذلك وقتاً طويلاً .

تغير المواقف تجاه أفريقيا

في الفترة ما بين ١٩١٨ ، ١٩٤٥ م

لقد برهنت كل هذه الافتراضات على أنها مزيفة ، بل ومن المحتمل أن تكون أكثر ريفاً ، لأنه في ذلك الوقت كانت الحرب العالمية الأولى قد نشبت في الفترة ما بين ١٩١٤ ، ١٩١٨ م ، وفقدت أوروبا أثناءها عشرة ملايين من القتلى ، بسبب المعارك الحربية المباشرة ، وزاد هذه المشكلة أن الناس أصبحوا يعيشون في بؤس ، وأساعوا التصرف في شؤونهم الخاصة ، فكيف يسيطرون على الآخرين . وكان من نتائج هذه الحرب أن الكثير منهم انتقاد إلى الشك الخاص بأن التقدم الحقيقي كان قاصراً على الجنس الأوربي . وزاد هذا الشك بل درجة كبيرة عندما حدث لانهايار الاقتصاد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين ، وبخاصة عندما لم يكن هناك في وقت ما عمل إلا لربع السكان العاملين في بريطانيا .

وبعد ذلك بفترة قصيرة كانت الكوارث قد حلت بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية ، في الفترة ما بين ١٩٣٩ ، ١٩٤٥ م ، لهذا كان من الصعب

على الدول الأوروبية أن يكون لها تأثير يذكر على القارة الأفريقية . ومن قبل وكما وضح لنا أن المستعمرات الألمانية كانت قد هزمت بمعرفة الجنود الأفريقيين الذين كانوا يعملون تحت قيادة البريطانيين والفرنسيين في خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ، ١٩١٨ م) وإن كانت الممتلكات الألمانية لم تصبح ملكاً للمستعمرين Conquerers بطريقة مباشرة ، بل أصبحت إدارتها خاضعة لسيطرة العالم الممثل في عصبة الأمم The League of Nations وقد أدى هذا الانهيار الاقتصادي الخطير في كل من بريطانيا وفرنسا (وبخاصة في الأخيرة) إلى القلق ومن المحتمل أن تكون الدولتان قاتمتين بسبب محاولة كل منهما زيادة حجم تجارتها فيما وراء البحار ، وأيضاً كانتا تهدفان إلى المزيد من فرص العمالة في بلادهما . ولذا بدأنا في التعبير عن ذلك القلق بأن الفرص أصبحت قليلة أمام تجارتها في المستعمرات الأفريقية بحيث بلغت نسبتها أقل من ٣٪ وكانت الفكرة السائدة في ذلك الوقت تنحصر في أن فرض الحكم الأوروبي على الأقاليم الأفريقية سوف يؤدي إلى تغيير اجتماعي واقتصادي ، مثلما حدث في غرب أوروبا .

وكانت الفلسفة التي جاءت بها الحكومة الأوروبية في القرن التاسع عشر ، ضيقة الأفق ، ومن المعتقد أن واجبات هذه الحكومة تضمنت تقريباً حماية القانون الداخلي والنظام ، والدفاع ضد العدوان من الخارج كما تضمنت معظم الأنشطة الأخرى التي تمثلت على وجه الخصوص في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، كما كان عليها أيضاً أن تحمي المواطنين بصفة شخصية والجمعيات والنقابات . وفي بداية القرن العشرين كانت معظم المستعمرات الأفريقية (بالمقاييس الأوروبية) فقيرة ومتخلفة ولكن لكي يكون لهذه الحكومات فاعلية كان عليها أن تقوم بالخدمات الضرورية الممثلة في مد السكك الحديدية والإمداد بالمياه وإنشاء المستشفيات التي كان من المعتاد أن تنشأ في أوروبا بالجهود الذاتية وفضلاً عن ذلك ، فقد قام الموظفون الأوروبيون بتمرير الأفكار على ممارسة الإدارة ، وبخاصة في الفترة الأولى للاستعمار ، وعلى

هذا بدأت معظم الإدارات الاستعمارية في تقديم المساعدة للأفريقيين وخاصة ما قامت به البعثات التبشيرية المسيحية في مجال العمل التعليمي وإدارة المدارس.

ولمدة طويلة كانت الحكومات الاستعمارية تحاول إيجاد النقود اللازمة للتنمية من مصادر المستعمرات الخاصة بها . وكان على المستعمرين تمويل المستعمرة مادياً من الدخل المحلي المباشر ، أو من القروض الخارجية بضمن دخلها ، ومن المعروف أن دخل المستعمرات في السنوات الأولى للاستعمار كان ضئيلاً ، لهذا لم تستطع معظم الشعوب الأفريقية القيام بدفع ضرائب كبيرة ، ولهذا فرضت رسوم جمركية Customs-Duties صغيرة ، لأن التجارة كانت ضئيلة ، ولذلك كان الجزء الأكبر من الدخل البسيط لحكومة المستعمرة ينفق على الإدارة ، بل وينفق الجزء اليسير المتبقى في الاستثمار في برامج الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي ستزود المستعمرات بالتسهيلات الحديثة والنقد . بل وسيزيد من كفاءة شعوبهم . وعلى أية حال ظلت معظم الشعوب الأفريقية فقيرة . وفي الوقت نفسه كانت هناك مقاطعات متخلفة ، ولم يكن في إمكانها أن تجلب رأس المال الأوربي للاستثمار الخاص ، وقد شجع على ذلك رداة الإدارة التي أنشئت لحكم هذه المستعمرة فلا يمكنها المساهمة في زيادة دخل المستعمرة ، وهكذا فقد ظلت الأموال المتاحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ضئيلة . ولهذا أيضاً ظلت مقبرة الناس على كسب الثروة وتزويد حكومات المستعمرة بدخل أكبر ومحدود .

بداية سياسة التنمية الاستعمارية (١١١)

لقد أصبح الانهيار الاقتصادي العالمي الذي حدث في الثلاثينيات من القرن العشرين خطأ سياسة جعل المستعمرات تتفق على تدميرها ، هذا فضلا عن الضرر الذي عاد على مصالحها ، لأن ذلك لم يكن في صالح القوى الاستعمارية نفسها ، وعلى هذا فقد أصدرت الحكومة البريطانية في عام ١٩٢٩ م قانون التنمية الاستعمارية ، فأصبح لأول مرة من الممكن للسلطات العامة (الحكومة البريطانية) أن تقرض أو تعطى نقوداً من مواردها للتنمية الاقتصادية في

(١١١) بعد أن استقرت الأمور في المستعمرات الأوربية في غرب أفريقيا ، لم يهتم هؤلاء الأوربيون بما قطعوه على أنفسهم من القضاء على تجارة الرقيق والعمل على تنمية هذه المستعمرات اقتصادياً واجتماعياً ، بل نجد أن شاغلهم الشاغل كان ينحصر في الاهتمام بمصالحهم وبخاصة ما يتعلق منها بالنواحي الاقتصادية ، فقاموا بعمل دراسة على الثروات التي تجود بها هذه المناطق والتي كان من أهمها الكاوكاز وجوز المند وزيت النخيل والمطاط ، وفيما بعد القطن ، وبالفعل بدأت هذه الدول في استغلال هذه الموارد الاقتصادية على أوسع نطاق ، وذلك باستخدامها السكة الحديدية في تسهيل نقل هذه الموارد من الداخل إلى الساحل ، إذن يمكن القول بأن السكة الحديد لعبت دوراً بارزاً في المساهمة في نقل هذه الموارد بصورة فعالة ، ويبدو أن إنشاء السكة الحديد قد حقق أهدافاً أخرى منها ربط المستعمرات الأوربية في أفريقيا مع بعضها ، ومنها كذلك مساهمة هذا النوع من المواصلات في نقل الجنود على وجه السرعة للقضاء على أي تمرد أو عصيان .

إذن يمكن القول أن جميع الخدمات الاقتصادية التي أدخلت إلى منطقة غرب أفريقيا سواء أكانت هذه الخدمات في مجال تمهيد الطرق ومعد السكة الحديد وإقامة الجسور والاهتمام بالزراعة وحفر الترع ، إلا أنها كانت في مجملها لخدمة القوى الاستعمارية الأوربية الغربية ، وليس لخدمة المواطن الأفريقي ، وبعد حصول المستعمرات الأوربية في غرب أفريقيا على استقلالها واجهت هذه البلدان الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية ، ففي المجال الاقتصادي كان الدخل القوي لهذه الدول المستقلة حديثاً لا يكفيها فكان عليها الاقتراض من أي جهة في العالم ، ويرجع ذلك بطون أدنى شك إلى النهب الاستعماري لموارد هذه المنطقة ، ومن الواضح لنا في الوقت الحاضر أن هذه الدول لا زالت تعاني الكثير من المشاكل المستعصية والمثقلة في انخفاض الدخل القوي وفي التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي أصبح سمة بارزة تميز هذه الشعوب من بين شعوب العالم المتحضر (المترجم) .

مستعمراتها . ومع ذلك فإن هذه المستعمرات واجهت صعوبات مالية قاسية ،
وسبب ذلك يرجع إلى أن الأموال التي كانت متاحة للمستعمرات ضئيلة ،
حيث بلغت قيمتها عام ١٩٣٨ م حوالي ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ،
أي ما يعادل (١٩,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) أو أن هذه هي جملة المبالغ التي
حصلت عليها جميع المستعمرات البريطانية في كافة أفريقيا .

ولم يحدث اقتحام حقيقي لمشاكل التنمية الأفريقية إلى أن وقعت الحرب
العالمية الثانية (١٩٣٩ ، ١٩٤٥ م) وما تبعها من نقص عالمي في كثير من
السلع الأساسية ، فكانت كل من بريطانيا وفرنسا وحلفائهما في حاجة إلى
كل المواد الخام ، والأطعمة الاستراتيجية ، وقد توقفت طرق الإمدادات
التقليدية ، فالبعض منها توقف نتيجة القتال ، وتوقف الآخر نتيجة مصاعب
قلة وسائل النقل ، أو نقص في العملات الأجنبية . وعلى هذا ، فإذا كان في
استطاعة المستعمرات أن تنتج .. (وماذا كان ينبغي عليها أن تفعل من أجل
الإنتاج .. ؟) كان عليها أن تقدم برامج تنمية نشطة وسريعة ، وبخاصة عندما
أصبحت هذه المستعمرات في حاجة ملحة للإنتاج . لذلك بدأت في عام ١٩٢٩
سياسة التنمية البريطانية النشطة ، وخطت إلى الأمام خطوات كبيرة . وفي
عام ١٩٤٠ م ، اتفق على أنه بدلا من أن يكون الحد الأقصى السالف ذكره
١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، يزداد إلى ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ،
أي ما يعادل (٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) في السنة ، ففي هذه الحالة يكون
في الإمكان تقديم قرض إلى المستعمرات . وفي عام ١٩٤٥ م ارتفع الإنفاق
السني المسموح به إلى ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، أي ما يعادل
(٤٨,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً) وحتى أكثر من ذلك . وفي هذه السنة وضع
تخطيط للتنمية الخاصة بالمستعمرات البريطانية الأربع في غرب أفريقيا .
وفي عام ١٩٥٥ م ، بلغت جملة تكاليفها على الأقل بما قدر بنحو
١٣٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، أي ما يعادل (٥٤٨,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً)
وكان التخطيط الفرنسي في فترة ما بعد الحرب مساوياً ، إن لم يكن أكثر

طموحاً من التخطيط البريطاني ، فقد كانت المستعمرات الفرنسية فقيرة ، بل وأقل جاذبية إلى رأس المال الأوروبي ، لذلك أنفق عليها خلال نفس الفترة ٢٧٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني أي ما يعادل (١١٠٨,٠٠٠,٠٠٠ دولاراً)

المساهمة الأفريقية في خطط التنمية الجديدة

لم تأت كل هذه المبالغ الضخمة من جيوب دافعي الضرائب في بريطانيا وفرنسا ، لأنه كان من نتائج الحرب العظمى أن حدث تحسن ملحوظ في الموقف المالي لكثير من المستعمرات . فمن قبل كانت هذه المستعمرات متقدمة في الإنتاج بحيث وجد إنتاجهم طريقه إلى السوق العالمي ، وزاد الطلب زيادة كبيرة على صادراتهم ، فأدركوا أنهم أحسن حالا عما كانوا عليه من قبل ، وانخفضت الأمان التي تسلموها في مقابل إنتاجهم الذي ارتفع سعره ارتفاعاً كبيراً ، وفي الواقع كان عليهم أن يدفعوا تكاليف أكثر للصناعات التي يستوردوها في مقابل صادراتهم ، وفي الحقيقة كان دخل هؤلاء غير كاف أي كان فيه عجز ، ودليلنا على ذلك أنهم لم يستطيعوا الحصول على كل ما يريدون لذلك أدخروا لهم أرصدة كبيرة في بنوك أوروبا ، لكي تسحب منها حكوماتهم للمساهمة في تمويل خطط التنمية في هذه المستعمرات .

ولقد كانت القروض الأوربية الخاصة بغرب أفريقيا مأموسة في المستعمرات البريطانية الغنية أي أنها كانت قاصرة على مناطق غرب أفريقيا التي أصبحت بريطانية ، وتوغلت فيها التجارة الأوربية بصورة فعالة أكثر من المستعمرات الفرنسية ، لذلك فإن شعوبها قبلت أن تنتج وارادات السوق العالمي ، بصورة أكثر اتساعاً من جيرانهم في المقاطعة الفرنسية . وسبب ذلك يرجع إلى السياسة الماهرة للحكومة البريطانية في مستعمراتها .

ولقد عانى غرب أفريقيا من ضررين أساسيين في تجارتها الخارجية ، يرجع الأول منهما إلى اعتماد منطقة غرب أفريقيا وبصورة كاماة على ظروف الاقتصاد العالمي الممثلة في الأسعار التي يحصل عليها سكان غرب أفريقيا ، مقابل صادراتهم ، فقد تسببت موجات الغلاء التي انتابت العالم الغربي ، والانهيار بسبب الحرب في تقارب الأسعار بصورة كبيرة ، وكان من نتيجة

ذلك أن أصبحت الدخول المتاحة للأفريقيين لشراء البضائع التي يريدونها من الخارج غير ثابتة ، وتمثل الضرر الثاني وهو جزء من الأول في الانهيار الذي حدث في الثمانينيات من القرن التاسع عشر نتيجة مساهمة التجار الأفريقيين مع الأوربيين في تجارة الصادر ، وبخاصة في الإنتاج الأفريقي وفي السلع الأوربية الواردة ، وقد أدى ذلك إلى اضطراب الأفريقيين إلى أن يتركوا ذلك الميدان ، فقد ثبت أن الأفريقيين لم يكن لديهم احتياطي كاف من رأس المال لكي يواصلوا التجارة أثناء فترات الكساد ، هذا إلى جانب انخفاض أسعار الإنتاج الأفريقي في الأسواق العالمية ، فكان عليهم إما ترك مجال التجارة كلية ، وإما أن يستثمروا رأس المال في الأرض أو العقار . ومن ناحية أخرى فإن المواجهة الأوربية حيال هذا الموقف . تمثلت في جمع مصادر رأس المال ، كما تمثلت في دمج الأنشطة في شركات تجارية أكبر . وفي الثلاثينيات من القرن العشرين تم تسويق الإنتاج الأفريقي والأعمال التجارية الخاصة بالساحل المستورد التي أنفق في سبيلها الكثير من الأموال ، وأصبحت الشركات الأوربية القوية تحتكر لنفسها الإنتاج الأفريقي ، وكانت هذه الشركات قد وضعت سياساتها وأسعارها في أوروبا وليس في أفريقيا .

وفي خلال الفترة ما بين ١٩٣٩ ، ١٩٤٥ م تم شراء الصادرات الرئيسية لغرب أفريقيا البريطانية كلها بواسطة الحكومة البريطانية ، وكانت حكومة بريطانيا هذه تتصرف كوكيل لاتحادهم Allocation وباعت الباقي من الإنتاج الأفريقي للعالم ، وأكدت أن عملياتهم التجارية ستكون متاحة لمجهودها الحربي . وبعد الحرب استمر نظام السيطرة على الأسواق ، بمرقة اللجان التي كانت مسئولة أمام الحكومات الاستعمارية ، فأدى ذلك إلى مساعدة المنتجين الأفريقيين بصورة كبيرة ، بحيث أصبح اعتمادهم على تجارتهم الأجنبية قليلا . وقد حددت لجان التسويق السعر الذي يناسب كل غلة ، فلو ارتفع السعر العالمي أكثر من السعر المحدد فإن لجنة الدخل الإضافي تعمل من جانبها على تدعيم الأسعار التي تدفع للمزارعين وبخاصة عندما ينخفض السعر العالمي . وعلى هذا فقد بقي الفلاحون بعيداً عن تقلبات أسعار السوق .

العالمى . لهذا كان فى الإمكان التخطيط للإنتاج الأفريقى مقدماً ، ورغم ذلك قام بتحقيق الإنتاج الأفريقى زيادات كبيرة يمكن بها التخلص من مشكلة الأسعار غير المرضية ، كى تغطى تكاليفه وبخاصة فى حالة ما تظل الأسعار مرتفعة بالنسبة لإنتاج غرب أفريقيا فى فترة ما بعد الحرب . وفى هذه الحالة تصبح لجنة احتياطي التسويق The marketing board reserves أساسية ، حيث يكون فى إمكانها قرض مبالغ ضخمة إلى الحكومات الاستعمارية من أجل مشروعات التنمية development schemes التى ستعود بالفائدة على كل المجتمع ، لا على الفلاحين فقط . وعلاوة على ذلك ، فقد مكنت الأسعار المرتفعة لمنتجات غرب أفريقيا الكثير من الحكومات أن تحقق دخولا جديدة وكبيرة عن طريق الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات . وهكذا ، فقد كانت خطط التنمية فيما بعد الحرب والخاصة بغرب أفريقيا الفرنسى فى حاجة إلى أموال كبيرة من فرنسا ، مع أن المستعمرات البريطانية الأفقر والأصغر مساحة كان فى مقلورها إيجاد نسبة طيبة من رأس المال من المصادر الخاصة اللازمة لخطط التنمية ، الى أعدت لمدة عشر سنوات ابتداء من ١٩٤٦ ، ١٩٥٥ ، فقد خص جامبيا ٢٥ ٪ أى ما يساوى ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أى ما يعادل ٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، كما خص سيراليون ٤٥ ٪ أى ما يساوى ٥,٢٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني ويعادل هذا المبلغ ما قيمته ٢١,٠٠٠,٠٠٠ دولارا . وبلغت تكاليف خطة نيجيريا ٥٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أى ما يعادل (٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولارا) وكان قد تم الحصول على مبالغ ٢٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فقط أى ما يعادل (٩٢,٠٠٠,٠٠٠ دولارا) كان قد أمكن الحصول عليها من بريطانيا . وقد اتبع هذا الموقف فى ساحل الذهب ، فكانت خطة تنمية ساحل الذهب أكثر طموحاً من المستعمرات الأخرى فبلغت نسبة اتفاق الفرد فيها حوالى ١٥ جنيه استرليني أى ما يعادل (٦٠ دولارا) (وهذا المبلغ أكثر سبع مرات من دخل الفرد فى نيجيريا) وبلغت تكاليف الخطة فى الأصل ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أى ما يعادل (٢٥ م - تاريخ غرب أفريقيا)

(٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار) كى تنفق على مدى عشر سنوات ، وكانت مصادر ساحل الذهب تباع ما قيمته ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، أى ما يعادل (١٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار) . وظل سعر الكاكا ومرتفعاً في طوال المدة من ١٩٤٦ ، ١٩٥٥ ، وكان من الممكن أن ينفق أكثر من ذلك (٥) .

تيارات التغيير الجديد في غرب أفريقيا في الفترة ما بين

١٩٣٩ ، ١٩٤٨ م

كانت نتائج الحرب التي بدأت في الفترة ما بين ١٩٣٩ ، ١٩٤٥ أن حدث تحسن ملحوظ على الموقف الاقتصادي في غرب أفريقيا . فقد حدث في هذه المنطقة تغييرات هامة في المناخ الاجتماعي والسياسي الذي يحكم الموقف الاستعماري في كل من أوروبا وأفريقيا ، بحيث اعتقدت كل من فرنسا وبريطانيا أنها حاربت من أجل الحرية ضد الاستبداد ، وأثر ذلك في تفكيرها بشأن المستعمرات ، لهذا اهتم المستعمرون بالتنمية ليس بسبب إدراكهم بأن المستعمرات السالفة الذكر الفقيرة والمتخلفة لم يكن لها أية قيمة ، ولكن أيضا لأن المستعمرين بدأوا يشعرون بالتزام إيجابي بعمل أفضل تجاه رعايا المستعمرات . وهكذا فإن نسبة جسيمة لخطط التنمية قد وضعت لما بعد الحرب ، بحيث كرمس معظمها في مشاريع الرفاهية الاجتماعية مثل النهوض بالتعليم والخدمات الصحية ، فضلا عن المساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال ، في خلال فترة الحرب كانت الخطط في بريطانيا من أجل إيجاد الجامعات الأولى التي تأسست في مستعمراتها في غرب أفريقيا .

وعندما دخلت الولايات المتحدة ، بكل قواها في الصراع ضد الاستعمار التقليدي ، وعندما أعلن ميشق الأطلنطي ، وخرجت إلى الوجود الأمم المتحدة ، أصبح من الواضح بل وبشكل متزايد أن الرأي العام العالمي حث القوى

(٤) وهذا يكون أكثر في حالة التبادل بالسترليني ، ففي عام ١٩٤٩ انخفض السترليني

من ٤.٠٣ دولار إلى ٢.٨٠ دولار .

الاستعمارية بالعمل على اتقلم السياسى لشعوب مستعمراتها ، كما أن الحرب قد برهنت بفاعلية على أن المستعمرات لم تستمر على حال فى ظل الظروف العالمية ، وقد تعرضت المستعمرات البريطانية والفرنسية والهولندية فى آسيا لتهديد من جانب اليابان ، وعندما انتهت الحرب ثبت أنه من المستحيل أن تعود المستعمرات الآسيوية إلى موقف ما قبل الحرب ، فعلى الفور استقلت كل من بورما والهند وباكستان وميلان ، وتبعهم فى آخر الأمر الهند الصينية الفرنسية French Indo china واندونيسيا الهولندية .

وكانت المؤثرات السياسية التى نجمت عن الحرب فى غرب افريقيا غير مباشرة . ومع ذلك فإن الاحتلال الألماني لفرنسا فى خلال الفترة من ١٩٤٠ ، ١٩٤٤ كان له أهمية عكسية فى أفريقيا الفرنسية ، لأن القادة الفرنسيين انقسموا إلى قسمين يؤيد أحدهما حكومة فيشى vichy ويؤيد القسم الآخر حكومة فرنسا الحرة ، التى يمثلها الجنرال دى جول General de Gaulle الذى رغب فى مواصلة الصراع فى غرب أفريقيا ، ولكن الإدارات الفرنسية فى هذه المنطقة أعانت ولاءها لفيشى ، مما أفقدهم عطف كثير من الأفريقيين ، وكانت هذه الإدارات فيما مضى غير مألوفة ولا مناسبة للفرنسيين فى غرب أفريقيا ، وفى ذلك الوقت تأثر الموقف الرسمى تجاه الشعوب الملونة . وكانت أفريقيا الاستوائية الفرنسية قد حكمت بواسطة أحد هؤلاء الحكام الملونين الذى يدعى فيلكس أبوى Felix Eboué ، وكان فيلكس هذا زنجيا هنديا ، مال إلى جانب الفرنسيين المتحررين ، وتعاون ديجول مع فيلكس ، لأنه كان فى حاجة إلى استعادة ثقة الأفريقيين ، وقد ساهم فيلكس فى تقدم السياسة الاستعمارية الفرنسية الجديدة بصورة كاملة . وكان على الأباطورية الفرنسية أن تصبح اتحادا فرنسيا يضم المستعمرات فيما وراء البحار : وكانت حقوق المواطنة الفرنسية التى تشمل حق التصويت فى الانتخابات والتمثيل فى الساطة التشريعية الفرنسية مكفولة لجميع الأفريقيين ولأول مرة فقد تشكلت المجالس الانتخابية التى كان لها الهيمنة على الشؤون المالية ، التى توجد فى أية مستعمرة ، وفى

البداية خطط لهذه السياسة في مؤتمر البرازافيل الذي عقد عام ١٩٤٤ . وفي هذا الوقت كانت الحيوش الأمريكية والبريطانية قد حررت شمال افريقيا الفرنسي من الألمان ، وحررتا فرنسا نفسها . وكانت هزيمة المانيا النهائية مسألة وقت *amatter of time* ، وفي عام ١٩٤٥ غير الفرنسيون في غرب أفريقيا اتجاهاتهم ، وفي عام ١٩٤٦ كان في مقلور مندوبي غرب أفريقيا المساهمة في إعداد دستور جديد لفرنسا وللإتحاد الفرنسي الذي تبنى بعض اقتراحات البرازافيل .

وكانت تنظيمات غرب أفريقيا الفرنسية البريطانية أقل نشاطا ، وسبب ذلك يرجع إلى أنها كانت لا تزال تعتقد في وجود المجالس التشريعية التي تقدم أساسا كافيا وملاءما لتحرك الهائي صوب حكم ذاتي استعماري . وفي الفترة ما بين عام ١٩٤٦ ، ١٩٤٨ شاركت الأغلبية الأفريقية في أربعة مجالس تشريعية في غرب افريقيا . وفي هذا الوقت كان معظم البريطانيين وكثير من الأفريقيين يعتقدون في أية خطوة ثورية للأمام ، وقد ثبت على الفور أنها غير كافية لتحقيق كل التطلعات السياسية الأفريقية .

قيام الأحزاب السياسية الأفريقية

تمثلت المعارضة الأفريقية للحكم الأوربي ، على سبيل المثال في ثورة الأشانتي عام ١٩٠٠ ، فقد أخذت الأشانتي على عاتقها المدافعة عن السلطات التقليدية ، ولكنها ضربت بسبب نمو الإدارة الأوربية ، وفيما بعد وفي كل من المقاطعات الفرنسية والبريطانية ، اتجه الحكام الأفريقيون إلى التعامل مع الحكومات الأوربية . وهكذا فإن معظم أعضاء المجالس التشريعية المنتخبين في غرب أفريقيا البريطانية ، كانوا ممثلين للحكام التقليديين الذين لم يختاروا بطريقة مباشرة عن طريق الشعب . وفي ظل هذه الظروف فإن عدم الرضا الشعبي عن الحكم الأوربي من جانب الأفريقيين بدأ يبيح عن مخارج جديدة . وفي خلال الأربعينيات من القرن العشرين بدأ المسرح السيامي في غرب افريقيا يتغير نتيجة لظهور الأحزاب

السياسية من النوع المعروف في أوروبا التي بدأت تسعى نحو الحصول على التأييد الشعبي لحملاتها التي تهدف لكسب السيطرة على الجهاز التنفيذي المفروض على أفريقيا من جانب أوروبا .

وقد تأثرت المناطق الساحلية من غرب أفريقيا تأثرا كبيرا بالنمط السياسي الأوروبي ، الذي استمر مدة طويلة فيما مضى وكان من هذه المناطق مستعمرة ساحل الذهب ، ونيجيريا الجنوبية والسنغال ، التي تعرضت في البداية إلى تزايد النفوذ الأوروبي في التعليم والمسائل الأخرى ، وفي الوقت نفسه اتجه نمو التجارة على الفور نحو زيادة أثره الشخصية ، وتمزيق التنظيم التقليدي للمجتمع ، ومثال ذلك ما حدث في ساحل الذهب ، مما أدى إلى وجود حركة اتحاد الفانتى في الفترة ما بين ١٨٦٨ ، ١٨٧٢ م ، وفي عام ١٨٩٧ تأسست جمعية حماية حقوق المجتمع Aborigines Rights protection Society . وفي بداية عام ١٩١٨ عقد محام من ساحل الذهب يدعى كيسلي هيفورد Casely Hayford. J. E. مؤتمرا قوميا في غرب أفريقيا البريطاني ، بهدف الحصول على التغييرات التي لم تبدأ في الحقيقة إلا في الجيل التالي ، ففي السنغال كان الحزب السياسي الأول يعرف بالحزب الاشتراكي السنغالي الذي تأسس عام ١٩٢٠ ، يعرفه لامين جي Lamine Gueye .

وكانت الحركات الأولى عبارة عن جمعيات سياسية أكثر منها أحزاب سياسية بالمعنى الحديث Modern Sense . وكانت هذه الجمعيات السياسية تتكون من عدد قليل من الأفريقيين ، الذين حققوا قدرا من التعاليم الجامعي بما في ذلك دراسة القانون في أوروبا أكثر من غالبية الشعب ، وقد ازداد عدد هؤلاء الأشخاص ، ومع ذلك كان أسلوبهم في التفكير محدودا إلى حد ما ، ولم يكن لهم مؤيدون على نطاق عريض وعلى هذا فقد واجهوا بعض المصاعب ، لأن الإدارات الإستعمارية ليست المسئولة عن الرأي في أفريقيا ، ولكن كانت المسئولية تقع على الحكومات في أوروبا ، زد على ذلك أن الإدارات الاستعمارية لم تأخذ في حسابها بالرأي الأنثريفي

بل أنها اعتقدت أنه من الأفضل أن يمثل الحكام الأفريقيون التقاليديون فيها ، بدلا من الأخذ بآراء الأقلية القليلة المتعلمة من الأوروبيين . وكانت الجمعيات السياسية الأولى لا تريد من كونها جمعيات للمناقشة الذهنية فكانت تهدف كثيراً إلى التأثير على الرؤساء الأفريقيين والمديرين الأوروبيين في أفريقيا ، أو السياسيين أو الرأي العام في أوروبا ، وحتى العشرينيات من القرن العشرين على الأقل كانت هذه الجمعيات السياسية الأولى أكثر اهتماماً بحماية الحقوق التقليدية للرؤساء الأفريقيين ، وللشعوب الأفريقية من تعلى الحكومات الاستعمارية على حقوق مواطنيها من الأفريقيين ، ولم يكن هدفها الحصول على السلطة من الحكومات الأفريقية نفسها .

ولقد حدثت تغييرات كبيرة في أثناء الحرب وبعدها ، في وجهات نظر الكثير من الأفريقيين ، ولقد وعد السكان الأفارقة بالحرية السياسية التي ورد ذكرها في ميثاق الأطلنطي ، وفي ميثاق الأمم المتحدة . وباختصار بعد الحرب كان هناك أمثلة فعلية على الاستقلال الذي حصل عليه الكثير من المستعمرات الآسيوية . ففي خلال هذه الفترة خدمت أعداد كبيرة من الجنود الأفريقيين خارج بلادهم ، وقد لوحظ ذلك في آسيا ، فكانوا كحلفاء للأوروبيين من أجل الدفاع عن العالم الحر . فقد حارب البعض منهم بل ومات البعض الآخر في سبيل تحرير بورما من تحت السيطرة اليابانية ، وكان نتيجة ذلك أن تولد عند البعض منهم شعور بالقوة والإحساس بالحركات القومية التي حدثت في آسيا . وقد مكث هؤلاء الأفريقيون في بلادهم ، فتولد لديهم إحساس مفاده أن الأوروبيين يمثلون طبقة اارستقراطية اعتادت أن تحكم الأفريقيين وتوجههم إلى العمل ، هذا الإحساس قد تفحر بواسطه أنشطة أعداد من الجنود الأمريكيين والبريطانيين العاديين ، ورجال الجو الذين خدموا في غرب أفريقيا . وقد ارتبطت الخدمة العسكرية بكل أنواعها بالاتجاهات الإجتماعية الجديدة التي قامت على أساسها خطط التنمية الأفريقية ، كما زادت من فرص الأفريقيين

في مجالات التعليم النظرى والتكنولوجى . وبالفعل بدأت الخطوة الكبيرة في مجال التنمية تخطو خطوات واسعة، وقد ازداد شعور عدد من الأفريقيين بأنهم سيجلون في العالم الحديد فرصهم العريضة في التعليم والثروة والحرية .

ولكن أعقبت فترة الحرب في الواقع معاناة خيبة الآمال ، لأن الثروة الحديدية التي تحققت من الأسعار المرتفعة لمنتجات غرب افريقيا لم يكن لها قيمة تذكر بالنسبة للرجل العادى ، فكانت السلع الاستهلاكية التي يريدونها المواطن الأفريقى غالية التكاليف ، وقليلة الكمية ، وكان هناك شك من جانب الأفريقيين في أن المستوردين الأوربيين كانوا يستغلون الموقف لمنفعهم ، ونتيجة لوجود عجز في السلع المطلوبة ، كانت خطط التنمية الحديدية بطيئة في نتائجها . وعلاوة على ذلك فقد قدم من أوروبا أعداد من المديرين والمستشارين الفنيين والباحثين والمدرسين ، وكانوا جميعا يتقاضون مرتبات عالية ، واستمر عددهم في الزيادة ، ومع ذلك فلم تزايد فرص العمل أمام الأفريقيين الطموحين الذين حصلوا على مستويات علمية جديدة أو مهارات فنية .

وقد وجد جيل جديد من القادة السياسيين من الأفريقيين الذين استطاعوا السيطرة على القلق والاضطراب الشعبى تماماً ومكناً ، وفي عام ١٩٣٥ ، انتهى الدكتور نامدى أزكوى NNamdi Azikiwe من دراساته الجامعية في الولايات المتحدة ، وعاد ليتولى في البداية دقة الأمور في ساحل الذهب التي تميزت بانتشار التعليم ، وفي الوقت نفسه بدأت الصحافة تنتشر في نيجيريا مسقط رأسه ، وأولم يؤثر ذلك في الأفريقيين المتعلمين تعليماً جيداً فقط (وانتشرت الجرائد الأولى على نطاق واسع حتى منذ أول ظهورها في غرب أفريقيا ، قبل ذلك بقرن من الزمن تقريباً) وقد أثرت في أى شخص يستطيع قراءة الجرائد فقط ثم يردد ما قرأه على غيره ممن لا يستطيعون القراءة . وفي عام ١٩٤٤م ، قدم أزكوى مع بعض القادة

السياسيين القدامى من أمثال هيربرت ماكولى Herbert Macaulay الذى ترأس أول حزب سياسى حديث فى نيجيريا ، ويعرف هذا الحزب باسم المجلس القومى لنيجيريا The National Council of Nigeria and the Cameroons . أو N. C. N. C. (*) . وقد ساعد نفوذ أزكوى فى إرسال شاب أفريقى إلى أمريكا كي يرسم خطاه ، وكان هذا الشاب من ساحل الذهب ويدعى كوامونيكروما ، وبعد ذلك سافر نيكروما إلى بريطانيا ، وبذلك أصبح نيكروما وأمثاله الآخرون مثار إعجاب الاتحاد الأفريقى ، وقد أدى هذا إلى نمو مشاعر القاق عند كثير من الأمريكين والقادة الزنوج فى جزر الهند الغربية من أمثال ماركوس جارفى Marcus Garvey وديبوى Dubois ، وفيما بعد جاء جورج بادموور George Padmore ، وقد تعرضت شعوب هؤلاء القادة إلى ضغوط مستمرة من جانب الساطة الأوربية . وقد عبر هؤلاء القادة الأفريقين عن الشخصية الأفريقية الحقيقية ، ففي عام ١٩٤٥ قام نيكروما بدور بارز فى مؤتمر الاتحاد الأفريقى الخامس الذى عقد فى مانشستر فى إنجلترا ، وقد صممت قيادة الحركة التى تولاهها الزنوج الأفريقيون على إنهاء حالة الاستعمار فى اقطارهم ، بحيث يقيمون على أنقاص الاستعمار دولا أفريقية جديدة وكبيرة . وفى عام ١٩٤٧ ، استدعى نيكروما من عمله الخاص بتنشيط الحركة ضد الاستعمار البريطانى فى إفريقيا ، كى ينظم المؤتمر القومى الذى عرف باسم اتحاد ساحل الذهب The United Gold Coast Convention (U. G. C. C.) الذى أصبح فيما بعد يعرف بالحزب السياسى الذى تأسس فى ساحل الذهب حديثاً بواسطة القوميين الذين كان من بينهم الدكتور دانكة Danquah .

(*) وفيما بعد سمي بالمجلس القومى لمواطني نيجيريا .

بداية الحكم الذاتي في غرب أفريقيا في الفترة

ما بين ١٩٤٨ ، ١٩٦١ م

في عام ١٩٤٨ كانت معظم التغييرات والاضطرابات التي حدثت في ساحل الذهب قوية بل وصلت من العنف إلى درجة الغليان ، وتبع ذلك ما قام به سكان ساحل الذهب من مقاطعة منظمة تنظيمياً جيداً لشركات التجارة الأوربية ، كما تبع ذلك مظاهرة رجال الخدمة السابقين التي أدت إلى أعمال الشغب في أكرا ، وفي المدن الرئيسية الأخرى . وقد حول اتحاد معاهدة ساحل الذهب الاضطرابات إلى مصلحته ، وتمنى للإدارة البريطانية أن تتحطم كما طالب بحكم ذاتي للمستعمرة وقد جاء في التحقيق الرسمي في هذه الاضطرابات (لجنة - واتسون) أن السبب وراءها يرجع إلى غضب الأعداء المتزايدة من الأفريقيين غير الراغبين في حكم الاستعمار . ولذلك فقد كانت هناك حاجة ماسة إلى دستور جديد ، يعتبر بحق الخطوة الإيجابية نجاح حكم ذاتي متكامل ، وكان الوزراء الأفريقيين مستوإن عن انتخابات الجمعية التي ينبغي أن تمنح سلطة كبيرة تهيمن بها على كل الإدارة كي تصبح إدارة أفريقية بأسرع ما يمكن .

وفي عام ١٩٤٩ عينت حكومة ساحل الذهب لجنة أفريقية كان جميع أعضائها من الأفريقيين ، وكانت تحت رئاسة جناب القاضي المدعو كوسى Mr. Justice Coussey كي تضع تفاصيل ذلك الدستور ، وقد أدى ذلك إلى الفصل بين المدارس القديمة والحديثة للوطنيين الأفريقيين . فبينما كان دنكا Danquah والقادة القداماء يشاركون في أعمال لجنة كوسى Coussey committee ومداولاتها ، كان نيكروما يرسم خطة strike out خاصة به . وقد تمكن نيكروما من ممارسة الحكم بطريقة سليمة ، وتعاون معه الشباب الذين يلوه في الأهمية ، وأسسوا اتحاد ساحل الذهب U.G.C.C الذي كان يطالب بحكم ذاتي ، ولكن أعضاء هذا الاتحاد

رفضوا الحل الوسط الذي قدمه دستور كوسى Goussey Constitution وقد ترك نيكروما وأعوانه اتحاد ساحل الذهب ، وأسسوا حزبا جماهيريا كبيرا عرف باسم convention people, sparty ، الذي تعهد بتحقيق المطالب الشعبية The popular Will ، ويعتبر هذا التصرف من جانبهم تصرفا إيجابيا ومع ذلك فقد تعرض قادة هذا الحزب للنقد واللوم ، بل وللاعتقال، وكان من نتيجة ذلك أن زادت شعبية رؤساء هذا الحزب . وفي عام ١٩٥١ ألغى هذا الحزب عند اجراء أول إنتخابات في ظل دستور كوسى Goussey constitution ، وعلى هذا هزم بسهولة اتحاد ساحل الذهب الذي كان يتنافس حزب نيكروما على المقاعد في المجلس الذي تكون بالانتخاب الشعبي المباشر . وقد انتخب السير تشارلس أريندين كلارك Sir charles Arden clark حاكما جديدا لساحل الذهب وقد نجح هذا الحاكم في السيطرة على الموقف ، وأفرج عن نيكروما ورفاقه، وتولوا الوظائف القيادية في الدولة ، وقد تعاونوا مع الموظفين البريطانيين ووزراء اتحاد حزب الشعب في وضع تفاصيل الحكم الذاتي الكامل للبلاد، وفي نهاية الأمر حصلت ساحل الذهب على الحكم الذاتي ، وعرفت باسم «غانا الجديدة» . وبعد ذلك كان على ساحل الذهب أن تفرض سيطرتها وتولى الساطة من بريطانيا . لهذا لم تستطع بريطانيا أن تنكر الإستقلال على المستعمرات البريطانية الأخرى في غرب أفريقيا ففى العام نفسه حصلت نيجيريا على دستور مساوى لدستور كوسى ، وحصلت سيراليون على الدستور نفسه عام ١٩٥٤ م ، وفي عام ١٩٥٦ حصلت جامبيا أيضا على دستور مماثل . وبعد ذلك واجهت هذه المقاطعات الثلاث صعوبات كان منها أن هذه المقاطعات لم يكن لها تجربة مثل ساحل الذهب ، لأن تجربتها كانت أقل ، وبناء على ذلك فإن تحقيق الحكم الذاتي الكامل كان بطيئا ، لذلك نجد نيجيريا تحصل على استقلالها عام ١٩٦٠ ، وسيراليون عام ١٩٦١ ، بينما تأخر استقلال جامبيا إلى عام ١٩٦٥ . وتمثلت مشكلة جامبيا في أنها كانت دولة صغيرة جدا بحيث لا يزيد عدد سكانها عن ١ مليون نسمة ، وبإغ دخل حكومتها ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه

استرليني أى ما يعادل (٢,٨٠٠,٠٠٠ دولار) ، وباع دخلها من التجارة الخارجية ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أى ما يعادل (٢١,٦٠٠,٠٠٠ دولار) فى السنة ، وبسبب الدخل واجهت فى الواقع موقفا صعبا فى العالم الحديث ، وكان العلاج المتاح لهذه المشكلة دخولها فى اتحاد فيدرالى مع السنغال ، التى طوقت جامبيا من جهة الساحل ، وكانت الحدود ملائمة لقيام هذا الاتحاد ، وحصلت على الاستقلال فى عام ١٩٦٠ . وبعد ذلك واجهت عدة مشاكل منها المشكلة المالية والقانونية والسياسية والدستورية ، وبخاصة إذا اتحدت مع المستعمرة الفرنسية السابقة (لا يزال اقتصاد دولة جامبيا مرتبطا بالمستعمرة الفرنسية تقريبا وهذه المشاكل لا يمكن حلها بسرعة أو بسهولة) .

وكانت سيراليون فقيرة وصغيرة المساحة أيضاً بالنسبة للمستويات العالمية ، فقد بلغ عدد سكانها ٢,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ، وباع دخل حكومتها فى السنة ما يساوى ١٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، أى ما يعادل (٣٩,٠٠٠,٠٠٠ دولار) وباع دخلها من التجارة ٤٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أى ما يعادل (١٢٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار) فى السنة . وقد وضعها ذلك فى مكانة مختلفة عن جامبيا . ولكن على الرغم من ذلك فإن سيراليون تعتبر أكثر سكانا وثروة من بعض المقاطعات الأفريقية المستقلة . ولمدة طويلة من الوقت كانت مشكلاتها الأساسية تتمثل فى المشكلة السياسية ، وبسبب ذلك حدثت بين انزنجى الأصليين وبين خلاس فريتون المتحررين من العبيد المحررين منافسة على السلطة وكان خلاس فريتون حتى ذلك الوقت يحتكرون السلطة والتعليم ، ورغم ذلك فإن سكانها كانوا أقل تقدما وأكثر عدداً من الشعوب الماخلية وفى نهاية الأمر دخلوا تحت القيادة الحكيمة للسير ماتون مارجى Sir Milton Margai الطبيب المحترم الذى تمكن من التوفيق بين الخلاسين وحزب الشعب السيراليونى .

وكانت مساحة نيجيريا شاسعة إذا ما قيسَت بغيرها من أقطار غرب أفريقيا ، ويبدو أن الكثير من مشاكلها كان نتيجة لحجمها الكبير ، ونتيجة لتنوع سكانها العديدين ، ومع ذلك فلم يعرف أحد على وجه التحديد كم يكون عدد سكان نيجيريا . وقد أجريت محاولات للقيام بعمل إحصاء في الفترة ما بين ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ م ، ومع ذلك فلم تكن دقيقة ، لأنها تأثرت من جانب السياسيين ، وذلك بسبب توزيع المقاعد في الجمعية الوطنية التي يرتبط بعدد السكان ، وكان سكان نيجيريا يعيشون حالة من التناق في هذا الوقت لأنهم كانوا يعتقدون في كثرة عددهم ، التي تمكنهم من امتلاك بلادهم وبلغ عدد سكانها طبقا للإحصاء الأخير ٥٧,٥ مليون نسمة ، ومن المحتمل أنهم زادوا عشرة ملايين . وحتى ذلك الحين أصبحت نيجيريا من أكبر الدول الأفريقية في عدد سكانها .

وفي عام ١٩٦٠ م ، حصلت نيجيريا على استقلالها ، وهيمن حكامها على مواردها الاقتصادية (فقد زاد دخلها عن ١٦٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أي ما يعادل (٤٤٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار في السنة) وقد بلغت قيمة التجارة الخارجية ٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أي ما يعادل (٩٨٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار في السنة) . وكان مجموع دخلها أكبر بكثير من دخل أية مقاطعة من مقاطعات غرب إفريقيا ، ورغم الزيادة في عدد سكانها إلا أنها كانت أفقر من غانا التي أدركت أنها أغنى دولة في أفريقيا الاستوائية . وقد بلغ عدد سكان غانا ٦,٧٠٠,٠٠٠ نسمة ، وبلغت حصة دخلها من التجارة الخارجية حوالي ٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أي ما يعادل (٦٣٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار) في السنة ، وزودت الحكومة بدخل يزيد على ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أي ما يعادل (٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار في السنة) وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي حوالي ٨٠ جنيه استرليني أي ما يعادل ٢٢٤ دولار) وكانت تجارة نيجيريا ودخلها القومي

كبير وكان حجم هذا الدخل يساوى حجم دخل غانا سبع مرات . ورغم ذلك فإن هذا الدخل القومى من المحتمل أن يقل عن ٣٠ جنيه استرلينى بالنسبة للفرد النيجيرى أى ما يعادل ٨٤ دولارا للفرد . ومع ذلك فإن نيجيريا لم تكن بلداً فقيراً ، بالنسبة لمستويات المعيشة فى غرب افريقيا . هذا إلى جانب أن الدخل القومى المرتفع فى غانا والسنغال باع حوالى ٦٣ جنيه استرلينى أو ما يعادل ١٧٦ (دولارا للفرد) ، وفى ساحل النيجر بلغت حوالى ٥٧ جنيه استرلينى أو ما يعادل (١٦٠ دولارا للفرد) وبمقارنة هذه الأرقام بالنسبة للمقاطعات الأخرى نجد أن نصيب الفرد يباغ حوالى ٢٥ جنيه استرلينى أى ما يعادل (٧٠ دولارا) فى سيراىون وجامبيا وتوجو وحوالى ١٥ جنيه استرلينى إلى ٢٠ جنيه استرلينى أى ما يعادل ٤٢ دولارا إلى ٥٦ دولارا للفرد فى بقية الأقاليم الأفريقية .

تمتلك نيجيريا إمكانيات غير عادية للتنمية بسبب اتساعها الشاسع وبسبب غناها فى الموارد الطبيعية ، وبسبب كثرة سكانها الذين يعتبرون مستهلكين كافين للسوق النيجيرى . وقد شجع ذلك وبدرجة كبيرة على إنشاء الكثير من الصناعات ، وعلى هذا فقد تقدمت التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمستوربة . ولم يكن من السهل بالنسبة للبريطانيين والنيجريين ، إيجاد سيامة متكاملة فى مجال الإدارة بسبب اتساع القطر وتنوع سكانه وكثرتهم ، ومن أجل هذا كانت الحلول الاستعمارية حلاً لإقليمية ، تختلف فى درجات التنمية بالنسبة للجنوب والشمال والذين يقطنهما سكان فقراء ولم يحقق السياسيون النيجيريون نجاحاً كبيراً فى مجال الوحدة القومية وكان أزكوى قد لقي تأييداً كبيراً من الوطنيين فى نيجيريا الشرقية . ونتيجة لذلك فإن حزب الأيو Ibo الذى يضم كثيراً من نيجيريا الغربية ، وبخاصة بلاد اليوربا . وكان هذا كثيراً بالنسبة لحزب الأيو ، مما أدى باليوربا إلى تكوين جماعة تعرف باسم Chief Awolo's Action Group ولكن رغم ذلك فلم يكن فى إمكان أحد هذه الأحزاب التقدم كثيراً للأمام فى شمال

نيجيريا ، أو إلى معظم الأماكن المقطوعة بالسكان ، وكانت هذه المناطق الثلاث الرئيسية التي تضم القطر أقل تطوراً ، زد على ذلك قلانه وجد تقصير في المناطق الأخرى وبخاصة في مجال التعليم ، لذلك خشي الشماليون من سيطرة الجنوبيين المتقدمين بشكل واضح في مجال السياسة . علاوة على ذلك فإن قوة الأمراء المسلمين ، كانت مصانة بالحكم غير المباشر ، وعلى هذا فقد بقيت قوة الأمراء المسلمين في الجنوب قوية وبعيدة .

عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وقد قدم مجلس الشعب الشمالى ليسيطر على السياسات الشمالية حيث كان السكان يعيشون تحت سيطرة جمعية من الحكام التقليديين ، وكانوا يرغبون في الاحتفاظ بمصالحهم ووطنهم من التغير السريع (وكان في إمكانهم أن يخبروا رعاياهم بما ينبغي عليهم عند التصويت) مثل ما يفعل الحزب السيامى القومى .

وفي عام ١٩٥٣ ، انتهت الخلافات الحزبية الإقليمية في نيجيريا من جانب الحكومة المركزية ذات النفوذ الفعال The N.C.N.C. ومن جانب مجموعة العمل Action Group فقد نافس كل منهما الآخر ، ووعد بتسلم سريع نحو تحقيق حكم ذاتى . فلم يكن في الإمكان حكم الأغلبية السكانية بمعرفة جمعية نيجيريا ، فقد سقط نصف المقاعد بسبب الشك الذى كان سائداً في الشمال ، واتجه قادتهم إلى الانسحاب من على مسرح الأحداث القومية وركزوا نشاطهم في المناطق الخاضعة لهم . وفي عام ١٩٥٤ حاولت نيجيريا التقدم بسرعة نحو الاستقلال حتى تتمكن من تكوين اتحاد بحيث تتمتع كل حكومة إقليمية فيه بحكم ذاتى كامل وفي عام ١٩٥٧ ، اعتبر هذا الحكم في الحقيقة أول انجاز في المناطق الواقعة في الغرب والشرق ، وفي عام ١٩٣٩ حدث الاستقلال في الشمال .

وفي ذلك الوقت كانت كل منطقة تحكم أقسامها الخاصة بها وكان من الممكن أن تصبح السياسات في الوسط أكثر تناسقا ، وفي عام ١٩٥٧ ، تمكن

أحد النواب الزعماء من الحزب الشعبي القومى وهو الحاج أبو بكر تافاوا بالوى من تولى مهام منصبه كأول رئيس وزراء للاتحاد . (ومن الحدير بالذكر أن زعيم الحزب الشعبى القومى المدعو ساردونا Sardauna وكان يفضل أن تكون وظيفته فى منطقته مثل كل من أزكوى وأولو Awolowo.) وقد استمر الحزبان الجنوبيان فى منافسة كل منهما الآخر ، وكان ذلك بهدف مساندة الشمال ، وكان الجميع يؤيدون الديمقراطية بطريقة مباشرة وعارضوا حزب الشعب الارستقراطى ، وأيضا نادوا بالدفاع عن حدودهم الإقليمية وكان عليهم خلق مناطق جديدة متكاملة ، واعتقدوا أن ذلك سيؤدى إلى نقص سلطة حزب N. p. c ، أو ربما يؤدى إلى ازدياد قوة حزبهم ، ولكن كانت القيادة الأولية فى ذلك الوقت فى يد حزب N. p. c. وفى الجنوب شعر قادة الحزب الديمقراطى بإحساس قوى وشديد كان مفاده التعبير عن إدراكهم لحاجتهم فى الحصول على الاستقلال الحقيقى وفى عام ١٩٦٠ م ، أصبح الحاج أبو بكر أول رئيس وزراء لنيجيريا المستقلة. وكانت حكومته ائتلافية من حزب N. p. c و N. c. N. c وعين الدكتور أزكوى ليكون أول حاكم أفريقى .

وكانت المنافسات بين المقاطعات فى نيجيريا لها صداها فى ساحل الذهب ، وبخاصة فى خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ . وكان هناك وجود حقيقى ضئيل للاتحاد الفيدرالى ، رغم صغر الدولة . ومن المحتمل أنه كان يوجد هناك رغبة عامة وعميقة من أجل هذا المطلب ، وقد اتحد أكثر السياسيين تجاوبا مع الأحكام التقليديين فى الأثنائى فى المقاطعات الشمالية وفى توجو ، لاعتقادهم فى الانتقال الإقليمى كى يعود لهم نفوذهم القديم كى يتمشى مع القوة النامية فى حزب الحكومة المركزية المعروف باسم c p. p. وقد صمم نيكروما على أن ساحل الذهب ينبغى أن يصبح مستقلا كأمة قوية قائمة بذاتها ومرتبطة كرجل واحد لتعمل من أجل الاتحاد الأفريقى ، وتحرير أفريقيا من الاستعمار . ولذلك فإنه لم يسمح للنظام القبلى أو للمعارضة المتعصبة أن تعوقه عن تحقيق هدفه وفى عشية

الاستقلال واتهاء القلق البريطانى ، أعطيت تنازلات قليلة جداً للأقاليم وكذلك للرؤساء ، ولكن c.p.p قد حقق مكسبا مناسباً بلغ ٧٠ ٪ من المقاعد فى الجمعية وفى الانتخابات العامة ، أما جماهير الشعب فقد استفادوا من الرفاهية العامة المستمرة فى البلاد ، وكذلك من خطط التنمية التى قامت بها حكومة نيكروما ، ولذلك لم يكن هناك حاجة إلى هذه التنازلات بعد الاستقلال ، وفى ذلك الوقت أصبح ساحل الذهب يعرف باسم غانا . وفى الفترة ما بين ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ ، أكمل نيكروما عمله فى توحيد الممتلكات الاستعمارية السابقة فى دولة وطنية واحدة سيطر هو وحزبه عليها . وفى عام ١٩٦٠ ، ظلت غانا داخل الكومنولث البريطانى وأصبحت جمهورية ، وأصبح نيكروما رئيسها .

وقد وضع تحت الإدارة البريطانية ، كل من ساحل الذهب ونيجيريا اللتان تضممتا مناطق جديدة كانت تابعة للمقاطعة الألمانية السابقة ، التى وضعت تحت وصاية الأمم المتحدة ، و United Nations trusteeship ، وبدأت هذه الأقطار تقترب من الاستقلال ، وقررت هيئة الأمم أن السكان فى توجو البريطانية والكاميرون البريطانى ينبغى عليهم أن يقرروا مصيرهم باستفتاء شعبى Referendum وفى عام ١٩٥٦ أجريت الانتخابات فى توجو البريطانية التى أسفرت عن رغبتها فى الانضمام إلى غانا الجديدة ، ولكن الموقف فى الكاميرون البريطانى كان من الصعب تقييمه . وأخيراً اختارت معظم الأجزاء الشمالية الانضمام إلى نيجيريا الشمالية ، واختارت معظم الأجزاء الجنوبية الاتحاد مع جمهورية الكاميرون الجديدة (المقاطعة الفرنسية السابقة الموضوعة تحت الوصاية) . ولكى يحصل سكان توجو المجاورين لغانا على الاستقلال صمموا على التقسيم الفرنسى ، كى يحصلوا على الحكم الذاتى وعلى الاستقلال عن الحماية الفرنسية . وأخيراً ، وفى عام ١٩٦٠ استطاع سلفانوس أولمبيو Sylvanus Olympio أن يحقق الاستقلال التام لبلاده .

اقتراب غرب أفريقيا الفرنسي من الحكم الذاتي

في الفترة ما بين ١٩٤٦ ، ١٩٦٠ م

١٤ لا شك فيه أن التقدم السريع للمقاطعات البريطانية في الحكم الذاتي ، كان له تأثيره على مجرى الأحداث في الأجزاء الأخرى من غرب أفريقيا الفرنسية بما في ذلك توجو . فقد حصلت غانا على استقلالها في الفترة ما بين ١٩٤٨ ، ١٩٥٧ ، وكانت هذه بداية للثورة في كل مكان من أفريقيا الزنجية ، وفي نهاية عام ١٩٦١ ، كانت دول غرب أفريقيا قد حصلت على الاستقلال أو على الوعد به ، باستثناء الأراضي الواقعة في ألبى البرتغاليين أو الأسبان . وكان الوضع القانوني لمستعمرات غرب أفريقيا الفرنسية يختلف عن المقاطعات البريطانية من جهتين . أولهما أن إدارتها الاستعمارية كانت تابعة للحكومة الاتحادية في داكار والتي خولت سلطات كبيرة ، كما كانت تمثل جزءاً من الاتحاد الفرنسي الذي يضم ممثلين عن المستعمرات الفرنسية من خلال السلطة التشريعية الفرنسية . وثانيهما . تعهد فرنسا للأفريقيين الفرنسيين بالتقدم السياسي للمستعمرات ، هذا التقدم السياسي الذي سيكفل العمل من القمة إلى القاعدة . ومن أجل هذا الهدف طور الوطنيون الأفريقيون الجمعيات في داخل حزب واحد ، أو في داخل أحزاب سياسية أخرى في فرنسا نفسها . وفي البداية خاب أمل معظم هذه الأحزاب لأنه في عام ١٩٤١ ، أقر الدستور من جانب فرنسا والاتحاد الأفريقي وكان هذا أقل فائدة بالنسبة للمستعمرات لأنه كان بخلاف ما كانوا يتوقعونه في الأصل . وبناء على ذلك ، فقد اتحدوا معاً في اتحاد يتضمن حزباً كبيراً ، هو حزب التجمع الأفريقي الديمقراطي *Rassemblement Démocratique Africain* (*) بقيادة

فيلكس هوفويوني *Felix Houphouët - Boigny* ،

من ساحل العاج ذلك الحزب الذي ارتبط بالشيوعيين الفرنسيين . وتطاع

(*) المؤتمر الديمقراطي الأفريقي *African democratic convention*

(م ٢٦ - تاريخ غرب أفريقيا)

إلى الطموحات الاستعمارية ، وكانت السنغال هي المستعمرة الوحيدة التي لم يسيطر عليها حزب التجمع الأفريقي الديمقراطي لأنه كان للأفريقيين في المستعمرات تجربة طويلة في التمثيل في البرلمانات الفرنسية وبعد ذلك انضم لاميان جوى Lamine Gueye إلى معسكر الاشتراكيين الفرنسيين ، ومثل جوى وزعيم شاب جديد يدعى ليوبولد منجور الأفريقيين الذين ولدوا خارج الكرميون ، والذين لم يكن لهم حقوق سياسية ، لذلك اعتقدوا في أن تكوين جمعية مع الشيوعيين سيكون له أثر خطير . وأخيرا ، تولي منجور قيادة حزب مستقل هو الحزب السنغالي الديمقراطي Bloc Démocratique Senegalese (٥).

ولقد برهن السنغال على قدرته في الحصول على الحكم الذاتي فقد فقد الشيوعيون بشكل واضح الأرض بسبب السياسة الفرنسية والاضطرابات من جانب المتطرفين في حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي-Rassemblement Démocratique Africain وعلى الفور دخل حزب التجمع الديمقراطي في صراع مع الإدارات الاستعمارية الفرنسية ، وأدى ذلك إلى انقضاء على هذا الحزب في الفترة ما بين ١٩٤٨ ، ١٩٥٠ وقد أدى ذلك بالتالي إلى ازدياد عدد الأحزاب الاشتراكية المستقلة التي بدأت تظهر بصفة فردية في المستعمرات . وحاول أتباع منجور التأثير في التحالف ، وذلك بهدف تأسيس حلف أو اثنين على الأكثر ، وقد تأسست جمهوريات في داخل الاتحاد الفرنسي الفيدرالي القوي . ولكن في خلال الفترة ما بين ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، انفصل في ذلك الوقت حزب التجمع الديمقراطي الأفريقي عن الشيوعيين الفرنسيين ، وبدأ يستعيد قوته أو أرضه . وفي عام ١٩٥٦ أكد نفوذه في غرب إفريقيا الفرنسية ، ويرجع ذلك إلى زعيمه هو فيوبوني Houphouët Boigny الذي عين وزيرا في الحكومة الفرنسية في باريس ، وهنا كان في إمكانه أن يجري الكثير من التغيير الحيوي في السياسة

(٥) الحزب الديمقراطي السنغالي Bloc démocratique Senegalese

الاستعمارية الفرنسية ، وفي عام ١٩٥٦ ساهم أيضا في مسودة الدستور ، وبذلك ، أصبح من الممكن لكل مستعمرة فرنسية منفصلة أن يكون لها دستور . على غرار ما حصلت عليه ساحل الذهب في عام ١٩٥١ . وقد سمح هذا الدستور للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن المجالس الإقليمية (المجالس المحلية) التي كان أعضاؤها ينتخبون بحرية كاملة ، عما كان عليه الحال من قبل ، وكان لكل مقاطعة اتصالاتها الخاصة المباشرة مع فرنسا ، وكانت سلطة الحاكم العام قد حددت في دكاكر .

وقد تعرض تطبيق القانون لنقد شديد ، ليس من جانب سنجور ، ومؤيديه فقط ، ولكن أيضا من جانب الحزب الديمقراطي الأفريقي ، بل ومن جانب سيكوتوري Sékoutouré الذي ينحدر من سلالة ساموري Samori التي تقطن غينيا ، وكان سيكوتوري المنظم القوي لحركة اتحاد التجارة الداخلية ، وكان مشبها بنكروما في غانا ، وشعر النقاد أن الهدف النهائي من الاستقلال السكامل لإفريقيا لم يكتسب ما لم تتحدد المقاطعات الأفريقية في وحدات قوية تماما ، كي تقاوم الضغوط الأوربية . واعتقد الكثيرون من الأشخاص بأن المستعمرات الفرنسية كانت صغيرة وفقيرة بالمقارنة بفرنسا ، لأنه كان عابها أن تحصل على حكم ذاتي ، في داخل الاتحاد الفرنسي كدولة منفصلة .

وفي عام ١٩٥٨ ، عاد ديجول إلى السلطة في فرنسا نتيجة فشل كل الحكومات الفرنسية السابقة . وكان قد حارب بعنف ضد الجزائر التي قومت من أجل الحصول على حريتها من تحت النفوذ الفرنسي ، وقد أدرك ديجول أن نهاية الاستعمار تقترب ، فقد منحت كل المستعمرات الفرنسية الخيار في استفتاء شعبي بين الاستقلال المباشر وبين حكم ذاتي كامل ، أي داخل المجموعة الفرنسية . ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى جعل السيادة الفرنسية ضعيفة ، كما يؤدي كذلك إلى أن تصبح هذه المستعمرات أقل تماسكا من الوحدة ، وكانت الدول الأعضاء في هذه الجماعة ترتبط فيما بينها بروابط واهية ، فيما عدا ما يتعاقب سياسة الدفاع والشئون الخارجية . وكانت الأغلبية

في حزب التجمع الأفريقي *Rassemblement Democratique Africain* تعمل لصالح الجماعة . وكانت المستعمرات الأفريقية قد صوتت من أجل الحصول على الإستقلال . ولكن على الرغم من هذه الخطوة إلا أنه لم يكتمل الإستغلال بعد بإستثناء غينيا ، لأن هوفويوني كان على صلة بفرنسا ، بينما اشترط سيكوتوري لتولية الحكم في غينيا أن يحصل على كل الأصوات فيها . وبعد حصول غينيا على الاستغلال انسحب المديرون والفنيون الفرنسيون منها على وجه السرعة .

وتد أدى قرار غينيا بعدم الاشتراك في هذه المجموعة إل إضعاف النظام كله فيما يتصل بأفريقيا الفرنسية . وفي عام ١٩٦٩م قررت السنغال والسودان الفرنسي أن يتحدا معا في اتحاد مع ما ، وطالب الجميع باستقلال تام في داخل المجموعة الأفريقية ومع ذلك فقد ظلت المقاطعات التابعة لهذا الاتحاد داخل نفوذ هوفويوني ، لذا قرر كل من ساحل العاج وداهومي والنيجر وفولتا العليا طلب الاستقلال التام عن فرنسا قبل التفاوض على الاتحاد معها . وفي عام ١٩٦٠ تصور ديڭول أن المجتمع الفرنسي في أفريقيا قد اختفى تماما .

غرب أفريقيا المستقل

في نهاية عام ١٩٦١ ، حصلت معظم مقاطعات غرب أفريقيا على الاستقلال من تحت السيطرة الأوربية ، وأصبح هناك عدد من الدول الأفريقية المستقلة أعضاء في هيئة الأمم ، بإستثناء جامبيا ، التي حصلت على استقلالها عام ١٩٦٥ م ، والمقاطعات الإسبانية والبرتغالية . . .

وكانت المقاطعات الإسبانية ، التي تأخرت في حصولها على الاستقلال وتتضمن كل من غينيا الإسبانية ، وتوابعا التي تمثل في خليج غينيا ، وجزر فرناندوبو والأنوبون Annobon ، ومساحة تقدر بنحو ١٠,٠٠٠

ميل مربع في ريو موني Rio Muni التي تقع في الداخل جنوب الكاميرون ، وقد ظلت غينيا الأسبانية تحت الاستعمار الأسباني حتى عام ١٩٦٨ ، وفي ذلك الوقت ، كان الأسبانيون يتهجون نهج السياسة الأوربية ، فقد منحوا الاستقلال التام لمستعمراتهم في غرب افريقيا .

ورغم ذلك فإن غينيا البرتغالية لم تحصل على استقلالها ، بل ظلت ترواح تحت نير الاستعمار البرتغالي ، ويعتبر ذلك مفارقة تاريخية . وقد رفضت البرتغال تأييد مطلب مستعمراتها في تقرير مصيرها ، وتمسكت بالفكرة القائلة أن غينيا وممتلكاتها فيما وراء البحار لم يكونوا مستعمرات بالمرّة ، ولكنهم كانوا أقاليم برتغالية ، فيما وراء البحار . لذلك حاول السكان البرتغاليون في غينيا أن يكونوا مستقلين مثل سكان البرتغال نفسها وفي الواقع وجدت حرية سياسية ضئيلة في البرتغال وغينيا ، وكان من نتيجة ذلك استمرار سيطرة البرتغال واستغلالها للافريقيين في غينيا . وكان المخرج الوحيد أمام سكان غينيا القتال من أجل الاستقلال ، وبخاصة عندما رأوا الدول الافريقية مستقلة من حولهم ، وقد حصلوا على الدعم من هذه الدول الافريقية ، وهكذا ، وفي نهاية الأمر ، تطورت الحرب في غينيا (كما امتدت في كل مكان من أفريقيا البرتغالية أي في أنجولا وموزمبيق) . وفي نهاية الستينيات من القرن العشرين ، كان المجهود الحربي الذي قدم من جانب البرتغاليين بغرض فرض سيطرتهم الفعالة على الأرض الرئيسية في غينيا ، قاصرا على المدن الكبرى .

ولم يعن تحقيق الاستقلال في غرب افريقيا انتهاء المشاكل الأخرى التي تنتظر الحل ، فكان على كل قطر أن يحكم شعبه بالطريقة التي يرضيها لنفسه كي يوسع مناطق نفوذه سياسيا وإداريا فالتركة الادارية التي خلفها المستعمرون والسياسيون السابقون يمكن أن تستخدم في حكومة نزيهة وعلى درجة من الكفاءة لتحقيق احتياجاتها . وقد واجهت الأقطار الافريقية الحديثة مشاكل سياسية ودستورية عويصة ، لما واجه الحكام الأفريقيون

الحدود في كل من غانا ونيجيريا نفس المشاكل . (وأصبحت كل هذه الدول في عام ١٩٦٣ جمهوريات مستقلة) ومن المعروف أن هذه الدول جميعها كانت عرضة لأن تواجه تغييرات دستورية وسياسية في بداية حياتها .

وقد حدثت أزمة درامية سريعة في مالي الجديدة ، ففي عام ١٩٦٠ م تقاسم الزعيم السياسي السابق للسودان الفرنسي المدعو موديبوكيتا Modibokita الحكم مع منجور حاكم السنغال . وكانت هذه المسألة ثانوية بالنسبة لشخص سياسي وفيلسوف مثل منجور ، في الوقت الذي اعتقد فيه موديبوكيتا أن حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في حاجة إلى ظروف أفريقية أفضل من التي تقدم بها منجور . وكان هذا الاختلاف السياسي كبيرا ، لأنه يرجع إلى المواقف المختلفة لكل من البلدين . وكانت المقاطعة الداخلية تمثل السودان الأسبق الذي احتفظ في الوقت الحاضر باسم مالي . وكانت مالي هذه أفقر وأقل تطورا من السنغال ، وفي الوقت نفسه أسس موديبوكيتا حكومة تتصل بالعالم الخارجي ، في الوقت الذي كان فيه اقتصاد السنغال مرتبطا باقتصاد فرنسا .

وهناك حادثة درامية أخرى تمثلت في الاتحاد الذي تم بين غانا وغينيا والذي أعان عام ١٩٥٨ ، بعد أن تحررت غانا من فرنسا ، وقد امتد هذا الاتحاد عام ١٩٦٠ ليشمل مالي أيضا ، ومع ذلك فلم يمثل هذا الاتحاد الواقع الإفريقي على الإطلاق ، باستثناء أن غانا زودت غينيا بقرض تصير الأجل كي تساعد في التغلب على المصاعب المباشرة التي أعقبت الانفصال عن فرنسا . وقد توقف هذا القرض على الفور وأصبح حبرا على ورق . وتم أيضا اتحاد بين كل من مالي والسنغال ، وفي الواقع وجد الكثير من الأزمات الداخلية في دول غرب أفريقيا خلال الستينيات من القرن العشرين (لم يكن في الإمكان مشاهدة هذه المآسي) مما أدى إلى انسحاب نيجيريا الشرقية من الاتحاد النيجيري عام ١٩٦٧ م . (وتلى ذلك اشتعال الحرب الأهلية في نيجيريا) وفي الحقيقة كان غرب أفريقيا في حاجة إلى كفاح

من أجل حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الهامة ، وكان في الإمكان حل هذه المشاكل بسهولة بالطرق السياسية والدستورية .

وقد جاءت فترة الحكم الاستعماري إلى غرب أفريقيا تغييرات كبيرة سريعة أكثر من أية فترة في تاريخها . فقد تمكن السكان من الاتصال ببقية العالم . بينما كان هؤلاء في الماضي بعيدين عن العلم الخارجي فأصبحوا في الواقع يمثلون جزءا من الحضارة العالمية بالفعل . وهكذا أصبحوا على علم بأنهم أقل ثراء من الناحية المادية عن صناعات الحضارة في أوروبا وأمريكا الشمالية ، كما كانوا شغوقين في محاولتهم تعويض ذلك بأسرع ما يمكن .

وفي الواقع ، كانت الأفكار السائدة تتمثل في رفضهم للحالة الاستعمارية ولحكم الاستعماري ، فاعتقدوا أن الخضوع للاستعمار وللسياسة الاستعمارية يعمل على عرقلة تقدمهم .

١٠ ولم يؤد الاستقلال السياسي للدول غرب أفريقيا إلى زيادة ثراء هذه المنطقة فكانت شعوبها لا تزال تواجه نفس مشاكل فقر التربة والتخلف وتنقص المصادر الطبيعية المماثلة في المعادن والطاقة ، كما أنها كانت فقيرة في التسهيلات الخاصة بتحسين مستواهم الصحي والتعليمي والمعيشي ، تلك المستويات التي كانت تتمتع بها شعوب أوروبا وأمريكا الشمالية . ومع ذلك فإن الاستقلال جعلهم أحسن حالا ، فهم في الوقت الحاضر محررون كما أنهم بالتالي يركزون على البرامج الاقتصادية وعلى التحسينات الاجتماعية وعلى الحرية ، وأصبح في إمكانهم اختيار الأنظمة السياسية التي تبدو أفضل ملائمة لهم ، وفي ذلك الوقت كان عليهم أن يقرروا لأنفسهم كيف يحصلون من أغني الدول على المساعدة ورأس المال والمهارات ، المطلوبة لتنفيذ هذه البرامج .

وكان تمسك بعض الدول الأفريقية بهذا الأسلوب ضئيل للغاية ،

وكان من هذه الدول داهومي والنيجرو وجمهورية فولتا وجامبيا ، وقد تمكنت هذه الدول بكل جهد من تغطية تكاليف الإنفاق اليومي الخاص بحكوماتها المستقلة ، وكان عدد من المستعمرات الفرنسية السابقة بما في ذلك السنغال تعتمد بصورة أو بأخرى على المعونات المباشرة أو غير المباشرة من فرنسا .

وقد لاحظ قادة غرب أفريقيا الراديكاليون (المتطرفون) مثل سيكوتوري وموديبوكيتا ونيكروما ، أن اقتصاد دول غرب أفريقيا يعتمد في المقام الأول على الأسواق الأوربية أو الأمريكية ، كما كانت تجارتهم تعتمد على شركات التجارة الأجنبية ، (كانت هذه الشركات في الغالب شركات بريطانية وفرنسية) وقد ارتابت هذه الشركات في الكثير من زعماء أقطار غرب أفريقيا المستقلة الذين كانوا يتحدثون عن الاستعمار الجديد ، وهكذا فإن المسؤولين في هذه الدول المستقلة حديثا أصروا على ضرورة الحاجة إلى التجارة مع أقطار كثيرة كلما أمكن ذلك ، وكان عليهم البحث عن رأس المال والمساعدة الفنية من أي مصدر ، كلما أمكن ذلك سواء كان ذلك من الشيوعيين في دول أوروبا الشرقية والصين ، أم كان من الوكالات العالمية مثل البنك الدولي ، ومن أمريكا بالإضافة إلى دول أوروبا الغربية .

وهكذا ، فإن السياسات الأفريقية الحديثة كانت ثابتة على المبدأ ، ولم يكن في إمكانها حل مشاكلها بطريقة سهلة وسريعة .

ولذلك فقد خطقوا لأنفسهم مشاكل ، فكانت البلاد الشيوعية جادة في مد نفوذها ومصالحها في أفريقيا ، مثلما فعلت السلطات الاستعمارية القديمة من قبل ؛ كي تحافظ البلاد الشيوعية على نفوذها في أفريقيا . فلم يكن الشيوعيون ولا رجال الأعمال في البنك الدولي والولايات المتحدة أنانيين بالفطرة ، بل كانت لديهم الرغبة الخاصة في قرض الأموال والمساعدة الفنية دون الحصول على مصلحة ، أو دون فرض شروطهم ،

وكان في إمكان القوى الاستعمارية السابقة أن تزود هذه الدول الأفريقية الحديثة بأموال أكبر على أساس من الرغبة الطيبة وعلى أساس أن هذه البلاد كانت في الماضي مستعمرات أوروبية ، زد على ذلك أن الأوربيين كان لديهم تجربة عملية كبيرة خاصة بالظروف الأفريقية وبحاجة هذه الدول الأفريقية إلى الأموال ، وفي الستينيات من القرن العشرين شرعت كل من غينيا ومالي في إقامة علاقات أوثق مع فرنسا ، وفي الوقت نفسه عبرت غانا عن مخاوفها لأن الطموح كان زائداً عن الحاجة ، وقد أدت إدارة نيكروما لغانا إلى أنها أصبحت دولة مديونة بعد أن كانت أغنى دولة في غرب أفريقيا ، وكان هذا هو العامل الرئيسي لطرده بواسطة شعب غانا ، مع أن نيكروما كان من قبل قد قاد هذا الشعب إلى الاستقلال .

واجه غرب أفريقيا الكثير من المشاكل الاقتصادية التي من المحتمل أن يكون من السهل حلها ، إذا كان هناك تعاون أكبر بين الدول المستقلة . فالقليل من هذه الدول على سبيل المثال ، كان من الدول المستهلكة التي لها نفوذة شرائية كبيرة ، لهذا وجدت الأسواق الكافية التي تمكن من تدعيم وتطوير الصناعات المحلية ، وبخاصة الصناعات الثقيلة . وبناءً على ذلك فقد حاولوا تأسيس صناعات جديدة غير اقتصادية سواء أكانت كبيرة أو صغيرة [كما حدث على سبيل المثال في غانا تحت حكم نيكروما) ، أو كان عليهم أن يبقوا معتمدين على الأجانب في كثير من السلع المصنعة ، وبخاصة السلع الرأسمالية ، مثل الصلب والآلات . . الخ . التي يكونون في حاجة إليها .

ولم يكن التعاون الاقتصادي سهلاً وميسوراً (بين دول غرب أفريقيا) إنما أدى إلى عدم اتجاه أقطار غرب أفريقيا نحو اقتصاديات كاملة ، بل اتجهت لتنافس كل منها الأخرى في الأسواق العالمية في الزراعة البستانية الحديدية ، أو في الصادرات المعدنية (على سبيل المثال) بنور الزيت أو الكاكاو ونخام الحديد . وكانت أنظمتهم في وسائل الاتصال مستقلة كل منها

عن الأخرى ، وقد وضعت دله النظم بمعركة الحكام الاستعماريين بحيث لا تربط المقاطعات المختلفة مع بعضها ، ولكن كان الهدف منها المساهمة في نقل محصول كل مقاطعة بسرعة إلى الساحل للتصدير إلى أقطارهم الخاصة (الأقطار الأوربية) . وفضلا عن ذلك فإن الحركات القومية التي حققت الإستقلال لكل مقاطعة ، أدت إلى إتصال وسائل التعاون والاتصال فيما بينها ، كما كان عليه الحال قبل الاستقلال .

ومن الأمثلة البارزة على ذلك التحالف الآلى الذى أقامه الفرنسيون في مستعمراتهم في غرب أفريقيا . وقد دمر هذا الإتحاد بعد الإستقلال ، لأن القادة الوطنيين في المستعمرات المختلفة ، رأوا أن هذا الإتحاد كان الوسيلة التي بواسطتها يخضعون للسيطرة الفرنسية . مع أن هذا الإتحاد كان الوسيلة التي بواسطتها استطاعت المستعمرات الفرنسية الفقيرة أن تحصل على الأموال الزائدة من المستعمرات الأغنى . وكان هناك جدل في أنه من الضروري عدم قيام اتحاد بين هذه المستعمرات المستقلة ، لأن القادة وشعوب المستعمرات الغنية رغبت في أن تحتفظ بأموالها الزائدة لخطط التنمية الخاصة بها ، ومع ذلك قام يكن تدمير الإتحاد الفرنسي في غرب أفريقيا المثال الوحيد على ذلك ، لأن نفس هذه الأسباب جعلت الزعماء الجدد في المستعمرات البريطانية السابقة يختارون وكالات عامة ، فقد كان لهم على سبيل المثال شركات خطوط طيران متنافسة ، كما كان لهم صلاتهم الخاصة بهم (كل ذلك أدى إلى مشاكل التعارض واختلاف أسعار استبدال العملة) .

وفي نهاية الستينيات من القرن العشرين أصبح من الواضح لشعوب غرب أفريقيا أن حرية الاختيار التي حققوها عن طريق الإستقلال السياسى كانت تتضمن إمكانيات أكثر من الموجودة لدى الدول القومية المتنافسة أو الدول التي تمخض عن استقلالها قيام الإتحادات السياسية مثل اتحاد هانا وغينيا ومالى ، لكي تصد تهديد الإستعمار الجديد . ورغم ذلك فقد

ظلت المشاكل السياسية على حذتها . ولم تكن الصعوبات الداخلية في اتحاد
 نيجيريا تمثل حاجزاً أمام برامج التعاون الوثيق من أجل حل المشاكل
 الاجتماعية والاقتصادية التي تحير كل غرب افريقيا . ومع ذلك فقد كان
 هناك اتجاه لاستبعاد المنادين بالقومية التي حققت الإستقلال . وكان
 من الممكن أن تتخذ خطوات أوسع نحو تحقيق الهدف العالمي لحياة أفضل
 لكل شعوب غرب أفريقيا ، عن طريق مساندة المنظمات الأفريقية المولية
 مثل اللجنة الاقتصادية *Economic Commission for Africa* ، ومنظمة
 الوحدة الأفريقية *The organization of African unitg* .

انتهى بحمد الله

للاستزادة أنظر كتاب : -

- د. بطرس بطرس غالى ، منظمة الوحدة الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

REFERENCES

1. Ade Ajayi. J. F. and Ian Espie, : A thousand years of West African history. (1965).
2. Azurara, : The conquests and discoveries of Henry the Navigator.
3. Archibald Dalziel, : The History of Dahomy. (1793).
4. Akinjogbin, I. A. : Dahomey and its neighbours, 1708 - 1818. (1967).
5. Adu. A. Boahen, : Britain, the Sahara and the western Sudan, 1788 - 1861. (1964).
6. Ade Ajayi. J. F. : Christian Missions in Nigeria, 1841-91. without date.
7. Ade Ajayi. J. F. and Robert Smith, : Yoruba warfare in the nineteenth century. (1964).
8. Andrew M. Kamarck, : the economics of African development. (1967).
9. Amamoo, J. G. : The new Ghana. (1958).
10. Awolow's, : autobiography Awo. (1960).
11. Azikiwe's, : collection of speeches in Zik. (1960).
12. Aristide R. Zolberg, : One-party government in the Ivory Coast. (1964).
13. Basil Davidson, : Old Africa Rediscovered. (1959).
14. Bovill E. W. (with Robin Hallett), : The Golden Trade of the Moors (2nd. ed. 1968).
15. Bradbury. R. E., : «Chronological problems in the study of Benin history» F. Hist. Soc. Nig. 1, 4. (1959).
16. Blake. J. W., : European beginnings in West Africa, 1481 - 1578. (1937).
17. Bosman. W., : A new and accurate description of the coast of Guinea. (1701).
18. Bradbury, R. E., : The Kingdom of Benin. (1957).
19. Boxer, C. R., : the Dutch seaborne empire, 1600 - 1800. (1965).
20. Basil Davidson, : Black Mother. (1961).
21. Bowdich, T. E., : A mission from Cape Coast to Ashantee. (1819).
22. Buell, R. L., : Liberia; a century of survival, 1848 - 1947. (1948).

23. Biolbaku, S. O., : The Egba and their neighbours. (1957).
24. Buell, R. L., : The native problem in Africa. (1928).
25. Bourret, F. M., : Ghana, ; the road to independence, 1919 - 1957. (1960).
26. Bauer, P. T., : West African Trade. (1954).
27. Christopher Fyfe, : A short history of Sierra Leone. (1962).
28. Cabot L. Briggs, L., : Tribes of the Sahara. (1960).
29. Cronc, G. R., : The voyages of Cadamosto and other documents. (1937).
— Christopher Lloyd, : The navy and the Slave trade, (1949).
30. Cox - George, N. A., : Finance and development in West Africa the Sierra Leone experience. (1961).
31. Colin Legum, : Africa; a handbook to the continent. (1962).
32. Colin Legum, : Pan - Africanism; a short political guide. (1962).
33. Daryll Forde, : The Ethnographic Survey of Africa.
34. Donald Harden, : the Phoenicians. (1962).
35. Delafosse, M., : Haut - Sénégal - Niger. (1912)
36. De Zurara, G. E., : Chronique de Guinée. (1960).
37. De Marees, P., : Description of Guinea. (1601).
38. Dapper, O., : Description of Africa. (1686).
39. Davies, K. G., : The Royal African Company. (1957).
40. Daaku, D. Y., : Trade and Politics on the Gold Coast, 1600-1720. (1970).
41. David Kimble's : A political history of Ghana, 1850 - 1928. (1963).
42. Douglas Coombs, : The Gold Coast, Britain and the Netherlands, 1850 - 1874. (1963).
43. Dennis Austin, : Politics in Ghana, 1946 - 1960. (1964).
44. Elizabeth Donnan, : Documents illustrative of the slave trade to America. without date.
45. Evelyn C. Martin, : The British west african settlements 1750-1821. without date.
46. Eric Williams, : Capitalism and Slavery. (1944).
47. Fage, J. D., : An atlas of African history. (1959).
48. Fage, J. D., : Ghana, a historical interpretation. (1959).

49. Flint, J. E., : *Ghana and Nigeria*. (1967).
50. Fagg, W. E. B., : *West African Review*. (1956).
51. Fage, J. D., : «Ancient Ghana, a review of the evidences», *Trans. Hist. Soc. Ghana*, III, 2. (1957).
52. Fage, J. D., : «Some thoughts on migration and urban settlements» in *Urbanisation and Migration in West Africa*, ed. Hilda Kuper. (1965).
53. Fage, J. D., : «Reflections on the early history of the Mossi - Dagomba group of states». Without date.
- Frank willett : *Ife in the History of west African art* (1967).
54. Frankel, S. H., : *Capital investment in African*. (1938).
55. Gordon Childe, V., : *New Light on the Most Ancient East* 4th ed. (1954).
56. Graham, G. S., : *Empire of the North Atlantic*. (1950).
57. Groves, C. P., : *The Planting of Christianity in Africa*. (1948 - 58) without date.
58. Gwendolen Carter, : *African one - party states*. (1962).
59. Harry A. Gailey, : *A history of the Gambia*. (1964).
60. Hogben, S. J. and Kirk - Greenc, A. H. M., : *The emirates of Northern Nigeria*. (1966).
61. Howard C. and Plumb, J. H., : *West African Explorers*. (1951).
62. Hilliard, F. H., : *A short history of education in British West Africa*. (1957).
63. Hollis R. Lynch, Edward W. Blyden, : *Pan - Negro Patriot*. (1967).
64. Hiskett, M., : «Material relating to the state of learning among the fulani before their j̣ihad», *Bulletin of S. O. A. S.* XIX, 3. (1957).
65. John Hargreaves's, : *Prelude to the partition of West Africa*. (1963).
66. Henri Brunschwig, : *Mythes et réalités de l'impérialisme colonial français, 1870 - 1914*. (1960).
67. Harry R. Rudin, : *Germans in the Cameroons*. (1938).
68. Hancock, W. K., : *A Survey of British Commonwealth affairs*, vol. II. (1942).
69. Ivor Wilks, : *The northern factor in Ashanti history*. (1961).

70. Ivor Wilks, : «The rise of the Akwamu empire, 1650 - 1710», Trans. Hist. Soc. Ghana III 2. (1957).
- Immanuel wallersteins's : The road to in dependence Ghana and Ivorycoast. (1965).
71. Joseph, H. Greenberg, : The Languages of Africa. (1963).
72. John D. Hargreaves, : West Africa; the former french states. (1967).
73. Jean Rouch, : Contribution à Phistoire des Songhay. (1961).
74. Jacob U. Egharevba, : A short history of Benin, 3rd ed. (1960).
75. Joseph Dupuis : Journal of a residence in Ashantee. (1824).
76. John R. Willis, : «Jihad Fi Sabil Allah : its doctrinal basis in Islam, and some aspects of its evolution in nineteenth century West Africa», F. Afr. Hist. VII, 3. (1966).
77. Jones, G. I., : the trading states of the Oil Rivers. (1963).
78. John E. Flint, : Sir George Goldie and the mahing of Nigeria.
78. John E. Flint, : Sir Geogge Goldie and the making of Nigeria. (1960).
79. Joan Wheare, : the nigerian legislative council. (1950).
80. John Hatch, : A History of post - war Africa. (1965).
81. James S. Coleman, : Nigeria; background to nationalism. (1956).
82. James Duffy, : Portuguese Africa, (1959).
83. Kon Post's, : The new states of West Africa. (1964).
84. Kwame Nkrumah, : Ghana. (1957).
85. Law, R. C. C., : «The Garamantes and trans - Saharan enterprise in classical times», F. Afr. Hist. VIII, 2. (1967).
86. Levtzion, N., : «The thirteenth and fourteenth centruy kings of Mali», P. Afr. Hist. Iv, 3. (1963).
87. Lloyd, P. C., : «Sacred kingship and government among the Yoruba», Africa XXX. (1960).
88. Lawrence, A. W., : Trade castles and forts of West Africa. (1963).
89. Lord Hailey, : An African Survey 2nd ed. (1957).
90. Lord Lugard's, : The Dual Mandate. (1922).
91. Lloyd, P. C., : Africa in social change. (1967).
92. Léopold Senghor, : On African Socialism. (1964).

93. Morgan, W. B. and Pugh, J. C., : West Africa. (1969).
94. Murdock, G. P., : Africa, its peoples and their culture history. (1959).
95. Michael Crowder, : The story of Nigeria. (1962).
96. Mathews, A. B., : African Studies, IX. (1950).
- Meyero Witz E. L. R., : Akan traditions of origin. (1952).
97. Marion Johnson's : «The ounce in eighteenth century west African trade», F. Afr. Hist. VII, 2 (1966).
98. Margaret Priestley and Ivor Wilks, : «The Ashanti kings in the nineteenth century», J. Afr. Hist. 1, 1. (1960).
99. Mellor, G. R., : British Imperial Trusteeship, 1783 - 1850. (1951).
100. Metcalfe, G. E., : Great Britain and Ghana. (1965).
101. Maclean, : the Gold Coast. (1962).
102. Marilyn Waldman, : «The Fulani jihad; a reassessment», F. Afr. Hist. VI. 3. (1965).
103. Mary E. Townsend, : The rise and fall of the German colonial empire, 1884 - 1914. (1930).
104. Margery Perham, : Lugard. (1956 - 60) without date.
105. Michael Growdr, : Senegal; a study in French assimilation policy. (1962).
106. Martin Kilson, : Political change in a west African state; a study of the modernization process in Sierra Leone. (1966).
107. Niane, D. T., : Soundiata ou l'épopée Mandingue. (1960).
108. Newbury, C. W., : British policy towards West Africa, 1786 - 1874. (1965).
109. Newbury, C. W., : the Western Slave Coast and its rulers. (1961).
110. Oliver Davies, : West Africa before the Europeans. (1967).
111. Onwuka Dike, K., : Trade and Politics in the Niger Delta 1830 - 85. (1956).
112. Onwuka, K., Dike, : article «John Beecroft, 1899 - 54», in F. Hist Soc. Nig. 1, 1. (1956).
113. Parry, J. H., : The Age of Reconnaissance. (1963).
114. Philip D. curtin, : the atlantic Slave Trade; a sensus. (1969).
115. Philip D. Curtin's, : The Image of Africa. (1964).

(م ٢٧ - تاريخ غرب أفريقيا)

116. Prosser Gifford and Wm. Roger Louis (eds.), : Britain and Germany in Africa. (1967).
117. Polly Hill, : The Gold Coast cocoa farmer. (1956).
118. Roland Oliver and Fage, J. D., : A short history of Africa (rd. ed.) (1969).
119. Raymond Mauny's : Tableau géographique de l'Ouest africain au moyen age (1961).
120. Robert Smith, : Kingdoms of the Yoruba. (1969).
121. Rattray, R. S., : Ashanti Law and Constitution. (1929).
122. Robin Hallett, : The records of the African Association. (1964).
123. Robinson R. B. and John Gallagher, : Africa and the Victorians. (1961).
- Raymond F. Betts : The Scramble for Africa (1966).
124. Roland Oliver, : Sir Harry Johnston and the scramble for Africa. (1957).
- Roberbs S. H., : The history of French Colonial Policy. 1870 - 1925 (1929).
125. Ronald Segal, : Political Africa. (1961).
126. Ronald H. Chilcote, : Portuguese Africa. (1967).
127. Rene pelissier, : Lest territoires espagnoles d'Afrique. (1963).
128. Seligman, C. G., : Races of Africa. (1966).
129. Shinnie, P. L., : Meroe. (1967).
130. Smith, M. G., : «The beginnings of Hausa society» in The historian in tropical Africa. (1964).
131. Samuel Johnson, : History of the Yorubas. (1921).
132. Sir Francis Fuller, : A Vanished dynasty; Ashanti. (1921).
133. Smith, R. S. S., : «The Alafin in exile», F. Afr. Hist., VI, I. (1965).
134. Sir Harry Johnston, : Liberia. (1906).
135. Staudenraus, P. J., : The American Colonization Movement. (1961).
136. Smith, H. F. C., : «A neglected theme of West African history : the Islamic revolution of the nineteenth century», in F. Hist. Soc. Nig. 11, 2. (1961).

137. Smith, M. G., : *Government in Zazzau*. (1960).
138. Scott J. Keltie, : *The partition of Africa*, 2nd ed. (1995).
139. Sybil E. Crowe, : *The Berlin West African Conference*. (1942).
140. Sir Ahmadu Bello's, : *My Life*. (1962).
141. Sékou Touré, : *Expérience guinéenne et unité africaine*. Sans date.
142. Thomas Hodgkin, : *Nigerian Perspectives*. (1960).
143. Trimingham, J. S., : *A history of Islam in West Africa*. (1962).
144. Thompson, and R. Adloff, : *French West Africa*. (1958).
145. Thomas Hodgkin's : *Nationalism in colonial Africa*. (1956).
146. Urvoy, Y., : *Historie de l'empire du Bornou*. (1949).
147. Vansins, J., Mauny R. and L. V. Thomas (eds.), and (II) W. K. R. Hallam, : «The Bayajida legend in Hausa folklore», in *F. Afr. Hist.* VII, I. (1966).
148. Ward, W. E. F., : *A history of Ghana*. (1958).
149. Walter Rodney, : «A reconsideration of the Mane invasions of Sierra Leone», *F. Afr. Hist.* VIII, 2. (1967).
150. William Fagg, : *Nigerian Images*. (1963).
- Wynd - Ham. H. A. *the atlantic and Slavery*. (1935).
151. Walter Rodney, : «African slavery and other forms of social oppression on the Upper Guinea coast in the context of the Atlantic slave trade» in *F. Afr. Hist.* VII, 3. (1966).
152. Wraith's, R. B., : *biography of Guggisberg*. (1967).
153. William Tordoff, : *Ashanti under the Prempeha, 1888 - 1935*. (1965).

الفهرس

مسنسل	امم الموضوع	رقم الصفحة
١ - تقديم المترجم		٣
٢ - مقدمة المؤلف		٨
٣ - الفصل الأول		١٥
٤ - المدخل		١٥
٥ - الممالك الأولى في غرب افريقيا		١٥
٦ - التأثيرات السياسية الناشئة من خارج السودان		
	والاقتراض الحامى	٢٨
٧ - الثورة الحضارية في غرب افريقيا		٣٦
٨ - التجارة عبر الصحراء واثرها		٤٢
٩ - الفصل الثانى		٤٧
١٠ - الدول العظمى في السودان الأوسط والغربى		٤٧
١١ - المرابطون واهمحلل غانا القديمة وسقوطها		٤٧
١٢ - امراطورية مالى		٥٣
١٣ - مشاكل ممالك غرب افريقيا		٥٨
١٤ - امراطورية الصنغى في الحاو		٦٢
١٥ - الغزو المراكشى ونتائج		٦٧
١٦ - مملكة الكانم والبرنو وأقاليم الهوسا		٧٠
١٧ - الفصل الثالث		٧٩
١٨ - نتائج أخرى لتطور الامراطورية والتجارة في السودان		٧٩

مسلسل	اسم الموضوع	رقم الصفحة
١٩ -	ظهور الشعب التولاني وتشتته	٧٩
٢٠ -	التطورات التي حدثت على حدود إمبراطورية مالي	٨٤
٢١ -	تجارة الماندى ونتائجها السياسية	٨٧
٢٢ -	الانعكاسات السياسية لكل من الكانم والبرنو ودولة الهوسا	٩١
٢٣ -	انتشار التجارة في بلاد الهوسا	٩٧
٢٤ -	الفصل الرابع	١٠١
٢٥ -	بداية المغامرة الأوربية	١٠١
٢٦ -	تجارة أوروبا مع قارة آسيا	١٠٤
٢٧ -	التوسع الأيبرى - هنرى الملاح	١٠٧
٢٨ -	الكشف البرتغالى لساحل غرب إفريقيا	١١٠
٢٩ -	أهمية ساحل الذهب بالنسبة للبرتغاليين	١١٤
٣٠ -	منافسوا البرتغال في تجارة غرب أفريقيا	١١٧
٣١ -	البرتغاليون في غرب إفريقيا	١٢١
٣٢ -	الفصل الخامس	١٣١
٣٣ -	المنافسة الأوربية على التجارة في الأراضي الساحلية في غينيا	
	في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين	١٣١
٣٤ -	بداية تجارة رقيق الأطلسي	١٣١
٣٥ -	دخول الهولنديين في تجارة المحيط	١٣٥
٣٦ -	المنافسة الأوربية على تجارة الأطلسي	١٣٩
٣٧ -	المنافسة الأوربية على تجارة الرقيق	١٤٢

١٤٦	فرنسا في السنغال في الفترة ما بين ١٦٣٠ ، ١٧٥٨	٣٨ -
١٤٨	التجارة في ساحل مهب الريح	٣٩ -
١٤٩	التجارة في ساحل الحبوب والعاج	٤٠ -
١٥٠	ساحل المنهب	٤١ -
١٥٤	التجارة في ساحل العبيد وفي خليج غينيا	٤٢ -
	المستعمرة الإنجليزية في منجماميا في الفترة ما بين	٤٣ -
١٥٧	١٧٦٣ ، ١٧٨٣	
١٥٩	بريطانيا تهيمن على تجارة غرب افريقيا	٤٤ -
١٦٣	الفصل السادس	٤٥ -
١٦٣	تجارة الرقيق والتغير الاقتصادي	٤٦ -
١٧٠	حجم تجارة عبيد الأطلسي	٤٧ -
١٧٥	آثار تجارة الرقيق على سكان غرب افريقيا	٤٨ -
١٨٣	نمو التجارة في غينيا	٤٩ -
١٨٩	نمو طبقة الرق	٥٠ -
١٩٥	الفصل السابع	٥١ -
	التطور السياسي لغينيا السفلى ابتداء من القرن ١٦	٥٢ -
١٩٥	وحتى القرن ١٨	
١٩٨	مملكة البنين	٥٣ -
٢٠٢	قيام امبراطورية الأويو	٥٤ -
	دولة ساحل العبيد الغربية وهوض داهومي وسقوط	٥٥ -
٢٠٥	الأويو	

٢١٠	٥٦ —	دول ساحل الذهب
٢١٥	٥٧ —	قيام الأشانى
٢٢٣	٥٨ —	الفصل الثامن
٢٢٣	٥٩ —	غرب افريقيا والتجريدات العسكرية ضد تجارة الرقيق
٢٢٣	٦٠ —	بريطانيا وحركة مقاومة الرق
٢٢٧	٦١ —	الأسطول البريطانى وتجارة الرق
	٦٢ —	الجانب الايجابى فى السياسة البريطانية الخاصة بوقف
٢٣٢		تجارة الرق فى غرب افريقيا
٢٣٧	٦٣ —	تأسيس مستعمرة سيراليون
٢٤١	٦٤ —	ليبيريا
٢٤٣	٦٥ —	الكشف الأوروبى لمنطقة غرب افريقيا
٢٥٠	٦٦ —	المحاولات الأولى للتجارة فى النيجر
٢٥٣	٦٧ —	البعثات التبشيرية فى غرب افريقيا
٢٦١	٦٨ —	الفصل التاسع []
	٦٩ —	المستعمرات البريطانية فى غرب افريقيا فى الفترة
٢٦١		ما بين ١٨٠٨ ، ١٨٧٤ م
	٧٠ —	الشئون البريطانية فى غرب افريقيا فى الفترة ما بين
٢٦٣		١٨٠٨ ، ١٨٢١
٢٦٦	٧١ —	جورج ماكلين
٢٧١	٧٢ —	ساحل الذهب فى الفترة ما بين ١٨٤٣ ، ١٨٦٣
	٧٣ —	داهومي ولاجوس فى الفترة ما بين أعوام
٢٧٤		١٨٥٠ ، ١٨٦١

- ٧٤ - لجنة عام ١٨٦٥ ٢٧٧
- ٧٥ - ساحل الذهب في الفترة ما بين أعوام ١٨٦٥ ، ١٨٧٤ م ٢٧٨
- ٧٦ - الفصل العاشر ٢٨٥
- ٧٧ - الثورة الإسلامية والتطورات السياسية في الداخل
في الفترة ما بين أعوام ١٧٧٠ ، ١٨٩٠ ٢٨٥
- ٧٨ - بداية الثورة الإسلامية ٢٨٥
- ٧٩ - إمبراطورية القولاني في السوكوتو والجواندو ٢٨٨
- ٨٠ - التطورات السياسية في جنوب نيجيريا ٢٩٣
- ٨١ - مملكة القولانيين في الماكينا ٢٩٧
- ٨٢ - إمبراطورية الحاج عمر ٢٩٨
- ٨٣ - إمبراطورية ساموري ٣٠٠
- ٨٤ - غرب أفريقيا قبل التوسع الأوربي ٣٠٢
- ٨٥ - الفصل الحادي عشر ٣٠٧
- ٨٦ - استئناف النشاط الفرنسي والزحف الأوربي على
المستعمرات ٣٠٧
- ٨٧ - إحياء الإهتمام الفرنسي بغرب أفريقيا ٣٠٧
- ٨٨ - النشاط الفرنسي في ساحل غينيا في الفترة ما بين
١٨٣٨ ، ١٨٦٥ م ٣١٠
- ٨٩ - التقدم الفرنسي في السنغال في الفترة ما بين أعوام
١٨٥٤ ، ١٨٦٥ ٣١٢
- ٩٠ - بداية الزحف الأوربي على الأقاليم الأفريقية ٣١٣

- ٩١ - التقدم الفرنسى الألمانى فى غرب أفريقيا فى الفترة
ما بين ١٨٧٩ ، ١٨٩٦ ٣١٦
- ٩٢ - التوغل البريطانى فى داخل بلاد الأشتى فى الفترة
ما بين أعوام ١٨٧٤ ، ١٨٩٨ ٣٢٠
- ٩٣ - الفصل الثانى عشر ٣٣٣
- ٩٤ - غرب أفريقيا تحت الحكم الأوروبى ٣٣٣
- ٩٥ - إمتداد النفوذ الأوروبى ٣٣٣
- ٩٦ - الإدارة الفرنسية فى الفترة ما بين ١٨٥٤ ، ١٩٤٥ ٣٣٥
- ٩٧ - الإدارة البريطانية حتى عام ١٩٤٥ ٣٤٠
- ٩٨ - المجلس التشريعى ٣٤٠
- ٩٩ - الإدارة البريطانية : الحكم غير المباشر ٣٤٤
- ١٠٠ - الإدارة الألمانية : انتخابات عصبة الأمم ٣٥٢
- ١٠١ - التنمية الاقتصادية فى غرب أفريقيا الفرنسى ٣٥٥
- ١٠٢ - التنمية الاقتصادية فى غرب أفريقيا البريطانى ٣٥٩
- ١٠٣ - تطور ليبريا ٣٦٦
- ١٠٤ - بعض الإحصائيات عن الفترة الاستعمارية ٣٦٧
- ١٠٥ - الخلاول ٣٦٩
- ١٠٦ - الفصل الثالث عشر ٣٧٥
- ١٠٧ - استعادة الاستقلال ٣٧٥
- ١٠٨ - مواقف أوربا تجاه أفريقيا فى الفترة ما بين
١٨٧٩ ، ١٩١٤ ٣٧٥

- ١٠٩ - تغير المواقف تجاه أفريقيا في الفترة ما بين
١٩١٨ ؛ ١٩٤٥ ٣٧٨
- ١١٠ - بداية سياسة التنمية الاستعمارية ٣٨١
- ١١١ - المساهمة الأفريقية في خطط التنمية الجديدة ٣٨٣
- ١١٢ - تيارات التغيير الجديد في غرب أفريقيا في الفترة
ما بين ١٩٣٩ ؛ ١٩٤٨ ٣٨٦
- ١١٣ - قيام الأحزاب السياسية الأفريقية ٣٨٨
- ١١٤ - بداية الحكم الذاتي في غرب أفريقيا في الفترة
ما بين ١٩٤٨ ، ١٩٦١ ٣٩٣
- ١١٥ - اقتراب غرب أفريقيا الفرنسي من الحكم الذاتي
في الفترة ما بين ١٩٤٦ ، ١٩٦٠ ٤٠١
- ١١٦ - غرب أفريقيا المستقل ٤٠٤
- ١١٧ - الفهرس ٤٢١

فهرس النقاط التي تم التعليق عليها .

رقم الصفحة	مسلسل اسم النقطة
١٥	١ - غرب افريقيا
١٦	٢ - الفزارى
١٦	٣ - غانا
١٧	٤ - الصحراء الكبرى
١٧	٥ - مراکش
١٨	٦ - اليعقوبى
١٨	٧ - ممالك أخرى
١٩	٨ - الجاو
٢٠	٩ - المسعودى
٢١	١٠ - ابن حوقل
٢١	١١ - بلو سنهاجا
٢١	١٢ - سجل ماسة
٢٢	١٣ - البكرى
٣٠	١٤ - الشعب الفولانى
٣١	١٥ - شعب الهوسا
٣٥	١٦ - بلو الصحراء
٤١	١٧ - قيمة هذا المعدن
٤٣	١٨ - بعثة هانو
٤٧	١٩ - سنهاجا الجنوبية
٥٠	٢٠ - دولة المراتين
٥١	٢١ - لغة الماندى .
٥٥	٢٢ - رحلة حج
٥٦	٢٣ - ابن بطوطة

رقم الصفحة	مسلسل اسم النقطة
٦٢	٢٤ - شعب الطوارق
٦٤	٢٥ - الموسيقى
٦٤	٢٦ - الفولاني
٦٩	٢٧ - مملكة البامبارا
٧٤	٢٨ - مملكة الهوسا
٧٥	٢٩ - ليو الأفريقي
٧٩	٣٠ - الشعب الفولاني
٨٠	٣١ - شعب الولوف
٨١	٣٢ - شعب السرر
٨٤	٣٣ - شعوب الديولا
٨٦	٣٤ - شعب الكرو
٨٨	٣٥ - شعوب الأكان
٩٣	٣٦ - بلاد اليوروبا
٩٤	٣٧ - الأيوى
٩٩	٣٨ - الأوريون
١٠١	٣٩ - نتيجة للكشف الأوربي
١١٠	٤٠ - الكشف البرتغالي
١١٢	٤١ - تجارة الرقيق في أوربا
١١٤	٤٢ - تجارة إفريقيا
١١٧	٤٣ - ساوجورج دامينا
١٢١	٤٤ - بأسعار مرتفعة
١٢٥	٤٥ - شعب الخاو
١٢٥	٤٦ - لسكان غرب إفريقيا
١٣١	٤٧ - جزر الهند الغربية
١٣٤	٤٨ - كى تحصل على الرقيق

رقم الصفحة	مسلسل	اسم النقطة
١٣٨	٤٩ -	الشركة الهولندية
١٤١	٥٠ -	التجار الأجانب وصفهم
١٤٣	٥١ -	الشركة الملكية للمغامرين
١٤٥	٥٢ -	أمريكا الأسبانية
١٤٧	٥٣ -	شركات غرب إفريقيا الفرنسية
١٤٨	٥٤ -	التجار المولدون
١٥٢	٥٥ -	الحصون
١٥٧	٥٦ -	أميال قليلة في الداخل
١٦١	٥٧ -	المستعمرات البريطانية
١٦٣	٥٨ -	رقيق الأطلنطي
٢٠٢	٥٩ -	الأريو
٢٠٥	٦٠ -	داهومي
٢٠٦	٦١ -	الآلادا
٢٠٨	٦٢ -	من قبل
٢١٠	٦٣ -	الحصون
٢١١	٦٤ -	المستوطنات
٢١٢	٦٥ -	المنافسة الأوربية
٢١٣	٦٦ -	الأكيم
٢١٦	٦٧ -	أومبوى توتو
٢٢٣	٦٨ -	بشراء العبيد
٢٢٤	٦٩ -	وبيع العبيد
٢٢٦	٧٠ -	التجارة الحرة
٢٣٢	٧١ -	والاستعمار
٢٣٥	٧٢ -	زيت النخيل
٢٣٦	٧٣ -	الاهتمامات الاستعمارية

رقم الصفحة	اسم النقطة	مسلسل
٢٤٥	ثلاث بعثات	٧٤ -
٢٤٦	الجميع	٧٥ -
٢٦١	في سير اليون	٧٦ -
٢٧٨	لسيادتها .	٧٧ -
٢٨٥	الطوائف التجارية	٧٨ -
٢٨٧	القادريون	٧٩ -
٢٩٠	عثمان دان فوديو	٨٠ -
٢٩٥	لاجوس عام ١٨٥١ م	٨١ -
٢٩٨	الحاج عمر	٨٢ -
٣٠٤	التجارية البحرية	٨٣ -
٣٠٥	الحكومات الأوربية	٨٤ -
٣٠٧	بريطانيا	٨٥ -
٣١٠	فرنسا	٨٦ -
٣١١	تجارها	٨٧ -
٣١٣	التاسع عشر	٨٨ -
٣١٤	تجار الدول الأوربية الأخرى	٨٩ -
٣٢١	النيجر	٩٠ -
٣٢٣	عام ١٨٩١	٩١ -
٣٢٣	أنهار الزيت	٩٢ -
٣٢٤	وأبيوكوتا	٩٣ -
٣٣٠	والبحر	٩٤ -
٣٣١	تجارية فقط	٩٥ -
٣٣١	نيجيريا	٩٦ -
٣٤٢	شؤونها	٩٧ -
٣٤٣	الأعضاء غير الرسميين	٩٨ -

رقم الصفحة	اسم النقطة	مسلسل
٣٤٥	القانون الإسلامى	٩٩ -
٣٤٦	حكومات الأمراء	١٠٠ -
٣٤٩	الشعوب الأفريقية	١٠١ -
٣٥١	الحكم غير المباشر	١٠٢ -
٣٥٢	التعليم الأوروبى	١٠٣ -
٣٥٤	السخرة فى العمل	١٠٤ -
٣٥٦	عام ١٩٢٤	١٠٥ -
٣٦٠	فى الذهب	١٠٦ -
٣٦٤	محصول واحد	١٠٧ -
٣٦٧	النقل والتعليم	١٠٨ -
٣٦٨	مقاطعة وأخرى	١٠٩ -
٣٧٦	الأيف والبنين	١١٠ -
٣٨١	التنمية الاستعمارية	١١١ -

وقد استعنت فى التعليق على هذه النقاط بالمصادر العربية والأجنبية
كى أعالجها معالجة علمية دقيقة . ويمكن مراجعة هذه المصادر فى الهوامش
الخاصة بهذا الكتاب

رقم الإيداع ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٣

مطابع سجل العرب

